

الأسلوب الخبري
وأثره في الاستدلال
واستنباط الأحكام الشرعية

الأسلوب الخبري
وأثره في الاستدلال
واستنباط الأحكام الشرعية

تأليف
محمد بن مشيب جبر

٢٠٠٩هـ / ١٤٢٩م

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

جبر، محمد بن مشيب.
الأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال
واستنباط الأحكام الشرعية/ تأليف/ محمد بن
مشيب جبر.

القاهرة، دار الحديث
٢٠٠٨م؛ ص: ٢٤ سم.
تدمك ٩٧٨٩٧٧٦٣١٧٠٤٨
١- الأحكام الشرعية.
أ. البلاغة العربية.
ب. العنوان

٢٥٧



الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع

٢٠٠٨/١٦٢٧٩

الإدارة والمركز الرئيسي: ٧٦ ش جسر السويس - ميدان الألف مسكن - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤ (٠٠٢٠٢)
رئيس مجلس الإدارة: ٠١٢/٧٧٥٥٩٥١ (٠٠٢)
الإدارة والمبيعات: ٠١٢/٥٠٢٧٢١٢ (٠٠٢) ٠١٢/٧٠٤٢٥٧٠ (٠٠٢)
فرع الأزهر: ٣ ش الدرديري من ش المطار درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
البريد الإلكتروني: muhaddethin@yahoo.com



مجلس الشورى
مجلس الشورى
مجلس الشورى



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله، ورسوله إلى الناس أجمعين، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه، ومتبعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أصول الفقه علم ثر معطاء، فعلى مدى التاريخ الإسلامي تفنن العلماء في سبر غوره، وإخراج درره وكنوزه، ومع ذلك فلا يزال البحث فيه مفيداً أعظم الفوائد، ما دام على الأرض راغبون في التعرف على الحكم الشرعي، ليسيروا على هدى من ربهم.

وقد وفقني الله -عز وجل- لاختيار «الأسلوب الخبري»، موضوعاً أتفرغ لبحثه وسبر غوره، وأقدمه لقسم أصول الفقه، بكلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للحصول على درجة الماجستير، فظللت فترة أدرس مدى أهمية هذا الموضوع، وأجمع كل ما أراه يتعلق به من المسائل الأصولية، واللغوية، والمنطقية، وبعد أن استيقنت ما لهذا البحث من عظيم الفائدة، ظللت أقلب وجنّات النظر في تسميته، وكيفية تناوله بالدراسة، فوقع الاختيار على تسميته بـ (الأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية). ومن المعلوم أن كلمة الأسلوب تعني طريقة التعبير عن المراد، فالإطار^(١)

(١) الإطار: كل ما أحاط بالشئ من خارجه، راجع مادة (أطر) في: لسان العرب (١/٩١-٩٢) ط دار المعارف، المعجم الوسيط (١/٢١). والمراد به -حيث ورد في البحث-: الأسلوب الذي اختير لصياغة المعنى.

الذي يختاره المتكلم للتعبير عن مقصده يدعى الأسلوب^(١) وقد ارتضى علماء هذه الأمة تقسيم الأساليب العربية قسمين (خبر وإنشاء) فإذا اشتمل الكلام على طلب كالأمر والنهي والدعاء سمي إنشاء، وإذا كان الكلام مسوقاً للتعبير عن حدث أو فكرة أو واقع، ويريد المتكلم أن ينسب شيئاً لشيء، فيقول: حصل كذا، أو سيحصل كذا، أو لن يقع كذا، ولم يقع كذا، وإن كذا لواقع، فهذا هو المقصود بالأسلوب الخبري.

وبيان مافي الذهن من الأفكار أمر معتاد للبشر، لكن التفنن في البيان مجال عظيم للتفاوت في التعبير، فشتان بين عبارات البشر وقول الحق - تبارك وتعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٢) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ^(٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ^(٤) لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ^(٥) بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ^(٦) [الروم: ٢-٥] فإن هذه الآيات المتوالية كلها جاءت في أسلوب خبري يسوق الأحداث الماضية، ويخبر بالأحداث القادمة، وبين ما يواكبها من أحداث في أماكن أخرى، ويذكر بالسنن الكونية، وبعض أسماء الله - عز وجل - وصفاته.

وللأسلوب الخبري دوره الفعال في الاستدلال والاستنباط، لأن النصوص الشرعية الدالة على الأحكام الشرعية متنوعة العرض بين الخبر والإنشاء، فأية من كتاب الله تعالى تقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]، والأخرى تقول ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] والأولى إنشائية الأسلوب

(١) يقول الراغب في مفردات القرآن (مادة: سلب): «والأساليب: الفنون المختلفة»، وفي الكلبيات: «الأسلوب كل شيء امتد، وكأنه (أفعال) من السلب، لأنه لا يخلو من المد، ومنه: شجر سلب، أي: طويل، والأسلوب: الفن والطريقة، والجمع: أساليب» ١- هـ مختصراً.

بينها الثانية خبرية الأسلوب.

ويمتاز الأسلوب الخبري بأنه الإطار المناسب لصياغة الأحكام الشرعية، كما أنه الإطار المناسب لترتيب الأدلة في صورة قضايا منتجة، وهو المعروف بالاستدلال:

ومثال ذلك: أن الشرع الشريف أوجب الصيام، فمن النصوص الدالة على ذلك قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فجاءت النصوص متنوعة بين الخبر والإنشاء، وأما الحكم فلا بد من صياغته في أسلوب خبري فنقول: «صوم رمضان واجب» وإذا أردنا مزيداً من البيان قلنا: «يجب صوم رمضان على المكلف المقيم القادر» وهذا أسلوب خبري، وأما صوغ الاستدلال فيساق في القضايا التالية:

الصيام أمرت به النصوص الشرعية أمراً محتماً

وكل ما أمرت به النصوص الشرعية أمراً محتماً يكون واجباً فالصيام واجب. وليس من مقصد البحث استقراء الأدلة الشرعية المشتملة على أسلوب خبري؛ لأن البحث الأصولي يكون في الأدلة الإجمالية، ولا يتعرض للأدلة التفصيلية إلا على سبيل تفهيم القاعدة والتمثيل لها، ومن يبحث في الأوامر والنواهي من جهة الإجمال لا يقصد إلى تتبع الجزئيات المشتملة عليها، وإنما يقصد البحث إلى وضع الخطوط العريضة للاستدلال عبر الأسلوب الخبري، والاستنباط من الأساليب الخبرية، وتمهيد الطريق أمام الراغب في استقراء تأثير إحدى جزئيات البحث.

وهذه نظرة عاجلي على موضوع البحث أقدمها للقارئ الكريم، ولعله يجد في ثنايا البحث ما يطلعه على مدى العناية الذي لقيه الباحث في التخطيط لهذا الموضوع ثم استيفاء مادته العلمية، من المصادر المنطقية وغيرها، ثم انتقاء ما

يثبت بالبحث من هذا البحر الزاخر المتلاطم الأمواج، فضلاً عن صياغتها.
شكر وتقدير:

وقبل أن يفارق يدي يراعها، أجد لزاماً عليّ في ختام هذه المقدمة أن أسجل شكري وتقديري لصاحب الفضل والفضيلة الشيخ الدكتور/ محمود حامد عثمان الذي خصني بالكثير من وقته، وبذل كل جهده ليخرج هذا البحث إلى النور، بعد أن كان فكرة تعتلج في الصدور، وتابعتني في كل مرحلة من مراحل البحث، منذ تقدمت بالخطوة المبدئية، فوقف بجانبني يعينني على صقلها، وتنقيحها وتهذيبها، ثم وإلى الجهد بالتوجيه المستمر والمتابعة الدقيقة، وأشهد أنني أفدت من أخلاقه العالية -أخلاق العلماء- كما أفدت من علمه، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر واجب لكل من كانت له يد بيضاء على هذا البحث وصاحبه، من أعضاء قسم أصول الفقه، وعمادة كلية الشريعة، والدراسات العليا بها، والجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العريقة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء. والشكر موصول لكل من ساعدني بفكره أو وقته أو جهده، من أساتذة عظام وأخص منهم فضيلة شيعي وأستاذي/ الدكتور: أسامة بن أحمد كحيل الذي ما فتئ يرعاني بكنفه ويحيطني بعلمه ومعرفته، وأهل كرام، وزملاء أفاضل، وأحبة لم يأل أحدهم جهداً ولا ادخر وسعاً في إعانتني على إتمام هذا البحث.

فالله أسأل أن يكلاهم جميعاً بتوفيقه، ويؤتهم خيري الدنيا والآخرة.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب اختياري هذا الموضوع راجعة إلى أهميته وتظهر أهميته في النقاط التالية:

١- يمثل الأسلوب الخبري نصف الأساليب اللغوية لأن الكلام لا يعدو

الخبر والإنشاء.

٢- أنه يعين على فهم نصوص الكتاب والسنة، ويضع ضوابط مهمة

للاستنباط منها.

٣- أنه يعني بقضية الاستدلال، وصياغة الأدلة، وكيفية النظر فيها.

٤- أنه يحوي كثيراً مما يهم طالب علم أصول الفقه من علم المنطق، ويقدمه في صورة ميسرة، مصحوبة بكيفية الإفادة منها أصولياً.

٥- أن الباحث في هذا الموضوع يرجي له -إن شاء الله- نمو الجانب العلمي؛ بكثرة المطالعة في جميع أبواب الأصول، بحثاً وتنقيحاً عما يتعلق بالبحث من أبحاث لفظية ومعنوية.

٦- يعد هذا البحث -إن شاء الله- دعماً للمكتبة الأصولية بمؤلف جديد، يشتمل على إضافة مهمة لما حوته من كنوز العلم.

الدراسات السابقة:

«الأسلوب الخبري» ليس من الأبواب التي يختص بدراستها علم أصول الفقه، فمسائله جزء لا يتجزأ من علم البلاغة العربية، كما أنه عماد علم المنطق، إذ اهتمام المناطق منصب على القضية الخبرية، ومع ذلك لم أقف على دراسة مستقلة تخصصت في هذا الأسلوب.

مع أنه لا يكاد يخلو من دراسة مسائله كتاب واحد يجمع البلاغة العربية، أو المنطق، وتشير إليه كثير من المصنفات الأصولية، فقديم المؤلفات وحديثها في العلوم الثلاثة تتعرض للأسلوب الخبري، كل بحسب منهجه ومقصده.

وقد جرى العرف الجامعي على أن المقصود بالدراسات السابقة ما كتبه الباحثون المعاصرون من دراسات متخصصة في مسألة ما، أو تضمنها صراحة عنوان أحد البحوث، ولم أقف على دراسة اختصت هذا الموضوع أو جعلته جزءاً من عنوانها.

خطة البحث

يتكون البحث -إن شاء الله- من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، بيانها كالتالي:

الفصل الأول

حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الأسلوب الخبري
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخبر والإنشاء
المطلب الثاني: تعريف الصدق والكذب

المطلب الثالث: إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته
المبحث الثاني: أركان الأسلوب الخبري
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث: أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين

المبحث الثالث: صور الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صور الأسلوب الخبري عند اللغويين

المطلب الثاني: صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

المطلب الثالث: صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

الفصل الثاني

أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر

المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر

المبحث الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية

المطلب الثاني: أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية

الفصل الثالث

أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثاني: أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثالث: أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الرابع: أثر أسلوب الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الخامس: أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية

المبحث الثاني: أثر المضمون الخبري في استنباط أحكام الشرعية الشرعية

المطلب الأول: أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية

المطلب الثاني: أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية

المطلب الثالث: أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات

خاتمة البحث

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

الفهارس

وتشتمل على:

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الأعلام

٤- فهرس المراجع والمصادر

٥- فهرس الموضوعات

منهج البحث

سأسير - إن شاء الله - على منهج البحث العلمي المتميز، الذي وضعه مجلس قسم أصول الفقه الموقر واعتمده منهجا للباحثين به، ويتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: منهج الكتابة في المسائل التأصيلية

والتزم فيه - إن شاء الله - النقاط التالية:

١- الاستقراء التام لمصادر المسألة، ومراجعتها المتقدمة والمتأخرة.

٢- الاعتماد - عند الكتابة - على المصادر الأصلية في كل مسألة بحسبها.

٣- التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام إلى ذلك.

٤- أتبع في دراسة التعريفات المنهج الآتي:

أ - التعريف اللغوي، ويتضمن الجوانب الآتية: الجانب الصرفي، جانب الاشتقاق، جانب المعنى اللغوي للفظ.

ب - التعريف الاصطلاحي: ويتضمن ذكر تعريفات العلماء، مع شرح كل منها، وبيان ما ورد عليه من اعتراضات ومناقشات، وصولاً إلى

التعريف المختار، وبيان وجه اختياره، ثم شرحه.

ج - ذكر المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

٥- أتبع في بحث المسائل الخلافية المنهج الآتي:

أ - تحرير محل الخلاف فيها:

ب - أذكر الأقوال في المسألة، ويكون عرض الخلاف في ضوء الأقوال،

وأذكر من قال بكل قول، مبتدئاً بذكر المذهب الراجح.

ج - أذكر جميع الأدلة لكل قول بعد ذكر الأقوال، مع بيان وجه الدلالة

من الدليل.

د - أذكر ما يرد على الدليل من مناقشات واعتراضات، والجواب عنها

بعد ذكر الدليل مباشرة.

هـ - ترجيح ما يظهر رجحانه، ويكون ذلك مبنيًا على سلامة أدلة القول

أو بعضها، وبطلان أدلة الأقوال الأخرى، أو ضعفها.

و - أذكر نوع الخلاف: أهو لفظي أم معنوي، وأذكر ما يترتب عليه من

ثمرة عملية إن كان معنويًا.

ز - أذكر سبب الخلاف في المسألة، ما أمكن ذلك.

٦ - العناية بضرب الأمثلة، مع حرصي على إضافة أمثلة جديدة غير الأمثلة

المشهورة في كتب الأصول، مع توجيه ذلك.

٧ - يكون مقدار بحثي لأي مسألة حسب ما يناسب مقام ذكرها في البحث.

٨ - أكتب معلومات البحث بأسلوب، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه،

فإن أذكره على ما هو عليه.

٩ - الاعتراف بالسبق لأهله، في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو

ضرب مثال، أو توضيح رأي .. الخ، وذلك بذكره في صلب البحث، أو

الإحالة على مصدره في الهامش، وإن لم أكن أخذه بلفظه.

الأمر الثاني: منهج التعليق والتهميش

والتزم فيه - إن شاء الله - النقاط التالية:

١- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها، فإن كانت آية كاملة قلت: الآية رقم (..) من سورة (كذا)، وإن كانت جزءاً من آية قلت: من الآية رقم (..) من سورة (كذا).

٢- أتبع في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:

- أ- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بلفظه الوارد في البحث.
- ب- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بنحو اللفظ الوارد في البحث.
- ج- بيان من أخرج الحديث أو الأثر، بمعناه الوارد في البحث، مع مراعاة ما سيأتي في الفقرة (هـ).
- د- أقوم بالإحالة على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكوراً في المصدر.
- هـ- إن كان الحديث بلفظه في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريجه منهما.
- و- إن لم يكن في أي منهما خرجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

٣- أتبع في عزو الأشعار إلى مصادرها المنهج الآتي:

- أ- إن كان لصاحب الشعر ديوان وثقت شعره من ديوانه.
- ب- إن لم يكن له ديوان وثقت الشعر مما تيسر من دواوين الأدب واللغة.

٤- عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة، ولا أُلجأ للعزو بالواسطة إلا عند تعذر الأصل، وفي هذه الحالة أذكر الكتب التي تعد واسطة في توثيق

النص، أو الرأي.

- ٥- توثيق نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.
- ٦- توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة على معجمات اللغة بالمادة والجزء والصفحة.
- ٧- توثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.
- ٨- البيان اللغوي لما يرد في البحث من ألفاظ غريبة، والبيان الاصطلاحي لما يرد فيه من اصطلاحات تحتاج إلى بيان، وأراعي في توثيق هذين الأمرين ما سبق في فقرة ٦، ٧.
- ٩- أتبع في ترجمة الأعلام المنهج الآتي:
 - أ- أن تتضمن الترجمة:
 - اسم العلم، ونسبته، مع ضبط ما يشكل من ذلك.
 - تاريخ مولده، ووفاته.
 - شهرة، ككونه: محدثاً، أو فقيهاً، أو لغوياً، والمذهب الفقهي والعقدي.
 - أهم مؤلفاته.
 - مصادر ترجمته.
 - ب- أن تتسم الترجمة بالاختصار، مع وفائها بما سبق ذكره في الفقرة (أ).
 - ج- أن تتكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم، فإن كان فقيهاً اهتمت في ترجمته بكتب تراجم الفقهاء، مع أولوية ما اختص بمذهب المترجم من تلك الكتب، وهكذا المحدثون، واللغويون .. الخ
- ١٠- أتبع في التعريف بالفرق المنهج الآتي: ذكر الاسم المشهور للفرقة، والأسماء المرادفة له. نشأة الفرقة وأشهر رجالها.

آراءها التي تميزها، معتمدا في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك.

١١- تكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص: بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل منه بالمعنى بذكر ذلك مسبقا بكلمة: «انظر..»

١٢- المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطبعة، ومكانها، وتاريخها .. الخ أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، ولا اذكر شيئا من ذلك في هامش البحث إلا إذا اختلفت الطبعة.

الأمر الثالث: ما يتعلق بالناحية الشكلية والتنظيمية ولغة الكتابة

وأراعي فيه الأمور الآتية:

١- العناية بضبط الألفاظ، التي يترتب على عدم ضبطها شيء من الغموض، أو إحداث لبس، أو احتمال بعيد.

٢- العناية بصحة المكتوب، وسلامته من الناحية اللغوية، والإملائية، والنحوية، ومراعاة حسن تناسق الكلام، ورفي أسلوبه.

٣- العناية بعلامات الترتيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة فقط، والمقصود بها: النقط، والفواصل، وعلامات التعليل، والتعجب، والاستفهام، والاعتراض، والتنصيص .. الخ.

٤- الاعتناء بانتقاء حرف الطباعة في العناوين، وصلب الموضوع، والهامش، وبدايات الأسطر.

٥- يوضع عند نهاية كل مسألة أو مطلب أو مبحث .. الخ ما يدل على انتهائه من العلامات المميزة.

٦- ألترم في إثبات النصوص المنهج الآتي:

أ- توضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: ﴿...﴾.

ب- توضع الأحاديث والآثار بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: (...).

ج- توضع النصوص التي أنقلها عن غيري بين قوسين مميزين، على هذا الشكل: «.....».

وأسأل الله -عز وجل- التوفيق لما يحب ويرضى، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الطالب

محمد بن مشيب حبت

الفصل الأول حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره

وفيه ثلاثة مباحث:

- | | | |
|---------------|---|----------------------|
| المبحث الأول | : | حقيقة الأسلوب الخبري |
| المبحث الثاني | : | أركان الأسلوب الخبري |
| المبحث الثالث | : | صور الأسلوب الخبري |

المبحث الأول حقيقة الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

- | | | |
|---------------|---|--------------------------------------|
| المطلب الأول | : | تعريف الخبر والإنشاء |
| المطلب الثاني | : | تعريف الصدق والكذب |
| المطلب الثالث | : | إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته |

المطلب الأول تعريف الخبر والإنشاء

وفيه ثلاث مسائل:

- | | | |
|-----------------|---|---------------------------------|
| المسألة الأولى | : | انحصار الكلام في الخبر والإنشاء |
| المسألة الثانية | : | تعريف الخبر |
| المسألة الثالثة | : | تعريف الإنشاء |

المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء

تمهيد:

استقر اصطلاح معظم اللغويين على أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد، ويعنون بالمفيد الدال على معنى يحسن السكوت عليه، ويعنون بالمركب ما تكون من كلمتين فأكثر حقيقة أو تقديرًا^(١).

وإعانة للدارسين على ضبط العلوم، عمد العلماء إلى التقسيم، فإنه يفيد في جمع المتناظرات، ويمنع الفكر من التشتت.

منهج متقدمي اللغويين:

قسم المتقدمون من اللغويين الكلام إلى عشرة أقسام، وقد بينها العلامة ابن فارس^(٢) في كتابه «الصاحبي» حيث قال: «معاني الكلام عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمن، وتعجب»^(٣).

ولا شك أن لأصحاب هذا المنهج وجهة في هذا التقسيم، والذي يظهر لي أنهم بنوا التقسيم على المعنى المدلول عليه باللفظ، مع صرف النظر عن الإطار

(١) انظر: أوضح المسالك (١٣/١)، ورسالة المباحث المرضية (٥٠، ٤٩/١)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (٣١/١).

(٢) هو العلامة أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، أبو الحسين، ولد سنة ٣٢٩هـ على الراجح، وبرز في اللغة حتى صار من أئمتها المعدودين، ومن مؤلفاته: المجمل، والصاحبي كلاهما في اللغة، وحلية الفقهاء، وغيرها، وتوفي بالري سنة ٣٩٠هـ على المشهور. راجع سير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٥)، البداية والنهاية (٣٣٥/١١)، شذرات الذهب (١٣١/٢)، طبقات النحاة واللغويين (١٨٩-١٩٠).

(٣) الصاحبي (ص ١٨٣).

اللفظي الدال على هذا المعنى، فدخول الاستخبار في الطلب متبادر، لأن صيغة الاستفعال تدل على الطلب بوضعها اللغوي، والاستخبار قد يكون بلفظ: «أخبرني»، وهو طلب صريح، ومثاله: حديث جبريل: «فأخبرني عن أماراتها»^(١) قد يكون بلفظ آخر ليس طلبياً، كقول القائل: «أحب الاستماع لحديث عن أمارات الساعة وأخبارها» مع علم المتكلم بأن السامع يحسن ذلك، فالإطار الأول طلبي والثاني ليس طلبياً، وكلاهما استخبار في المعنى. والله أعلم.

منهج متأخري اللغويين:

اختصر العلماء أقسام الكلام العشرة بإدماج بعضها في بعض، فجعلها بعضهم تسعة، وقيل: ستة: وقيل: خمسة، وقيل: أربعة، وقيل: ثلاثة، وقد استقر الاصطلاح مؤخراً على انحصار الكلام في قسمين، هما الخبر والإنشاء، وهذا بحسب الإطار اللغوي، ثم فصلوا في المعاني المدلول عليها بكل منهما، فالخبر قد يراد به معناه، وقد يراد به لازم معناه، وقد يدل على التعجب أو التمني، والإنشاء قد يكون سؤالاً أو أمراً أو نهياً... الخ^(٢).

موقف الأصوليين:

نقل بعض الأصوليين تقسيمات اللغويين^(٣)، وظهر في ثنايا عباراتهم أقسام

(١) أخرج هذه الرواية بلفظها الإمام فسلم في صحيحه في ك: الإياني؛ باب بيان الإياني والإسلام والإحسان ووجوب الإياني بإثبات قدر الله - سبحانه وتعالى - (٣٦/١) - (٨/٣٨). وكذلك البخاري بلفظ آخر في ك: التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (٤٧٧٧/٨/٦٥٩).

(٢) انظر: البلاغة العربية (١٦٦/١) وشروح التلخيص (١٦٣/١) والدروس العربية (٦٣/٤) وجواهر البلاغة (ص ٤٥) وشرح حلية اللب المصون (ص ٣٣).

(٣) كإمام الحرمين والغزالي والآمدي والزركشي والشوكاني، نظر: البرهان (١٤٧/١)، والمستصفي (٨/١)، والمنحول (ص ٢)، والإحكام (١٣/٢)، والبحر المحيط

أخرى لم تجر عادة متأخري اللغويين بذكرها، مما يدل على أن تلك المعاني قد قيل بها، لكن لم يتقدح عند اللغويين اعتمادها ضمن التقسيمات لكونها داخلة في الأقسام المذكورة لا تتعدها.

فمنها: التنبيه^(١)، وقد ذكره إمام الحرمين^(٢) والغزالي^(٣).

ومنها: القسم^(٤)، وقد ذكره إمام الحرمين

ومنها: الوعد والوعيد^(٥)، وقد ذكرهما الآمدي^(٦).

(٢/٣٠٤)، وإرشاد الفحول (١/٣٣).

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١٤٧) والمستصفي (٨/١).

(٢) هو العلامة عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن محمد الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي، ولد سنة ٤١٩ هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: النهاية، وكتاب الأساليب في الخلاف، وكتاب الغياني وهو كتاب غياث الأسم في التياث الظلم، وكتاب البرهان في أصول الفقه، والتلخيص مختصر التقريب، والإرشاد في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ. راجع (طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٥٥، ٢٥٦)، وفيات الأعيان (١/٢٨٧)، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨).

(٣) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، ولد سنة ٤٥٠ هـ على الراجح، اشتهر بالفلسفة والتصوف مع أنه فقيه أصولي مبرز، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: البسيط وهو كالمختصر للنهاية، والوسيط ملخص منه، والوجيز، والخلاصة، والمستصفي في أصول الفقه، والمنحول، وإلجام العوام عن علم الكلام، ومقاصد الفلاسفة، وتهافت الفلاسفة وغير ذلك، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ. راجع (طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٩٣، ٢٩٤)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٤/١٠١)، سير أعلام النبلاء (٢٩/٣٢٢).

(٤) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١٤٧).

(٥) انظر: الإحكام للآمدي (٢/١٣).

(٦) هو العلامة علي بن علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، أبو الحسن، ولد سنة ٥٥١ هـ

ومنها النداء^(١)، وقد ذكره الأمدي والزرکشي^(٢) والشوكاني^(٣).

ومنها: الترجي^(٤)، وقد ذكره الغزالي.

مصطلح البحث:

لعل ما ذكره المتأخرون من اللغويين هو الأول؛ لأن المعنى المدلول عليه بالجملة المفيدة يدور بين حالين لا ثالث لهما، وذلك بالنظر إلى إمكان الحكم على

على الراجح، فقيه أصولي، كان حنبلياً ثم تحول إلى مذهب الشافعي، ومن مؤلفاته: الإحكام في أصول الأحكام مجلدين، وأبكار الأفكار في أصول الدين خمس مجلدات ثم اختصره في مجلد، ومنتهى السؤل في علم الأصول، ودقائق الحقائق وغيرها، وتوفي سنة ٦٣١هـ. راجع (طبقات الشافعية للسبكي (١٢٩/٥-١٣٠) ط الحسينية، شذرات الذهب (٣٤٤/٥)، البداية والنهاية (١٣/١٤٠-١٤١)، طبقات ابن قاضي شعبة (٧٩-٧٧/٢).

(١) انظر: الإحكام للأمدي (١٣٠/٢)، والبحر المحيط (٣٠٤/٢)، وإرشاد الفحول (٣٣/١).

(٢) هو العلامة محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، ولد سنة ٧٤٥هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: البحر المحيط في الأصول، وتشنيف المسامع شرح جمع الجوامع، وشرح المنهاج للبيضاوي، والبرهان في علوم القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٧٩٤هـ. راجع (طبقات الأصوليين (١٣٧١/٢)، الدرر الكامنة (٣٩٧/٣)، شذرات الذهب (٣٣٥/٦)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٥٩/٥)، والبدية والنهاية (٣٠٩/١٣).

(٣) هو العلامة محمد بن علي الشوكاني، ولد سنة ١١٧٣هـ على الراجح، فقيه أصولي مجتهد، نشأ زيد المذهب، ومن مؤلفاته: إرشاد الفحول في أصول الفقه، ونيل الأوطار، والسبل الجرار في الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ. راجع (طبقات الأصوليين (١١٤/٣)، البدر الطالع (٢١٤/٢).

(٤) انظر: المتخول (ص ١٠٢).

المتحدث بالصدق أو الكذب وعدم إمكان ذلك، فإن كان الكلام الصادر من الشخص يجوز أن يحكم عليه بالصدق أو الكذب سمي خبراً، وإن لم يصلح لذلك سمي إنشأ.

فالقائل: أنا مسلم، يجوز أن يقال له: صدقت، أو يقال له: كذبت، فمن الأول: قول إبراهيم -عليه السلام- فيما حكاه عنه القرآن الكريم: ﴿قَالَ أَسَلَّمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، ومن الثاني ما جاء في القرآن العظيم: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤]، ويجوز أن يكون التكلم غير معلوم صدقه ولا كذبه عند السامع، فيكون الكلام محتملاً للصدق والكذب، وقد يصرف النظر عن حالي التكلم والسامع فنقول: هذه العبارة تحمل الصدق والكذب.

وأما القائل: علمني الإسلام، ولا تغرر بي، وما أركان الإيمان؟ فإنه لا يقال: صدق كما لا يقال له: كذب، بل يقال: لقد طلب التعليم، ونهى عن التغيرير واستفهم عن أركان الإيمان.

وبالنظر في تنمة الأقسام العشرة عند متقدمي اللغويين نجد أنها تندرج بالضرورة تحت هذين القسمين، لأن تقسيم الكلام إلى ما يوصف بالصدق والكذب وما لا يوصف بذلك تقسيم حاصر، لدورانه بين النفي والإثبات. لذا فقد سرت في البحث على ما استقر عليه صنيع المتأخرين من اللغويين، وهو انحصار الكلام في قسمين هما الخبر والإنشاء.

المسألة الثانية تعريف الخبر

الأصل اللغوي لمادة (خبر):

تدور مادة (خبر) في أصل وضعها اللغوي حول معنى العلم وسبل العلم^(١)، ثم استعملت بعد ذلك في معان أخرى لا تخلو من علاقة بالمعنى الأصلي لمادة الكلمة.

ويظهر ذلك في المشتقات من المادة، فتقول: خبرت الأمر، وخبرت بالأمر، أخبره إذا عرفته على حقيقته^(٢).

وأخبره بكذا وخبره: أعلمه^(٣)

والخبرة: المعرفة^(٤)، واختبره: امتحنه^(٥).

والاستخبار والتخبر: السؤال عن الخبر^(٦).

والخبرة -بضم فسكون-: العلم بالأشياء من جهة الخبر، والخبرة:

المعرفة^(٧)، وأخبرَ خبرَوةً: أعلمَ بشيءٍ^(٨)

الحقيقة الوضعية في لفظ الخبر:

الخبر اسم لما ينقل ويتحدث به، أو: ما أتاك من نبأ عن تستخير، أو:

الحديث المنقول^(١)، وكلها ألفاظ متقاربة، ومدلولها واحد.

الخبر في الاصطلاح:

اتساع دائرة المعاني المدلول عليها بلفظ الخبر جعلها تدخل في كثير من العلوم، وتستخدم عند كل طائفة بمدلول خاص بها، فلفظ (الخبر) عند المشتغلين بالصحافة والإعلام له مدلول مختلف عن (الخبر) في اصطلاح النحاة، القائلين بأنه: «لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً»^(٢)، وأهل الحديث المشتغلون بالسنة النبوية رواية ودراية يطلقون الخبر مرادفاً للحديث، فيكون دالاً في مصطلحهم على ما روى عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو صفة وما روى عن الصحابة من قول أو فعل، وربما يفرقون بينهما فيطلق لفظ «الخبر» على ما جاء عن غير النبي ﷺ ويختص لفظ «الحديث» بما جاء عنه، فيكون بينهما تباين، وقد يطلقون الخبر على كل ما يروى فيشمل الحديث النبوي وقول الصحابي والتابعي وغيرهم فيكون أعم من الحديث مطلقاً، فينبهها عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس^(٣).

قال السيوطي^(٤): الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث، فيطلقان على

(١) انظر مادة (خبر) في: المصباح المنير (١/١٦٢) ولسان العرب (٤/٢٢٧).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف (١/٣٠٦).

(٣) تدريب الراوي (١/٤٢)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/١٣)، القواعد

والمسائل الحديثة المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين (ص ٥٧).

(٤) هو العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير السيوطي، أبو الفضل، ولد سنة

٨٤٩هـ على الأرجح، برع في كثير من العلوم كال تفسير والحديث والفقه واللغة، شافعي

المذهب، ومؤلفاته كثيرة جداً ومنها: الدر المنثور في التفسير بالمتأثر، والإتقان في علوم

القرآن، والأشياء والنظائر في فروع الشافعية وغيرها، وتوفي سنة ٩١١هـ. راجع

شذرات الذهب (٨/٥١)، الكواكب السائرة (١/٢٢٦).

(١) انظر مادة (خبر) في: القاموس المحيط (١/٤٨٨) ولسان العرب (٤/٢٢٧).

(٢) انظر مادة (خبر) في: لسان العرب (٤/٢٢٦).

(٣) انظر مادة (خبر) في: مختار الصحاح (١/٧١).

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف (١/٣٠٦).

(٥) انظر مادة (خبر) في: المصباح المنير (١/١٦٢) ومختار الصحاح (١/٧١).

(٦) انظر مادة (خبر) في: مختار الصحاح (١/٧١) ولسان العرب (١/٢٢٧).

(٧) التوقيف على مهمات التعاريف (١/٣٠٦).

(٨) انظر مادة (خبر) في: لسان العرب (٤/٢٢٧).

المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره. اهـ.^(١)

ومع تعدد المصطلحات فإني أعمد إلى محط عناية هذا البحث، وهو مصطلح الأصوليين، الذي يتوافق مع اصطلاح البلاغيين والمناطقية، ومصطلح المحدثين أخص منه، لأنه اقتصر على فرد واحد من أفراد الخبر وهو المنسوب لمخصوص بالقصد.

الخبر في اصطلاح المناطقية والأصوليين والبلاغيين:

وقفت على تعريفات للخبر أسوقها فيما يلي:

التعريف الأول:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب^(٢)

وهو تعريف واضح ومختصر، لكن يرد عليه عدم شموله لأقسام المعرف، لأنه بالنظر في أقسام الكلام من حيث احتمال الصدق والكذب نجد أنه: من حيث مطابقته للواقع وعدم مطابقتها: ينقسم إلى صدق وكذب، ولا مجال للاحتمال، ومن حيث إدراك المتكلم لمطابقتها للواقع: ينقسم إلى معتقد صدق الكلام، ومعتقد كذبه، وذاهل عن الأمرين، ومتردد بين احتمالي الصدق والكذب، ومن حيث إدراك السامع لمطابقتها للواقع: ينقسم إلى معتقد صدق الكلام، ومعتقد كذبه، وذاهل عن الأمرين، ومتردد بين احتمالي الصدق والكذب^(٣).

(١) تدريب الراوي (٤٢/١).

(٢) التلخيص (ص ٣٨)؛ البلاغة العربية (١٦٧/١)؛ الصاحبي (ص ١٨٣)؛ إرشاد الفحول

(١٢٠/١)؛ المحصول للرازي (٣٠٧/٢)؛ شرح المنهاج (٢٤٠/١)، (٥٢١/٢)؛

شرح الكوكب المميز (٣٠٦/٢).

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٣٠٩/٢)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٤٧٣/٢).

والتعريف لا يتناول المقطوع بصدقه من تلك الحثيات جميعها مثل الجملة الخبرية في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ [يونس: ٥]، كما لا يتناول المقطوع بكذبه من جميع الحثيات، مثل قول المعاند: الشمس ليست ضياء.

ومن ثم احتيج إلى ما يدخل هذا القسم في التعريف، وقد روعي ذلك في التعريفين الثاني والثالث.

التعريف الثاني:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته^(١)

وهذا التعريف شبيه سابقه في الاختصار والوضوح، وقد جاء مشتملا على جميع أقسام المعرف؛ إذ احتمال الصدق والكذب لذات الكلام، مع صرف النظر عن حال المتكلم وحال السامع، فيشمل مثلا قول القائل: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦]؛ لأنه يحتمل الصدق والكذب لذات الكلام، أي: مع صرف النظر عن حال المتكلم بمعنى أنه قد يكون صادقا في الواقع فلا يحتمل الكذب، وقد يكون كاذبا فلا يحتمل الصدق، ومع صرف النظر عن حال السامع أيضا، قد يكون مصدقا وقد يكون مكذبا.

التعريف الثالث:

الخبر هو: الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب^(٢)

وتشنيف السامع بجمع الجوامع (٤٦٢/١)، والآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع

(٢٥٩/٣)، وحاشية العطار على شرح الخبصي (ص ١٤٠).

(١) علم المعاني لعبد العزيز عتيق (ص ٤٦) وفن البلاغة لعبد القادر حسين (ص ٨٠)؛ البحر

المحيط (٧٥/٦)؛ شرح مختصر الروضة (٧٠/٢).

(٢) إرشاد الفحول (١٢٠/١)؛ المحصول للرازي (٣٠٨/٢)؛ روضة الناظر (٣٤٧/١)؛

وقد جاء هذا التعريف الثالث مشتملاً على جميع أقسام المعرفة أيضاً، فقد فرق الأصوليون بين الصدق والتصديق، والكذب والتكذيب، قال الإسنوي^(١): وإنما عدلنا عن الصدق والكذب إلى ما ذكرناه، لأن الصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقتها، ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر الله تعالى، وخبر رسوله ﷺ، وقولنا محمد رسول الله، وما لا يحتمل الصدق كقول القائل: مسيلة الكذاب رسول الله، مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب^(٢).

التعريف الرابع:

الخبر: كلام يفيد بنفسه إضافة مذكور إلى مذكور^(٣) وهذا التعريف مجمل غامض المدلول، لا يوضح المعرفة، بحيث يمكن القول بأنه لو ذكر هذا التعريف دون اقتران بلفظ الخبر لكان من باب الإلغاز، كما أنه غير مانع لدخول كثير من الأساليب الإنشائية المشتملة على إضافة مذكور إلى مذكور، مثل قول الله تعالى: ﴿هَلْ نَحْسِبُ مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٦٥].

التعريف الخامس:

الخبر هو: الوصف للمخبر عنه على ما هو به^(٤).

الإحكام للآمدي (٩/٢)؛ المستصفى (١٣١/٢)؛ كشف الأسرار (٥٢١/٢).

(١) هو العلامة عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، أبو محمد، ولد سنة ٧٠٤ هـ على الراجح، فقيه أصولي، من علماء العربية، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المهام على الروضة، الأشباه والنظائر، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، التمهيد، وتوفي سنة ٧٧٢ هـ. راجع البدر الطالع (٣٥٢/١)، بغية الوعاة (ص ٣٠٤)، الدرر الكامنة (٣٥٤/٢).

(٢) شرح الإسنوي (٢٦٢/١).

(٣) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٣/٢)؛ المحصول (٣٠٨/٢).

(٤) انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٣/٢).

وهذا التعريف كسابقه في الغموض، كما أنه اشتمل على لفظ (للمخبر) وهو من مادة المعرفة، ولا يجوز أخذ المعرفة ولا كلمة من مادته في التعريف لإفضائه للدور^(١).

التعريف المختار:

بعد هذه الجولة في تعريفات الخبر أختار التعريف التالي:

الخبر: ما دل على معنى بحيث يحتمل التصديق والتكذيب من قول أو ما قام مقامه.

شرح التعريف:

«ما»: جنس في التعريف يشمل الكلام وغيره

«دل على معنى»: قيد يخرج ما لم يدل على معنى، كالمهمل، وكذا إشارة الغافل ونحوها.

«بحيث يحتمل التصديق والتكذيب»: أي: وجاء هذا الدال على المعنى بكيفية تجعل المخاطب متمكناً من التصديق والتكذيب، وهذه خاصة الخبر، وهي مخرجة للفظ المفرد، وللدال على معنى لا يحسن السكوت عليه، ومخرجة للإنشاء لأنه لا يحتمل التصديق والتكذيب.

«من قول أو ما قام مقامه» قيد جرى به لبيان مشتملات أقسام هذا الدال من حيثية معينة، فيشمل كل ما يدل على معنى، سواء كان قولاً أم في معنى القول كالكتابة والإشارة المفهمة، فإن ذلك كله يأخذ حكم الخبر.

وقد نص الآمدي في الإحكام على أن الخبر يطلق على الإشارة^(٢)، فرأيت أن

(١) انظر: ضوابط المعرفة (ص ٥٧).

(٢) الإحكام (٣/٢)، وعبارته: «اسم الخبر قد يطلق على الإشارات الحالية والدلائل

المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبرني بكذا، والغراب يخبر بكذا. اهـ» وسيأتي في المسألة

يكون التعريف جامعا لكل ما يطلق عليه لفظ الخير اصطلاحا.

ومثال القول:

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢-٥].

ومثال الكتابة:

الكتب التي أرسلها النبي ﷺ إلى الملوك والعظماء المشتملة على عبارة: «أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسين»^(١) مشتملة على الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي، والخبر صدق في الواقع لا يحتمل الكذب، ومع ذلك فقد قوبل بالتصديق من البعض، والتكذيب من البعض.

الأولى من المطلب الثالث من هذا المبحث - إن شاء الله - بيان الحقيقة والمجاز في ذلك (١) رواه البخاري في ك: بدء الوحي، باب حدثنا أبو اليان الحكم بن نافع قال: ... الخ، (ص ٢٢) حديث رقم (٧)، ومسلم في ك: الجهاد والبر، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام (ص ٧٣٦) حديث رقم (١٧٧٣).

ومثال الإشارة:

ما جاء في صحيح ابن حبان^(١) في حصار بني قريظة^(٢): «فلما اشتد حصرهم، واشتد البلاء عليهم قيل لهم: انزلوا على حكم رسول الله ﷺ فاستشاروا أبا لبابة^(٣)، فأشار إليهم أنه الذبيح، فقالوا: نزل على حكم سعد بن معاذ^(٤)،

(١) هو العلامة محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي، أبو حاتم، مؤرخ علامة، جغرافي محدث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المسند الصحيح، روضة العقلاء، الثقات، وكتاب الصحابة، وغيرها، وتوفي سنة ٣٥٤ هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٥)، شذرات الذهب (٣/ ١٦)، طبقات السبكي (٢/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٢).

(٢) بنو قريظة حي من اليهود، وهم وبنو النضير قبيلتان من يهود خيبر، وقد دخلوا في العرب رغم أن نسبهم ينتهي إلى هارون عليه السلام، وقد أقاموا بالمدينة، حتى حاربهم النبي ﷺ وأبادهم إثر نقضهم للعهد، وخيانتهم للمسلمين، ومعاونتهم للمشركين في غزوة الأحزاب - انظر: لسان العرب: مادة (قرظ) (٧/ ٤٥٦)، والبداية والنهاية (٤/ ١١٣) وما بعدها.

(٣) هو الصحابي الجليل أبو لبابة بن عبد المنذر بن زنبر بن زيد بن أمية الأنصاري، قيل اسمه: بشير، وقيل: رفاعه، وقيل اسمه: مروان، وكان أحد النقباء ليلة العقبة، قيل: شهد يدرأ، وقيل: إن رسول الله ﷺ رده يومها، يقال: مات في خلافة علي، وقيل: مات بعد مقتل عثمان، وقيل: عاش إلى بعد الخمسين من الهجرة. راجع (الإصابة (٧/ ٢٨٩)، طبقات ابن سعد (٣/ ٤٥٦)، وفيات الأعيان (١/ ١٩٠).

(٤) هو الصحابي الجليل سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، الأوسي الأنصاري، صحابي من الأبطال، من أهل المدينة، كانت له سيادة الأوس، وحمل لواءهم يوم بدر، وشهد أحدا؛ فكان ممن ثبت فيها، وكان من أطول الناس وأعظمهم جسماً، ورُوي بسهم يوم الخندق سنة ٥ هـ فمات من أثر جرحه، ودفن بالبقيع وحزن عليه النبي ﷺ، وفي الحديث: اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ. راجع (صفة الصفوة (١/ ١٨٠)، الإصابة (٢/ ٣٨)، وأسد الغابة (٢/ ٢٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٤٨١).

فنزّلوا على حكم سعد^(١)، فهذه الإشارة المفهمة قد ترتب عليها جميع الأحكام التي تترتب على الخبر، من حيث الصدق والكذب، والتصديق والتكذيب، واستتباع العقوبة والجزاء كما هو معروف من القصة.

المسألة الثالثة تعريف الإنشاء

تأتي مادة «نَشَأَ» ومشتقاتها بحسب وضعها اللغوي للتعبير عن الشيء في أول أمره، فإذا استعملت في غير ذلك لم يخل الأمر من علاقة بهذا الأصل. فمما بقي على هذا الأصل قول العرب: أنشأ السحاب يمطر إذا بدأ، وأنشأ زيد داراً: بدأ بناءها، وأنشأ يفعل ويقول: ابتداءً. ومن أين نشأت؟ أي: من أين خرجت^(١). ويقول المحدثون: أنشأ حديثاً إذا وضعه. ونشأ السحاب نشأ ونشوء: ارتفع وبدأ، وذلك في أول ما يبدأ هذا في الأفعال.

وأما في الأسماء: فالإنشاء: الابتداء، وإيجاد الشيء وترتيبه، وإيجاد الشيء الذي يكون مسبوقاً بهادة ومدة^(٢).

وإذا أضيف الإنشاء إلى الله تعالى فمعناه: إيجاد شيء بلا احتذاء ولا اقتداء، وبلا آلة ولا مادة^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١] والإنشاء أخ للبلاغة، وكاتب الإنشاء من يعمل في ديوان الإنشاء^(٤)، وكانت مهمتهم وضع أوامر الحاكم ورسائله في عبارة محررة منضبطة رصينة تناسب مقامها.

والناشئ من السحاب: ما لم يتكامل اجتماعه واصطحابه^(٥).

(١) راجع مادة (ن ش أ) في: لسان العرب (١/ ١٧١).

(٢) التعريفات (ص ٥٦) والتوقيف على مهمات التعاريف (ص ٩٩).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٢٩).

(٤) معجم البلدان (٢/ ١٠٧) و (٤/ ٣٤٧، ٣٦٣، ٤٤٤).

(٥) لسان العرب (١/ ١٧١) - مادة (ن ش أ).

(١) صحيح ابن حبان (٥٠/ ١٥).

والناشيء: الغلام الحسن الشاب، إذا ارتفع عن حد الصبا، وبلغ قامته الرجل، ويقال للجارية: ناشئة إذا ارتفعت عن حد الصبا إلى الإدراك أو قريب منه والجمع: نَشَأٌ، فيقال: ناشئٌ وناشئةٌ ونشأٌ، مثل خادم وخادمة وخدم^(١). والنشء صغار الإبل، وأول ما ينشأ من السحاب، ومنه: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، ويقال للإنسان: نشء صدق، وللسحاب نشء حسن.

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أي: السفن التي تقبل وتدبر في البحر مرفوعة الشرع كأنها الجبال^(٢).
التعريف الاصطلاحي للإنشاء:

سبق الإسهاب في تعريف الخبر عما يغني عن الإطالة في هذا الموضع، لأن الإنشاء ضد الخبر، فيكفي في تعريفه سلب احتمال الصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، ولذا أقول في تعريفه: الإنشاء: ما دل على معنى طلبي بحيث لا يحتمل التصديق والتكذيب من قول أو ما قام مقامه.

ومعنى أن الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب: أنه ليس له نسبة في الخارج تطابقه، أو لا تطابقه، بخلاف الخبر، وسمي إنشاءً لأنك أنشأته: أي ابتكرته ولم يكن له في الخارج وجود^(٣)، فيدخل فيه الاستفهام (السؤال)، والأمر، والنهي، والدعاء، وسائر أقسام الإنشاء المعروفة، ويدخل فيه كل ما دل على ذلك من قول أو كتابة أو إشارة مفهومة.

(١) لسان العرب (١/ ١٧١) - مادة (ن ش أ)

(٢) لسان العرب (١/ ١٧٣) - مادة (ن ش أ)

(٣) الحدود الأنقية (٧٤)، وشروح التلخيص (١/ ١٦٣)، معجم المصطلحات الفقهية

(١/ ٣١٠)، علم المعاني (ص ٦٩).

ومن أمثله: قول الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

المطلب الثاني تعريف الصدق والكذب

وفيه ثلاث مسائل:

- | | |
|-------------------|----------------------------------|
| المسألة الأولى : | تعريف الصدق |
| المسألة الثانية : | تعريف الكذب |
| المسألة الثالثة : | ضابط احتمال الأسلوب للصدق والكذب |

المسألة الأولى

تعريف الصدق

الصدق متبادر المعنى، فيوصف به قول الحق، والأفعال المتقنة، ومطابقة الحكم للواقع وقد أجمل العلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١) معناه فقال: «الصدق الكامل من كل شيء»^(٢).

ومصداق الأمر ومصدقته: حقيقته^(٣).

تقول: هذا رجل صدق، أي: نعم الرجل هو، وامرأة صدق، وقوم صدق^(٤).

قال الراغب^(٥): الصدق والكذب أصلهما في القول، ماضيا كان أو مستقبلا، وعدا كان أو غيره، ولا يكونان بالقصد الأول إلا في القول، ولا يكونان في القول إلا في الخبر دون غيره من أصناف الكلام^(٦) قال تعالى: ﴿وَمَنْ

(١) هو العلامة الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، البصري، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ١٠٠هـ على الراجح، نحوي لغوي وضع علم العروض، ومن مؤلفاته: كتاب العين في اللغة وهو مشهور، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب النقط والشكل، وغيرها، وتوفي سنة ١٧٠هـ. راجع سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩-٤٣١)، وفيات الأعيان (٢/٢٤٤-٢٤٨)، البلغة (١/٩٩).

(٢) العين: (٥/٥٦).

(٣) لسان العرب: (١٠/١٩٥)، والقاموس المحيط: (١/١١٦١).

(٤) العين: (٥/٥٦).

(٥) هو العلامة الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، أبو القاسم، أديب لغوي مفسر، ومن مؤلفاته: التفسير الكبير في عشرة أسفار، ومفردات القرآن، والذريعة إلى مفردات الشريعة، وغيرها، وتوفي سنة ٥٠٢هـ. راجع: سير أعلام النبلاء (١٨/١٢٠-١٢١)، البلغة (١/٩١)، أبجد العلوم (٣/٦٨)، كشف الظنون (١/٣٧٧).

(٦) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم (ص ٢٨٤).

أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا [النساء: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ [مريم: ٥٤].

وقد عقدت مسألة خاصة بينت فيها اختلاف العلماء في ضابط وصف الكلام بالصدق والكذب، فتعريف الصدق مبني على خلافهم في هذا الضابط، فأغنى ذلك عن التعرض هنا لبيان اصطلاح العلماء في لفظ الصدق وتعين علي هنا أن أوجز في تعريف الصدق فأقول: الصدق هو القول المطابق للواقع^(١). وقد عبر العلامة الباجي^(٢) عن هذا المعنى بقوله: الوصف للمخبر عنه على ما هو به^(٣).

(١) انظر: أنيس الفقهاء (ص ١٦)، والتعريفات للبرجاني (ص ١١٦)، والحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري (ص ٧٤)، وغريب الحديث لأبي الخطاب البستي (٢/ ٣٠)، وإحكام الفصول للباجي (ص ٥١٠).

(٢) هو العلامة سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي، أبو الوليد، ولد سنة ٤٠٣ هـ على الراجح، فقيه محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المنتقى، وإحكام الفصول في أحكام الأصول، والإشارة، والمعتصر، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٤ هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٢٦٩)، النجوم الزاهرة (٥/ ١١٤)، شذرات الذهب (٣/ ٣٤٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٤٩)، البداية والنهاية (١٢/ ١٣٢)، معجم المؤلفين (٤/ ٢٦١).

(٣) راجع: إحكام الفصول (ص ١٧٣) ط دار الغرب الإسلامي.

المسألة الثانية تعريف الكذب

لفظ الكذب متبادر المعنى، يوصف به التكلم بالباطل، والإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به^(١)، وتوصف به الأفعال أيضا، لكن وصف الأقوال بالكذب حقيقة، ووصف الأفعال به غالبا ما يكون مجازا، واتساعا في التعبير، وقد نقل ذلك الزنجشيري^(٢) في الفائق عن أبي علي الفارسي^(٣) وأقره^(٤). والمصدر: كَذَبَ - بفتح الكاف، وكسر الذال، وكِذَّبَ - بكسر الكاف، وسكون الذال -، والفعل كَذَبَ يَكْذِبُ - من باب ضرب - يضرب. وأكذب نفسه وكذبها، أي: اعترف بأنه كذب في قوله السابق. وأكذبت زيدا، أي وجدته كاذبا، أو: أخبرت أنه كاذب، وكذبت تكذيبا، أي: نسبت إلى الكذب، أو: قلت له كذبت^(٥). ومن تصرفات الكلمة قولهم: كَذَبَ كَذِبا، وكِذَّبَا، فهو كاذب، وكَذَّاب،

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٢٨).

(٢) هو العلامة محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزنجشيري، أبو القاسم، ولد سنة ٤٦٧ هـ على الراجح، أديب لغوي مفسر، عرف بالاعتزال، ومن مؤلفاته: الكشاف في تفسير القرآن، أساس البلاغة، وغيرها، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ. راجع إنباه الرواة (٣/ ٢٦٥)، معجم الأدباء (١٩/ ١٢٦)، معجم المؤلفين (١٢/ ١٨٦)، شذرات الذهب (٤/ ١١٨)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٣) هو العلامة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، ولد سنة ٢٨٨ هـ على الراجح، أحد الأئمة في علم العربية، ومن مؤلفاته: الإيضاح، وجواهر النحو، والعوامل في النحو، وغيرها، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ. راجع: وفيات الأعيان (١/ ١٣١)، نزهة الألباب (ص ٣٨٧)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥)، إنباه الرواة (١/ ٢٧٣).

(٤) الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٥٠).

(٥) المصباح المنير (٢/ ٥٢٨).

وكذوب، وكذبان، ومكذبان، ومكذبانة، وكذبة - بوزن هَمْزة - وَكَذَّبَ^(١).
ويعبر عن الكذب بالزعم، ولذلك قيل: «زعموا مطية الكذب»^(٢).
إن في المعارض لمدوحة عن الكذب^(٣)، أي: سعة وفسحة، يعني: أن في

(١) المطلع على أبواب المقنع (ص ١٤٩)

(٢) غريب الحديث للخطابي (٥٣٦/١)، والفاقي في غريب الحديث (١١١/٢)، والحديث بمعناه في المسند وسنن أبي داود حيث روي أن أبا مسعود الأنصاري سئل: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في: «زعموا؟» فقال: «بئس مطية الرجل»، أخرجه الإمام أحمد في المسند، مسند أبي مسعود الأنصاري حديث رقم (١٦٧٥٠)، وسنن أبي داود (ك: الأدب، باب قول الرجل «زعموا») حديث رقم (٤٩٧٢)، وفي لسان العرب (مادة: زعم) أنه إنما يقال زعموا في الحديث الذي لا سند له، ولا ثبت فيه، وإنما يحكى عن الألسن على سبيل البلاغ.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب المعارض (٢٩٧/١) تحت رقم (٨٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الشهادات باب المعارض فيها مندوحة عن الكذب (١٩٩/١٠) تحت رقم (٢٠٦٣٢) وقال: هذا هو الصحيح وهو موقوف، وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٢/٥) تحت رقم (٢٦٠٩٦)، فالظاهر أنه لا يصح رفعه، قال العلامة ابن حجر: هذا لفظ حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فما أتى عليه يوم إلا أنشدنا فيه شعرا وقال: إن في معارض الكلام مندوحة عن الكذب، وأخرجه الطبري في «التهذيب» والطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات، وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قتادة مرفوعا ووهاه، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك، وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث علي مرفوعا بسند واه أيضا، وللمصنف في «الأدب المفرد» من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال: أما في المعارض ما يكفي المسلم من الكذب. اهـ من فتح الباري بتصرف يسير

التعريض بالقول من الاتساع ما يغني الرجل عن تعمد الكذب^(١).
ومن الاستعمالات المجازية: استعمال الكذب بمعنى الخطأ
يقال: كذب فلان إذا أخطأ، ولا يكون جرحا - حينئذ - فقد استعمله
الصحابة، حيث ورد عن عبادة بن الصامت^(٢) ﷺ أنه قيل له: إن أبا محمد^(٣)
يزعم أن الوتر واجب، فقال: «كذب أبو محمد»^(٤)

(١) النهاية في غريب الحديث (٣٤/٥) و (١٦٠/٤)، وغريب الحديث لابن سلام (٢٨٧/٤)، وغريب الحديث للخطابي (٥٤١/٢)، والمطلع على أبواب المقنع (ص ٣٢٠)، ومختار الصحاح (١٩٠/١).

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهد بن قيس بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، كنيته أبو الوليد، كان أحد النقباء بالعقبة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها بعد بدر، وأخى الرسول بينه وبين أبي مرثد الغنوي، وروى عن النبي ﷺ كثيراً، مات بالرملة سنة ٣٤هـ، وقيل: ببيت المقدس. (الإصابة ٥٠٥/٣)، طبقات ابن سعد (٥٤٦/٣)، سير أعلام النبلاء (٥/٢).

(٣) أبو محمد المذكور في الحديث اختلف في أنه معروف أو مجهول وعلى القول بأنه معروف قيل إن اسمه مسعود بن أوس، ويقال: سعيد بن أوس، ويقال: مسعود بن زيد بن سبيع الأنصاري، وقيل: إنه صحابي، وقيل: إنه بدري. انظر تلخيص الحبير (١٤٧/٢). ولم أقف على من حقق ذلك وجزم باسمه ونسبه.

(٤) أخرجه أبو داود في ك: الوتر، باب فيمن لم يوتر (ص ١٧٢) حديث رقم (١٤٢)، والإمام مالك في الموطأ في ك: صلاة الليل، باب الأمر بالوتر (١٢٣/١). ونص الحديث كما في الموطأ: وحدثنني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن بن محيريز أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يكتي أبا محمد يقول إن الوتر واجب، فقال المخدجي: فرحت إلى عبادة بن الصامت فاعترضت له وهو راثع إلى المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

قال الخطابي^(١): قوله (كذب أبو محمد) لم يذهب به إلى الكذب الذي هو الانحراف عن الصدق، والتعمد للزور وإنما أراد به أنه زل في الرأي وأخطأ في الفتوى ... إلى آخره^(٢).

قال ابن الأثير^(٣): سمي الخطأ كذباً لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد.

وقد توصف الحواس وما لا يعقل بالكذب، وهو -حينئذ- بمعنى الخطأ، والخلف، كقول القائل: كذب سمعي، وكذب بصري، وفي الحديث: (صدق الله وكذب بطن أخيك)^(٤).

قال ابن الأثير^(٥) في النهاية: «استعمل الكذب هنا مجازاً، حيث الكذب

ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة. ونقل ابن حجر في تلخيص الحبير (١٤٧/٢) عن ابن عبد البر قوله هو صحيح ثابت وصححه الألباني في كتابه صحيح أبي داود حديث رقم (١١٠).

(١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي: فقيه محدث من أهل بست من بلاد كابل من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب)، من مصنفاته: معالم السنن، بيان إعجاز القرآن، غريب الحديث، تفسير أحاديث الجامع الصحيح للبخاري، ولد سنة ٣١٩ هـ وتوفي في بست سنة ٣٨٨ هـ. راجع: إنباء الرواة (١/١٢٥)، خزائن الأدب (١/٢٨٢)، تحفة ذوي الأرب (ص ١٥٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧).

(٢) غريب الحديث للخطابي (٣٠٢/٢). وقال ابن حجر إن هذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له كذب. هـ تلخيص الحبير (١٤٧/٢-١٤٨).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١٥٩/٤).

(٤) أخرجه البخاري في ك: الطب، باب الدواء بالعسل (١٧٢/١٠) تحت رقم (٥٦٨٤)، كما أخرجه مسلم في ك: السلام، باب التداوي بسقي العسل (١٧٣٦/٤) تحت رقم (٢٢١٧)، وانظر هذه المعاني في: غريب الحديث للخطابي (٣٠٣/٢).

(٥) هو الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني

مختص بالأقوال حقيقة، فجعل بطن أخيه -حيث لم ينجح فيه العسل- كذاباً، لأن الله تعالى قال: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

والكذب في القتال: الجبن، ويقال: كذب عن قرينه، إذا لم يثبت له، وحمل فما كذب، أي: لم ينصرف عن القتال^(١).

وسياقي في المسألة التالية مباشرة -إن شاء الله- اختلاف العلماء في الضابط للمقصود بالكذب اصطلاحاً، فيترتب على الاختلاف في الضابط الاختلاف في التعريف، لذا تعين هنا الإيجاز، فأقول: الكذب هو القول الذي لا يطابق الواقع. قال الباجي: الوصف للمخبر عنه بما ليس به^(٢).

الجزري المشهور بابن الأثير، قيل إن تصانيفه كلها ألفها في مرضه إملاءً على طلبته، من تصانيفه: النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في التفسير. انظر: بغية الوعاة (٢/٢٧٤)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٥/١٥٣)، وفيات الأعيان (٣/٢٨٩-٢٩١)، سير أعلام النبلاء (٢١/٤٨٨-٤٩١).

(١) النهاية في غريب الحديث (٤/١٦٠).

(٢) إحكام الفصول (ص ٥١)، والحدود الأنيقة (٧٤).

المسألة الثالثة

ضابط احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب

الصدق في اللغة: مطابقة الحكم للواقع^(١)، وعبر عنه الباجي بأنه: الوصف للمخبر عنه على ما هو به، وقد شاع في الأقوال خاصة، ويقابله الكذب، فهو: الوصف للمخبر عنه بما ليس به، أو هو إخبار لا على ما عليه المخبر عنه، وقد يفرق بينهما: بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الحكم، ومن العلماء من سَوَّى بين الكذب وبين الإخلاف، ومنهم من فرق بينهما، فجعل الكذب في الماضي والحاضر، وأما إخلاف الوعد ففي المستقبل^(٢). وقد بان للنظر أن احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب لذاته هو الفارق بينه وبين الأسلوب الإنشائي، فإن الثاني لا يحتملها لذاته كما سبق من كلام الراغب وغيره، ولم يختلف في ذلك أحد من أهل العلم من البلاغيين والمناطقة والأصوليين.

إنما كان الخلاف بين العلماء في ضابط الصدق والكذب، بمعنى: متى يحكم على الخبر بأنه صادق أو كاذب؟ هل ضابط ذلك المطابقة للواقع، أو أنه المطابقة للاعتقاد، أو غير ذلك؟ هذا ما سأوضحه في هذه المسألة بحول الله وتوفيقه، حيث جرى خلاف مشهور بين الجاحظ^(٣) والجمهور، في ضابط التفريق بين

(١) العين (٥٦/٥)، ولسان العرب (مادة صدق) (١٩٥/١٠)، والقاموس المحيط (مادة صدق) (١١٦١/١).

(٢) انظر: إحكام الفصول للباجي (ص ٥١٠)، وأنيس الفقهاء (ص ١٦)، والتعريفات للجرجاني (ص ١١٦)، والحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري (ص ٧٤)، وغريب الحديث لأبي الخطاب البستي (٣٠/٢).

(٣) هو العلامة عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني الليثي البصري، أبو عثمان، ولد سنة ١٦٣ هـ على الراجح، أديب، من المعتزلة، ومن مؤلفاته: كتاب الحيوان، وكتاب البيان

الصدق والكذب، ولبعض العلماء اتجاهات أخرى^(١)، فلزم أن نبين كل ذلك. وقبل الشروع في المقصود أقول: قد يرى المتكلم مطابقة ما يقوله للواقع، وقد يرى عدم مطابقته، وقد لا يرى شيئاً أصلاً. ولا فرق بين التعبيرين: اعتقاد المطابقة، وظن المطابقة^(٢)؛ لأن التوسع في التعبير بالاعتقاد والظن مشهور في النصوص والمؤلفات، ولذا سأعبر باعتقاد المطابقة مكتفياً بهذا التنبيه.

تحرير محل النزاع:

تقتضي القسمة العقلية انحصار احتمالات الخبر من حيث الصدق والكذب في ست صور، لأن الخبر إما مطابق للواقع، وإما غير مطابق، والمتكلم إما معتقد بالمطابقة وإما معتقد لعدم المطابقة، وإما غير معتقد لشيء أصلاً، فتحصل ست صور^(٣):

والتبيين، وغيرها، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ. راجع سير أعلام النبلاء (١١/٥٢٦-٥٣١)، وفيات الأعيان (٣/٤٧٥-٤٧٥)، العبر في خبر من غير (١/٢٥٦)، المنتظم (١٢/٩٦-٩٣).

(١) انظر: هذه المسألة في المعتمد (٧٢/٢)، والبحر المحيط (٨٣/٦)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٠٩)، وإرشاد الفحول (١/٨٦)، والإبهاج (٢/٢٨٢)، والإحكام للأمدي (٢/١٧)، والتمهيد (١/٤٤٤)، والسودة (٢/٧٥-٧٦)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/٤٧٣)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/٤٦٢)، والآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع (٣/٢٥٩).

(٢) وذلك بقوله: «أن يعتقده فاعله أو يظنه» المعتمد (٢/٧٥-٧٦).

(٣) هذه الصور تقتضيها القسمة العقلية وقد أشار إليها كثير من العلماء وحصرها الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع والفتوح في شرح الكوكب المنير انظر: شرح الكوكب المنير (٢/٣٠٩)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/٤٧٣)، وتشنيف المسامع

- ١- الخبر مطابق للواقع، والمتكلم معتقد بمطابقته للواقع.
- ٢- الخبر مطابق للواقع، والمتكلم معتقد بعدم مطابقته للواقع.
- ٣- الخبر مطابق للواقع، والمتكلم غير معتقد لشيء أصلاً.
- ٤- الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم معتقد بعدم مطابقته للواقع.
- ٥- الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم معتقد بمطابقته للواقع.
- ٦- الخبر غير مطابق للواقع، والمتكلم غير معتقد لشيء أصلاً.

تم الاتفاق على الحكم في اثنتين منها، ووقع الخلاف في أربع، وذلك على النحو التالي:

الصورة الأولى:

الخبر إذا طابق الواقع، وكان المتكلم به يعتقد بمطابقته للواقع، فهذا صدق، باتفاق العلماء^(١)، مثل قول المؤمن: الله خالق كل شيء، فهذا خبر مطابق للواقع، والمؤمن جزء من عقيدته الإيذان بأن الله خالق كل شيء، فهذا صدق محض.

الصورة الثانية:

الخبر إذا لم يطابق الواقع، وكان المتكلم يعتقد عدم مطابقته للواقع، فهذا كذب، باتفاق العلماء، مثل قول مسيلمة الكذاب: أنا نبي، ومثل قول: السماء تحتنا، والأرض فوقنا، والواحد ربع الاثنين^(٢).

الصورة الثالثة:

مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم لا يعتقد المطابقة، بل يتكلم بخلاف ما يعتقد

=

- بجمع الجوامع (١/٤٦٢)، والآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع (٣/٢٥٩)، وحاشية العطار على شرح الخيضي (ص ١٤٠).
- (١) حاشية العطار على شرح الخيضي (ص ١٤٠).
- (٢) حاشية الصبان (ص ٨٦)، والمرشد السليم (ص ١٠).

ومثالها قول الكافر: أشهد أن محمداً رسول الله، وهذه الصورة وما بعدها محل الخلاف.

الصورة الرابعة:

مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم ذاهل عن المطابقة وعدمها، غير معتقد لشيء ويسمي المتكلم بهذه الصورة: الساذج^(١).

الصورة الخامسة:

عدم مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم يعتقد المطابقة، ومثالها قول النصارى: المسيح ابن الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

الصورة السادسة:

عدم مطابقة الخبر للواقع، والمتكلم ساذج ذاهل عن المطابقة وعدمها، غير معتقد لشيء.

المذاهب في محل النزاع:

المذهب الأول:

ذهب الجمهور إلى أن الكلام ينحصر في الصدق والكذب، وأنه لا واسطة بينهما، وأن فيصل التفرقة بين الصدق والكذب هو مطابقة الواقع وعدم المطابقة للواقع، فالأول الصدق والآخر الكذب، وعلى هذا فالصورتان الثالثة والرابعة من الصدق، والخامسة والسادسة من الكذب^(٢).

(١) شرح الكوكب المنير (٢/٣٠٩).

(٢) انظر: هذه المسألة في المعتمد (٢/٧٢)، والبحر المحيط (٦/٨٣)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٠٩)، وإرشاد الفحول (١/٨٦)، والإيهاج (٢/٢٨٢)، والإحكام للأمدى (٢/١٧)، والتمهيد لأبي الخطاب (١/٤٤٤)، والسودة (٢/٧٥-٧٦)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٢/٤٧٣)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (١/٤٦٢)، والآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع (٣/٢٥٩).

المذهب الثاني:

ذهب الجاحظ إلى أن الكلام ثلاثة أقسام: صدق، وكذب، وواسطة بينهما، لا توصف بصدق ولا كذب. وأن الصدق ينحصر فيما طابق الواقع، مع اعتقاد المتكلم ذلك وهي الصورة الأولى، وأن الكذب ينحصر فيما لم يطابق الواقع مع اعتقاد المتكلم ذلك وهي الصورة الثانية، وأن سائر الصور من القسم الثالث وهو ما لا يوصف بصدق ولا كذب^(١).

المذهب الثالث:

الصدق: مطابقة القول لاعتقاد المخبر، والكذب عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر أو للواقع، وهذا المذهب ذكره البدر الزركشي في البحر المحيط^(٢)، ولم يعزه لأحد حيث قال «الثاني: أن صدقه مطابقتها لاعتقاد المخبر، سواء طابق الخارج أو لا، وكذبه عدمها، والسادج واسطة» اهـ. ومقتضاه: أن الصورتين الأولى والخامسة من الصدق، وأن الصورتين الرابعة والسادسة من الواسطة، وأن الصورتين الثانية والثالثة من الكذب.

المذهب الرابع:

الصدق مطابقة الخبر للواقع واعتقاد المتكلم معاً، والكذب ما عدا ذلك، فيدخل في الكذب خمس صور، وهذا المذهب ذكره الفتوحى^(٣) في شرح

(١) انظر: هذه المسألة في المعتمد (٧٢/٢)، والبحر المحيط (٨٣/٦)، وشرح الكوكب المنير (٣٠٩/٢)، وإرشاد الفحول (٨٦/١)، والإيهاج (٢٨٢/٢)، والإحكام للآمدي (١٧/٢)، والتمهيد لأبي الخطاب (٤٤٤/١)، والمسودة (٧٥-٧٦)، والغيث الهامع شرح جمع الجوامع (٤٧٣/٢)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (٤٦٢/١)، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع (٢٥٩/٣).

(٢) البحر المحيط (٨٣/٦).

(٣) هو العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، أبو البقاء، ولد سنة ٨٩٨هـ على

الكوكب^(١) غير معزو لأحد.

المذهب الخامس:

الصدق مطابقة الخبر للواقع واعتقاد المتكلم معاً، وماعداه فليس بصدق، فقد يكون كذباً محضاً كالصورة الثانية والخامسة، وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين كالصورة الثالثة، وهذا المذهب عزاه البدر الزركشي^(٢) للراغب الأصفهاني، وعبارة الراغب دالة على اختياره هذا القول^(٣).

الراجح، فقيه من القضاة، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، وشرحه للبهوتي في فقه الحنابلة، وشرح الكوكب المنير في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٩٧٢هـ. راجع مختصر طبقات الحنابلة للشطبي (ص ٨٧)، كشف الظنون (١٨٥٣/٢)، الأعلام (٦/٦).

(١) شرح الكوكب المنير (٣١٣/٢)

(٢) البحر المحيط (٨٣/٦)

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (ص ٢٨٤، ٢٨٥).

مقارنة بين المذاهب الخمسة

الصورة	المذهب الأول	المذهب الثاني	المذهب الثالث	المذهب الرابع	المذهب الخامس
الأولى	صدق	صدق	صدق	صدق	صدق
الثانية	كذب	كذب	كذب	كذب	كذب
الثالثة	صدق	واسطة	كذب	كذب	واسطة
الرابعة	صدق	واسطة	واسطة	كذب	واسطة
الخامسة	كذب	واسطة	صدق	كذب	كذب
السادسة	كذب	واسطة	واسطة	كذب	واسطة

منشأ الخلاف:

بعد سرد المذاهب في هذه المسألة يتبين أن منشأ الخلاف اعتبار معتقد المتكلم في ضابط الحكم بالصدق أو الكذب، فالجمهور لا يعتبرونه، ومن اعتبره أثبت الواسطة أو خالف في بعض الصور، ولذا لزم إقامة الأدلة على منشأ الخلاف فقط، فاستدل للجمهور القائلين بعدم اعتبار معتقد المتكلم، ثم أذكر ما استدل به المخالفون للجمهور مجتمعين.

أدلة الجمهور على عدم اعتبار معتقد المتكلم:

استدل الجمهور على مدعاهم بالكتاب والسنة والمعقول والنقل عن أئمة

اللغة.

الدليل الأول:

استدلوا من الكتاب العزيز يقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩].

وجه الدلالة^(١): أن السياق مشتمل على أن الكفار يعتقدون عدم البعث، وأنهم يقولون ما يطابق اعتقادهم ويقسمون على ذلك، وأن يوم القيامة قادم لا محالة، ليفصل القضية ويبين كذبهم. فثبت جليا أن العبرة في التفرقة بين الصدق والكذب، إنما هي مطابقة الواقع دون النظر إلى معتقد المتكلم. قال الزركشي: فإنه يدل على أن الاعتبار في الكذب بالمطابقة الخارجية، أو بها مع الاعتقاد^(٢).

الدليل الثاني:

استدلوا من السنة بقول النبي ﷺ: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»^(٣).

وجه الدلالة^(٤): أن تقييد الوعيد بها صدر عن عمد، دال على أن الكذب يطلق على كلام المتعمد وغير المتعمد، فالعبرة إذاً بمطابقة الواقع وعدمها، ولا عبرة بحال المتكلم. والله أعلم.

الدليل الثالث:

استدلوا من المعقول بأنه: إذا قال اليهودي «محمد ليس بنبي»، لم يمتنع عقلا أن يوصف خبره بالكذب، ويوصف هو بأنه كاذب. وإذا قال اليهودي «محمد رسول الله» لم يمتنع عقلا أن يوصف بأنه صادق، وأن خبره صدق. فعلم أنه لا يشترط الظن والاعتقاد في كون الخبر صدقا أو كذبا^(٥).

(١) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٨٣/٦).

(٢) البحر المحيط (٨٢/٦).

(٣) أخرجه البخاري في ك: العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٢٦٩/١) تحت رقم (١١٠)، ورواه مسلم في مواضع من صحيحه منها في المقدمة -تغليظ الكذب على

رسول الله ﷺ (٢٦١-٢٨) تحت رقم (٤٢٣، ٥).

(٤) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٨٣/٦).

(٥) انظر: هذا الدليل في المعتمد (٧٦/٢).

الدليل الرابع:

استدلوا بالنقل عن أئمة اللغة فإنه ثبت عن أئمة اللغة وصف المخطئ بالكاذب^(١)، فمن ذلك أن ابن عباس^(٢) كان يرى أن الذي لقي الخضر وذكرت قصته في سورة الكهف ليس موسى -عليه السلام- نبي بني إسرائيل فوصف بالكذب المخطئ في الرأي -من وجهة نظره-، فقال: «كذب نوف»^(٣) ليس صاحب الخضر موسى نبي بني إسرائيل^(٤).

وجه الدلالة: أنهم وصفوا المخطئ بالكاذب، فدل على أن العبرة بالمطابقة للواقع لا غير. والله أعلم.

أدلة المعتبرين لمعتقد المتكلم:

استدل من قال إن الصدق مطابقة القول لاعتقاد المتكلم بما يأتي:

(١) انظر: هذا الدليل في البحر المحيط (٨٣/٦).

(٢) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، ولد سنة ٣ ق.هـ على الراجح، ابن عم النبي ﷺ، لازم النبي ﷺ وروى عنه الكثير من الأحاديث، وشهد مع علي: الجمل، وصفين، وتوفي سنة ٦٨ هـ. راجع الإصابة (٤٧٧٢)، صفة الصفوة (٣١٤/١)، حلية الأولياء (٣١٤/١)، نكت الهميان (ص ١٨٠)، نسب قريش (ص ٢٦)، المحبر (ص ٢٨٩).

(٣) هو التابعي الجليل، نوف بن فضالة البكالي، أبو يزيد، علم مشهور بين المحدثين، له ذكر في الصحيحين في حديث موسى والخضر، وذكره ابن حبان في الثقات، ونال شرف الشهادة في سبيل الله سنة ٩٥ هـ -على الراجح- راجع تهذيب الكمال (٣٠/٦٥)، وتهذيب التهذيب (٤٣٦/١٠)، والتاريخ الكبير (١٢٩/٨)، والثقات لابن حبان (٤٨٣/٥)، ومشاهير علماء الأمصار (١٢١/١).

(٤) أخرجه البخاري في ك: العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، (ص ٤٨) حديث رقم (١٢٢) ومسلم في ك: فضائل الصحابة، باب فضائل سلمان وصهيب وبلال، (ص ١٠١٥) حديث رقم (١٧٠).

الدليل الأول:

استدلوا من الكتاب العزيز. يقول الله تعالى ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨].

وجه الدلالة^(١): أن الكفار يرون عدم مطابقة الخبر الذي سمعوه للواقع، ومع ذلك فقد حصروا الاحتمالات في أمرين الافتراء والجنون، فثبت بذلك أن خبر المجنون غير المطابق للواقع ليس صدقا ولا كذبا، بل واسطة بينهما.

مناقشة الجمهور لهذا الدليل:

لا نسلم أنهم حصروا الاحتمالات في الافتراء والواسطة، بل حصروها في الافتراء وكون الكلام ليس خبرا من أصله، لأنه كلام مجنون، فلا يوصف بكونه خبرا يجتمل الصدق والكذب^(٢).

قال ابن مفلح^(٣): المراد من الآية عند الجمهور الحصر في كونه خبرا كذبا، أو ليس بخبر لجنونه، فلا عبرة بكلامه ا.هـ^(٤).

الدليل الثاني:

استدلوا ثانيا من القرآن الكريم بقول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ

(١) انظر: هذا الدليل في الإحكام (١٧/٢)، وإرشاد الفحول (٨٦/١)، وشرح الكوكب المنير (٣١٠/٢).

(٢) انظر: الإحكام (١٧/٢)، (١٨).

(٣) هو العلامة محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي، أبو عبد الله، ولد سنة ٧٠٨ هـ على الراجح، قاضي فقيه، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح على المقنع، وكتاب الفروع، اشتهر في الآفاق وهو من أجل الكتب وأنفعها، وله الآداب الشرعية الكبرى، والوسطى، والصغرى، وتوفي سنة ٧٦٣ هـ. راجع: شذرات الذهب (٣/١٩٩-٢٠٠)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/١٥٧-٥٢٠)، الدرر الكامنة (٦/١٤)، النجوم الزاهرة (١١/١٦)، العبر في خبر من غير (٦/٣٥٢).

(٤) شرح الكوكب المنير (٢/٣١٢).

قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ. [المنافقون: ١].

وجه الدلالة: أنهم أخبروا بما يطابق الواقع، ومع ذلك سموا كاذبين، لأنه لم يطابق معتقدهم^(١).

ونوقش هذا الدليل:

بأن مناط التكذيب هو قولهم ﴿نَشْهَدُ﴾ وهم لا يشهدون، فكانوا كاذبين في إخبارهم عن قلوبهم بأنها تشهد، في حين أنها لا تشهد^(٢). والله أعلم.

الدليل الثالث:

استدلوا بدليل من المعقول ويمكن صوغه في صورة قياس منطقي شرطي استثنائي هكذا^(٣): لو كان مطابقة القول للواقع بمجرد صدقاً لكان ذلك هو المعبر به عند العقلاء، لكنه ليس كذلك، فثبت أنه لا يكفي مجرد المطابقة للواقع، بل لا بد من اعتقاد المتكلم صدق ما يقول.

دليل. الملازمة الضرورية، فالعلماء يعبرون عن المعاني بما يدل عليها من الألفاظ.

ودليل الاستثنائية الواقع، فإذا افترضنا أن زيدا في الدار، وأن عمرا لا يعلم بذلك، بل يعتقد ضده، وسئل عنه فقال -بخلاف ما يعتقد-: زيد في الدار، لم يصفه أحد بأنه صادق، وإن كان كلامه مطابقاً للواقع، لكنه مخالف لمعتقده.

مناقشة هذا الدليل:

لا نسلم بما ذكرتم في دليل الاستثنائية، بل تصديق الخبر وتكذيبه مطابقة

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/٣١٣، ٣١٤).

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/٣١٢، ٣١٣، ٣١٤).

(٣) انظر: هذا الدليل في المعتمد (٢/٧٦)، والإحكام (٢/١٧)، وإرشاد الفحول (١/٨٦)، ولعل الزركشي يشير إليه ببناء دليل الجاحظ على التحسين والتقييح العقلين.

للواقع، فإذا كان بكر يعلم بوجود زيد في الدار، وجعل عمرو بذلك وإخباره بخلاف ما يعتقد، لكنه وافق الواقع فنقول: صدق وهو كذوب، أي طابق الواقع وإن كان في الحقيقة لا يريد ذلك^(١).

ولا تلازم بين الصدق واستحقاق المدح، ولا بين الكذب واستحقاق الذم، ولا تلازم بين مطابقة الواقع والحسن، ولا بين القبح وعدم مطابقة الواقع.

الدليل الرابع

استدلوا بالمنقول عن أهل اللغة: فعن ابن عمر^(٢) عن النبي ﷺ قال: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فقالت عائشة^(٣): يرحمه الله، لم يكذب ولكنه وهم، إنما قال رسول الله ﷺ لرجل مات يهودياً: «إن الميت ليعذب وإن أهله ليبكون»

(١) انظر هذه المناقشة في المعتمد (٢/٧٦، ٧٧)، والبحر المحيط (٦/٨٣، ٨٤، ٨٥)، والإحكام للأمدي (٢/١٨).

(٢) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ١٠هـ على الراجح، كان جريئاً جهورياً. نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، أفتى الناس في الإسلام ستين سنة، وكف بصره في آخر حياته، وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة سنة ٧٣هـ. راجع معالم الإبان (١/٧٠)، تهذيب الأسماء (١/٢٧٨)، وفيات الأعيان (١/٢٤٦)، الإصابة (٤٨٢٥)، صفة الصفوة (١/٢٢٨)، حلية الأولياء (١/٢٩٢).

(٣) هي الصحابية الجليلة أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان، أم عبد الله، ولدت سنة ٩ق.هـ على الراجح، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة؛ فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث، وتوفيت سنة ٥٨هـ. راجع الإصابة: كتاب النساء ت (١/٧٠)، أعلام النساء (٢/٧٦٠)، حلية الأولياء (٢/٤٣)، طبقات ابن سعد (٨/٣٩)، الطبري (٣/٦٧)، الدر المنثور (ص ٢٨٠)، الأعلام (٣/٢٤٠).

عليه^(١).

وجه الدلالة^(٢): أن كلام عائشة - رضي الله عنها - حجة لغوية، وهي ترى كلام ابن عمر - رضي الله عنهما - غير مطابق للواقع، ومع ذلك فقد وصفته بالوهم ولم تصفه بالكذب، وبذلك أثبت أن الوهم واسطة بين الصدق والكذب.

ونوقش هذا الدليل:

بأن مراد عائشة - رضي الله عنها - أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لم يكذب عمداً، بل وهم، وخبره غير مطابق للواقع، وبالتالي فهي لا ترى الواسطة^(٣). والله أعلم.

الترجيح:

لعل الأولى - والله أعلم - أنه لا وجه للقول بأن معتقد المتكلم يبدل عدم مطابقة الواقع إلى صدق أو ينفي عنها وصف الكذب، وإذا كان هذا القول مبنيًا على التحسين والتقبيح العقليين فهو جدير بالهجران، لا سيما وقد أدحضت شبه القائلين به، وثبتت الحجة على خلافه، كما أن مذهب أهل السنة والجماعة تحطئة القائل بما لا يطابق الواقع في كل المسائل، والشهادة له بالمعذرة في الأمور الاجتهادية الفرعية الظنية، التي لا قطع فيها، فمتعمد الكذب فيها آثم، والمتكلم

(١) الحديث مروي في البخاري ومسلم وغيرهما ولكن رواية: لم يكذب ولكنه وهم «مخرجة في الترمذي والمذكور في الصلب نصها، فأخرج الحديث البخاري ك: الجنائز باب (يعذب الميت ببعض بكاء أهله) (٣/١٩٥/١٢٨٨) ومسلم ك: الجنائز (باب الميت يعذب ببكاء أهله) (٢/٦٤٢/٩٢٩)، وأخرجه الترمذي في الجنائز باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت (٢/٣١٧/١٠٠٤).

(٢) وجه الدلالة من استنتاج الباحث.

(٣) انظر: هذه المناقشة في شرح الكوكب المنير (٢/٣١٢، ٣١٣، ٣١٤).

بها يعتقد صدقه معذور.

نوع الخلاف في هذه المسألة:

قرر كثير من العلماء^(١) أن الخلاف في هذه المسألة لفظي لأنه مبني على مجرد التعريف والاصطلاح، فإن قلنا: الصدق ما طابق الواقع كيف كان، والكذب ما خالف الواقع كيف كان، فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح. وإن قلنا: يشترط العلم بالمطابقة وعدم المطابقة، فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وجعل بعض العلماء^(٢) الخلاف معنويًا يبنى عليه فروع فقهية، ومن ذلك: لو ادعى عمرو أن له على زيد مائة ألف، فقال زيد: لا أنكر ما تدعيه، أو قال: لست منكراً لما تدعيه.

فهل هذا إقرار؟ قولان مخرجان على الخلاف^(٣).

القول الأول: يكون إقراراً. ووجه تخريجه على الخلاف أنه لا واسطة بين الإقرار والإنكار، تنزيلاً للإقرار والإنكار منزلة التصديق والتكذيب، فمتى لم ينكر فهو مقرر. والله أعلم.

القول الثاني: لا يكون إقراراً. ووجه تخريجه أن هناك واسطة بين الإقرار والإنكار وهي السكوت، فليس بإقرار ولا بإنكار.

وقد ذكر الإسنوي فرعاً يكون فيه المتكلم مقراً بالدين على جميع الأقوال،

وهو:

(١) منهم ابن الحاجب والرازي والصفى الهندي - انظر: بيان المختصر (١/٦٣٥)،

والمحصول (٢/١٠٣٢٠) والنهاية (٧/٢٧٠٧)، البحر المحيط (٦/٨٤).

(٢) ومنهم الزركشي في البحر المحيط (٦/٨٤)، والإسنوي في التمهيد (١/٤٤٥).

(٣) انظر: هذا الفرع في البحر المحيط (٦/٨٤).

إذا قال زيد: إن شهد شاهدان على أن علي لعمره مائة ألف فهي صادقان، فالحكم أنه يلزمه الآن مائة ألف، ولا تتوقف على الشهادة^(١).

وجه التخريج: إن قلنا: الصدق مطابقة الواقع، وأقر بأن شهادتهم تطابق الواقع، فقد أقر بأن المائة عليه الآن، لأن الواقع لن يتغير قبل الشهادة ولا بعد الشهادة.

وإن قلنا: الصدق مطابقة الواقع مع اعتقاد المتكلم ذلك، وقد حكم بصدقها فقد أقر أيضاً، لنفس العلة الماضية. وكذلك إذا قلنا: الصدق مطابقة معتقد المتكلم فحسب. والله أعلم

المطلب الثالث إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته

وفيه ثلاث مسائل:

- | | |
|-----------------|--|
| المسألة الأولى | : إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز |
| المسألة الثانية | : أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين |
| المسألة الثالثة | : أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطقة |

(١) انظر: هذا الفرع في التمهيد (ص ٤٤٥).

المسألة الأولى

إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز

غير خفي أن لفظ (الأسلوب الخبري) إذا أطلق فإنه يتبادر انصرافه إلى معناه الحقيقي المفهوم من تعريفه، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب لذاته، والتبادر أمانة الحقيقة^(١)، والحقيقة هنا اصطلاحية عرفية^(٢).

وقد يطلق لفظ (الأسلوب الخبري) مجازاً على معان أخرى، بشرطين:

الشرط الأول: وجود علاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

الشرط الثاني: قيام قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

وهذان الشرطان ليسا من خصائص الأسلوب الخبري، بل هما شرطان لاستعمال أي لفظ لغوي في معنى مجازي^(٣)، فالتنصيص عليهما لكون الأسلوب الخبري من أفراد هذه القاعدة.

وسأذكر في هذا المقام ما يحسن التنصيص عليه من هذه المعاني.

إطلاق الأسلوب الخبري على الدعاء:

رغم أن الخبر والإنشاء ضدان إلا أن المجاز يتسع لإطلاق أحدهما على الآخر، وذلك في الجملة التي تكون خبرية لفظاً إنشائية في المعنى. ومن ذلك الجملة الدعائية، مثل: محمد ﷺ، أبو بكر ﷺ، فإن معناهما الطلب، إذ لم تكلم يسأل الله - عز وجل - من فضله أن يصلي على محمد وأن يرضى عن أبي بكر، والتقدير:

(١) انظر: التقرير والتحجير (١/٣٦١).

(٢) قسم كثير من العلماء الحقيقة إلى وضعية وعرفية وشرعية - انظر: روضة الناظر (٥٤٩/٢).

(٣) انظر: هذين الشرطين في روضة الناظر (٢/٥٥٤ - ٥٥٧)، حيث ذكر ذلك في فصلين: الأول: في العلاقات المصححة للمجاز، والثاني: في أن الأصل في الكلام جملة على الحقيقة.

اللهم صل على محمد وسلم وارض عن أبي بكر. وجميع الصيغ في الصلاة والسلام مع النبي ﷺ يجري عليها هذا الحكم، وفي مقدمة المنهاج يقول العلامة البيضاوي^(١) - رحمه الله -: ونصلي على محمد الهادي إلى نور الإيوان، فقال السبكي^(٢): معنى نصلي هنا نطلب الصلاة من الله تعالى، ومعنى نطلب إنشاء الطلب وكذلك نحمد معناه: إنشاء الحمد، وليس معناه الخبر، فغطف إنشاء على إنشاء - أ.هـ.^(٣) باختصار.

وما ذكره التقي السبكي - رحمه الله - أن لفظ «نصلي» يكون خبراً لفظاً وإنشاءً معنى مسلم به، وأما كلمة «نحمد» فالمتبادر - والله أعلم - أن معناها الخبر كما أن لفظها الخبر.

وقد تكلم كثير من اللغويين في هذه المسألة: ففي القاموس^(٤) «لا أبا لك»

(١) هو العلامة عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، الشهير بالقاضي البيضاوي، فقيه مفسر أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المنهاج، ومختصر الكشاف في التفسير، وشرح المصابيح في الحديث، والغاية القصوى في الفقه، وتوفي سنة ٦٨٥ هـ. راجع: (طبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٨٣-٢٨٤)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/١٥٧-١٥٩)، شذرات الذهب (٥/٣٩٢-٣٩٣)، البداية والنهاية (١٣/٣٠٩).

(٢) هو العلامة علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، ولد سنة ٦٨٣ هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: مختصر طبقات الفقهاء، الاغريض في الحقيقة والمجاز والكنية والتعريض، وبدأ في شرح منهاج الوصول للبيضاوي المسمى بالإبهاج بشرح المنهاج، وأتمه ابنه التاج، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ. راجع طبقات الشافعية (٦/١٤٦)، الدرر الكامنة (٣/٦٣)، غاية النهاية (١/٥٥١)، الأعلام (٤/٣٠٢).

(٣) انظر: الإبهاج (١/٢٥).

(٤) القاموس (١/١٦٢٣).

دعاء في المعنى لا محالة، وفي اللفظ خبر، يقال: لمن له أب، ولمن لا أب له. اهـ وفي اللسان^(١) والنهاية^(٢): «لا سقاء الله الغيث، وخطأ الله نوأها»، وكلاهما بمعنى واحد.

إطلاق الأسلوب الخبري على الأمر والنهي:

وهذا من المجاز أيضاً وسيأتي له مزيد تفصيل في ثانياً هذا البحث - إن شاء الله -^(٣)، واقتصر هنا على مثالين، أحدهما في الأمر والآخر في النهي.

المثال الأول:

حديث القوم الحفاة العراة الذين رأهم النبي ﷺ فتغير وجهه ثم قام فخطب فقال: (تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره، حتى قال ولو بشق تمره)^(٤) فإن هذا الأسلوب الخبري لا يفيد إلا الأمر بالصدقة، ولذا تتابع الناس يتصدقون بالطعام والثياب.

المثال الثاني:

حديث^(٥) (لا ينكح المحرم ولا ينكح).

(١) اللسان (١/١٧٨).

(٢) النهاية (٥/١٢١).

(٣) انظر على سبيل المثال: المسائل الثلاث التي اشتمل عليها المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٤) رواه مسلم في صحيحه - ك: الزكاة، باب الحث على الصدقة ح (٢/٧٠٥/١٠١٧)، البيهقي في السنن الكبرى ك: الزكاة باب التحريض على الصدقة وإن قلت (٤/١٧٥) تحت رقم (٧٥٣٠)، أحمد في المسند (٤/٣٥٨) تحت رقم (١٩١٩٧)، والنسائي في سننه الكبرى (٢/٣٩) تحت رقم (٢٣٣٥).

(٥) مسلم ك: النكاح باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته (٢/١٠٣٠) رقم (١٤٠٩)، والنسائي في المجتبى ك: النكاح باب النهي عن نكاح المحرم (٥/٣٩٧) تحت رقم

قال في المغرب^(١): وهذا خبر في معنى النهي. اهـ.

ولا يخفى أن هذا التفسير مبني على رفع الفعل المضارع «ينكح» في الموضعين فلا يكون كلمة (لا) ناهية تجزم الفعل المضارع والله أعلم. وصف الإشارة والدلالة المعنوية بالأسلوب الخبري:

قال الآمدي - رحمه الله -: اسم الخبر قد يطلق على الإشارات الحالية والدلائل المعنوية، كما في قولهم: عيناك تخبرني بكذا، والغراب يخبر بكذا، وقد يطلق على قول مخصوص، لكنه مجاز في الأول وحقيقة في الثاني.^(٢) اهـ

وعبارته دقيقة، ولها أمثلة في الواقع، فكل إشارة مفهومة لا توصف على الحقيقة بخبر ولا إنشاء، لأن الإشارة لا تسمى كلاماً، ومع ذلك فقد يوصف فاعلها بأنه أخبر بكذا، وهو تجوز واتساع في إطلاق لفظ الخبر، سوغه أن هذه الأمور تقوم مقام الكلام.

وأما العلامة المرداوي^(٣) فقد مثل للدلالة المعنوية بالفعل النبوي، وللإشارة الحالية بالإقرار^(٤) وتمثيله جيد لأن الفعل النبوي دال على الحكم الشرعي، فكأنه

(١) (٣٢٧٥، ٣٢٧٦)، وابن حبان (٩/٤٣٤) تحت رقم (٤١٢٣).

(١) المغرب (٢/٣٢٨).

(٢) الإحكام (٢/٣).

(٣) هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد علاء الدين المرداوي نسبة إلى (مردا) من قرى نابلس بفلسطين، شيخ المذهب الحنبلي، تولى رئاسة المذهب، وانتقل إلى دمشق وتعلم بها ثم انتقل إلى القاهرة ثم إلى مكة، من مصنفاته: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، وتحرير المنقول في تهذيب علم الأصول. راجع: الضوء اللامع (٥/٢٢٧)، والأعلام للزركلي (٥/١٠٤).

(٤) مختصر التحرير (ص ١١٢).

خبر عنه، وكذا الإقرار فإنه إشارة إلى الحكم، ومع ذلك فكل منها ليس خبراً حقيقة لأنه ليس كلاماً، وإنما يسمى خبراً اتساعاً في الإطلاق والله أعلم.

وجاء في الإبهاج^(١): فإن قلت: لم سمى الأصوليون ما نقل عن النبي ﷺ أخباراً، مع أن معظمها أوامر ونواه، قلت: أجاب القاضي بوجهين:

أحدهما: أن حاصل جميعها آيل إلى الخبر؛ فالأمور به في حكم المخبر عن وجوبه، وكذا القول في النواهي، والسر فيه: أنه ﷺ ليس آمراً على سبيل الاستقلال، وإنما الأمر حقاً الله تعالى، وصيغ الأمر من المصطفى ﷺ في حكم الإخبار عن الله تعالى.

والثاني: أنها سميت أخباراً لنقل المتوسطين، وهم يخبرون عن يروي لهم. فروع فقهية مخرجة على التردد بين الخبر والإنشاء:

الفرع الأول:

جاء في الإبهاج: سأل بعض الفضلاء فيما إذا قال الزوج: أنت طالق، أنت طالق، وقصد بالثانية التأكيد، فإنه لا يقع إلا واحدة والحالة هذه، فقال: الجملة الثانية لا جائز أن تكون خبرية، لأن الجملة الخبرية غير الإنشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأول، ولا أن تكون إنشائية، وإلا وقع طلقان.

ويمكن أن يجاب: باختيار أنها إنشائية، ولا يلزم ما ذكر؛ فإنها إنشاء للتأكيد، ولا يقع بإنشاء التأكيد شيء، وليست بإنشاء الإيقاع فاشتركت مع الأولى في أصل الإنشاء وافترقتا فيما أنشأه^(٢). اهـ

ومبعث التساؤل: أن الجملة الأولى (أنت طالق) إنشائية، فوقعت بها طلقة، وأن الجملة الثانية (أنت طالق) مترددة بين الخبر والإنشاء، فإن قيل: إنشائية

(١) الإبهاج (١/٢٢٠).

(٢) الإبهاج (١/٢٤٧).

اقتضت إيقاع طلاقة أخرى، وهذا خلاف ما قصد المتكلم، فقد قصد بها التأكيد، ولم يقصد بها إيقاع طلاق، وإن قلنا خبرية لم تصلح لتأكيد الجملة الأولى، لأن الإنشاء لا يؤكد بالخبر، وقد تبين بهذا الإيضاح ما انفصل به السبكي عن الإشكال، وهو أن المراد تأكيد الإنشاء بجملة إنشائية.

الفرع الثاني:

إذا كان لرجل عبد أكبر سنا من سيده، فقال السيد: هذا ابني، فهل يعتق العبد بذلك؟

قال أبو يوسف^(١) ومحمد: لا يعتق العبد بذلك، لأن هذا القول لم ينعقد لما وضع له أصلا فصار لغوا لا حكم له.

وقال أبو حنيفة^(٢): يعتق العبد بذلك؛ لأن المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم لا في الحكم.^(٣)

(١) هو الإمام الفقيه قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، كان من حفاظ الحديث، وتفقه على عبد الرحمن بن أبي ليلى ثم لزم أبا حنيفة، وكان أتبع أصحاب أبي حنيفة للرأي، ومن كلامه الذي ينبغي أن يكتب بهاء الذهب «من طلب العلم بالكلام تزندق»، وله كتاب الخراج والآثار، وهو أول من كتب في أصول الحنفية. راجع: الفوائد البهية (ص ٢٢٥)، والبداية والنهاية (١٠/١٨٠-١٨١)، ووفيات الأعيان.

(٢) هو الإمام الأعظم، أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي أحد الأئمة الأربعة، قال الإمام الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وأشهر تلاميذه: أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهزلي، ومن آثاره: المسند (في الحديث)، والمخارج (في الفقه)، راجع: الجواهر المضية (١/٤٩-٦٣)، وتاريخ بغداد (٣/٣٢٣-٤٢٣)، والنجوم الزاهرة (٢/١٢)، والبداية والنهاية (١٠/١٠٧-١٠٨)، ومراة الجنان (١/٣٠٩-٣١٢).

(٣) ذكر هذا الفرع صدر الشريعة في التوضيح وابن نجيم في شرح المنار، انظر: التلويح

وجه بناء هذا الفرع على التردد بين الحقيقة والمجاز:

أن عبارة المتكلم (هذا ابني) أسلوب خبري، ولا يصدق على الحقيقة (الواقع)، لكن يحتمل الصدق على المجاز أو التشبيه، فتكون بمعنى (هذا مثل ابني)، فإن قلنا: إن هذه العبارة مجاز مقبول في إنشاء العتق عتق العبد، لأنه شبهه بابنه، وابنه حر، وإلا: فلا. والله أعلم.

صيغ العقود والفسوخ بين الخبر والإنشاء:

اتفق العلماء على أن صيغ العقود كبتت واشترت وزوجت، وصيغ الفسوخ كمثل أقلت وطلقت وأعتقت وفسخت، أخبار باعتبار وضعها اللغوي، كما اتفقوا على أنها قد تستعمل في لسان الشرع كذلك في الإخبار عن عقد حصل أو فسخ مضى.

واختلفوا فيما إذا استعملت في الشرع لإحداث حكم في المستقبل هل تكون منقولة من الأخبار إلى الإنشاء أو لا تكون منقولة.

- فقالت الحنفية: إنها ليست منقولة، بل تكون مستعملة في الإخبار مجازاً، وذلك بأن يقدر أن مضمون هذه الصيغ موجود قبل النطق بها، وأن هذه الصيغ مخبرة عن هذا المضمون تنزيلاً لما سيحصل منزلة الحاصل لتحقيقه مجازاً، باعتبار ما يؤول إليه، والمجاز وإن كان خلاف الأصل لكنه أرجح من النقل^(١).

- وقالت الشافعية: إنها منقولة من معانيها اللغوية وهي الإخبار، لمعنى آخر وهو الإنشاء^(٢).

(١) (١٣٨/١)، وفتح الغفار (١٦٨).

(٢) انظر: أصول البردوي (١/٨٥)، وأصول السرخسي (١/١٦٦).

(٢) انظر: الإبهاج (١/٢٤٧، ٢٩٢).

واستدلوا بأدلة ثلاثة:

الدليل الأول:

لو كانت هذه الصيغ أخباراً فإما أن تكون أخباراً عن الماضي أو الحال أو المستقبل والكل باطل: لأنها إن كانت أخباراً عن الماضي أو الحال لم يقبل مضمونها التعليق؛ لأن التعليق هو توقف وجود شيء على وجود شيء آخر، والماضي والحال موجودان فلا يعلق عليهما، لكن مضمون هذه الصيغ كالطلاق والعتق والبيع يقبل التعليق اتفاقاً.

ولو كانت أخباراً عن المستقبل لم يقع مضمونها أصلاً لأنها تكون بمثابة الوعد، والوعد لا يجب الوفاء به، فيكون قول القائل طلقت وأعتقت بمثابة قوله سأطلق وسأعتق، ولا يقع الطلاق والعتق بهذا؛ لكونه وعداً فكذلك لا يقع بها في معناه.

وإذا بطل أن تكون هذه الصيغ أخباراً عن الماضي أو الحال أو المستقبل، بطل أن تكون أخباراً؛ لأن الخبر لا يخرج عن هذه الأزمان الثلاثة فتعين أن يكون إنشاءً، وهو المطلوب.

الدليل الثاني:

لو كانت هذه الصيغ أخباراً: فإن كانت كاذبة لم يعتد بها اتفاقاً؛ لأن الأحكام لا تبني على الكذب.

وإن كانت صادقة فلا جائز أن يكون صدقها أي تحقق مضمونها متوقفاً على غيرها؛ لأننا متفقون على أن مضمون هذه الصيغ لا يقع بدونها، فالطلاق لا يقع بدون لفظه، والبيع لا يقع بدون ما يدل عليه، ولا جائز أن يكون صدقها أي تحقق مضمونها متوقفاً على هذه الصيغ، وإلا لزم الدور؛ لأن تحقق المضمون يكون متوقفاً على صدق الخبر، وصدق الخبر أو مطابقته للواقع يكون متوقفاً على تحقق مضمونه، والدور باطل، وإذا بطل أن تكون هذه الأخبار صادقة أو

كاذبة فقد بطل أن تكون أخباراً؛ لأن الخبر إما صادق وإما كاذب، وتعين أن تكون إنشاءً، وهو المطلوب.

الدليل الثالث:

أن الزوج إذا قال لمطلقة الرجعية طلقتك:

فإن قصد الإخبار عن الطلاق الماضي لم يلزمه طلاق آخر.

وإن لم يقصد شيئاً أو قصد الإنشاء فإنه يقع عليه طلاق آخر اتفاقاً.

ولو كانت هذه الصيغ أخباراً لما وقع عليه الطلاق الثاني إذا لم يقصد شيئاً

حماً للكلام على الإخبار عن الطلاق السابق، فوقع الطلاق عليه عند عدم

القصد دليل على الإنشاء وهو ما ندعيه^(١).

الترجيح:

لعل الراجح - والله أعلم - أن العبرة في إطلاق مصطلحي الخبر والإنشاء مرجعه إلى اللفظ فقط، حتى لا يختل الضابط، وهذه الصيغ إنشائية في معناها، لكنها خبرية في مبناها، فيطلق عليها مصطلح الخبر، ثم نقول: هو أسلوب خبري أريد به الدلالة على معنى الإنشاء.

(١) انظر: الإبهام (١/٢٤٧، ٢٩٢)، وأصول البزدوي (١/٨٥)، وأصول السرخسي

المسألة الثانية

أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين

تمهيد: اهتمام الأصوليين بقضية الإدراك

يهتم الأصوليون بمسألة الإدراك اهتماماً كبيراً، ويظهر ذلك في ثانيا حجاجهم وتناولهم للمسائل، فتجد ذلك واضحاً في بحثهم عن كون المسألة قطعية أو ظنية، وقد يقولون علمية وعملية، ويترتب على ذلك أمور في التقليد^(١)، والتصويب والتخطئة في الاجتهاد^(٢)، وفي تخصيص القطعي بالظني والعكس^(٣)، ونسخ الظني بالقطعي والعكس^(٤)، وقطعية دلالة العام على الأحكام وعدمها^(٥)، وأنواع الإجماع^(٦)، والأقيسة من حيث القطعية والظنية^(٧)، وتأثير ذلك على الحجية، والخبر المتواتر والآحاد، ودرجة إفادة كل منهما^(٨).

والمهتمون بذلك على النحو المذكور جميع الأصوليين، لكن منهم فريقاً أولى

(١) حيث يفرقون بين التقليد في الفروع الفقهية الظنية والتقليد في الأصول العقدية القطعية اليقينية. انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٣/١٠١٧)، المعتمد (٢/٣٦٥)، الإبهاج (٣/٢٧٤).

(٢) وذلك في بعض المسائل، وأهمها تأثيم المخطئ في القطعيات دون الفروع الفقهية الظنية العقدية اليقينية. انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٣/٩٧٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/٤٨٩).

(٣) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/٧٢٦)، الإحكام للآمدي (٣/٣٢١).

(٤) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (١/٣٢٧)، الإحكام للآمدي (٣/١٥٠).

(٥) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/٦٦٦)، أصول السرخسي (١/١٤٤).

(٦) حيث يقسمون الإجماع إلى قطعي وظني، ويفرقون في الحكم على المنكر في كل منهما، انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (٢/٥٠٠)، العدة (٢/٥٨).

(٧) انظر على سبيل المثال: البحر المحيط (٧/٣٦).

(٨) انظر على سبيل المثال: روضة الناظر (١/٣٤٧، ٣٦٢)، أصول السرخسي (١/٢٧٤، ٣٢٥).

هذا الأمر عناية خاصة حيث صدر كتابه مختصراً أو مطولاً بضبط ما يتعلق بالإدراك ومراتبه، وما يتعلق بكل قسم من أحكامه، وفي الطليعة من هؤلاء الإمام الغزالي في مقدمة المستصفى، وقد وصفها بأنها تصلح مقدمة لجميع العلوم، وأنها منطقية، وأنه اختصرها من كتابه المنطقي محك النظر وكتابه معيار العلم.

ومن الأصوليين من تأثر بالغزالي في هذا المنهج، سواء كان مختصراً لكتابه (المستصفى) أم كان مؤلفاً في العلم بالاستقلال، ومن اهتم بالمقدمات المنطقية: - الشيخ موفق الدين^(١)، ابن قدامة المقدسي، في كتابه القيم (روضة الناظر وجنة المناظر)^(٢)

وقد نبه بعض شراح الروضة ومختصرها كالشيخ ابن بدران^(٣) والنجم الطوفي^(٤)،

(١) هو العلامة عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي، أبو محمد، ولد سنة ٥٤١ هـ على الأرجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: المغني، والكافي، والمنع، وروضة الناظر وجنة المناظر، والتواوين وغيرها، وتوفي سنة ٦٢٠ هـ. راجع (طبقات الحنابلة (٢/١٣٣-١٤٩)، مختصر طبقات الحنابلة (٤٥)، فوات الوفيات (١/٤٣٣-٤٣٤)، شذرات الذهب (٥/٨٨-٩٢)، البداية والنهاية (١٣/٩٩-١٠١).

(٢) انظر: روضة الناظر (١/٦٤) وما بعدها، ونزهة الخاطر (١/١٥).

(٣) هو العلامة عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن بدران، فقيه أصولي أديب، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته المشهورة كتابه: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، وتعليقاته على شرح روضة الناظر للشيخ ابن قدامة التي سماها نزهة الخاطر العاط، والكواكب الدرية، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٤٦ هـ. راجع: الأعلام (٤/٣٧)، معجم المؤلفين (٥/٢٨٣).

(٤) هو العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الصرصري البغدادي، نجم الدين الطوفي، ولد سنة ٦٥٧ هـ على الأرجح، وله مختصر الروضة في الأصول (الببل).

على تأثر الموفق بالحجة في هذا المنهج.^(١)

- وابن رشيق المالكي^(٢) في مقدمة اللباب^(٣)

- العلامة ابن الحاجب المالكي^(٤)

- والإمام ابن جزى الكلبي^(٥) في مختصره المسمى: تقريب الوصول إلى علم

وشرحه، والإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، وعلم الجدل في علم الجدل، وغير ذلك، توفي سنة ٧١٦ هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/٢٤٩) وما بعدها، شذرات الذهب (٦/٣٩، ٤٠)، المصلحة في التشريع الإسلامي د/ مصطفى زيد، ترجمة الطوفي د. عبد الله التركي في بداية تحقيقه لشرح مختصر الروضة (١/٢١).

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي (١/٩٢).

(٢) هو العلامة الحسين بن عتيق بن الحسين بن رشيق، أبو علي، ولد عام ٥٤٩ هـ، وتلمذ على والده وشيخ المالكية أبي الطاهر إسماعيل بن مكى، وغيرها وبرع في الفقه حتى كان شيخ المالكية في وقته، وتلمذ على أئمة فضلاء أشهرهم المنذري صاحب الترغيب والترهيب، ومن أشهر كتب ابن رشيق كتاب «لباب المحصول في علم الأصول» وهو مختصر من كتاب المستصفي للغزالي، وتوفي سنة ٦٣٢ هـ. انظر المقدمة المتميزة التي صدر بها كتاب لباب المحصول لكاتبها، محمد غزالي عمر جابر (١/٧٧-٩٦)، والديباج المذهب (١/٣٣٣).

(٣) لباب المحصول في علم الأصول (١/١٨٨).

(٤) هو العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، ابن الحاجب، ولد سنة ٥٧٠ هـ على الراجح، كان طوفاً في العلوم العربية والقراءات والفقه وأصول الفقه، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: جامع الأمهات، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصر المنتهى، وله في النحو «الكافية»، وفي الصرف «الشافية» وغيرها، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ. راجع شجرة النور الذكية (١٦٧-١٦٨)، غاية النهاية (١/٥٠٨-٥٠٩)، وفيات الأعيان (٣/٢٤٨-٢٥٠)، البداية والنهاية (١٣/١٧٦).

(٥) هو العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزى الكلبي، أبو القاسم، ولد سنة ٦٩٣ هـ على الراجح، فقيه أصولي لغوي، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: تقريب

الأصول، حيث بدأه بجعل الفن الأول من فنون الكتاب الخمسة: «المعارف العقلية» ثم جعل مدارك العلوم أول مسألة من هذا الفن^(١)

- وتبعه في ذلك ابن عاصم الأندلسي^(٢) في ألفيته الأصولية المسماة بمهيع الوصول في علم الأصول، وأول ما نظمته بعد المقدمة: القول في مدارك العلوم^(٣).

- والإمام الزركشي في كتابه البحر المحيط

- وقد أهمل وابن رشد^(٤) هذه المقدمة عمداً في مختصره للمستصفي، وهو من

كبار المناطق كما هو معلوم

الوصول إلى علم الأصول، والقوانين الفقهية، والفوائد العامة في لحن العامة، وغيرها، وتوفي سنة ٧٤١ هـ. راجع الدرر الكامنة (٣/٣٥٦)، نيل الابتهاج (٢٣٨)، الأعلام (٥/٣٢٥).

(١) تقريب الوصول (ص ٣٣).

(٢) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، أبو بكر، ولد سنة ٧٦٠ هـ على الراجح، قاضي فقيه، مالكي المذهب، وله: أراجيز في الأصول والنحو والقراءات، وتحفه الحكام في نكت العقود والأحكام، والعاصمية في الفقه المالكي، وتوفي سنة ٨٢٩ هـ. راجع نيل الابتهاج (ص ٢٨٩)، شجرة النور (ص ٢٤٧)، وهديّة العارفين (٢/١٨٥)، ومعجم المطبوعات (ص ١٥٦).

(٣) مهيع الوصول (ص ٢٥).

(٤) هو العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، أبو الوليد، وهو ابن رشد الحفيد، ولد سنة ٥٢٠ هـ على الراجح، فقيه أصولي طبيب، ومن مؤلفاته: بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه، والكلليات في الطب، مختصر المستصفي الضروري في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٥٩٥ هـ. راجع عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١/٥٣٠-٥٣٣)، الديباج المذهب (١/٢٨٤-٢٨٥)، شذرات الذهب (٢/٣٢٠).

أقسام الإدراك عند الأصوليين:

مراتب الإدراك عند الأصوليين خمسة: العلم، والجهل، والشك، والظن، والوهم.^(١)

ووجه الحصر في هذه الخمسة:

أن الإدراك إما أن يكون جازماً لا يحتمل نقيضاً، وإما أن يكون غير جازم، أي يحتمل خلافه.

والأول: -الجازم- إما أن يطابق الواقع، أو لا يطابقه، فإن طابقه فهو العلم، وإن لم يطابقه فهو الجهل.

والثاني: وهو أن يحتمل غير المدرك ويكون الاحتمالان على درجة واحدة أو لا، فإن كان الاحتمالان على درجة واحدة فهو الشك.

وإن كان أحدهما أرجح من الآخر، فالراجح -حيثنذ- هو الظن، والطرف المرجوح هو الوهم.^(٢)

وهذه الأقسام الخمسة، جعلها بعضهم أقساماً للإدراك، وبعضهم جعلها أقساماً للتصديق؛ كابن عاصم المالكي، في منظومته مهيع الوصول^(٣)

وأبدأ ببيانها على النحو الآتي:

المرتبة الأولى من مراتب الإدراك: العلم

يتميز العلم عن سائر أقسام الإدراك بأنه: اعتقاد جازم بأمر مطابق للواقع.

(١) انظر شرح العنبر على ابن الحاجب (ص ١٤)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٧٣-٧٤)، وحاشية البناي (١/ ٢٤٧-٢٥٦).

(٢) انظر شرح العنبر على ابن الحاجب (ص ١٤)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٧٣-٧٤)، وحاشية البناي (١/ ٢٤٧-٢٥٦).

(٣) راجع: مهيع الوصول في علم الأصول لابن عاصم الأندلسي المالكي (ص ٢٥، ٢٦).

ومثاله: من يرى الشمس بعينه فإنه يحصل له اعتقاد جازم بوجودها وكونها طالعة الآن، لا يحول بينه وبينها سحاب ولا غيره، فلا يمتري في ذلك أدنى درجات الامتراء، وهذا معنى الاعتقاد الجازم.

وأبرز اهتمامات الأصوليين في هذا المقام أمران:

الأمر الأول: مدى إمكان وضع حد لتعريف العلم:

حيث اختلف الأصوليون في هذه المسألة، فمن قائل بأن العلم لا يمكن حده، أو يعسر تعريفه بالحد الحقيقي.^(١)

ومن قائل بأن تعريف العلم ممكن، ولا أدل على الإمكان من الوقوع، حيث ذكروا تعريفات للعلم.^(٢)

الأمر الثاني: العلم بين التفاوت وعدم التفاوت؟

ولتصوير هذا الفرع أقول: الأمور التي يعتقدها الإنسان اعتقاداً جازماً لا يقبل احتمال الضد ولا الامتراء، كالمشاهدات، والمسموعات، هل يدركها جميعها على درجة واحدة، أم تتفاوت في الإدراك؟ وهل يستوي جميع المكلفين في إدراكها؟

وبعبارة أخرى: لا يؤمن العبد حتى يعتقد اعتقاداً جازماً بالبعث واليوم الآخر، فهل هذا الاعتقاد على درجة واحدة بين جميع المكلفين، بمعنى أن العلم درجة واحدة، من أدركها فهو مؤمن، ومن اختلت عنده فهو منافق؟ أم أن المكلفين يتفاوتون، والعلم درجات، وكلها اعتقاد جازم، لكن بعضها أعلى شأنًا

(١) انظر مثلاً: المستصفى (١/ ٧٧)، حيث قال الغزالي -رحمه الله-: «وربما يعسر تحديده على الوجه الحقيقي، بعبارة محررة، جامعة للجنس والفصل الذاتي ... الخ» وانظر: الإحكام (١/ ١١)، والبحر المحيط (١/ ٧٥-٧٦).

(٢) كالتعريفات التي سأذكرها بعد قليل.

من بعض، والحد الأدنى منها كاف لتحصيل وصف الإيثار، متى كان تصديقا كاملا لا يعتريه أدنى ريب؟

وللعلماء في تفاوت العلوم قولان بالإثبات والنفي^(١)، وثالث بأن أصل العلم لا يتفاوت، وإنما يتفاوت بحسب الطريق الموصل إليه، من حيث الوضوح والخفاء^(٢).

ومما يستدل به على التفاوت بين العلوم ما أخرجه الإمام أحمد^(٣) في مسنده، وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: ليس الخبر كالمعاينة إن موسى لم يلق الألواح لما سمع عن قومه وألقاها حين رآهم^(٤).

(١) انظر البحر المحيط (١/٧٩-٨٢)، وشرح الكوكب المنير (١/٦٦)، البرهان (١/١٦٣).

(٢) وهو رأي الرازي كما في تفسيره مفاتيح الغيب (٣/٣٥٨).

(٣) هو الإمام الجليل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبل، وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته، وقد صنف المسند، والتاريخ، والناسخ والمنسوخ، والتفسير، والزهد، وغيرها، وأخذ عنه الحديث جماعة من الأماثل منهم البخاري ومسلم. وتوفي سنة ٢٤١هـ. راجع: حلية الأولياء (٩/١٦١-٢٢٣)، وتاريخ بغداد (٤١٢/٤-٤٢٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢/٣١-٥٠)، وطبقات الحنابلة (١/٤٠-٢٠)، والبداية والنهاية (١٠/٣٢٥-٣٤٣)، والوفيات (١/٦٣-٦٥).

(٤) رواه أحمد في المسند (١/٢٧١-٢٤٤٧)، وابن حبان (كتاب التاريخ، باب ذكر السبب الذي من أجله ألقى موسى الألواح (١٤/٩٦)، والحاكم في المستدرک (٢/٣٥١-٣٢٥٠) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٣٧٣) والأرنؤوط في تعليقه على الحديث رقم (٢٤٤٧) من المسند، وقال صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير سريج بن النعمان، فمن رجال البخاري، انظر: المسند (١/٢٧١).

تعريف العلم في اللغة:

العلم لغة: اليقين، يقال: علم يعلم. إذا تيقن، وجاء بمعنى المعرفة والفرق بين العلم والمعرفة اصطلاح محض، ويأتي لفظ (علم) بمعنى شعر، فتقول: علمت به إذا شعرت به^(١).

تعريف العلم في الاصطلاح:

للأصوليين في تعريف العلم عبارات منها:

- «العلم هو الاعتقاد المقتضي لسكون النفس إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه». وهذا التعريف لأبي الحسين البصري^(٢) في المعتمد^(٣).

وهذا التعريف يدخل فيه الجهل المركب، لأنه يشمل ما طابق الواقع وما خالف الواقع؟

وقريب منه ما جاء في إجابة السائل: هو المعنى الذي اقتضى سكون النفس بما علمته^(٤).

ويرد عليه نفس الإيراد، وكذا يرد عليه مجيء لفظ (علمته) وهو من مادة الكلمة المعرفة.

- العلم معرفة المعلوم على ما هو به.

(١) المصباح المنير، مادة (علم) (ص ٤٢٧).

(٢) هو محمد بن علي الطيب البصري، أبو الحسين، فقيه أصولي، أحد أئمة المعتزلة، ومن مؤلفاته: تصفح الأدلة، والمعتمد، وتحرير الأدلة، وتوفي سنة ٤٣٦هـ. راجع (طبقات المعتزلة (ص ٣٨٧)، البداية والنهاية (١٢/٥٣-٥٤)، وفیات الأعيان (٤/٢٧١)، النجوم الزاهرة (٥/٣٢).

(٣) المعتمد (١/٥).

(٤) إجابة السائل (ص ٦١).

وهذا التعريف ذكره الغزالي في المستصفى^(١)، وقال إن فيه تطويلاً وتكريراً. وفيه أيضاً ذكر كلمة (المعلوم) في تعريف العلم، وهما من مادة واحدة. - العلم هو الوصف الذي يتأتى للمتصف به إتقان الفعل وإحكامه. ذكره الغزالي أيضاً، وقال^(٢): وهذا ذكر لازم من لوازم العلم، وهو أبعد مما قبله، من حيث إنه أخص من العلم، فإنه لا يتناول إلا بعض العلوم، ويخرج منه العلم بالله وصفاته، إذا ليس يتأتى به إتقان فعل وإحكامه. - العلم عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية، حصولاً لا يتطرق إليه احتمال نقيضه. وهذا التعريف ذكره الآمدي في الإحكام^(٣). ويرد عليه ما ورد على التعريف الأول من دخول الجهل المركب، لأنه لم يفرق بين ما طابق الواقع وما لم يطابقه.

- العلم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض. وهذا التعريف ذكره ابن الحاجب ووصفه بأنه «أصح الحدود»^(٤) وهذا التعريف موجز، ولا يرد عليه ما ورد على التعريفات السابقة، وهو في معنى قولهم «العلم هو الإدراك الجازم الثابت المطابق للواقع»^(٥)، لأن المقصود واحد وهو التيقن مما يطابق الواقع ولا يتحمل النقيض بحال، لا في الواقع، ولا عند المتيقن، وهذا التعريف هو المختار لما ذكر.

(١) المستصفى (٧٤/١).

(٢) المستصفى (٧٦-٧٥/١).

(٣) الإحكام للآمدي (١١/١).

(٤) المختصر مع شرح العضد (١٣)، وتبعه الشارح واختار نفس التعريف في المواقف (٥٦/١).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف (٥٢٢/١).

المرتبة الثانية من مراتب الإدراك: الجهل

أبسط تعريف بالجهل هو التعريف بالسلب، حيث قال العلماء: الجهل عدم العلم

وجاء في المنظومة الصلاحية:
وإن أرذت أن تحدد الجهلاً من بعد حد العلم كان سهلاً
وهو انتفاء العلم بالمقصود فاحفظ فهذا أوجز الحدود^(١)
تعريف الجهل في اللغة:

الجهل لغة ضد العلم، وجهل على غيره سفه وأخطأ، وجهل الحق أضاعه، وتجاهل تظاهر بالجهل، والتجهيل النسبة إلى الجهل، واستجهله عده جاهلاً واستخفه أيضاً.^(٢)

تعريف الجهل في الاصطلاح:

ينقسم الجهل إلى قسمين، بسيط ومركب، ولكل تعريفه في الاصطلاح.
القسم الأول: الجهل البسيط:

وهو جهل العوام ومن في حكمهم، وهو: انتفاء^(٣) العلم عما من شأنه أن يكون عالماً.^(٤)

(١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع (٢١٤/١)، وفيه أن هذه القصيدة لابن مكي،

تسمى بالصلاحية؛ لأنه أهداها للسلطان يوسف صلاح الدين - رحمه الله تعالى - فأقبل

عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في المكاتب. ١. هـ. ولم أقف على ترجمة لابن مكي.

(٢) مختار الصحاح مادة (جهل) (١٠١)، والمصباح المنير مادة (جهل) (١١٣).

(٣) وجدت التعبير بكلمة (انتفاء) أفضل من التعبير بكلمة (عدم) المذكورة في المواقف والتعريفات.

(٤) المواقف (٦٥/٢)، والتعريفات (١٠٨/١).

وقيل في تعريفه: عدم العلم بما من شأنه أن يعلم.^(١)

وجاء في الحدود الأنيفة^(٢): انتفاء العلم بالمقصود بأن لم يدرك أصلاً.

فالذي لا يدرك الأمر على ما هو به يسمى جاهلاً جاهلاً بسيطاً، بخلاف من يدرك ضد الواقع، فهو جاهل جاهلاً مركباً.

وهذا التعريف فيه نوع من التكرار، لأن آخره تفسير لأوله.

التعريف المختار:

الجهل البسيط هو انتفاء إدراك الشيء بالكلية.

وهو تعريف الفتوحى، وقال في شرحه:

من سئل: هل تجوز الصلاة بالتيمم عند عدم الماء؟ فقال: لا. كان ذلك جهلاً مركباً من عدم العلم بالحكم. من الفتيا بالحكم الباطل، وإن قال: لا أعلم. كان ذلك جهلاً بسيطاً.^(٣)

وقيل: إن هذا التعريف غير مانع لدخول الظن عند من لا يراه علماً، كذا الشك والغفلة.

القسم الثاني: الجهل المركب

وهو جهل الحكماء ومن في حكمهم، وهو محط اهتمام العلماء تحذيراً منه وتنفيراً من الوقوع فيه.

وسمي مركباً لأنه انضم فيه مع عدم العلم بالمقصود: الإدراك الخاطئ، ثم الجزم به مع كونه خاطئاً.

والجهل المركب ضلال والعياذ بالله، إذ الجاهل جهلاً بسيطاً يمكن تعليمه،

(١) دستور العلماء لابن مكي (٢٨٨/١).

(٢) الحدود الأنيفة (٦٨/١).

(٣) شرح الكوكب (٧٧/١).

أما الجاهل جهلاً مركباً فغير يسير تعليمه لكونه جازماً بالنقيض أو الضد^(١)

قال ابن مفلح في آدابه:

يَظُنُّ الْغَمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تَهْدِي أَخَا فَهْمٍ لِإِذْرَاكِ الْعُلُومِ
وَمَا يَذَرِي الْجُهْلُ بِأَنَّ فِيهَا عَوَامِضَ حَيْرَتِ عَقْلِ الْفَهْمِ
إِذَا رُمَتْ الْعُلُومُ بِغَيْرِ شَيْخٍ ضَلَّتْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَتَلْتَبِسُ الْعُلُومُ عَلَيْكَ حَتَّى تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ تَوْمَاتِ الْحَكِيمِ^(٢)

تعريف الجهل المركب:

للعلماء في تعريف الجهل المركب تعريفان:

التعريف الأول:

- اعتقاد المعلوم على خلاف ما هو به^(٣). وهو تعريف ابن السمعاني^(٤)، وقريب منه قول القاضي أبي يعلى: تبين المعلوم على خلاف ما هو به^(٥). وهو تعريف موضح، غير أن به إطناب يسير لزيادة كلمة (المعلوم)، ويحتاج

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٥٦/٣)، فتح الغفار بشرح المنار (١٠٣، ١٠٢/٣)، الكليات (ص ٣٥٠)، التوقيف (ص ٥٦).

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (١٢٥، ١٢٦).

(٣) قواطع الأدلة (٢٣/١).

(٤) هو العلامة منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي المروزي المعروف بابن السمعاني، أبو المظفر، ولد سنة ٤٢٦هـ على الراجح، فقيه أصولي محدث، كان حنفي المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعية، ومن مؤلفاته: منهاج أهل السنة، والقواطع في أصول الفقه، والانتصار في الحديث، وغيرها، وتوفي سنة ٤٨٩هـ. راجع: (طبقات الشافعية للسبكي (٢٦-٢١/٤)، النجوم الزاهرة (١٦٠/٥)، البداية والنهاية (١٥٣-١٥٤)، شذرات الذهب (٣٩٣/٣).

(٥) العدة (٨٢/١).

تعريف القاضي أبي يعلى إلى قيد يفيد الجزم بالتبين.

وعبر الصنعاني^(١) بقوله: إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه.^(٢)

وفي الحدود الأنيقة: إدراك الشيء على خلاف هيئته في الواقع.^(٣)

ويحتاج أيضاً إلى قيد يفيد الجزم، كما أن التقييد بالشيء لا ضرورة له.

التعريف الثاني:

اعتقاد جازم غير مطابق للواقع.

وهو ما اختاره الجرجاني في التعريفات.^(٤)

وهو تعريف دقيق مختصر، حيث لم يتم تقييد الاعتقاد فجاء شاملاً، وجاءت

كلمة (غير مطابق) أفضل من كلمة (على خلاف)، لشمولها كل أنواع الخلاف،

لأن كلمة (غير) موهلة في الإبهام. وهذا التعريف هو المختار.

الظن عند اللغويين مصدر من باب (قتل)، و(رد) وهو خلاف اليقين، وقد

يستعمل بمعنى اليقين، ومظنة الشيء موضعه ومألفه، والظنة التهمة.^(٥)

ويقصد بالظن اصطلاحاً: إدراك الراجح مما له احتمالان فأكثر.

(١) هو العلامة محمد بدر الدين بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني، المعروف بالأمير

الصنعاني، إمام فقيه محدث، ولد سنة ١١٠١ هـ وله مصنفات كثيرة منها: سبل السلام

شرح بلوغ المرام، وتوضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، وإرشاد النقاد إلى تيسير

الاجتهاد، وغيرها، وتوفي سنة ١١٨٢ هـ. انظر: البدر الطالع (٢/ ١٣٣)، هدية

العارفين (١/ ٦٢٨).

(٢) إجابة السائل (ص ٦١).

(٣) الحدود الأنيقة (ص ٦٨).

(٤) التعريفات (ص ١٠٨).

(٥) المصباح المنير (ظن) (ص ٣٨٦-٣٨٧)، مختار الصحاح (ظن) (ص ٤٩٤).

وقيل في تعريفه: تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر.^(١)

ونقض بالجزم فإنه ليس بظن، مع تجويز الأمرين،^(٢) كما أن التقييد بالأمرين

مخرج لما كان التردد فيه بين ثلاثة أمور أو أكثر.

وقيل: تغليب أحد المجوزين وفيه إجمال^(٣)؛ لأن التغليب إما في نفس

المجوز فيكون ظناً، وإما في نفس الأمر والواقع فلا يكون ظناً بل تحقيقاً، وقد

يكون التغليب جزماً وقد لا يكون، كما أن فيه التقييد بالمجوزين، كسابقه.

وانتهى الآمدي إلى تعريفه بأنه: ترجح أحد ممكنين متقابلين في النفس على

الآخر من غير قطع^(٤) وهو تعريف جيد، غير أن فيه التقييد بالممكنين، فأخرج ما

كان زائداً على اثنين.

وقيل: إدراك الطرف الراجح^(٥) وهو سالم عن جميع الاعتراضات السابقة،

وهو المختار.

وقد تعقب الزركشي كلمة: «من غير قطع» فقال: «يعني عند ذكر الاحتمال،

إلا أن يريد من غير قطع بالترجيح.

وحينئذ فهو تردد بين إرادة رجحان الاعتقاد، وهو الحق، وبين رجحان

المعتقد، أو اعتقاد الرجحان وليس ذلك ظناً.

وقد فرق العلماء بين رجحان الاعتقاد واعتقاد الراجح أو الرجحان:

فاعتقاد الرجحان لما في نفس الأمر: إما محقق عن برهان، وهو العلم، أو:

(١) ذكره مع الاعتراض عليه الزركشي في البحر المحيط (١/ ١٠٣)، وانظر: شرح الكوكب

(١/ ٤١)، والغيب اللامع (١/ ٥٥).

(٢) البحر المحيط (١/ ١٠٣).

(٣) ذكره مع الاعتراض عليه البدر الزركشي في البحر (١/ ١٠٣).

(٤) الأحكام للآمدي (١/ ٣٠).

(٥) إجابة السائل (ص ٦١)، وإرشاد الفحول (ص ٥).

لا، وهو التقليد والجهل.

فهو متعلق بنفس الرجحان، وهو في نفسه ثابت لا رجحان فيه.

وأما رجحان الاعتقاد فبأن: يكون في النفس احتمالان متعارضان إلا أن أحدهما أرجح في نظره، فالأول: قد يكون موجودا في الخارج، وأما الثاني: فلا يتصور إلا في الذهن.^(١)

العمل بمقتضى الظن:

لا يختلف الأصوليون والفقهاء في وجوب العمل بمقتضى الظن، وذلك لأن العمل بالراجح متعين، فيقول القاضي البيضاوي - رحمه الله -: «المجتهد إذا ظن الحكم وجب عليه الفتوى والعمل به، للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن»^(٢)

ومن العمل بالظن استنباط الحكم من خبر الواحد، والقياس إذا كانت العلة مظنونة.^(٣)

فإذا كان الظن عن أمانة فهو طريق للحكم، ولهذا وجب العمل بخبر الواحد، وبشهادة الشاهدين، وخبر المقومين والقياس، وإن كانت علة الأصل مظنونة.

وشرط ابن الصباغ^(٤) في «العدة» للعمل بالظن شرطين:

(١) البحر المحيط (١/١٠٣ - ١٠٤).

(٢) المنهاج مع شرحه للأصفهاني (١/٤٢).

(٣) البحر المحيط (١/١٠٤).

(٤) هو العلامة عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ، أبو نصر، ولد سنة ٤٠٠ هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: الشامل في الفقه، والعدة في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٧ هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/٣٠٣)، طبقات الشافعية (٣/٢٣٠)، نكت الهميان (ص ١٩٣)، الأعلام (٤/١٠).

الأول: وجود أمانة صحيحة، والثاني: عدم القدرة على العلم فيعمل بخبر الواحد عند انعدام المتواتر، وبالقياس عند عدم النص.^(١)

تفاوت الظنون:

ينبغي ألا يقع خلاف في تفاوت الظنون، لأنه بين الشك والعلم مراحل متعددة من الظن المقارب للشك، والظن الراجح أو الغالب، والظن المقارب لليقين، لكن نقل الزركشي في البحر المحيط ما يدل على أن هذه المسألة لم تخل من منازعة، لكنه صحح القول بالتفاوت، وأنه خليف بالجزم به.^(٢)

المرتبة الرابعة من مراتب الإدراك: الشك

تعريف الشك في اللغة:

قال العسكري^(٣): أصله من قولهم: شككت الشيء إذا جمعته بشيء يدخل فيه^(٤)، والشك: هو اجتماع شيئين في الضمير. وقيل: أصله:

- إما من شككت الشيء أي خرقت؛ فكان الشك الخرق في الشيء وكونه بحيث لا يجد الرائي مستقرا يثبت فيه ويعتمد عليه.

- وإما أن يكون مستعاراً من الشك، وهو لصوق العضد بالجنب.

فلا يدخل الفهم والرأي لتخلله بينهما، ولهذا يقال: التبس الأمر واختلط

(١) البحر المحيط (١/١٠٤).

(٢) البحر المحيط (١/١٠٤).

(٣) أبو هلال: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري عالم بالأدب له شعر، نسبته إلى عسكر مكرم من كور الأهواز، توفي سنة ٣٩٥ هـ، ومن كتبه: الصناعتين، العمدة، الفروق، ديوان المعاني. راجع: معجم البلدان (٦/١٧٧)، إرشاد الأريب القسم الأول (٣/١٣٥ - ١٣٩)، خزنة الأدب البغدادي (١/١١٢).

(٤) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص ١١٣) الفرق رقم (٢٠٨).

وأشكل ونحوه من الاستعارات^(١)

أما اصطلاحاً فلهم فيه تعريفات أهمها ما يلي:

- قال إمام الحرمين: هو الاسترابة في معتقدين.^(٢)

واعترض عليه الآمدي بأنه جمع بين الاسترابة والاعتقاد بالنسبة إلى شيء واحد.

- واختار الآمدي أن الشك هو: التردد في أمرين متقابلين لا ترجيح لوقوع أحدهما على الآخر في النفس.^(٣)

ويرد على هذين التعريفين: التقييد بالأمرين، فإن الشك قد يكون بين أمور متعددة، كما لو شك هل زيد قائم أو قاعد أو نائم؟

وقال الراغب: هو اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويهما.^(٤)

ويرد على هذا التعريف تقييده بالنقيضين مع أن الشك قد يكون مكان الأضداد.

التعريف المختار: بعد هذا العرض لتعريفات الشك، وما يرد عليها أرى أن يعرف الشك بأنه: انعدام الترجيح بين الاحتمالات.

فيشمل كل أنواع الشك، والله أعلم.

أقسام الشك:

ذكر الهندي^(٥) أن الشك قسمان:

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٥٦/٣)، الكليات (ص ٣٥٠)، التوقيف (ص ٥٦).

(٢) البرهان (ص ١٢٠) طبعة دار الأنصار بالقاهرة.

(٣) نسبة إليه الزركشي في البحر المحيط (١٠٧/١).

(٤) عزاه إليه الزركشي في البحر المحيط (١١٠/١).

(٥) هو العلامة محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الأرموي، أبو عبد الله، ولد سنة

أحدهما: التردد في ثبوت الشيء ونفيه تردداً على السواء.

والثاني: أن لا يتردد بل يحكم بأحدهما مع تجويز نقيضه تجويزاً استواء.

قال: والفرق بينهما فرق ما بين الخاص والعام، فإن الأول منهما قد يكون لعدم الدليل على الاحتمالين، وقد يكون للدليلين متساويين عليهما، وأما الثاني فإنه لا يكون إلا بدليلين متساويين.^(١) اهـ.

وقال الزركشي: والشك: ربما كان في الشيء هل هو موجود أو لا؟ وربما كان في جنسه أي: أي جنس هو؟

وربما كان في بعض صفاته.

وربما كان في الغرض الذي لأجله وجد.

والشك ضرب من الجهل، وهو أخص منه؛ لأن الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيض أصلاً، فكل شك جهل، وليس كل جهل شكاً، قال تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ لَفِي

=

٦٤٤هـ على الراجح، فقيه أصولي متكلم، أشعري المذهب، ومن مؤلفاته: نهاية الوصول في دراية الأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٧١٥هـ. راجع (البداية والنهاية (١٤/٧٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٥/٢٤٠)، شذرات الذهب (٦/٣٧)، الدرر الكامنة (٤/١٤-١٥)، هدية العارفين (٢/١٤٣).

(١) قال الصفي الهندي: العقل إما أن يتردد في ثبوت الشيء ونفيه تردد السواء، أو لا يتردد، بل يحكم بأحدهما، إما مع تجويز نقيضه تجويزاً سواء، أو تجويزاً مرجوحاً، أو لا مع تجويز النقيض.

والقسمان الأولان هو الشك.

والفرق بينهما فرق ما بين العام والخاص، فإن الأول منهما قد يكون لعدم الدليل على الاحتمالين، وقد يكون للدليلين متساويين على الاحتمالين، وأما الثاني فإنه لا يكون إلا لدليلين متساويين وإلا لم يكن ذلك الحكم معتبراً لأنه حينئذ يكون بالشبهة. (النهاية (١/٣٤، ٣٥).

شَكَ مَنَةً مُرِيْبٍ [هود: ١١٠]^(١).
حكم العمل بمقتضى الشك:

الشك لا يبنّي عليه حكم شرعي إذا كان هناك أصل استصحب على خلافه^(٢).

والأغلب عند الفقهاء إطلاق الشك على غير جزم، ولو راجحاً أو مرجوحاً، فيدخل فيه الظن^(٣)، والظن تبنى عليه الأحكام الشرعية، ولذا فرق بعض الفقهاء^(٤) بين صورتين من صور الطلاق:

الصورة الأولى: من شك هل طلق امرأته أم لا، فقال: لا تطلق، ووجهه: لأن الشك وسوسة، والعصمة ثابتة ييقن، فيستصحب الحال^(٥).

الصورة الثانية: من خلف بالطلاق يقيناً، ثم شك: هل حث أم لا؟ قالوا: يقع الطلاق^(٦)، ووجهه: أن الشك هنا معتبر، لتقويه بالخلف المتيقن، فهذا عند الفقهاء من الشك، وهو ظن عند الأصوليين لوجود وجه للترجيح.

المرتبة الخامسة من مراتب الإدراك: الوهم

وهو عكس الظن، فإن ما يحتمل أمرين إذا كان أحدهما أرجح من الآخر

(١) وانظر: البحر المحيط (١/١٠٧-١١٠).

(٢) البحر المحيط (١/١١٠-١١١).

(٣) انظر: الغيث اللامع (١/٥٥).

(٤) هم المالكية كما سيتضح من النصوص التي سأنقلها من المدونة، بل ذكر الزركشي - رحمه الله - أن القولين للمالك - رحمه الله - البحر المحيط (١/١٠٦).

(٥) سئل ابن القاسم: «أرأيت إن كان الرجل موسوساً في هذا الوجه؟ فقال ابن القاسم: «لا أرى عليه شيئاً» ا.هـ المدونة (٢/٦٨).

(٦) جاء في المدونة: لو حلف بطلاق امرأته، فلا يدري أحث أم لم يحث، أكان مالك يأمره أن يفارقها؟ قال: «نعم» ا.هـ بنصه من المدونة (٢/٦٨).

يجعل إدراك الراجح منها ظناً، ويكون إدراك المرجوح وهماً، كما مر في بيان وجه الحصر.

تعريفه:

الوهم لغة:

يدور معنى الوهم في اللغة على: السهو، والغلط، والظن، والإسقاط.

يقال: وهم في الحساب: غلط فيه وسها. وبابه: فهم، ووهم في الشيء من باب وعد: إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره، وتوهم الشيء: ظنه، وأوهم الشيء: أي تركه كله، يقال: أوهم من الحساب مائة. أي: أسقط، وأهم من صلاته ركعة^(١).

وفي الاصطلاح:

هو عكس الظن، فيقال في تعريفه ضد ما قيل في تعريف الظن، والمختار في تعريفه أنه: الطرف المرجوح.

وقال الفتوحى: ما عنه ذكر حكيم يحتمل متعلقة النقيض بتقديره مع كونه مرجوحاً.

وقال في الكليات: مرجوح طرفي المتردد فيه.

قال: وهو عبارة عما يقع في الحيوان من جنس المعرفة من غير سبب موضوع للعلم، وهو أضعف من الظن^(٢).

(١) ترتيب مختار الصحاح لأبي بكر الرازي - رتبة / محمود خاطر (ص ٨٨١) (وهم م) المصباح (ص ٢٥٨، ٢٥٩).

(٢) الحدود النيقة (ص ٨)، وشروح الكوكب المنير (١/٧٦)، والكليات لأبي بكر اللكنوي (ص ٩٤٣).

حكم العمل بالوهم:

ولا ينبغي على الوهم شيء من الأحكام، بل العمل بضده وهو الظن متعين، وإن كانت النفس البشرية تخرج إلى العمل بالوهم أحياناً إذا صادف معنى تستروح له النفس.

قال ابن الحجاز^(١): وهو كنفور النفس من الميت مع العلم بعدم بطشه، ونفورها من شرب الجلاب في قارورة الحجام، ولو غسلت ألف مرة^(٢).

قال الزركشي: وقد استثنى بعض العلماء مسائل نادرة، بنى الحكم فيها على الوهم، وقد ذكر الزركشي منها: توهم وجود الماء بعد تحقق عدمه، فإنه يبطل التيمم في قول بعض أهل العلم.

ومن أدرك الإمام بعد الركوع في الثانية من صلاة الجمعة، فنوى الجمعة توهماً لأنه ربما ترك ركناً في الأولى أو الثانية، فكان كما توهم انعقدت الجمعة^(٣) أهـ.

أقول: وبتسليم الحكم في المسألتين فإنه لا يبنى على صحة العمل بالوهم: أما المسألة الأولى فالقائلون ببطلان التيمم في هذه الصورة شرط صحته عندهم تحقق عدم الماء، وبطروء الوهم بعد التيمم وقيل إتمام الصلاة زال الشرط في رأيهم.

وأما الثانية فليس الحكم مبنيًا على الوهم، ولكنه مبني على تحول الوهم إلى ظن أو يقين، وكلاهما يعمل به. والله أعلم

(١) هو العلامة أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي الموصل، أبو عبد الله ابن الحجاز، لغوي نحوي، ومن مؤلفاته: الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية، وتوجيه اللمع، وغيرها، وتوفي سنة ٦٣٩ هـ. راجع: (النجوم الزاهرة ٦/٣٤٣)، بغية الوعاة (ص ١٣١)، شذرات الذهب (٥/٢٠٢).

(٢) البحر المحيط (١/١١١).

(٣) البحر المحيط (١/١١١).

المسألة الثالثة

أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطقة

اهتم المناطقة بالإدراك، بل إن هذا الموضوع يشغل معظم مباحث المنطق وترتبط به أبوابه، وبيان ذلك أن المناطقة ينحصر اهتمامهم في الفكر، والفكر هو: ترتيب أمور معلومة ليتوصل من خلالها إلى مجهول.

والأمور المعلومة هي المدركات الحاصلة في الذهن، والمجهولة هي مطالب يراد إدراكها من خلال المدرك المعلوم الحاصل.^(١)

أقسام الإدراك

موضوع المنطق هو المدركات: التصورية، والتصديقية.

وهي تنقسم إلى: ضرورية، ونظرية.

والعلم إدراك شامل للتصور والتصديق، والمعرفة إدراك سواء رادفت العلم أو غيرته.

فقضية القطعية والظنية تمثل كل واحدة منهما شق التصور وشق التصديق.

قال الغزالي: اعلم أن إدراك الأمور على ضربين:

إدراك الذوات المفردة، كعلمك بمعنى: الجسم، والحركة، والعالم، والحديث، والقديم، وسائر ما يدل عليه بالأسامي المفردة.

الثاني: إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات.^(٢)

وقد سمي المنطقيون معرفة المفردات: تصورا.

ومعرفة النسبة الخبرية بينهما: تصديقا.

(١) دستور العلماء لأحمد فكري (٣/٣١)، والكليات (ص ٦٩٧).

(٢) المستصفى (١/٣٤)، معيار العلم للغزالي (ص ٦٧، ٦٨)، والنجاة لابن سينا

(١/٩، ١٠)، وشرح السلم في المنطق عبد الرحيم فرج (ص ٧-١٠).

فقالوا: العلم إما تصور وإما تصديق.^(١)

انقسام الإدراك إلى أولي وطلب:

وينقسم الإدراك من حيث سبيل حصوله في النفس قسمين:

أولي: وهو الذي لا يطلب بالبحث، وهو الذي يرتسم معناه في النفس من

غير بحث وطلب، كلفظ الوجود والشيء، وكثير من المحسوسات.

ومطلوب: وهو الذي يدل اسمه منه على أمر جملي غير مفصل ولا مفسر

فيطلب تفسيره بالحد.

وكذلك العلم (التصديق) ينقسم إلى: أولي، كالضروريات.

وإلى مطلوب، كالنظريات.

والمطلوب من المعرفة لا يقتنع إلا بالحد، والمطلوب من العلم الذي

يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يقتنع إلا بالبرهان، فالبرهان والحد هما

الآلة التي بها يقتنع سائر العلوم المطلوبة.^(٢)

وتوضيح ذلك:

- أن الضروري أو البديهي -تصوراً كان أم تصديقاً- هو الذي لا يحتاج

في حصوله إلى كسبٍ ونظر وفكر، فيحصل بالبداهة والضرورة، من غير تعبٍ ومن غير إجراء عملية فكرية.

مثل تصور مفهوم: الوجود، والإمكان، والعدم، والشيء.

ومثل التصديق بأن: الكل أعظم من الجزء، أو أن النقيضين لا يجتمعان.

- وأن النظري أو الاكتسابي: هو الذي يحتاج إلى كسبٍ ونظر وفكر فلا

يحصل إلا من خلال عملية التفكير.

مثل: تصور مفهوم الروح، وتصور حقيقة الكهرباء، والجن، والحرارة،

والبرودة، والإنسان، والماء.

وهناك ميزان يُميز به التصور الضروري من التصور النظري وهو: المفهوم

التصوري إن كان بسيطاً فهو مفهوم بديهي، وإن كان مركباً فهو مفهوم نظري.

ومن هنا قسّم المنطقيون أبحاث هذا العلم إلى قسمين:

قسمٌ يرتبط بالمفاهيم التصورية وهذا ما يسمى بالمعرف.

وقسم يرتبط بالمفاهيم التصديقية وهذا ما يسمى بالحجة.^(١)

وإذا كانت المعرفة هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سماتها

وعلاماتها، أو للمعاني المجردة سواء أكان لها في غير الذهن وجود أو لا؟

مراتب الإدراك عند المناطق:

للإدراك عندهم مراتب أذكرها فيما يلي:

العلم:

وهو عند المناطق إدراك الشيء أو المعنى على ما هو عليه في الواقع. وفي

المسألة السابقة تناولت تعريف العلم عند الأصوليين ولا يكاد يظهر فرق بين

الاصطلاحين.

اليقين:

وهو جزم المدرك بأن ما أدركه مطابق للواقع قطعاً، ويكون كذلك في حقيقة

أمره بالدليل القاطع.^(٢)

(١) إتحاف الطلبة محمد علي مرعشي (ص ٣)، حاشية الباجوري على السلم للأخضري

(ص ٢٧).

(٢) البصائر النصيرية (ص ٣٥٨).

(١) المستصفى (١/٣٤)، معيار العلم (ص ٦٧)، والنجاة (١/١٠٩)، وحاشية الباجوري

على السلم (ص ٢٨).

(٢) المستصفى للغزالي، بتصرف (١/٣٤).

الاعتقاد:

وهو جزم المدرك بان ما أدركه مطابق للواقع قطعاً، دون أن يقترن جزمه بالدليل القاطع على مطابقته للواقع، وهو ما يطلق عليه اسم (الاعتقاد الجازم) فقط أو اسم (الإيمان)، وقد لا يكون هذا الاعتقاد في حقيقة الأمر مطابقاً للواقع وعندئذ يكون اعتقاداً فاسداً.

والعلم قد يكون علماً باعتبار، واعتقاداً جازماً أو إيماناً باعتبار ثالث. هذا، واليقين والاعتقاد من درجات العلم عند الأصوليين، وفي المسألة السابقة أشرت إلى قول بعض الأصوليين بالتفاوت بين درجات العلم. فالإدراك المطابق للواقع على درجات بعضها فوق بعض بالنسبة إلى تمكنه وتأثيره على جوانب النفس المختلفة. فما يلزم الفكر إلزاماً لا يحتمل النقيض فهو اليقين، وقد يصاحبه الإيمان، بمعنى الاحتراف والتسليم.

وفوق ذلك ما يلزم الفكر إلزاماً لا يحتمل النقيض ويورث القلب مع ذلك طمأنينة تامة، وهو ما طلبه إبراهيم -عليه السلام-، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفوقها ما يلزم الفكر ويورث القلب طمأنينة تامة، ويورث النفس مع ذلك متعة ولذة، وعندئذ يملك كل أركان الإنسان الداخلية: (فكره وقلبه ونفسه) وعندئذ يكون قادراً على توجيه سلوك الإنسان دون معرض من داخل نفسه^(١).

(١) معيار العلم (ص ١٨٤)، والبصائر النصيرية (ص ٣٥٨).

الظن الراجح:

ودون مرتبة اليقين مرتبة الظن الراجح وقد عرف الغزالي المظنونيات بأنها: أمور يقع التصديق بها لا على الثبات بل مع خطور إمكان نقيضها بالبال ولكن النفس إليها أميل.^(١)

والظن الراجح درجات:

أعلاها (المشهور) وهو الذي يقارب اليقين، حتى لا يكاد يخطر على الفكر أن نقيضه ربما كان ممكناً، كأكثر قضايا العدل، والفضائل، والردائل.

والمشهورات مثل حكمنا بحسن ملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام وحكمنا بقبح إيذاء الإنسان.

وهذه قضايا لو خلى الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه لما قضى الذهن به قضاء بمجرد العقل والحس، ولكن إنما قضى بها لأسباب عارضة أكدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها وهي خمسة:

أولها: رقة القلب بحكم الغريزة وذلك في حق أكثر الناس.

الثاني: ما جُبِلَ عليه الإنسان من الحمية والأنفة ولأجله يحكم باستقباح الرضا بفجور امرأة.

الثالث: محبة التسالم والتصالح والتعاون على المعاش ولذلك يقبح عند الناس السب والتنفير ومقابلة النعمة بالكفران.

الرابع: التأديبات لإصلاح الناس، فهذه لو فوجئ العقل بها لما حكم فيها بحسن ولا قبح، ولكن حسنت بتحسين الشرع وتأديب الإنسان عليها منذ الصبا.

الخامس: الاستقراء للجزئيات الكثيرة، فإن الشيء متى وجد مقروناً بالشيء

(١) معيار العلم (ص ١٩٨).

في أكثر أحواله ظن أنه ملازم له على الإطلاق.

فهذه الأسباب وأمثالها علل قضاء النفس بهذه القضايا وليست هذه القضايا صادقة كلها ولا كاذبة كلها، بل ما هو صادق فيها فليس بين الصديق عند العقل بياناً أولاً بل يفترق في تحقيق صدقه إلى نظر وإن كان محموداً عند العقل الأول. ثم تأتي المقبولات وهي أمور اعتقدناها بتصديق من أخبرنا بها من جماعة لا يصل عددهم حد التواتر، أو شخص واحد تميز عن غيره بعدالة ظاهرة أو علم وافر كالذي قبلناه من آباءنا وأساتذتنا وأئمتنا واستمررنا على اعتقاده، وكأخبار الآحاد في الشرع.

قال الغزالي ولها في إثارة الظن مراتب ودرجات لا تحصى^(١).

وتتنازل الدرجات حتى تنتهي بأدناها، وهو التي ليس بينها وبين الشك درجات.

الشك:

وتأتي من دون مرتبة الظن الراجح مرتبة الشك، وهي مرتبة تتساوى فيها الاحتمالات تساوي تاماً، فلا يكون لبعضها رجحان على بعض، والإدراك في هذه المرتبة إدراك بلا رجحان.

الظن المرجوح (الوهم):

وتأتي من دون الشك مرتبة الظن المرجوح، وهو على درجات تقابل درجات الظن الراجح.

فبمقدار رجحان الاحتمال المقابل له تكون نسبة ضعفه، فإذا كان الاحتمال المقابل له قريباً من يقين الإثبات كان هو قريباً من يقين النفي، وإذا كان دون ذلك متنازلاً إلى جهة مرتبة الشك كان هو متصاعداً إلى جهة مرتبة الشك أيضاً.

(١) معيار العلم (ص ١٩٣-١٩٩) (ملخصاً). وانظر البصائر النصيرية (ص ٣٥٨، ٣٥٩).

حتى مقاربتها، وكأنهما على كفتي ميزان كلما تناقص الراجح منهما في رجحانه تزايد مقابله في تقاربه إليه.

مرتبة ما دون الظن المرجوح:

وليس دون مرتبة الظن المرجوح إلا مرتبة الباطل بيقين، وعندئذ يدخل في عموم اليقين، وتقفل الدائرة^(١).

وقد سبق لهذه الأقسام تفصيل عند الأصوليين^(٢) بما يغني عن ذكره -هنا-. والله أعلم.

(١) ضوابط المعرفة (ص ١٢٣-١٢٦) بتصرف واختصار.

(٢) وذلك في المسألة السابقة، وهي المسألة الثانية من هذا المطلب.

المبحث الثاني أركان الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

- | | |
|-----------------|------------------------------------|
| المطلب الأول : | أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين |
| المطلب الثاني : | أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة |
| المطلب الثالث : | أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين |

المطلب الأول أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين

وفيه مسألتان:

- | | |
|-------------------|---------------------|
| المسألة الأولى : | المسند وأنواعه |
| المسألة الثانية : | المسند إليه وأنواعه |

المسألة الأولى المسند وأنواعه

تمهيد: أجزاء الجملة العربية

تتكون الجملة الكلامية التامة من ركنين يربط بينها نسبة ذهنية، وقد اختلفت مصطلحات العلماء في تسمية هذين الركنين والنسبة الرابطة بينهما، وذلك مبني على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم. فعلماء اللغة يطلقون على الركنين: المسند، والمسند إليه، ويسمون النسبة الرابطة بينهما: الإسناد^(١).

أما علماء الأصول فقد نحا منحى آخر في التسمية، فسموا (المسند) بالمحكوم به، وسموا (المسند إليه) بالمحكوم عليه، وأطلقوا على النسبة الذهنية الرابطة بينهما: النسبة الحكمية، ولهم اصطلاحات أخرى في إطلاق لفظ المحكوم عليه^(٢).

أما المناطق فاصطلحوا على تسمية المسند بالمحمول، والمسند إليه بالموضوع، وسموا الرابط بين الركنين: النسبة بينهما^(٣).

(١) انظر: التلخيص (ص ٣٨) وشروح التلخيص (١/ ١٧٠) والمطول (ص ١٧٢) وعروس الأفراح (١/ ٣٦) والإيضاح (ص ١٠) والأطول (١/ ١٥) والمصباح (ص ١٠) والقواعد الأساسية للغة العربية (ص ١٠) وجواهر البلاغة (ص ٤٠) والبلاغة العربية (ص ١٥٤) وعلم المعاني (ص ١٠٣) والبلاغة الواضحة (ص ١٣٩) وخصائص التراكم (ص ٧٦).

(٢) المستصفى (١/ ٨، ٢٩)، روضة الناظر (١/ ١١٠)، الإحكام للأمدى (١/ ١٩٩)، المحصول (٢/ ٢٧٤)، الإيهام (١/ ١٥١)، التقرير والتحرير (٢/ ١١٣)، ١١٤ وتيسير التحرير (٢/ ٣٢٨)، فواتح الرحموت: (١/ ١٣٢)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص ٥٩)، أصول الفقه عبد الكريم زيدان (ص ٧٤).

(٣) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم (ص ١٠٢)، وتحرير القواعد المنطقية في شرح

وسأبدأ - إن شاء الله - ببحث مصطلح اللغويين، وذلك في هذه المسألة، ثم يليه مصطلح المناطقة ويأتي في المطلب القادم - إن شاء الله -، ثم في المطلب الذي يليه أتناول بالبحث مصطلح الأصوليين.

تعريف المسند:

جرى اصطلاح اللغويين على أن المخبر به يسمى مسنداً، ولذا يعرف بقولهم:

المسند هو: الخبر أو ما يسد مسده في الجملة الاسمية، والفعل أو ما يعمل عمله في الجملة الفعلية^(١).

مثال ذلك قولنا: صلاة الظهر واجبة، فقد نسبنا الوجوب إلى صلاة الظهر، وقولنا «واجبة» هو المسند في هذه الجملة الاسمية.

ومثاله أيضاً: نسبة التحريم إلى الخمر فنقول: حرمت الخمر، قولنا «حرمت» هو المسند في الجملة الفعلية.

ومعنى قولنا في التعريف: (أو ما يعمل عمله) أي: ما في معنى الفعل، نحو المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف.

أنواع المسند:

للمسند تقسيمات وأنواع، وسأوجزها فيما يلي:

أولاً: أنواع المسند باعتبار موقعه في الجملة.

هذا هو التقسيم الرئيس في المسألة وللمسند بحسب موقعه في الجملة

الرسالة الشمسية (ص ٦٣)، وإيضاح المبهم من معاني السلم (ص ٣٠)، وحاشية العطار (ص ١٤٣).

(١) انظر: البلاغة العربية (ص ١٥٤) وما بعدها وعلم المعاني (ص ١٠٣، ١٠٤).

الأحوال التالية:

١- أن يكون المسند فعلاً نحو «وهب» من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ﴾ [ص: ٣٠].

٢- أن يكون اسم فعل نحو ﴿هَيَّاتِ﴾ بمعنى بعد كما قال تعالى: ﴿هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

٣- أن يأتي خبراً لمبتدأ نحو «ولي» من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧].

٤- أن يكون مبتدأ مكثفاً بمرفوعه نحو «راغب» من قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦].

٥- أن يكون أصله خبراً لمبتدأ، ويشمل خبر كان وأخواتها نحو ﴿خَافِئًا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ فِي الْمَدِينَةِ خَافِئًا﴾ [القصص: ١٨] وخبر إن وأخواتها نحو ﴿غَفُورٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المزمل: ٢٠] والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو ﴿ءَايَتَيْنِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو «مفتوحاً» من قولك «أعلمت المذنب باب التوبة مفتوحاً»

٦- أن يأتي مصدراً نائباً عن فعل الأمر نحو ﴿إِحْسَنَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَلَدَيْنِ إِحْسَنًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

٧- وقد يتعدد المسند والمسند إليه واحد

فيستغنى بحرف العطف عن إنشاء جملة جديدة أو أكثر مثل (صلى وصام زيد)^(١).

(١) انظر: التلخيص (ص ٣٨) وشروح التلخيص (١/ ١٧٠) والمطول (ص ١٧٢) وعروس

أما أقسام المسند الفرعية والتابعة فهي تأتي بناء على الاعتبار الذي بنى عليه التقسيم وتكون على النحو التالي:

ثانياً: أنواع المسند بحسب عدد النسب.

وينقسم إلى أربعة أقسام:

أ- لازم، وهو ذو نسبة واحدة فليس له إلا فاعل أو ما يقوم مقامه.

مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١].

ب- متعدد، (ذو نسبتين)، فله فاعل ومفعول به أو ما يقوم مقامهما.

مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾

[المجادلة: ١].

ج- متعدد، (ذو ثلاث نسب)، فله فاعل ومفعول به أول، ومفعول به ثان،

أو ما يقوم مقامهما، مثل: ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

د- متعدد، (ذو أربع نسب) فله فاعل، ومفعول به أول، ومفعول به ثان،

ومفعول به ثالث، أو ما يقوم مقامهما، مثل: أعلم الله الناس محمداً رسولاً^(١).

ثالثاً: أنواع المسند بحسب ما ينوب منابه

أ- ما يعمل عمل الفعل كالمصدر مثل: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]

واسم الفعل مثل ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

ب- الظرف مثل (الجزء الأمثل يوم الدين)

الأفراج (٣٦/١) والإيضاح (ص ١٠) والأطول (١٥/١) والمصباح (ص ١٠٠) والقواعد الأساسية للغة العربية (ص ١٠) وجواهر البلاغة (ص ٤٠) والبلاغة العربية (ص ١٥٤-١٦٢) وعلم المعاني (ص ١٠٣) والبلاغة الواضحة (ص ١٣٩) وخصائص التراكيب (ص ٧٦).

(١) انظر: البلاغة العربية (١٥٦/١-١٥٨)، علم المعاني (ص ١٠٣-١٠٤).

ج- الجار والمجرور مثل (الأمور بمقاصدها)^(١).

رابعاً: أنواع المسند بحسب إطلاقه وتقيده:

أ- مطلق مثل (وجبت الصلاة)

ب- مقيد بالوصف مثل ﴿فَحَاسَبْتَنَهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ [الطلاق: ٨].

ج- مقيد بحرف الجر مثل (أكل الرسول ﷺ بيده)

د- مقيد بقيد الغرض في المفعول لأجله مثل ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا

وطمعاً﴾ [السجدة: ١٦] أي أن دعاءهم لربهم مقيد بأنه لأجل خوفهم من

عذابه وطمعهم في رحمته وفضله جل وعلا.

هـ- مقيد بفيد الظرف الزماني أو المكاني مثل (زار النبي ﷺ قباء يوم السبت

بعد العصر)^(٢).

(١) انظر: البلاغة العربية (١٥٦/١-١٥٨)، علم المعاني (ص ١٠٣-١٠٤).

(٢) انظر: البلاغة العربية (١٥٦/١-١٥٨)، علم المعاني (ص ١٠٣-١٠٤).

المسألة الثانية المسند إليه وأنواعه

تعريف المسند إليه:

المسند إليه هو: المخبر عنه في اصطلاح اللغويين وهو مبتدأ في الجملة الاسمية، أو ما أصله المبتدأ، والفاعل، أو ما ينوب عنه في الجملة الفعلية^(١). ويسمى عند الأصوليين «محكوماً عليه»، وعند المناطقة «موضوعاً». مثاله (صلاة الظهر) من قولك (صلاة الظهر واجبة) فصلاة الظهر في هذه الجملة الاسمية هو المسند وهو المخبر عنه في الجملة بأنها واجبة. وكذلك (الخمر) من قولك (حرمت الخمر) فالخمر هو المسند إليه فهو المخبر عنه بالتحريم.

أنواع المسند إليه بالنسبة لموقعه في الجملة: الأول:

أن يكون فاعلاً لفعل تام أو شبهه نحو: (قضى النبي ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم)^(٢) فالنبي وهو الفاعل هنا قد أسند إليه القضاء، ولهذا فهو المسند إليه. والشبيه بالفعل مشتقاته، كاسم الفاعل والصفة المشبهة من نحو (أنت الحسن خلقه) (خلقته) وهو فاعل الصفة المشبهة قد أسند إليه الحسن ولذلك

(١) انظر: البلاغة العربية (١/١٥٤)، وعلم المعاني (ص ١٠٣).

(٢) رواه الإمام مالك بلفظه في الموطأ كتاب الشفعة باب ما تقع فيه الشفعة (٣/١٢٢٩) برقم (١٦٠٨)، ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «في كل مال لم يقسم» كتاب البيوع باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم (٢/٧٧٠) برقم (٢١٠٠)، ومسلم في صحيحه بلفظ: «في كل شركة لم تقسم» كتاب المساقاة باب الشفعة (٣/١٢٢٩) برقم (١٦٠٨).

فهو المسند إليه، ومثاله من أدلة الأحكام الشرعية حديث (هو الطهور ماؤه)^(١)؛ فكلمة (ماؤه) مسند إليه.

الثاني:

أن يكون نائباً عن الفاعل نحو ﴿يُعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسَمِيهِمْ﴾ [الرحمن: ٤١] (فالمجرمون) وهو نائب الفاعل قد أسند إليه المعرفة فهو المسند إليه.

الثالث:

أن يأتي مبتدأ وله خبر نحو (الحج عرفة)^(٢)

(١) أخرجه أبو داود ك: الطهارة باب: الوضوء بماء البحر (١/٢١) تحت رقم (٨٣)، وأخرجه الترمذي ك: الطهارة باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١/١٠٠) تحت رقم (٦٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وابن عباس لم يروا بأساً بماء البحر وقد كره بعض أصحاب النبي ﷺ الوضوء بماء البحر منهم بن عمر وعبد الله بن عمرو وقال عبد الله بن عمرو هو نار، ومالك في الموطأ ك: الطهارة (١/٢٢) تحت رقم (٤١)، والدارمي ك: الطهارة باب الوضوء من ماء البحر (١/٢٠١) تحت رقم (٧٢٩)، وأحمد في المسند (٣/٣٧٣) تحت رقم (١٥٠٥٤). وقال الهيثمي إسناده حسن انظر مجمع الزوائد (١/٥٠٤)، ونقل الحافظ في التلخيص أن من صححه البخاري، تلخيص الجبير (١/٩)، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٨٦٤) رقم (٤٨٠).

(٢) الترمذي في ك: الحج باب من جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٣/٢٣٧) تحت رقم (٨٨٩)، قال الترمذي: وزاد يحيى (وأردف رجلاً فنادى)، والحاكم (١/٦٣٥) تحت رقم (١٧٠٣)، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، والنسائي في المجتبى (٥/٢٥٦) تحت رقم (٣٠١٦)، وأحمد (٤/٣٠٩) تحت رقم (١٨٧٩٦). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣١٧٢) وفي صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٠٠٦) وغيرها.

الرابع:

أن يكون مرفوعاً للمبتدأ المكتفي به، وذلك نحو (فضلك) من قولك (ما مجود فضلك)
الخامس:

أن يأتي في موضع أصله مبتدأ ويشمل ذلك: اسم كان وأخواتها نحو (الخمر) من قولك (كانت الخمر مباحة قبل النهي عنها) واسم إن وأخواتها نحو (النافقين) من قولك ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين نحو (الليلة) من قولك (حسبت الليلة رمضانية) والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو (الإهمال) من قولك (أنبأت المقصر الإهمال ضاراً).

وقد يتعدد المسند إليه والمسند واحد فيستغنى بحرف العطف عن إنشاء جملة جديدة أو أكثر مثل ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (المسلمين) وكل ما عطف عليه خبر عنه فهو مسند إليه^(١).

أنواع المسند إليه بحسب إطلاقه وتقبيده:

أ- مطلق مثل: مرت سحابة، ومثاله من أدلة الحكم الشرعي: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

ب- مقيد بقيد الوصف مثل: مرت سحابة ثقيلة، ومثل: حرم الدم المسفوح.

ج- مقيد بقيد الحال مثل ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣].

د- مقيد بالاستثناء مثل: حرمت الميتة إلا في حالة الاضطرار.

(١) انظر: البلاغة العربية (١/ ١٦١).

هـ- مقيد بقيد الإضافة مثل: هلك قوم نوح بالطوفان.

و- مقيد بالتمييز مثل: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

ز- مقيد بواو المعية مثل: سارت القافلة وساحل البحر^(١)، ومثل حديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين»^(٢).

أنواع المسند إليه باعتبار ما ينوب عنه:

قد ينوب عن المسند إليه جملة تزول بمصدر مثل ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي صيامكم خير لكم. وقوله (أن تفعلوا الخير أحب إلى الله وأرجى ثواباً عنده) أي: فعلكم الخير أحب إلى الله^(٣).

أنواع المسند إليه باعتبار ما يغني عن تكرار:

أ- الضمائر: وهي اختصار يكتفى بها فتغني عن تكرار المسند إليه وعن ذكر الاسم الظاهر، مثل: ﴿هُوَ سَمَنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨].

ب- الأسماء الموصولة: وهي مبهمات يتوصل بها إلى وصف المسند إليه بجملة كلامية، فيستغنى بذكر الوصف عن ذكر الاسم الخاص، إما للجهل به، وإما لغرض بياني، مثل ﴿وَالَّتِي يَسْتَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ آرَبْتُمْ فَعَدَّيْنِ ثَلَاثَةَ شُهُورًا﴾ [الطلاق: ٤].

(١) انظر: المرجع السابق وشرك الأمل (ص ١٧).

(٢) أخرجه البخاري ك: الرقائق باب: قول النبي ﷺ (بعثت أنا والساعة كهاتين)

(١١/ ٤٢٢/ ٦٥٠٥)، وابن ماجه ك: الفتن باب: أشرط الساعة

(٢/ ١٣٤١/ ٤٠٤٠)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ١٣/ ٦٦٤١) من حديث أبي

هريرة به، وأخرجه مسلم ك: الفتن باب: قرب الساعة (٤/ ٢٢٦٨/ ٢٩٥٠) من

حديث سهل مرفوعاً بنحوه.

(٣) انظر: التلخيص (ص ٤٤) والبلاغة العربية (١/ ١٦١) والمصباح (ص ١٠٤)

وخصائص التراكيب (ص ١٠٦).

ج- أسماء الإشارة: يشار بها إلى المسند إليه فتقع في الكلام موقع اسمه^(١).
مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] حيث أغنت
كلمة ﴿تِلْكَ﴾ عن تكرار جميع ما سبقها.

المطلب الثاني أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى :	الموضوع
المسألة الثانية :	المحمول
المسألة الثالثة :	النسبة

(١) انظر: المراجع: السابقة والدروس العربية (١/١٦٣) وعلم المعاني (ص ١٠٣، ١٠٤)
وشرك الأمل (ص ١٧).

المسألة الأولى الموضوع

اصطلح المنطقة على تسمية الركن الأول من أركان القضية بـ «الموضوع»، وهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح، كما تعارف عليه العلماء، قال الغزالي: «وقد جرت عادة المنطقيين بتسمية الخبر «محمولاً» والمخبر عنه «موضوعاً»، ولا مشاحة في الألفاظ»^(١)

سبب تسميته بالموضوع:

يرى المنطقة أن العملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمى موضوعاً، ومحكوم به ويسمى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع^(٢)، وعلى هذا فالموضوع عند المنطقة بمثابة المبتدأ والفاعل وما قام مقامهما عند النحويين، وبمثابة المسند إليه عند البلاغيين^(٣)، كما أنه بمثابة المحكوم عليه عند الأصوليين^(٤).

والعلاقة بين معنى لفظ الموضوع في اللغة ومدلوله عند المنطقة، أن هذا اللفظ قد وضع في هذا الموضع من القضية ليحكم عليه، أو ليخبر عنه، أو ليوصف إلى آخره.

تحديد الموضوع في الجملة:

وكيفية جعل كلمة موضوعاً في قضية أن نجعلها مبتدأ في جملة اسمية، أو فاعلاً في جملة فعلية، ويقوم مقام المبتدأ اسم كان وخبر إن، ويقوم مقام الفاعل،

-
- (١) معيار العلم (١١١).
- (٢) تحرير القواعد (ص ٦٣)، وانظر: إيضاح المبهم (ص ٣٠)، وحاشية العطار (ص ١٤٣)، وحاشية الباجوري (ص ٤٩)، والمرشد السليم (ص ١٠٢).
- (٣) انظر: التلخيص (٣٨)، وشروح التلخيص (١/ ١٧٠).
- (٤) انظر: المستصفي (١/ ٨، ٢٩)، وروضة الناظر (١/ ١١٠)، والإحكام (١/ ١٩٩).

تمهيد:

يطلق المنطقة اسم القضية على الأسلوب الخبري، ولل قضية أركان ثلاثة هي: الموضوع، والمحمول، والنسبة. وسأتناول هذه الأركان في المسائل التالية - إن شاء الله -.

وما سد مسده في اصطلاح النحويين. والمضاف مع المضاف إليه عند النحويين كالكلمة الواحدة، وكذا المعطوف والمعطوف عليه، فيكون الموضوع مكوناً منها جميعاً.

والصفة لا بد من الاعتداد بها عند جعل الموصوف موضوعاً في قضية.

والفضلة والمتعلقات خارجة عما اصطلح عليه بالموضوع.

أمثلة للموضوع:

القضية	الموضوع	موقعه في الجملة
الإيمان واجب	الإيمان	مبتدأ
الإيمان شرط في قبول العمل الصالح	الإيمان	مبتدأ
الصوم في الأشهر الحرم مستحب	الصوم	مبتدأ
كانت المتعة مباحة	المتعة	اسم كان
ثم نسخت إباحة المتعة	إباحة المتعة	نائب فاعل
فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في أول الأمر	الصلاة	نائب فاعل
يحرم أكل الحاج من الهدى الواجب عليه عند الشافعية	الأكل	فاعل
بلغني أن ما يأكله الطفيلي حرام	حرمة الأكل	جملة تعرب فاعلاً

وإذا كان المحكوم عليه كلياً ذا أفراد فالمراد بلفظ الموضوع جميع الأفراد المندرجة في مفهومه فإذا قلنا: «كل أسد حيوان» فالموضوع لفظ «أسد» والمراد به أفراد الداخلة في لفظه، وبذلك فإن كل فرد من أفراد الأسد محكوم عليه بأنه حيوان.

وقد يقصد المتكلم القدر المشترك بين أفراد الموضوع، الذي هو الحقيقة الذهنية، وحينئذ يسمى هذا الأسلوب الخبري في اصطلاح المناطقة بالقضية

الطبيعية، ومثالها قولنا: الحيوان جنس، والأسد نوع.^(١)
العلاقة بين الموضوع عند المناطقة والحكم الشرعي:

يفيد تمييز الموضوع في تحديد المحكوم فيه عند الفقهاء والأصوليين، ومهمة الفقيه النظر في الأدلة لاستنباط الحكم، وقد يستلزم ذلك إعادة صياغة العبارة، فما كان فضلة في الدليل قد يصبح موضوعاً في القضية المعبرة عن الحكم الشرعي.

فحديث مسلم (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم)^(٢) اشتمل على شيئين محرمين، فيمكن صوغ الحكم الشرعي في قضيتين تكون الدماء موضوعاً في إحداها، والأموال موضوعاً في الأخرى ويمكن صوغه في قضية واحدة يكون موضوعها الدماء والأموال، وذلك هكذا:

كل دماء المسلمين محرمة

كل أموال المسلمين محرمة

كل دماء المسلمين وأموالهم محرمة

وهذا مثال للموضوع في القضية، هو بعينه الموضوع في الدليل الشرعي.
وأما ما يستلزم إعادة الصياغة فمثاله حديث مسلم عن أبي سعيد الخدري^(٣):

(١) تحرير القواعد (ص ٦٣)، وانظر: إيضاح المبهم (ص ٣٠)، وحاشية العطار (ص ١٤٣)، وحاشية الباجوري (ص ٤٩)، والمرشد السليم (ص ١٠٢).

(٢) أخرجه مسلم - ك الحج - باب حجة النبي ﷺ (٢/١٢١٨/٨٨٦)، والنسائي في الكبرى - ك الحج (٢/٤٢١/٤٠١).

(٣) هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، ولد سنة ١٠ ق. هـ على الراجح، كان من ملازمي النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثاً، وتوفي سنة ٧٤ هـ. راجع (تهذيب التهذيب (٣/٤٧٩)، حلية الأولياء (١/٣٦٩)، صفة الصفوة (١/٢٩٩)، الأعلام (٣/٨٧).

(إن الله تعالى حرم الخمر)^(١) فتصاغ قضية الحكم الشرعي هكذا:
الخمر حرمها الله تعالى.

وبذلك تحول متعلق الفعل في الأسلوب الخبري النحوي إلى موضوع في قضية الحكم الشرعي. والله أعلم.

المسألة الثانية المحمول

المحمول هو الركن الثاني من أركان القضية عند المناطقة، وسمي اللفظ بذلك لأنه يحمل على لفظ آخر، فالمحمول صفة لا بد أن تقوم بموصوف، أو فعل لا بد أن يسند إلى فاعل^(١).

صور المحمول:

وينحصر المحمول في الخبر والفعل أو ما قام مقامهما، وهو المسند عند البلاغيين، والمحكوم به في اصطلاح الأصوليين.
وإذا كان اللفظ كلياً ذا أفراد فالمراد بالمحمول: المعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراد، وليس أفراد المندرجة تحته، وبذا يتغير الموضوع والمحمول.

فإذا قلنا: «كل كتاب جسم» فالموضوع وهو «كتاب» يراد به أفراده الداخلة في لفظه، فكل فرد من أفراد الكتاب محكوم عليه بأنه جسم، والمحمول وهو: «جسم» يراد به معناه الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراد، لأنه لو قصد أفراد الجسم كالكرسي، والسد لكنت حاكماً على الكتاب بأنه كرسي، أو سد.
العلاقة بين المحمول عند المناطقة والحكم الشرعي:

يجب أن يكون المحمول لفظاً دالاً على المحكوم به، وذلك عند بيان الحكم الشرعي، فإن كان الموضوع في القضية ليس فعلاً من أفعال المكلفين تعين أن يكون المحمول حكماً شرعياً وضعياً، وإن كان الموضوع فعلاً من أفعال المكلفين

(١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم (ص ١٠٢)، وتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (ص ٦٣)، وإيضاح المبهم من معاني السلم (ص ٣٠)، وحاشية العطار (ص ١٤٣).

(١) أخرجه مسلم - ك المساقاة - باب تحريم بيع الخمر (٣/ ١٢٠٥ / ١٥٨٧).

جاز أن يكون المحمول حكماً شرعياً وضعياً وأن يكون حكماً شرعياً تكليفاً. وعلى الفقيه المستدل، والمقرر للحكم أن يحكم صياغة قضية الحكم لتكون واضحة للسامع مع القارئ، وربما احتاج إلى تقدير المحمول، وربما احتاج إلى إعادة الصياغة وتوضيح ذلك في المثال التالي: الحديث الذي رواه مسلم^(١) مرفوعاً: «اذبحها، ولن تجزي جذعة عن أحد بعد»^(٢).

اشتمل هذا الحديث في صدره على أسلوب إنشائي هو الأمر بذبح الجذعة، وهو خارج عن نطاق البحث، واشتمل على تقرير أن الجذعة من المعز لا تجزئ عن أحد غير أبي بردة^(٣)، فيصاغ المحمول هكذا:

الجذعة من المعز تجزئ عن أبي بردة

أو: تجزئ الجذعة من المعز عن أبي بردة

أو: الجذعة من المعز لا تجزئ عن غير أبي بردة

أو: لا تجزئ الجذعة من المعز غير أبي بردة.

فالمحمول هو الجذعة في جميع القضايا السابقة.

(١) هو الحافظ الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، المحدث المشهور، ولد سنة ٢٠٤هـ على الراجح، حنبل المذهب، ومن مؤلفاته: الجامع الصحيح، والمسند الكبير وأوهام المحدثين، وغيرها، وتوفي سنة ٢٦١هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (١٥٠/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٨٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٢٦/١٠)، وفيات الأعيان (٩١/٢).

(٢) أخرجه مسلم -ك- الأضاحي -باب وقتها (٣/١٥٥٣/٧/١٩٦١).

(٣) هو الصحابي أبو بردة بن نيار بن عمرو بن عبيد بن عمرو بن كلاب الأنصاري، من حلفاء الأوس واسمه هاني، وهو خال البراء بن عازب، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها وبقي إلى دولة معاوية، وحديثه في الكتب الستة، وكان أحد الرماة الموصوفين توفي سنة ٤٢هـ. (سير أعلام النبلاء (٣٥/٢)).

المسألة الثالثة النسبة

يعتبر المنطقة النسبة هي الركن الثالث من أركان القضية، ويعبرون عنها بالرباط بين الموضوع والمحمول، وهذا الربط ذهني في الأصل، وقد يعبر عنه بلفظ، وقد لا يعبر عنه.

والرابط في اللغة اسم فاعل من الربط، تقول: ربطت الشيء بالشيء أي: شددته به وأوثقته به.

والرابط إما حسي في الحسيات كالخبل ونحوه، وإما معنوي في العقلية. والرباط في الاصطلاح هو: النسبة بين الموضوع والمحمول، وتسمى بالنسبة الحكمية أو هو العلاقة بين الموضوع والمحمول التي تحدد القضية نفيًا أو إثباتًا. وسأضرب توضيحاً للنسبة الأمثلة التالية:

الموضوع	المحمول	النسبة
نكاح الأخت	محرم	الربط الذهني بين التحريم ونكاح الأخت على جهة الإثبات فنقول: نكاح الأخت محرم.
نكاح الأخت	مباح	الربط الذهني بين التحريم ونكاح الأخت على جهة النفي فنقول: نكاح الأخت ليس مباحاً.

الدلالة على النسبة باللفظ:

يقول المنطقة إن اللفظ الدال على النسبة هو كلمة (يكون) أو ما يقوم مقامها في الإيجاب، وكلمة (لا يكون) أو ما قام مقامها في حالة السلب، وسواء صرحنا بهذا اللفظ أم لم نصرح.

والبعض يجعل الرابط جزءاً من أجزائها فلا تتحقق إلا بأجزاء ثلاثة: موضوع ومحمول ونسبة بينهما، وبالنسبة يرتبط الموضوع بالمحمول، وقد تسمى

رابطاً، فهي كقولنا «الإيمان هو واجب» وتسمى القضية حينئذ «ثلاثية» وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها وتسمى حينئذ «ثنائية»^(١)، هذا من حيث التركيب اللغوي.

أما من حيث اعتبارها ركناً في الجملة فإن العلاقة أو النسبة بين الموضوع والمحمول لما كانت قد تفهم في اللغة العربية ضمناً ولا يصرح بها غالباً وإنما تفهم من التركيب، لم يعد لها البعض ركناً من أركان القضية^(٢).

أمثلة أخرى موضحة للنسبة:

القضية	الموضوع	المحمول	النسبة
البر بالوالدين واجب	البر بالوالدين	واجب	يكون واجباً أو حكمه أنه واجب
غصب جزء من الطريق محرم	غصب جزء من الطريق	محرم	يكون محرماً أو حكمه أنه محرم
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره	زواج المطلقة ثلاثاً	لا يحل	محكوم بسلب الحل عنه سلباً معلقاً ويزول الحكم بتزوجها غيره، ثم طلاقها

المطلب الثالث أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين

وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى : المحكوم فيه
المسألة الثانية : الحكم

(١) تحرير القواعد المنطقية (ص ٦٣)، المرشد السليم (ص ١٠٢)، حاشية الباجوري

(ص ٤٩)، إيضاح المبهم من معاني السلم (ص ١٠٢).

(٢) البحر المحيط (١/١١١).

المسألة الأولى المحكوم فيه

تعريفه:

هو ما تعلق به خطاب الشارع اقتضاء أو تحييراً أو وضعاً.
فإن كان خطاب الشارع حكماً تكليفياً؛ فإن المحكوم فيه لا يكون إلا فعلاً للمكلف.

أما في الحكم الوضعي فقد يكون فعلاً للمكلف كما في العقود والجرائم، وقد لا يكون فعلاً له ولكن يرجع إلى فعله؛ كدخول شهر رمضان الذي جعله الشارع سبباً لوجوب الصيام، والصيام فعل للمكلف^(١).

ومن أمثلته في الحكم التكليفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] فإن فيه إيجاباً، تعلق بفعل وهو إقامة الصلاة فجعله واجباً.
وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا زَنًى﴾ [الإسراء: ٣٢] تضمن تحريماً تعلق بفعل الزنى فجعله حراماً.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَمُّوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] اشتمل على الكراهة وقد تعلق بفعل من أفعال المكلفين فجعله مكروهاً.
وقوله - عز وجل -: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠] فيه إباحة الانتشار في الأرض، تعلق بفعل المكلف فجعله مباحاً.

(١) انظر: المستصفى (٨/١، ٢٩)، وروضة الناظر (١/١١٠)، والإحكام للآمدي (١/١٩٩)، والمحصول (٢/٢٧٤)، والإبهاج (١/١٥١)، والتلويح (٢/٣١٥)، والتقريب والتجوير (٢/١١٣)، وتيسير التحرير (٢/٣٢٨)، وفواتح الرحموت: (١/١٣٢)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص ٥٩)، أصول الفقه عبد الكريم زيدان (ص ٧٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة^(١).

تعبير الأصوليين بالمحكوم عليه والمحكوم به:

وقد عبر ابن قدامة - رحمه الله تعالى - عن المحكوم فيه بقوله: المحكوم عليه^(٢).

فإذا قلنا: «إن الخمر محرم» مثلاً، فمذهبه في هذا أن الاسم الأول وهو: كلمة «الخمر» محكوم عليه، والاسم الثاني وهو «محرم» حكم، حيث إن الخمر محكوم عليها بالحرمة.

أما أكثر الأصوليين فإنهم حين يأتون بلفظ «المحكوم عليه» يقصدون به المكلف^(٣).

وعبر بعض الحنفية - رحمهم الله تعالى - عن المحكوم فيه بقولهم: «المحكوم به»^(٤) والظاهر أن حرفي الباء و «في» متقاربان في المعنى ولكن التعبير «بفيه» أقوم وأسلم، لأننا لو طرحنا سؤالاً: بم حكم الشرع؟، لكان الجواب حكم بالوجوب مثلاً، فيكون التعبير «بالمحكوم به» اسم للحكم، ولو كان السؤال فيم حكم الشارع بالوجوب؟، لكان جوابه حكم في صلة الرحم بالوجوب، فكان التعبير «بفيه» أصوب لأنه متعلق بالفعل، وهو مرادنا بقولنا «المحكوم فيه».

تقسيم الحنفية للمحكوم فيه:

قسم علماء الحنفية أفعال المكلفين من حيث الحق المترتب عليها إلى أربعة أقسام، والأول منها ينقسم إلى ثمانية أنواع، وقد أوجزها العلامة صدر

(١) فواتح الرحموت: (١٣٢/١)، والمدخل إلى مذهب أحمد (ص ٥٩).

(٢) روضة الناظر (١١٠/١).

(٣) الإبهاج (١٥١/١)، الإحكام للآمدي (١٩٩/١)، المحصول (٢٧٤/٢)، المستصفي (٢٩، ٨/١).

(٤) التقرير والتحجير (١١٣/٢، ١١٤).

الشرعية^(١) فقال: «المحكوم به إما حقوق لله وإما حقوق للعباد، أو ما اجتماعاً فيه والأول أغلب أو ما اجتماعاً فيه والثاني أغلب»^(٢).

القسم الأول: حق خالص لله تعالى، مثل الصلاة والصيام وهو ثمانية أنواع:

- | | |
|--------------|---|
| النوع الأول | : عبادات خالصة، كالإيمان، والصلاة. |
| النوع الثاني | : عبادة فيها معنى المؤونة، كصدقة الفطر. |
| النوع الثالث | : مؤونة فيها معنى العقوبة، كالخراج. |
| النوع الرابع | : مؤونة فيها معنى العبادة، كالعشر. |
| النوع الخامس | : حق قائم بنفسه، كخمس الغنائم والمعدن. |
| النوع السادس | : عقوبات كاملة كالحدود. |
| النوع السابع | : عقوبة قاصرة، كالحرمان من الإرث. |
| النوع الثامن | : حق دائر بين العبادة والعقوبة كالكفارات. |
- القسم الثاني: حق للعباد خالص كرد المتلفات والمغصوبات.
- القسم الثالث: ما اجتماع فيه الحقان وحق الله أغلب، كالقذف.
- القسم الرابع: ما اجتماع فيه الحقان وحق العبد أغلب كالقصاص.
- ويترتب على هذا التقسيم، التفريق بين الأفعال من حيث طلبها من الكافر، والصبي، والعبد، وأحقية العبد في العفو، وإرث الحق، وتداخل الحقوق ... الخ^(٣)

(١) هو العلامة عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري، فقيه أصولي، لغوي محدث، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: التنقيح في أصول الفقه، شرح الوقاية والنقاية، ومختصر الوقاية، والوشاح في علم المعاني، وغيرها، وتوفي سنة ٧٤٧ هـ. راجع الفوائد البهية (١٠٩-١١٢)، مفتاح السعادة (٦٠/٢).

(٢) التقرير والتحجير (١١٣/٢) والتلويح (٣١٥/٢).

(٣) انظر: هذه التفسيرات في التلويح (٣١٥/١، ٣٢٦) وجامع الأسرار (١٤٥/٤) وما بعدها.

شروط المحكوم فيه:

يشترط لصحة التكليف بالفعل أمور:

- ١- أن يكون الفعل معلوماً للمكلف علماً تاماً حتى يتصور قصده إليه، ويستطيع القيام به كما طلب منه، فلا يكلف الإنسان بالصلاة حتى يتعرف أركانها وواجباتها وشروطها.
- لأن الأمر القرآني مجمل ولا بد للمجمل من بيان.
- ٢- أن يعلم طلب الله للفعل حتى يعد فعل المكلف طاعة وامثالاً لأوامر الله.
- ٣- أن يكون معدوماً، أما الموجود فلا يمكن إيجاده، فيستحيل الأمر به.
- ٤- أن يكون الفعل المكلف به ممكناً، يستطيع الإنسان فعله وتركه، ويبنى على هذا الشرط أمور ثلاثة.

الأول: أنه لا يصح التكليف بالمستحيل.

الثاني: أنه لا يصح شرعاً أن يكلف الإنسان بأن يفعل غيره فعلاً، أو يكف غيره عن فعل كان يكلف زيد بأن يصلي أخوه.

الثالث: أنه لا يصح شرعاً التكليف بالأمور الجبلية التي لا كسب الإنسان فيها، ولا اختيار كالخجل، والخوف والحب والبغض وغيرها، فالتكليف اللاحق بهذه الأمور متعلق بالقدر المكتسب المقدور عليه منها^(١).

(١) المستصفى (٥٥/١)، وروضة الناظر (٢٣٤/١)، والإحكام للأمدى (١٨٧/١)، وشرح العنقد (١١/٢)، وفواتح الرحموت (١٢٣/١) إرشاد الفحول (٣١/١).

المسألة الثانية

الحكم

أولاً: تعريف الحكم في اللغة:

الحكم في اللغة^(١): مصدر للفعل الثلاثي حكم يحكم، من باب نصر، وله في اللغة معان يمكن بعد النظر فيها، والتأمل في دلالتها ومراميها القول بأنها تدور حول إصابة الحق، والسداد في التصرف حقيقة أو ادعاء، ومن هذه المعاني:

القضاء:

وقد خصه ابن منظور^(٢) بالحكم العدل، يقال: حكم عليه بكذا، -يحكم من باب نصر-، حكماً وحكومة وأحكام، والجمع: أحكام، واسم الفاعل: الحاكم، والحكم، والتحكم هو: إمضاء الحكم، ومضي الحكم .. وهذا المعنى هو أقرب المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي.

العلم والفقه:

يأتي الحكم في اللغة بمعنى العلم والفقه، وبذلك فسر قوله تعالى وصفاً ليحيى -عليه السلام-: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢].

الإتقان:

تقول: أحكم الشيء والأمر: أتقنه فاستحكم، والحكيم المتقن للأمور.

(١) لهذه المعاني اللغوية راجع: مادة حكم في: لسان العرب (٩٥١/٢-٩٥٤)، المعجم الوسيط (١٩٦/١، ١٩٧)، المفردات في غريب القرآن (ص ١٢٦-١٢٨) والقاموس المحيط مادة حكم (١٤١٥/١) والمغرب (٢١٨/١).

(٢) هو العلامة محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم، ابن منظور الأنصاري، المصري، أبو الفضل، ولد سنة ٦٣٠هـ على الراجح، لغوي أديب ناظم نثر، ومن مؤلفاته: مختار الأغاني، ولسان العرب، وغيرها، وتوفي سنة ٧١١هـ. راجع: فوات الوفيات (٢/٢٦٥)، بغية الوعاة (١٠٦)، الدرر الكامنة (٤/٢٦٢)، شذرات الذهب (٢٠٦/٦)، هدية العارفين (١٤٢/٢).

المنع من الفساد:

يقال حكمه، وأحكمه، إذا منعه من الفساد، وأرجعه إلى الأمر، وأحكم الفرس: جعل للجامة حكمة، أي: حديدة تمنعه من الجراح، وحكمت السفينة: أخذت على يده.

ثانياً: تعريف الحكم الشرعي عند الأصوليين:

له عند الأصوليين تعريفات أذكر منها:

أنه: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد.

وقيل: هو خطاب الله تعالى المفيد فائدة شرعية^(١).

وقيل: هو أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تحييراً أو وضعاً^(٢).

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن الحكم الشرعي^(٣): «هو خطاب الله تعالى المتعلق، بأفعال المكلفين اقتضاء أو تحييراً أو وضعاً» أو «هو خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين»^(٤).. وهذا هو المختار.

وسأكتفي بشرح هذا التعريف، مراعاة لطبيعة البحث، ومنزلة هذه المسألة منه.

(١) الإحكام للآمدي (٩٥/١).

(٢) كشف الأسرار (٥٩٢/٢) والمغني في أبواب التوحيد (١٥٠/٤) والمستصفى (٥٥/١) وجمع الجوامع (٥٧/١) والبحر المحيط (١١٧/١) والمحصول (١١٠/١) والمسودة (ص ٥٧٧) والفتاوى (٢١٨/١٩).

(٣) راجع: في ذلك نهاية السؤل على هامش التقرير والتحجير (٢٢/١)، الإبهاج (٢٦/١)، المستصفى (٥٥/١)، التوضيح (١٤/١)، البحر المحيط (٩٥/١)، إرشاد الفحول (٦/١).

(٤) المستصفى (٥٥/١) والتوضيح (١١٤/١) والبحر المحيط (١١٧/١) والإحكام للآمدي (٩٥/١) وإرشاد الفحول (٢٩/١).

شرح التعريف.

خطاب الله تعالى: يراد به القرآن الكريم وسائر الأدلة الشرعية كالسنة والقياس وغير ذلك أما القرآن فلأنه كلام الله على الحقيقة، وأما سائر الأدلة فلأنها خطاب من الله تعالى لكنه غير مباشر.

المتعلق بأفعال المكلفين: معنى تعلق الخطاب بأفعال المكلفين ارتباطه بفعل من أفعالهم، وليس بجميع أفعالهم؛ إذ لا يوجد خطاب واحد يتعلق بجميع الأفعال.

وأفعال المكلفين: هي الأعمال التي تصدر سواء كانت ظاهرة كالصلاة، أو باطنة كالنية.

المكلف: هو البالغ العاقل الذي بلغته دعوة الإسلام، فالخطاب الذي يتعلق بغير أفعال المكلفين لا يكون حكماً شرعياً، كالخطاب المتعلق بذات الله - تبارك وتعالى - وصفاته، وبذوات المخلوقين وصفاتهم.

والخطاب المتعلق بالصبي والمجنون، كوجوب الزكاة في أموالهم، لا يكون حكماً شرعياً في حقهما، لأنهم غير مكلفين، بل يتعلق التكليف بالولي عليهما، وما يفعلونه مندوب والندب لا كلفة فيه، وبعض العلماء يقول: المتعلق بأفعال العباد^(١)، ليدخل خطاب الصبي ونحوه في تعريف الحكم الشرعي.

الاقتضاء: الطلب، وهو قد يكون طلب فعل أو طلب ترك، وطلب الفعل قد يكون جازماً فهو الواجب، أو غير جازم وهو الندب.

وطلب الترك إما يكون جازماً فهو التحريم، أو غير جازم وهو المكروه. التحجير: ومعناه أن يكون مباحاً للمكلف فعله وتركه من غير ترجيح لأحد الجانبين.

(١) انظر: الإبهاج (٤٤/١).

والمراد بالوضع: أن يجعل الشارع شيئاً سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، إلى آخر أقسام الحكم الوضعي^(١).

ثالثاً: أقسام الحكم الشرعي

ينقسم الحكم الشرعي عند الأصوليين إلى قسمين:

القسم الأول: الحكم التكليفي.

القسم الثاني: الحكم الوضعي.

وسأتكلم عن كل واحد منهما على حدة، فأقول:

الحكم التكليفي:

هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين تكليفاً أو تحييراً. ويمكن أن نقول:

هو ما اقتضى طلب الفعل، أو الكف عن الفعل، أو التخيير بين الفعل

والترك، وسمي بذلك لأن سببه التكليف، فهو لا يتعلق بغير المكلف^(٢)، وقد

سبق معنى الاقتضاء والتخيير.

وقد مشيت على مصطلح جمهور الأصوليين، وهو دخول الإباحة في الحكم

التكليفي^(٣).

أقسام الحكم التكليفي:

يقسم جمهور الأصوليين الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام، وهي:

(١) المستصفي (٥٥/١) والتوضيح (١١٤/١) والبحر المحيط (١١٧/١) والإحكام للآمدي (٩٥/١) وإرشاد الفحول (٢٩/١).

(٢) التلويح (١٤/١)، تيسير التحرير (١٣٢/٢)، المستصفي (٥٥/١)، الإحكام للآمدي (٩٥/١)، شرح العنود (٢٢٢/١)، المنهاج (٧٤/١)، البحر المحيط (١٢٦/١)،

شرح مختصر الروضة (١٤٥/١)، شرح الإسنوي (٢٤/١).

(٣) كما يتضح من المراجع السابقة، وغيرها.

الواجب، والمندوب،، والمباح، والحرام، والمكروه^(١).

وأساس هذا التقسيم أن الشارع إما أن يطلب الفعل من المكلف على جهة الحتم واللزوم وهو الواجب، وإما أن لا يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المندوب، وطلب الكف عن الفعل إما أن يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المحرم وإما أن لا يكون على جهة الحتم واللزوم فهو المكروه، وإن كان المكلف مخيراً بين الفعل والترك كان الفعل مباحاً^(٢).

أما الحنفية فالحكم التكليفي عندهم سبعة أقسام وهي: الفرض، والواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه كراهة تحريم، والمكروه كراهة تنزيه، والمباح^(٣).

قال ابن نجيم^(٤): في وجه تقسيم الحنفية هذا:

«إن الأدلة السمعية أربعة:

(١) التلويح (١٤/١)، تيسير التحرير (١٣٢/٢)، المستصفي (٥٥/١)، الإحكام للآمدي

(٩٥/١)، شرح العنود (٢٢٢/١)، المنهاج (٧٤/١)، البحر المحيط (١٢٦/١)،

شرح مختصر الروضة (١٤٥/١)، شرح الإسنوي (٢٤/١)، مختصر ابن الحاجب

(٢٢٨/١)، التلويح (١٥/١)، التقرير والتحجير (٧٩/٢).

(٢) الإحكام للآمدي (٩٥/١)، ونهاية السؤل (٧٣/١)، ومختصر ابن الحاجب (٢٢٨/١)،

والتلويح (١٥/١)، والتقرير والتحجير (٧٩/٢).

(٣) فتح البغفار (٢٠/١)، تيسير التحرير (٢٥٩/٢)، التوضيح (١٢٤/١)، جمع الجوامع

(٨٩/١)، البحر المحيط (١٧٥/١)، حاشية البناني (٦١-٦٢)، الموافقات

(٨٩، ٨٨/١)، ميزان الأصول (ص ٢٥) شرح الكواكب (٣٤٠-٣٤٥)، إرشاد

الفحول (٦/١)، شرح مختصر الروضة (٢٦١/١)، أصول السرخسي (١١٠/١)،

والروضة (١٤٩/١)، وشرح الكواكب (٣٤٠/١).

(٤) هو العلامة عمر بن إبراهيم بن محمد بن نجيم، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح

البغفار بشرح المنار في أصول الفقه، والأشباه والنظائر، وغيرها، وتوفي سنة ١٠٠٥ هـ.

راجع خلاصة الأثر (٢٠٦/٣)، هدية العارفين (٧٩٦/١).

قطعي الثبوت والدلالة: كنصوص القرآن المفسرة والمحكمة، والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي، وبه يثبت الفرض. وقطعي الثبوت ظني الدلالة: كآليات المؤولة. وعكسه: -أي ظني الثبوت قطعي الأدلة - كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي، كالأمر، وبها يثبت الوجوب. وظنيها: أي ظني الثبوت، ظني الدلالة - كأخبار الآحاد ظنية الثبوت، التي مفهومها ظني، ويثبت بها السنة. والجرام في مرتبة الفرض، والمكروه تحريماً في مرتبة الواجب، وتنزيها في مرتبة المندوب، والمباح يوافقون الجمهور في تعريفه^(١).

الحكم الوضعي:

هو خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له أو مانعاً منه، أو كون الفعل صحيحاً، أو فاسداً، أو عزيمة، أو رخصة، أو أداء، أو إعادة، أو قضاء^(٢).

ويقسم جمهور العلماء الحكم الوضعي إلى: السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد، والرخصة، والعزيمة، والأداء، والإعادة، والقضاء. وتعلق الحكم الوضعي إنما يكون بالحكم التكليفي، وليس له تعلق بالمكلف^(٣).

(١) فتح الغفار (٢٠/١)، وانظر في هذا الموضوع: تيسير التحرير (٢٥٩/٢)، التوضيح (١٢٤/١)، جمع الجوامع (٨٩/١)، البحر المحيط (١٧٥/١)، حاشية البناني (٦١-٦٢)، الموافقات (٨٨/١)، ميزان الأصول (ص ٢٥) شرح الكواكب (٣٤٠-٣٤٥)، إرشاد الفحول (٦/١)، شرح مختصر الروضة (٢٦١/١).

(٢) الإحكام للأمدى (٩٦/١).

(٣) الإحكام للأمدى (٩٦/١)، الروضة (٢٤٣/١) - (٢٦٣)

أما أقسامه عند الحنفية فهي: الركن. والعلة. والنسب. والشرط، والحكمة، والعلامة، والمانع، والصحة. وقرر بعض الحنفية منهم فخر الإسلام البزدوي^(١) أن أنواع الحكم الوضعي أربعة فقط هي: السبب، والعلة، والشرط، والعلامة. ووافقه على ذلك كثير من الحنفية، كعبد العزيز البخاري^(٢) في كشف الأسرار، وكذلك الفتوح الحنبلي في شرح الكوكب، إلا أنه أبدل العلامة، بالمانع^(٣). وعلى هذا فيكون تعريف الحكم الوضعي عند الحنفية أنه: خطاب الله تعالى الوارد بجعل الشيء ركناً لشيء آخر، أو علة، أو سبباً، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو حكمة، أو علامة، أو صحيحاً، أو باطلاً، أو فاسداً^(٤).

(١) هو العلامة علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن البزدوي، ولد سنة ٤٠٠هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: كثر الوصول في أصول الفقه، وغيرها. راجع (الفوائد البهية ١٢٤)، مفتاح السعادة (٥٤/٢)، الجواهر المضئية (٣٧٢/١).

(٢) هو العلامة عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، فقيه أصولي، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي، التحقيق في شرح المنتخب في أصول المذهب، وغيرها، وتوفي سنة ٧٣٠هـ. راجع (الفوائد البهية ٩٤)، الجواهر المضئية (٣١٧/١).

(٣) الإحكام للأمدى (٩٦/١)، البحر المحيط (٣١٢/١)، التوضيح (١٣١/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٨٠)، شرح المحلى على جمع الجوامع (٨٦/١)، التيسير (١٢٨/٢)، روضة الناظر (٢٤٣/١). أصول البردوي (١٢٩/٢)، كشف الأسرار (١٢٨٩/٢).

(٤) تيسير التحرير (١٢٨/٢)، شرح الكوكب (٤٣٥/١)

المبحث الثالث صور الأسلوب الخبري

وفيه ثلاثة مطالب:

- | | | |
|---------------|---|----------------------------------|
| المطلب الأول | : | صور الأسلوب الخبري عند اللغويين |
| المطلب الثاني | : | صور الأسلوب الخبري عند المناطقة |
| المطلب الثالث | : | صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين |

المطلب الأول صور الأسلوب الخبري عند اللغويين

وفيه خمس مسائل:

- | | | |
|-----------------|---|---------------------------|
| المسألة الأولى | : | إسناد الفعل لغير ما هو له |
| المسألة الثانية | : | حذف المسند إليه |
| المسألة الثالثة | : | حذف المسند |
| المسألة الرابعة | : | حذف المفعول به |
| المسألة الخامسة | : | التقديم والتأخير |

المسألة الأولى إسناد الفعل لغير ما هو له

تمهيد:

سبق أن البلاغيين يسمون ركني الجملة بالمسند والمسند إليه، وبقي أن نتكلم عن الإسناد في اصطلاح البلاغيين، لأن الإسناد هو الخبر الذي هو عناية البحث.

ونظرة البلاغيين إلى الإسناد تركز على عنايتهم بمبحث الحقيقة والمجاز، ولذا فهو عندهم نوعان:

الإسناد الحقيقي:

وهو: ما أضيف فيه الفعل لفاعل يمكن تصوره منه أو من مثله^(١).

وإسناد مجازي:

ويسمونه بالمجاز العقلي، أو إسناد الفعل لغير ما هو له^(٢).

والتعبير بالمجاز هنا اصطلاح بلاغي محصن، وموضوع بحثي في أفعال المكلفين وما إليها، مما لا يترتب على القول بالمجاز في شأنه محذور عقدي، ولكني سأؤثر التعبير بعبارة (إسناد الفعل لغير ما هو له) وأعني بذلك ظاهر العبارة، وهي عناية البلاغيين أيضاً فقد عبروا بقولهم: (إسناد الفعل أو ما في معناه، إلى غير ما هو له، في الظاهر من حال المتكلم، للملازمة، مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له).

وأقول: إن إسناد الفعل لغير ما هو له، إذا ورد في القرآن الكريم فإنما هو أسلوب لغوي معبر عن الحقيقة، ومصور لها، وليس مبايناً ولا منافياً لها.

(١) انظر: أسرار البلاغة (ص ٣٢٨-٣٣٠)، والبلاغة العربية (٢/ ٢٢٣)، والبلاغة

الواضحة (ص ١١٧).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

وقد اختلف البلاغيون في عد هذا الأسلوب مجازاً من عدمه^(١).

(١) قال عبد القاهر الجرجاني: هذا الضرب من المجاز على حدته كثر من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المغلق والكاظم البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طريق البيان ولا من أمره أنك ترى الرجل يقول: أتى بي الشوق إلى لقاءك، وسار بي الحنين إلى رؤيتك، أقدمني لديك حق لي على إنسان، وأشبه ذلك مما تجده لشهرته بجري مجرى الحقيقة، فليس هو كذلك، بل يرق ويلطف حتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها والنادرة تأتق لها. ثم يقول - رحمه الله - أيضاً: واعلم أنه ليس بواجب في هذا المجاز أن يكون للعمل فاعل في التقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أن تقول في: ربحت تجارتهم، ربحوا في تجارتهم، فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء، ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك (أقدمني بلدك حق لي على إنسان فاعلا سوى الحق).

فالاعتبار إذن بأن يكون للمعنى الذي يرجع إليه الفعل وجود في الكلام على حقيقته معنى ذلك أن القدم في المثال المتقدم موجود على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه صفة، بل لا محالة في الحكم.

أما السكاكي فقد أنكر هذا المجاز، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع مثلاً في قولك: أنبت الربيع البقل، استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإثبات إليه قرينة الاستعارة

وقد رد قول السكاكي هذا بأنه استلزم لا تصح الإضافة نحو: فما ربحت تجارتهم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وألا يكون الأمر بالبناء لها بقوله ﴿يَنْهَنَمْنُ آبَنَ لِي صَرَخًا﴾ لأن الراد به حينئذ أنفسهم وأن يتوقف جواز التركيب في نحو: أنبت الربيع البقل على السمع لأن أسماء الله تعالى توقيفية، وكل هذه اللوازم متفية فتنفى ملزوماتها.

أما فخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز فإنه يقول لا بد وأن يكون للفعل فاعل حقيقة لا متناع صدور الفعل إلا عن فاعل فإما ظاهر نحو: فما ربحت تجارتهم وإما خفي كأمثلة التي ينسب الفعل فيها إلى الله تعالى كقول الشاعر الصلتان العبدى:

أشباب الصغير وأفنى الكبير
كر الغداة وفر العشي

وتبعه على هذا السكاكي. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (١٦٠/٢)، والعقد الفريد (١٤٧/٣)، علوم البلاغة للمراغي (ص ٢٧٠)، وجواهر البلاغة (ص ٢٥٨).

ومن صور إسناد الفعل لغير ما هو له عند البلاغيين:

- ١- إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول نحو قوله تعالى: ﴿عِيشَةَ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. فأُسند الرضا إلى العيشة.
وقول الخطيئة^(١):
دع المكارم لا ترحل لبغيها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٢)
فأسند الطاعم والكاس في هذا المثال للفاعل وهو ضمير المخاطب، في حين أن المخاطب في الحقيقة مطعم ومكسو.
- ٢- إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١].
والوعد آت.

- (١) هو الشاعر جروول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، كان هجاء عتيقاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد وله ديوان شعر، وتوفي سنة ٤٥ هـ. راجع (فوات الوفيات (٩٩/١)، الشعر والشعراء (ص ١١٠)، خزانة البغدادي (٤٠٩/١).
- (٢) البيت في ديوان الخطيئة من الموسوعة الشعرية من قصيدة سينية له مطلعها:
وَاللَّهِ مَا مَعَشَرٌ لَامُوا إِمْرًا جُنْبًا فِي آلِ لَآئِي بِنِ بَسْتَسٍ بِأَكْيَاسٍ
وَقَبْلَهُ: مَلَّوْا قِرَاءَهُ وَهَرَّتْ كِلَابُهُمْ وَجَرَّحُوهُ بِأَنْيَابٍ وَأَضْرَاسٍ
وبعده: وَابْعَثْ يَسَارًا إِلَى وَفَرٍ مُدْمَمَةٍ وَاحْدِجْ إِلَيْهَا بِذِي عَرَكَينِ قِنْعَاسٍ
وقد نسب إليه في: الكامل في الأدب (٢٩٧/١)، العقد الفريد (٢٨٠/٥)، الأغاني (١٧٨/٢) طبقات فحول الشعراء (١١٦/١).

٣- إسناد الفعل إلى المصدر نحو قول أبي فراس^(١):

سيدكرني قومي إذا جند جدهم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر^(٢)
فقد أسند الفعل (جد) إلى المصدر وهو (الجند) أي الاجتهاد وليس الجند
بفاعل له بل فاعله الجاد.

٤- الإسناد إلى الزمان نحو: نهارة صائم وليلة قائم، فقد أسند الصوم إلى
النهار والقيام إلى الليل وكلها أزمته للأفعال لا يصدر منها فعل الصيام ولا
القيام حقيقة.

(١) هو الشاعر الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربيعي، أبو فراس، ولد سنة ٣٢٠ هـ
على الراجح، أمير شاعر فارس، وله ديوان شعر، وتوفي سنة ٣٥٧ هـ. راجع (وفيات
الأعيان (١/١٢٧)، شذرات الذهب (٣/٢٤)، تهذيب ابن عساكر (٣/٤٣٩).
(٢) البيت في ديوان أبي فراس من الموسوعة الشعرية من قصيدته الرائية الطويلة والتي
مطلعها البيت المشهور:

أراك عصي الدمع شيمتك الصبر أما للهوى نهي عليك ولا أمر
وقبله: وقائم سيف فيهم اندق نصله وأعقاب رُمح فيهم حطم الصدر
وبعده: فإن عشت فالطعن الذي يعرفونه وتلك القنا والبص والضمر الشقر

وقد نسب إليه في: البداية والنهاية (١١/٢٧٩)، ونسبه صاحب الوفيات (٩/١٩٣)،
والنجوم الزاهرة (٩/٣٢) إلى غيره.

المسألة الثانية حذف المسند إليه

تمهيد:

قد يرى المتكلم البليغ، أن يحذف من كلامه الذي يريد توصيل معناه لمن
يتلقى كلامه، ما يمكن أن يفهمه المتلقى بقرائن الحال، أو قرائن المقال، أو
باللوازم الفكرية، أو باللوازم الفكرية الخفية وبالإشارات التي تدرك بالذكاء،
والحذف من عجائب اللسان العربي، وأسراره التي تفرد بها عن غيره من
الأسن، فليس الحذف في العربية لمجرد الاختصار والإهمال، ولا التطويل لمجرد
الإطناب والاسترسال، ولعل من أحسن من وصف هذا أستاذ علوم البلاغة
الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(١) - رحمه الله - إذ قال لما عقد هذا الباب: (هو باب
دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك
الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدر أنطق ما
تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى
تخبر، وتدفعها حتى تنظر)^(٢)

وإن من أجزاء الجملة التي تحذف المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل،
وقبل الشروع في البيان المفصل لحذف المسند إليه تجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا
مشتركة تقضي إليها كل صور الحذف:

(١) هو العلامة عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، لغوي فقيه وضع
أصول البلاغة، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز، إعجاز
القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧١ هـ. راجع فوات الوفيات (١/٢٩٧)، بغية الوعاة
(ص ٣١٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/٢٤٢)، شذرات الذهب (٣/٣٤٠)، نزهة
الألباب (ص ٤٣٤)، الأعلام (٤/٤٨).

(٢) انظر: دلائل الإعجاز (ص ١٢١).

فالأولى: الاختصار أو الإيجاز.

والثانية: صيانة الجملة من الثقل والترهل اللذين يحدثان من ذكر ما تدل عليه القرينة.

والثالثة: إثارة الفكر والحس بالتعويل على النفس في إدراك المعنى.^(١)

حذف المسند إليه:

المسند إليه يمثل ذات الجملة، والمسند وصف له وبناء على هذا فهو الركن الأعظم في الجملة، فحاجة الجملة إليه أمس من حاجتها إلى غيره، وحذفه يتوقف على أمرين:

أحدهما: وجود ما يدل عليه عند حذفه من قرينة، ومرد هذا إلى علم النحو.

ثانيهما: وجود المرجح للحذف على الذكر، وهذا بابه ومرده إلى علم البلاغة، أي: أن توجد مقتضيات ودواع بلاغية ترجح حذف المسند إليه على ذكره.

والمسند إليه الذي يكثر حذفه: المبتدأ أو الفاعل وفيما يلي أهم الدواعي التي ترجح الحذف^(٢):

ومن دواعي حذف المسند إليه إذا كان مبتدأ.

أولاً- الاحتراز عن العبث، ويكثر في المواضع التالية:

١- إذا وقع المبتدأ (المسند إليه) في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى في شأن الهمة للزمة: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ﴿١﴾ نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ ﴿٢﴾ [الهمة: ٤، ٥، ٦] أي: هي نار الله.

٢- إذا وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ

(١) انظر: خصائص التراكيب (ص ١٥٤-١٦١).

(٢) انظر: علم المعاني (ص ١٠٥).

صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ^١ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴿[فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها.

٣- إذا وقع المبتدأ بعد القول وما اشتق منه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ أَمْرُئُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩] أي: أنا عجوز عقيم.

ثانياً- ضيق المقام عن إطالة الكلام إما لتوجع وإما لخوف فوات فرصة، ومن أمثلة التوجع: كيف تجدك؟ فيجيب: في تحسن.

أي: أنا في تحسن، ومن أمثلة خوف فوات الفرصة قول الصياد عند رؤيته غزالاً: (غزال) يريد هذا غزال.

ومن دواعي حذف المسند إليه إذا كان فاعلاً:

١- الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، أي بمثل ما عاقبكم المعتدى به.

٢- المحافظة على السجع في الكلام المشور نحو قوله (من طابت سريرته حمدت سيرته) إذ لو قيل حمد الناس سيرته لاختلف إعراب الفاصلتين (سيرته وسيرته)

٣- المحافظة على الوزن في الكلام الموزون كما في قول الأعشى^(١):

عُلِّقْتُهَا عَرْضًا وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ^(٢)

(١) هو الشاعر ميمون بن قيس بن جندل بن شرحبيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس، أبو بصير، من الشعراء المجيدين في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، عاش عمراً طويلاً وأدرك الإسلام ولم يسلم، وتوفي سنة ٧هـ. راجع (خزانة البغدادى ١/ ٨٤)، الشعر والشعراء (ص ٧٩)، معجم الشعراء (١٢/ ٤٠١).

(٢) ديوان الأعشى بالموسوعة الشعرية، من قصيدته المشهورة: ودع هريرة إن الركب مرتحل.

فالأعشى هنا قد بنى الفعل (علق) ثلاث مرات للمجهول، لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام وزن البيت.^(١)

أما الأغراض المعنوية بحذف المسند إليه إذا كان فاعلا فمنها ما يلي:

١- كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له نحو قوله تعالى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي خلق الله الإنسان ضعيفا.

٢- كون الفاعل مجهولا فلا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: (سرق متاعي) لأنك لا تعرف السارق، وليس في قولك: (سرق السارق متاعي) فائدة زائدة في الإفهام على قولك (سرق متاعي).

٣- رغبة المتكلم في الإيهام على السامع كقول المتكلم: (تصدق بألف دينار) ببناء تصدق للمجهول.

٤- رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، وذلك لصون اسمه عن أن يجري على لسانه أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: (خلق الخنزير)

٥- رغبة المتكلم في تحقير الفاعل، بصون لسانه عن أن يجري بذكره، كمن يقول في وصف إنسان يرضى الهوان: (يُهان ويُذَل فلا يغضب).

٦- خوف المتكلم من الفاعل أو خوفه عليه، كقوله: (قتل فلان) فلا يذكر القاتل خوفا منه أو عليه.

٧- عدم تحقق غرض معين في الكلام بذكر الفاعل، نحو قوله تعالى:

(١) انظر: البلاغة العربية (٣٢٩/١) و علم المعاني (ص ١٠٨) وجواهر البلاغة (ص ٩٣٠).

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فقد بني الفعلان (ذكر وتلي) للمجهول لعدم تعلق الغرض بشخص الذاكر والتالي^(١).

ويحسن أن أنه هنا إلى أن المحذوف المقصود في الأمثلة السابقة جميعها هو المسند إليه الحقيقي لا نائبة إذ أنه موجود ومذكور.

(١) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص ٥٣) وشروح التلخيص (٢٧٣/١) وعروس الأفراح (٤١/١) والأطول (٢١/١) والمطول (ص ٢١١) وشرك الأمل (ص ٩) والمصباح (ص ١٠٤) ودلائل الإعجاز (ص ١٢١-١٢٧) والبلاغة العربية (٣٢٩/١) وما بعدها وخصائص التراكيب (ص ١٥٣-١٧٩) وعلم المعاني (ص ١٠٥-١٠٩).

المسألة الثالثة حذف المسند

المسند هو الركن الوصفي، للركن الأعظم - المسند إليه - في الجملة، ويعتريه الحذف كما يعتري المسند إليه سواء كان خبراً أو فعلاً، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الأغراض البلاغية ترجع إلى نفس المتكلم، فلا يمكن تكييفها بناء على القواعد والضوابط والأغراض البلاغية المعروفة والمشتهرة في أي حذف كان، إلا أن ما سبق من الأغراض في حذف المسند إليه وما سيأتي هنا من باب الغالب والعبرة به.

ومن دواعي حذف المسند إذا كان خبراً:

- ١- الاحتراز من العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره، وهذا يكثر إذا جاءت الجملة جواباً عن استفهام كأن يسألك سائل (من شاعر العربية الأكبر؟) فتجيب (أبو الطيب المتنبي)^(١) تريد أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر.
- ٢- في الجملة الواقعة بعد إذا الفجائية، وكان الخبر المحذوف يدل على معنى عام يفهم من سياق الكلام نحو: (سرت في الطريق وإذا المطر) أي: وإذا المطر نازل.
- ٣- إذا كانت الجملة المحذوفة معطوفة على جملة إسمية، أو معطوفاً عليها جملة إسمية والمبتدآن مشتركان في الحكم، نحو قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلَّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي وظلها دائم.
- ٤- تعجيل المسرة أو التذكير بمقولة، كقول من فقد ماله ثم وجده:

(١) هو الشاعر أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبي، ولد سنة ٣٠٣هـ على الراجح، وتوفي سنة ٣٥٤هـ. راجع (تاريخ بغداد ١٠٢/٤)، وفيات الأعيان (٤٤/١)، النجوم الزاهرة (٣/٣٤٠)، شذرات الذهب (١٣/٣)، حسن المحاضرة (١/٣٢٢).

(الحلال)، ومراده: الحلال قلما يضيع، أو: الحلال هذا شأنه.

ومن دواعي حذف المسند إذا كان فعلاً:

- ١- الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره أيضاً، ومنه: إذا جاءت الجملة المحذوفة جواباً لاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي ليقولون خلقهن الله.
- ٢- إذا جاءت الجملة المحذوفة (المسند) جواباً لسؤال مقدر، نحو قول الشاعر:

لييك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح^(١)
وذلك بيناء لليك للمجهول وكأن سائلاً سأل: من يبكي يزيداً؟ فأجيب ضارع ومختبط أي: لبيكه ضارع لخصومه، وليبكه مختبط.^(٢)

(١) نسبه سيبويه في الكتاب للحارث بن نبيك (٢٨٨/١)، ونسبه صاحب شعراء مقلون لنهشل بن حري (ص ١٠٩)، ونسبه صاحب الحماسة البصرية للحارث بن ضرار النهشلي (٢٦٩/١)، وقد ورد البيت في الموسوعة الشعرية مرتين، نسب في الأولى للشاعر المعروف لييد بن ربيعة العامري، ونسب في الثانية لنهشل بن حري، وهو من الشعراء المقلين، وفي الموضعين جعل ضمن قصيدة حائية مطلعها:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل
حشا جدت تُسفي عليه الروائح
وقبله: إذا أرق أفنى من الليل ما مضى
تمطى به نيتي من الليل راجح
وبعد: سقى جدنا أمسى بدومة ثاوريا
من الدلو والجوزاء غاد ورائح

(٢) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص ١٠١) وشروح التلخيص (٢/٢) ودلائل الإعجاز (ص ١٢١، ١٢٧) وعروس الأفراح (٣٩٨/١) وما بعدها وشرك الأمل (ص ١٥، ١٦). والمطول (ص ٣٠١-٣٠٦) والأطول (٤٢٩-٤٤٢) والبلاغة العربية (١/٣٢٩) وعلم المعاني (ص ١٠٥-١١٣) وخصائص التراكيب (ص ٢٧٢).

المسألة الرابعة حذف المفعول به

يخص البلاغيون حذف المفعول به بنوع من الاهتمام، لأن وجوده قد يكون تحمياً في الجملة، وقد يكون اختيارياً وأما سائر التتمات فالغالب فيها الاختيار وحذف المفعول به «تكثر لطائفة وتدق أسرارها وكأن المزايأ منه أخلب، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب» كما يقول عبد القاهر الجرجاني^(١).

وحذف المفعول به له أغراض بلاغية شأنه في ذلك شأن المسند إليه والمسند:
ومن أهم هذه الدواعي والأغراض ما يلي:

١- يحذف المفعول به إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه بها غريباً، فإنه لا يذكر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] أي فلو شاء هدايتكم لهذاكم أجمعين، فإنه إذا سمع السامع فلو شاء تعلق نفسه بشيء أبهم عليه لا يدري ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد إبهامه.

٢- حذف المفعول لإرادة التعميم مع الاختصار: مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي كل أحد، ولو صرح بها لأفاد التعميم دون الاختصار وقد استفيد التعميم في هذه الآية من دليل خارجي وهو أن الله يريد من الناس جميعاً أن يتبعوا الرسل وأن يسلكوا طريق الهداية وهذه هي الإرادة الإلهية الشرعية لا الكونية القدرية.

٣- حذف المفعول به لمجرد الاختصار عند قيام قرينه تدل على ذلك نحو قوله: «أصغيت إليه» أي أذني وهذا من الأفعال التي أميت ذكر مفعولها.

٤- حذف المفعول لرعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا

(١) دلائل الدلائل الإعجاز (ص ١٢٧، ١٢١٠) خصائص التراكيب (ص ٣٤١)

سَجَى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١-٣] أي ما فلاك إلا أنه روعي في هذا قوله تعالى: ﴿سَجَى﴾.

٥- وإما أن يحذف المفعول به لاستهجان ذكره، ومنه ما جاء في إحدى روايات حديث الاستئذان حين استأذن أبو موسى الأشعري^(١) ﷺ على عمر ﷺ ثلاث، ثم انصرف فأرسل عمر ﷺ يدعوه ثم قال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: إنا كنا نؤمر بهذا. قال: لتقيمن على هذا بيئة أو لأفعلن... الحديث^(٢)، والشاهد فيه حذف المفعول به، والاختصار على ذكر الفعل (لأفعلن) وذلك يحتمل الاستهجان لذكره، حيث المقصود هو الضرب والإيذاء كما صرح به في الروايات الأخرى^(٣)، ولا شك أن التصريح بضرب أحد أفاضل الصحابة وأماثلهم وأكابرهم مما يستهجن ذكره^(٤).

٦- ويحذف اعتياداً على تقدم ذكره، كقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩].

(١) هو الصحابي الجليل عبد الله بن قيس بن أسلم من حضار من بني أشعر حي بني سليم، وهاجر إلى أرض الحبشة، وولاه رسول الله ﷺ عدن وزيد، وولاه عمر البصرة، وكان أحد الحكمين في وقعة الجمل، توفي سنة نيف وأربعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٥١)، صفوة الصفوة (١/٢٢٥).

(٢) أخرجه مسلم بهذا اللفظ في صحيحة ك: الأدب، باب: الاستئذان رقم (٣٦/٢١٥٣) (ص ٨٨٩)، وأخرجه البخاري في صحيحة في ك: الاعتصام باب: الحجة على من قال برقم (٧٣٥٣) (ص ١٤٠١) بلفظ: «فأثني على هذا بيئة أو لأفعلن بك»

(٣) انظر الروايات الأخرى في نفس الموضوع من صحيح مسلم، في إحداها (أقم البيئة وإلا أوجعتك) برقم (٣٣/٢١٥٣) وفي أخرى: (فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأثيني بمن يشهد لك على هذا) وهي برقم (٣٤/٢١٥٣)، وفي ثالثة: (إن كان هذا شيئاً حفظه من رسول الله ﷺ فيها، وإلا فلا جعلتك عظة) وهو برقم (٣٥/٢١٥٣).

(٤) ويحتمل أيضاً أن حذفه للتحويل والتضخيم، بدليل التصريح به في الروايات الأخرى.

٧- ويحذف لتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول لأن الغرض في هذه الحال هو إفادة مجرد ثبوت الفعل للفاعل أو نفيه، نحو ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، أي: هل يستوي من لهم علم ومن لا علم لهم، بغض النظر عن المعلوم أيا كان نوعه.

٨- حذف المفعول لنكتة أخرى، أو معنى آخر، يقتضي الحذف، كخوف ذكره، وإرادة الإنكار لدى الحاجة، وكذلك التعظيم، وغير ذلك من أغراض المتكلم، والتي سبق وأن أشرت إليها^(١)؛ فهناك أغراض خاصة ونفسية متعلقة بذات المتكلم غير ما ذكر^(٢).

(١) في المسألتين السابقتين من أسباب حذف المسند أو المسند إليه.

(٢) انظر: في هذه المسألة التلخيص (ص ٥٣، ١٠١، ١٣٢) وشروح التلخيص: (١/ ٢٧٣) و(٢/ ٢، ١١٩) ودلائل الإعجاز (ص ١٢١، ١٢٧) والمصباح (ص ١٢١) والبلاغة العربية (١/ ٣٢٩) وشرك الأمل (ص ١٠-١٦) وعلم المعاني (ص ١٠٥-١١٣) وخصائص التراكيب (ص ٣٤١، ٢٧٢، ١٥٣).

المسألة الخامسة التقديم والتأخير

لكل عنصر من عناصر الجملة في اللسان العربي موقع في ترتيب بناء الجملة، فعلية كانت أم اسمية، فالأصل مجيء المبتدأ ثم الخبر ثم المتعلقات في الجملة الاسمية، والفعل ثم الفاعل ثم المتعلقات في الجملة الفعلية، مع أنه يجدر أن نشير هنا عن طريق الإلماح إلى أنه يختلف هذا الأصل في الترتيب بين النحويين والبلاغيين، فالنحويون يراعون في ذلك ظاهر الجملة وصحة صياغتها ومبناها وفقا لقواعد العربية فيجوزون التقديم في مواضع ويوجبونه في مواضع أخرى، أما البلاغيون فإنهم لا يكتفون بالتقييد بما يجوز في التراكيب العربية، فيستخدمونها كيفما اتفق، بل ينظرون إلى دلالاتها، وإلى المعاني التي جاء بها اختلاف الترتيب والتركيب، فيستخدمون منها ما يدل على ما يراد التعبير عنه بأخصر عبارة، ويحاول المتكلم دوما أن يطابق بين اختياره منها وما يريد التعبير عنه^(١).

وعلى ما سبق فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد في نظم الكلام وتأليفه، وإنما يكون عملا مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيها. وقبل الشروع في بيان هذه الدواعي وتفصيلها، ينبغي التنبيه إلى أن ما يدعو بلاغيا إلى تقديم جزء من الكلام هو بذاته ما يدعو بلاغيا إلى تأخير الجزء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك مبرر لاختصاص كل من المسند إليه والمسند بدواع خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر، لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة تأخر الآخر، فهما متلازمان فإذا ذكرنا دواعي تقديم المسند

(١) انظر: التلخيص (ص ١٢٥) علم المعاني (ص ١١٦) وخصائص التراكيب (ص ٢٢٠) والدروس العربية (ص ١١٢) والبلاغة العربية (١/ ٣٥٦).

إليه فهذه الدواعي بعينها دواعي تأخير المسند والعكس.

أولاً: دواعي تقديم المسند إليه:

١- تقوية الحكم الذي دلت عليه الجملة مثل أن يقول المتهم بسرقة منزل حصلت فيه سرقة فعلاً (ما أنا سرقت المنزل) أي بل غيري هو الذي سرقة ليقوى حكمه على نفسه بالبراءة.

٢- إرادة إفادة انفراد المسند بالمسند إليه إذا كان في السياق أو القرائن الأخرى ما يساعد على ذلك، كالرد على مدعي خلافه، كأن يدعي غيره انفراده بفعل ويدعي هو مشاركة قال له (أنا فعلته) أي فعلته وحدي.

٣- الرغبة في تعجيل المسرة، أو تعجيل المساءة وذلك في موطن البشري والوعد، ومواطن الإنذار والوعيد.

فالتعجيل بالمسرة نحو: الجائزة الأولى كانت من نصيبك، ونحو: براءة المتهم حكم بها القاضي والإفراج عنه تم اليوم.

والتعجيل بالمساءة نحو: الفشل أصيب به العدو والخسائر في جيشه كبيره.

٤- الإشعار بأنه حاضر في التصور لا يغيب، لذلك فهو يسبق غيره في التعبير، فيبدأ اللسان بالنطق به نحو (خيرك سابق).

٥- الرغبة في تعجيل ذكره لما يحصل في النفس من مشاعر لذة، إذ هو محبوب لديها ومعلوم أن المحب يتلذذ بذكر اسم محبوبه كقول المجذب (المطر نازل).

٦- مراعاة حال المخاطب الذي يسره البدء بالمسند إليه، لتشوفه إلى معرفة أخباره، أو استئناسه أو تلذذه بسماع اسمه.

٧- الرغبة في البدء بالمسند إليه تفاخراً، في المواطن التي يكون ذكر المسند إليه فيها يشعر بالفخر كأن يقول الشريف (محمد رسول الله جدي)

٨- كون المسند إليه أمراً مستغرباً أو مفاجئاً أو نادراً أو مخيفاً مثل (الحيتان

العظمى أقبلت إلى الشاطئ، الجن لها مساكن في أم القرى، العدو دخل المدينة، بقرة تكلمت، الكثر ظهرت معالمه.

٩- الرغبة في الإسراع بالتبرك ويظهر هذا في أسماء الله الحسنى.

١٠- الاهتمام بالممدوح بتقديم اسمه في الجملة نحو (محمد ما أصدقته) و

(علي ما أكرمه)

١١- إرادة التفخيم والتعظيم كأن يسأل سائل: ما بال أهل المدينة ينصبون الزينات في كل مكان؟ فيجيب بال تلقائية: ملك البلاد سيزورنا^(١).

ثانياً: دواعي تقديم المسند إذا كان الأصل فيه التأخير:

١- تخصيص المسند بالمسند إليه، أي قصر المسند على المسند إليه نحو ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ١].

٢- دفع سبق التوهم إلى أنه نعت، بالتنبيه على أنه خبر، مع بدء الجملة به، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١] ففي هذه النصوص تقديم المسند وهو (لهم) على المسند إليه لئلا يسبق إلى التوهم أن المسند سبق على سبيل النعت للمسند إليه.

٣- أن يكون في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير، كأن تقول لمن تريد أن يحس بالتفاؤل: مع أذان الفجر ولادة ابنك.

(١) انظر: دلائل الإعجاز (ص ٩٦) والتلخيص (ص ٧٤، ١٢٤) وشروح التلخيص (٣٨٩-٤٤٧) والمصباح (ص ١١٢) والمطول (ص ٢٥٢) والأطول (٢٨/١) وعروس الأفراح (٣٣٧/١) والإيضاح (ص ٣٣) الدروس العربية (١١٢/٤) وخصائص التراكم (ص ٢٢٠) وجواهر البلاغة (ص ١١٢) وعلم المعاني (ص ١١٦) والبلاغة العربية (٣٥٦/١).

٤- إرادة التشويق إلى ذكر المسند إليه، ويكثر هذا في المدح والوعظ، ومن أمثله قول أبي العلاء المعري^(١)

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان^(٢)

أي الحياة كالنار فقدم المسند حتى يتشوق السامع إلى معرفة المسند إليه.

٥- كون المسند المتقدم محط الإنكار والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَتَّبِعُهُمْ﴾ [مريم: ٤٦] فإنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله أراغب أنت ولم يقل (أنت راغب) وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به، وفي ذلك من التعجب والإنكار.

٦- النص على عموم السلب أو سلب العموم فالنص على عموم السلب يعني شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه ويكون عادة بتقديم أداة من أدوات العموم على أداة نفي نحو: (كل قوي لا يهزم) فالكلام هنا يفيد شمول السلب أو النفي لكل فرد من الأفراد المسند إليه المتقدم^(٣).

(١) هو الشاعر أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، أبو العلاء، ولد سنة ٣٦٣هـ على الراجح، شاعر فيلسوف لغوي، ومن مؤلفاته: لزوم ما لا يلزم، سقط الزند، ضوء السقط، وغيرها، وتوفي سنة ٤٤٩هـ. راجع: تاريخ بغداد (٤/ ٢٤٠)، وفيات الأعيان (١/ ٤١-٤٢)، النجوم الزاهرة (٥/ ٦١)، أنباه الرواة (١/ ٤٦)، معجم الأدباء (١/ ١٨١).

(٢) البيت في ديوان أبي العلاء المعري من الموسوعة الشعرية من قصيدة نونية مطلعها:

مَعَانٌ مِنْ أَحِبَّتِنَا مَعَانٌ تُحِبُّ الصَاهِلَاتِ بِهِ الْقِيَانُ
وقبله: وَعِشْتِي الشَّبَابُ وَلَيْسَ مِنْهَا صِبَايَ وَلَا ذَوَائِي أَهْجَانُ
وبعدها: الْإِمَّ وَفِيمَ تَنْقُلُنَا رِكَابٌ وَتَأْمُلُ أَنْ يَكُونَ لَنَا أَوَانُ

وقد نسب صاحب معاهد التنصيص إلى أبي العلاء المعري (١/ ٢٢).

(٣) انظر: دلائل الإعجاز (ص ٩٦-١٠٨) والتلخيص (ص ١٢٤) وشروح التلخيص

(٢/ ١٠٩) والمصباح (ص ١١٢) والمطول (ص ٣٥٣) والأطول (١/ ٤١) وعروس

ثالثاً: دواعي تقديم متعلقات الفعل عن مراتبها.

١- إرادة التخصيص، وهو قصر الحكم (النتاج عن إسناد المسند إلى المسند إليه) على المقدم من متعلقات الفعل على الفعل أو ما في معناه، مما يعمل عمله، وتساعد القرائن على اكتشاف إرادة التخصيص.

مثاله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فكلمة ﴿إِيَّاكَ﴾ مفعول به. مقدم على فعله وهو: ﴿نَعْبُدُ﴾، وقد أفاد هذا التقديم تخصيص وحصر عبادة العابد الذي يتلو هذه الآية بالله - عز وجل -.

٢- الاهتمام بشأن المقدم، والإشعار بالاهتمام به، كأن توصي من طلب منك أن تنصحه فتقول له: بوالديك كن برا، ثم كن برا بالأقربين والأرحام. والفقه احرص على تعلمه: فقدم الوالدين في المثال الأول والفقه في المثال الثاني للاهتمام بشأن كل منهم.

٣- إرادة رد الخطأ في التعيين أو الاشتراك، جواباً أو بياناً لمن ذكر أو ادعى أو اعتقد خلاف ذلك مثال رد الخطأ: من نزل سوقاً فاشترى جملاً ثم بدله اللصوص فقطعوا خطامه ووضعوا مكانه حمارة فلما التفت رأى الحمار فصاح أين جملي قال له الناس أما اشتريت حمارة قال في معرض زده عليهم:

جملاً اشتريت، أي اشتريت جملاً ولم أشتري حمارة.

فرد قولهم في تعيين ما اشترى إلى الصواب.

ومن أمثلة رد ادعاء الاشتراك.

قول الرجل لزوجته في خصومة بينهما (قدمت لك ليلة العرس عقداً

الأفراح (١/ ٤٦٥) والإيضاح (ص ٤٢) الدروس العربية (٤/ ١١٤) وخصائص التراكيب (ص ٢٢٠، ٣٣٧) وجواهر البلاغة (ص ١٢٢) وعلم المعاني (ص ١١٦) والبلاغة العربية (١/ ٣٦٤).

وسوارين بيدي هاتين) فردت عليه بقولها (عقدا بيدك قدمت لي) أي لم تقدم لي سوارين.

٣- التنبيه على أن المقدم هو مناط الإنكار، أو الاستغراب أو الاستعظام أو لفت النظر أو نحو ذلك.

كقول الربيع لربيبة منكرا: (رجلك تمد إلى وجهي دون احترام، وصوتك ترفع في مجلسي).

٤- إرادة التلذذ بذكر اسم المحبوب في الجملة، كقولك: (هند وصلت وسلمى هجرت).

٥- إرادة المبادرة إلى التبرك بذكر اسم الرب في الدعاء مثل أن يقول الداعي (ربي دعوت وأرجو فيض رحمته)

٦- إرادة التهويل، والتخويف وإلقاء الرعب إذا كان المقدم مما يخيف ويرعب. كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢] فقدم ذكر السلسلة على كلمة ﴿فَاسْلُكُوهُ﴾.

٧- مراعاة النسق الجمالي اللفظي في قوافي الشعر وسجع النثر وفواصل القرآن^(١).

مثل قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾^(٢)، حيث قدم لفظ ﴿الْجَحِيمَ﴾ على كلمة ﴿صَلُّوهُ﴾.

(١) الآيات (٣٠-٣١) من سورة الحاقة.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز (٩٦-١٠٨) والتلخيص (ص ١٢٦) وشروح التلخيص (١١٩/٢) والمصباح (ص ١١٢) والمطول (٣٦٢-٣٧٧) والأطول (٤٨/١) وعروس الأفراح (٤٩٧/١) والإيضاح (٣٣) الدروس العربية (٤/١١٥) وخصائص التراكيب (ص ٣٦٤) وجواهر البلاغة (ص ١٤٤) وعلم المعاني (ص ١١٦) والبلاغة العربية (٣٩٦/١).

خاتمة لهذا المطلب

أثر حذف بعض أركان الجملة في الاستدلال والاستنباط

تعرض الأصوليون والفقهاء لما يشبه هذا الباب عند البلاغيين، وسأوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: أثر الحذف في دلالة النص على العلة عند الأصوليين:

النص على العلة أقوى مسالك الدلالة عليها، وتباين النصوص في الدلالة على العلة وضوحاً وخفاءً، فمنها اللفظ الواضح الذي لا يحتمل غير الدلالة على العلة، واصطلاح الأصوليون على تلقيه بالنص مثل حرف التعليل (كي).

ومنها اللفظ الواضح في دلالة على العلة، ومع ذلك فقد يفهم منه الدلالة على غير التعليل، ويسميه الأصوليون بالظاهر، ومثاله حرف اللام الدال على التعليل، فإنه قد يدل على العاقبة.

ومنها ما يؤول إلى العلة إيهاء، وهو المقصود بالبيان هنا، فالإيهاء طريق من الطرق الدالة على العلة، وحذف شيء من الجملة أحد أنواعه.

تعريف الإيهاء في اللغة:

الإيهاء هو الإشارة الخفية، يقال: أومأت بالهمز، ولا يقال: أوميت بتسهيل الياء^(١).

تعريفه في الاصطلاح:

اقتران وصف بحكم، لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيداً^(٢).

وهذا تعريف ابن الحاجب، وتعريف غيره مقارب له، والمقصود: أن يأتي في السياق وصف وحكم، على وجه يتبادر به إلى الفهم أن هذا الوصف علة لذلك

(١) الصحاح للجوهري (١/٨٢).

(٢) رفع الحاجب (٤/٣١٦)، وحاشية السعد على العضد (٢/٢٣٤)، وانظر: السراج

الرواج (٢/٨٩٧)، وشرح الكوكب (٤/١٢٥).

الحكم، ولو لم يكن التعليل هو المقصود لما كان لهذه الكيفية في الوجود مبرر عند أهل اللغة والعقل.

ومن أنواع الإيحاء المحاورة النبوية المشتملة على وصف وحكم لم يتصلا في جملة واحدة، بل جاء أحدهما في السؤال والآخر في الجواب مثلاً.

فمن ذلك:

المثال الأول:

المثال المشهور للإيحاء وهو المحاورة النبوية مع الأعرابي الذي وطئ امرأته في نهار رمضان، وهو في الصحيحين^(١) وغيرهما، بأساليب إنشائية وجاءت إحدى رواياته في صورة أسلوب خبري، وهي ما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره النبي ﷺ أن يكفر بعق رقبة)^(٢).

والروايات الأخرى قد ذكرت الحوار، وبنى الأصوليون دلالته على التعليل على تقدير اشتغال الجواب النبوي على ما ورد في سؤال الأعرابي، فكأنه قال: «واقعت فكفر»^(٣).

- (١) صحيح البخاري، ك: الحدود، باب: من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام، برقم (٦٨٢١-٦٨٢٢) (ص ١٣٠٠)، وصحيح مسلم في ك: الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، برقم (١١١١-١١١٢) (ص ٤٣٠-٤٣١).
- (٢) صحيح مسلم، ك: الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، برقم (١١١١) (ص ٤٣١).

(٣) شرح العضد (٢/٢٣٤) مع حاشية السعد، وقال التاج في الإبهاج: لأن ما ذكره الرسول -عليه السلام- من الكلام، يصلح أن يكون جواباً لهذا السؤال، وصلاحيته لذلك تغلب على الظن كونه جواباً؛ لأن الاستقراء يدل على أن الغالب فيما صلح للجواب أن يكون جواباً.

فإن قلت يحتل: أن يكون جواباً عن سؤال آخر، أو ابتداء كلام، أو زجراً له عن الكلام،

وأقول: إن الحكم الشرعي المستقى من الحوار يصل إلى الذهن في صورة قضية خبرية كالتالي: كل من واقع في نهار رمضان يجب عليه كفارة مماثلة لكفارة المظاهر.

وقد ألحق العلماء غير هذه الصورة بها، جاء في المبدع:

«الساهي كالعامد في وجوب ذلك، نقله الجماعة، وهو اختيار أكثر الأصحاب؛ لأنه -عليه السلام- لم يستفصل الأعرابي، بين أن يكون ساهياً أو عامداً، ولو اختلف الحكم لاستفصله، وبذلك استدل أحد، ولأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والسؤال معاد في الجواب، كأنه قال إذا واقعت في صوم رمضان فكفر، ولأنه: عبادة يحرم الوطء فيها فاستوى عمده وسهوه، كالجح^(١)»

المثال الثاني:

حديث الترمذي وأبي داود في تعجب ابن مسعود رضي الله عنه من الوضوء بالنبيذ،

كقول السيد لعبده إذا سأله عن شيء اشتغل بشأنك!

قلت: غلبة الظن توجب إلحاق هذا الفرد بالأعم والأغلب، ولأنه لو لم يكن جواباً لخلا السؤال عن الجواب ولزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وما يقال: لعلة عليه السلام عرف أنه لا حاجة للمكلف إلى ذلك الجواب، في ذلك الوقت، فلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهو احتمال مرجوح لكونه نادراً، إذ الغالب في السؤال كونه وقت الحاجة.

وإذا كان ما ذكره الرسول -عليه السلام- جواباً عن السؤال، والسؤال معاد في الجواب تقدير، فيصير تقدير الكلام: واقعت فاعتق، فيرجع إلى نوع ترتيب الحكم على الوصف بالغاء، لكنه أضعف منه لأن الغاء وإعادة السؤال مقدر فيه، والمقدر وإن ساوى المحقق في أصل الثبوت، فلا يساويه في القوة. الإبهاج (٣/٤٩-٥٠).

(١) المبدع (٣/٣١)، وكشاف القناع (٢/٣٢٤).

فقال النبي ﷺ: (تمر طيبة وماء طهور)^(١) وقد ذكر الأصوليون هذا الحديث في أمثلة الإياء، تمثيلاً للقاعدة، وتوضيحاً لها، مع أن الفقهاء لا يقولون بمقتضاه لأن الحفاظ يضعفونه، ولمعارضته الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة، وقد سلكت مسلكهم في ضربه مثالا لحذف المسند إليه.

وتقدير العبارة: «النبذ عبارة عن: تمر طيبة، جعلت في ماء طهور فلا عجب أن يظل طهوراً، لأنها طيبة فلا تسلبه طهوريته»

وقد حذف لفظ (النبذ) وهو المسند إليه، أو قل هو الموضوع باصطلاح المناطق، كما أنه هو المحكوم فيه باصطلاح الأصوليين.

ثانياً: القاعدة الفقهية «السؤال معاد في الجواب»:

ذكر كثير من العلماء هذه القاعدة في كتب الفقه، والقواعد الفقهية، وقد أشار إليها القاضي البيضاوي - رحمه الله - في المنهاج^(٢)، وصرح بها غير واحد من الأصوليين.

(١) الترمذي في أبواب الطهارة باب ما جاء في الوضوء بالنبذ (١/١٤٧) تحت رقم (٨٨)، وقال: وإنما روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي الله عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له رواية غير هذا الحديث وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبذ منهم سفيان الثوري وغيره وقال بعض أهل العلم لا يتوضأ بالنبذ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال إسحاق إن ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنبذ وتيمم أحب إلي قال أبو عيسى وقول من يقول لا يتوضأ بالنبذ أقرب إلى الكتاب وأشبه لأن الله تعالى قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً، وأبو داود في ك: الطهارة باب الوضوء بالنبذ (١/٢١) تحت رقم (٨٤)، قال أبو داود وقال سليمان بن داود عن أبي زيد أو زيد كذا قال شريك ولم يذكر هناد ليلة الجن، وابن ماجه (١٣٥/١) تحت رقم (٣٨٤)، والدارقطني (١/٧٧) تحت رقم (١٦).

(٢) فقال: «... كونه جواباً، والسؤال معاد فيه تقديراً» السراج الوهاج (٢/٩٠٠)

ولا شك أن مبنى هذه القاعدة على حذف بعض الكلمات من الجواب اكتفاء بمرودها في السؤال، ولم يترتب على الحذف ضياع المعنى بل ظل معتبراً معتداً به.

وقد فرع العلماء عليها فروعا أذكر منها:

الفرع الأول:

قيل لرجل: «أطلقت زوجتك؟؟!!» التماساً للإنشاء

فإن قال: «نعم طلقت» فهو صريح قطعاً

وإن قال نعم، وسكت أو نحوها مما يرادفها فهذا طلاق صريح أيضاً، وقيل: كناية، ووجه الأول: أن لفظ الزوج صريح في الإيقاع حالاً؛ فكلمة نعم ونحوها قائم مقام طلقها المراد؛ لذكره في السؤال، والسؤال معاد في الجواب فكأنه قال نعم طلقها ولهذا كان صريحاً في الإقرار^(١)

الفرع الثاني:

قال شخص لزيد: «لي عليك ألف؛ فادفعه إلي!» فقال زيد استهزاء: «نعم، أحسنت» فهذا إقرار عند بعض الفقهاء، ويؤاخذ به، ويلزم بمقتضاه متى ثبت بطريقه^(٢)، ووجه تحريج الفرع على القاعدة: أن الشخص المتحدث مع زيد قد اشتمل على محذوف وكأنه يقول لزيد: «لي عليك ألف، أأست مقرأً بذلك؟! إذا كنت مقرأً به فادفعه لي» وجواب زيد مشتمل ضمناً على ما جاء بعبارة محدثة في خبر وسؤال.

(١) مغني المحتاج (٣/٣٢٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/١٤١).

(٢) حاشية ابن عابدين (٨/١١٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/١٤٢)، وزاد مسألة أخرى، فقال: ولو قال: لي عليك مائة، فقال: إلا درهما، ففي كونه مقرأً بما عدا المستثنى وجهان، أحدهما: المنع؛ لأن الإقرار لا يثبت بالمفهوم.

الفرع الثالث:

قال عمرو: «امرأة زيد طالق، أو عبده حر، أو عليه المشي لبيت الله: إن فعل كذا»، فقال زيد: «نعم» يكون حالفاً لأن السؤال معاد في الجواب^(١)، والسؤال هنا ضمنى في كلام عمر، ومعاد ضمناً في كلام زيد.

الفرع الرابع:

قال الإسنوي في التمهيد: المرأة لو سألت بكناية، فقالت: أبني بألف، فقال: أنت طالق، ثم قالت المرأة: لم أنو شيئاً فلا يقع الطلاق، على المشهور، لأن السؤال معاد في الجواب، وكأنه قال أنت: طالق على ألف، وحيث فلا يقع الطلاق ما لم يلزمها الألف^(٢)

وقد صرح السيوطي بالوجه الآخر في المسألة، وتوضيح ذلك: إذا قالت المرأة لزوجها: «أبني على ألف»، فقال الزوج: «أبتك»، ونوى الطلاق، وادعت أنها لم تنو الطلاق، ولم تدعن لإعطائه شيئاً، فوجهان:

الأول: لا يقع، لأن كلامه جاء جواباً على سؤالها المقيّد بالتعليق على المال، والسؤال معاد في الجواب، وهي لم يوجد منها القبول لعدم نية الفراق وهو إنما رضي بعوض.

والثاني: أنه يقع لكونه تكلم بلفظ دال على الطلاق مع نيته، ويحمل ذلك على ابتداء خطاب منه، لأنه مستقل بنفسه^(٣)

وصرح ابن قدامة في المغني بأنه يستحق الألف فقال: وإذا قالت: طلقني بألف، أو على أن لك ألفاً، وإن طلقني فلك علي ألف، فقال: أنت طالق،

استحق الألف، وإن لم يذكره؛ لأن قوله جواب لما استدعته منه، والسؤال معاد في الجواب، فأشبه ما لو قالت: بغني عبدك بألف، فقال: بعته^(١)

(١) الدر المختار (٣/ ٨٥١).

(٢) التمهيد (١/ ٤٧٥).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ١٤٢).

(١) المغني (٧/ ٢٦٤).

المطلب الثاني صور الأسلوب الخبري عند المناطقة

وفيه ست مسائل:

أنواع المعارف	:	المسألة الأولى
أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف	:	المسألة الثانية
أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدودها	:	المسألة الثالثة
أقسام القضية الحملية	:	المسألة الرابعة
أقسام القضية الشرطية المنفصلة	:	المسألة الخامسة
أقسام القضية الشرطية المتصلة	:	المسألة السادسة

المسألة الأولى أنواع المعارف

تمهيد:

حصر المناطقة فائدة الأسلوب الخبري (القضية) في تحصيل التصور والتصديق، ويعنون بالتصور إدراك المفرد، وبالتصديق إدراك النسبة بين مفردين.

والسبيل لتحصيل التصورات الذهنية عن الأشياء والمعاني هو تعريفها بما يجليها ويكشف ماهيتها^(١).

ويسمى المنطقة التعريف بـ «القول الشارح».

وقد قسموا التعريفات بحسب أجزائها التي تتألف منها، ثم اصطلاحوا على تلقيب تلك الأجزاء بألفاظ خاصة، يتقنون التفريق بينها، وهي: الجنس والفصل، والخاصة والعرض ... الخ.

فكان متعيناً على من يشرع في بيان أنواع المعارف أن يتعرض لتقسيم الألفاظ من حيث الأفراد والتركيب، والكلي والجزئي، والذاتي والعرضي، والكليات الخمس في اصطلاح المنطقة، ثم أنواع التعريف (القول الشارح)، وقد تناولت ذلك كله في هذه المسألة وختمتها بعلاقة هذا المبحث بالأسلوب الخبري وأثره في الاستدلال والاستنباط.

تقاسيم الألفاظ:

من المعلوم أن التصور هو شطر موضوع علم المنطق، ومعناه:

«إدراك صورة الشيء من غير حكم عليها بالنفي أو الجزم أو الظن»^(٢).

(١) المرشد السليم (٧٨)، وتحرير القواعد المنطقية (٥٦)، وحاشية الصبان (٨١).

(٢) المرشد السليم (ص ١٢).

وله مبادئ، وله مقاصد.

فالمبادئ: ما اصطلاح على تسميته بالكليات الخمس، وهي «ألفاظ عامة يحتاج إليها الباحث في التعريفات»^(١).

ومقاصده: إتقان صياغة التعريفات بحيث تؤتي ما وضعت لأجله. وسميت بالكليات الخمس لأنها من قبيل الكلي، والكلي أحد أقسام الألفاظ المفردة.

فإن اللفظ ينقسم إلى مفرد، ومؤلف (مركب).

والمفرد ينقسم إلى كلي وجزئي.

والكلي ينقسم إلى ذاتي وعرضي.

والذاتي ينقسم إلى جنس، ونوع، وفصل.

والعرضي ينقسم إلى خاصة (عرض خاص) وعرض عام.

وسأختصر بيان هذه الأقسام بما يتناسب مع طبيعة البحث.

اللفظ المفرد:

الألفاظ الدالة على معان إما أن تكون مفردة أو مركبة:

واللفظ المفرد هو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه^(٢).

وينقسم إلى اسم وفعل وحرف؛ فإنه إن دل بذاته دلالة مطلقة مجردة عن

الزمان فهو الاسم، وإن دل بذاته دلالة مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة فهو الفعل،

وإن توقفت دلالاته على اقترانه بغيره فهو الحرف.

ومثال اللفظ المفرد كلمة «الإسلام» وكلمة «ينجي» وكلمة «من» وكلمة

«الظلمات» فهذه أربع كلمات تسمى كل منها لفظاً مفرداً.

(١) المرشد السليم (ص ٦٦).

(٢) شرح إيضاح المبهم في معاني السلم، (ص ٤٣).

اللفظ المركب:

والمركب هو: ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة^(١).

فخرج بقولهم (ما دل جزؤه): ما لا جزء له أصلاً كباء الجر ولا مه، وماله

جزء لكن لا دلالة لجزئه على شيء من معناه كحرف الزاي من كلمة «زيد».

وخرج بقولهم (على جزء معناه): ما له جزء وله دلالة؛ ولكن لا على جزء

معناه، مثل كلمة «أبكم»، فإن نصف الأول وهو (الأب) يدل على ذات متصف

بالأبوة، ونصفه الأخير وهو (كم) يدل على سؤال عن عدد، ولكن ليس واحدٌ

منهما يدل على جزء المعنى المقصود بالأبكم.

وخرج بقولهم (مقصودة): العلم الإضافي؛ كعبد الله، فإن جزؤه الأول يدل

على العبد، والثاني يدل على الخالق جل وعلا، ولكن هذه الدلالة ليست

مقصودة؛ لأن المقصود جعل اللفظين علماً للشخص معيناً له عن غيره من

الأشخاص.

وخرج بقولهم (خالصة): ما لو قصد في تسمية الإنسان بعبد الله مثلاً أنه

متصف بالعبودية لله، فإن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى حينئذ مقصودة

لكنها غير خالصة من شائبة العلمية.

ومثال اللفظ المركب قولنا «الإسلام ينجي من الظلمات».

ومن أقسام المفرد:

الجزئي، وهو: ما يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه^(٢).

فالذهن حين يتصوره لا يستطيع أن يجعل دلالاته لأكثر من واحد.

مثاله: زيد وغيره من أسماء الأعلام كمحمد، وعلي، والمدن كالقاهرة،

(١) انظر: معيار العلم (ص ٦٢).

(٢) انظر: معيار العلم (ص ٦٢).

والرياض، والجبال كأحد، وحراء، والبحار كالبحر الأحمر، والأبيض، والميت، ونحوها، فمعنى كل منها خاص به فحسب.

والكلي وهو: ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه^(١).

فالذهن يسبغ من مجرد تصويره أن يشترك في معناه أفراد كثيرون.

مثاله: الإنسان والحيوان والشجر ونحوها من كل ما يصح أن يصدق معناه على أفراد كثيرين.

واللفظ الكلي ينقسم -باعتبار الدور الذي يؤديه معناه في تحديد ماهية الشيء الموصوف- إلى: ذاتي، وعرضي.

فالذاتي هو:

الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة للإنسان^(٢)

والعرضي هو:

ما كان خارجاً عن الذات، أي: يمكن تصور الذات دون تصويره، كالطول والقصر والبياض والسواد للإنسان.

وسواء كان خاصاً بذات معينة، أم كان عاماً لها ولغيرها، وهو ما يمثل الجواب عن السؤال بلفظة «أي» التي يسأل بها عن ما يميز المستول عنه، ويفصله عما يشاركه ذاتياً كان أو عرضياً، والجواب ينحصر إما في العرض الخاص، أو العرض العام.^(٣)

(١) انظر: معيار العلم (ص ٦٢).

(٢) انظر: معيار العلم (ص ٦٢).

(٣) المنطق الصوري د/ يوسف محمود (ص ٥٤) (بتصرف).

الكليات الخمس:

الكليات جمع كلي^(١)، والكلي يشمل الذاتي والعرضي، والذاتي ثلاثة أنواع: الجنس، والفصل، والنوع، والعرضي نوعان: الخاص، والعام فيكون مجموع ما يشتمل على الكلي خمسة أنواع وهي:

الجنس، والنوع، والفصل، والعرض الخاص، والعرض العام، وقد اصطلاح المناطق على تسميتها بالكليات الخمس، وأوجز الكلام عنها فيما يلي:

أولاً: الجنس:

وهو: قول كلي يقال على كثيرين مختلفين في الحقيقة يقع في جواب ما هو.^(٢) أو هو: جزء الماهية الذي هو أعم منها لصدقه عليها وعلى غيرها. مثاله: لفظ «الحيوان».

فإنه يطلق على الإنسان والفرس والثور، فإن حقيقة كل من الإنسان والفرس والثور تختلف عن الآخر، ولكن يجمعها كلها أنها تندرج تحت كلمة حيوان لأنه جنسها.

وبلاحظ أن الحيوان -في هذا المثال- هو جزء من ماهية الإنسان لأن الإنسان -على قول أهل المنطق- مركب من حيوان ناطق فالحيوان جزء ماهيته الصادق بها، وكذلك الفرس والثور ونحوها.

ثانياً: النوع:

هو: قول كلي يقال على كثيرين متفقين في الحقيقة مختلفين في العدد واقع في

(١) المرشد السليم (ص ١٢).

(٢) انظر: شرح إيضاح المبهم، (ص ٥٤٠) وتسهيل المنطق، (ص ٢٧)، المرشد (ص ٦٦)،

وحاشية الباجوري (ص ٣٨).

جواب ما هو؟^(١).

وهو ما يندرج تحت الجنس.

أو هو: الكلي الذي هو تمام ماهية أفراده.^(٢)

مثاله: زيد وعمرو وبكر وخالد وهند.

فحين تسأل: ما هو زيد؟ وما هو عمرو؟ وما هو بكر؟ وما هو خالد؟ وما

هي هند؟

ثم تسأل: ما هي الكلمة التي تحمل على الجميع؟

فنقول: هي الإنسان، لأنك تجعل كل واحد من سبق موضوعاً، وتجعل لفظ

«إنسان» محمولاً.

فحينئذ نقول: لفظ «الإنسان»: هو النوع، لأنه القدر المشترك بين الأفراد،

فهم متفقون في الحقيقة الإنسانية ولكن يختلف كل شخص منهم عن الآخر.

ويلاحظ أن كلاً من الجنس والنوع يقع في جواب «ما هو» غير أن الجنس

يطلق على كثيرين مختلفين في الحقيقة، والنوع يطلق على كثيرين متفقين في

الحقيقة؛ فالجنس أعم من النوع لأنه يشتمل على أنواع كثيرة.

ويلاحظ - أيضاً - أن الجنس قد يكون نوعاً بجنس أعلى منه.

مثل الحيوان فإنه «نوع» بالنسبة للجسم؛ فإن الجسم أعم من الحيوان حيث

يشتمل عليه وعلى غيره كالجملادات ونحوها، وبهذا الاعتبار يكون الجنس نوعاً لما

هو أعلى منه وجنساً لما هو أخص منه، فإن الحيوان جنس للإنسان والفرس ونوع

للجسم، وهكذا حتى ينتهي الأمر في الارتقاء إلى جنس واحد لا جنس فوقه،

يسمى جنس الأجناس، وينتهي الأمر في الانحطاط إلى نوع لا نوع بعده يسمى

(١) المرشد (ص ٦٧)، إيضاح المبهم (ص ٢٧)، حاشية الباجوري (ص ٣٩).

(٢) انظر: شرح إيضاح المبهم، (ص ٥٤).

نوع الأنواع^(١).

ثالثاً: الفصل:

وهو: كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في

ذاته^(٢) ويعرفونه بأنه: لفظ كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن

سائر الأنواع المشاركة له في الجنس.

مثاله: ناطق، فهو يتناول جزء ماهية الإنسان، وهذا الجزء هو الذي يميز

النوع الإنساني عن سائر الأنواع.^(٣)

ويلاحظ أن الفصل بالنسبة للنوع مقوم له أي: يميز النوع عن غيره عن

باقي الأنواع المشاركة له في الجنس.

وهو بالنسبة للجنس مقسم له؛ فالناطق في المثال السابق داخل في تعريف

الإنسان الذي هو النوع مقوم له، وفي نفس الوقت قسم من أقسام الجنس الذي

هو الحيوان.

ومن هنا قالوا: إن الفصل ينقسم من جهة نسبته إلى النوع والجنس إلى

قسمين: مقوم، ومقسم.^(٤)

رابعاً: العرض الخاص (الخاصة)

هو: كلي خارج عن الماهية مختص بها، وسمي خاصاً لأنه يختص بنوع واحد

فقط من أنواع الجنس ويميزه عن غيره من الأنواع الأخرى.^(٥)

(١) إتحاف الطلبة (ص ١٧)، ضوابط المعرفة (ص ٤٠).

(٢) إتحاف الطلبة (ص ١٨)، المرشد (ص ٦٧)، إيضاح المبهم (ص ٢٧)، حاشية الباجوري

(ص ٣٨).

(٣) ضوابط المعرفة (ص ٤٠).

(٤) المرشد السليم (ص ٧٦).

(٥) إيضاح المبهم (ص ٥٤).

مثل: ضاحك بالنسبة لنوع الإنسان؛ فإنه يميزه عن بقية أنواع جنسه كالفرس والثور مثلاً، وسواء وجدت صفة الضحك في كل أفراد الإنسان أم لا فإنها تميز الإنسان عن غيره وتختص به هو، وكذلك صفة الكاتب والقارئ مع أنها تختص ببعض أفراد النوع؛ إذ ليس كل إنسان قارئاً أو كاتباً، لكنها خاصة به دون غيره.

خامساً: العرض العام:

هو: الكلي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها^(١) وسمي عاماً: لأنه يعم أكثر من نوع واحد سواء: وصفت به جملة النوع، كصفة البياض بالنسبة للقطن والثلج واللبين. أو: وصف به بعض أشخاص النوع كالحركة بالنسبة للنبات والفرس والإنسان.

ويلاحظ أن معنى لفظ العرض أنه ليس جزءاً في الحقيقة ولكنه من لوازم النوع^(٢)

مقاصد التصورات:

وبهذا القدر المختصر من الكلام عن الكليات الخمس ينتهي الكلام عن مبادئ التصورات، وأكون قد مهدت الكلام كي أصل إلى المعارف، التي هي مقاصد التصورات وتسمى التعريفات والحدود، وتعتبر الكليات الخمس بمثابة الأساس لها.

(١) إيضاح المبهم (ص ٥٤).

(٢) إيضاح المبهم (ص ٥٤).

تعريف القول الشارح:

التعريف لغة^(١):

مصدر عرف، ومن معانيه: الإعلام والتوضيح، وهو مأخوذ من العرف أي: الرائحة، وقول الله تعالى: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَها هُمْ﴾ [محمد: ٦] قد فسر بتطبيب رائحتها^(٢)، كما فسر ببيان أمرها وتوضيحه^(٣)، وكلاهما واقع.

وأما اصطلاحاً:

فهو تحديد المفهوم الكلي، بذكر خصائصه ومميزاته^(٤)

أو هو: تحليل اللفظ الكلي^(٥)

كما أنه يعني ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازته^(٦).

أو هو: بيان وتحديد للصفات المهمة التي يشترك فيها الأفراد التي يصدق عليها كل من الكليات^(٧)

والتعريف الكامل: هو ما يساوي المعرف تمام المساواة، بحيث يكون جامعاً

(١) راجع مادة (عرف) في: لسان العرب (٢٨٩٧/٤) وما بعدها ط دار المعارف، المعجم الوسيط (٦١٦/٢).

(٢) ذكر هذا المعنى العلامة القرطبي والعلامة ابن الجوزي والعلامة الألويسي وعزوه جميعاً لابن عباس - رضي الله عنها - انظر تفسير القرطبي (١٦-١٩٦)، زاد المسير (٣٩٨/٧)، وروح المعاني (٤٣/٢٦).

(٣) هذا هو التفسير المشهور، فقد اقتصر عليه معظم المفسرين. انظر الطبري (٣٠٩/١١)، وابن كثير (٢٢١/٤) والمراجع السابقة.

(٤) المرشد السليم (ص ٧٨)، تحرير القواعد المنطقية (ص ٥٦)، حاشية الصبان (ص ٨١).

(٥) المرشد (ص ٧٨).

(٦) تحرير القواعد (ص ٥٦).

(٧) المرشد السليم (ص ٧٨)، تحرير القواعد المنطقية (ص ٥٦)، حاشية الصبان (ص ٨١).

لأفراد المعرفة، مانعا من دخول غيرها في التعريف.

والحد والتعريف عند الأصوليين بمعنى واحد، وهو: الجامع المانع، سواء أكان بالذاتيات، أم بالعرضيات، فهو عندهم: ما يوصل إلى التصور المطلوب.^(١) فالتعريف للشيء يقوم على إدراج النوع تحت جنسه، سواء كان الجنس القريب أو البعيد ثم تميزه بصفة جوهرية فيه أو بخاصة من خواصه.

أقسام المعارف:

والمعارف تنقسم إلى سبعة أقسام:

التعريف بالحد، وينقسم إلى حد تام، وحد ناقص.

والتعريف بالرسم، وينقسم إلى رسم تام، ورسم ناقص.

فهذه أربعة أقسام، والخامس: التعريف اللفظي، والسادس: التعريف بالقسمة، والسابع: التعريف بالمثال وسأتناولها فيما يلي:

التعريف بالحد:

المراد بالحد عند أهل اللغة هو المنع أو الفصل بين شيء وآخر.^(٢)

والمراد بالحد عند أهل المنطق هو: (القول الدال على ماهية الشيء).^(٣)

وإنما يكون القول دالاً على ماهية الشيء إذا كان يجمع صفاته الذاتية واللازمة على وجه يتم به تحديده وتمييزه عن غيره، وسمي الحد بهذا الاسم لأنه يمنع أفراد المحدود من الخروج، ويمنع غيرها من الدخول.

والتعريف بالحد ينقسم إلى ما يكون بالحد التام، وما يكون بالحد الناقص.

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص ٣٩١).

(٢) راجع مادة (حدد) في: لسان العرب (١/٧٩٩) وما بعدها ط دار المعارف، المعجم الوسيط (١/١٦٧).

(٣) التعريفات للجرجاني (ص ٧٣).

أولاً: الحد التام:

هو: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق^(١).

أي: تعريف الماهية بذكر المقومات الذاتية المشتركة (الجنس) والمقومات الذاتية الخاصة (الفصل).

أو على وجه الدقة يقال للتعريف بالحد التام: هو ما يكون بالجنس القريب والفصل.

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

فالجنس القريب: وهو مقومه الذاتي المشترك فيه مع غيره (حيوان).

والفصل: وهو مقومه الذاتي الخاص به المميز له عن غيره (ناطق).

ثانياً: الحد الناقص:

التعريف بالحد الناقص: هو ما تألف من الجنس البعيد والفصل أو ما كان بالفصل وحده^(٢)

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم ناطق.

فكلمة (جسم) تمثل جنساً بعيداً للإنسان لا يدل على طبيعته على وجه الدقة.

وكلمة (ناطق) فصل مميز ذاتي يختص به وحده.

وعدم الدلالة على حقيقة المعرف وماهيته في ذلك المثال هو ما جعل ذلك التعريف من قبيل الحد الناقص.

(١) المرجع السابق، تحرير القواعد (ص ٥٧)، المرشد السليم (ص ٨٣).

(٢) انظر: التعريفات (ص ٧٤)، تحرير القواعد (ص ٥٨)، إيضاح المبهم (ص ٢٨)، المرشد (ص ٨٤).

وكذلك الحال إذا اكتفينا في التعريف بالفصل وحده، ولم نذكر الجنس القريب ولا الجنس البعيد.^(١)

التعريف بالرسم:

والرسم أصله العلامة^(٢)، ومنه رسوم الدار أي علاماتها. واصطلاحاً هو: التعريف المؤلف من الصفات العرضية أو بعضها للشيء المعرف.

ويسمى: التعريف الوصفي؛ لأنه يعرف الشيء بذكر خاصة من خواصه تميزه عن بقية الأشياء الأخرى، فالتعريف بالرسم: يرسم صورة ظاهرة للشيء دون الكشف عن حقيقته وماهيته.

وإنما سمي رسماً لأن التعريف فيه بالخاصة وهي من علامات الذات المختصة بها الخارجة عن ماهيتها.

والتعريف بالرسم ينقسم إلى التعريف بالرسم التام والتعريف بالرسم الناقص.^(٣)

أولاً: التعريف بالرسم التام

وهو المؤلف من الجنس القريب والخاصة^(٤)، أي من مميز ذاتي مشترك مع صفة ليست جزءاً من الماهية، لكنها لازمة لها، وهي خاصة.

(١) حاشية الباجوري على متن السلم (ص ٤٤)، تحرير القواعد المنطقية (ص ٥٩)، إيضاح المبهم من معاني السلم (ص ٢٨).

(٢) راجع مادة (رسم) في: لسان العرب (٣/١٦٤٦) ط لسان العرب، المعجم الوسيط (١/٣٥٧).

(٣) حاشية الباجوري على متن السلم (ص ٤٤)، تحرير القواعد المنطقية (ص ٥٩)، إيضاح المبهم من معاني السلم (ص ٢٨).

(٤) التعريفات للجرجاني (ص ٩٨).

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك أو حيوان كاتب.

ثانياً: التعريف بالرسم الناقص

هو: التعريف المؤلف من الجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها^(١)

مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنه جسم كاتب أو جسم ضاحك.

فالجسم: جنس بعيد للإنسان، وكاتب - ومثلها ضاحك - : خاصة.

أو تعريف الإنسان بأنه ضاحك، فهذا تعريف بالخاصة وحدها.

التعريف بالقسمة:

وهو أن يكتفي بذكر أقسام الشيء الذي يراد توضيح المقصود منه.

مثاله تعريف العلم بالعبارة التالية:

الاعتقاد إما جازم وإما غير جازم.

والجازم إما مطابق للواقع أو غير مطابق.

والمطابق إما ثابت لا يقبل التشكيك بحال؛ وإما ألا يكون كذلك.

فخرج من القسمة اعتقاد جازم مطابق ثابت لا يقبل التشكيك بحال وهو العلم.

وخرج بالجازم غير الجازم كالظن والشك والوهم.

وخرج بالمطابق غير المطابق وهو الاعتقاد الفاسد كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم.

وخرج بالثابت الذي لا يقبل التشكيك بحال اجتهد المجتهد المصيب لأن الاجتهاد قابل للتغير والتشكيك.

التعريف بالمثال:

وهو: أن تعرف الشيء بالتمثيل له.

(١) التعريفات للجرجاني (ص ٩٨).

وقال الجرجاني: هو ما يذكر لإيضاح القاعدة تمام إشارتها^(١).

كقولك في تعريف العلم هو إدراك، كإدراك أن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أكبر من الجزء.

وكقولك الاسم كزيد والفعل كضرب^(٢).

شروط صحة التعريف:

اشترط المناطقة للتعريف شروطاً حتى يكون صحيحاً كاشفاً عن حقيقة المعرف ومبيناً لها، وهذه الشروط هي^(٣):

الشرط الأول:

أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، أي جامعاً لكل أفراد المعرف فلا يخرج فرد واحد عن التعريف، مانعاً غير أفراد المعرف من الدخول فيه.

ومعنى ذلك أن التعريف لا بد أن يكون مساوياً للمعرف من جهة الماصدق.

فلا يكون أعم: أي أوسع مجالاً من المعرف.

ولا يكون أخص: أي أضيق مجالاً من المعرف.

الشرط الثاني:

أن يكون التعريف أوضح من المعرف في المعنى لكي تتحقق الفائدة المقصودة من التعريف.

مثل: تعريف الغضنفر بالأسد؛ لأن الأسد أظهر وأوضح عند السامع من الغضنفر، ولا يجوز أن يكون التعريف مساوياً للمعرف في الظهور أو أخفى منه.

(١) التعريفات (ص ١٧٧).

(٢) المرشد (ص ٧٨، ٧٩).

(٣) إيضاح المبهم (ص ٢٩)، حاشية الباجوري (ص ٤٤، ٤٥)، المرشد (ص ٨٨، ٨٩).

مثال الأول: تعريف الزوج بما ليس فرداً.

الشرط الثالث:

أن لا يكون التعريف بما لا يعرف إلا بواسطة الشيء المعرف؛ لأن ذلك يدخل فيما يعرف بالدور السبقي، وهو ممتنع^(١).

مثل: تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، فالنهار في الحقيقة إنما يعرف بطلوع الشمس وليس العكس.

ويلاحظ في هذا الشرط عدم جواز إدخال الأحكام في الحدود التي أساسها التصور؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

الشرط الرابع:

أن لا يكون التعريف للشيء بنفسه، بمعنى تعريفه بمصادفه أو ببعضه.

(١) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ومنه قول الفقهاء: دارت المسألة، أو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. فالدور العلمي: توقف العلم بكل من المعلومين على العلم بالآخر، والإضافي المعنى: هو تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر، والمساوي: كتوقف كل من المتضايقين على الآخر، وهذا ليس بمحال، إنما المخال الدور التقدمي (السبقي) وهو توقف الشيء بمرتبة أو مراتب، فإذا كان التوقف في كل واحد من الصورتين بمرتبة واحدة كان الدور مصرحاً، وإن كان أحدهما أو كلاهما بمراتب كان مضمراً، مثال التوقف بمرتبة: كتعريف الشمس بأنها كوكب نهاري، ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشمس فوق الأفق، ومثال التوقف بمراتب: كتعريف الاثنين بأنه زوج أول، ثم تعريف الشيئين بالاثنتين. وقال بعضهم: الدور بمرتبة واحدة دور صريح يستلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب أو أكثر، فيكون أقيح وأشد استحالة، كما في قولك: فهم المعنى يتوقف على دلالة اللفظ، ودلالة اللفظ يتوقف على العلم بالوضع، والعلم بالوضع يتوقف بواسطة دلالة اللفظ على فهم المعنى، وهو الدور المضمّر. الكليات (ص ٤٤٧)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص ٣٤٣).

مثل: تعريف الحركة بأنها هي النقلة، فالنقلة من أقسام الحركة، أو تعريف الزمان بأنه مدة الحركة؛ إذ المدة مرادفة للزمان.^(١)

الشرط الخامس:

أن يكون التعريف خالياً من المجاز إلا مع قرينة تعين المقصود بالتعريف، وأن يكون خالياً من الألفاظ المستعارة والغريبة والوحشية، بل يجب أن تستعمل فيه الألفاظ الواضحة المعتادة.^(٢)

الشرط السادس:

أن لا يكون التعريف مشتملاً على لفظة «أو» التي تفيد الشك أو الإبهام لأن المقصود من التعريف الإيضاح والشك ينافي ذلك.

أما إذا كانت «أو» للتقسيم والتنويع، فلا مانع من ورودها في الحد. كأن تقول الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك مخير بين التمييز بالخاصة الأولى أو الثانية، وأوضح منه أن تقول في تعريف النظر بأنه: الفكر المؤدي إلى علم أو ظن.^(٣)

الشرط السابع:

أن لا يكون التعريف بالسلب. كتعريف الشيء بما ينفيه كأن تعرف الساكن بأنه ما ليس بمتحرك وهكذا.^(٤)

(١) انظر: معيار العلم (ص ١٩٤)، وإيضاح المبهم، (ص ٥٥-٥٧)، والمنطق المنظم في شرح الملوي على السلم تأليف: عبد المتعال الصعدي (ص ٥٢-٥٤) الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر.

(٢) انظر: المنطق المنظم (ص ٥٢-٥٤).

(٣) شرح الملوي على السلم مع حاشية ابن عابدين عليه (ص ٨٧).

(٤) المرشد السليم (ص ٩٠).

الشرط الثامن:

أن لا يكون تعريف الشيء بذكر حكمه، بأن يكون الحكم جزءاً من التعريف؛ لأن الحكم ليس جزءاً من الماهية، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره. كأن تقول: الفاعل الاسم المرفوع.

أما إذا جعل خارجاً عن التعريف فيجوز، وذلك مثل قول ابن مالك^(١): الحال وصف، فضلة، متصّب مفهم، في حال، كفرداً أذهب^(٢) فيكون التعريف: الحال وصف فضلة يشتمل على تقدير كلمة «في حال»، وأما كونه منصوباً وهو الحكم فذلك خارج التعريف.^(٣)

علاقة هذا المبحث بالأسلوب الخبري وأثره:

لا شك أن الأسلوب الخبري يختص بصياغة التعريف، دون قسيمه الأسلوب الإنشائي.

وقد وضع العلماء هذه القواعد لصياغة التعريف، وأياً ما كان مصدر هذه القواعد أو الباعث على تدوينها ودرسها فإن العالم المسلم لا يدع باباً للفائدة العلمية إلا ولجه، مع التدثر بضوابط الشرع.

وحذر بعض أفاضل أهل العلم - قديماً وحديثاً - من الإغراق في المنطق، والتوغل فيه، في حين مدحه بعض العلماء وألزم بدراسته، ومن هنا وجب على

(١) هو العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجبلي، أبو عبد الله ابن مالك، ولد سنة ٦٠٠ هـ على الراجح، نحوي لغوي مقرئ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وغيرها، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ. راجع طبقات الشافعية للسبكي (٢٨/٥)، البداية والنهاية (٢٦٧/١٣)، طبقات القراء (١٨٠/٢)، شذرات الذهب (٣٣٩/٥).

(٢) شرح ابن عقيل (٤٩٤/٢).

(٣) شرح الملوي على السلم مع حاشية ابن عابدين عليه (ص ٨٧).

الباحث أن يميز محل الجواز ومحل النكير.

وضبط التعريفات ضروري لكل دارس، فبه يتصور المعرف، ويحرر محل النزاع، وكم من القضايا الخطيرة في حياة الأمة مرجعها إلى التعريف، ولا أدل على ذلك من قضية استباحة بعض أنواع المعاملات الربوية، مع العلم بالدليل القاطع في تحریم الربا، ومرد ذلك إلى تعريف الربا بما لا يبنى عنه في اصطلاح الشرع.

المسألة الثانية

أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف

تعريف القضية في اللغة:

القضية في اللغة: الحكم^(١) وتسمى بالخبر والتصديق^(٢).

والقضايا: جمع قضية، كمطايا جمع مطية.

والقضية بمعنى مقضي فيها، فتكون اسم مفعول.

أو: بمعنى قاضية فتكون اسم فاعل.

وسميت قضية لأنه قضي فيها بنسبة شيء إلى شيء^(٣).

أو: لأنها تتضمن القضاء، بمعنى: الحكم، المراد به النسبة بين الطرفين، فهي

محكوم فيها بالنفي أو الإثبات^(٤).

تعريف القضية في الاصطلاح

القضية اصطلاحاً: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.

أو هي: ما احتمل الصدق والكذب لذاته^(٥).

(١) مادة (قضي) في: لسان العرب (٥/ ٣٦٦٥-٣٦٦٧)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٧١-٧٧٢).

(٢) راجع: حاشية الباجوري (ص ٤٦)، حاشية الصبان (ص ٨٥).

(٣) حاشية الباجوري (ص ٤٦)، حاشية الصبان (ص ٨٥).

(٤) تحرير القواعد (ص ٥٩)، والتعريفات (ص ١٥٤)، المرشد السليم (ص ٩٩).

(٥) راجع: تحرير القواعد (ص ٥٩)، والتعريفات (ص ١٥٤)، المرشد السليم (ص ٩٩).

وكلمة (ما): واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ فهي جنس.

وقولهم: (احتمل الخ ...): خرج به:

١- ما لم يحتمل صدقاً ولا كذباً، كزيد، وعمرو.

٢- المركبات الإنشائية (طلبية وغير طلبية) والمركبات التقييدية والإضافية.

- أما الطلبية فهي الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والتداء.

- وغير الطلبية فهي أفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والترجي،

والقضية هنا كل جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، اشتملت على حكم موجب أو سالب.

وهي ترادف الخبر كما ظهر من تعريفها، أما الجمل الإنشائية كالأمر، والنهي، والتمني، وإنشاء العقود، أو حلها ... فلا تسمى قضية^(١)، ولا يبحث فيها المناطقة، لأنها لا تحتل صدقاً ولا كذباً، ومن هنا فلا تحتاج إلى أدلة وحجج تثبت صدقها أو تثبت كذبها ومعلوم أن الحجج والأدلة مقصد أساس في علم المنطق.

والقضية تسمى أيضاً بالخبر -وبالمقدمة- وتسمى مطلوباً ومسألة.

أقسام القضية باعتبار الكم:

وتنقسم القضية من حيث الكم إلى كلية وجزئية:

والقسم، ورب، وفعل، وكم الخبرية.

٣- والمركبات التقييدية كالحیوان الناطق.

٤- والمركبات الإضافية كغلام محمد.

وقد خرجت هذه كلها من جملة القضايا، لأنها من قبيل التصورات الساذجة عند أصحاب هذا الفن.

أما قولهم في تعريفها (لذاته): فخرج به ما احتمل لا لذاته بل للاحتمال كالإنشاءات التي سبق ذكرها كالأمر والنهي وغيرهما، من قولك: اسقني مثلاً وإن احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك: أنا طالب للسقاي منك، ودخل بهذا القيد: ما قطع بصدقه أو بكذبه من الأخبار، كأخبار الله تعالى وقول رسوله ﷺ أنا رسول الله وما علم ضرورة كالأحد نصف الاثنين وما قطع بكذبه كقول مسيلمة إنه رسول الله، وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإدخال والإخراج. ومعني (الصدق): مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للواقع، وضده الكذب.

(١) وإن جرى الخلاف في تسميتها خبراً كما مر في موضعه.

فالقضية الكلية: هي التي يكون الحكم فيها واقعاً على كل أفراد الموضوع على وجه الإحاطة والشمول مثل قولنا: كل مكلف مأمور بطاعة الله^(١).

والقضية الجزئية: هي التي يكون الحكم فيها واقعاً على بعض أفراد الموضوع مثل قولنا: بعض المسلمين مؤمنون^(٢).

أقسام القضية باعتبار الكيف:

تنقسم القضية من حيث الكيف إلى موجبة وسالبة:

فالقضية الموجبة: هي التي يكون الحكم فيها بإثبات شيء لشيء، بمعنى أن المحمول فيها يثبت صفة للموضوع^(٣)، مثل قولنا: الصلاة واجبة.

والقضية السالبة: هي التي يكون الحكم فيها بنفي شيء عن شيء، أو هي التي حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع، مثل: لا شيء من الظلم يحسن^(٤) بمعنى أن المحمول فيها يُنفي عن الموضوع.

(١) المرشد (ص ١٠١).

(٢) إيضاح المبهم (ص ١٠)، تحرير القواعد المنطقية (ص ٦٣).

(٣) تحرير القواعد (٥٩)، شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٦).

(٤) المرشد (١٠٦).

المسألة الثالثة

أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدودها

تنقسم القضايا باعتبار طرفيها قسمين: حملية وشرطية.

أولاً: القضية الحملية:

وهي: ما ينحل طرفاها إلى مفردين - أو ما في قوة المفردين - وليس الحكم فيها معلقاً على شيء.

أو هي: القضية التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر أو نفيه عنه.

أو هي: التي أطلق فيها الحكم إطلاقاً بدون قيد ولا شرط^(١).

أمثلة:

القضية الحملية

نوعها ونوع العلاقة

الله ربنا : جملة إسمية - علاقة موجبة.

الله لا شريك له : جملة إسمية - علاقة سالبة.

سمع الله لمن حمده : جملة فعلية - علاقة موجبة.

لا يعلم الغيب إلا الله : جملة فعلية - علاقة سالبة.

وما في قوة المفرد ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الموضوع مفرداً، والمحمول جملة في قوة المفرد.

مثل: زيد قام أبوه - وخير الذكر لا إله إلا الله.

فالأولي في قوة زيد قائم الأب - والثاني في قوة خير الذكر كلمة لا إله إلا الله.

الثاني: عكسه وهو أن يكون الموضوع جملة في قوة المفرد، والمحمول مفرداً.

مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة»^(١).

الثالث: أن يكون كل من الموضوع والمحمول جملة في قوة المفرد.

مثل قولنا: «زيد عالم» نقيض «زيد ليس بعالم».

فإنه في قوة: قضية «زيد عالم» نقيض قضية «زيد ليس بعالم».

ثانياً: القضية الشرطية:

والقضية الشرطية هي التي قيد الحكم فيها بالتلازم أو العناد بين شيئين أو بنفيه بينهما^(٢).

فالتلازم معناه: وجود أحد المتلازمين إذا وجد الآخر، مثل:

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

لو عرف كل شخص مسلم الإسلام حق المعرفة لبرزت الشخصية الإسلامية.

والعناد معناه: وجود أحد المتعاندین إذا انتفى الآخر، مثل:

إما أن يكون هذا أبيض أو أسود.

إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.

إما أن يكون هذا الحيوان فرساً أو غزالاً^(٣).

والتي حكم فيها بالتلازم تسمى متصلة، والأخرى التي حكم فيها بالعناد تسمى منفصلة.

(١) أخرجه البخاري ك: المغازي باب: غزوة خيبر (١٥٤١/٤) برقم (٣٩٦٨)، ومسلم ك:

الذكر والدعاء باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (٢٠٧٦/٤) برقم (٢٧٠٤).

(٢) تحرير القواعد (٦١)، حاشية العطار (١٤٨)، شرح الأخضري (٣١)، حاشية

الباجوري (٥٣-٥٤)، المرشد (١٠١).

(٣) المنطق الصوري: يوسف محمود (٨١).

(١) المرشد السليم (١٠١).

الأول: أن ينحل طرفاها إلى جملتين، أي: إذا أزيلت أداة الربط في المتصلة، أو أدلة العناد في المنفصلة، يصبح كل طرف من طرفيها جملة مستقلة.

الثاني: أن الحكم فيها معلق، فكون هذا الحيوان فرسا معلق على عدم كونه غزالا، ووجود النهار معلق على طلوع الشمس، وبرز الشخصية المسلمة معلق على معرفة كل شخص مسلم الإسلام، وكذا كون هذا أبيض معلق على كونه غير أسود، وكون العدد زوجا معلق على عدم كونه فردا.

المسألة الرابعة

أقسام القضايا المحلية

تختلف أقسام القضية الحملية بحسب اختلاف الاعتبارات التي تراعى عند تقسيمها وفيما يلي عرض لهذه الاعتبارات وأقسام كل منها.

أقسام القضية الحملية باعتبار الكم والكيف

القضية الكلية:

هي التي موضوعها كلي وحكم فيها على جميع الأفراد.^(١)
أنواعها: تتنوع القضية الحملية الكلية إلى نوعين: موجبة وسالبة.

القضية	مثالها
--------	--------

الكلية الموجبة : كل أمر مجرد عن القرينة للوجوب.

الكلية السالبة :

لا شيء من الإنسان بحجر.

كل نهبي مجرد عن القرينة للتحريم.

لا شيء من الحيوان بجهد.

القضية الجزئية:

ہی الٹی موضوعها جزئی^(۲)۔

ويكون الحكم فيها شاملا لبعض أفراد الكلي دون تعيين لأفراد هذا الكلي.
وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: بعض الحيوان إنسان، والسالبة
مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان، وهاتان القضيتان (الكلية والجزئية) بأقسامهما
هما محل اهتمام المناطقة، لتعلق الاستنتاج بهما غالبا، ولذا نجدهم يهتمون بهما أكثر

(١) إيضاح المبهم (١٠)، تحرير القواعد المنطقية (٦٣).

(٢) شرح الأخضري (٣٠)، تحرير القواعد (ص ٦٣).

من سائر الأقسام.

القضية الشخصية:

هي التي يكون موضوعها (المحكوم عليه) معنياً مخصوصاً غير قابل للشركة.

وبعبارة المنطقة: هي التي يكون موضوعها جزئياً.

أو ما كان موضوعها شخصاً معيناً^(١). وتسمى شخصية ومخصوصة^(٢).

وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: زيد قائم، والسالبة مثل: زيد ليس بقائم

القضية المهملة:

وسميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها مع أنه قد حكم على الأفراد^(٣)

وهي نوعان: موجبة وسالبة، فالموجبة مثل: الإنسان حيوان، والسالبة مثل: ليس العالم قديماً، ولما كانت المهملة في قوة الجزئية كان التحقيق أن تكون الأقسام ستة باعتبار الكم والكيف، لكنني ذكرتها على وفق ما يذكره عامة المناطق ومع تصريحهم بأنها في قوة الجزئية إلا أنها تؤول إلى كلية أو جزئية بحسب الحال.

مثل: جبال السعودية عالية، فإنها تؤول إلى بعض جبال السعودية عالية.

ومثل: المسلمون يؤمنون بالغيب، فإنها تؤول إلى: كل المسلمين يؤمنون بالغيب.

السور المميز لنوع القضية الحملية:

اصطلح علماء المنطق على تلقيب الصيغة التي تفرق بين أقسام القضية من هذه الحثية بالسور.

فالسور هو: اللفظ الدال على إحاطة المحمول بجميع أفراد الموضوع أو بعضها إيجاباً أو سلباً، بمعنى أنه: اللفظ الذي يدل على بيان كمية الأفراد فيها^(١).

وسمي بذلك تشبيهاً له بسور البلد المحيط بها كلها أو بعضها؛ بجامع الإحاطة في كل، فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة عرفية باعتبار اصطلاح المناطق، وتسمى القضية التي يذكر فيها السور قضية مسورة أو محصورة^(٢).

أقسام السور:

للسور أربعة أقسام:

الأول:

سور كلي موجب، وهو: ما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد إثباتاً^(٣).

مثل: كل، وجميع، وعامة، وسائر الصيغ الدالة على العموم، ومثاله: «كل الصحابة عدول».

الثاني:

سور كلي سالب، وهو: ما يدل على نفي ثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع^(٤).

(١) حاشية الباجوري (٤٨)، المرشد (١٠٩).

(٢) المرشد (١٠٩).

(٣) حاشية الباجوري (٤٨)، شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٩).

(٤) المرشد (١٠٩).

(١) حاشية الباجوري (٤٨).

(٢) شرح الأخضري (٣٠)، المرشد (١٠٧).

(٣) المرشد (١٠٧).

مثل: لا شيء، ولا أحد، ولا ديار، ومثاله: «لا بشر مخلد»، وكل نكرة في سياق النفي من هذا القسم. ولفظ (كل) إذا دخل على قضية منفية، أو جاء فيها السور الكلي قبل أداة السلب، فهو المسمي بـ (عموم السلب)، مثل: «كل جماد ليس بحساس»، و«كل إنسان ليس بجماد»، و«كل بشر ليس بمخلد».

الثالث:

سور جزئي موجب، وهو ما يدل على الحكم بالثبوت لبعض الأفراد^(١).
مثل: بعض من ... وقسم من ... وفريق من ... وفئة، وطائفة .. وكذا كل ما يفيد الإحاطة الجزئية. ومثاله: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣].

الرابع:

سور جزئي سالب، وهو: ما يدل على نفي ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع^(٢). وصورته أن يجمع بين سور جزئي وأداة من أدوات النفي.
مثل: «بعض ... ليس» سواء تقدم النفي على السور الجزئي أو تأخر.
ومثاله: «بعض التمر ليس بجيد»، و«بعض الحيوان ليس بإنسان»، و«بعض النبات ليس بمثمر»، و«ليس بعض أهل الكتاب مماثلاً للبعض الآخر»^(٣).

(١) المرشد (١٠٩).

(٢) تحرير القواعد (٦٣، ٦٤)، حاشية الصبان (٨٧، ٨٨)، المرشد (١٠٩).

(٣) ينقسم سور القضية الحملية إلى أربعة أقسام:

- سور كلي إيجابي: نحو (كل) و (عامّة) وما شابه ذلك.

- سور كلي سلبي: نحو (لا شيء) و (لا واحد) ونحوهما.

- سور جزئي إيجابي: نحو (بعض).

- سور جزئي سلبي: نحو (بعض ليس) و (ليس بعض).

انظر: تحرير القواعد (٦٤، ٦٣)، حاشية الصبان (٨٧، ٨٨)، المرشد (١٠٩).

ويستخدم بعض المناطق عبارات أخرى قريبة من السابقة في لفظها، متفقاً معها في الدلالة فيقولون:

القضية المهملة:

اصطلح المناطق على أن القضية التي لا سور لها تسمى بالمهملة.
ومثالها: «خالد قوي» و «محمد نبي» و «أبو جهل شقي».
ومثالها - أيضاً -: (المسلمون على شروطهم)^(١). والفرق بين هذا المثال وسابقه:

أن الموضوع في المثال الأخير كلي، وفيما قبله جزئي، ورغم وضوح العموم في المثال الأخير وما مثله إلا أن المناطق يقولون: هذه قضية مهمة غير مسورة بها يدل على الإحاطة، فتصدق يقينا في البعض، ولذا فهي في قوة الجزئية.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأقضية باب الصلح (١٥٥٥/٣) برقم (٣٥٩٤)، والترمذي كتاب الأحكام - باب ما ذكر من النبي ﷺ في الصلح (٦٧٠/٤) برقم (١٣٥٢)، ورواه البخاري تعليقا في كتاب الإجارة باب أجر السحرة (٧٩٤/٢)، والحاكم في المستدرک (٥٧/٢) برقم (٢٣٠٩) لكن الذهبي في التلخيص لم يسلم بتصحيحه. وبعض رواته فيهم مقال، لذا يختلف الحكم على إسناده من رواية إلى أخرى، لكنه بمجموع طرقه صحيح كما حققه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٤٢/٥) برقم (١٣٠٣).

وتسمى القضية المهمة التي يكون موضعها جزئياً بالقضية الشخصية، وتكون موجبة أحياناً، كما تكون سالبة أحياناً^(١).

(١) والقضية الحملية لا بد لموضوعها من أحد أمرين:

فإما أن يكون كلياً، وإما أن يكون جزئياً، فإن كان موضوعاً كلياً فله مع السور خمس حالات:

- أن يُسَوَّر بسور كلي إيجابي.
- أن يسور بسور كلي سلبي.
- أن يسور بسور جزئي إيجابي.
- أن يسور بسور جزئي سلبي.
- أن يهمل من السور. وهذا القسم بمنزلة الجزئية، فأقسام القضية الحملية التي موضوعها كلي أربعة في الحقيقة؛ لأن المهمة في قوة الجزئية، وأما إن كان موضوعها جزئياً فهي التي تسمى شخصية ومخصوصة، ولها مع السور حالتان:

١- أن تكون موجبة: نحو (زيد قائم).

٢- أو تكون سالبة: نحو (زيد ليس بقائم).

فتحصل أن القضية الحملية باعتبار الكيف والكم ستة أقسام:

- كلية موجبة: مثال (كل إنسان حيوان).
- كلية سالبة: مثال (لا شيء من الإنسان بحجر).
- جزئية موجبة: مثال (بعض الحيوان إنسان).
- جزئية سالبة: مثال (بعض الحيوان ليس بإنسان).
- شخصية موجبة: مثال (زيد قائم).
- شخصية سالبة: مثال (زيد ليس بقائم).

انظر: تحرير القواعد (٦٣، ٦٤)، حاشية الصبان (٨٧، ٨٨)، المرشد (١٠٩).

المسألة الخامسة

أقسام القضايا الشرطية المنفصلة.

للمنطقة في تعريف القضية الشرطية المنفصلة عبارات منها:

- التي يحكم فيها بتنافي نسبتين فأكثر أو عدم تنافيهما.
- التي يكون الحكم فيها قائماً على التردد بين نسبتين فأكثر، أو علي نفي هذا التردد^(١).

- التي حكم فيها بالتنافي والعناد بين طرفيها صدقاً وكذباً، أو صدقاً فقط أو كذباً فقط^(٢).

- التي يحكم فيها بالتنافي أو بنفي التنافي بين القضيتين^(٣).

وبعد ذكر عبارات المنطقة، نجد أنها متفقة الدلالة، لأن مقصودهم واحد وإن اختلفت ألفاظهم بعض اختلاف.

فإذا قلنا الرجل إما مؤمن أو غير مؤمن نجد أننا قد: تردنا بين نسبة الإيـمان للرجل وعدم نسبته إليه، وحكمنا بالتنافي بين الإيـمان وعدم الإيـمان، والتنافي بين المؤمن وغير المؤمن.

وسميت منفصلة: لدالاتها على انفصال كل واحد من الجزئين عن الآخر، بمعنى أنه كلما تحقق أحدهما نفي الآخر، وكلما انتفي أحدهما تحقق الآخر.

والأداة التي تستعمل للدلالة على التردد، أو التنافي بين نسبتين فأكثر، قد تكون:

كلمة (إما)، وقد يستعمل حرف (أو)، وقد يستعمل غير ذلك، والمهم تأدية

(١) ضوابط المعرفة (ص ٩٦).

(٢) طرق الاستدلال (١٩١)، المنطق الصوري (١٠٦: ١٠٧)، المرشد (١١٨، ١١٩).

(٣) إتحاف الطلبة (٣٢)، حاشية الباجوري (٥٤)، تحرير القواعد (٦١)، إيضاح المبهـم

(١٠)، المرشد (١١٨).

المعني بأي تعبير كان^(١).

أقسام الشرطية المنفصلة من حيث السلب والإيجاب (الكيف):

القضية المنفصلة التي تشتمل على إثبات التردد أو التنافي بين نسبتين فأكثر اصطلاح على تسميتها بالقضية الموجبة^(٢)، كالمثال السابق، وكقولنا: الصلاة إما شفع أو وتر، والقضية المنفصلة التي تشتمل على نفي التردد أو التنافي المذكور اصطلاح على تسميتها بالقضية السالبة^(٣)، ومثالها -بتعبير المنطقة-: ليس إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً، والتقدير: ليس صحيحاً قولنا: إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً، لأنه لا مانع من كونه أسود كاتباً في نفس الوقت.

طرفا القضية الشرطية المنفصلة

ذهب بعض المناطق إلى أن ركني القضية الشرطية المنفصلة يسميان بالمقدم والتالي شأنها في ذلك شأن الشرطية المتصلة.

وقيل: لا يسميان بذلك، لأنه لا يشترط فيها أن يكون أحد طرفيها مرتباً على الآخر، بل التقديم والتأخير فيها موكول إلى اختيار المتكلم، فلا فرق بين أن تقول: العدد إما زوج أو فرد، أو تقول: العدد إما فرد وإما زوج، وهي في ذلك تخالف القضية الشرطية المتصلة التي يشترط فيها ترتيب أحد الطرفين على الآخر بحيث لو أخر المقدم فيها لم تصدق لزوماً، وإن صدقت في بعض الصور بخصوص المادة.

فقولك: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً (صادق)، لكن لو قلت: لو كان

(١) ضوابط المعرفة: مرجع سابق (٩٧).

(٢) المرشد (١٠٦)، وانظر: تحرير القواعد (٦٣)، شرح الأخضري (٣٠)، حاشية الباجوري (٤٩).

(٣) ضوابط المعرفة (٩٦)، وانظر: تحرير القواعد (٦٣).

هذا حيواناً لكان إنساناً (كان كاذباً).

فتبين أن كونه إنساناً مقدم، وكونه حيواناً تال صادق على الحقيقة بخلاف المنفصلة.

لكن لا يحيص من تسمية الركنين، فلا بد من اختيار تسميتهما بالمقدم والتالي باعتبار ورود في الجملة، أو تسميتهما بالموضوع والمحمول، وفي هذه الحالة نقول: إن المحمول في قوة المفرد، رغم أنه مكون من أكثر من كلمة، وأيا كان الأمر فهذا اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

أقسام الشرطية المنفصلة من حيث نوع العناد

معلوم من خلال التعريفات المتقدمة أن المنفصلة لا بد وأن يكون بين طرفيها عناد في الجملة. والمراد بالعناد: التنافر. والعناد المذكور بين الطرفين هو معني كونها منفصلة، والتقسيم العقلي الصحيح يحصر العناد في ثلاثة أقسام هي:

١- أن يكون العناد في الوجود والعدم معاً.

٢- أن يكون العناد في الوجود فقط.

٣- أن يكون العناد في العدم فقط.

وقد اصطلاح على تسمية الأولى بالحقيقة، والثانية بمانعة الجمع، والثالثة بمانعة الخلو^(١)

وسأبين هذه الأقسام الثلاثة في النقاط التالية:

القسم الأول: المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع والخلو معاً):

تعريفها: ما حكم فيها بالتنافي بين جزئها صدقاً وكذباً^(٢).

وسميت حقيقية: لأن التنافي بين جزأها أتم، فإنه من جانبي الصدق

(١) آداب البحث والمناظرة (١/٥٤، ٥٥).

(٢) حاشية الباجوري (٥٤)، وانظر: إيضاح المبهم (١٠).

والكذب؛ فهي أحق وأجدر باسم المنفصلة. وتركب المنفصلة الحقيقية من الشيء ونقيضه^(١) أو المساوي لنقيضه.

ومثالها: العدد إما زوج أو فرد^(٢)، أو: العدد إما زوج أو لا زوج، فإن نقيض قوله: زوج: لا زوج، وقوله: فرد، مساو له، أو يقال: نقيض فرد: لا فرد، وزوج مساو له^(٣).

ومثالها -أيضاً-: هذا الشيء إما متحرك أو لا متحرك، أو: هذا الشيء إما متحرك أو ساكن، ومثالها كذلك: فلان إما حي أو لا حي، أو: فلان إما حي أو ميت.

القسم الثاني: مانعة الجمع فقط

وهي ما حكم بالتنافي بين جزئيهما صدقاً فقط^(٤)، بأن يكون العناد بين طرفيهما في الوجود فقط فهي مجوزة للخلو، مثل: هذا الشيء إما حجر أو شجر. وتركب مانعة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه^(٥)، فإن نقيض حجر: لا حجر، وشجر أخص منه لشمول كلمة (لا حجر) للشجر وللحيوان وغيره. ومثل: الشيء إما أبيض وإما أسود.

فيستحيل اجتماع طرفيهما في الوجود بأن يكون الجسم الواحد أبيض وأسود في وقت واحد من جهة واحدة، ولكنها تجوز للخلو من الطرفين، لأنها لا عناد بين طرفيهما في العدم فيجوز أن يكون الجسم غير أبيض وغير أسود بأن يكون أحمر أو أخضر مثلاً، ومعنى كونها لا عناد بين طرفيهما في العدم أي: جواز انعدام

(١) المرشد (١١٩)، وانظر: حاشية الباجوري (٥٥)، وتحرير القواعد (٦١).

(٢) إنحاف الطلبة (٣٦).

(٣) هامش إنحاف الطلبة (٣٦)، وآداب البحث والمناظرة (١/٥٤، ٥٥).

(٤) المرشد (١١٩)، وانظر: تحرير القواعد (٦١)، حاشية العطار (١٨٨-١٨٩).

(٥) المرشد (١١٩)، وانظر: حاشية العطار (١٨٨).

طرفيهما معاً، فالطرفان مصطحبان في العدم، لانعدام كليهما^(١).

القسم الثالث: مانعة الخلو فقط

تعريفها: هي ما حكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذباً، فيكون العناد بين طرفيهما في العدم فقط، فهي مانعة للخلو ومجوزة للجمع، وبهذا تكون عكس (مانعة الجمع).

ومثالها: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق^(٢).

ومثالها -أيضاً-: الشيء إما غير أبيض، وإما غير أسود، فهذه شرطية منفصلة مانعة خلو مجوزة جمع، فلا يمكن اجتماع طرفيهما في العدم ولكن يمكن اجتماعهما في الوجود إذ لا عناد بينهما في الوجود. فتقول: هذا الجسم غير أبيض وغير أسود وأنت صادق لكونه أحمر أو أصفر مثلاً.

ولكن لا يمكن اجتماعهما في العدم بحال؛ بل إذا عدم أحدهما لزم وجود الآخر ضرورة^(٣)، وتركب مانعة الخلو من الشيء والأعم من نقيضه^(٤).

فإن نقيض قوله غير أبيض: أبيض، وقوله غير أسود أعم من أبيض لأن غير الأسود يتحقق بالأبيض والأحمر والأصفر..... الخ

وكذا في المثال: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق. فنقيض قوله: يكون في البحر هو: لا يكون في البحر، وقوله: لا يغرق أعم منه؛ لأن عدم الغرق كما يتحقق في حال عدم الكون في البحر، يتحقق في حال الكون فيه كمن في السفينة.

(١) إنحاف الطلبة: مرجع سابق (٣٦)، آداب البحث والمناظرة (١/٥٥).

(٢) إنحاف الطلبة: مرجع سابق (٣٦).

(٣) آداب البحث والمناظرة (١/٥٥).

(٤) المرشد (١١٩).

المسألة السادسة

أقسام القضايا الشرطية المتصلة

تعريفها:

هي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها علي تقدير ثبوت نسبة أخرى أو نفيها^(١).

ومثالها قولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذه قضية شرطية متصلة موجبة، وهي صادقة، ومثل: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وهذه قضية شرطية متصلة سالبة، فالشرطية المتصلة هي التي يجتمع طرفاها في الوجود، ويجتمعان في العدم، ولذلك سميت متصلة لاتصال طرفيها في كونها موجودين واتصالهما في كونها معدومين.

طرفا القضية الشرطية المتصلة

اتفق المناطق على تلقيب الطرف الأول في القضية الشرطية المتصلة بـ (المقدم) وتلقيب الطرف الثاني بـ (التالي) بلا خلاف -عندهم- وقد احتجنا إلى ذكر الاتفاق، لما سبق من بيان الخلاف في أركان القضية الشرطية المنفصلة، وسمي الجزء الأول مقدما لتقدمه طبعاً، وإن تأخر وضعاً كما في قولنا: يكون النهار موجوداً كلما كانت الشمس طالعة.

أقسام الشرطية المتصلة

تنقسم الشرطية المتصلة -بحسب الارتباط بين طرفيها- قسمين هما: الشرطية المتصلة للزومية، والشرطية المتصلة للاتفاقية.

(١) تحرير القواعد (ص ٦١)، وانظر: إيضاح المبهم (ص ١٠)، حاشية الباجوري (ص ٥٤)، المرشد السليم (ص ١١٧).

الشرطية المتصلة للزومية:

وهي: التي حكم فيها بالاتصال بين النسبتين، أو بسلب الاتصال بينهما، لعلاقة يستلزم المقدم التالي بسببها^(١).

قال الشيخ الشنقيطي^(٢): وبذلك الموجب مقتضي للارتباط بينهما في الوجود والعدم سميت لزومية^(٣).

وهذه العلاقة على أنواع:

النوع الأول:

أن يكون بين المقدم والتالي علاقة تضاييف، ومعناه: أن يكون تعقل كل من الركنين متوقفاً على تعقل الآخر، مثل: إن كان زيد ابناً لعمر، فعمرو أب لزيد.

النوع الثاني:

أن يكون المقدم علة للتالي نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فطلوع الشمس علة لوجود النهار.

النوع الثالث:

أن يكون المقدم معلولاً للتالي، نحو: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، فوجود النهار معلول لطلوع الشمس.

النوع الرابع:

أن يكون المقدم والتالي -كلاهما- معلولين لأمر ثالث، نحو: إن كان النهار

(١) المرشد السليم، وانظر: حاشية الباجوري (٥٥).

(٢) هو العلامة عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد، فقيه أديب علوي النسب، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: نشر البنود، ومراقي السعود، وفيض الفتاح، وغيرها، وتوفي سنة ١٢٣٥ هـ. راجع الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (٣٨)، هدية العارفين (٤٩١/١)، الأعلام (٦٥/٤).

(٣) المرشد السليم (١١٧).

موجودا كان العالم مضيئا، فوجود النهار وإضاءة العالم معلولان لعلة واحدة هي طلوع الشمس.^(١)

أقسام التلازم:

الارتباط بين ركني القضية الشرطية المتصلة، قد يكون عقليا، وقد يكون شرعيا، وقد يكون عاديا.

مثال العقلي: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا؛ لأن الحيوان - عند المناطقة - هو جزء الإنسان الذي هو أعم منه، والعقل يمنع انفكاك الكل عن جزئه، فكونه إنسانا ملزوم لكونه حيوانا، وكونه حيوانا لازم لكونه إنسانا وذلك للزوم عقلي. ومثال الشرعي: كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر، وكلما وجد هلال شهر رمضان وجب الصوم؛ لأن كلا من زوال الشمس ووجود هلال شهر رمضان سبب شرعي للعبادة التي علقت عليه.

ومثال العادي: كلما لم يكن ماء لم يكن نبات؛ لأن الله تعالى أجرى العادة بأن وجود الماء سبب لوجود النبات، وأن عدم الماء سبب لعدم النبات.

الشرطية المتصلة الاتفاقية:

هي التي حكم فيها بالاتصال بين النسبتين - أو بنفيهما - بدون علاقة بينهما أصلا - لا عقلا ولا شرعا ولا عادة - ولكن اتفق في الخارج صدق كل منهما مع صدق الأخرى.^(٢)

مثل: إذا كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا، فالاتصال بينهما حصل اتفاقا دون علاقة تربط بينهما بل اتفقا في الواقع دون علاقة بينهما، ولا يستلزم أحدهما الآخر ولا عده.

(١) المرشد السليم (١١٨)، وضوابط المعرفة (٩٠-٩١).

(٢) انظر: في هذا المعنى: حاشية العطار (١٨٩)، والمرشد السليم (١١٨).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رُبِّي لَتَفِدَّ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَفِدَّ كَلِمَتِي رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، فكون البحر مدادا لها لا علاقة له بنفادها ولا عده، بل النفاد لاحق بالبحر فقط في حالة حصول الشرط، وهو كونه مددا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧]؛ لأن دعاءهم إلى الهدى لا علاقة بينه وبين عدم اهتدائهم.

ومن هذا القبيل ما روي: (لو لم يخف الله لم يعصه)^(١)، لأن عدم خوفه من الله لا أثر له في عدم عصيانه، بل قد يكون سببا لعصيانه فيما يظهر للناظر. فعدم العصيان - الذي هو الجزاء - ليس سببه عدم الخوف - الذي هو شرط -، ولكنه شيء آخر لم يذكر، وهو محبته لله وتعظيمه له، المانعة من معصيته له، ولو لم يكن خائفا^(٢).

(١) هذا الحديث لا أصل له ولم يروه الحفاظ في كتبهم بل هو مما اشتهر على ألسنة الناس والنحاة، قال عنه الجلال السيوطي في شرح نظم التلخيص: كثر سؤال الناس عن حديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونسبه بعضهم إلى النبي ﷺ ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص عنه انتهى. كشف الخفاء (٢/٤٢٩)، وقال العراقي وغيره لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث. تدريب الراوي (٢/١٧٥)، وقال عنه الهروي: «لا أصل له كما صرح به الحفاظ» المصنوع (١/٢٠٢).

(٢) وربما تبادر إلى الذهن أن كلمة (إن) الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ لزومية، وينبغي على هذا أن يكون المعنى: سبب عدم اهتدائهم هو دعوتهم لهم إلى الهدى.

وهذا غلط لأن الدعوة للهدى سبب للاهتداء، فلا يصح جعلها سببا لعدم الاهتداء، نعم قد اتفق أنهم لا يهتدون مع وجود سبب الهداية، لقيام مانع بهم وهو العناد والمكابرة.

مورد الصدق والكذب في الشرطية المتصلة:

الصدق والكذب فيها يتواردان على الربط بين طرفيها، فإن كان الربط صحيحاً كانت صادقة، وإن كان الربط غير صحيح كانت كاذبة، فلا عبرة بطرفيها في الصدق والكذب، فقد يكون الطرفان كاذبين إذا أزيلت أداة الربط وبوجود أداة الربط بينهما تكون صادقة.

مثال: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قضية شرطية متصلة لزومية في غاية الصدق، ولو أنك أزلت أداة الربط بين طرفيها كان كل من الطرفين كاذباً.

فالطرف الأول: كان فيهما آلهة إلا الله، وهذه قضية كاذبة قطعاً - تعالى الله علواً كبيراً -

والطرف الثاني: فسدتا وهي كاذبة كذلك.^(١)

خاتمة لهذا المطلب

تأثير دراسة القضية في الاستدلال والاستنباط

تأثير دراسة القضية في الاستدلال

يعتبر إدراك نوع القضية من هذه الحثية معيناً على التمييز بين العام والمطلق والخاص، ولو قارنا بين اصطلاحي الأصوليين والمناطقية، لوجدنا تقارباً في المدلول إن لم نقل إنه تطابق، ولنتفحص الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث: (كل ذي ناب من السباع فأكله حرام)^(١)، فهذه قضية مسورة بسور كلي موجب في اصطلاح المناطقية، والموضوع فيها ذو الناب من السباع والمحمول حرمة أكله.

وباصطلاح الأصوليين فهذا النص جاء بصيغة العموم، والمحكوم عليه هو ذو الناب من السباع والمحكوم به هو التحريم.

المثال الثاني:

قول النبي ﷺ في حديث السهو: (كل ذلك لم يكن)^(٢)، فهذه قضية مسورة بسور كلي سالب في اصطلاح المناطقية، والموضوع فيها ترك بعض الصلاة عمداً أو سهواً والمحمول عدم الوقوع، وباصطلاح الأصوليين فهذا نص جاء بصيغة العموم.

(١) مسلم ك: الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير (١٥٣٤/٣) تحت رقم (١٩٣٣)، والنسائي في المجتبى باب تحريم أكل السباع (٧/٢٠٠) تحت رقم (٤٣٢٤)، وأحمد ٢/٢٣٦ تحت رقم (٧٢٢٣).

(٢) الموطأ ك: الصلاة باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً (٩٤/١) تحت رقم (٥٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب السجود في الصلاة والسهو له (٤٠٤/١) تحت رقم (٥٧٣)، والحاكم في المستدرک (١٨١/٣) تحت رقم (٤٧٧٥).

وعليه فتكون (إن) الشرطية المذكورة في الآية اتفاقية لا ربط أصلاً بين مقدمها وتاليها، فسبب عدم الهداية غير مذكور، فليس هو دعوتهم بل سببه إرادة الله لهم عدم الهداية. انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص ٥٥)، ضوابط المعرفة (ص ٩٣، ٩٤)، طرق الاستدلال للباحثين (ص ١٩٠، ١٩١).

(١) ضوابط المعرفة (ص ٨٦، ٨٧)، طرق الاستدلال (ص ١٩٠).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، في اصطلاح المناطقه هذه قضية جزئية موجبة وباصطلاح الأصوليين هي من المطلق.

المثال الرابع:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، عند المناطقه هذه قضية جزئية سالبة، وباصطلاح الأصوليين هي من المطلق.

المثال الخامس:

حديث: (كلاهما قتله)^(١)، قضية شخصية موجبة عند المناطقه وهي من الخاص عند الأصوليين.

المثال السادس:

حديث: (إنك ليس ممن يصنعه خيلاء)^(٢)، قضية شخصية سالبة عند المناطقه وهي من الخاص عند الأصوليين.

تأثير دراسة القضية في الاستنباط:

إذا دل النص على العموم شمل جميع الأفراد، فإن كان المحكوم فيه شيئاً عموماً الحكم جميع أفرادها، كتحرير ذي الناب من السباع فإنه يشمل جميع السباع، وإن كان المحكوم فيه من المكلفين عم الحكم جميع الأفراد المنصوص عليهم، وكان هذا هو الظاهر، ولا يعدل عنه إلا بدليل يخرج النص عن مقتضى ظاهره،

(١) أخرجه البخاري في ك: الخمس باب من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه (١١٤٤/٣) تحت رقم (٢٩٧٢)، ومسلم ك: الجهاد والسير باب استحقات القاتل سلب القتل (١٣٧٢/٣) تحت رقم (١٧٥٢).
(٢) البخاري ك: اللباس باب من جر إزاره من غير خيلاء (٢١٨١/٥) تحت رقم (٥٤٤٧)، وأبو داود ك: اللباس باب ما جاء في إسبال الإزار (٥٧/٤) تحت رقم (٤٠٨٥).

كالاستثناء أو حل اللفظ على العام المراد به الخصوص.

وإذا اشتمل النص على لفظ مطلق، انطبق الحكم على بعض الأفراد دون البعض، ومثاله أن: بعض أهل الكتاب يجوز اثباته، وبعضهم لا يجوز. والله أعلم.

وإذا كانت القضية شخصية دلت على المحكوم عليه نصاً، ولا يتعدى الحكم إلى غيره إلا إذا علمت العلة، وتحققنا من وجودها فيما يراد تعدية الحكم إليه. والله أعلم.

المطلب الثالث صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين

وفيه أربع مسائل:

- | | | |
|-----------------|---|---------------------------|
| المسألة الأولى | : | صيغ الحكم الشرعي التكليفي |
| المسألة الثانية | : | صيغ الحكم الشرعي الوضعي |
| المسألة الثالثة | : | القاعدة الأصولية |
| المسألة الرابعة | : | القاعدة الفقهية |

المسألة الأولى

صيغ الحكم الشرعي التكليفي

يتعين على من أراد بيان الحكم الشرعي التكليفي أن يصوغ عبارته في أسلوب خبري، وسر ذلك متبادر، وهو أن المبين للحكم الشرعي التكليفي بمثابة المخبر عما قضى به الشرع على فعل المكلف.

ومقتضى ما سبق من البحث فالجملة الخبرية المبينة للحكم الشرعي التكليفي تتكون من محكوم فيه هو فعل المكلف، ومحكوم به وهو ما قضى به الشرع على هذا الفعل.

ويجري على المحكوم فيه من الأحكام والأساليب اللغوية ما يجري على المسند إليه، ومن الضوابط المنطقية ما يجري على الموضوع، وأما المحكوم به فيجري به مجرى المسند والمحمول.

وأسوق فيما يلي كيفية صياغة الأحكام التكليفية، في ضوء دراستي للأسلوب الخبري فأقول: إذا أراد الفقيه صياغة الحكم الشرعي التكليفي فإنه يأتي بعبارة دالة على مقصوده، مثل قوله: «صلاة الظهر واجبة» وقد لحظت أموراً يترتب على مراعاتها دقة الصياغة، وهي:

أولاً: أن تكون العبارة بأسلوب خبري، فإن المقصود الإخبار عن أن حكم الله في هذا الفعل هو كذا، والإنشاء لا يدل على هذا المعنى إلا إذا أُوِّل بالخبر، فإذا قلنا: كيف تحرم الضب وقد أكل بين يدي النبي ﷺ؟ فهذه العبارة دالة على الحكم، لكن دلالتها نابعة من الأسلوب الخبري الذي تضمنته، والتقدير: أكل الضب حلال، بدليل إقرار النبي ﷺ لمن أكله بين يديه.^(١)

(١) مالك ك: الاستئذان باب ما جاء في أكل الضب (٢/٩٦٨) تحت رقم (١٧٣٩)،
والبخاري ك: الذبائح والصيد باب الضب (٢/٩١٠) تحت رقم (٢٤٣٦)، ومسلم ك:

ثانياً: أن تكون القضية موجبة، أو سالبة سلب فيها ماله مقابل واحد يضاده ولا يجتمع معه، فإذا قلنا: «البر بالأب واجب» فالصيغة دقيقة لأن القضية موجبة، وإذا قلنا: «صيد البر لا يحل في الإحرام» كانت الصيغة دقيقة أيضاً، لأن سلب الحل يعني التحريم، فهما ضدان، بخلاف قولنا: «الهدي ليست واجبة» فإن هذه الصيغة ليست بدقيقة، لأن الوجوب يقابله أكثر من حكم، فنفي الوجوب يستتبع أن تصدق العبارة إذا كان الفعل مباحاً، وكذا إن كانت مستحبة، بل قد تصدق إذا كان مكروهاً أو محرماً، ومثال هذا من كلام الفقهاء، قول الشيخ الكشناوي^(١): «لا يكره للإمام الراتب إن صلى الجماعة في مسجده قبله أن يصلي بجماعة أخرى»^(٢) فالافتقار على سلب الكراهة فيه إيهام للحكم، لصدق ذلك على المباح والمستحب وغيرهما، وإحالة للقارئ على ما سبق بيانه من الأحكام.

ثالثاً: أن يكون المحكوم به لفظاً اصطلاحياً، مثل قولنا: «يندب السواك عند الاستيقاظ من النوم»، وقول الشيخ ابن عسكر^(٣): «المنفرد بصلاة يندب إلى

الصيد والذبائح باب إباحة الضب (١٥٤٤/٣) تحت رقم (١٩٤٧)، والترمذي ك: الأظعمة باب ما جاء في أكل الضب (٢٥١/٤) تحت رقم (١٧٩٠). والبخاري في معناه (٢٠٦١/٥) (٥٠٧٦).

(١) هو العلامة محمد بن محمد الفلاني الكشناوي السوداني، أبو عبد الله، فقيه نحوي، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: بلوغ الأرب من كلام العرب، والدر المنظوم وخلاصة السر المكتوم، والدر واليوافيت، وغيرها، وتوفي سنة ١١٥٤هـ. راجع شجرة النور (٣٣٧)، هدية العارفين (٣٢٥/٢)، الأعلام (٦٧/٦، ٦٧).

(٢) أسهل المدارك، شرح إرشاد السالك إلى مذهب الإمام مالك (٢٥٥/١).

(٣) هو العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد، ولد سنة ٦٤٤هـ على الراجح، فقيه، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: إرشاد السالك، وجامع الخيرات في

الإعادة في جماعة إلا المغرب»^(١) فلفظ يندب واضح الدلالة على المقصود به في اصطلاح الأصوليين والفقهاء، فإن لم يكن اللفظ اصطلاحياً فقد لا تكون الصيغة دقيقة، مثل قولنا: «يمنع السفر يوم الجمعة»، فإن لفظ (يمنع) غير اصطلاحى، وهو صالح للتعبير عن الكراهة والتحريم، والسفر يوم الجمعة مختلف فيه، وقد ذكره الشيخ خليل المالكي^(٢) في المكروهات^(٣)، في حين جاء التصريح بحرمة في مغني المحتاج من كتب الشافعية، حيث قال: «السفر يومها بعد الفجر وقبل الزوال حرام»^(٤).

رابعاً: يجوز تقدم المحكوم به على فعل المكلف، وتأخره عنه، والتعبير بالاسم والفعل، واستخدام القضية الشرطية والحملية، والأمر في ذلك واسع، وقد تفنن الفقهاء في تنويع العبارات، مما جعلني أضرب صفحاً عن حصر الصيغ الدالة على الحكم التكليفي؛ إذ لا فائدة في هذا الحصر، متى صح التعبير بكل عبارة سليمة دالة على المقصود بدقة، لكن يمكن القول بأن جميع العبارات الدالة على الحكم الشرعي التكليفي يمكن صياغتها في قضية حملية موجبة، الموضوع فيها فعل المكلف، والمحمول هو المحكوم به شرعاً على ذلك الفعل،

الأذكار والدعوات، والنور المقتبس من فوائد مالك بن أنس، وغيرها، وتوفي سنة ٧٣٢هـ. راجع علماء بغداد (٨٩)، الدرر الكامنة (٣٤٤/٢).

(١) أسهل المدارك، شرح إرشاد السالك إلى مذهب الإمام مالك (٢٥٤/١).

(٢) هو العلامة خليل بن إسحاق بن موسى الجندي، أبو المودة، فقيه أصولي محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المختصر في الفقه، والمناسك، ومخدرات الفهوم في ما يتعلق بالترجم والعلم، وغيرها، وتوفي سنة ٧٦٧هـ. راجع الدرر الكامنة (٨٦/٢)،

النجوم الزاهرة (٩٢/١١)، حسن المحاضرة (٢٦٢/١).

(٣) مواهب الجليل (١٧٧/٢، ١٧٨).

(٤) مغني المحتاج (٤٩٦/١).

وسأضرب لصيغ الحكم الشرعي التكليفي الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر)^(١) وقد خصصت مسألة لدلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ صريح، وأخرى لدلالته بلفظ غير صريح، ولذا ستكون الأمثلة التالية من أقوال الفقهاء.

المثال الثاني:

قول الشيخ خليل المالكي في مختصره: «المباح طعام طاهر والبحري وإن ميتا ... والمحرم النجس وبغل وفرس وحمار»^(٢) تقدم فيه المحكوم به، وجاء اسما معرfa بالألف واللام، والتقدير: «أكل الطعام الطاهر والحيوان البحري مباح، وأكل النجس والفرس والحمار محرم».

المثال الثالث:

قول الشيخ ابن المبرد^(٣) يوسف بن عبد الهادي «ويكره نوم بين يقظي،

(١) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب فرض صدقة الفطر (٥٤٧/٢) تحت رقم (١٤٣٢)، ومالك ك: الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر (٢٨٣/١) تحت رقم (٦٢٥)، ومسلم ك: الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٦٧٧/٢) تحت رقم (٩٨٤)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر (٦١/٣) تحت رقم (٦٧٦).

(٢) مختصر خليل (٩٢/١).

(٣) هو العلامة يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي بن المبرد، ولد سنة ٨٤٠هـ على الراجح، فقيه لغوي محدث، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: تحفة الوصول إلى علم الأصول، وبلغة الحثيث إلى علم الحديث، ومقبول المنقول من علمي الجدل والأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٩٠٩هـ. راجع (شذرات الذهب (٤٣/٨)، الضوء اللامع (٣٠٨/١٠)، إيضاح المكنون (٢٢/١).

وجلوس بين نيام، ومد الرجلين في مجمع الناس»^(١) جاء فيه المحكوم به فعلا مضارعا، متقدما على فعل المكلف، والتقدير: «نوم المكلف بين يقظي مكروه، وجلوسه بين النيام مكروه، ومد رجله في مجمع الناس مكروه».

المثال الخامس:

قول الشيخ الشويكي^(٢): «وإن طلقها في حيض أو طهر أصابها فيه ولم يستبن حملها فبدعة يحرم ويقع، ويسن رجعتها»^(٣) جاء في صورة قضية شرطية، والمحكوم به، وفعل المكلف كلاهما جاء في صورة الفعل، والتقدير: تطبيق الحائض محرم واعتباره واقعا واجب، ومراجعتها مستحب.

(١) غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام (ص ٥١).

(٢) هو العلامة أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي، شهاب الدين أبو الفضل النابلسي، ثم الدمشقي، الصالحي، ولد سنة ٨٧٥هـ فقيه حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ٩٤٨هـ. انظر: (هدية العارفين (٧٧/١).

(٣) التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح (١٠٢٨/٣).

المسألة الثانية

صيغ الحكم الشرعي الوضعي

الأسلوب الخبري هو العمدة في بيان الحكم الوضعي، وكيفية صياغته كالحكم التكليفي سواء بسواء، إلا أن المحكوم فيه هنا لا يشترط فيه أن يكون فعلا من أفعال المكلفين.

والفرق بين الحكمين التكليفي والوضعي من هذه الحثية أنه لا تكليف إلا بفعل، بخلاف الحكم الوضعي فإنه جعل الشرع شيئا ما علامة على حكم شرعي، والعلامة قد تكون فعلا من أفعال المكلفين مقدورا لهم كالسرقة التي جعلت شرعا علامة على وجوب قطع اليد، وقد تكون عرضا لاحقا بالمكلف غير مقدور له كالحيض الذي جعل شرعا علامة على سقوط فرضية الصلاة.

وقد تكون حصول أمر آخر، كزوال الشمس، وظهور الهلال، ونزول المطر، التي جعلت شرعا علامات على وجوب صلاة الظهر والصوم والرخصة في الصلاة في الرحال، ومثل قولنا:

السرقة علة في وجوب قطع اليد.

والحيض مانع من صحة الصلاة.

ورؤية الهلال سبب لوجوب الصوم.

وأسوق فيما يلي كيفية صياغة الأحكام الشرعية الوضعية، في ضوء دراستي للأسلوب الخبري، فأقول: إذا أراد الفقيه صياغة الحكم الشرعي الوضعي فإنه يأتي بعبارة دالة على مقصوده، مثل قوله: «القتل عمدا عدوانا علة لوجوب القصاص» وقد لحظت أمورا يترتب على مراعاتها دقة الصياغة، وهي:

أولا: أن تكون العبارة بأسلوب خبري، كما سبق بيانه في الحكم التكليفي.

ثانيا: يستحسن أن يكون المحكوم به لفظا اصطلاحيا، وقد جرت عادة الفقهاء بالتوسع والتساهل في استعمال المصطلحات الخاصة بالحكم الوضعي،

فتوسعوا في لفظ الشرط، بحيث يطلق كثيرا على الأسباب، وجرت عادة بعضهم باستعمال مصطلح السبب مكان العلة^(١)، كما جرت عاداتهم بحذف اللفظ الاصطلاحي أحيانا، ويكتفون بنحو كلمة (لأن) تعبرا عن العلة، وبنحو كلمة (ويتعين، أو يتحتم) تعبرا عن الشرط.

ثالثا: يختلف الحكم الوضعي عن الحكم التكليفي في الإيجاب والسلب، فالحكم الوضعي يبينه السلب كما يبينه الإيجاب، والفرق بينهما من وجهين: الأول: أن الحكم الوضعي تعليق للحكم التكليفي على حصول أمر أو فعل، فإذا نفي التعليق لم يتأثر بيان الحكم، بل يعلم أنه غير معلق.

والثاني: أن أفعال العباد لا تخلو من حكم تكليفي، ولذا يصح أن نقول: فعل المكلف إما واجب وإما مندوب وإما محرم وإما مكروه وإما مباح، وليس هناك قسم سادس، وأما أقسام الحكم الوضعي فلكل منها مقابل واحد، هو عدم التعليق، ونفي التعليق لا يستلزم الدخول تحت أحد الأضداد، فإذا قلنا يشترط في الأضحية السلامة من العيوب، ولا يشترط كونها أفضل ما يملكه المضحي، فهذه العبارة دقيقة لا غبار عليها.

رابعا: يجوز تقدم المحكوم به وتأخره، والتعبير بالاسم والفعل، واستخدام القضية الشرطية والحملية، والأمر في ذلك واسع، وقد تفنن الفقهاء في تنوع العبارات، مما جعلني أضرب صفحا عن حصر الصيغ الدالة على الحكم الوضعي؛ إذ لا فائدة في هذا الحصر، متى صح التعبير بكل عبارة سليمة دالة على المقصود بدقة، لكن يمكن القول بأن جميع العبارات الدالة على الحكم الشرعي الوضعي يمكن صياغتها في قضية حملية موجبة، الموضوع فيها المحكوم فيه، والمحمول هو المحكوم به شرعا عليه.

(١) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٤٤-٢٤٧) البحر المحيط (٧/ ١٤٦) وما بعدها

وسأضرب لصيغ الحكم الشرعي الوضعي من أقوال الفقهاء الأمثلة التالية:

المثال الأول:

من التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول القيرواني^(١) في الرسالة: «وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الخفيف السابغ الذي يستر ظهور قدميها»^(٢) فقد عبر بمصطلح الإجزاء، وعنى به ما يعنيه الأصوليون.

المثال الثاني:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الزركشي^(٣) - رحمه الله - في شرح متن الخرقى: «شرط تقدم الزكاة على الحول تمام النصاب، ليوحد سبب الزكاة»^(٤) فلفظ السبب وافق معناه الاصطلاحي على أحد أقوال أهل الأصول، كما أن لفظ الشرط وافق الاصطلاح الأصولي.

(١) هو العلامة عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، ولد سنة ٣١٠هـ على الراجح، فقيه مفسر، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: النوادر والزيادات، والرسالة، وإعجاز القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٣٨٦هـ. راجع الفهرست (١/٢٠١)، طبقات الفقهاء (ص ١٣٥)، تذكرة الحفاظ (٣/٢١١)، شذرات الذهب (٣/١٣١).

(٢) تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة (١/٤٥٣).

(٣) هو العلامة محمد بن عبد الله بن محمد، شمس الدين، أبو عبد الله، الزركشي المصري الحنبلي، مولده سنة ٧٢٢هـ كان إماماً في المذهب، وقد أخذ الفقه عن قاضي القضاة موفق الدين عبد الله الحجواي قاضي الديار المصرية، وله شرح الخرقى لم يسبق إلى مثله - كما قال ابن العماد في الشذرات - وقد طبع منذ سنوات، وهو من التراث العلمي الفريد، ت (٧٧٢هـ). انظر: شذرات الذهب (٦/٢٢٤-٢٢٥)، ومعجم المؤلفين (٣/٤٥٤).

(٤) شرح الزركشي على متن الخرقى (١/٦٠٦).

المثال الثالث:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الإمام الخرقى^(١) - رحمه الله - : «وبيع الكلب باطل وإن كان معلماً»^(٢) فقد عبر بالمصطلح (باطل) ووافق مقصد الأصوليين.

المثال الرابع:

ومن التزامهم بالمصطلح الأصولي: قول الإمام الخرقى - رحمه الله - : «ومن وطئ فسد اعتكافه، ولا قضاء عليه إلا أن يكون واجباً»^(٣) فقد استعمل مصطلحي الفساد والقضاء مع موافقة مقصد الأصوليين.

المثال الخامس:

ومما لم يذكر فيه المصطلح الأصولي: ما جاء في زاد المستقنع: «فإن أبى الذمي بذل الجزية أو التزام حكم الإسلام، أو تعدى على مسلم بقتل، أو زنى، أو قطع طريق، أو تجسس، أو إيواء جاسوس، أو ذكر الله تعالى أو رسوله أو كتابه بسوء: انتقض عهده - دون نسائه وأولاده - وحل دمه وماله»^(٤) فقد علق الشيخ انتقاض العهد وحل المال والدم على واحدة من العلل المذكورة، ولم يذكر لفظ العلة.

(١) هو العلامة عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى، أبو القاسم، فقيه، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: المختصر في الفقه، ويعرف بمختصر الخرقى، وتوفي سنة ٣٣٤هـ. راجع وفيات الأعيان (١/٣٧٩)، مفتاح السعادة (١/٤٣٨)، طبقات الحنابلة (٢/٧٥-١١٨)، الأعلام (٥/٤٤).

(٢) الواضح في شرح متن الخرقى (١/٤٢٦).

(٣) الواضح في شرح متن الخرقى (١/١٤٧).

(٤) زاد المستقنع، مع الشرح الممتع (٨/٩٦-١٠١).

المثال السادس:

ومما لم يلتزم فيه المصطلح الأصولي ذكر دخول الوقت ضمن شروط الصلاة، والأصوليون يذكرونه سبباً لا شرطاً^(١).

المسألة الثالثة القاعدة الأصولية

تمهيد:

كلمة (القاعدة الأصولية) مركب إضافي مكون من لفظين، ولذا سأعرف بالقاعدة في اللغة، ثم في الاصطلاح بصفة عامة، ثم أعرف القاعدة الأصولية باعتبارها مصطلحاً خاصاً.

أولاً: تعريف القاعدة في اللغة:

قال ابن فارس: القاف والعين والذال أصل مطرد منقاس، وهو يضاهي الجلوس، وإلى ذلك المعنى يشير قول الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠].

فمعنى القاعدة - على هذا - الاستقرار والثبات، والقاعدة - أيضاً - الأساس، وقواعد البيت أساسه^(١)، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

قال الزجاج^(٢): القواعد أساطين البناء التي تعمد، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها.^(٣)

(١) مادة قعد في: لسان العرب (٥/٣٦٨٦-٣٦٩٠)، المعجم الوسيط (٢/٧٧٧)، المفردات (٤٠٨).

(٢) هو العلامة إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ولد سنة ٢٤١هـ على الراجح، نحوي لغوي، ومن مؤلفاته: معني القرآن، والاشتقاق، والمثلث، وإعراب القرآن، وغيرها، توفي سنة ٣١١هـ. راجع معجم الأدباء (١/٤٧)، إنباه الرواة (١/١٥٩)، تاريخ بغداد (٦/٨٩)، وفيات الأعيان (١/١١)، الأعلام (١/٤٠).

(٣) غريب الحديث (٣/١٠٤)، المعجم الوسيط (٢/٧٥٥).

(١) انظر: الشرح الصغير مع حاشية الصاوي والتعليق الحاوي (١/٣٦٢).

وقال أبو عبيد^(١): قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء، ثم استعملت مجازاً في القاعدة المعنوية، فيقال: بنى أمره على قاعدة وقواعد، وقاعدة أمرك واهية.^(٢)

قال ابن الأثير: أراد بالقواعد ما اعترض فيها وسفل تشبيهاً بقواعد البناء.^(٣)

ثانياً: تعريف القاعدة في الاصطلاح:

كثرت تعريفات الأصوليين والفقهاء للقاعدة كمصطلح مفرد مجرد عن الإضافة.

عرفها صدر الشريعة بأنها: قضية كلية.^(٤)

وعرفها تاج الدين السبكي^(٥) بأنها: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات

(١) هو العلامة القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي، أبو عبيد، ولد سنة ١٥٧هـ على الراجح، فقيه أديب محدث، ومن مؤلفاته: الغريب المصنف، والأجناس من كلام العرب، وفضائل القرآن، وأدب القاضي، وغيرها، وتوفي سنة ٢٢٤هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٧)، وطبقات النحويين واللغويين (٢١٧)، معجم الأدباء (١٦/٢٥٤).

(٢) غريب الحديث (٣/١٠٤)، المعجم الوسيط (٢/٧٥٥)، تاج العروس مادة (قعد).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٤/٨٧).

(٤) التوضيح (١/٢٠).

(٥) هو العلامة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، ولد سنة ٧٢٧هـ على الراجح، فقيه أصولي مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى، ومعيد النعم ومبيد النقم، وجمع الجوامع، ومنع الموانع، وغيرها، وتوفي سنة ٧٧١هـ. راجع الدرر الكامنة (٢/٤٢٥)، النجوم الزاهرة (١١/١٠٨)، شذرات الذهب (٦/٢٢١).

كثيرة، تفهم أحكامها منها.^(١)

وعرفها سعد الدين التفتازاني^(٢) بأنها: حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف على أحكامها منها.^(٣)

وعرفها الجرجاني بقوله: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.^(٤) وعرفها أبو البقاء الكفوي^(٥) بأنها: قضية كلية من حيث اشتغالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها.^(٦)

دراسة لتعريفات القاعدة:

بعد التأمل في العبارات السابقة التي ذكرها العلماء تعريفاً للقاعدة نجد أنها متحدة في الدلالة أو متقاربة، وإن اختلفت الألفاظ، وذلك لأن المعنى المراد متفق عليه.

التعريف المختار للقاعدة:

لعل الأولى - والله أعلم - أن يقال في تعريف القاعدة بأنها: قضية كلية أو أغلبية.

(١) الأشباه والنظائر (ص ١٠، ١١).

(٢) هو العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ولد سنة ٧١٢هـ على الراجح، عالم بأصول الفقه والعربية والبيان والمنطق، ومن مؤلفاته: تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، ومقاصد الطالبين، وغيرها، وتوفي سنة ٧٩٣هـ. راجع بغية الوعاة (٣٩١)، مفتاح السعادة (١/١٦٥)، الدرر الكامنة (٤/٣٥٠).

(٣) التلويح (١/٢٠).

(٤) التعريفات (ص ١٤٩).

(٥) هو العلامة أيوب بن موسى الحسين القريمي الكفوي، أبو البقاء، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: الكليات، وغيرها، وتوفي سنة ١٠٩٤هـ. راجع (هدية العارفين (١/٢٢٩)، معجم المطبوعات (ص ٢٩٣).

(٦) الكليات (ص ٧٢٨).

وقد أثرت التعريف بالقضية على التعبير بالأمر؛ لأن لفظ (الأمر) فيه من التعميم ما ليس في (القضية)، وذلك لشموله المفردات الكلية التي لا تكون قواعد.

وأثرته على لفظ (الحكم) لأن الذين استعملوا لفظ (الحكم) قالوا إن المراد به القضية، وقالوا سميناً القضية حكماً لأن الحكم أهم أجزاء القضية؛ فهو الذي ينصب عليه التصديق والتكذيب، وهذا مجاز، لإطلاق الجزء على الكل، ولا أرى داعياً للعدول عن الحقيقة إلى المجاز، مع وضوح اللفظ الحقيقي.

كما أثرت التنصيص على أن القاعدة قد تكون كلية، وقد تكون أغلبية، ولا محذور في ذلك، فإن وضع قاعدة للحكم الأغلبية يقتضيه العقل، ولا يعارضه الشرع.

تعريف القاعدة الأصولية:

بناء على التعريف المختار للقاعدة فإن تعريف القاعدة الأصولية يكون بإضافة قيد أو أكثر يميز القاعدة الأصولية عن سائر القواعد، وهذه القيود تنبني على موضوع علم أصول الفقه، وما يدخل فيه من المسائل، وقد اختلف فيما يعد من أصول الفقه، وما يكون عالة عليه، أو كالعارية بين مباحثه.

فبناء على تعريف البيضاوي لأصول الفقه بأنه: «معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد» تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بأدلة الفقه الإجمالية أو كيفية الاستفادة منها أو حال المستفيد.

وبناء على تعريف ابن قدامة لأصول الفقه بأنه: «أدلته الدالة عليه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل»^(١)، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بأدلة الفقه الدالة عليه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل.

(١) الروضة (ص ٦٠).

وبناء على تعريف الرازي^(١) بأنه: «مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها»^(٢)، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بمجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها.

وبناء على ما عرفه الشوكاني بأنه: «إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام

الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية»^(٣)، تعرف القاعدة الأصولية بأنها: قضية كلية أو أغلبية متعلقة بإدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية.

وعلى هذا النحو يبنى الاختلاف في تعريف القاعدة الأصولية على اختلاف العلماء في تعريف أصول الفقه.

التعريف المختار للقاعدة الأصولية:

سأختار التوسع في إطلاق أصول الفقه، بحيث يشمل العلم بأقسام الحكم الشرعي، والأدلة الإجمالية الدالة على الأحكام الشرعية، ووجوه دلالتها على الأحكام الشرعية، وكيفية الاستدلال، وترتيب الأدلة عند التعارض، وأحوال المجتهدين، كما أختار أن القاعدة قد تكون كلية وقد تكون أغلبية، ولن أتردد في

(١) هو العلامة محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، ولد سنة ٥٤٤ هـ على الراجح، فقيه أضولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المحصول، والتفسير، وله الرسالة البهائية، والمطالب العالية، والمحصل، وغيرها، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ. راجع طبقات الشافعية (٨/ ٨١)، البداية والنهاية (١٣/ ٥٥-٥٦)، لسان الميزان (٤/ ٤٢٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٨١).

(٢) المحصول (١/ ٩٤).

(٣) إرشاد الفحول (١/ ١٨).

توضيح المعنى ولو كثرت ألفاظ التعريف عن المعتاد قليلاً؛ لأن المراد تجلية المعرف للقارئ العادي في زماننا، فأقول:

القاعدة الأصولية: قضية كلية أو أغلبية تتعلق بخصائص الحكم الشرعي وأقسامه، أو خصائص أدلة الفقه الإجمالية، أو طرق الاستنباط منها، أو حال المستنبط للحكم الشرعي.

أو نقول: قضية كلية أو أغلبية يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها.

فإذا قلنا على سبيل المثال: القاعدة الأصولية تقول: «الأمر المجرد عن القرينة يدل على الوجوب»، فإنه من خلال هذه القاعدة تستطيع أن تستنبط الأحكام الشرعية في قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] بأن أداء الصلاة واجب وإيتاء الزكاة واجب؛ لأن الأمر هنا مجرد عن القرينة فأفاد الوجوب.

المسألة الرابعة القاعدة الفقهية

سبق - في المسألة الماضية - بيان معنى القاعدة في اللغة وفي الاصطلاح، ثم تعريف القاعدة الأصولية، وقد خصصت هذه المسألة للتعريف بالقاعدة الفقهية، فلا داعي لتكرار تعريف القاعدة، بل يكفي تعريف القاعدة الفقهية بما يكشف عن ماهيتها بصفة أولية، ويميزها عن القاعدة الأصولية بصفة تبعية، للتشابه بينهما عند كثير من الناس.

تعريف الفقه في اللغة:

الفقه: هو الفهم والعلم^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١]، ومنه قول النبي ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين»^(٢)

تعريف الفقه في الاصطلاح:

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.^(٣) والحكم الشرعي هو: ما قضى به الشرع على أفعال المكلفين، فهذا فعل

(١) مادة فقه في: لسان العرب (٥/٣٤٥٠-٣٤٥١)، والوسيط (٢/٧٢٤)، المفردات (٣٨٤).

(٢) البخاري ك: العلم باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين (٣٩/١) تحت رقم (٧١)، ومسلم ك: الزكاة باب النهي عن المسألة (٧١٩/٢) تحت رقم (١٠٣٧)، ومالك ك: القدر باب جامع ما جاء في أهل القدر (٩٠١/٢) تحت رقم (١٥٩٩)، والترمذي ك: العلم باب إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين (٢٨/٥) تحت رقم (٢٦٤٥).

(٣) راجع في التعريف الاصطلاحي: الإحكام للآمدي (٤/١)، منهاج الوصول (٣)، المحصول (٩٣/١)، المستصفى (٧/١)، البرهان (٧/١)، أحكام الفصول (٤٧)، غريب الحديث للخطابي (٣/١٩٦-١٩٧)، علم أصول الفقه (١١)، مختصر ابن اللحام (٣١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٥٨)، شرح الكوكب المنير (٤١/١).

واجب، وهذا فعل مندوب، وهذا فعل محرم، وهذا مكروه، وهذا شرط، وهذا صحيح، وهذا أداء .. الخ.

تعريف القاعدة الفقهية:

يتبين للنظر في تعريفات القاعدة الفقهية، أنه قد وقع -كثيرا- الاهتمام بتعريف القاعدة من حيث هي قاعدة، مع عدم تخصيص القاعدة الفقهية بتعريف لها، إلا ما كان من بعض أفاضل العلماء الذين نصوا على تعريف للقاعدة الفقهية، وقد يحظر ببال أحد القراء أن فعل الأكثرين من العلماء بعد عن المقصود، أو ذهول عن المطلوب، والأمر -عندي- ليس كذلك، بل الذي أراه أنهم عرفوا القاعدة، وعرفوا الفقه، فتعريف القاعدة الفقهية يصبح معلوما من الجمع بين التعريفين، ولا أدل على ذلك من أن كتابا تصدى لشرح مصنف في القواعد الفقهية، فاقصر على تعريف القاعدة بأنها «حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته»، فالكتاب قد صنف ليقراه الفقهاء، والفقه بديهي التصور عندهم، فإذا عرفت القاعدة صار تعريف القاعدة الفقهية متبادرا عندهم.

والذين تصدوا لتعريف القاعدة منهم من عرفها بأنها: «كل كلي هي أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة»^(١)

وعرفت بأنها: «حكم أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منها»^(٢)

وقيل: «هي أصول فقهية كلية، في نصوص موجزة دستورية، تتضمن

(١) القواعد للمقري (١/٢١٢).

(٢) غمز عيون البصائر (١/٥١).

أحكاماً شرعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها»^(١)
 أنها: «قضية كلية شرعية عملية يتعرف منها أحكام جزئياتها»^(٢).
 أو: «قضية فقهية كلية جزئياتها قضايا فقهية كلية»^(٣).
دراسة لتعريفات القاعدة الفقهية:

بالتأمل فيما ذكره العلماء تعريفا للقاعدة الفقهية نجد أنها تعريفات جيدة، دالة على معنى واحد، وإن اختلفت العبارة، وقد تصدى بعض أفاضل العلماء^(٤) لتقدها، ونقد غيرها من التعريفات نقدا منهجيا، يناسب كتابا خصص لدراسة القواعد الفقهية، فأكتفي هنا بالإحالة عليه، وذكر التعريف المختار، تمشيا مع طبيعة هذا البحث.

التعريف المختار:

كما سبق في تعريف القاعدة الأصولية، فإنني سأختار أن القاعدة قد تكون كلية وقد تكون أغلبية، ولن أتردد في توضيح المعنى ولو كثرت ألفاظ التعريف عن المعتاد قليلا؛ لأن المراد تجلية المعرف للقارئ، فأقول:
 القاعدة الفقهية: قضية كلية أو أغلبية تتعلق بحكم الشرع على فعل المكلف أو ما جعل علامة عليه.

وبذلك يدخل في القاعدة الفقهية الأحكام الشرعية التكليفية، والأحكام الشرعية الوضعية، وتتميز القاعدة الفقهية عن القاعدة الأصولية.

(١) المدخل للزرقا (٢/٩٤٧).

(٢) القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباسين (٥٣)، وعزاه للدكتور محمد بن عبد الغفار الشريف.

(٣) القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباسين (٥٤)، وهو اختيار فضيلته.

(٤) هو أستاذي فضيلة الدكتور يعقوب الباسين في كتابه القواعد الفقهية من (ص ٣٩) إلى (ص ٥٤).

أمثلة لتطبيق التعريف:

القضية الكلية	متعلقها
الأعمال بمقاصدها ^(١)	فعل المكلف
الضرر يزال ^(٢)	فعل المكلف
المشقة تجلب التيسير ^(٣)	ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا
الضرورة تقدر بقدرها ^(٤)	ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا
العبرة بمعاني العقود ^(٥)	ما علق عليه الحكم في فعل المكلف شرعا
تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ^(٦)	فعل المكلف
لا عبرة بالظن البين خطؤه ^(٧)	فعل المكلف

العلاقة بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية:

لن أعمد إلى ذكر الفروق التي أحصاها أفاضل العلماء بين القاعدة الفقهية، والقاعدة الأصولية، لأن مقصود البحث ليس تمييز هذه القاعدة من تلك، وإنما بيان دور الأسلوب الخبري في صياغة القاعدتين، فأقول: يتبين الفرق بين

(١) الأشباه والنظائر (ص ٣٢).

(٢) الأشباه والنظائر (ص ١٧٢).

(٣) الأشباه والنظائر (ص ١٦٠).

(٤) الأشباه والنظائر (ص ١٧٤).

(٥) الأشباه والنظائر (ص ٣٠٤).

(٦) الأشباه والنظائر (ص ٢٣٣).

(٧) الأشباه والنظائر (ص ٢٨٩).

القاعدتين بتحديد المقصود بالتععيد في كل منهما، فإن كان المقصود التععيد للأدلة وطرق الاستنباط ... الخ، فهي قاعدة أصولية، وإن كان المقصود التععيد لأحكام أفعال المكلفين .. الخ فهي قاعدة فقهية.

وقد يتداخل الأمران، لأن بيان الحكم الشرعي مقصد فقهي، والتععيد للحكم الشرعي مقصد أصولي، كما أن المجتهد مكلف واجتهاده فعل مكلف، لذا فالحكم على فعل المجتهد بالوجوب والتحريم والجواز مقصد فقهي، وجعل ذلك قاعدة ضرورية للاستنباط مقصد أصولي.

ومثال ذلك:

القاعدة	المقصد الفقهي	المقصد الأصولي
النفل أوسع من الفرض ^(١)	للمكلف أن يترخص في النوافل	على المجتهد ألا يضيق في ضوابط النوافل
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ^(٢)	لا يجوز للقاضي نقض قضاء سابقه إذا كانت المسألة اجتهادية	وضع ضابط لاستقرار الأحكام

وأقترح في هذا المقام أن يتم توضيح المراد من القاعدة للدارسين، فيعاد صياغتها، بحيث يكون الموضوع فيها مقصد العلم الذي انتمت إليه القاعدة، والمحمول مذهب العالم في الحكم على الموضوع، وذلك توضيحا لا تغييرا في

(١) الأشباه والنظائر (ص ٢٨٦).

(٢) الأشباه والنظائر (ص ٢٠١).

لفظ القاعدة.

ومثال ذلك:

القاعدة	الصياغة الأصولية	الصياغة الفقهية
النفل أوسع من الفرض	الحكم في النافلة أوسع من الحكم في الفريضة	فاعل النفل له ما ليس لفاعل الفرض من الرخص
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد	المجتهد لا ينقض اجتهاد مجتهد غيره	الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

الفصل الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة
المبحث الثاني : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

المبحث الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر
المطلب الثاني : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر

المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر

وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى : مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه
المسألة الثانية : علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر

المسألة الأولى

مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه

تعريف الاستدلال:

الاستدلال لغة مصدر للفعل «استدل»، وقد جاء على صيغة الاستفعال وهي دالة على الطلب، فمعناه: طلب الدليل^(١).

وفي اصطلاح المناطقة هو: استنتاج قضية من قضية أو من عدة قضايا. أو هو: التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم.^(٢)

والمناطقة بهذا لا يخرجون عن معنى الاستدلال لغة ولا على أي اصطلاح، ولكنهم يخصصونه بالدليل المتولد عن القضايا المنطقية، وقد يطلق الاستدلال في أعراف أخرى على شيء غير القضايا المنطقية، لكن المناطقة يترجمون ذلك إلى قضايا يفترض فيها إنتاج الأدلة، فإن صدقت القضايا وصحت طريقة الاستدلال كانت منتجة لأدلة صحيحة، وهو المعبر عنه بـ «الصدق»، وإذا اختلف أحد هذين الشرطين كانت النتيجة كاذبة باصطلاح المناطقة، باطلة باصطلاح غيرهم.

ولنضرب لذلك مثالا: إذا سئل الشرطي عن معنى الاستدلال عنده يقول: التوصل إلى معرفة الجاني، ومحاصرته بها وقفنا عليه من المضبوطات، وما توصلنا إليه من ملابسات حتى يعترف بجرمه.

وإذا سألناه: ما معنى الأدلة؟ لقال: الاعتراف، والشهادة، والأدوات،

(١) المعجم الوسيط (١/ ٣٠٤)

(٢) المنطق الصوري د. عبد الرحمن بدوي (ص ١١٥)، وانظر: المرشد السليم (ص ١٢٧)،

ضوابط المعرفة (ص ١٤٧)، طرق الاستدلال ومقدماتها (ص ٢٠١)، والمنطق الصوري

د/ علي سامي النشار (ص ٣١٢).

والآثار والقرائن الحالية والقولية.

وباصطلاح علماء المنطق فإن الشرطي يجري في ذهنه مجموعة من الأفكار، وحتى يعصم ذهنه عن الخطأ في التفكير، يجب أن تصاغ في صورة قضايا متعددة، ويمتنع صدقها وكذبها جميعاً، حتى يتوصل إلى نتيجة صادقة، وما لم يتقن مصطلح المنطقة في ذلك فهيئات أن يتوصل إلى الحقيقة، لأن استدلاله قد يفقد أحد شرطي الصدق وهو لا يدري، فيكون جاهلاً جهلاً مركباً، لأنه يستدل على ضد الحقيقة.

أهمية الاستدلال في علم المنطق

ويعتبر المنطقة الاستدلال المطلب أو الهدف الأسمى لعلم المنطق، لأنه غاية المنطقي، الذي يطلب الحقيقة بالاستدلال ليقف عليها، وما عدا هذا المبحث من مباحث المنطق فهي مقدمات وممهّدات لباب الاستدلال، تذكر وتبحث ليبنى عليه قضايا الاستدلال^(١).

أقسام الاستدلال

الاستدلال ينقسم قسمين: مباشر، وغير مباشر.

الاستدلال المباشر

هو: الاستدلال بصدق قضية علي صدق قضية أخرى أو كذبها، أو الاستدلال بكذب قضية علي صدق قضية أخرى أو كذبها.^(٢)

وسمي مباشراً، لأنه لا يحتاج فيه إلى أكثر من مقدمة واحدة ليصل إلى

(١) المنطق الصوري (ص ١١٥)، وانظر: المرشد السليم (ص ١٢٧)، المنطق ويزلي سالمون (ص ٣٤، ٣٥).

(٢) المنطق الصوري (ص ١١٦)، وانظر: المرشد (ص ١٢٧)، طرق الاستنباط للباحسين (ص ٢٠١).

النتيجة المطلوبة^(١)

فإذا حكمنا بصدق القضية: «العالم حادث» فهذا دليل على بطلان القضية: «العالم ليس بحادث»

وكل حكمين بينهما تناقض، فإقامة الدليل على صدق أحدهما، يكون في نفس الوقت إقامة للدليل على بطلان الآخر.

هذا هو المقصود بالاستدلال المباشر عند المنطقة، والاستدلال به - غير مقترن بالتسمية - فطرة بشرية، وسليقة لغوية، وكفينا استدلالاً على هذا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، فالمحاوره بين مسلم ومشرک، وكلامهما متناقض، والحكم بصدق أحد القولين حكم بكذب الآخر في ذات الوقت.

الثاني: الاستدلال غير المباشر

وأما الاستدلال غير المباشر فهو الذي يحتاج فيه المستدل إلى أكثر من قضية للتوصل إلى الحكم، وقد عقدت مسألة خاصة لبيان مفهومه وأنواعه، وستأتي قريباً - إن شاء الله - فلا داعي لتكرار ذلك هنا.

(١) المنطق الصوري (ص ١١٦)، وانظر: المرشد (ص ١٢٧)، المنطق وأشكاله محمود عزيز نظمي (ص ١١٣).

المسألة الثانية

علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر

ينقسم الاستدلال المباشر عند المناطقة قسمين هما: التقابل والعكس، والفرق بينهما بقاء الموضوع والمحمول بحالهما في التقابل، وتحويل المحمول إلى موضوع والموضوع إلى محمول في العكس.

وللتقابل أربعة أنواع هي: التناقض، والتضاد، والدخول تحت التضاد، والتداخل، وللعكس نوعان هما: العكس المستوي، وعكس النقيض^(١)، وذكر عكس النقيض هنا جاء استكمالاً للتقسيم على جميع الأقوال لأن معظم المناطقة يهملونه، فلا يذكرونه، ولا يكثرثون ببيانه، للاستغناء عنه بأقسام الاستدلال الأخرى، فيتحول إلى مجرد اصطلاح غير منتج، لذا سأتناول أقسام الاستدلال المنتجة بما يتناسب مع طبيعة هذا البحث، وعلى الله قصد السبيل.

التقابل بين القضايا

التقابل هو: الاختلاف في الكم، أو في الكيف، أو فيهما معا في القضايا التي يكون الموضوع والمحمول فيها واحداً.^(٢)

وبعبارة أخرى: إذا أبقينا الموضوع والمحمول بحالهما، لكن غيرنا القضية من كلية إلى جزئية أو عكسه، أو حولنا السالبة إلى موجبة أو العكس، فهذا ما يعنيه المناطقة بالتقابل.^(٣)

فالقضية: «كل مسلم يشهد أن محمداً رسول الله» وهي مطابقة للواقع. تقابلها القضية: «بعض المسلمين لا يشهدون أن محمداً رسول الله» وهي غير

مطابقة للواقع

لأن الموضوع والمحمول بحالهما، والذي اختلف هو الكم والكيف. والقضية: «صلاة آكل لحم الجزور صحيحة» تقابلها القضية: «صلاة آكل لحم الجزور ليست بصحيحة» فالحكم بالصحة يقابل الحكم بعدم الصحة. وسأتكلم على الأنواع الأربعة للتقابل بين القضايا وهي:

- التقابل بالتناقض.
- التقابل بالتضاد.
- التقابل بالدخول تحت التضاد.
- التقابل بالتداخل.
- العكس

وذلك على النحو التالي:

أولاً: التقابل بالتناقض:

التناقض: إثبات الشيء ورفع، فإذا قال الرجل: زيد في هذه الدار الآن، وهذه الدار ليس فيها أحد الآن، قال له السامع: كلامك متناقض، لأنك أثبت وجود شخص ونفيت وجوده في المكان الواحد والزمان الواحد.

وقد أحسن الغزالي تعريفه وتفسيره وتوضيحه اصطلاحاً بقوله: والقضيتان المتناقضتان يُعنى بهما كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، كقولنا: العالم حادث والعالم ليس بحادث.^(١)

والتعريف المختار له أن يقال: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.^(٢)

(١) المستصفى (١/ ١١١-١١٢).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (٨٧)، وذريعة الامتحان (٧٤)، وإنحاف الطلبة (ص ٣٩).

(١) انظر: المرشد السليم (ص ١٢٧).

(٢) المنطق الصوري (ص ١٣٦).

(٣) ضوابط المعرفة (ص ١٥١).

فظهر بهذا التعريف أنه للحكم بقيام التناقض بين قضيتين لا بد من:

- ١- وجود اختلاف بينهما في الحكم
- ٢- وأن يكون مبنى الاختلاف على سلب حكم بعينه في إحداها وإيجابه في الأخرى^(١).

مثل: «صلاة أكل لحم الجزور صحيحة»، «صلاة أكل لحم الجزور ليست بصحيحة»

- ٣- وأن يكون تركيب القضيتين مقتضيا صدق إحداها وكذب الأخرى. والصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقته^(٢)، فلا يدخل في التناقض قولنا: «بعض المسلمين يصلون الضحى» و «بعض المسلمين لا يصلون الضحى»، لأن القضيتين صادقتان رغم اختلاف المحمول سلبي وإيجابا فيهما. ولا يدخل فيه القضيتان: «لا أحد من المسلمين يضمم الشر» و «كل المسلمين يضمرون الشر»، لأن القضيتين كاذبتان.

- ٤- أن يكون اقتضاء الاختلاف للصدق في قضية والكذب في الأخرى بلا واسطة شيء آخر^(٣)، فقد يكون مرجع الاختلاف ذات التركيب، وقد يكون مرجعه شيء آخر كالمعنى وخصوص المادة.

ومثال ذلك القضيتان: «هذا الرجل مسلم»، و «هذا الرجل -بنفسه- لا يشهد أن محمدا رسول الله» فهذا تناقض في الواقع، لكنه ليس تناقضا اصطلاحيا، لأنه ليس مرجعه إلى ذات التركيب، بل إلى فهم حقيقة الإسلام^(٤).

(١) تحرير القواعد المنطقية (٨٧)، وإتحاف الطلبة (٤٠)، وذريعة الامتحان (٧٤).

(٢) ذريعة الامتحان (٧٤).

(٣) ذريعة الامتحان (٧٥).

(٤) يقول المناطقة: لا يدخل في التناقض ما إذا كانت إحداها صادقة والأخرى كاذبة

فتحصل من ذلك: أن صدق إحدى القضيتين ينقض احتمال صدق الأخرى ويجعلها كاذبة حتما، وأن كذب إحداها ينقض احتمال كذب الأخرى ويجعلها صادقة حتما، فهما علي هذا لا يصدقان معا بحال من الأحوال^(١). وعليه فإن التسليم بصدق إحداها يستتج منه كذب الأخرى، كما أن التسليم بكذب إحداها يستتج منه صدق الأخرى.

وبعد التناقض أكمل أنواع القضايا وأسهلها، لأنه يكفي في نقض القضية الكلية وجود حالة واحدة تخالف القاعدة، وهذه الحالة الواحدة هي المعبر عنها بالقضية الجزئية، فمن ادعى أن كل الحيوانات البحرية تنفس بالخياشيم، يكفي في نقض دعواه أن يقال: إن فردا واحدا من الحيوانات البحرية لا يتنفس بواسطة الخياشيم^(٢).

ومن ادعى أن «جميع الأمرين المعروف الناهين عن المنكر ذوو غلظة وفظاظة» تبطل دعواه -عند المناطقة- بإثبات أن أحدهم ليس كذلك، وتكون قضيته كاذبة.

ومن رفع عقيرته بأن الحجاب الشرعي يجعل المرأة -دائما- متطلعة إلى سوء حرمانها منه، ويجعل الرجل كذلك، تبطل دعواه ويظهر كذبها عند كل

لخصوص المادة، نحو (بعض الإنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان) ولو كان لذاته لتحقق في كل جزئيتين؛ وما إذا كان بواسطة نحو (زيد إنسان، زيد ليس بناطق) فإن كذب الأخرى بواسطة أن الناطق في قوة الإنسان، فكأننا قلنا: (زيد إنسان، زيد ليس بإنسان) ولو كان لذاته لتحقق في كل مادة اختلف فيها المحمول، وليس كذلك. انظر: إتحاف الطلبة (ص ٤٠).

(١) تحرير القواعد المنطقية (ص ٨٧).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٦٦)، وطرق الاستدلال للباحسين (ص ٢١٥، ٢١٦).

عاقِل بالوقوف على حالة واحدة ليست كذلك.

فائدة دراسة التناقض:

تظهر فائدة دراسة التناقض إذا علمنا أنه: رب مطلوب لا يقوم الدليل عليه، ولكن ينتهض علي بطلان نقيضه، فيستين من إبطال النقيض صحة نقيضه^(١).

وربما انتهض على المطلوب دليل نقلي لكن المعاند لا يسلم إلا بالدليل العقلي، ومن هنا يحتاج المحقق إلى إثبات بطلان قول الخصم ليسلم له قوله. وأحيل القارئ -تمثيلاً لذلك- على صنيع العلامة ابن قدامة -رحمه الله- في روضة الناظر، حيث تكرر استدلاله لمذهبه ببطلان مذهب خصمه

فمن ذلك استدلاله على وحدة الحق وعدم تعدده، بأنه لو كان الحق متعددًا لكان الشيء الواحد حراماً حلالاً في نفس الوقت، ولكانت المرأة التي أضيف إليها عبارة تطليق مختلف فيها حلالاً لزوجها حراماً عليه في نفس الوقت، وكذا يكون زوجها من غير زوجها حلالاً حراماً في نفس الوقت^(٢).

ومن ذلك استدلاله على جواز التقليد للعامة بأن إيجاب الاجتهاد عليهم تكليف بما لا يطاق وإهلاك للحرث والنسل^(٣).

شروط التناقض:

اشتراط المناطقة شروطاً للقضيتين اللتين إذا صدقت إحداها كذبت الأخرى بالضرورة. وسأوجزها فيما يلي:

(١) المستصفى (١/١١١-١١٢).

(٢) روضة الناظر (٣/٩٩٠).

(٣) روضة الناظر (٣/١٠١٩).

الشرط الأول:

أن يكون الموضوع (المحكوم عليه) في القضيتين واحداً بالذات، أي لا يكتفي باتحاده بمجرد اللفظ^(١).

الشرط الثاني:

أن يكون المحمول (الحكم) واحداً، فيتحد لفظه ومعناه، لأنه إذا اختلف المحمول في القضيتين لفظاً أو معنى فربما كانتا صادقتين، فلا يتحقق التناقض بينهما علي هذا التقدير^(٢)، كقولك: العالم قديم العالم ليس بقديم، أردت بالأول ما أراداه الله تعالى بقوله: ﴿كَأَلْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] وبالثاني ما يريد الفلاسفة بالقدم، فالصدق ظاهر في القضيتين مع اتحاد اللفظ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فلا تناقض بين نفي الرمي وإثباته للرسول، لأن المراد ما أنت الذي أصبت فقتلت إذ رميت، ولكن الله هو الذي أصاب فقتل، فالمحمول في الحقيقة مختلف بين القضيتين وإن اتحد اللفظ في الظاهر، فالرمي الأول منصرف

(١) فإن اتحد اللفظ دون المعنى لم يتناقضا، كقولك: النور مدرك بالبصر وغير مدرك بالبصر، إذا أردت بأحدهما الضوء وبالأخر العقل؛ فلا يتحقق التناقض بينهما لصدق القضيتين المختلفتين في الإيجاب والسلب، ولذلك لا يتناقض قول الفقهاء: المضطر مختار، المضطر ليس بمختار، وقولهم: المضطر آثم المضطر ليس بآثم، إذ قد يعبر بالمضطر عن المرتعد.

(٢) ولذلك لم يتناقض قولهم: المكروه مختار، المكروه ليس بمختار؛ لأن لكلمة (مختار) أكثر من معنى.

إلى النتيجة والحقيقة، والرمي الثاني منصرف إلى صورة العمل فقط دون آثاره.^(١)
الشرط الثالث:

أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية^(٢).

فإنك لو قلت زيد أب وزيد ليس بأب، لم يتناقضا إذ يكون أبا لبكر ولا يكون أبا لخالد وكذلك تقول زيد أب زيد ابن، فلا يتعدد بالإضافة إلى شخصين، والعشرة نصف والعشرة ليست بنصف أي بالإضافة إلى العشرين والثلاثين؛ وكما يقال المرأة مولي عليها المرأة غير مولي عليها، وهما صادقان بالإضافة إلى النكاح والبيع لا إلى شيء واحد، وإلى العصبية والأجنبي لا إلى شخص واحد.

ومن ذلك قول الشاعر:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع^(٣)

(١) ضوابط المعرفة (ص ١٦٠).

(٢) الإضافة: مصدر فعله أضاف، على وزن أفعل. ومن معاني الإضافة في اللغة: ضم الشيء إلى الشيء، أو إسناده أو نسبته. والإضافة عند النحاة: ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا. والإضافة عند الحكماء هي: نسبة متكررة، بحيث لا تعقل إحداها إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة. أما الإضافة في اصطلاح الفقهاء: فلا تخرج في معناها عن المعاني اللغوية السابقة، وهي الإسناد والنسبة وضم الشيء إلى الشيء. الموسوعة الفقهية (٦٦/٥).

(٣) جاء البيت في الموسوعة الشعرية، في ديوان حميد بن ثور الهلالي العامري المتوفى سنة ٣٠هـ كما في ترجمته من الموسوعة، من قصيدة ميمية له في وصف ذئب، ومطلعها:
تَرَى رَبَّةَ الْبَهِمِ الْفَرَارَ عَشِيَّةً
إِذَا مَا عَدَا فِي بَيْهِيهَا وَهوَ ضَائِعٌ
والبيت آخر القصيدة وقبله:

وَنِمْتُ كَتَوَمَ الْفَهْدِ عَنْ ذِي حَفِظَةٍ
أَكَلْتُ طَعَامًا دَوْنَهُ وَهوَ جَائِعٌ
وبعده: إِذَا قَامَ أَلْقَى بُوْعَهُ قَدَرٌ طَوِيلُهُ
وَمَدَّدَ مِنْهُ صُلْبَهُ وَهوَ بَائِعٌ

فقوله: هو يقظان - هو نائم، لا تناقض بينهما، لأن المراد هو يقظان بالإضافة إلى إحدى عينيه، ونائم بالإضافة إلى أخرى، وكما نقول: زفير الإنسان بارد - زفير الإنسان ساخن؛ لأن الزفير بارد بالنسبة للشاي الساخن، وساخن بالنسبة لجو الشتاء البارد.

الشرط الرابع:

أن يتساويا في القوة والفعل^(١).

الشرط الخامس:

التساوي في الجزء والكل^(٢).

الشرط السادس:

التساوي في الزمان^(٣).

ومن نسيه إلى حميد بن ثور صاحب شرح ديوان المتنبي في (٣٥٦/٢).

وقد اشتهر البيت على الألسنة بلفظ:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم

وهو منسوب في الموسوعة الشعرية للشاعر التونسي حمودة بن عبد العزيز المتوفى سنة

١٢٠٢هـ من قصيدة غزلية له مطلعها: وَظَيِّ سَطَّتْ أَلْحَافُهُ أَيَّ سَطْوَةٍ

فَعَشَاقُهُ مِنْهُمْ حَصِيدٌ وَقَائِمٌ.

(١) فإنك تقول: الماء في الكوز مُرٌّ، أي بالقوة؛ وليس الماء بمُرٍّ أي بالفعل؛ والسيف في الغمد قاطع وليس بقاطع.

(٢) فإنك تقول الزنجي أسود والزنجي ليس بأسود، أي ليس بأسود الأسنان؛ وعنه نشأ الغلط، حيث قيل إن العالمية حال لزيد بجملته لأن زيدا عبارة عن جملته ولم يغرف أنا إذا قلنا زيد في بغداد لم نعن به أنه في جميع بغداد بل في جزء منها وهو مكان يساوي مساحته.

(٣) الزمان هو: كل أمر متجدد بقدر به متجدد آخر، مثل: الأناث المتجددة، والدقائق المتجددة، والليالي المتجددة والشهور المتجددة. ذريعة الامتحان (٧٥)، وقد اشترطوا

يقول الشنقيطي رحمه الله: وبه - هذا الشرط - يظهر غلط جماهير علماء الأصول في قولهم: إن المتواترات لا تنسخ بأخبار الآحاد الثابت تأخرها عنها، مع أن خبر الواحد المتأخر عن المتواتر لا يناقضه، لاختلاف زمنهما، وكلاهما حق في وقته، فقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، إذ أنزل بعده بأكثر من سبع سنين تحريم الحمر الأهلية بخير مثلاً، فلا يكون تحريم الحمر الطارئ بعد الآية بسنين مناقضاً لها، لأنها وقت نزولها لم يكن محرماً إلا ما ذكر فيها من المحرمات الأربعة، وتحريم الحمر طارئ بعد ذلك، فالآية صادقة في وقتها وأحاديث تحريم الحمر صادق في وقتها، فتبين أن التحقيق الذي لا شك فيه هو جواز نسخ المتواتر بأخبار الآحاد الثابت تأخرها عنه لعدم المناقضة مع اختلاف الزمن^(١)

الشرط السابع:

التساوي في المكان^(٢). لأنها لو اختلفتا في المكان لم تتناقضا لصدقهما عند انتفاء هذا الشرط، كقولنا: زيد نائم في البيت، وزيد ليس بنائم في السوق.

الشرط الثامن:

أن يتساويا في الشرط، وذلك أنها لو اختلفا في الشرط لم تتناقضا؛ لصدقهما، كقولنا: هذا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض، وهذا الجسم

هذا الشرط لأنك تقول: العالم حادث والعالم ليس بحادث، أي هو حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق والصبي تنبت له أسنان والصبي لا تنبت له أسنان، ونعني بأحدهما السنة الأولى وبالأخر التي بعدها.

(١) آداب البحث والمناظرة (٦٤).

(٢) المكان لغة: ما يعتمد عليه، وعرفه المتكلمون بأنه: بعد موهوم يشغله الجسم. (ذريعة

الامتحان (٧٥).

ليس مفرقا للبصر بشرط كونه أسود، فإن هاتين القضيتين صادقتان لاختلافهما في الشرط.^(١)

ويندرج في اتحاد الموضوع، وحدة الشرط، والجزء، والكل.

ويندرج في اتحاد المحمول، وحدة الزمان، والمكان، والإضافة، والقوة، والفعل.^(٢)

وإجمالاً فإن التناقض بين القضيتين يتحقق بالوحدة في شيء واحد، وهو النسبة الحكمية، بين المحكوم عليه وبين المحكوم به، بأن تكون النسبة المثبتة هي بعينها النسبة المنفية، لأنه لو اختلف فيها لم تتحد النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب فيهما، ولو لم تتحد النسبة لم يتحقق التناقض بينهما لصدقهما علي هذا التقدير، وهذا الجمع للفارابي^(٣).

وفي ذريعة الامتحان: «قول الفارابي أسهل للضبط».^(٤)

قال الغزالي بعد عرض شروط التناقض: وبالجمله فالقضية المتناقضة هي: التي تسلب ما أثبتته الأولى بعينه عما أثبتته بعينه، وفي ذلك الوقت، والمكان، والحال، وبذلك الإضافة بعينها، وبالقوة إن كان ذلك بالقوة، وبالفعل إن كان ذلك بالفعل، وكذلك في الجزء والكل، وتحصيل ذلك بأن لا تخالف القضية

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٢٠)، وذريعة الامتحان (٧٦)، وضوابط المعرفة (١٥٩، ١٦٠).

(٢) الرسالة الشمسية للكاتب، مع التحرير (١١٩).

(٣) هو العلامة محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر الفارابي، ولد سنة ٢٦٠هـ على الأرجح، من أكبر الفلاسفة، ومن مؤلفاته: الفصوص، وأغراض ما بعد الطبيعة، وغيرها، وتوفي سنة ٣٣٩هـ. راجع وفيات الأعيان (٧٦/٢)، طبقات الأطباء (١٣٤/٢) - (١٤٠)، حكماء الإسلام (٣٠).

(٤) ذريعة الامتحان (٧٧)، آداب البحث والمناظرة (٦٤).

النافية المثبتة إلا في تبديل النفي بالإثبات فقط^(١).

ومما تحقق فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيََنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣] فالقضية: لا تأتينا الساعة، ومقابلها: بلي وربّي لتأتينكم

الموضوع والمحمول فيها متحدان من كل الوجوه، فالموضوع هو الساعة، والمحمول هو إتيانها للمتكلمين في الأولي وهم أنفسهم المخاطبون بأنها تأتيتهم في مقابلتها الثانية.

والاختلاف الوحيد بينهما هو الاختلاف في الكيف (السلب والإيجاب) فقط (لا تأتينا)، (لتأتينكم)، وضبط القضيتين في التعبير التالي:

الساعة لا تأتينا تقابلها الساعة تأتيتكم

وكلمة ﴿بَلَىٰ﴾ في الجواب تكذيب لقضيتهم وإثبات لنقيضها، والقسم للتأكيد، والقضيتان متناقضتان، وإحداها كاذبة حتما وهي قولهم ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾ لأنها نقض الصادقة حتما وهي: ﴿لَتَأْتِيََنَّكُمْ﴾^(٢).

القضايا ونقيضها

بعد تعريف التناقض، وذكر شروطه، أذكر أنواع القضايا المختلفة ونقيضاتها بإيجاز:

القضية	نقيضها
القضية السالبة الجزئية	القضية الموجبة الكلية
القضية السالبة الكلية	القضية الموجبة الجزئية
القضية الموجبة الجزئية	القضية السالبة الكلية

(١) المستقصى للغزالي (١/ ١١١-١١٢)، ذريعة الامتحان (ص ٧٥).

(٢) ضوابط المعرفة (ص ١٥٨).

القضية الموجبة الكلية

القضية السالبة الجزئية

قال الأخضري^(١) في السلم^(٢)

تناقض خلف القضيتين في كيف وصدق وأحد أمر قفي
فإن تكن شخصية أو مهملية فضعها بالكيف أن تبدله
وإن تكن محصورة بالصور فانقض بضد سورها المذكور
فإن تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية
وإن تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية

ثانياً: التقابل بالتضاد

تعريف الضد:

الضد لغة هو: النضير والكفاء، والجمع: أضداد، ويقال: ضاده مضادة إذا باينه وخالفه، والمتضادان: اللذان لا يجتمعان كالليل والنهار ذكره المصباح. وقال الراغب: قال قوم الضدان هما الشيطان اللذان تحت جنس واحد، وينافي كل واحد منهما الآخر في أوصافه الخاصة، وبينهما أبعد البعد، كالسواد والبياض، والشر والخير، وما لم يكونا تحت جنس واحد لا يقال لهما ضدان، كالحلاوة والحركة. قالوا: والضد هو أحد المتقابلات، فإن المتقابلين هما الشيطان المختلفان للذات، وكل واحد قبالة الآخر، ولا يجتمعان في شيء واحد في وقت واحد وذلك أربعة أشياء: الضدان، كالبياض والسواد، والمتناقضان مثل الوجود

(١) هو العلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري، ولد سنة ٩١٨ هـ على الراجح، فقيه مالكي منطقي، ومن مؤلفاته: متن السلم المنورق في علم المنطق نظمه وهو في سنة الحادية والعشرين، وغيرها، وتوفي سنة ٩٨٣ هـ. راجع هدية العارفين (١/ ٥٤٦)، كشف الظنون (٢/ ٩٩٨).

(٢) حاشية الباجوري (ص ٥٦، ٥٧).

والعدم والبصر والعمي والموجبة والسالبة في الأخبار، نحو كل إنسان ههنا، وليس كل إنسان ههنا، وكثير من المتكلمين وأهل اللغة يجعلون كل ذلك من المتضادات.^(١)

تعريف التضاد في الاصطلاح:

هو: كون صدق إحدى القضيتين يقتضي كذب الأخرى حتماً، مع كون كذب إحداها لا يحتم صدق الأخرى.

وتوضيح هذا التعريف يعلم مما سبق في الكلام على التناقض^(٢)، فأغنى عن ذكره هنا، وقد جيء بالفصل الأخير للتفريق بين التناقض والتضاد، فكذب إحدى المتناقضتين يقتضي صدق الأخرى حتماً، بخلاف التضاد فلا يستلزم ذلك لاحتمال أن يكون الواقع علي خلافهما جميعاً، فتكونان عندئذ كاذبتين.^(٣) أو هو: التقابل بين القضيتين الكليتين المختلفتين في الكيف فقط.^(٤)

فانحصر وقوع التضاد في الكليتين: السالبة والموجبة

ولتوضيح التضاد أقول: الاسم والفعل والحرف باصطلاح النحاة ثلاثة ألفاظ متضادة المدلول^(٥)، فإذا أتينا بقضيتين كليتين إحداها سالبة والأخرى موجبة، والموضوع فيهما واحد، والمحمول واحد من هذه الثلاثة فللقضيتين احتيالان:

(١) المفردات (ضد) (ص ٣٠١، ٣٠٢)، المصباح المنير (ص ٣٥٩)، مختار الصحاح (ض د د) (ص ٤٦٢).

(٢) وذلك في البند (أولاً) السابق على هذا البند مباشرة.

(٣) انظر: ضوابط المعرفة (١٦٨)، وانظر: المرشد السليم (ص ١٢٦)، والمنطق الصوري د/ سامي النشار (ص ٣١٦).

(٤) المرشد السليم (ص ١٣٢)، المنطق الصوري د/ علي سامي النشار (ص ٣١٦).

(٥) انظر: شرح شذور الذهب (١٧).

الأول: صدق إحداها وكذب الأخرى.

والثاني: كذب القضيتين.

ومثال ذلك:

المثال الأول:

القضية	:	كلية موجبة
مثالها	:	كل كلمة «ليس» في لغة العرب «فعل»
حكمها	:	صادقة
الضد	:	لم ترد قط كلمة «ليس» في لغة العرب فعلاً
نوع القضية	:	كلية سالبة
حكمها	:	كاذبة
الحكم	:	ثبت صدق إحدى القضيتين فثبت كذب الأخرى

المثال الثاني:

القضية	:	كلية موجبة
مثالها	:	كل كلمة «ما» في لغة العرب اسم
حكمها	:	كاذبة
الضد	:	لم ترد قط كلمة «ما» في لغة العرب اسماً
نوع القضية	:	كلية سالبة
حكمها	:	كاذبة
الحكم	:	ثبت كذب القضيتين معا فلم يكن كذب إحداها

مستلزماً لصدق الأخرى

وتمثيلاً لهذه العلاقة من الأحكام الشرعية أقول:

المثال الأول:

القضية	:	كلية موجبة
مثالها	:	كل ذكر لله فهو من جنس الصلاة
حكمها	:	صادقة
الضد	:	لم يكن قط ذكر الله من جنس الصلاة
نوع القضية	:	كلية سالبة
حكمها	:	كاذبة
الحكم	:	ثبت صدق إحدى القضيتين فثبت كذب الأخرى

المثال الثاني:

القضية	:	كلية موجبة
مثالها	:	كل جلوس للتشهد في الصلاة فهو ركن
حكمها	:	كاذبة
الضد	:	لم يكن قط الجلوس للتشهد ركنا في الصلاة
نوع القضية	:	كلية سالبة
حكمها	:	كاذبة
الحكم	:	ثبت كذب القضيتين معا فلم يكن كذب إحداها مستلزما لصدق الأخرى

حكم القضيتين المتضادتين:

لمعرفة الحكم في القضيتين المتضادتين ننظر في الموضوع والمحمول من حيث الأعم والأخص: فإذا كان موضوع القضيتين أخص من المحمول صدقت إحداها وكذبت الأخرى، وإذا كان موضوع القضيتين أعم من المحمول كذبت القضيتان جميعا، كما يتضح من المثالين التاليين:

المثال الأول:

القضية الأولى	:	كل طالب بكلية الشريعة مسلم
نوعها	:	كلية موجبة
القضية الثانية	:	لا واحد من طلاب كلية الشريعة مسلم
نوعها	:	كلية سالبة
الموضوع	:	طالب كلية الشريعة
المحمول	:	مسلم
الأعم والأخص	:	المحمول أعم من الموضوع
الحكم	:	إذا ثبت صدق إحدى القضيتين ثبت كذب الأخرى وقد صدقت القضية الأولى فتكون الثانية كاذبة قطعاً

المثال الثاني:

القضية الأولى	:	كل مسلم طالب بكلية الشريعة
نوعها	:	كلية موجبة
القضية الثانية	:	لا واحد من المسلمين طالب بكلية الشريعة
نوعها	:	كلية سالبة
الموضوع	:	مسلم
المحمول	:	طالب كلية الشريعة
الأعم والأخص	:	الموضوع أعم من المحمول
الحكم	:	تكذب القضيتان جميعاً

الخلاصة:

يتبين لنا مما سبق: أن القضيتين المتضادتين لا تصدقان معاً، ولكنها قد تكذبان معاً^(١)

(١) المرشد السليم / ١٣٢، ١٣٣، وضوابط المعرفة (١٧٠) والحكم فيه مطلق والتقييد من المرشد.

وأن التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة هو من قبيل تقابل التضاد.^(١)

ويتفق التضاد مع التناقض في عدم الاجتماع، فالتناقض لا يجتمعان والمتضادان لا يجتمعان أيضاً.

ويختلفان في الارتفاع فالتناقض لا يرتفعان، والمتضادان قد يرتفعان.

ثالثاً: التقابل بالدخول تحت التضاد

يعرّف التقابل بالدخول تحت التضاد على أنه: التقابل بين القضيتين الجزئيتين المختلفتين في الكيف^(٢).

وهو بهذا عكس ما ذكر في التضاد من حيث الكم؛ لأن هذا يتعلق بالجزئيتين، وذاك يتعلق بالكليتين، وهو في حقيقته نوع من التضاد، لأنه يبنى على اختلاف الكيف، فلا يتحقق إلا بكون إحدى القضيتين سالبة والأخرى موجبة، فاختير له اسم «الدخول تحت التضاد» ليميز عن التضاد الاصطلاحي.^(٣)

إذا فالدخول تحت التضاد يختص بالقضيتين: الجزئية الموجبة والجزئية السالبة، وكل منهما تقابل الأخرى تحت هذا المسمى في اصطلاح المناطقة.

حكم القضيتين الداخلتين تحت التضاد:

١- أن تصدق إحداها وتكذب الأخرى في كل قضية يكون موضوعها أخص من محمولها.

٢- وتصدقان معا إذا كان الموضوع أعم من المحمول.

(١) ضوابط المعرفة (١٧٠).

(٢) المرشد السليم (ص ١٣٣).

(٣) انظر: المرشد السليم (١٣٣)، وضوابط المعرفة (١٧١).

٣- لكن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان معا.^(١)

كما يتضح من الأمثلة التالية:

المثال الأول:

القضية الأولى :	بعض الصلوات عبادة
نوعها :	جزئية موجبة
القضية الثانية :	بعض الصلوات ليس عبادة
نوعها :	جزئية سالبة
الموضوع :	الصلوات
المحمول :	عبادة
الأعم والأخص :	الموضوع أخص من المحمول
الحكم :	تصدق إحدى القضيتين وتكذب الأخرى، وقد صدقت الأولى فتكذب الثانية.

المثال الثاني:

القضية الأولى :	بعض المسلمين طلاب بكلية الشريعة
نوعها :	جزئية موجبة
القضية الثانية :	بعض المسلمين ليسوا طلابا بكلية الشريعة
نوعها :	جزئية سالبة
الموضوع :	المسلمين
المحمول :	طلاب كلية الشريعة
الأعم والأخص :	الموضوع أعم من المحمول
الحكم :	تصدق القضيتان جميعا

(١) المرشد السليم (ص ١٣٣).

والخلاصة: أن الدخول تحت التضاد يتم بين الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، وأن القضيتين الداخلتين تحت التضاد لا تكذبان معاً، وقد تصدقان معاً^(١).

رابعاً: التقابل بالتداخل

هو: التقابل بين القضيتين المتحدتين في الكيف، والمختلفتين في الكم^(٢)، فأنحصر في تقابل الكلية الموجبة مع الجزئية الموجبة، والكلية السالبة مع الجزئية السالبة.

حكم القضيتين المتداخلتين:

إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية المتداخلة معها، لا العكس، فقد تصدق الجزئية ولا تصدق الكلية.

إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية المتداخلة معها، لا العكس، فقد تكذب الكلية ولا تكذب الجزئية^(٣).

وسأضرب الأمثلة التالية:

المثال الأول:

القضية الأولى :	كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله
نوعها :	كلية موجبة
حكمها :	صادقة
القضية الثانية :	بعض المسلمين يشهدون أن لا إله إلا الله
نوعها :	جزئية موجبة
حكمها :	صادقة
الحكم :	صدق الكلية يستلزم صدق الجزئية المتداخلة معها من باب أولى

(١) المنطق وأشكاله د/ محمد عزيز نظمي سالم (ص ١٠٠)، وضوابط المعرفة (ص ١٧٢).

(٢) المرشد السليم (ص ١٣٣).

(٣) انظر: المنطق وأشكاله (ص ١٠٠)، وضوابط المعرفة (ص ١٧٤).

المثال الثاني:

القضية الأولى :	كل مسلم لا يؤدي الزكاة
نوعها :	كلية سالبة
حكمها :	كاذبة
القضية الثانية :	بعض المسلمين لا يؤديون الزكاة
نوعها :	جزئية سالبة
حكمها :	صادقة
الحكم :	كذب الكلية لا يستلزم كذب الجزئية المتداخلة معها

المثال الثالث:

القضية الأولى :	بعض المسلمين يسجد للصنم
نوعها :	جزئية موجبة
حكمها :	كاذبة
القضية الثانية :	كل المسلمين يسجدون للصنم
نوعها :	كلية موجبة
حكمها :	كاذبة
الحكم :	كذب الجزئية يستلزم كذب الكلية المتداخلة معها من باب أولى

المثال الرابع:

القضية الأولى :	بعض المسلمين يصلي في النعلين
نوعها :	جزئية موجبة
حكمها :	صادقة
القضية الثانية :	كل المسلمين يصلون في النعلين
نوعها :	كلية موجبة

حكمها : كاذبة

الحكم : صدق الجزئية لا يستلزم صدق الكلية المتداخلة معها^(١)

خامساً: العكس (الاستدلال بالتكافؤ)

العكس لغة: مطلق القلب والتبديل، بجعل أول الشيء آخره وأعله أسفله، والعكس في اصطلاح المناطقة أنواع:

١- عكس مستو.

٢- عكس نقيض موافق.

٣- عكس نقيض مخالف.

وعكس النقيض بقسميه يهمله معظم المناطقة، فلا يذكرونه^(٢)، ولا يكثرثون بيانه، والذين يذكرونه لا يكثرثون بالتمثيل له، للاستغناء عنه بأقسام الاستدلال الأخرى فهو مركب من عكس ونقص، فيتحول إلى مجرد اصطلاح غير منتج مع صعوبة تطبيقه وتصويره^(٣)، لذا يلزمنا الكلام عن العكس المستوى فقط، وهو: جعل الموضوع محمولاً وجعل المحمول موضوعاً، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله^(٤).

إذاً فمقصود المناطقة من العكس ليس تحويل السلب إلى إيجاب كما هو المتبادر من الكلمة، وإنما مقصودهم التبديل بين الموضوع والمحمول.

(١) انظر أمثلة أخرى في: ضوابط المعرفة (ص ١٧٥-١٧٨)، وطرق الاستدلال للباحسين (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) ضوابط المعرفة (١٩٧)، وانظر: شرح الملوي على السلم (ص ١١٢)، وإنحاف الطلبة (ص ٤٤).

(٣) انظر: ضوابط المعرفة (ص ١٧٩).

(٤) انظر: شرح الملوي على السلم (ص ١١٢)، وإنحاف الطلبة (ص ٤٤).

ضوابط العكس المفيد في الاستدلال:

بعد استقرار أحوال القضايا بعد عكسها تبين أنه لا تكون نتيجة العكس صادقة إلا إذا اجتمعت ثلاث شروط:

الشرط الأول: اتحاد الكيف في القضيتين (الأصل وعكسها).

الشرط الثاني: عدم استغراق حد في القضية (العكسية) لم يكن مستغرقاً في أصلها.

الشرط الثالث: ألا تكون القضية شرطية منفصلة^(١)

أمثلة للعكس:

القضية الأولى (الأصل)	نوعها	القضية الثانية (العكس)	نوعها
محمد خاتم النبيين	شخصية موجبة وهي شخصية الحدين	خاتم النبيين هو محمد	شخصية موجبة وهي شخصية الحدين
محمد ليس أبا زيد	شخصية سالبة وهي شخصية الحدين	ليس أبو زيد محمداً	شخصية سالبة وهي شخصية الحدين
كل صلاة عبادة	كلية موجبة	بعض العبادة صلاة	جزئية موجبة
بعض النذر مستحب	جزئية موجبة	بعض المستحب نذر	جزئية موجبة

أثر العكس في الاستدلال:

إذا أتقنت قواعد العكس أمكننا الاستفادة منه في الاستنباط والاستدلال،

(١) انظر: ضوابط المعرفة (ص ١٨٥).

لأن النفي قد يشمل على بيان حكم بلفظ واضح وصریح، وبتطبيق قواعد العكس يثبت حكم المسكوت عنه، ويكون الاستنباط صحيحاً، ويمكن تصوير ذلك في المثال التالي:

القضية الأولى (الأصل)	نوعها	القضية الثانية (العكس)	نوعها
كل ما نهى عنه يجب اجتنابه	كلية موجبة	بعض ما يجب اجتنابه منهى عنه	جزئية موجبة
بعض ما أمرنا به يجب فعله	جزئية موجبة	بعض ما يجب فعله أمرنا به	جزئية موجبة

وهذه الفائدة تجري في التناقض والتضاد كالعكس سواء بسواء، فإتقان أحكام كل منها يتبين الاستنباط الصحيح لحكم المسكوت عنه من عدمه. والله أعلم.^(١)

علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر:

سبق أن الاستدلال المباشر هو استنتاج قضية خبرية مجهولة من قضية خبرية معلومة^(٢)، والقضايا كلها أساليب خبرية كما تقدم في مسائل سابقة، ولذلك فإن الأسلوب الخبري يختص دون قسيمه الإنشائي بالاستدلال المباشر، ومن تأمل النصوص الشرعية وجد فيها إشارة إلى الاستدلال المباشر، فمن ذلك الأمثلة التالية:

(١) المنطق الصوري والرياضي د/ عبد الرحمن بدوي (ص ١٤٠)، والمنطق الصوري

د/ سامي الشار (ص ١٣١).

(٢) وذلك في المسألة السابقة على هذه.

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وقد سبق ذكره في صدر المسألة السابقة، ونضيف هنا: أن هذا تقابل بالتناقض، فالمسلم يقول: «الله - عز وجل - هو الرزاق الأوحد، الذي لا شريك له، ولا يُسأل غيره»، والمشرک يقول: ليس كذلك، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا بد من صدق أحد القولين وكذب الآخر.

المثال الثاني:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمُ الدَّوَآئِرَ﴾ [التوبة: ٩٨]. ينظم على طريقة المناطق في صورة قضية جزئية موجبة فيقال: بعض الأعراب منافق يكره الإنفاق ويجب الضرر للمسلمين، ويستدل بها مباشرة على أن بعض الأعراب مؤمن بالله مخلص في الإنفاق، وذلك عبر أحكام التقابل التي سبق بيانها، وهذا متبادر، وقد أثبت قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٩٩].

المثال الثالث:

قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، فإنه يدل على أنه إذا ثبت صدق أحد النقيضين دل على كذب الآخر.

وقد ذكر العلماء مسائل يمكن تخريجها على الاستدلال المباشر، فمن ذلك قولهم: إن من اجتهدوا في القبلة فلم يتفقوا على جهة يصلي كل منهم منفرداً، لاعتقاده صحة صلاة نفسه وبطلان صلاة غيره، ومن كان غير مجتهد في القبلة جاز له الاقتداء بالأوثق عنده.

والفرق بينهما: أن المجتهد قد أثبت صحة صلاة نفسه وبطلان صلاة غيره،

بخلاف المقلد.

المطلب الثاني اثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر

وفيه ثمان مسائل:

- | | | |
|-----------------|---|---|
| المسألة الأولى | : | مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه إجمالاً |
| المسألة الثانية | : | القياس المنطقي وأنواعه |
| المسألة الثالثة | : | القياس الشرطي |
| المسألة الرابعة | : | القياس الاقتراضي وأشكاله |
| المسألة الخامسة | : | القياس الاستثنائي |
| المسألة السادسة | : | الاستقراء وأنواعه وثمرته |
| المسألة السابعة | : | التمثيل |
| المسألة الثامنة | : | مراتب الحجج |

المسألة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه

تمهيد

ذكرنا فيما مضى أن الاستدلال نوعان: مباشر، وغير مباشر، وقد تقدم الكلام على النوع الأول، وأبدأ الآن في بيان النوع الثاني.

تعريف الاستدلال غير المباشر:

الاستدلال غير المباشر هو استنتاج قضية خبرية مجهولة من قضايا خبرية أخرى معلومة، وبعبارة أوضح: هو الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية، حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة^(١).

فإذا قلنا: فلان مشرك، وكل مشرك لا يجوز أن يعمر مساجد الله واستنتجنا من ذلك أن: فلانا لا يجوز له أن يعمر مساجد الله، فهذا استدلال غير مباشر؛ لأنه تم استنتاج قضية من قضيتين، وقد سبق أن الاستدلال المباشر استنتاج قضية من قضية واحدة، فظهر الفرق بين نوعي الاستدلال عند المناطقة.

أنواع الاستدلال غير المباشر:

كما أن الاستدلال المباشر له أقسام فإن الاستدلال غير المباشر له أقسام أيضا، وقد اصطلح المناطقة على أنها ثلاثة استدلالات عقلية هي:

- ١- القياس، ويقسمه المناطقة إلى: قياس اقتراني وقياس استثنائي، ويختلف مصطلح المناطقة في القياس عن مصطلح الأصوليين، كما سيتبين قريبا.
- ٢- الاستقراء، وهو الاستدلال الاستنباطي.
- ٣- التمثيل وهو الموافق لمصطلح الأصوليين في القياس^(٢).

وهذه الاستدلالات الثلاثة هي موضوع المسائل الثلاث التالية إن شاء الله تعالى.

(١) المرشد السليم (ص ١٢٧).

(٢) ضوابط المعرفة (١٨٩)، والمرشد السليم (١٤١)، والمنطق الصوري (١٣٧).

المسألة الثانية القياس المنطقي وأنواعه

القياس في اللغة:

التقدير والمساواة، تقول قست الشيء بالشيء إذا قدرته به فساواه، وقست النعل بالنعل، إذا قدرته به، وفلان لا يقاس بفلان يعني: لا يساويه. وهل هو حقيقة في التقدير مجاز في المساواة، أو العكس، أو فيها؟ خلاف بين العلماء^(١).

وفي اصطلاح المناطقة:

قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر^(٢).
شرح التعريف:

قول جنس شامل لجميع الأقوال المعقولة والمفوضة، فإن أريد بالقياس المعقول، فيراد القول المعقول، وإن أريد به الملفوظ، فيراد به الملفوظ. مؤلف من قضايا: فصل أول ليخرج: اللفظ المفرد. واستنتاج نتيجة من قضية واحدة بالنقض أو التضاد. والمراد بالقضايا القضيتين فأكثر؛ لأن القياس يتركب من قضيتين غالباً^(٣). متى سلمت لزم: فصل ثان، وكلمة: سلمت بالتشديد؛ ليشمل التعريف القياس المؤلف من مقدمات صادقة، ومن مقدمات كاذبة. والمراد باللزوم ما يعم البين وغير البين ليشمل القياس المركب من جميع

(١) مادة (قيس) في: لسان العرب (٣٧٩٣-٣٧٩٤)، والوسيط (٨٠٠/٢).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (١٠٢) وانظر: حاشية الباجوري (٦٠)، إيضاح المبهم (١٢)، المرشد السليم (١٤٢).

(٣) النجاة (٤٣/١)، وتحرير القواعد المنطقية (١٣٨، ١٣٩)، وحاشية الباجوري على السلم (٦٠)، وإتحاف الطلبة (٥٢)، وانظر أيضاً: المرشد (١٤٣).

الأشكال، فإن ما عدا الشكل الأول استلزامه للنتيجة غير بين. وقد احترز به عما لا ينتج من أنواع الاستدلال كالضروب العقيمة، والاستقراء غير التام^(١).

وكلمة قول آخر - في التعريف - المراد بها: النتيجة.

أقسام القياس المنطقي

القياس المنطقي ينقسم باعتبار عدد القضايا التي يتكون منها إلى قسمين^(٢):
الأول: القياس البسيط.

الثاني: القياس المركب.

تعريف القياس البسيط:

هو ما يتركب من قضيتين^(٣).

مثاله: النذر عبادة، وكل عبادة لا تُعلم إلا من قبل الوحي.

تعريف القياس المركب:

هو ما يتركب من ثلاث قضايا فأكثر.

والتحقيق أنه ليس قياساً واحداً ولكنه أكثر من قياس واحد.

وهو قسمان:

الأول: موصول النتائج، وهو ما صرح بالنتيجة فيه.

مثاله: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم، وكل جسم متحيز، فكل إنسان متحيز. وسمي موصول النتائج لوصل نتائجه بمقدماته.

الثاني: مفصول النتائج، وهو ما لم يصرح بالنتيجة فيه.

(١) النجاة (٤٣/١)، وتحرير القواعد المنطقية (١٣٨، ١٣٩)، وحاشية الباجوري على

السلم (٦٠)، وإتحاف الطلبة (٥٢)، وانظر: أيضاً المرشد (١٤٣).

(٢) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد السليم (ص ١٤٣).

(٣) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد السليم (ص ١٤٣-١٤٤).

مثاله: النباش أخذ للمال خفية، وكل أخذ للمال خفية فهو سارق، والسارق تقطع يده، فالنباش تقطع يده. وسمي مفصول النتائج لفصل نتائجه عن مقدماته.^(١)

وينقسم القياس باعتبار اشتماله على الاستثناء وعدم ذلك إلى قسمين:

الأول: القياس الاستثنائي.

الثاني: القياس الاقتراني.

لأنه إما أن تشتمل مقدماته على عين النتيجة أو نقيضها، أو: لا تشتمل، فالأول: الاستثنائي، والثاني الاقتراني^(٢)

القياس الاقتراني: هو الذي لا تذكر النتيجة ولا نقيضها في المقدمتين، مثل: كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فكل بدعة في النار^(٣)

والقياس الاستثنائي: هو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل، مثاله: إن كان النبيذ مسكرا فهو حرام، لكنه مسكر، ينتج: فهو حرام، أو: إن كان النبيذ مباحا فهو ليس بمسكر، لكنه مسكر، ينتج: فهو ليس بمباح.^(٤)

وسأتي لهما مزيد بيان في المسائل التالية - إن شاء الله -.

(١) إتحاف الطلبة (ص ٤٩)، والمنطق الصوري د/ بدوي (ص ٢٢٥-٢٣٣).

(٢) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد (ص ١٤٥).

(٣) إتحاف الطلبة للمرعشي (ص ٥١).

(٤) تحرير القواعد المنطقية (ص ١٤٠)، وإتحاف الطلبة للمرعشي (ص ٦١، ٦٢).

المسألة الثالثة القياس الاقتراني الشرطي

تعريفه:

اصطلاح المنطقة على أن القياس الاقتراني إذا اشتمل على قضية شرطية واحدة أو أكثر سمي قياسا شرطيا، تميزا له عما تمحض للقضايا الحملية.

ولذا قالوا في تعريفه:

هو: ما تركب من قضايا شرطية محضة، أو من قضايا حملية وشرطية.^(١)

أو: هو ما كانت بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية.^(٢)

وفي ضوء تعريف القياس السابق يمكننا أن نقول في تعريفه:

قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بحيث يكون بعض القضايا شرطية أو كلها شرطية.^(٣)

وقد جيء بالقييد الذي بعد كلمة «بحيث» لتمييزه عن الحملي.

أقسامه:

لما كانت القضية الشرطية نوعين: متصلة ومنفصلة، وكان القياس الشرطي قابلا لكل منهما وللحملية معها، كان من المنطقي أن ينقسم إلى خمسة أقسام هي:

القسم الأول: ما تركب من قضيتين شرطيتين متصلتين.

القسم الثاني: ما تركب من قضيتين شرطيتين منفصلتين.

القسم الثالث: ما تركب من قضيتين شرطيتين إحداهما متصلة والأخرى منفصلة.

القسم الرابع: ما تركب من قضية شرطية متصلة ومقدمة حملية.

(١) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد (ص ١٧٧)، والبصائر النصيرية (ص ١٨٢).

(٢) حاشية الباجوري على السلم (ص ٦١).

(٣) حاشية الباجوري (ص ٦٠، ٦١).

القسم الخامس: ما تركب من قضية شرطية منفصلة ومقدمة حملية.^(١)
وسأفصلها فيما يلي مع مثال لكل قسم.

القسم الأول:

ما تركب من قضيتين شرطيتين متصلتين^(٢)، ومثاله:

المقدمة الأولى	كلما كان هذا الرجل متبعاً للرسول كان تقياً
المقدمة الثانية	كلما كان الرجل تقياً كان محباً لله
النتيجة	كلما كان هذا الرجل متبعاً للرسول كان محباً لله.

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية متصلة بالضرورة، لأن مقدماته تمحضت للشرطية المتصلة.

القسم الثاني:

ما تركب من قضيتين شرطيتين منفصلتين^(٣)، ومثاله:

المقدمة الأولى	دائماً إما أن يكون الأمر باطلاً أو حقاً
المقدمة الثانية	دائماً الباطل إما كذب أو كذب وافتراء
النتيجة	دائماً إما أن يكون الأمر حقاً أو كذباً أو كذباً وافتراءً

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة بالضرورة، لأن مقدماته تمحضت للشرطية المنفصلة.

(١) حاشية الباجوري (ص ٦١)، المرشد (١٧٧)، البصائر النصيرية (ص ١٨٢).

(٢) المرشد السليم (ص ١١٧).

(٣) المرشد السليم (ص ١١٨، ١١٩).

القسم الثالث:

ما تركب من قضيتين شرطيتين إحداهما منفصلة والأخرى متصلة، ومثاله:

المقدمة الأولى	كلما كان الجسم مركباً كان قابلاً للتحليل إلى عناصره (قضية شرطية متصلة)
المقدمة الثانية	دائماً المركب إما أن ينحل إلى عنصرين أو أكثر (قضية شرطية منفصلة)
النتيجة	كلما كان الجسم مركباً إما أن ينحل إلى عنصرين أو أكثر أو: دائماً إما أن يكون الجسم المركب منحلأ إلى عنصرين أو أكثر

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة.

القسم الرابع:

ما تركب من قضية شرطية متصلة، ومقدمة حملية، ومثاله:

المقدمة الأولى	كلما كان هذا مصلياً كان ذاكرة (قضية شرطية متصلة)
المقدمة الثانية	كل ذاكر يحبه الله (قضية حملية)
النتيجة	كلما كان هذا مصلياً يحبه الله

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية متصلة.

القسم الخامس:

ما تركب من قضية شرطية منفصلة، ومقدمة حملية، ومثاله:

المقدمة الأولى	الصلاة إما شفع أو وتر
المقدمة الثانية	كل شفع فهو مثني
النتيجة	الصلاة إما وتر أو مثني

ونتيجة هذا القسم تكون قضية شرطية منفصلة بالضرورة.

المسألة الرابعة القياس الاقتراضي الحملية وأشكاله

تعريفه:

اصطلح علماء المنطق على تسمية القياس الاقتراضي المؤلف من قضايا حملية فقط بالقياس الحملية، تميزاً له عن القياس الشرطي، المؤلف من قضيتين شرطيتين، أو من قضية شرطية وأخرى حملية وقد يسمى جزمياً كما قال الغزالي، ولذا عرف بأنه: هو ما تتركب من قضايا حملية.^(١)

وفي ضوء التعريف السابق للقياس (القياس الاقتراضي) يمكن تعريفه بقولنا: قول مؤلف من قضايا حملية متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر.

تركيب القياس وأجزاؤه:

أجزاء القياس هي القضايا التي يتركب منها، وتسمى بالمقدمات، ويقتصر في كل قياس على مقدمتين فقط^(٢)، وقد يشتمل القياس على أكثر من مقدمتين، ولكنها تؤول إلى مقدمتين، وذلك باعتبار كل مقدمتين متتاليتين قياساً.

ومثال المقدمتين:

القضية الأولى	كل أسد حيوان	المقدمة الأولى
القضية الثانية	كل حيوان حساس	المقدمة الثانية
القضية الثالثة	كل أسد حساس	النتيجة

والأجزاء التي تتألف منها مقدمات القياس تسمى حدوداً.

ولا بد في مقدمتي كل قياس من حد مشترك بينهما يجمع بين المقدمة الأولى

(١) معيار العلم (ص ١٣١)، وحاشية الباجوي (ص ٦٠)، والمرشد السليم (ص ١٤٦).

(٢) تحرير القواعد (١٠٤)، ومعيار العلم (ص ١٣٠)، والمنطق الصوري لبدوي (ص ١٨١).

والثانية، وهذا الحد المشترك يسمى الحد الأوسط^(١)، وبواسطته ينتقل الذهن من الحكم العام إلى الحكم الخاص.

ولكل من المقدمتين حد يخصها تنفرد به عن الأخرى، وهما طرفا الحكم الخاص الذي ينتقل إليه الذهن، ويجمع هذين الحدين تكون النتيجة.

ويسمى الحد الأول في النتيجة بالحد الأصغر، وتسمى المقدمة التي تشتمل عليه بالمقدمة الصغرى، ويسمى الحد الثاني في النتيجة بالحد الأكبر، وتسمى المقدمة التي تشتمل عليه بالمقدمة الكبرى^(٢)، ولتوضيح هذا الأمر نورد الجدولين التاليين:

جدول (١)

القضية	نصها	الحد الأول (الموضوع)	الحد الثاني (المحمول)
المقدمة الأولى	كل أسد حيوان	كل أسد	حيوان
المقدمة الثانية	كل حيوان حساس	كل حيوان	حساس
النتيجة	كل أسد حساس	كل أسد	حساس

جدول (٢)

القضية	الحد الأول	وصفه	الحد الثاني	وصفه	لقب القضية
المقدمة الأولى	كل أسد	حد أصغر	حيوان	حد أوسط	الصغرى
المقدمة الثانية	كل حيوان	حد أوسط	حساس	حد أكبر	الكبرى
النتيجة	كل أسد	حد أصغر	كل أسد	حد أكبر	

(١) حاشية العطار (٢٢٨)، والمرشد السليم (ص ١٤٦).

(٢) المنطق ومناهج البحث العلمي ماه عبد القادر محمد علي (ص ٧١).

فالحد الأول في النتيجة (الموضوع): كل أسد؛ وهو الحد الأصغر، والمقدمة التي تشتمل عليه تسمى المقدمة الكبرى، وهي: كل حيوان حساس، فالمقدمة الكبرى هي التي تشتمل على محمول النتيجة، والمقدمة الصغرى هي التي تشتمل على موضوعها، ويتشكل القياس بحسب وضع الحد الوسط إلى أربعة أشكال سيأتي بيانها قريباً.

شروط إنتاج القياس الحملي

هناك شروط عامة لا بد منها في كل قياس لكي يكون منتجاً بالضرورة، وهناك شروط تخص كل شكل من الأشكال الأربعة للقياس، وفيما يلي تفصيل ما أوجله:

الشروط العامة لإنتاج القياس:

- ١- أن يكون في كل قياس مقدمة كلية؛ لأنه لا إنتاج من جزئيتين.
- ٢- أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة؛ لأنه لا إنتاج من سالبتين.
- ٣- لا بد أن تتبع النتيجة أحسن^(١) المقدمتين كماً وكيفاً، فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية وجب أن تأتي النتيجة جزئية، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة؛ وجب أن تكون النتيجة سالبة كذلك^(٢).
- ٤- ألا يستغرق في النتيجة حد لم يكن مستغرقاً في مقدمته؛ بمعنى أنه لا تجيء النتيجة كلية وتكون إحدى المقدمتين جزئية.

أشكال القياس الاقتراضي الحملي وشروط كل شكل

يحدد وضع الحد الأوسط في المقدمتين أشكال القياس^(٣)، والقسمة العقلية

(١) هذا تعبير مصطلح عليه عند المناطقة، فإذا اجتمعت القضيتان الجزئية والكلية قالوا:

الجزئية أحسن المقدمتين، وإذا اجتمعت الموجبة والسالبة قالوا: السالبة أحسن المقدمتين.

(٢) المنطق ومناهج البحث (ص ٧٧)، المرشد السليم (ص ١٤٧).

(٣) حاشية العطار (٢٢٩).

لوضع الحد الأوسط في المقدمتين لا تخرج عن أربعة أشكال^(١) يبينها هذا الجدول:

الشكل	موقع الحد الأوسط في المقدمة الأولى	موقع الحد الأوسط في المقدمة الثانية
الأول	محمول	موضوع
الثاني	محمول	محمول
الثالث	موضوع	موضوع
الرابع	موضوع	محمول

الشكل الأول:

يكون الحد الأوسط فيه: محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، ومثاله:

القضية	النص	الحد الأوسط (حيوان)
القضية الصغرى	كل أسد حيوان	محمول
القضية الكبرى	كل حيوان حساس	موضوع
النتيجة	كل أسد حساس	

(١) السابق وانظر: تحرير القواعد (١٠٤).

شرط إنتاج الشكل الأول:

أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية^(١).

والضروب المنتجة لهذا الشكل أربعة، أبينها في الجدول التالي:

الضرب	المقدمة الأولى	المقدمة الثانية	النتيجة
الأول	القاعدة	كلية موجبة	كلية موجبة
	المثال	كل بالغ عاقل مكلف	كل مكلف يجب كل بالغ عاقل يجب عليه الإيمان
الثاني	القاعدة	كلية موجبة	كلية سالبة
	المثال	كل بالغ عاقل مكلف	كل بالغ عاقل لا يجب مكلف يجب العذاب
الثالث	القاعدة	جزئية موجبة	كلية موجبة
	المثال	بعض الأعمال عبادة	كل عبادة يشترط فيها سبق التشريع
الرابع	القاعدة	جزئية موجبة	كلية سالبة
	المثال	بعض الأعمال عبادة	كل عبادة لا تصح بدون تشريع

ويمتاز هذا الشكل بأنه أكثر الأقيسة تأثيراً في الاستدلال، حيث يكثر وروده في كلام العلماء تصريحاً وتلميحاً، بل قد يطوى ذكر مقدماته مع الاكتفاء بالنتيجة، اعتماداً على شهرته، وتبادره عند القارئ أو السامع.

(١) تحرير القواعد (١٠٤).

والسبب في هذا الامتياز قوة هذا الشكل، وكثرة ضروبة المنتجة، ويسر الاستنتاج منه.

الشكل الثاني:

يكون الحد الأوسط فيه: محمولاً في الصغرى والكبرى معاً^(١).

القضية	النص	الحد الأوسط (حيوان)
القضية الصغرى	كل أسد حيوان	محمول
القضية الكبرى	ولا شيء من الحجر بحيوان	محمول
النتيجة	لا شيء من الأسد بحجر	

شروط إنتاج الشكل الثاني:

أن تختلف مقدماته سلباً وإيجاباً وأن تكون الكبرى كلية^(٢).

والضروب المنتجة لهذا الشكل أربعة كذلك، هي:

الضرب	المقدمة الأولى	المقدمة الثانية	النتيجة
الأول	القاعدة	كلية موجبة	كلية سالبة
الثاني	القاعدة	كلية سالبة	كلية سالبة
الثالث	القاعدة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
الرابع	القاعدة	جزئية سالبة	جزئية سالبة

(١) معيار العلم (ص ١٣٨)، وحاشية الباجوري على السلم (ص ٦٤)، وإطالة على المنطق

القديم (ص ١٢٩)، والمنطق ومناهج البحث العلمي (ص ٨٩).

(٢) تحرير القواعد (١٠٥).

الشكل الثالث:

يكون الحد الأوسط فيه: موضوعاً في الصغرى والكبرى معاً (وهو: عكس الشكل الثاني).^(١)

القضية	النص	الحد الأوسط (ذهب)
القضية الصغرى	كل ذهب معدن	موضوع
القضية الكبرى	كل ذهب لا يتأكسد	موضوع
النتيجة	بعض المعدن لا يتأكسد	

وقد جاءت النتيجة جزئية لأن الحد الأوسط هو الأصغر في القضيتين.

شروط إنتاج الشكل الثالث:

أن تكون الصغرى موجبة، وأن تكون إحدى المقدمتين كلية^(٢)، ويلاحظ أن ضروب هذا الشكل المنتجة لا بد أن تكون جزئية حتى لا يستغرق حد في النتيجة لم يكن مستغرقاً في المقدمة.

والضروب المنتجة لهذا الشكل ستة، هي:^(١)

الضرب	المقدمة الأولى	المقدمة الثانية	النتيجة
الأول	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
الثاني	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
الثالث	كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
الرابع	كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
الخامس	جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
السادس	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة

الشكل الرابع:

يكون الحد الأوسط فيه: موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى.^(٢)

وبذلك يكون بعكس الشكل الأول من حيث موقع الحد الأوسط.

ومثاله^(٣):

القضية	النص	الحد الأوسط (من يخشى الله حقاً)
القضية الصغرى	كل من يخشى الله حقاً فهو عالم به	موضوع
القضية الكبرى	كل ملتزم بأحكام الدين تماماً فهو يخشى الله حقاً	محمول
النتيجة	بعض من هو عالم بالله ملتزم بأحكام الدين	

(١) معيار العلم (ص ١٤١-١٤٦)، المرشد السليم (ص ١٦٣-١٦٦).

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوي (ص ١٢٢)، وإطلالة على المنطق القديم (ص ١٣٤)،

المنطق الصوري لبديوي (ص ١٩٨).

(٣) انظر هذا المثال في ضوابط المعرفة (ص ٢٧١).

(١) معيار العلم (ص ١٤١)، وحاشية الصبان على شرح الملوي على السلم (ص ١٢٢)،

والمرشد السليم (ص ١٥٥).

(٢) السابق (١٠٧).

شروط إنتاج الشكل الرابع:

ألا تجتمع فيه خستان وهما (السلب والجزئية) سواء كانتا من جنسين أو من جنس واحد.
ويستثنى من هذا الشرط صورة واحدة: وهي كون صفراء جزئية موجبة وكبراه كلية سالبة.

والضروب المنتجة لهذا الشكل خمسة، هي:

الضرب		المقدمة الأولى	المقدمة الثانية	النتيجة
الأول	القاعدة	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
الثاني	القاعدة	كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
الثالث	القاعدة	كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
الرابع	القاعدة	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
الخامس	القاعدة	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة

وهذه الصورة الأخيرة هي الحالة الوحيدة المستثناة من شرط اجتماع الخستين في هذا الشكل.^(١)

ضوابط عامة للقياس الاقتراحي:

بالنظر في أضرب القياس المنتجة لاحظ بعض العلماء ما يلي:^(٢)

- ١- كل قياس لا بد أن يكون مؤلفا من قضيتين: (قضية صغرى) ثم (قضية كبرى) يشق منهما بالضرورة (قضية ثالثة) هي النتيجة.
- ٢- كل قياس لا بد أن يكون مؤلفا من ثلاثة حدود فقط: (حد أصغر - حد

(١) إيضاح المهم (١٥)، و تحرير القواعد (١٠٨).

(٢) ضوابط المعرفة (٢٦٥-٢٦٦).

أكبر -- حد أوسط) والحد الأوسط المتكرر في مقدمتي القياس هو الذي يسقط في النتيجة ولا يذكر فيها.

٣- لا نجد في الضروب المنتجة ضربا مؤلفا من قضيتين سالبتين، بل إذا وجد السلب في إحدهما كانت الأخرى موجبة، فباستطاعتنا أن نستنتج من ذلك ضابطا فنقول: (لا يتألف قياس صحيح من مقدمتين سالبتين).

٤- أنه كلما وجدت قضية سالبة في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة سالبة، وكلما وجدت قضية جزئية في إحدى مقدمتي القياس كانت النتيجة جزئية.

ولما كان السلب أخس من الإيجاب، وكانت الجزئية أخس من الكلية، صح لنا أن نتخذ ضابطا من اتباع النتيجة للسلب والجزئية فنقول: (إن النتيجة تتبع الأخس في الكم وفي الكيف).

٥- أن الشكل الثالث لا ينتج إلا (جزئية) ولو كانت مقدمته كليتين.

٦- أن الشكل الرابع لا ينتج أيضا إلا (جزئية) ولو كانت مقدمته كليتين، باستثناء الضرب الرابع منه، فهو ينتج كلية سالبة.

٧- في أضرب القياس المنتجة أن الحد الأوسط مستغرق بجميع أفراداه في إحدى المقدمتين أو كليهما، فيصح لنا أن نتخذ من ذلك ضابطا فنقول: (كل قياس صحيح لا بد أن يكون الحد الأوسط فيه مستغرقا بجميع أفراداه في إحدى مقدمتيه أو كليهما).

ولا يغني هذا أننا كلما وجدنا الاستغراق في الحد الأوسط فالضرب صحيح الإنتاج، فكثير من الضروب غير المنتجة مستغرقة الحد الأوسط، وقد جاء عقمها من سبب آخر.

٨- أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين، فإنها لا تنتجان قضية سالبة.

٩- أنه لم يأت ضرب منتج مشتمل على قضيتين جزئيتين، إذن لا بد في كل

قياس من أن تكون إحدى مقدمتيه كلية على الأقل.

١٠- أنه لم يأت ضرب منتج صفراء سالبة وكبراه جزئية، إذن: فلا تنتج صفري سالبة مع كبرى جزئية.^(١)

المسألة الخامسة القياس الاستثنائي

تمهيد

سبقت الإشارة^(١) إلى أن القياس قسمان: اقتراني، واستثنائي، أما الاقتراني فقد وضحته بقسميه الحملي والشرطي ومدى تأثيره في الاستدلال، وبقي علينا أن نتعرف على القياس الاستثنائي.

تعريف القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي هو عملية فكرية ينطبق عليها التعريف العام للقياس. وهو قياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى حملية مسبقة بلفظ (لكن) وقد وضعت لبيان تحقق الشرط من عدمه. مثل قولنا: إذا استجمعت الصلاة أركانها وشرائطها كانت صحيحة، لكن هذه الصلاة لم تستجمع أركانها فلا تكون صحيحة. أو نقول: لكن هذه الصلاة قد استجمعت أركانها وشرائطها فتكون صحيحة.

ولذا قيل في تعريفه: هو قياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية، والأخرى وُضِعَ لأحد جزئيهما أو رَفَعَهُ ليلزم وُضِعَ الآخر أو رَفَعَهُ^(٢)، والمراد بالوضع معنى الإثبات، وبالرفع معنى النفي.

فهذا النوع من القياس قائم على مقدمة شرطية توضع، ثم تؤخذ قضية حملية من أحد طرفيهما، أو يؤخذ نقيضها، وتوضع في القياس مقرونة بلفظة «لكن» أو نحوها، وتكون هذه مقدمة ثانية، ثم تشتق منها النتيجة^(٣).

(١) وذلك في صدر المسألة السابقة (المسألة الرابعة).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (١٢٤).

(٣) ضوابط المعرفة (٢٨١).

(١) ضوابط المعرفة (٢٦٥، ٢٦٦).

وينقسم القياس الاستثنائي إلى منفصل ومتصل، والفيصل في التقسيم هو القضية الشرطية، فإن كانت منفصلة سمي القياس منفصلاً، وإن كانت متصلة سمي متصلاً^(١).

القياس الاستثنائي الشرطي المتصل:

يتركب من قضية شرطية متصلة، وأخرى حملية مسبقة بكلمة (لكن) أو ما في معناها.

مثاله قولهم:

- ١- إذا كان جسم الإنسان سليماً من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره. لكنه سليم من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.
 - ٢- إذا كان جسم الإنسان سليماً من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره. لكنه ليس سليماً من الأمراض، فالطعام بلا إسراف يضره.
 - ٣- إذا كان جسم الإنسان سليماً من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره. لكن الطعام بلا إسراف يضره، فليس سليماً من الأمراض^(٢)
- تحليل هذا القياس:**

قولهم: إذا كان جسم الإنسان سليماً من الأمراض، فالطعام بلا إسراف لا يضره.

هذه مقدمة كبرى وهي شرطية متصلة مؤلفة بالأصل من قضيتين حمليتين، إلا أن ارتباطهما بالشرط جعلها قضية واحدة شرطية.

وجملة (إذا كان جسم الإنسان سليماً من الأمراض) هي المقدم، كما أن جملة

(١) انظر: في تفصيل ذلك: تحرير القواعد (١٢٥)، حاشية العطار (٢٤٧)، إيضاح المهم (١٧)، المرشد السليم (١٧٩).

(٢) انظر: تحرير القواعد (١٢٥)، وضوابط المعرفة (٢٨١-٢٨٢).

(فالطعام بلا إسراف لا يضره) هي التالي.

- ثم تم انتزاع إحدى قضيتيها الحمليتين، إما المقدم أو التالي في عبارة: لكنه سليم من الأمراض (على طريقة الجزم).

وهذه هي المقدمة الثانية الصغرى، وهي قضية حملية كما هو واضح، وقد استثنى فيها مقدم الكبرى بعينه.

صار معنا الآن مقدمتان:

مقدمة صغرى: وهي الحملية المأخوذة من أحد طرفي الشرطية، والواردة على طريقة الاستثناء من الشرطية، مقترنة بلفظ (لكن)، ومقدمة كبرى هي الشرطية.

عندئذ باستطاعتنا أن نشق النتيجة مجزوماً بها فنقول: فالطعام بلا إسراف لا يضره.

وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه.

وقد نتزع من القضية الشرطية التي هي المقدمة الكبرى نقيض حمليتها الثانية فنقول:

لكن الطعام بلا إسراف يضره (استثناء نقيض تالي الكبرى)، عندئذ تأتي النتيجة نقيض حمليتها الأخرى فنقول: فهو ليس سليماً من الأمراض (النتيجة نقيض مقدم الكبرى)^(١)

ضوابطه وشروطه:

- ١- يشترط في المقدمة الكبرى: أن تكون قضية شرطية متصلة^(٢)، ويشترط

(١) ضوابط المعرفة (٢٨١-٢٨٢)، انظر: النجاة لابن سينا (٦٤/١)، وشرح السلم في المنطق عبد الرحيم فرح الجندي (ص ٦٤).

(٢) المرشد السليم (١٧٩)، وحاشية الباجوري على السلم (ص ٧٢).

فيها أن تكون موجبة لزومية لا اتفاقية^(١).

٢- ويشترط في المقدمة الصغرى: أن تكون قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن) أو نحوها، وتسمى استثنائية.

٣- ويستثنى بالمقدمة الصغرى مقدم الشرطية المتصلة الموجبة للزومية، أو نقيض تاليها.

٤- ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية).
حالات إنتاجه:

وهذا القياس ينتج إنتاجاً صحيحاً مطرداً في حالتين فقط^(٢):
الحالة الأولى:

وضع المقدم (أي إثباته) ينتج وضع التالي (أي: ينتج إثبات التالي).
الحالة الثانية:

رفع التالي (أي نفيه) ينتج رفع المقدم، وذلك لأن إثبات الملزوم يقتضي عقلاً إثبات لازمه، ونفي اللازم يقتضي عقلاً نفي الملزوم.

ولا ينتج في حالتين:

١- في حالة رفع المقدم.

٢- في حالة وضع التالي.

والسبب في الثانية جواز كون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص (المقدم) رفع الأعم (التالي) ولا من إثبات الأعم إثبات الأخص لجواز أن يكون ثبوته في شيء آخر^(٣).

(١) حاشية العطار (٢٤٧).

(٢) انظر: المرشد (١٧٩، ١٨٠).

(٣) المرشد (١٨٠)، وانظر: حاشية العطار (٢٤٧، ٢٤٨).

أمثلة على القياس الاستثنائي المتصل:

المثال الأول:

قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]

يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كما يلي:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فليس فيها آلهة إلا الله (النتيجة). وقد رفع فيها المقدم.	لكنهما لم تفسدا (الصغرى). وقد رفع فيها التالي.	﴿لَفَسَدَتَا﴾	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾

المثال الثاني:

قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]

يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كما يلي:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فقد كان من المسبحين (النتيجة). وقد رفع فيها المقدم.	لكنه لم يلبث في بطنه (الصغرى). وقد رفع فيها التالي.	﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾

المثال الثالث:

قول الله تعالى في حق الرسول ﷺ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٤، ٤٦]

يمكن تنزيله على قواعد المناطقة كما يلي:

المقدم	التالي	الصغرى	النتيجة
﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾	﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ﴾	لكننا لم نأخذ منه	فما تقول علينا
بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾	بِالْيَمِينِ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾	باليمين ولم نقطع منه	بعض الأقاويل
		الوتين (الصغرى)	(النتيجة) وقد رفع
		وقد رفع فيها التالي)	فيها المقدم

القياس الاستثنائي الشرطي المنفصل:

يتركب من قضية شرطية منفصلة، وأخرى حملية مسبوقة بكلمة (لكن) أو ما في معناها^(١).

ومثاله قولنا: الصلاة المشروعة إما شفع أو وتر، لكن النهارية وردت شفعاً فقط

فلا تكون وترية، ومثاله أيضاً:

١- إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن العشرة زوج (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس)، فهي ليست فرداً (وهذه النتيجة هي نقيض تالي الكبرى).

٢- إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن السبعة فرد (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها تالي الكبرى بعينه)، فهي ليست زوجاً (وهذه النتيجة هي نقيض المقدم).

٣- إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن العشرة ليس فرداً (وهذه مقدمة حملية، وهي

(١) انظر: في هذا المعنى: تحرير القواعد (١٢٦)، حاشية العطار (٢٤٧)، المرشد (١٨١)، وطرق الاستدلال (ص ٢٦٠).

الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها نقيض التالي)، فهي زوج (وهذه النتيجة هي مقدم الكبرى بعينه).

٤- إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً (فهذه مقدمة شرطية منفصلة، وهي الكبرى في هذا القياس)، لكن السبعة ليست زوجاً (وهذه مقدمة حملية، وهي الصغرى في هذا القياس، وقد استثنينا بها نقيض المقدم)، فهي فرد (وهذه النتيجة هي تالي الكبرى بعينه)^(١).

شروط إنتاجه:

١- يشترط في المقدمة الكبرى أن تكون: قضية شرطية منفصلة، ويشترط فيها أن تكون موجبة عنادية لا اتفاقية.

٢- يشترط في المقدمة الصغرى أن تكون: قضية حملية مقترنة بلفظة (لكن) أو نحوها، وتسمى استثنائية.

٣- ويجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية (والشخصية بقوة الكلية).

٤- ويستثنى بالمقدمة الصغرى (الاستثنائية) مقدم الشرطية المنفصلة أو نقيضه، أو تالي الشرطية المنفصلة أو نقيضه. هذا إذا كانت المنفصلة مانعة جمع وممانعة خلو، فإن كانت مانعة جمع فقط فيقتصر فيها على استثناء المقدم أو التالي دون نقيضيهما، وإن كانت مانعة خلو فقط فيقتصر فيها على استثناء نقيض المقدم أو نقيض التالي فقط، والوضع في هذا القياس ينتج الرفع، والرفع ينتج الوضع^(٢).

ومن هذا يتبين لنا ثلاث حالات للاستثنائي المنفصل:

(١) ضوابط المعرفة (٢٨٢-٢٨٣)، وانظر: البصائر النصيرية (ص ١٨٨)، وطرق الاستدلال (ص ٢٦٠).

(٢) المراجع السابقة.

الحالة الأولى:

أن تكون الشرطية المنفصلة حقيقة، أي مانعة جمع وخلو معا (كما سبق بيانه في القضايا).

ويشترط فيها أن تكون مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه، لا من نقيضه لئلا يكون الإنتاج من باب تحصيل الحاصل. وفي هذه الحالة تنتج الاحتمالات الأربعة التالية:

١- وضع المقدم ينتج رفع التالي.

٢- ووضع التالي ينتج رفع المقدم.

٣- ورفع المقدم ينتج وضع التالي.

٤- ورفع التالي ينتج وضع المقدم.

أمثلة:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
التوسل بالذوات أو ممنوع (مبتدع)	لكنه ليس مشروعا	أو ممنوع (مبتدع)	إما مشروع
فليس ممنوعا (مبتدع)	تم فيلزم وضع التالي	تم رفع المقدم	متصلة إما مشروع
متصلة إما مشروع	لكنه مشروع	أو ممنوع (مبتدع)	صلاة الوتر خمسا
فليس ممنوعا (مبتدع)	تم وضع المقدم	تم رفع التالي	متصلة إما مشروع

وهذا ما عبر عنه المناطقة: بأن استثناء عين إنها كان ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر.^(١)

الحالة الثانية:

أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة جمع فقط، وفي هذه الحالة ينتج احتمالان فقط:

١- وضع المقدم ينتج رفع التالي.

٢- ووضع التالي ينتج رفع المقدم.

- أما رفع أحدهما فلا ينتج شيئا.

وهذا ما عبر عنه المناطقة بأن استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئا.^(١)

أمثلة:

النتيجة	الصغرى	التالي	المقدم
فليست نفلا (رفع التالي)	لكن الصبح فرض (وضع المقدم)	أو نفل	الصلاة إما فرض
فليست فرضا (رفع المقدم)	لكن الوتر نفل (وضع التالي)	أو نفل	الصلاة إما فرض
لا تنتج لاحتمال أن تكون التساييح ليست فرضا ولا نفلا، بل بدعة غير مشروعة.	لكن التساييح ليست فرضا (رفع المقدم)	أو نفل	الصلاة إما فرض
لا تنتج لاحتمال أن تكون التساييح ليست فرضا ولا نفلا، بل بدعة غير مشروعة.	لكن التساييح ليست نفلا (رفع التالي)	أو نفل	الصلاة إما فرض

(١) البصائر النصيرية (ص ١٨٨)، وضوابط المعرفة (ص ٢٨٣)، والمنطق الصوري د/ بدوي (ص ٢٢٠، ٢١٩).

(١) البصائر النصيرية (ص ١٨٨)، وضوابط المعرفة (ص ٢٨٣)، والمنطق الصوري د/ بدوي (ص ٢٢٠، ٢١٩).

الحالة الثالثة:

أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة خلو فقط وليست مانعة جمع، وفي هذه الحالة ينتج احتمالان فقط.

١- رفع المقدم ينتج وضع التالي.

٢- ورفع التالي ينتج وضع المقدم.

- أما وضع أحدهما فلا ينتج شيئاً.

وهذا ما عبروا عنه بأن استثناء النقيض منها ينتج عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين.^(١)

أمثلة:

المقدم	التالي	الصغرى	النتيجة
الصلاة المشروعة إما ثابتة بالقرآن	أو بالسنة	لكن راتبة الظهر مشروعة وهي غير ثابتة بالقرآن (تم رفع المقدم)	فهي ثابتة بالسنة (تم وضع التالي)
الصوم المشروع إما ثابت بالقرآن	أو بالسنة	لكن صوم رمضان مشروع وهو ثابت بالقرآن (تم وضع المقدم)	لا تنتج شيئاً، لا احتمال أن يكون ثابتاً بالقرآن والسنة معا.

(١) البصائر النصيرية (ص ١٨٩)، والمنطق الصوري لبدوي (ص ٢٢٠).

المسألة السادسة

الاستقراء وأنواعه وثمرته

تمهيد:

تحدثت في ثانيا القضايا السابقة عن مفهوم الاستدلال ونوعيه المباشر وغير المباشر، وبعد بيان أول نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر وهو القياس بأنواعه فإني أعرض في الصفحات التالية لنوع آخر من أنواع الاستدلال غير المباشر ألا وهو الاستقراء.

تعريف الاستقراء:

الاستقراء - في اللغة - معناه: التبع^(١)، وهو في الاصطلاح مأخوذ من هذا المعنى، فإذا تتبعنا أفراداً مشتركين في صفة، ولاحظنا وجود شيء لا يتخلف، قلنا: استقرأنا كذا فوقفنا على كذا.

ويكون الاستقراء تاماً إذا تم تتبع جميع الأفراد، بحيث لا يتصور احتمال وجود فرد متروك أو حكمه مختلف، ويكون الاستقراء ناقصاً إذا قام ذلك الاحتمال.

ومن أمثلة الاستقراء:

قول الفقهاء - في الوتر -: ليس بفرض؛ لأنه يؤدي على الراحلة والفرض لا يؤدي على الراحلة.

فيقال: لم قلت إن الفرض لا يؤدي على الراحلة؟

فيقال: عرفناه باستقراء جميع أصناف الفرائض حيث لم يحذف فرض يؤدي على الراحلة، فقلنا: إن كل فرض لا يؤدي على الراحلة^(٢).

وقد اختلف العلماء في إثبات الاستقراء التام وعدم إثباته بمعنى إمكان

(١) مادة قرأ في: لسان العرب (٥/٣٥٦٣)، المعجم الوسيط (٢/٧٥٠).

(٢) المستصفي (١/١٢٦).

حصوله، واستحالة حصوله، واختلف المثبتون للاستقراء التام في دخوله في تعريف الاستقراء وعدم دخوله.

فمن أدخل الاستقراء التام في تعريف الاستقراء عرفه بأنه: إثبات الحكم على كلي لوجوده في جزئياته^(١).

ومن العبارات الدالة على ذلك:

- تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي.^(٢)

فالاستقراء على هذا الرأي هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً.^(٣)

أو هو: انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الذي يدخل الجزئي تحته.^(٤)

ومن لم يدخل الاستقراء التام في تعريف الكلي في تعريف الاستقراء عرفه بأنه:

(١) وهو رأي ابن سينا، واختيار محمد مرعشي، انظر: إتحاف الطلبة (٤٩)، المنطق الصوري د. يوسف محمود (٢٢٠). وقال ابن سينا: الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي إما كلها وهو الاستقراء التام، وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور، فكأنه يحكم بالأكثر على الوساطة لوجود الأكبر في الأصغر، ومثاله: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה لأن كل حيوان طويل العمر فهو مثل إنسان أو فرس أو ثور والإنسان والفرس والثور قليل المראה. النجاة (١/٧٣).

(٢) معيار العلم (ص ١٦٠)، وإطلالة على المنطق القديم (ص ١٥٥)، وانظر: الموافقات (٢٩٨/٣) وفيه يقول الشاطبي - رحمه الله -: «تصفح جزئيات ذلك المعنى، ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي، وإما ظني، وهو أمر مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية».

(٣) التعريفات (ص ١٣)، دستور العلماء (١/١٠١).

(٤) ضوابط المعرفة (١٨٨).

الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته.

ومن العبارات الدالة على هذا المعنى أيضاً:

- إثبات الحكم في كلي لثبوته في بعض جزئياته.^(١)

- تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي.^(٢)

وإذا وجد الحكم في جميع جزئياته يسمى عندهم قياساً مقسماً ولا يسمى استقراء.^(٣)

مدى إفادة الاستقراء في الوصول إلى معرفة:

قد يوصل الاستقراء إلى المعرفة يقيناً، وقد يوصل إليها ظناً، وقد لا يتوصل به إلى أي معرفة، فللاستقراء من هذه الحثية عدة أحوال:

١- إن توافرت فيه شروط اليقين كان علماً يقينياً، أي كان من الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، والتي لا تقبل بحال من الأحوال احتمال النقض.

٢- وإن لم يتوافر فيه شروط اليقين كان دون ذلك بحسب درجة قوته أو ضعفه

أ- فإما أن يكون ظناً راجحاً على ما يخالفه، وهذا الظن الراجح يتفاوت قرباً وبعداً من اليقين بحسب قوته.

ب- وإما أن يكون ظناً مساوياً في القوة لما يخالفه، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح.

ج- وإما أن يكون ظناً ضعيفاً، أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيح القبول، وهو يتفاوت قرباً وبعداً من الرفض النهائي بقدر نسبة ضعفه.

(١) المحصول (٩٩/٥).

(٢) إطلالة على المنطق القديم (ص ١٤٢).

(٣) تحرير القواعد المنطقية (١٦٥).

٣ - ثم يأتي المرفوض نهائياً، وهو الذي لا يقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات بحال من الأحوال، وعندئذ يكون من اليقين أيضاً، ومن الحقائق النهائية التي تتوصل إليها، ولكن في جانب الرفض لا في جانب القبول، أي: في جانب النفي لا في جانب الإثبات.

فشأننا في الاستقراء كشأننا في سائر الطرق التي تتوصل بها إلى معارف يقينية، أو دون اليقينية، من ظنية راجحة على ما يخالفها في تصورنا المستند إلى الأدلة، أو متساوية مع ما يخالفها، أو مرجوحة بالنسبة إليه^(١).

أقسام الاستقراء

سبق في صدر المسألة تعريف الاستقراء ومنه يتبين أن الاستقراء قسم واحد على الرأي الثاني، أما على الرأي الأول فإن الاستقراء ينقسم قسمين: تام وناقص.

القسم الأول: الاستقراء التام.

تعريفه:

وهو إثبات الحكم على كلي لوجوده في جميع جزئياته^(٢).

فهو الذي يتم فيه استيعاب جميع جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث، بالنظر والدراسة العلمية وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي^(٣).

(١) ضوابط المعرفة (١٨٨، ١٨٩).

(٢) إتحاف الطلبة (٤٩).

(٣) قال الميداني: فبالاستقراء التام عرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها اليوم الكامل بلبله ونهاره، وعرفنا وحدات الزمن التي ينقسم إليها العام الشمسي، ووحدات الزمن التي ينقسم إليها العام القمري، ما دام نظام الكون مستمرا على ما هو عليه الآن وما كان عليه قبل الآن. وبالأستقراء التام عرف الفلكيون عدد نجوم الثريا، وعرفوا الآن

القسم الثاني: الاستقراء الناقص.

تعريفه:

وهو إثبات الحكم على كلي لوجوده في بعض جزئياته^(١).

وهو يسمى بالاستقراء المشهور، وبالأستقراء غير التام^(٢).

الاستقراء الناقص بين الظن واليقين:

ظاهر أن الاستقراء الناقص الصحيح قد يفيد الظن بالحكم الكلي، ولكنه لا يفيد اليقين به لاحتمال أن يكون ما لم يدرس على خلاف ما درس، ولجواز أن يظهر في المستقبل خطأ الحكم الكلي المستند إلى القياس الناقص.

وتاريخ العلوم المادية مشحون بمثل هذه الأخطاء العلمية الناتجة عن إصدار أحكام كلية عامة، بالاستناد إلى حالات خاصة، واستقراءات ناقصات، ولذلك يحتاج التقدم العلمي إلى أن يعدل من المعارف السابقة كلما تكشف له جديد في مجال المعرفة الاستقرائية، وعلى الرغم من كل ذلك فقد انتفع الناس انتفاعاً كبيراً من منجزات حضارية عظيمة، عن طريق اتخاذ الاستقراء الناقص

=

المجموعة الشمسية، وعرف الجغرافيون الأنهر الكبرى في الأرض، وعرفوا القارات، وعرف الكيميائيون العناصر الأساسية التي يتكون منها الماء. أ.هـ.، وهكذا نلاحظ أن كثيراً من المعارف العلمية قد توصل إليها الإنسان ويتوصل إليها عن طريق الاستقراء التام. والاستقراء التام قد يفيد اليقين، وذلك إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين ضوابط المعرفة (١٩٣).

(١) إتحاف الطلبة (٤٩).

(٢) النجاة (٧٣)، وحاشية الصبان (١٤٢)، طبعة دار الكتب العربية على شرح الملوي (١٤٦).

وقد ضرب الميداني أمثلة لفائدة الاستقراء في التجارب العلمية الحديثة التي تجري على جسد الإنسان أو النبات أو العقاقير... الخ فانظر ذلك في ضوابط المعرفة (ص ١٩٦-١٩٧).

مبدأ لتحصيل معارف كلية.

وقد دفع الاستقراء الناقص العلماء إلى البحث في كل مجالات المعرفة، وأخذ بيد العلم إلى تطور جليل، وتقدم مطرد، ولذلك أطلق عليه علماء النهضة العلمية المادية الحديثة اسم الاستقراء العلمي^(١).

أركان الاستقراء:

أركان الاستقراء أربعة:

١- محل الاستقراء (الجزئيات).

٢- الحكم.

٣- المحكوم عليه في النتيجة.

٤- عمل المستقري.

وسأتكلم عنها في النقاط التالية:

الأول: محل الاستقراء (الجزئيات):

والمراد به الأفراد المعينة الواقعة في الخارج، والتي يتبعها المستقري ليحكم عليها بحكم كلي، ويدخل فيها: القصص الشرعية، والتصرفات النبوية، وأقوال الأئمة وفروعهم الفقهية، والجزئيات اللغوية وغير ذلك^(٢) وقد اشترط لهذا الركن شروط منها:

١- صحة المقدمات نقلاً أو دلالة، والمراد بالمقدمات الجزئيات التي يلاحظ المستقري أحوالها وعوارضها.

فإذا كانت المقدمات صحيحة أنتجت نتيجة صحيحة والعكس بالعكس

وقد اشتهرت كليات وسلمت وهي باطلة لبطلان ما بنيت عليه من مقدمات^(١)

٢- كثرة الجزئيات كثرة كافية لإثارة غلبة الظن المعتد بها، فالجزئيات القليلة تدخلها الاحتمالات ويبعد أن تكون منه قاعدة كلية صحيحة^(٢)، وكلما كثرت الجزئيات زاد الظن بالحكم، وكلما قلت نقص الظن بالحكم وهذا واضح.

٣- اندراج الجزئيات تحت كلي يشملها هو المحكوم عليه، وعبر الطيب السنوسي عن هذا الشرط بأن تجتمع تحت اسم واحد بمعنى أن تكون كلها متفقة تحت نوع واحد يشملها ويشمل نظائرها باسمه وهذا الاشتراك لا يمنع أن ينفرد كل جزئي بما يخصه، إذ كل معين في الخارج ينفرد بما يتميز به عن غيره، إلا أن هذا التميز لا يمنع تعميم الحكم على النوع بالنظر إلى حيثية معينة^(٣).

٤- انتفاء خصوصية المحل الملاحظ بالحكم، فإذا كان حكمه قاصراً عليه، فلا يصح الانتقال منه الحكم على الكلي^(٤).

الثاني: الحكم:

ومعناه هنا - في الاستقراء - أشمل من الحكم المصطلح عليه عند الأصوليين أو المنطقة أو اللغويين، فهو الوصف المقترن بشيء آخر يلاحظ مع ما اقترن به للوصول إلى تفسير لهذا الاقتران فعمل المستقري يقع على الحكم^(٥).

وقد اشترط العلماء ما يلي:

١- أن يكون ثابتاً في كل فرد من الجزئيات يقيناً أو ظناً، وهذا لأن القاعدة

(١) الاستقراء (ص ٢٨٤، ٢٨٥) (بتصرف).

(٢) الاستقراء (ص ٢٨٥) (بتصرف).

(٣) الاستقراء (ص ٢٨٥) (بتصرف).

(٤) الاستقراء (ص ٢٨٧) (بتصرف).

(٥) الاستقراء (ص ٦٣) (بتصرف).

(١) المرشد (٢٠٩) وما بعدها.

(٢) الاستقراء (ص ٦٢) (بتصرف).

تابعة لحكم الجزئيات صواباً وخطئاً، وهذا الشرط يفهم من تعريف الاستقراء.

٢- أن يكون ثابتاً بدليل غير القاعدة المستفادة منه ومن نظائره، لأنه لو ثبت بالقاعدة والقاعدة إنما ثبتت به وبغيره كان دوراً وهو باطل.^(١)

الثالث: المحكوم عليه في النتيجة:

وهو الذي يشمل الجزئيات باسمه ومعناه، فهو ينطبق على جميع أفرادها، ولذا يصح أن يخبر به ويحل على كل واحد منها، فإذا حكمت على الإنسان فإنه يصح أن نخبر به على أفرادها، فتقول: محمد إنسان، وعليّ إنسان، وكذا تقول هذا النص عام، وذلك عام.^(٢)

واشترطوا للنتيجة:

١- أن تكون مؤسسة معنى جديداً كلياً كان أو أغلياً.

٢- ألا يناقض النتيجة بحكم أقوى منها.

٣- إمكان تنزيلها على كل فرد من أفرادها بوجه صحيح.

٤- أن تكون مفيدة للعلم أو غلبة الظن.^(٣)

الرابع: عمل المستقري:

ويجمعه أمران:

١- ملاحظة أقوال الجزئيات.

٢- نقل الحكم إلى المحكوم عليه ليصير عاماً.^(٤)

وقد ذكروا للمستقري شروطاً متعددة مستنبطة من كلام العلماء أهمها:

(١) الاستقراء (ص ٢٨٩) (بتصرف).

(٢) الاستقراء (ص ٦٤).

(٣) الاستقراء (ص ٢٩٨) (بتصرف).

(٤) الاستقراء (ص ٧١).

الشرط الأول: الأهلية بأن يكون ذا كفاءة علمية، وتمكن فيما يستقري فيه، وقد اشترط القرافي^(١) الاجتهاد لصحة الاستقراء، فالمجتهد غير المطلق لا عبرة به في الاستقراء.^(٢)

الشرط الثاني: سلامة آلة النظر سواء الآلة الحسية أو الفكرية، لأن اختلال الآلة يعيق عن الوصول إلى الحقيقة، أو كما قال القرافي: «لا بد في هذه الأمور من جودة الذهن وإلا فلا ينفع التأسيس بكثرة النظائر، بل تشكل النظائر كما أشكل النظر»^(٣)

وما عدا هذين الشرطين مما ذكره الطيب السنوسي فإنه يؤول إليهما كالموضوعية، والتأني وسعة التتبع فإنها آيلة إلى الأهلية.

واشترط العلماء لعمل المستقري شروطاً منها:

١- الدقة: وهي تتأتى باستعمال الفكر بطول التأمل وإمعان النظر، والمواظبة على المراجعة.

٢- تفحص الأحوال التي يمكن أن توجد فيه الظاهرة أو أكثرها.^(٤)

حجية الاستقراء:

اختلف الأصوليون في حجية الاستقراء الناقص على قولين:

(١) هو العلامة أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن القرافي، شهاب الدين أبو العباس، له كتاب «الذخيرة» في الفقه والفروق، وشرح المحصول، واختصره وسمى الأول نفائس المحصول والثاني تنقيح الفصول، وله شرح تنقيح الفصول، وغير ذلك، توفي في سنة ٦٨٤ هـ، راجع: الديباج المذهب، وشجرة النور (١٨٨-١٨٩).

(٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٤٥٠)، والاستقراء للطيب السنوسي (ص ٢٧٨، ٢٧٩).

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٥٠)، والاستقراء (ص ٢٧٩).

(٤) الاستقراء (ص ٢٩١، ٢٩٢) (بتصرف).

الأول: إنه لا يفيد الحكم لا قطعاً ولا ظناً. وهو رأي الإمام الرازي.^(١)

الثاني: أنه يفيد الحكم ظناً ولا يفيد قطعاً. وهو رأي الجمهور ورجحه الصفي الهندي، واختاره البيضاوي.^(٢)

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأن من الشائع عند العلماء قولهم: الجزئي لا يثبت الكلي لجواز اختلاف الجزئيات في الأحكام، واستقراء بعض الجزئيات مع عدم استقراء البعض الآخر استقراء جزئي، فلا يثبت الحكم في الباقي لجواز أن يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ، فالحكم على الباقي بواسطة هذا الاستقراء باطل. ونوقش: بأن الباقي من غير استقراء قليل، والمستقرأ كثير، والنادر ملحق بالكثير الغالب، وهذا مما يوجب الظن بأن حكم الباقي مماثل لحكم ما استقرئ، والعمل والظن واجب.^(٣)

أدلة القول الثاني:

الأول: أن القياس التمثيلي حجة عند القائلين بالقياس في الحكم الشرعي وهو أقل من الاستقراء، لأنه حكم على جزئي لثبوته في جزئي آخر، والاستقراء حكم على الكل لثبوته في أكثر جزئياته، فيكون أولى من القياس التمثيلي.^(٤) ونوقش: بأن هذا قياس مع الفارق، فإن قياس الجزئي بالجزئي من شرطه أن يوجد الجامع بين الجزئين، بخلاف الاستقراء فإن هذا الأمر غير متحقق فيه لأنه حكم على الكل بمجرد ثبوته في أكثر جزئياته كما مر آنفاً.^(٥)

(١) المخلص (٢/٢٠١٧، ٢١٨).

(٢) نهاية السؤل للأسنوي (١٣٣/٢)، ونهاية الوصول للصفى الهندي (٤٠٥٠/٦).

(٣) أصول الفقه للشىخ زهير (٤/١٥٢، ١٥٣).

(٤) نهاية الوصول في دراية الأصول (٩/٤٠٥١).

(٥) نهاية الوصول للصفى الهندي (٩/٤٠٥١).

والجواب: لا نسلم أن جميع الأحكام الاستقرائية لا يوجد بين جزئياتها جامع فإن الاستقراء مبني على العلية والإطراد.

وهذا الاعتراض إنما يقبل في الاستقراء الإحصائي الاتفاقى فقط.^(١)

الدليل الثانى: أن تتبع أغلب الجزئيات مع تماثلها في الأحكام يوجد ظناً عند المجتهد بأن حكم باقى الجزئيات كذلك، لأن شأن النادر أن يلحق بالكثير الغالب، والعمل بالظن واجب، فكان الاستقراء حجة ويجب العمل به لذلك.^(٢)

(١) طرق الاستدلال (ص ٢٩٤).

(٢) أصول الفقه للشىخ زهير (٤/١٥٢).

المسألة السابعة التمثيل

تمهيد

بعد أن بينت في المسائل السابقة النوعين الأولين من أنواع الاستدلال غير المباشر: القياس والاستقراء فإني أتناول في هذه المسألة النوع الثالث من أنواع الاستدلال غير المباشر ألا وهو التمثيل.

تعريف التمثيل:

التمثيل من أنواع الاستدلال غير المباشر، وقد عرفه المنطقة عدة تعريفات مختلفة في اللفظ قريبة في المعنى^(١) ومن هذه التعريفات: أن يوجد حكم في جزئي معين واحد، فينقل حكمه إلى جزئي آخر؛ يشابه بوجه ما، وهذا التعريف للغزالي^(٢) - رحمه الله -.

ومنها: إثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما^(٣). ومنها: أنه قول مؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشابة جزئي لآخر في الحكم، فيثبت الحكم له.^(٤)

وقد شرح المقصود به ابن سينا^(٥) في قوله: «وأما التمثيل فهو: الحكم على

(١) انظر هذه التعريفات: تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، والمرشد السليم (٢٦٠)،

وضوابط المعرفة (٢٨٨)، وإتحاف الطلبة (٥٠).

(٢) وانظر: معيار العلم (ص ١٦٥-١٦٦)، وانظر: إتحاف الطلبة (٥٠).

(٣) وقد اختاره المرعشي - إتحاف الطلبة (٥٠).

(٤) انظر: إتحاف الطلبة (ص ٥٠)، والمرشد السليم (ص ٢٦٠).

(٥) هو الحسين بن عبد الله بن الحسن البلخي ثم البخاري الملقب بالشيخ الرئيس، أبو علي

ابن سينا، ولد سنة ٣٧٠هـ على الراجح، فيلسوف طبيب، ومن مؤلفاته: القانون في

الطب، والشفاء في الحكمة والإشارات، وغيرها، وتوفي سنة ٤٢٨هـ. راجع (وفيات

الأعيان (١/٤١٩)، شذرات الذهب (٣/٢٣٣).

شيء معين؛ لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين أو أشياء أخرى معينة، فيدل على أن ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه، فيكون المحكوم عليه هو المطلوب، والمنقول منه الحكم هو المثال، والمعنى المتشابه فيه هو الجامع، والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال.

مثاله: إن العالم محدث؛ لأنه جسم مؤلف؛ فشابه البناء؛ والبناء؛ محدث فالعالم محدث.

ففهنا عالم وبناء وجسمية ومحدث^(١).

والتمثيل عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بأخر في العلة التي كانت هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره، واعتبار هذا الشبه كافيا لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته.

فحين يرى الفقيه مشابة أمر لآخر في علة حكمه، يستنتج أن حكم هذا الأمر شرعا مماثل لحكم الأمر الآخر، بمقتضى مشابته له في علة حكمه، لذلك يحكم بحرمة كل شراب مسكر قياسا على الخمر، لان علة تحريم الخمر شرعا هي الإسكار.^(٢)

القاب التمثيل عند العلماء:

يسمى هذا النوع من الاستدلال عند المنطقة بالتمثيل، ويسمى عند الأصوليين بالقياس.^(٣)

(١) النجاة (ص ٧٣).

(٢) ضوابط المعرفة (٢٨٨).

(٣) انظر باب القياس وأركانه وشروطه وتفصيل مباحثه في: البرهان (٢/٤٨٥) وما بعدها،

والمحصول (٥/٥) وما بعدها، والإحكام (٥/٤) وما بعدها، وروضة الناظر

(٣/٧٩٧) وما بعدها.

ويسمى عند المتكلمين: الاستدلال بالشاهد على الغائب، إلا أن علماء أصول الفقه هم الذين حازوا قصب السبق في العناية بوضع ضوابطه وتحديد شروطه، ويان كل ما يتعلق به.^(١)

أمثلة:

- ١- الطيور ترتفع في الجو بأجنحتها فلو استطاع الإنسان أن يصنع أجنحة مثل أجنحة الطيور، واستطاع أن يتحكم بحركتها وتوجيهها، لا استطاع أن يطير في الجو مثلاً تفعل الطيور، بمقتضى مشابهة المصنوع للشيء الطبيعي.
 - ٢- عناصر اللبن الحليب هي الماء والسكر والجير والدهن وطائفة من المعادن والفيتامينات، فلو استطعنا أن نجتمع مقادير من هذه العناصر مماثلة للمقادير التي يحتوي عليها الحليب لاستطعنا أن نصنع حليباً صالحاً للغذاء مثل الحليب الطبيعي، وبمقتضى المشابهة في العناصر وفي مقاديرها التي كانت سبباً في تميز الحليب بخصائصه.
 - ٣- الحصان مثل الثور في القدرة على الجر. فهو يصلح لأن يحرث الأرض كما يحرثها الثور، بجامع القدرة على الجر في كل منهما، التي هي السبب في القدرة على الحرث.^(٢)
- أركان التمثيل:**

كل تمثيل يتألف من أركان أربعة^(٣):

الركن الأول:

الأصل، وهو الممثل به، أو المشبه به، أو المقيس عليه. وهو المنقول منه

الحكم، ويسميه ابن سينا: المثال.

الركن الثاني:

الفرع، وهو الممثل، أو المشبه، أو المقيس، ويسميه ابن سينا: المطلوب.

الركن الثالث:

العلة الجامعة التي هي سبب التمثيل، وهي السبب في الظاهرة أو الحكم بالنسبة إلى الأصل الممثل به. ويسميه ابن سينا: والمعنى المشابه، وهو الجامع.

الركن الرابع:

الحكم الذي في الأصل، أو الظاهرة، ونعممه على الفرع بدليل التمثيل، وبجامع اشتراك الأصل والفرع في سبب الظاهرة، أو في الحكم.^(١)

وجوه إثبات عليية المشترك:

أما عليية المشترك (وهو الوصف الجامع) فتثبت بوجهين عند المناطقة وهما الدوران والسير والتقسيم، أما الأصوليون فلهم صولات وجولات في بيان مسالك التعليل، وسأتكلم على الوجهين اللذين تكلم عنهما المناطقة وعلى طريقتهم، وذلك فيما يلي:

الوجه الأول: الدوران:

الدوران في اللغة هو الطواف حول الشيء، ودوران الفلك تواتر حركاته بعضها إثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار.^(٢)

ويسمى بالطرد والعكس^(٣)، بمعنى أنه يشترط فيه الاطراد والانعكاس

كلاهما وتعريفه:

١- هو: ترتب حكم على وصف وجوداً وعدمًا.

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، وضوابط المعرفة (٢٩١)، والمرشد السليم (٢٦١).

(٢) المصباح (دور) (ص ٢٠٢).

(٣) المرشد (٢٦١).

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، والمرشد السليم (٢٦٠)، وضوابط المعرفة (٢٨٨)، وإتحاف الطلبة (٥٠).

(٢) ضوابط المعرفة (٢٩٠).

(٣) راجع: المرشد السليم (٢٦١).

٢- ويعرفونه كذلك بأنه اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا.^(١)

وللدوران قسمان بحسب محل العلة والحكم لأنها إما أن يكونا:

١- في محل واحد، كالإسكار في العصير؛ فإن العصير قبل أن يوجد الإسكار كان حلالاً، فلما حدث الإسكار حرم، فلما زال الإسكار وصار حلالاً صار حلالاً، فدار التحريم مع الإسكار وجوداً وعدمًا.

٢- وإما في محلين، كالطعم مع تحريم الربا فإنه لما وجد الطعم في التفاح كان ربوياً، ولما لم يوجد في الحرير مثلاً لم يكن ربوياً، فدار جريان الربا مع الطعم، وهذا المثال: إنما يجري على قول من يقول: إن علة الربا الطعم.^(٢)

الوجه الثاني: السبر والتقسيم

ويسمى التريد وتعريفه:

- هو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

ومثل له المناطقة بقولهم: علة الحدوث في البيت إما التأليف، أو الإمكان، والثاني باطل بالتخلف؛ لأن صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة، فتعين الأول.^(٣)

وقد يسمى أيضاً بتنقيح المناط.^(٤)

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦).

(٢) شرح الكوكب المنير (١٩٢/٤).

(٣) تحرير القواعد المنطقية (١٦٦)، المرشد السليم (٢٦١).

(٤) التنقيح لغة التهذيب والتخليص، ومنه تنقيح الشعر: أي تهذيبه وتخليصه مما لا دخل له في الموضوع. والمناط لغة: اسم مكان الإناطة أو التعليق. راجع مادة (نقح) في: لسان العرب (٤٥١٦/٦) ط دار المعارف، المعجم الوسيط (٩٨١/٢). راجع أيضاً مادة (نوط) في: لسان العرب (٤٥٧٧/٦)، المعجم الوسيط (١٠٠١/٢)، أما في اصطلاح الأصوليين فإن تنقيح المناط يعني تهذيب مناط الحكم أو علته وتصفيتهما بإلغاء ما لا

وللأصوليين مسالك كثيرة لإثبات التعليل لا تخفى على دارسي علم أصول الفقه، وأهمها: النص والإجماع والمناسبة والدوران والسير والتقسيم.^(١)

بين التمثيل والاستقراء:

التمثيل في حقيقته هو العملية الذهنية المتممة للاستقراء الناقص، وذلك لأن تعميم الحكم الذي دل عليه الاستقراء الناقص، إنما يأتي عن طريق تمثيل غير المدروس بالاستقراء بالمدروس به، بجامع اشتراكهما في العلة، ثم تعميم الحكم بمقتضى الماثلة في علة الحكم.

والتمثيل هو أساس كثير من الفروض العلمية، التي يطرحها الباحثون، لتفسير الظواهر الطبيعية، والنفسية، والاجتماعية، والقانونية، وغير ذلك.

وعن طريق التمثيل اهتدى العلماء إلى أن الحرارة نوع من الحركة، قياساً على الضوء الذي ثبت لديهم أنه نوع من الحركة.^(٢)

أنواع التمثيل:

وينقسم دليل التمثيل باعتبار إفادته اليقين وعدمه إلى قسمين:

القسم الأول:

ما يفيد القطع بالحكم، ويشترط لإفادته ذلك ثلاثة شروط^(٣):

الجزء يكون الوصف المشترك علة.

يصلح للتعليل واعتبار الصالح له. راجع: المستصفى (٢٣١/٢)، روضة الناظر

(١٤٦)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٤٩٤/١).

(١) انظر: البرهان (٥٤٢/٢) وما بعدها، والمستصفى (ص ٣٠٨) وما بعدها، وروضة

الناظر (٨٣٥/٣) وما بعدها.

(٢) ضوابط المعرفة (ص ٣٩٠)، وطرق الاستدلال (ص ٢٨٧).

(٣) المرشد (ص ٢٦٢).

أن لا تكون خصوصية الأصل شرطاً لثبوت الحكم له.

أن لا تكون خصوصية الفرع مانعاً من ثبوت الحكم له.

وهذا النوع من التمثيل نادر متعذر، لأن التمثيل وسيلة للإثبات، وما يحتاج إثبات لا يكون قطعياً غالباً؛ ولذلك قال العلماء: إن التمثيل لا يفيد إلا الظن^(١).

القسم الثاني:

ما يفيد الظن بالحكم، وهو الغالب في التمثيل^(٢) بل قصر بعض العلماء إفادة التمثيل على الظن، قال في المقاصد: إن المثال لا يفيد اليقين ولكنه يصلح لتطبيب القلب وإقناع النفس في المحاورات، وكثيراً ما يستعمل في الخطابة، ونعني بالخطابة: المحاورات الجارية في الخصومات والشكليات والاعتذارات في الذم والمدح وفي تفخيم الشيء وتحقيره وما يجري هذا المجرى، فإذا قيل لمريض: هذا الشراب ينفعك. فيقول: لم؟ فيقال: لأن المريض الفلاني شربه فنفعه. فإذا قيل له ذلك مالت نفسه إلى القبول، ولم يطلب بأن يصحح عنده أنه ينفع لكل مريض، أو يصحح أن مرضه كمرضه، وحاله في السن والقوة والضعف وسائر الأمور كحاله^(٣).

وجاء في ضوابط المعرفة: ولا يكون دليل التمثيل طريقاً للوصول إلى اليقينيّات المقطوع بها، بل هو طريق للوصول إلى الظنّيات، في الماديّات، وفي الطبيعيات، وفي شؤون الحياة وأعمالها، وفي التربية ووسائلها، وفي الأخلاق والآداب، وفي الشرعيّات العملية، وفي العظة والاعتبار، وفي اختيار ما هو نافع

(١) المرشد (ص ٢٦٢).

(٢) المرشد (ص ٢٦٢)، وطرق الاستدلال (ص ٢٨٦).

(٣) المواقف للعبد الإيجي (ص ٣٩)، إطلالة على المنطق القديم د/ محمد رشاد دهمش (ص ١٦٩)، ط. أولى ١٩٩٩ م (خاصة بالمؤلف)

ومفيد في العاجلة وفي الآجلة، وفي السياسات والإدارات، وفي الأقضية والأحكام، وفي أحوال السلم والحرب، ونحو ذلك^(١).

شرط الاعتماد على دليل التمثيل:

ويشترط للاعتماد على دليل التمثيل إفادته الظن الراجح، في الأمور التي يصح الاعتماد فيها على الظن الراجح، لأنه سبيل حياة الناس.

التمثيل بين العقلية المحضة وعالم الغيب:

أما العقلية المحضة فلا ينفع فيها التمثيل، وكذلك لا ينفع التمثيل في الحكم على عالم الغيب بمثل الحكم على عالم الشهادة، إلا بشرط الاتحاد في الخصائص، وعدم وجود الفارق في أصل نظام الوجود، وهذا الشرط يتعذر الوصول إلى معرفته، لذلك فلا يقاس عالم الغيب على عالم الشهادة، إلا في الحقائق العامة العقلية الكبرى الشاملة لعالم الغيب وعالم الشهادة معاً، كالوجود، والمكان، والاستحالة، وعدم جمع النقيضين، ونحو ذلك، وهذه لا يحتاج فيها إلى دليل التمثيل، بل ينطبق عليها دليل القياس المنطقي^(٢).

وقد مثل له الغزالي في العقلية بأن يقال: السماء حادث، لأنه جسم قياساً على النبات والحيوان وهذه الأجسام التي يشاهد حدوثها.

قال: وهذا غير سديد ما لم يمكن أن يتبين أن النبات كان حادثاً لأنه جسم وإن جسميته هي الحد الأوسط للحدوث^(٣).

(١) ضوابط المعرفة (ص ٢٩٢).

(٢) ضوابط المعرفة (ص ٢٩٢، ٢٩٣).

(٣) معيار العلم للغزالي (ص ١٦٥)، وإطلالة على المنطق القديم (ص ١٥٩).

المسألة الثامنة مَرَاتِبُ الْحُجَجِ

تمهيد

بعد أن استعرضت في الصفحات السابقة طرق الوصول إلى الحجج والأدلة من قياس واستقراء وتمثيل، أعرض في السطور التالية لأنواع الحجج والأدلة بشيء من التفصيل.

فأقول:

يحتج المناظرون والمستدلون بأنواع من الحجج والأدلة:

فمنها ما يفيد اليقين الجازم وهي (الحجة البرهانية).

ومنها ما يفيد دون ذلك.

والمناطقة يجعلونها من أقسام القياس بحسب المادة^(١).

وقد قسم المناطقة للحجج خمسة أنواع:

النوع الأول: الحجة البرهانية

النوع الثاني: الحجة الجدلية

النوع الثالث: الحجة الخطائية

النوع الرابع: الحجة الشعرية

النوع الخامس: الحجة الباطلة القائمة على الغلط أو المغالطة

وسأتناول كلا منها باختصار - إن شاء الله تعالى -

النوع الأول: الحجة البرهانية

وتسمى البرهان وهي الحجة التي تفيد اليقين:

تعريفها:

هي الحجة التي تتألف من قياس مقدماته يقينية وجاء على هيئة تفيد نتيجة يقينية.

واليقين في النتيجة مساو لليقين في المقدمات^(١).

واليقين: اعتقاد جازم مطابق للواقع^(٢).

وهذه الحجة البرهانية طريقها أحد طرق الاستدلال المباشر، أو القياس الصحيح المصوغ وفق أحد الأشكال المنتجة بيقين، وتوجد في الحقائق الفكرية.

ومثالها:

١- قولهم: هذا العدد منقسم بمتساويين.

وكل عدد منقسم بمتساويين زوج.

إذا فهذا العدد زوج.

٢- قولنا: الله قادر على بدء الخلق

بدليل ما يخلق باستمرار

إذا فهو على إعادته قادر^(٣).

أقسام القياس البرهاني:

والقياس البرهاني ينقسم قسمين: البرهان اللمي، والبرهان الإني^(٤).

القسم الأول: البرهان اللمي

وهو: ما يستدل فيه بالمؤثر على الأثر.

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٧)، وضوابط المعرفة (٢٩٨).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (١٦٧)، وإتحاف الطلبة (٦٧).

(٣) ضوابط المعرفة (٢٩٨).

(٤) انظر: في هذه التسمية: تحرير القواعد (١٦٧)، حاشية العطار (٤٥٢)، حاشية الصبان

(١٤٢) وما بعدها.

(١) إتحاف الطلبة (٦٧)، وضوابط المعرفة (٢٩٧).

وهو معنى قولهم: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين.^(١)

كقولهم: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم.^(٢)

وسمي بذلك لأنه يبين الحكم وعلة للسامع، فكأن المتكلم قال: الأمر كذا، فقال المخاطب: لم كان كذلك، فذكر المتكلم العلة.

القسم الثاني: البرهان الإني

وهو ما يستدل فيه بالأثر على المؤثر.

وهو معنى قولهم: هو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط.^(٣)

كقولهم: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط.^(٤)

علاقة اليقينيّات بالبرهان وأقسامها:

اليقينيّات مادة البرهان، وعليها يبنى، فلا يستفاد البرهان إلا إذا كانت المقدمات التي بني عليها يقينية، لا يتطرق إليها أدنى احتمال، وأقسام تحصيل اليقين - وهي المسماة باليقينيّات - ستة هي: الأوليات، والملاحظات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات، والقضايا التي قياساتها معها.

القسم الأول: الأوليات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين^(١)، ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين^(٢).

وهي قضايا ومقدمات يدركها الإنسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها.

ومثال ذلك: أن الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر.

القسم الثاني: المشاهدات

وهي المحسوسات: أي القضايا التي يحكم بها الحس أو الوجدان.
فالحسيات

هي: القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر، كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة، والثلج أبيض، والقمر مستدير والشمس مستتيرة^(٣).

قال الغزالي: وهذا الفن واضح.

لكن الغلط يتطرق إلى الأبصار؛ لعوارض، مثل: بُعد مفرط، وقرب مفرط، أو ضعف في العين.

وانظر إلى الكواكب تراها ساكنة وهي متحركة، وإلى الصبي في أول نشوئه، والنبات في أول النشوء - وهو في النمو والتزايد في كل لحظة على التدرج - فتراه واقفا.

(١) إنخاف الطلبة (٦٩).

(٢) حاشية العطار (٢٥٢).

(٣) إنخاف الطلبة (٦٩).

(١) تحرير القواعد المنطقية (ص ١٦٧).

(٢) إنخاف الطلبة (٦٨).

(٣) تحرير القواعد المنطقية (ص ١٦٧).

(٤) إنخاف الطلبة (٦٨، ٦٩).

وأمثال ذلك مما يكثر^(١).

والوجدانيات

هي: القضايا التي يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الباطن، كعلم الإنسان بجوع نفسه، وعطشه، وخوفه، وفرحه، وجميع الأحوال الباطنة التي يدركها الإنسان سواء كان متمتعاً بالحواس الخمس، أم فاقداً لبعضها، أو كلها، فهذه ليست من الحواس الخمس وليست عقلية، بل البهيمية تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل، وكذا الصبي، والأوليات لا تكون للبهائم ولا للصبيان.^(٢)

القسم الثالث: المجربات أو التجريبيات^(٣)

وهي القضايا التي يدركها العقل بواسطة تكرار المشاهدة^(٤).

قال الغزالي: وقد يعبر عنها باطراد العادات، وذلك مثل حكمك بأن النار محرقة، والخبز مشبع، والحجر هاو إلى أسفل، والنار صاعدة إلى فوق، والخمر مسكر، والسقمونيا مسهل.

فالمعلومات التجريبية يقينية عند من جربها.

والناس يختلفون في هذه العلوم لاختلافهم في التجربة. فمعرفة الطبيب بأن السقمونيا مسهل كمعرفتك بأن الماء مروي، وكذلك الحكم بأن المغناطيس جاذب للحديد عند من عرفه.

وهذه غير المحسوسات؛ لأن مدرك الحس هو أن هذا الحجر يهوي إلى

الأرض، وأما الحكم بأن كل حجر هاو فهي قضية عامة لا قضية في عين، وليس للحس إلا قضية في عين.

وكذلك إذا رأى مائعا معينا وقد شربه شخص فسكر، فحكم بأن جنس هذا المائع مسكر، فالحس لم يدرك إلا شربا وسكرا واحدا معينا، وأما الحكم في الكل فهو من استنتاج العقل، وإن كان أصل إدراكه له بواسطة الحس، أو بتكرار الإحساس مرة بعد أخرى، إذ المرة الواحدة لا يحصل العلم بها.

فمن تألم له موضع فصب عليه مائعا فزال ألمه، لم يحصل له العلم بأن هذا المائع هو المزيل للألم؛ إذ يحتمل أن زواله بالاتفاق.

وكذا لو قرأ عليه سورة الإخلاص فزال فربما يخطر له أن إزالته بالاتفاق، فإذا تكررت مرات كثيرة في أحوال مختلفة، انغرس في النفس يقين وعلم بأنه المؤثر. وكما يحصل اليقين بأن الاصطلاء بالنار مزيل للبرد، وأن الخبز مزيل لألم الجوع.

وكذا رؤية الكواكب تطلع وتغيب وترجع وتستقيم إلى غير ذلك من الحركات المرصودة فيحكم بذلك.

ومن تأمل هذا عرف أن العقل قد نال الإدراك اليقيني، بعد تكرار الأمر على الحس، بواسطة قياس خفي ارتسم في العقل، ولم يشعر بذلك القياس؛ لأنه لم يلتفت إليه ولم يشغله بلفظ، وكأن العقل يقول: لو لم يكن هذا السبب يقتضيه لما اطرء في الأكثر، ولو كان بالاتفاق لاختلف.

ومن لم يمعن في تجربة الأمور، تعوزه جملة من اليقينيات، فيتعذر عليه ما يلزم منها من النتائج، فيستفيد منها من أهل المعرفة بها.

ومثاله: الأعمى والأصم، تعوزهما جملة من العلوم، التي تستتج من مقدمات محسوسة، حتى يقدر الأعمى على أن يعرف بالبرهان أن الشمس أكبر من الأرض، فإن ذلك يعرف بأدلة هندسية، تنبني على مقدمات حسية.

(١) انظر: المستصفى (١/ ١٤٠) (بتصرف).

(٢) المستصفى (١/ ١٤٠)، وإتحاف الطلبة (٦٩).

(٣) حاشية العطار (٢٥٣).

(٤) إتحاف الطلبة (٦٩).

ولما كان السمع والبصر شبكة لجملة من العلوم، قرنهما الله تعالى بالفؤاد، في مواضع من كتابه الكريم^(١).

القسم الرابع: الحدسيات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بمجرد الحدس.
أو هي: التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين^(٢).
كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

والحدس هو: سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب^(٣).

القسم الخامس: المتواترات

وهي: القضايا التي يدركها العقل بواسطة السمع من جمع كثير استحالة تواطؤهم على الكذب.

كعلمنا بوجود مكة، ووجود الشافعي، وبعدها الصلوات الخمس، فإن هذا أمر وراء المحسوس؛ إذ ليس للحس إلا أن يسمع صوت المخبر بوجود مكة، وأما الحكم بصدقه فهو للعقل، وآلته السمع، وليس مجرد السمع، بل تكرر السماع، ولا ينحصر العدد الموجب للعلم في عدد، ومن تكلف حصر ذلك فهو في شطط، بل هو كتكرار التجربة، ولكل مرة في التجربة شهادة أخرى، إلى أن يتقلب الظن علماً، ولا يشعر بوقته، فكذلك التواتر^(٤).

القسم السادس: القضايا التي قياساتها معها

وهي: القضايا التي يدركها العقل بسبب وسط حاضر في الذهن.

كقولنا: الأربعة زوج.

والوسط هنا في هذا المثال: كون الأربعة منقسمة إلى متساويين، وكل منقسم إلى متساويين زوج.

والفرق بينه وبين الفكر: أن الفكر انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ، ثم من المبادئ إلى المطلوب، فلا بد فيه من حركتين، بخلاف الحدس، فإنه لا حركة فيه أصلاً، فهو دفعي، والفكر تدريجي^(١).

فهذه مدارك العلوم اليقينية الحقيقية الصالحة لمقدمات البراهين وما بعدها ليس كذلك.

النوع الثاني: الحجة الجدلية

وهي: الحجة المؤلفة من قضايا يعترف بها جميع الناس^(٢).

وعرفها الغزالي بأنها: آراء محمودة يوجب التصديق بها: إما شهادة الكل، أو الأكثر، أو شهادة جماهير الأفاضل^(٣).

وسبب شهرة القضية واحد من الأمور الآتية:

- ١- اشتغالها على مصلحة عامة.
- ٢- ما في طباع الناس من الرقة.
- ٣- ما في طباع الناس من الحمية.
- ٤- انفعالات الناس من عاداتهم.
- ٥- ما جاء في الدين من الشرائع والآداب^(٤).

(١) المستصفى (١/١٤٣) (بتصرف)، والنجاة لابن سيرين (١/٧٧، ٧٨)، والبصائر

النصيرية (ص ٢٨٣).

(٢) حاشية العطار (٢٥٣).

(٣) إنحاف الطلبة (٦٩، ٧٠).

(٤) المستصفى (١/١٤٤). وانظر: حاشية العطار (٢٥٤).

(١) إنحاف الطلبة (٧٠).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (١٦٨).

(٣) المستصفى (١/١٥٠).

(٤) تحرير القواعد المنطقية (١٦٨).

فالحجة الجدلية مؤلفة من قضايا مشهورة، تعتقد الجماهير مضمونها اعتقاداً مقارباً لليقين، فلا يشعر الذهن لأول النظر بأن نقيضه ممكن، أو المؤلف من مقدمات يُسَلَّم بها المخاطب.

كقولك: الكذب قبيح، وإيلام البريء قبيح، وكفران النعم قبيح، وشكر المنعم وإنقاذ الهلكى حسن.

والحجة الجدلية قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة، فلا يجوز أن يعول عليها في مقدمات البرهان^(١).

(١) فإن هذه القضايا ليست أولية، ولا وهمية، فإن الفطرة الأولى لا تقضي بها، بل إنها ينغرس قبولها في النفس بأسباب كثيرة، تعرض من أول الصبا، وذلك بأن تكرر على الصبي، ويكلف اعتقادها، ويحسن ذلك عنده، وربما يحمل عليها حب التسالم، وطيب المعاشرة، وربما تنشأ من الحنان ورقة الطبع، فترى أقواماً يصدقون بأن ذبح البهائم قبيح، ويمتنعون عن أكل لحومها، وما يجري هذا المجرى، فالنفوس المجبولة على الحنان والرفقة أطوع لقبولها، وربما يجيل على التصديق بها الاستقراء الكثير، وربما كانت القضية صادقة، ولكن بشرط دقيق لا يفتن الذهن لذلك الشرط، ويستمر على تكرير التصديق فيرسخ في نفسه، كمن يقول مثلاً: التواتر لا يورث العلم؛ لأن كل واحد من الآحاد لا يورث العلم، فالمجموع لا يورث؛ لأنه لا يزيد على الآحاد وهذا غلط؛ لأن قول الواحد لا يوجب العلم بشرط الانفراد، وعند التواتر فإن هذا الشرط يزول، فيذهل عن هذا الشرط لدقته ويصدق به مطلقاً.

وكذلك يصدق بقوله: «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» الآية (١) من سورة فاطر، مع أنه ليس قادراً على خلق ذاته وصفاته وهو شيء، لكن هو قدير على كل شيء بشرط كونه ممكناً في نفسه، فيذهل عن هذا الشرط ويصدق به مطلقاً، لكثرة تكررهِ على اللسان، ووقوع الذهول عن شرطه الدقيق.

وللتصديق بالمشهورات أسباب كثيرة وهي من ماثرات الغلط العظيمة، وأكثر قياسات المتكلمين والفقهاء مبنية على مقدمات مشهورة، يسلمونها بمجرد الشهرة، فلذلك ترى أقيستهم تنتج نتائج متناقضة، فيتحيرون فيها.

النوع الثالث: الحجة الخطابية

وهي: الحجة المركبة من مقدمات مقبولة، أو ظنية^(١).

أو هي: التي لا تلزم الطرف الآخر بالأخذ بها، ولكنها تفيد ظناً راجحاً مقبولاً.

وسواء سلم بها المخاطب أو لم يسلم، وسواء أفادته ظناً راجحاً أو لم تفده، ولكنها من وجهة نظر المستدل بها تفيد ظناً راجحاً.

والظن الراجح درجات لم تحصر، وأدناها ضعيف قريب من الشك،

فإن قلت: قيم يدرك الفرق بين المشهور والصادق؟ فاعرض قول القائل: العدل جميل والكذب قبيح، على العقل الأول الفطري الموجب للأوليات، وقدر أنك لم تعاشر أحداً ولم تخالط أهل ملة، ولم تأنس بمسموع، ولم تتأدب باستصلاح، ولم تهذب بتعليم أستاذ ومرشد، وكلف نفسك أن تشكك فيه، فإنك تقدر عليه وتراه متأثراً، وإنما الذي يعسر عليك هذه التقديرات، أنك على حالة تضادها، فإن تقدير الجوع في حال الشبع عسير، وكذا تقدير كل حالة أنت منفك عنها في الحال، ولكن إذا تحدقت فيها أمكنك التشكك، ولو كلفت نفسك الشك في أن الاثنين أكثر من الواحد، لم يكن الشك متأثراً، بل لا يتأتى الشك في أن العالم ينتهي إلى خلاء أو ملاء، وهو كاذب وهمي، لكن فطرة الوهم تقتضيه والآخر يقتضيه فطرة العقل، وأما كون الكذب قبيحاً فلا يقتضيه فطرة الوهم ولا فطرة العقل، بل ما ألفه الإنسان من العادات والأخلاق والاستصلاحات، وهذه -أيضاً- معارضة مظلمة يجب التحرز عنها.

فهذا القدر كاف في المقدمات التي منها ينتظم البرهان، فالمستفاد من المدارك الخمسة، بعد الاحتراز عن مواقع الغلط فيها، يصلح لصناعة البرهان، والمستفاد من غلط الوهم لا يصلح البتة، والمشهورات تصلح للفقهيات الظنية والأقيسة الجدلية، ولا تصلح لإفادة اليقين البتة -انظر: المستصفى (١/ ١٥٣-١٥٤)، وضوابط المعرفة (٢٩٩، ٣٠٠).

(١) تحرير القواعد المنطقية (١٦٩).

وأعلاها قوي قريب من اليقين^(١).

النوع الرابع: الحجة الشعرية

وهي: الحجة التي لا يشترط فيها أن تفيد ظناً راجحاً مقبولاً^(٢).

بل قد تعتمد على مقدمات وهمية، وصور كاذبة لا تخفى على المخاطب، إلا أنها تشتمل على ما يتلاعب بمشاعر المخاطب النفسية، فيتأثر بها ويستجيب لمضمونها وقد يكون عالماً فكرياً بعدم صحتها.

وعلى هذا النوع من الحجج تعتمد صناعة الشعر، وعليها يعتمد الخطباء المتشدقون الذين يتلاعبون بمشاعر جماهير المستمعين.

ومثاله كما قال الإمام الغزالي: أن من يريد أن يحمل غيره على التهور ويصرفه عن الحزم، يلقَّب (الحزم) بـ (الجبن) ويقبحه، ويذم صاحبه، فيقول:

يرى الجبناء أن الجبن حزم وتلك خديعة الطبع اللثيم^(٣)
فتنبسط نفس السامع لهذا الكلام، فيهجم هجمة المتهور، تاركاً منطق الحزم ومعرضاً عنه، وقد يثير فيه مشاعر الكرامة ليدفعه إلى التهور فيقول له:

(١) وهذه الحجة تصلح في التعليقات والمخاطبات، وتصلح للإقناع بوجهة نظر صاحب الحجة، أو للإقناع بعذره فيما ذهب إليه من مذهب فقهي، أو حكم قضائي، أو فيما انتهى إليه من نظرية علمية، أو فيما قرره من رأي سياسي، أو إداري، أو اجتماعي، أو غير ذلك من شؤون الحياة. والأحكام الفقهية، والأحكام القضائية، والنظريات العلمية المادية، معظمها لا يستند إلى حجج لا تزيد عن كونها من قبيل الحجج الخطابية، أي الحجج التي تعتمد على الأخذ بالظن الراجح. انظر: ضوابط المعرفة (ص ٣٠٠)، والمنطق الصوري د/ يوسف محمود (ص ٢٠٦).

(٢) تحرير القواعد المنطقية (ص ١٦٩).

(٣) ذكره صاحب: الكامل في التاريخ (١٠/٦٥)، وبتيمة الدهر (١/٢٥٨)، ولم ينسب لأحد في الموضعين.

إلا تَمَثَّتْ تحت السيوف مكرماً تَمَثَّتْ وتقاس الذل غير مكرم^(١)

ولكن ليس كل كلام محرك للمشاعر هو من قبيل الحجج الشعرية، فقد تشمل البراهين القاطعة على ما يحرك المشاعر، وقد تشتمل الحجج الجدلية والحجج الخطابية على مثل ذلك ومن إعجاز القرآن العظيم، تقديمه الحجج المنطقية مقترنة بما يأسر النفوس ويحرك المشاعر لقبول الحجة المنطقية^(٢).

النوع الخامس: الحجة الباطلة القائمة على الغلط أو المغالطة

والمغالطة: قياس مؤلف من قضايا كاذبة شبيهة بالحق، أو بالمشهورة، أو من مقدمات وهمية كاذبة^(٣).

بين الغلط والمغالطة:

أ- إذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ غير مقصود فهي (غلط).

وألوان الغلط في الادعاءات والقضايا كثيرة لا تحصر، ومتى ظهر الغلط في المقدمات، رفضت الحجة ورُدَّتْ على صاحبها، مع إبانة وجه غلطه فيها.
ب- وإذا كانت مقدمات الحجة قائمة على خطأ مقصود مغلف بما يوهم أنه حق، من أجل التمويه والتضليل، فهي (مغالطة).

والغرض من المغالطات إبطال الحقائق، ويصطنعها أهل الباطل، وهي محرمة في الإسلام^(٤).

صور المغالطات

وصور المغالطات كثيرة، أذكر منها الأمثلة التالية:

(١) ذكره ابن الجوزي في المدهش (١/٣١٥) ولم ينسبه لأحد.

(٢) ضوابط المعرفة (٣٠٢-٣٠٤)، والمنطق الصوري د/ يوسف محمود (٢١١).

(٣) إتحاف الطلبة (٧١).

(٤) ضوابط المعرفة (٣١٣).

الصورة الأولى:

أن يُستخدم في الحد الأوسط لفظ من الألفاظ المشتركة - وهي: ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى - ويقصد به في المقدمة الصغرى معنى، وفي المقدمة الكبرى معنى آخر.

ومثالها: أن يقول المغالط عن الذهب: (هذا عين) ويعتبرها مقدمة صغرى، ثم يقول في المقدمة الكبرى (وكل عين زينة للوجه). ولا يخفى أن فساد هذا القياس ناشئ عن انعدام الحد الأوسط فيه، إذ لا عبرة باتحاد اللفظ بعد أن اختلف المعنى^(١).

الصورة الثانية:

اختلاف المعنى لاختلاف الاعتبار من حيث الجمع والتفريق.

ومثالها: قول المغالط: الخمسة زوج وفرد، أي: مؤلفة من عددين أحدهما زوج والآخر فرد، ثم يقول: ومحال أن يكون العدد زوجاً وفرداً في وقت واحد، أي: لا يكون كامل العدد زوجاً وفرداً، والنتيجة المتوقعة - حينئذ - أن الخمسة ليست عدداً!!^(٢).

أي يأتي بنظم الكلام في صورة يصلح أن يفسر مركباً وأن يفسر مفصلاً، وهذا من الإجمال عند الأصوليين، فهو من تركيب المفصل وتفصيل المركب.^(٣) ويرفع الأصوليون الإجمال بالأدلة والقرائن المرجحة لبعض الاحتمالات على بعض، ويتوقفون عند عدم وجود مرجح، لكن السوفسطائي والمغالط يترك الأمر بلا تحديد وبحكم.

(١) ضوابط المعرفة (٣١٤).

(٢) ضوابط المعرفة (٣١٦).

(٣) مفتاح الوصول لابن التلمساني المالكي (ص ٤٩).

الصورة الثالثة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن كون المقدمات مساوية في المعرفة للنتيجة، فالذهن يدركهما معاً.

كالمتضايقين اللذين لا يعرف أحدهما إلا إذا عرف الآخر فهما يتعقلان معاً، مثل: إذا كان خالد أباً لسعيد فسعيد ابن خالد. لكن خالد أب لسعيد. إذا فسعيد ابن خالد.

فهذا الدليل لغو لا فائدة منه، لأنه لا تثبت أبوة شخص لآخر، ما لم تثبت بنوة الآخر له، وكذلك العكس، ولكن المغالط قد يصطنع مثل هذا الدليل للإيهام بأنه يقدم حجة يثبت فيها دعواه، وتعتمد المغالطة هنا على التمويه بتطويل الكلام وترديده، وصوغه على شكل قياس^(١).

الصورة الرابعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن المصادرة على المطلوب.

أي: تكون معرفة المقدمات متوقفة على معرفة النتيجة، أو تقول: أن تكون المقدمة عين النتيجة ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها.^(٢)

وهذا الدليل دوري، أي يتوقف فيه معرفة النتيجة على معرفة الدليل، ويتوقف فيه معرفة الدليل على معرفة النتيجة.

ومن أمثلة المصادرة على المطلوب: أن نقيم الدليل على أن الأرض كروية بقولنا: لو لم تكن الأرض كروية لكانت منبسطة، لكن الأرض ليست منبسطة، إذاً فالأرض كروية.

(١) ضوابط المعرفة (٣١٦)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني (ص ٤٤٠).

(٢) النجاة لابن سينا (١/ ٧٦)، والبصائر التصيرية (ص ٣٦٤).

ففي هذا الدليل مصادرة على المطلوب، لأنه يشتمل على مقدمات يتوقف ثبوتها على ثبوت المدعى، لأننا لم نعرف كون الأرض منبسطة حتى نعرف كونها كروية.

ومن الأمثلة أيضاً: أن نقيم الدليل على وجود شيء بقولنا: لو لم يكن موجود لكان معدوماً، لكنه ليس بمعدوم إذا فهو موجود.

ففي الدليل هنا مصادرة على المطلوب، لأنه لا يعلم كون الشيء ليس بمعدوم حتى يعلم كونه موجوداً، وهذا هو المدعى، فتوقفت معرفة الدليل على معرفة المدعي الذي يدعو إلى إقامة الدليل عليه^(١).

فالمصادرة على المطلوب تنطوي على غش وخداع يقتضي التركيز على بذل الجهد في كشف هذا الغش والخداع بتطبيق قواعد القياس وقواعد الحدود^(٢).

الصورة الخامسة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن تجاهل المطلوب، ويتحقق هذا بالهروب من الاستدلال على المدعي، إلى إقامة الدليل على غيره مما يلتبس به، للإيهام بأن المستدل، قد قدم الدليل على المطلوب.

ومن أمثلة ذلك: أن يحرف المستدل كلام خصمه، ثم يقيم الدليل على إبطال ما حرفه، والمغالطة هنا تعتمد على الكذب في نسبة كلام إلى خصم لم يقله الخصم.

ومن ذلك: أن ينسب المغالط إلى خصمه قضايا يوهم بها أنها من لوازم مذهبه، مع أن الخصم لا يقول بها، بل قد ينكرها، وهي في الحقيقة ليست من لوازم مذهبه.

(١) ضوابط المعرفة (٣١٦-٣١٧).

(٢) طرق الاستدلال (٣٠٣، ٣٠٤).

ومن تجاهل المطلوب: الهروب إلى استدلال العطف، كهروب بعض المحامين من منطق الحجة الفكرية حول قضايا الحق، إلى إثارة مشاعر العطف على المجرم.

ومن تجاهل المطلوب: هروب المغالط من إقامة الحجة على المدعى، إلى الطعن في شخص خصمه، وهذا في حقيقته هروب من منهج الحجة، إلى بذاءة الشتائم^(١).

الصورة السادسة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التعميم الفاسد، كتعميم الأحكام استنتاجاً من بعض الحالات الخاصة أو العارضة.

ومنها: الحكم على كل الأطباء بأنهم مجرمون، لأن بعضهم ثبت كونه مجرماً، لا يتردد في الحصول على المال بأي وسيلة، فيساوم عليه، ويتسلمه، ولو كان الغالب على ظنه قتل الجنين، أو قتل الجنين وأمه معه، أو قتل المريض قصداً أو إهمالاً.

ومنها: حكم الملاحدة على جميع الأديان الصحيحة والباطلة بالبطلان، بدليل أن بعض ما يسمى ديناً هو باطل المضمون.

ومنها: تعميم الحكم في كل الأحوال، مع أنه لا يصدق إلا في بعضها، أو لا يصدق إلا بشرط شيء، كقول من يريد المغالطة بالنصوص: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٢]، مع أن هذا لا يصدق إلا بكونهم ساهين عن صلاتهم، وهو ما أوضحه النص في تتمته ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿﴾ [الماعون: ٤، ٥].

ومنها: جمع عدة مسائل في مسألة واحدة، والحكم عليها جميعاً استدلالاً

(١) ضوابط المعرفة (٣١٨).

ببعضها، ويلتبس التعميم هنا على أكثر الناس عندما تكثر المسائل المشاركة في الحكم، وتقل المسائل المخالفة في الحكم^(١).

وهذا ما يعبر عنه المناطقة بما يكون كاذباً بالجزء، فالحكم يصدق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه^(٢).

الصورة السابعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التحريف في حركات الكلام، ومن أمثلة ذلك مغالطة الملاحدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فلفظ الجلالة في النص منصوب ويعرب مفعولاً به، وفاعل الخشية هم العلماء وتضبط بالرفع، ومغالطتهم بأن يبدلوا الحركات فيجعلوا المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً، ثم يلبسوا على العوام، بأن يجعلوا ذلك مقدمة فاسدة في دليل باطل يسوقونه، وهذه المغالطة تعتمد على التلاعب باللفظ المؤدي إلى تغيير المعنى^(٣).

الصورة الثامنة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن التحريف في معنى النص، دون أي تلاعب في اللفظ، وهذه المغالطة صور كثيرة، وبعضها لا يستند إلا إلى مجرد الإدعاء الكاذب^(٤)، ومن أمثلتها الاستدلال على حل النفاق، وكونه من الدين، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فشتان بين التقوى، وبين النفاق المسمى بالتقية!!

(١) ضوابط المعرفة (٣١٩-٣٢٠).

(٢) البصائر النصيرية (ص ٣٦٣).

(٣) ضوابط المعرفة (٣٢٠).

(٤) ضوابط المعرفة (٣٢١).

الصورة التاسعة:

قد تكون المغالطة ناشئة عن افتراء الكذب المحض الصريح في الأخبار، وقد يكون الكذب مغلفاً بحيلة من حيل التغطية.

ومن حيل التغطية الاستدلال بالعلل والأسباب، التي ليست في حقيقة حالها عللاً ولا أسباباً حقيقية، ويصطنع المغالط ذلك بقصد التمويه والتضليل^(١).

ومن أمثلة ذلك: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة، أو الأشعار المصنوعة^(٢).

وقد تكون النتائج صادقة، لكن المقدمات التي سقت قبلها كاذبة، وهذا سيء جداً في الاستدلال، لأنه بذلك يمهد للطعن في النتائج. فيقال: لو كانت هذه النتيجة صحيحة لكانت مقدماتها صحيحة لكن مقدماتها كاذبة فتكون النتيجة كاذبة، فيكون قد مهد لهدم الحق بمقدماته الكاذبة. فمثلاً يقول: كل إنسان حجر، وكل حجر حيوان، أنتج أن كل إنسان حيوان وهذا صدق ولكن الكذب في المقدمات^(٣). وفي الأحكام يقال مثلاً: الزكاة ضريبة، وكل ضريبة واجبة، إذن الزكاة واجبة. فالنتيجة صحيحة لكن المقدمات كاذبة فيمكن أن يمهد هذا للكر على النتيجة بالبطلان وهذا من المكر والخديعة.

(١) ضوابط المعرفة (٣٢١).

(٢) ومن أشنع ما وقع من ذلك الاستدلال على معنى الاستواء بيت من الشعر، لا يعلم قائله، ولا فيمن قيل، بل التاريخ لا يجد له مسلماً بين صفحاته، ونصه:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق

وقائل البيت مجهول، وبشر أشد إغلافاً في الجهالة منه!!

(٣) النجاة لابن سينا (١/٦٨).

خاتمة لهذا المطلب
علاقة الاستدلال غير المباشر بالأسلوب الخبري
وبالاستنباط الفقهي
الأسلوب الخبري والاستدلال غير المباشر:

لا شك أن الأسلوب الخبري هو المتعين، لمن أراد أن يستدل بأي نوع من أنواع الاستدلال غير المباشر؛ لأن مدار ذلك على القضايا، وهي أساليب خبرية. وكل ما يرد في الاستدلال من أساليب إنشائية كالاستفهام، فإن القدر المستدل به هو الأسلوب الخبري المدلول عليه، كالنفي في الاستفهام الإنكاري، والجواب في الاستفهام التقريري، أو الحقيقي.

علاقة الاستدلال غير المباشر بالاستنباط:

تبين من خلال بيان أنواع الاستدلال أن الأصولي والفقيه يحتاجان بالضرورة إلى إتقان كفايات الاحتجاج، حتى يتسنى لهما دقة الاستنباط أولاً، ويتجنباً شغب المغالطين، ويستطيعا بيان عوار استدلالهم ثانياً.

المبحث الثاني
أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية
 المطلب الثاني : أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية

المطلب الأول
أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية

وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى : الأدلة النقلية عند الأصوليين
 المسألة الثانية : علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية

المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين

تمهيد:

يقسم الأصوليون الأدلة إلى ثلاثة أقسام، نقلي (سمعي)، وعقلي، ومركب من مقدمتين إحداهما سمعية والأخرى عقلية.^(١)

والحديث -في هذا الموضع- عن القسم الأول من هذه الأقسام، وهو الدليل النقلي أو السمعي، وهو ما نقل إلينا من جهة الشرع، وأساسه الكتاب والسنة، ويلحق بهما الإجماع، وقول الصحابي، وعمل أهل المدينة، وشرع من قبلنا، وفيما يلي بيان لكل دليل من هذه الأدلة بشيء من الإيجاز.

الدليل الأول: القرآن الكريم:

تعريفه:

القرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة كغفران وشكران يقال قرأه، يقرؤه، قرأنا فهو مقروء.

وفي معنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرأنا لأنه يجمع السور فيضمها، وقرأت الشيء قرأنا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.^(٢) وقيل سمي بذلك لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض.

أما في اصطلاح الأصوليين فهو «كلام الله المنزل على محمد ﷺ، المعجز

(١) قواطع الأدلة (ص ٣٥)، الإحكام للآمدي (٨/١)، الموافقات (٤١/٣)، البحر المحيط (٣٦/١).

(٢) انظر: مادة (قرأ) في كل من: لسان العرب (١/١٢٨، ١٢٩، ١٣٠)، القاموس المحيط (١/٦٢)، مختار الصحاح (١/٢٢٠)، المغرب (٢/١٦٤)، المصباح (٢/٥٠٢).

بلفظه، المتعبد بتلاوته»^(١) وقد جمع هذا التعريف أربعة قيود.

القيد الأول: أن القرآن كلام الله حقيقة، وهو اللفظ والمعنى جميعاً^(٢) قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣): «والقرآن هو القرآن الذي يعلم به المسلمون أنه القرآن

حروفه ومعانيه، والأمر والنهي هو اللفظ والمعنى جميعاً»^(٤)

القيد الثاني: أنه منزل من عند الله، نزل به جبريل - عليه السلام - على محمد رسول الله ﷺ وليس المقصود بهذا القيد إثبات الكلام النفسي والاحتراز عنه كما ذهب إلى ذلك الأشاعرة.^(٥)

القيد الثالث: كونه معجزاً بنفسه، فتخرج بهذا القيد الأحاديث القدسية إذا أنها قد تكون معجزه بمعناها إلا أن القرآن معجز بلفظه ونظمه، ومعناه.^(٦)

(١) شرح الكوكب المنير (٧/٢، ٨)، شرح المعالم في أصول الفقه ص (٤٦/١)، من معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ١٠٦).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) هو العلامة أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، شيخ الإسلام أبو العباس، ولد سنة ٦٦١ هـ على الراجح، إمام الفقهاء والمجتهدين، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: السياسة الشرعية، و الفتاوى، والجمع بين العقل والنقل، وغيرها، وتوفي سنة ٧٢٨ هـ. راجع البداية والنهاية (١٤/١٣٥)، الدرر الكامنة (١/١٥٤-١٧٠)، وفيات الأعيان (١/٦٢-٦٨)، النجوم الزاهرة (٩/٢٧١-٢٧٢)، فوات الوفيات (١/٦٨)، شذرات الذهب (٦/٨٠-٨٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٣٦)، من معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ١٠٦).

(٥) قال الإسكندر: «فخرج بالمتزل الكلام النفساني وكلام البشر» انظر نهاية السؤل (٢/٣).

(٦) مختصر ابن اللحام (ص ٧١)، شرح الكوكب المنير (٨/٢).

القيد الرابع: كونه متعبداً بتلاوته، يخرج بذلك الآيات المنسوخة والأحاديث القدسية لسقوط التعبد بتلاوتها.^(١)

الدليل الثاني: السنة:

تعريفها:

السنة في اللغة السيرة والطريقة المعتادة حميدة كانت أو ذميمة^(٢).

أما في اصطلاح الأصوليين فهي «ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن»^(٣)

وهذه تشمل قوله ﷺ، وفعله، وتقريره، وكتابته، وإشارته، ونهيه وتركه، وقد أدخل بعض العلماء سنن الخلفاء الراشدين في السنة، هنا لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ»^(٤) قال ابن رجب^(٥) (وفي أمره ﷺ باتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاية الأمر عموماً دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين

(١) شرح الكوكب المنير (٢/٨).

(٢) لسان العرب (٣/٢١٢١-٢١٢٧)، المعجم الوسيط (١/٤٧٣)، المفردات (٢٤٤)،

(٢٤٥)، المصباح المنير (١/٢٩٢)، مختارات الصحاح (١/١٣٣).

(٣) الحدود للبايجي (ص ٥٦)، الإحكام للآمدي (١/١٦٩)، أصول السرخسي

(١/١١٣)، التلويح على التوضيح (٢/٢)، شرح الكوكب المنير (٢/١٦٠)، المدخل

إلى مذهب أحمد (ص ٨٩).

(٤) سنن الترمذي (٥/٤٤) (٢٦٧٦)، والمستدرک (١/١٧٤) (٣٢٩)، وسنن ابن ماجه

(١/١٥) (٤٢).

(٥) هو العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي، أبو الفرج ابن رجب

الحنبلي، ولد سنة ٧٣٦ هـ على الراجح، فقيه أصولي محدث، ومن مؤلفاته: القواعد،

وذيل طبقات الحنابلة، وجامع العلوم والحكم، والاستخراج لأحكام الخراج، وغيرها،

وتوفي سنة ٧٩٥ هـ. راجع (الدرر الكامنة (٣/١٠٨)، شذرات الذهب (٦/٣٣٩).

متبعة كاتباع سنته^(١).

الدليل الثالث: الإجماع.

تعريفه:

الإجماع لغة يطلق على العزم ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وأصله مأخوذ من الجمع، وهو مصدر قولك جمعت الشيء أي عن تفرقه، واستجمع الليل، أي اجتمع من كل مكان. ويطلق كذلك على الاتفاق، ومنه قولهم: أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه^(٢).

أما في اصطلاح الأصوليين فهو: اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته ﷺ على أمر ديني^(٣).

وقد اشتمل هذا التعريف على خمسة قيود.

القيد الأول: قولنا «اتفاق المجتهدين» يفيد أمرين:

الأول: أن يصدر الاتفاق من كل العلماء المجتهدين فلا يصح إذا صدر من البعض دون البعض الآخر.

الثاني: أنه يخرج بهذا القيد اتفاق العامة أو من لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد، فلا اعتداد باتفاقهم.

القيد الثاني: قولنا «مجتهدي عصر من العصور» فهو قيد يخرج به من مات من المجتهدين ومن لم يولد بعد.

القيد الثالث: قولنا «من أمة محمد ﷺ» قيد في التعريف يحتم كون المجمعين من المسلمين، ولا عبرة بإجماع غيرهم من الأمم غير المسلمة^(١).

القيد الرابع: قولنا «بعد وفاته» قيد يفيد أنه لا عبرة بالإجماع في حياة النبي ﷺ^(٢).

القيد الخامس: قولنا «على أمر ديني» قيد احتراز به عن الأمور الدنيوية والعقلية وغيرها^(٣).

الدليل الرابع: قول الصحابي.

المراد بهذا الدليل

هو ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ من فتوى، أو قضاء، في حادثة شرعية ليس فيها نص من كتاب أو سنة، ولم يحصل عليها إجماع، فهل يجب العمل به، ويعتبر حجة في بناء الأحكام.

فمجال الدراسة عند الأصوليين لهذا الدليل فيما إذا ورد عن الصحابي قول في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيما بين الصحابة، بأن كانت مما تعم به البلوى، ولا مما تقع فيه الحاجة للكل، ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين، ومن بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن الصحابة خلاف ذلك^(٤).

الدليل الخامس: عمل أهل المدينة.

المراد بهذا الدليل:

يرد هذا الدليل عند بعض الأصوليين تحت عنوان إجماع أهل المدينة وعند

(١) انظر شرح الكوكب المنير (٢/٢٣٦)، المسودة (٣٢٠).

(٢) انظر شرح الكوكب المنير (٢/٢٣٦)، المذكرة (ص ١٥١).

(٣) انظر قواعد الأصول (ص ٧٣)، المذكرة (١٥١).

(٤) انظر كشف الأسرار (٣/٢٢٣-٢٢٥)، إعلام الموقعين (٤/١٢٠)، الإحكام للآمدي

(٢/٨١)، شرح العضد (٢/٢٨٧).

(١) جامع العلوم والحكم (٢/١٢١)، معالم الأصول (ص ١٢٢).

(٢) لسان العرب (٨/٥٣)، العين (١/٢٣٩)، مختارات الصحاح (١/٤٧)، المغرب (١٥٩/١).

(٣) مختصر ابن اللحام (ص ٧٥).

البعض الآخر باسم عمل أهل المدينة، باعتباره من باب النقل المتواتر. وعلى كل حال فهذه التسمية محل خلاف بين أهل العلم، ويؤول إلى الخلاف اللفظي الاصطلاحي.^(١)

فإجماع أهل المدينة هو: اتفاق مجتهدي المدينة في القرون الثلاثة التي جاءت الآثار بالثناء عليهم وهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية «والكلام إنما هو في إجماعهم في تلك العصور المفضلة، وأما بعد ذلك، فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها ليس هو إجماع الأمة إذ كان حينئذ في غيرها من العلماء ما لم يكن فيها.^(٢)

وإجماع أهل المدينة هذا على قسمين لدى العلماء:

القسم الأول: كل ما كان طريقه النقل والحكاية عن النبي ﷺ، سواء كان نقلاً لقوله كالأذان، والإقامة، وغيرها، أم لفعله، كصفة صلاته، وعدد ركعاتها وسجاداتها، وأشبه ذلك أم نقلاً لإقراره ﷺ لما شاهده منهم ولم ينقل عنه إنكاره، أم نقلاً لتركه أموراً شاهدها منهم، وأحكاماً لم يلزمهم إياها، مع شهرتها لديهم، وظهورها بينهم، كتركه أخذ الزكاة من الخضروات، مع علمه ﷺ بكونها كثيرة عندهم.^(٣)

قال ابن القيم^(٤) عن هذا النوع: (فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب

(١) انظر بداية المجتهد (١/١٢٦)، مختصر ابن الحاجب (٢/٣٥)، خبر الواحد إذا خالف أهل المدينة (ص ٥٩).

(٢) صحة أصول مذهب أهل المدينة (ص ٢٢).

(٣) إعلام الموقعين (٢/٣٧٢).

(٤) هو العلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، ولد سنة ٦٩١هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: إعلام الموقعين، وكشف الغطاء عن حكم سماع الغناء، وزاد المعاد، والتفسير القيم

اتباعها، وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين، وإذا ظفر العالم بذلك قرت به عينه واطمأنت إليه نفسه.^(١)

القسم الثاني: هو ما كان طريقه الاستدلال والاجتهاد والاستنباط وهذا النوع محل الخلاف والنزاع في كونه حجة ملزمة يجب المصير إليها.

على أنه قد اختلف النقل عن القائلين بحجية إجماع أهل المدينة: هل عندهم ما يشمل النوعين معاً، أو أن المراد عندهم النوع الأول؟ والصحيح عندهم ما يشمل النوعين معاً.

وكذلك هل المراد من حجية النوع الثاني أن إجماعهم أولى ولا تمتنع مخالفته بل يرجح به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم، أو المراد أن اجتماعهم حجة يجب الأخذ به ولا يجوز مخالفته؟ والصحيح الراجح الذي تدل عليه آثارهم وعباراتهم: أنه إذا أجمع أهل المدينة على أمر لم يجوز لأحد أن يقول بخلافه، والعمل في ذلك عندهم كالإجماع، وعلى هذا يبقى الخلاف قائماً، ويكون محل النزاع: هو النوع الثاني من إجماع أهل المدينة.

وهو: ما كان طريقه الاجتهاد والاستدلال والاستنباط.

قال ابن القيم (وأما العمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهو مقرر النزاع ومحل الجدل).^(٢)

الدليل السادس: شرع من قلبنا.

المراد بشرع من قبلنا: ما نقل إلينا عن الرسل السابقين سواء أكان النقل من

للإمام ابن القيم، وغيرها، وتوفي سنة ٧٥١هـ. راجع الدرر الكامنة (٣/٤٠٠)، بغية الوعاة (٢٥)، والبدر الطالع (٢/١٤٣)، وشذرات الذهب (٦/١٦٨).

(١) إعلام الموقعين (٢/٣٧٢).

(٢) إعلام الموقعين (٢/٣٧٣)، شرح تنقيح الفصول (ص ١٤٥).

كتب أصحابهم أو على السنة أتباعهم، أو نقل إلينا في القرآن أو السنة الصحيحة. - ولا نزاع بين أهل العلم في رد ما نقلته كتب أهل الكتاب وعدم الاعتداد به، وكذا ما نقل على السنة أتباعهم، وذلك لما وقع في كتبهم من تغيير وتحريف ﴿تَحْرِفُونَ أَلْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، ولأن غير المسلم لا يوثق به في نقل شريعة المسلم إليه، ولا يقول من أسلم منهم أيضاً، لأن الظاهر أنه إنما عرف ذلك من كتبهم، ولا حجة في ذلك؛ إذ لا عبرة بالنقل عن أهل الكتاب الوارد في غير الكتاب والسنة باتفاق فقهاء المسلمين^(١)، أما ما جاء عن طريق الكتاب والسنة فنقلها صحيح ومعتد به، لكن:

- إن أقرته شريعتنا، وجاء النص بتشريع في حقنا، فهو حجة باتفاق أهل العلم، لكن حجيته جاءت من نص الشرع عليه لا من كونه كان شرعاً لمن قبلنا. - وما جاءت شريعتنا بخلافه، فلا خلاف في عدم الاعتداد به. - وانحصر محل النزاع فيما نقلته النصوص الشرعية من أحكام شرائعهم، ولم تتعرض له بتقرير ولا نسخ^(٢).

(١) شرح المحلى على جمع الجوامع (٢/٢٠٤)، ميزان الأصول للسمرقندي (ص ٤٦٨)،

(٤٦٩)، تسهيل الوصول للمحلاوي (١٦٦)، أصول الشيخ زهير (٢٨٦).

(٢) شرح العضد (٢/٢٨٦)، الأدلة المختلف فيها (٥٢٣).

المسألة الثانية

علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية

سأين - إن شاء الله - هذه العلاقة في نقطتين:

الأولى: علاقة الأسلوب الخبري بإثبات الأدلة النقلية.

الثانية: علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال بالأدلة النقلية.

علاقة الأسلوب الخبري بإثبات الأدلة النقلية:

العلاقة بين النقل والخبر هي علاقة العموم والخصوص المطلق، فكل نقل خبر، ولا عكس، إذ يأتي الخبر مرتجلاً معقولاً، كما يأتي مسنداً منقولاً.

وتوضيح ذلك: أن الناقل يخبر عن المنقول عنه بمضمون النقل، سواء كان قولاً خبرياً أم إنشائياً أم كان فعلاً، أم غير ذلك فقول رافع بن خديج^(١) ﷺ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (الحمى من فوح جهنم فأبردوها بالماء)^(٢) هذا نقل وخبر، فإن رافع بن خديج ﷺ يخبر عن رسول الله ﷺ وينقل عنه، وقد اشتمل المنقول على أسلوب خبري وهو «الحمى من فوح جهنم»، كما اشتمل على أسلوب إنشائي، وهو «فأبردوها بالماء» ورواية هذا الحديث بإسناده إخبار في كل طبقة.^(٣)

(١) هو الصحابي الجليل رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله أو أبو خديج، ولد سنة ١٢ ق.هـ، عرض على النبي يوم بدر فاستصغره، وأجازته يوم أحد فخرج بها، وشهد ما بعدها وروى عن النبي، وكان صحراوياً عالماً بالمزارعة والمساقاة، وكان ممن يفتي بالمدينة في زمن معاوية وبعده، توفي سنة ٧٤ هـ. راجع: الإصابة (١/٤٩٥)، وتهذيب التهذيب (٣/٢٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٣/١٨١).

(٢) أخرجه البخاري ك: الطب باب الحمى من فيح جهنم (٥/٢١٦٣) تحت رقم (٥٣٩٤)، ومسلم في ك: السلام باب لكل داء دواء واستحياب التداوي (٤/١٧٣٣)

تحت رقم (٢٢١٢) بلفظ فور بدل فيح. وأحد (٢/١٣٤) تحت رقم (٦١٨٣).

(٣) فالبخاري يخبر عن مسدد، ومسدد يخبر عن أبي الأحوص، وهكذا.

وليس كل خبر نقلاً، فقد يخبر الإنسان عما يجيش في نفسه، أو ما يجده في بدنه، أو ما يختمر في ذهنه، فقول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، هو في حق إبراهيم عليه السلام خبر ليس منقولاً، وبالنسبة لنا فقد نقله القرآن الكريم، والقرآن منقول إلينا.

وقول الفقيه: «أرى أن القاتل عمداً عليه كفارة كالقاتل خطأ» هذا خبر عما يرى، وقوله هذا ينقل عبر الأساليب الخبرية.

فتحصل من هذا أن العلم بجميع الأدلة العقلية مداره على الخبر، وكل منقول فهو مصوغ في أسلوب خبري، سواء صرح المتكلم بذلك أم لم يصرح، فمن سئل عن بذل الشفاعة ليحصل مسلم على حقه، فاكتمى في الجواب بقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، فكلامه مشتمل على أسلوب خبري وإن لم يصرح به، وتقديره: يقول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، والمسؤول عنه داخل في عمومه.

ولما كان الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته، والاستدلال على الأحكام الشرعية يتوقف على الثقة بالمنقول، فقد اتجهت همه أسلافنا العلماء لتمحيص كل منقول، حتى ينفوا عنه احتمال الكذب، فيكون المنقول حجة ودليلاً قطعاً، أو ينفي عنه احتمال الصدق، ويتيقن الكذب فيحرم الاحتجاج به على دين الله -عز وجل- أو يرجح أحد الاحتمالين فتكون الحجة ظنية.

عناية الأصوليين بالأخبار:

لا شك أن تلك العناية واضحة لدارس علم أصول الفقه، فباب الأخبار لا يكاد يخلو منه مصنف أصولي، وكثير من بحوث هذا الباب مما حققه وحرره علماء السنة فيما استقر العرف على تلقيه بعلم مصطلح الحديث، حيث جمعت قواعد الرواية والدراية، ووضع لها المقاييس الدقيقة، التي جعلت النصوص الإسلامية تتبوأ المكانة السامية العليا.

تمحيص الأخبار:

وضع العلماء موازين دقيقة لتمحيص الأخبار، وتمييز غثها من سمينها، فقسموها بحسب النقلة للخبر قلة وكثرة، إلى متواتر وآحاد، وقسموا الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب، والمتواتر إلى متواتر لفظي ومعنوي، ثم قسموها من حيث عدالة الناقل والثقة في حفظه وضبطه إلى خبر مقبول وخبر مردود، فالمقبول صحيح وحسن، والمردود ضعيف وموضوع، ثم قسموا الأسانيد إلى متصل وغير متصل، ولهم في ذلك اصطلاحات وتفريعات، لا يتسع هذا الموضوع من البحث لاختصارها فضلاً عن بسط شيء منها، وإنما الذي ينبغي التنبيه عليه -هنا- أن تمييز الصدق من الكذب كان في البؤرة من اتهامات علماء الأمة سلفاً وخلفاً، ليثبت صدق الدليل، ومن ثم يصلح للاحتجاج به، وأكتمى في هذا المقام بتعريف واحد لأهم المصطلحات التي وضعت كي يتميز بها صادق الأخبار من كاذبها، وهي:

المتواتر:

هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه وأسندوه إلى أمر محسوس.^(١)

الآحاد:

هو ما لم يجمع شروط المتواتر، وينقسم إلى مشهور وعزيز وغريب.^(٢)

(١) قواعد الحديث (ص ١٤٦)، المنهل الروي لابن جماعة (ص ٣١)، توجيه النظر طاهر

الجزائري (١٠٨/١).

(٢) قواعد الحديث (ص ١٤٦)، توجيه النظر (١٠٨/١)، الكفاية في علم الرواية للخطيب

البغدادي (٢٤/١).

الصحيح:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.^(١)

الحسن:

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.^(٢)

الضعيف:

هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من أصوله.^(٣)

الموضوع:

هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذباً.^(٤)

المرسل عند جمهور المحدثين:

هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، كأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا.^(٥)

المرسل عند جمهور الأصوليين:

أعم من ذلك إذ كل منقطع عندهم مرسل على أي وجه كان انقطاعه.^(٦)

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١١)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/٦٨).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٩).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤١)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/١٧٩)، وتوجيه النظر (٢/٥٤٦)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (١/٢٤٦).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤١)، والتقارير السنوية شرح المنظومة البيقونية لحسن المشاط (ص ١١٧).

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٥١)، والتقارير السنوية (ص ٥٢).

(٦) إحكام الفصول للبايجي (ص ٣٤٩) ط دار الغرب الإسلامي.

المعلق:

هو ما حذف من مبدأ إسناده زاو فأكثر على التوالي ومن صورته أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي.^(١)

المرفوع:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو تصريحاً أو حكماً سواء أكان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعاً.^(٢)

الموقوف:

هو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير متصلاً كان إسناده إليه أو غير متصل.^(٣)

علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال بالأدلة النقلية

لا شك أن الأسلوب الخبري هو المختص بتنظيم كيفية الاستدلال بالأدلة النقلية، فحتى يتم الاستدلال بأي دليل نقلي لا بد من صياغته في مجموعة من الأساليب الخبرية، تقل وتكثر حسب وضوح وجه الدلالة وخفائه، كما يتضح من الأمثلة التالية:

المثال الأول:

بيع الأرز بعد طهيه بالنقود مباح - لدخوله في عموم قول الحق - تبارك

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٤)، توجيه النظر (٢/٥٥٤).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٥)، توضيح الأفكار (١/٦)، وتدريب الراوي (١/١٨٣).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٦)، وتدريب الراوي (١/١٨٤)، وتوضيح الأفكار (١/٢٦١).

وتعالى:- ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

المثال الثاني:

إذا تساوت الحقوق وضافت عن المستحقين أبيحت القرعة - بدليل: حديث عائشة - رضي الله عنها:- «أن النبي ﷺ كان إذا خرج أقرع بين نسائه»^(١). وهو حديث صحيح إذ رواه البخاري^(٢) في صحيحه بإسناد متصل، وما رواه البخاري في الصحيح متصل الإسناد فقد تلقته الأمة بالقبول، والحديث فيه حكاية للفعل النبوي.

والفعل النبوي حجة، والحديث فيه القرعة بين النساء، وغير النساء يقاس عليهن متى وجدت العلة لعدم الفرق.

فهذه كلها أساليب خبرية تكتنف الاستدلال سواء صرح بها المستدل أم صرح ببعضها أم طواها طياً. والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري ك: الهبة وفضلها باب: هبة المرأة لغير زوجها برقم (٢٤٥٣) (٩١٦/٢)، ومسلم ك: فضائل الصحابة باب فضائل عائشة - رضي الله عنها- (٢٤٤٥/١٨٩٤/٤)، وأحمد في المسند (١١٤/٦) من حديث عائشة مرفوعاً به.

(٢) هو الحافظ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ولد سنة ١٩٤ هـ على الراجح، ومن مؤلفاته: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، والضعفاء، والأدب المفرد، وغيرها، وتوفي سنة ٢٥٦ هـ. راجع (تذكرة الحفاظ (١٢٢/٢)، تهذيب التهذيب (٤٧/٩)، وفيات الأعيان (١٨٨/٤)، وتاريخ بغداد (٢٦-٤/٢).

المطلب الثاني

أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى :	الأدلة العقلية عند الأصوليين
المسألة الثانية :	علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية

المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين

تعريف الدليل العقلي:

هو «ما دل على المطلوب بنفسه من غير احتياج إلى وضع» كما عرفه بذلك الزركشي.^(١)

ويذكر الأصوليون من الأدلة العقلية:

١- القياس

٢- الاستحسان

٣- المصالح المرسلة

٤- سد الذرائع

٥- الاستصحاب

٦- الاستقراء

٧- الأخذ بأقل ما قيل

وسأذكر نبذة عن هذه الأدلة العقلية في هذه المسألة، وفي تاليتها أبين علاقة الأسلوب الخبري بهذه الأدلة إن شاء الله.

وأول هذه الأدلة العقلية وأهمها: القياس:

التعريف بالقياس:

القياس في اللغة: يأتي بمعنى التقدير والمساواة فأما التقدير فكقولك قست الثوب بالذراع أي قدرته به، وأما المساواة فنحو: قست هذا القضيبي بهذا القضيبي وهذا في الأمور المحسوسة وقد يكون استعماله في المساواة المعنوية

(١) البحر المحيط (١/٣٦).

كقولك قست فلاناً بفلان.^(١)

وتأتي كذلك في اللغة بمعنى المائلة والمشابهة والاعتبار كقولك قيس الرأي.^(٢)

القياس في الاصطلاح: اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف القياس ولعل من أشهر هذه التعاريف تعريف فخر الدين الرازي حيث عرفه بقوله: هو إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل اشتباههما في علة الحكم عند المثبت.^(٣)

شرح التعريف:

قوله: إثبات بمعنى إعطاء أي إعطاء الفرع حكم الأصل.

قوله «مثل حكم معلوم» المقصود به الأصل.

قوله «لاشتباههما في علة الحكم» أي أنه لا بد من وجود علة معروفة للحكم في الأصل وأن تكون هذه العلة موجودة في الفرع.

قوله «المثبت» يعني المجتهد.

وأما الحكم الذي هو أحد أركان القياس فقد ذكره في أكثر من موضع كقوله «إثبات مثل الحكم»، في أول التعريف وقوله لاشتباههما في علة الحكم في آخر التعريف.

الدليل الثاني من الأدلة العقلية: الاستحسان

تعريفه: الاستحسان في اللغة: استفعال من الحسّن، وهو عد الشيء

(١) انظر مختار الصحاح (ص ٢٣٢، ٢٣٣)، القاموس المحيط (٢/٢٥٣)، لسان العرب

(١٨٨، ١٨٧/٦)، المصباح (٢/٥١٩-٥٢١).

(٢) شرح الإسنوي عل المنهاج للبيضاوي (٣/٢٠٩).

(٣) المحصول في علم أصول الفقه (٥/٩).

واعتقاده حسناً.^(١)

أما تعريفه في الاصطلاح: فقد اختلفت تعاريف الأصوليين للاستحسان ومن هذه التعاريف:

١- تعريف الغزالي الشافعي^(٢) فقد عرفه بأنه: ما يستحسنه المجتهد بعقله.^(٣)

٢- وعرفه ابن قدامة الحنبلي بأنه: العدول بحكم المسألة عن نظائرها، لدليل خاص من كتاب أو سنة.^(٤)

٣- وعرفه الشاطبي المالكي^(٥) بقوله: الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي.^(٦)

(١) مختار الصحاح (حسن) (ص ٥٨)، الإحكام للآمدي (٣/٢٠٠)، كشف الأسرار (٢/٢٩٠)، التوضيح (٢/١٦٢، ١٦٣) البحر المحيط (٦/٨٧).

(٢) محمد بن إدريس بن عباس، القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي الهاشمي، شهرته تغني عن الإطالة في الترجمة له، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ. أشهر كتبه: الأم في الفقه، والرسالة في الأصول، والمسند في الحديث. راجع: (طبقات الشافعية «الجزء الأول»، تاريخ بغداد (٢/٥٦-٧٣)، تذكرة الحفاظ (١/٣٦٠-٣٦٣)، البداية والنهاية (١٠/٢٥٤-٢٥٥).

(٣) المستصفى (٢/٤٦٧).

(٤) روضة الناظر (٢/٥٣١).

(٥) هو العلامة إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، فقيه أصولي حافظ، مالكي المذهب، أخذ عنه ابن الفخار، والشريف النسبي، وعنه ابن عاصم وآخرون، ومن مؤلفاته: الموافقات، وشرح الخلاصة، والاعتصام، وغيرها، وتوفي سنة ٧٩٠ هـ. راجع: نيل الابتهاج (ص ٤٦-٥٠) (على هامش الديباج وشجرة النور الزكية (ص ٢٣١)، ومعجم المؤلفين (١/١١٨).

(٦) الموافقات (٤/٢٠٥).

٤- وعرفه أبو الحسن الكرخي^(١) الحنفي بقوله: هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر، لوجه أقوى يقتضي هذا العدول.^(٢)
وقد وصف الشيخ محمد أبو زهرة^(٣) هذا التعريف بأنه «أبين التعريفات لحقيقة الاستحسان لأنه يشمل كل أنواعه، ويبين أساسه ولبه»^(٤).

الدليل الثالث من الأدلة العقلية: المصلحة المرسلة:

المصلحة المرسلة لغة: جملة مركبة من كلمتين هما: المصلحة، والمرسلة ولكل منهما معنى عند اللغويين.

أما المصلحة فلها إطلاقان:

الإطلاق الأول: إطلاق حقيقي وهو أن المصلحة كالمنفعة وزنا ومعنا فكلاهما على وزن مفعلة والمصلحة إما أن تكون مصدر بمعنى الصلاح كالمنفعة بمعنى النفع وإما أن تكون اسم للواحدة من المصالح.
الإطلاق الثاني: تطلق المصلحة ويراد بها الأعمال الجالبة للصلاح وهي ضد المفسدة.

أما المرسلة: فإن أهل اللسان يصرحون بأن المرسلة تأتي بمعنى المطلقة ضد

(١) هو العلامة عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي، ولد سنة ٢٦٠هـ على الراجح، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح الجامع الكبير، شرح الجامع الصغير، وغيرها، وتوفي سنة ٣٤٠هـ. راجع الفوائد البهية (١٠٧).

(٢) الإحكام للآمدي (١٣٧/٤)، شرح العضد (٢٨٨/٢).

(٣) هو العلامة محمد بن أحمد أبو زهرة، ولد سنة ١٣١٦هـ على الراجح، من أكبر علماء الشريعة في عصره، ومن مؤلفاته: أصول الفقه، والخطابة، والأحوال الشخصية، وأحكام التركات والموارث، ومحاضرات في المجتمع الإسلامي، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٩٤هـ. راجع: الأعلام (٢٦، ٢٥/٦).

(٤) أصول الفقه لأبي زهرة (ص ٢٦٢).

المقيدة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣] أي أطلقنا وخلينا.^(١)
تعريف المصلحة المرسلة اصطلاحاً:

يقصد الأصوليون بالمصلحة المرسلة: المصلحة التي لم يقيم دليل من الشارع على اعتبارها ولا على إلغائها^(٢)، وتدور تعريفات العلماء للمصلحة المرسلة على هذا المعنى، فمنها قولهم: هي: وصف مناسب للحكم لم يعلم عن الشارع اعتباره، كما لم يعلم عنه إلغاؤه^(٣)

ومنها قولهم: كل مصلحة داخلية في مقاصد الشارع دون أن يرد دليل معين منه باعتبار أفرادها أو أنواعها أو إلغائها^(٤).

ومنها قولهم: الوصف المناسب للملائم الذي يحصل - عقلاً - من ربط الحكم به وبنائه عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً للشارع من درء المفساد عن الخلق وجلب المصالح لهم دون أن يرد منه دليل خاص باعتبار أعيانها أو أنواعها ولا باستبعادها^(٥).

ولا يكاد يظهر أدنى اختلاف في المقصود، اللهم إلا تحرير العبارة لتكون

(١) لسان العرب (٥١٧/٢).

(٢) المحصول للرازي (٤٣٤/٢)، المستصفى (٢٨٦/١)، روضة الناظر (٤١٣/١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٦)، إرشاد الفحول (٢٤٢/١)، ضوابط المصلحة (ص ٢٣).

(٣) أصول الفقه للشيخ زهير (١٥٤/٤).

(٤) المستصفى (٢٨٦/١)، روضة الناظر (٤١٣/١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٦)، إرشاد الفحول (٢٤٢/١)، والأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية (٢٣٥).

(٥) الإحكام للآمدي (٨٠/٣)، والتوضيح (١٤١/٢)، والبحر المحيط (٧٦/٦) وإرشاد الفحول (٢٤٢/١)، والأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية (٢٣٥).

موافقة لمصطلحات المناطق في التعريف.

الدليل الرابع من الأدلة العقلية: سد الذرائع.

الذرائع جمع ذريعة، والذريعة لها في اللغة استعمال كثيرة، منها كل ما يتخذ وسيلة ويكون طريقاً إلى شيء غيره.^(١)

وسدها: معناه رفعها وحسم مادتها.

أما في الاصطلاح الشرعي فقد استعملت بمعنيين: عام وخاص.

فيراد بها المعنى العام كل ما يتخذ وسيلة لشيء آخر بصرف النظر عن كون الوسيلة، أو المتوصل إليه، مقيداً بوصف الجواز أو المنع وهي بهذا المعنى تشمل المتفق عليه والمختلف فيه ويتصور فيها الفتح، كما يتصور فيها السد.^(٢)

أما المعنى الخاص للذريعة: فهي الوسائل التي ظاهرها الجواز، إذا قويت التهمة في التطرق بها إلى الممنوع فعبّر عنها الشاطبي بقوله: هي كل فعل مأذون فيه بالأصل، ولكنه طرأ عليه ما جعله يؤدي إلى المفسدة كثيراً لا غالباً.

ويدخل في هذا ما عدّه ابن القيم قسماً وسطاً بين ما جاءت الشريعة بطلبه وما جاءت بمنعه، وهي كل وسيلة مباحة، قصد التوصل بها إلى المفسدة أو لم يقصد التوصل بها إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالباً، ومفسدتها أرجح من مصلحتها.

وهذا المعنى الخاص هو المراد لدى الأصوليين والفقهاء عند بحثهم في الذرائع وسدها فيكون تعريفها على هذا المعنى: هو حسم مادة وسائل الفساد،

(١) مختار الصحاح (ص ٩٣)، لسان العرب (٨/٩٦)، المصباح المنير (١/٢٠٨)، القاموس المحيط (٣/٢٤).

(٢) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٨)، الفروق (٢/٣٢)، إعلام الموقعين (٣/١٣٥)، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي (ص ٥٦٦).

بمنع هذه الوسائل ودفعها.^(١)

الدليل الخامس من الأدلة العقلية: الاستصحاب:

تعريفه في اللغة: استفعال من الصلبة، وهي الملازمة قال في المصباح المنير «وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه واستصحب الكتاب وغيره جملتين صحيحتين ومن هنا قيل استصحبته الحال إذا تمسكت بها كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة.^(٢)

أما تعريفه في الاصطلاح: فهو الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني، بناء على ثبوته في الزمان الأول لفقدان ما يصلح للتغيير.^(٣)

وعرف كذلك بأنه استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفيًا.^(٤)

الدليل السادس من الأدلة العقلية: الاستقراء:

تعريفه في اللغة: مأخوذ من قولك قرأت الشيء قراءة أو قرأنا: أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض والسين والتاء فيه للطلب.^(٥)

قال في المصباح: واستقرأت الأشياء تتبععت أفرادها لمعرفة أحوالها وخواصها.^(٦)

أما في الاصطلاح فمعناه يدور حول معناه في اللغة فهو: الاستدلال بثبوت

(١) إعلام الموقعين (٣/١٤٨)، الموافقات (٢/٣٥٧-٣٦١)، إحكام الفصول (٢/٥٦٧)، سد الذرائع (ص ١٢٨).

(٢) القاموس المحيط (١/٩٥)، المصباح المنير (١/٣٣٣).

(٣) نهاية السؤل (٣/١٣١) الآيات البينات (٤/٢٥٢).

(٤) المستصفى للغزالي (١/٢٢٣)، روضة الناظر (١/٣٩٢)، كشف الأسرار (٣/٣٧٧).

(٥) لسان العرب (١/١٢٨).

(٦) المصباح المنير (٢/٥٠٢).

الحكم في الجزئيات على ثبوته في الأمر الكلي لتلك الجزئيات.^(١)

وقد عقدت مسألة خاصة بالاستقراء ذكرت فيها تعريفه عند اللغويين والمناطق، والأصوليين وأركانه وغير ذلك.^(٢)

الدليل السابع من الأدلة العقلية: الأخذ بأقل ما قيل:

وحقيقته: أن توجد أقوال في مسألة مختلف فيها بين العلماء، وليس هناك دليل يرجح أحدها، وتكون هذه الأقوال ضمنا متفقة على قدر معين فيما بينها وهو الأقل، ومختلفة فيما زاد عنه، فيتمسك بهذا القدر الذي هو أقل الأقوال عملا بالمتيقن إذ ما زاد منفي بالبراءة الأصلية وما تمسك به ثابت بالإجماع عليه.^(٣)

المسألة الثانية

علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية

سبق بيان الأدلة العقلية، وفي هذه المسألة أبين أن الاستدلال بأي دليل من الأدلة العقلية لا بد أن يصاغ في أسلوب خبري، وذلك في النقاط التالية:

أولا: بناء القياس على القضايا الخبرية

يمر الاستدلال بالقياس عبر مجموعة من القضايا الخبرية، قد يطويها الفقيه طيا، وقد يصرح ببعضها، فالمثال المشهور في باب القياس: نقيس النبيذ على الخمر في التحريم بعلة الإسكار، يرتب ذهنا كالتالي: الخمر حرام وقد دل على تحريمها النص القرآني والنبوي والإجماع، والعلة في تحريمها كونها مسكرة

وقد دل على كون الإسكار هو العلة النص القرآني والنبوي والإجماع والإسكار موجود في النبيذ، وإذا تماثل الشيطان في وجود علة الحكم بكل منهما وجبت المماثلة بينهما في الحكم والدليل على ذلك: الأدلة المثبتة لحجية القياس

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالقياس، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بتحريم النبيذ يثبت القياس الأصولي الصحيح

وكل ما أثبت القياس الأصولي الصحيح ندين الله - عز وجل - به

ينتج: الحكم بتحريم النبيذ ندين الله - عز وجل - به

أو يقول: إذا ثبتت حجية القياس ثبتت حرمة النبيذ لاستيفائه أركان القياس الصحيح وشروطه، لكن القياس حجة بالقياس بالاتفاق فلزم القول بحرمة النبيذ.

هذا ولا بد من كون المقدمات مسلمة، وإلا لزم إقامة الدليل على صحتها

(١) المحصول (١٦١/٦)، المستصفى (٥١/١)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٨)، البحر المحيط (١٠/٦).

(٢) هي المسألة السادسة من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الرسالة.

(٣) إحكام الفصول (٦١٨/٢)، روضة الناظر (٣٨٨/١)، شرح المنهاج (٧٦٠/٢)، الإيهاج (١٧٥/٣)، نهاية السؤل (٣٨٠/٤)، البحر المحيط (٢٧/٦).

ليحصل الإقرار بالدليل

ثانياً: ترتيب القضايا الخبرية في قياس العكس

تعريف قياس العكس:

إثبات نقيض حكم الشيء في شيء آخر؛ لافتراقهما في العلة^(١).

وبعبارة أخرى: إثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر، لنقيض علته

فيه^(٢).

مثاله وصياغته:

أشهر مثال لقياس العكس قول الحنفية: لو لم يكن الصوم شرطاً في صحة الاعتكاف بدون نذر لم يكن شرطاً له بالنذر، كالصلاة؛ فإنها لما لم تكن شرطاً في صحة الاعتكاف حالة النذر لم تكن شرطاً عند الإطلاق^(٣).

توضيح المثال:

اتفق الخصمان (الحنفية والشافعية) على أن صلاة التطوع لا تنقلب واجباً في الاعتكاف سواء بالنذر وعدمه.

واتفقوا على أن الصوم يجب بالنذر، واختلفوا في وجوب الصوم في الاعتكاف مع عدم النذر.

الأسلوب الخبري وقياس العكس:

ومن الواضح أن صياغة قياس العكس لا بد أن تجيء في صورة أسلوب خبري، مرتب في قضايا حملية أو شرطية، تنظم في قياس اقتراني أو استثنائي، كما سبق توضيحه في بناء القياس على القضايا الخبرية، فنقول -مثلاً-: صلاة

(١) رفع الحاجب (١٤٤/٤)

(٢) أصول الفقه للشيخ زهير (١٠/٤).

(٣) أصول الفقه للشيخ زهير (١٠/٤)، وانظر: أصول البزدوي (٢٧٥/١)، وأصول السرخسي (٤٨/١).

التطوع لا تنقلب واجباً في الاعتكاف بغير نذر اتفاقاً، ولا تنقلب واجباً في الاعتكاف بالنذر اتفاقاً، وصوم التطوع ينقلب واجباً في الاعتكاف بالنذر اتفاقاً، فيلزم أن ينقلب واجباً بلا نذر

لأن هذا مقتضى قياس العكس، وقياس العكس حجة، ويتعين على المستدل أن يأتي بقضية مسلمة أو متفق عليها بين الخصمين، أو يستدل على ما يحتاج للاستدلال، وذلك توصلًا لإثبات صدق القضايا، حتى تصدق النتيجة.

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالقياس، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر يشبه قياس الأصولي الصحيح، وكل ما أثبتته قياس العكس الأصولي الصحيح ندين الله -عز وجل- به.

يتج: الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر ندين الله -عز وجل- به. أو يقول: إذا ثبتت حجة قياس العكس ثبت الحكم بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر لاستيفائه أركان قياس العكس الصحيح وشروطه لكن قياس العكس حجة بالاتفاق فلزم القول بوجوب الصوم في الاعتكاف بدون نذر.

ثالثاً: ترتيب الاستدلال بجميع الأدلة العقلية في صورة قضايا خبرية

يمر الاستدلال بالأدلة العقلية الأخرى عبر مجموعة من القضايا الخبرية، كالقياس، وقد يطوياً الفقيه طياً، وقد يصرح ببعضها، وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

المثال المشهور في الاستحسان: تطهير الآبار والحياض^(١) يمكن التعبير عنه

(١) انظر: أصول البزدوي (٢٧٦/١) وشرح مختصر الروضة (١٩٩/٣)، وفتح الغفار (٣٨٥).

بقولنا: مقتضى القياس:

استحالة تطهير البثر والحوض الراسخ في الأرض، لأن غمرها في الماء الكثير الطهور دفعة واحدة مستحيل لثبوتها، وصب الماء القليل الطهور في المكان المتنجس لا يطهره بل ينشر النجاسة في أرجائه، ويتحول الماء إلى متنجس، وفي القول باستحالة طهارتها حرج بالغ لأهلها. والحرج مدفوع شرعا بدليل قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فالاستحسان يقتضي إمكان تطهيرها دفعا للحرج، والاستحسان حجة شرعية بالاتفاق -أو: عندنا-. فثبت أن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها استحسانا.

هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالاستحسان، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها يثبت الاستحسان الأصولي الصحيح وكل ما أثبتته الاستحسان الأصولي الصحيح ندين الله -عز وجل- به نتج: الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها ندين الله -عز وجل- به.

أو يقول: إذا ثبتت حجية الاستحسان ثبت الحكم بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها لاستيفائه أركان الاستحسان الصحيح وشروطه لكن الاستحسان حجة بالاتفاق -أو: عندنا- فلزم القول بأن موالاة صب الماء في الحياض والآبار يطهرها.

المثال الثاني:

وجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق للمصلحة^(١).

(١) هو نظام معمول به في جميع بلدان الإسلام، وغيرها، ومبنى الحكم فيها على المصلحة المرسل.

يمر بالذهن عبر سلسلة من القضايا الخبرية يمكن التعبير عنها بقول الفقيه: تسجيل واقعات الزواج والطلاق في ديوان رسمي يشتمل على مصلحة. هذه المصلحة هي: حفظ الأعراض والأنساب وحقوق الزوجين من أن تهدر بسبب التفلت من الالتزامات لضعف الزاوع الديني، وخراب الذمم. وهذه المصلحة -في نظري وتقديري-: ضرورة أو حاجية كما أنها أغلبية لعموم البلوى بتضييع الحقوق غير الموثقة. وهي مصلحة مرسله فإن الشرع لم يعتبرها، ولم يلغها، إذ الداعي للتوثيق لم يكن موجودا بين المسلمين ولا بين الكفار.

فثبت بذلك أنه قد اشتمل على الأركان والشروط المعبرة في الحكم بمقتضى المصلحة المرسله، والمصلحة المرسله حجة في مذهبي، فأقول بوجوب التوثيق. هذه هي القضايا الخبرية التي يمر بها الاستدلال بالمصلحة المرسله، والذهن يرتبها في صورة قياس اقتراني أو استثنائي، فيقول: الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق تثبت المصلحة المرسله المقبولة.

وكل ما أثبتته المصلحة المرسله المقبولة ندين الله -عز وجل- به

ينتج: الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق ندين الله -عز وجل- به

أو يقول: إذا ثبتت حجية المصلحة المرسله المقبولة ثبت الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق؛ لاستيفائه الأركان والشروط المعبرة في الحكم بمقتضى المصلحة المرسله لكن المصلحة المرسله المقبولة حجة بالاتفاق -أو: عندنا- فلزم الحكم بوجوب تسجيل واقعات الزواج والطلاق.

رابعا: علاقة الجدل بالأسلوب الخبري

أكثر الأصوليين يهتمون بذكر مباحث الجدل، ومعظمهم يلحظونها بباب القياس مع أنها لا تختص بالقياس، لكن أكثر الاعتراضات والمناظرات تجري

حول القياس، لكونه دليلاً عقلياً متفقاً عليه.

يقول البدر الزركشي - رحمه الله -: «القول بالموجب، والمعارضة، والقلب، والنقض، والمنع: لا يختص بالقياس، بل يتوجه على سائر الأدلة من قياس وغيره، إلا المنع، فإنه لا يتوجه على متن الكتاب.

وفساد الوضع، والفرق، والمطالبة ببيان التأثير، والتركيب، والكسر، وكون محل النزاع مما لا يجري فيه القياس: يختص بالقياس»^(١).

وباختلاف وجهات النظر، يختلف عدد الاعتراضات في كل مصنف، فمن مقل ومن مستكثر، قال البدر الزركشي: «تنقسم الاعتراضات في الأصل إلى ثلاثة أقسام: مطالبات وقواعد ومعارضة ... وقد أطنب الجدلون فيها، فذكر الأمدي خمسة وعشرين اعتراضاً^(٢)، ومنهم من أنهاها إلى الثلاثين، وغالبها يتداخل، وأعرض الغزالي وغيره عن ذكرها في أصول الفقه، وزعم أنها كالعلاوة عليه، وأن موضع ذكرها علم الجدل، وذكرها جمهور الأصوليين لأنها من مكملات القياس، ومكمل الشيء من ذلك الشيء^(٣)» اهـ باختصار^(٣)

الأسلوب الخبري والجدل

المحاورات الجدلية وهي التي تسمى بالمناظرة، يدور أغلبها على الأسلوب الخبري، سواء فيها اصطلاح على تسميته بالسؤال أو الجواب، وقد يستخدم المعارض الأسلوب الإنشائي في بعض الأسئلة.

(١) البحر المحيط (٧/٤٢٩)، إرشاد الفحول (١/٣٥٠).

(٢) أحكام الأحكام للآمدني (٤/٧٣).

(٣) البحر المحيط (٧/٣٢٨)، والأحكام للآمدني (٤/٧٣)، وإرشاد الفحول (١/٣٥٠).

الفصل الثالث أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه بحثان:

المبحث الأول : أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

المبحث الثاني : أثر المضمون الخبري في استنباط أحكام الشرعية

المبحث الأول

أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول : أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثاني : أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الثالث : أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الرابع : أثر أسلوب الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الخامس : أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية

المطلب الأول

أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : مفهوم أسلوب الشرط وأركانه وأدواته

المسألة الثانية : أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام التكليفية

المسألة الثالثة : أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام الوضعية

المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته

الشرط لغة:

قال ابن فارس: الشين، والراء، والطاء أصل يدل على علم، وعلامة، وما يقارب ذلك من علم، من ذلك الشرط أي العلامة، وأشرط الساعة: علاماتها. وسمي الشرط، لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها، ويقولون: «أشراط فلان نفسه للمهلكة»: إذا جعلها علما للهلاك، وشرط الحاجم: أي العلامة والأثر الذي يتركه.

والشرط: خيط يربط به البهم، وسمي بذلك لأنه يترك أثرا^(١).

وقال الفيروز آبادي: الشرط: إلزام شيء والتزامه في البيع ونحوه.

والشرط: المسيل الصغير يحى من قدر عشر أذرع، وسمي بذلك لأنه يؤثر في الأرض.

والشرط: صغار الغنم وشراره.

وتسمى الصكوك شروطا، لأنها وضعت أعلاما على العقود التي تجري بين العاقدين. والشريطة والشرط واحد، والتاء للنقل، والجمع: شرائط^(٢).

واصطلاحا:

وللأصوليين في تعريف الشرط عبارات أذكر منها:

- قال السمرقندي^(٣): ما يتعلق به وجود العلة^(٤).

(١) معجم المقاييس (٥٥٥).

(٢) القاموس المحيط مادة (شرط) (٨٦٩).

(٣) هو العلامة محمد بن أحمد السمرقندي، أبو منصور، فقيه، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته:

تحفة الفقهاء، وغيرها، وتوفي سنة ٥٣٩هـ على الراجح من الأقوال. راجع الفوائد

البيهية (١٥٨)، الجواهر المضية (٦/٢).

(٤) ميزان الأصول (٦١٧، ٦١٨).

- وقال القونوي^(١): ما يتوقف عليه الشيء وليس منه، كالطهارة للصلاة.^(٢)

وقال الباجي: ما يعدم الحكم بعدمه، ولا يوجد بوجوده.^(٣)

وقال ابن الحاجب: ما استلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية.^(٤)

وقال الشيخ زكريا الأنصاري^(٥): ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته^(٦).

وقال ابن النجار: ما يتم الشيء، وهو خارج عنه.^(٧)

وعرفه ابن النجار: بالتعريف السابق.

وقال البهوتي: ما لا يوجد المشروط مع عدمه؛ ولا يلزم أن يوجد عند

(١) هو العلامة قاسم بن عبد الله القونوي، الرومي، فقيه حنفي المذهب، توفي ٩٧٨هـ، وصنف كتاباً في المصطلحات الفقهية صار حديثاً من أهم المراجع، ويبدو أن له مثل هذه الأهمية من قديم، فقد قال البغدادي: له «أنيس الفقهاء» مثل «طلبة الطلبة» من لوازم المتفهمين. ا.هـ بحروفه من هدية العارفين (٤٤٢/١)، وانظر أيضاً: إيضاح المكتون (١٤٩/١)، ومعجم المؤلفين (٦٤٤/٢).

(٢) أنيس الفقهاء (٨٤)، وإرشاد الفحول (٢٥٩/١).

(٣) إحكام الفصول (٥١)، وروضة الناظر (٧٦١/٢).

(٤) شرح العضد على مختصر المنتهى (٧/٢)، وانظر: إرشاد الفحول (٢٦٠/١).

(٥) هو العلامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري، أبو يحيى، ولد سنة ٨٢٣هـ على الراجح، فقيه مفسر من الحفاظ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح الرحمن، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وغاية الوصول ولب الأصول كلاهما في أصول الفقه، وشرح شذور الذهب، وغيرها، وتوفي سنة ٩٢٦هـ. راجع (الكواكب السائرة) (١٩٦/١). معجم المطبوعات (٤٨٣/١)، الأعلام (٤٦/٣).

(٦) غاية الوصول شرح لب الأصول (١٣)، والحدود الأنيقة (٧١-٧٢).

(٧) شرح الكوكب المنير (٣٦٠-٣٥٩/١).

وجوده^(١).

وينقسم الشرط من حيث الجهة الموجبة له إلى ثلاثة أنواع:

الشرط الشرعي: وهو ما جعله الشارع شرطاً، وإن أمكن وجود الفعل بدونه، كالطهارة بالنسبة للصلاة، والإحصان للرجم.

والشرط العقلي: ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عقلاً كالحياة للعلم.

والشرط العادي: ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عادة كالنطفة في الرحم للولادة.

والشرط اللغوي: وهو الذي دخل فيه حرف الشرط كالتعليقات.^(٢)

وينقسم الشرط من حيث الوجود والدوام والانعقاد إلى ثلاثة أنواع:

قال القونوي: الشروط على ثلاثة أنواع:

شرط الانعقاد: كالنية والتحريم.

وشرط الدوام: كالطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة.

وشرط الوجود: في حالة البقاء، وألا يشترط فيه التقدم والمقارنة بابتداء الصلاة كالقراءة، فإنه ركن في نفسه شرط في سائر الأركان، لأن القراءة مأخوذة في جميع الصلوات تقديرًا.^(٣)

والشرطية: اعتبار الشيء شرطاً كجعل الطهارة شرطاً لصحة الصلاة، وملك التصاب النامي شرطاً لإيجاب الزكاة.^(٤)

(١) الروض المربع للبهوتي (٣٣، ٦١).

(٢) شرح الكوكب المنير (٣٥٩/١-٣٦٠)، وغاية الوصول (١٣).

(٣) أنيس الفقهاء (ص ٨٤).

(٤) معجم المقاييس (ص ٥٥٥)، والقاموس المحيط (ص ٨٦٩)، والكلديات (ص ٥٢٩) -

٥٣٣، وميزان الأصول (ص ٦١٧، ٦١٨)، وغريب الحديث للبستي (٥٠٩/١)،

وإحكام الفصول (ص ٥١)، وشرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (٧/٢)،

أركان الشرط:

للشرط أركان ثلاثة^(١) هي:

الأول: فعل الشرط:

وهو الفعل الذي يقع بعد الأداة، ويعلق عليه حصول المشروط فهو المتضمن للشرط مثل كلمة (تكلم) في قولنا (من تكلم كلاماً خارجاً عن الصلاة بطلت صلاته)، ويجب في فعل الشرط أن يكون فعلاً خبرياً متصرفاً غير مقترن بقدر أو ما النافية أو السين أو سوف.

الثاني: جواب الشرط:

وهو الفعل المتضمن للنتيجة المبنية على الشرط، ويسمى (بالمشروط) مثل كلمة (بطلت) في المثال السابق، والأصل فيه أن يكون صالحاً لدخول أداة الشرط عليه بحيث يقع فعلاً للشرط^(٢)، فإن وقع جواباً للشرط ما هو غير صالح لدخول أداة الشرط عليه وجب اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط وتكون جملة في حكم الجزم على أنها جواب الشرط مثل: إن تصدقت فذلك مُدْخَرُكَ،

وأُنيس الفقهاء (ص ٨٤)، والتعريفات (ص ١١١)، والمطلع (ص ٥٤)، وشرح الكوكب المنير (١/ ٣٥٩، ٣٦٠)، ونهاية السؤل (١/ ١٢٣)، والقواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ٩٤)، والروض المربع للبهوتي (ص ٣٣، ٦٢)، والحدود الأنيقة للشيخ زكريا (ص ٧١، ٧٢)، وغاية الوصول شرح لب الأصول (ص ١٣)، والموجز في أصول الفقه (ص ٢٣) التقرير والتحجير (٢/ ٧٢).

(١) انظر: المفصل في صناعة الإعراب (١/ ٤٣٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٥)، وشرح ابن عقيل (٤/ ٢٦)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٥٠)، والدروس العربية (١/ ٥٥).

(٢) المفصل في صناعة الإعراب (١/ ٤٣٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٥).

وإن لم تفعل فقد ضننت على نفسك.^(١)

الثالث: أداة الشرط:

وهي الرابط بين الشرط والمشروط، وبدخولها عليهما يسمى الأولى فعل الشرط، ويسمى الثاني جواب الشرط، وقد تجزم الفعلين. ومثالها كلمة (من) في قول القائل: «من جَدَّ وجد». وقد تتمحص الأداة الشرطية، فلا تدل على معنى آخر غير الشرط، وتكون حينئذ حرفاً، وينطبق هذا الوصف على أداة الشرط (إن). وقد تكون أداة الشرط اسماً، فتدل مع الشرطية على معنى آخر، كالفعال العاقل في كلمة (من)، والظرف في كلمة (إذا).

أدوات الشرط:

عبر النحويون بكلمة (أدوات) لتشتمل الأسماء والحروف، ومن أدوات الشرط ما ذكر في الكتاب والسنة، ومنها ما اشتهر في لغة العرب، ومنها ما اندثر فلم يعد له ذكر في الأساليب العربية، والمشهور منها^(٢):

١- (إن) وهي أم الباب نحو ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وهي أكثر أدوات الشرط استعمالاً، لدلالاتها على التعليق فحسب.

٢- (إذ ما) وهي حرف بمعنى (إن) نحو «إذ ما تتعلم تتقدم»، وقد قل استعمالها، لكثرة استعمال التي قبلها (إن).

(١) شرح ابن عقيل (٤/ ٢٦)، أوضح المسالك (٤/ ٢٠٦)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٥٠-٥١)، البلاغة العربية (١/ ٢١٢)، الدروس العربية (١/ ٥٥).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ٢٦)، أوضح المسالك (٤/ ٢٠٦)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٥٠-٥١)، المفصل في صناعة الإعراب (١/ ٤٤٠)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١/ ٤٣، ١٦٣)، شرح قطر الندى (ص ٩٢)، البلاغة العربية (١/ ٢١٢)، الدروس العربية (١/ ٥٥).

٣- (من) وهي اسم مبهم للعاقل نحو «من يبحث يجد».

٤- (ما) وهي اسم مبهم لغير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٥- (مهما) وهي كذلك اسم مبهم لغير العاقل نحو «مهما تعمل تحاسب عليه»، ومثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

٦- (متى) وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط نحو «متى تقبل بالمودة أقبل بالمحبة».

٧- (أيان) اسم زمان تضمن معنى الشرط نحو «أيان تحسن سريرتك تحمد سيرتك».

٨- (أين) وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «أين تجلس أجلس».

٩- (أنى) وهي أيضا اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «أنى تجلس أجلس».

١٠- (حيثما) وهي كذلك اسم مكان تضمن معنى الشرط نحو «حيثما تستقم يعد الله لك نجاحا».

١١- (كيف) وهي اسم مبهم تضمن معنى الشرط نحو «كيف تعمل أعمل».

١٢- (أي) وهي اسم مبهم تضمن معنى الشرط نحو «أي امرئ يخدم أمته تخدمه».

١٣- (إذا) وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ولا تجزم إلا في الضرورة الشعرية^(١)

كقول القائل:

استغن بما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل^(٢)

(١) البلاغة العربية (٢١٨/١)، الدروس العربية (٥٥/١)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (٢٧٠/١).

(٢) البيت منسوب إلى عبد القيس بن خفاف البُرْجُمِيِّ في: لسان العرب (٧١٢/١)، والأصمعيات (٢٣/١)، وقد نسبته صاحب تاريخ دمشق إلى حارثة بن بدر الغداني (٣٩٥/١١).

المسألة الثانية

اثر الأسلوب الشرطي في الأحكام التكليفية

الأسلوب الشرطي - كغيره من الأساليب الخبرية - يدل على الأحكام الشرعية، والحكم الشرعي ينقسم إلى تكليفي ووضعي، ومن المتبادر للأذهان دلالة الأسلوب الشرطي على الأحكام الوضعية، ولا يخفى على دارس أصول الفقه كثرة اجتماع الحكم التكليفي مع الحكم الوضعي في مدلول الخطاب الشرعي بالأمر الواحد، وقد خصصت مسائل من البحث لدلالة المضمون الخبري على الأحكام الشرعية صريحة وتضمننا وبالقرينة، ومنها ما جاء في أسلوب شرطي، ولذا فأكتفي هنا بالمثالين التاليين:

المثال الأول:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فهذا الخطاب الشرعي جاء في صورة أسلوب خبري شرطي، وهو دال على إباحة الصلح بين الزوجين، عند حصول النفرة، أو دواعيها عند أحدهما. ولا يكون الصلح عادة إلا بالتنازل عن بعض الحقوق، كما فصله المفسرون والفقهاء.^(١)

(١) انظر تفسير القرطبي (٤٠٣/٥)، وتفسير الطبري (٣٠٢-٣١٢)، تفسير مجاهد (١٧٧/١)، وتفسير الواحدي (٢٩٣/١)، وفتح القدير (٥٢١/١، ٥٢٢)، والمدونة (٢٤١/٢)، والمبسوط (٢٢٠/٥)، المحلى (٢٤٨/٩)، بدائع الصنائع (٣٣٤/٢).

المثال الثاني:

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا نَحْلَ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فهذا أسلوب خبري شرطي دال على أمور ثلاثة:

١- حرمة المطلقة ثلاثاً على مطلقها.

٢- إباحة نكاح الغير لها.

٣- وإباحة نكاح الأول لها إذا طلقها الثاني.^(١)

(١) انظر تفسير القرطبي (١٢٧/٣)، وأيضاً (٤٥٧/٢، ٤٥٨)، تفسير الواحدي (١٧٠-١٧١)، فتح القدير (٢٣٩/١)، تفسير النسفي (١١١/١)، روح المعاني (١٤١/٢)، الأم (١٤١/٥)، وأحكام القرآن للجصاص (٥٣٣/١)، المبسوط (٩/٦)، المغني (٢٥١/٧).

المسألة الثالثة

أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام الوضعية

كثرت دلالة الأسلوب الشرطي على الأحكام الوضعية، ولا أكون مبالغاً حين أقول: إذا دل الشرط على حكم شرعي فالأصل فيه أن يدل على حكمين أحدهما تكليفي والآخر وضعي، أحدهما في الشرط والآخر في الجزاء، والسر في ذلك أن الشرط تعليق، والحكم الوضعي جعلي تعليلي، فإذا جاء النص الشرعي مثبتاً حكماً تكليفاً في أسلوب شرطي فإنه يقرن به ما علق عليه غالباً، وأضرب لذلك المثالين التاليين:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، جاء هذا الأسلوب الخبري في صيغة أسلوب شرط متضمناً الأحكام التالية: الضرورة علة للترخيص - والرخصة تقدر بقدرها - والمضطر يباح له أكل المحرمات.^(١)

والحكم الأخير تكليفي بخلاف سابقه فهما وضعيان

المثال الثاني:

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢]، فهذه صيغة الشرط، وجاءت في الأسلوب الخبري، وقد اشتملت على أحكام منها:

(١) أحكام القرآن للجصاص (١/١٧٨-١٧٩)، المحلى (١/١٧٧)، المتقى شرح الموطأ (٣/١٤٢)، أحكام القرآن لابن عربي (١/٧٧، ٧٨، ٧٩)، المغني (٩/٣٣١)، المجموع (٩/٤٢، ٤٤)، مجموع الفتاوى (٥/٥٤٨)، تفسير القرطبي (٢/٢٣٣)، تفسير الطبري (٢/٨٦، ٨٧).

الظن الغالب يبنى عليه التصرف - الميل في الوصية لا يجوز - الميل في الوصية علة للتدخل إصلاحاً.^(١)

(١) أحكام القرآن للجصاص (١/٢٤٠-٢٤١)، المغني (٦/٦٠-٦١)، الفتاوى الكبرى (٦/١٦٣)، تفسير القرطبي (٢/٢٦٩-٢٧٠)، تفسير الطبري (٢/١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، تفسير مجاهد (١/٩٥)، تفسير الواحدي (١/١٤٩).

المطلب الثاني أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاث مسائل:

- | | |
|-------------------|----------------------------------|
| المسألة الأولى : | مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغته |
| المسألة الثانية : | دلالة القصر بمنطوقه على الحكم |
| المسألة الثالثة : | دلالة القصر بمفهومه على الحكم |

المسألة الأولى

مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغته

تعريف القصر:

القصر في اللغة:

تأتي مادة «قصر» في اللغة دالة على معان متعددة، فيقال: قصر الشيء إذا حبسه، وقصر عن الشيء إذا عجز عنه، وقُصِرَ الشيء إذا لم يستطع، وقصاراه: غايته، وقاصرة الطرف: لا تمتد له غير زوجها، والاقتصار: الاكتفاء، وقصر الصلاة وأقصر منها: صلاها ثنائية وهي في الحضر رباعية.

والقصر يأتي في اللغة بمعنى التخصيص، يقال: قصر الشيء على كذا، إذا خصصه به، ولم يجاوز به إلى غيره كقولهم (قصر غلة بستانه على عياله) ويأتي كذلك بمعنى الحبس يقال: (قصر نفسه على عبادة ربه) أي حبسها^(١).

القصر في الاصطلاح:

تخصيص شيء بشيء بعبارة كلامية تدل عليه.

أو: إثبات الحكم لما يذكر في الكلام ونفيه عما عداه بطرق مخصوصة^(٢).

أقسام القصر:

تختلف أقسام القصر بحسب اختلاف الاعتبارات المتبعة في تقسيمه، ويأتي ترتيبها في ما يلي:

(١) انظر: مختار الصحاح مادة (قصر) (ص ٦٤٦)، والمصباح المنير مادة (قصر) (ص ٥٠٥)، البلاغة العربية (١/ ٥٢٣) وجواهر البلاغة (ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤).
(٢) انظر: التلخيص (ص ١٣٧) وشروحه (٢/ ١٦٦) ودلالات التراكيب (ص ٣١) وشرك الأمل (ص ٢٢) والبلاغة العربية (١/ ٥٢٣) وجواهر البلاغة (ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤).

أولاً: تقسيم القصر باعتبار الحقيقة والواقع إلى قسمين:

قصر حقيقي: وهو أن يختص المقصور بالمقصود عليه بحسب الحقيقة والواقع ألا يتعداه إلى غيره أصلاً - نحو (لا إله إلا الله)، فالله - عز وجل - هو الإله الواحد، ولا يوجد في الحقيقة والواقع إله غيره، ولذا كان هذا القصر حقيقياً.

ومنه نوع يسمى بالقصر الحقيقي الادعائي ويكون على سبيل المبالغة، وذلك إذا كان ما عدا المقصور عليه موجوداً في الحقيقة لكن المتكلم لا يعتد به.

قصر إضافي: وهو أن يختص المقصور بالمقصود عليه بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر معين، لا لجميع ما عداه، ومثاله جملة (ما المسافر إلا خليل) فإن المتكلم يقصد اختصاص خليل بالسفر بالنظر إلى شخص غيره كمحمود مثلاً وليس المقصد أنه لا يوجد مسافر سواه إذ الواقع يشهد ببطلانه^(١).

ثانياً: أقسام القصر باعتبار طرفيه

ينقسم القصر باعتبار طرفية (المقصود، والمقصود عليه) سواء أكان القصر حقيقياً أم إضافياً إلى نوعين:

١- قصر صفة على موصوف - ومثاله من الحقيقي (لا رازق إلا الله)، ومثاله من الإضافي نحو (لا قائد إلا خالد).

٢- قصر موصوف على صفة، ومثاله من الحقيقي نحو (ما الإيوان إلا ما وقر في القلب وصدقه العمل)، ومثاله من الإضافي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا

(١) جواهر البلاغة (ص ١٤٦)، وانظر: التلخيص (ص ١٣٧)، وشروحه (١٦٦/٢)، المطول (ص ٣٨١)، والأطول (ص ٤٦/١)، وعروس الأفراح (٤٨٧/٢)، والمصباح (ص ١٥٥)، والإيضاح (ص ٧)، ودلالات التراكيب (ص ٣١)، وشرك الأمل (ص ٢٢)، والبلاغة العربية (ص ٢٢)، والبلاغة العربية (٥٢٣/١)، وعلم المعاني (ص ١٢٤).

رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ثالثاً: أقسام القصر الإضافي:

ينقسم القصر الإضافي بنوعيه على حسب حال المخاطب إلى ثلاثة أنواع:

١- قصر أفراد: إذا اعتقد المخاطب الشركة - نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، رداً على من اعتقد أن الله ثالث ثلاثة.

٢- قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته نحو (ما مسافر إلا علي)، رداً على من اعتقد أن المسافر (خليل لا علي) فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده.

٣- قصر تعيين: إذا كان المخاطب يتردد في الحكم، كما إذا كان متردداً في كون الأرض متحركة أو ثابتة، ونفى عنه الشك أو الارتياب، فنقول له: الأرض متحركة لا ثابتة، لنعين له الحقيقة^(١).

وزاد بعض العلماء قسماً رابعاً وهو: أن يكون الكلام المشتمل على القصر موجهاً لخالي الذهن أو إعلاناً عن اعتقاد المتكلم واعترافه بمضمون ما يقول، أو تعبيره عما في نفسه لمجرد الإعلام به، ويمكن أن يسمى هذا (قصر إعلاني ابتدائي)^(٢)، ومثاله توجيه الخطاب لخالي الذهن بقولنا: «لا معبود بحق إلا الله».

طرق القصر (صيغته)

يستفاد القصر بعدة طرق:

(١) انظر: التلخيص (ص ١٣٧) وشروحه (١٦٦/٢) المطول (ص ٣٨١) والأطول (٤٦/١) وعروس الأفراح (٤٨٧/٢) والمصباح (ص ١٥٥) والإيضاح (ص ٧)، ودلالات التراكيب (ص ٣١) وشرك الأمل (ص ٢٢) والبلاغة العربية (٥٢٧/١) وجواهر البلاغة (ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤).

(٢) انظر: البلاغة العربية (٥٢٧/١).

الطريق الأول:

أن يكون بعبارة تدل عليه بإدتها اللغوية صراحة مثل (دخول مكة مقصور على المسلمين).

الطريق الثاني:

أن يكون بدليل خارج عن النص، كدليل عقلي أو دليل حسي، أو دليل تجريبي، أو دليل من القرائن الذهنية أو الحالية، مثل (فلان رئيس الجمهورية)، (الله رب السماوات والأرض وهو على كل شيء قدير)، (تبت الشمس ضياءها على الأرض فتمدها بالحرارة).

وهذان الطريقتان لا يدخلان في اهتمامات علماء البلاغة: لا تفصيلاً ولا شرحاً ولا تقسيماً.

الطريق الثالث:

أن يكون القصر ببعض الأدوات التي تدل عليه بالوضع اللغوي وهي: النفي والاستثناء وكلمتا (إنما- أنها) والعطف بالحروف الدالة على الإضراب والاستدراك، وهي: (لا، بل، لكن)^(١).

الأمثلة:

فالنفي والاستثناء مثل (لا إله إلا الله)، ومثل قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وعند القصر بالنفي والاستثناء يكون المقصور هو ما قبل الاستثناء صفة كان أم موصوفاً، أما المقصور عليه فهو ما بعد أداة الاستثناء.

(١) انظر: التلخيص (ص ١٣٧) وشروحه (١٦٦/٢) المطول (ص ٣٨١) والأطول (٤٦/١) وعروس الأفراح (٤٨٧/٢) والمصباح (ص ١٥٥) والإيضاح (ص ٧)، ودلالات التراكيب (ص ٣١) وشرك الأمل (ص ٢٢) والبلاغة العربية (٥٢٧/١) وجواهر البلاغة (ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤).

وعند القصر بكلمة (إنما) أو (أنها) يكون المقصور بواحدة منها هو ما يلي الأداة، والمقصور عليه هو ما يجيء بعده، نحو قول الله - عز وجل -: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [النساء: ١١١]، أي لا يكسبه إلا على نفسه والمعنى: أن المكسوب من الإثم - وهو هنا موصوف - مقصور على صفة واحدة، هي كونه على نفس الكاسب.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]. وهذا المثال جمع بين القصر بإنما وأنها - بفتح الهمزة وكسرها.

وكلمة لا العاطفة يعطف بها لإخراج المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه، مثل: أكلت بصلاً لا عسلاً، وليست خزا لا بزا، وللعطف بها ثلاثة شروط:

أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة.

أن تكون مسبوقه بإيجاب^(١) أو أمر أو نداء.

أن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر.

وأما كلمة (بل) العاطفة فمعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، وللعطف بها شرطان:

وأن يكون المعطوف بها مفرداً أي غير جملة.

وأن تكون مسبوقه بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي.

والعطف بكلمة (بل) يفيد القصر، والمقصور عليه هو ما بعدها ففي قولنا (لا تأكل دهناً حيوانياً بل دهناً نباتياً) فدهناً نباتياً هو المقصور عليه وهو المعطوف بكلمة (بل)

وأما كلمة (لكن) العاطفة فهي للاستدراك بعد النفي وللعطف بها ثلاثة شروط:

أن يكون المعطوف بها مفرداً أي غير جملة.

(١) المراد بالإيجاب هنا ما يقابل السلب.

وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي.

وَأَلَّا تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ.

وحالها كحال (بل) فالمقصود عليه بها هو ما بعدها، ويصلح هنا مثال (لا

تأكل دهنا حيوانيا لكن دهنا نباتيا)

الطريق الرابع:

أن يكون القصر بدالات في الكلام تفهم من:

تقديم ما حقه التأخير في الجملة.

إضافة ضمير الفصل.

تعريف طرفي الإسناد في الجملة.^(١)

وسأتناولها باختصار في النقاط التالية:

تقديم ما حقه التأخير في الجملة:

وتقديم ما حقه التأخير قد يفيد القصر في بعض صوره ومن ذلك ما يلي:

تقديم المعمول على عامله وجمهور البلاغيين على أنه يفيد القصر سواء أكان

مفعولا أم ظرفا أم مجرورا بحرف جر، والمقصود عليه هو المقدم. مثل قوله

تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فتقديم المفعولين

(إياك) على الفعلين (نعبد) و (نستعين) قد دل على تخصيص الله عز وجل

بالعبادة والاستعانة فالمعنى: لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك.

وهذا قصر صفة على موصوف وهو قصر حقيقي.

(١) انظر: التلخيص (ص ١٣٧) وشروحه (١٦٦/٢) والمطول (ص ٣٨٨) والأطول

(٤٧/١) وعروس الأفراح (٢/٤٩٠، ٥٠٠)، والمصباح (ص ١٥٥) والإيضاح

(ص ٧٢) ودلالات التراكيب (ص ٨٦) وشرك الأمل (ص ٢٤) والبلاغة العربية

(١٢٤/١) وجواهر البلاغة (ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤) والبلاغة الواضحة

(ص ٢١٦).

إضافة ضمير الفصل إلى الجملة:

ضمير الفصل: هو ضمير منفصل مرفوع يؤتى به فاصلا بين المبتدأ والخبر،

أو ما أصله مبتدأ وخبر، ويفيد تقوية الإسناد وتوكيده، وقد يفيد القصر

بمساعدة قرائن الحال أو المقال، والمقصود عليه هو ما دل عليه ضمير الفصل.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، فأتى بضمير

الفصل هنا وهو (هم) في قوله ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ وقد أفاد هنا -

بمساعدة القرائن - القصر، ومن القرائن أن الإفساد من شأنهم، وليس من شأن

المؤمنين البتة.

تعريف طرفي الإسناد في الجملة:

ويكون هذا في الجمل الاسمية، أما الجمل الفعلية فالفعل فيها بقوة النكرة

فلا يكون المسند فيها معرفا، وقد يوجد ذلك فليس ببعيد أن نجد جملة فعلية

معرفة الطرفين.

فقد يفيد تعريف طرفي الإسناد القصر بمساعدة قرائن الحال أو المقال مع

إفادة تقوية الإسناد وتوكيده، والمقصود هنا هو المبتدأ الذي يجب في هذه الحالة

تقديمه والمقصود عليه الخبر الذي يجب في هذه الحالة تأخيرها مثال ذلك.

أن يجري حديث بين اثنين من المشتغلين بنظم الشعر، ويكون محور الحديث:

أيهما أقدر على النظم وأيهما أكثر إجادة في الشعر، (زيد) أم (عمرو) فيقول الخبير

الناقد: (الشاعر زيد)، أي أما (عمرو) فناظم لا شاعر^(١).

(١) انظر: التلخيص (ص ١٣٧) وشروحه (١٦٦/٢) والمطول (ص ٣٨٨) والأطول (٤٧/١)

وعروس الأفراح (٢/٤٩٠، ٥٠٠) والمصباح (ص ١٥٥) والإيضاح (ص ٧٢) ودلالات

التراكيب (ص ٨٦) وشرك الأمل (ص ٢٤) والبلاغة العربية (١/٥٣٠) وجواهر البلاغة

(ص ١٤٦) وعلم المعاني (ص ١٢٤) والبلاغة الواضحة (ص ٢١٦).

المسألة الثانية

دلالة القصر بمنطوقه على الحكم

اصطلح الأصوليون على إطلاق لفظ «دلالة المنطوق» على العبارة المشتملة على لفظ دال على الحكم، سواء كان إنشائياً أمراً بالفعل، أو ناهياً عنه، أم كان لفظاً خبرياً دالاً على الحكم.

ودلالة القصر بمنطوقه على الحكم أمر متبادر، وحكم لا يداخل المكلف فيه شك، وإنما يتأتى النزاع في دلالة على نفي الحكم عما عدا ما تناوله القصر، وأسوق لدلالة القصر بمنطوقه على الحكم الأمثلة التالية:

حديث: (إنما الماء من الماء)^(١) يدل بمنطوقه على وجوب الغسل من الإنزال، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في دلالة بمفهومه على حالة عدم الإنزال.^(٢)

حديث (إنما الربا في النسئة)^(٣) يدل بمنطوقه على ثبوت الربا في النسئة، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في دلالة بمفهومه على حكم ربا الفضل.^(٤)

(١) أخرجه مسلم في ك: الحيض باب إنما الماء من الماء (٢٦٩/١) تحت رقم (٣٤٣)، والترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء من الماء (١٨٦/١) تحت رقم (١١٢)، وأبو داود ك: الطهارة باب في الإكسال (٥٦/١) تحت رقم (٢١٧).

(٢) شرح معاني الآثار (٥٨/١)، البيان والتعريف (٢٦٠/١)، فتح الباري (١٣/١)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/٢٣)، شرح الزرقاني (١٣٩/١)، تحفة الأحوذى (٣٠٦/١)، فيض القدير (٣٠١/١)، سبل السلام (٨٥/١)، المحلى (٢٤/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٦/٤)، الإبهاج (٢٠٨/٣)، المستصفى (٢٦٧/١)، (٢٧١).

(٣) أخرجه بلفظه الإمام مسلم في صحيحه ك: المساقاة باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (١٥٩٦/١٢١٧/٣)، وأخرجه البخاري ك: البيوع باب: بيع الدينار بالدينار بلفظ: «لا ربا إلا في النسئة» (٢١٧٩، ٢١٧٨/٤٧٩/٤).

(٤) شرح معاني الآثار (٦٥، ٧١)، ومعتصر المختصر (٣٤٠/١)، فتح الباري

حديث: (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن)^(١) يدل بمنطوقه على صحة الصلاة مع قراءة الفاتحة، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في دلالة بمفهومه على حكم ترك المأموم القراءة.^(٢)

(١) (١٢/١)، (٣٨٢، ٣٨١/٤)، شرح الزرقاني (٤١٠/٣)، عون المعبود (١٩٦/٦)، تحفة

الأحوذى (٣٧٠، ٣٦٩/٤)، شرح النووي على مسلم (٢٣/١١)، (٢٤).

(٢) أخرجه البخاري ك: الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في

الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت (٢٦٣/١) رقم (٧٢٣) بلفظ بفاتحة الكتاب،

ومسلم ك: الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٢٩٥/١) رقم (٣٩٤)،

والدارقطني ك: الصلاة باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام

(٣٢٢/١) رقم (١٨)، و الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة

الكتاب (٢٧/٢) رقم (٢٤٧) بلفظ بفاتحة الكتاب.

(٢) تفسير القرطبي (١١٨/١)، تفسير ابن كثير (١٣/١)، فتح الباري

(٢٨٠/٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣١/١١)، شرح النووي على مسلم (٧٦/٥)،

تنوير الحوالك (٨٢/١)، المحلى (٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢)، الأم (١٠٧/١)، المدونة

(٦٧/١)، بداية المجتهد (٩١/١)، نيل الأوطار (٢٢٩/٢)، الإحكام لابن حزم

(٥٩٦/٨).

المسألة الثالثة

دلالة القصر بمفهومه على الحكم

نوع الدلالة في أسلوب القصر:

بعد بيان أساليب القصر يذكر كثير من الأصوليين مسألة في نوع دلالة أسلوب القصر على الحصر، أهى بالمنطوق أم بالمفهوم؟ فقال بالأول جماعة منهم الرازي^(١)، وقال بالثاني جماعة منهم الغزالي^(٢). وغني عن البيان أن معنى الحصر إثبات الحكم في محل النطق ونفيه عن محل السكوت، فالحصر متضمن للدلالة بالمنطوق والمفهوم، أما دلالة أسلوب القصر على الحكم في محل النطق فلا يتصور فيها نزاع وأما دلالة بمفهومه على نفي الحكم عما عدا المنطوق به فاختلقت مقالات الأصوليين فيها بحسب نوع أسلوب القصر وسأبين ذلك فيما يلي:

موقف الأصوليين من أنواع القصر ودلالاتها بمفهومها:
القصر بالاستثناء

ويعبر عنه البعض بقولهم تقديم النفي على (إلا) وهو بذلك يتناول نوعاً من الاستثناء. والاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها أي: من الألفاظ الدالة على الاستثناء.

ولم يرض بعض العلماء التعبير بالإخراج كإحدى أقسامه، إذ الإخراج فرع الدخول، وحده بأنه: قول متصل يدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول

(١) انظر: المحصول (١/٤١٠)، وهي عند الحنفية عبارة منطوق إلا في حصر اللام والتقديم. التقرير والتحجير (١/١١٨).

(٢) انظر: المستصفى (١/٢٦٥).

الأول^(١)

حجيته:

لم يخل هذا الأسلوب من منازعة في دلالة بمفهومه، فكان في حجته مذهبان:

المذهب الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى أنه حجة، فيدل منطوقه على إثبات الحكم في محل النطق، ويدل بمفهومه على نفيه عما عداه. قال الآمدي: إنه حجة عند الجمهور^(٢)

وقال الزركشي: وقد اعترف به أكثر منكري المفهوم^(٣). وذكر ابن أمير الحاج^(٤) من الحنفية أن بعض مشايخهم أخذ بمفهوم الحصر^(٥) وذهب أبو الحسين بن القطان^(٦) أن الإثبات والنفي في الاستثناء بالمنطوق وليس أحدهما بالمفهوم.

وجهة هذا المذهب: أن هذا الأسلوب يدل بحسب وضعه اللغوي على

(١) انظر: روضة الناظر (٢/٧٤٨).

(٢) انظر: الإحكام (٣/١٠٨).

(٣) البحر المحيط (٥/١٨٠).

(٤) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن سليمان، ولد سنة ٨٢٥هـ على الراجح، فقيه أصولي مفسر، حنفي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح المختار لابن مودود الموصلي، والتقرير والتحجير في الأصول، وغيرها، وتوفي سنة ٨٧٩هـ. راجع (الضوء اللامع (٩/٢١٠)، شذرات الذهب (٧/٣٢٨)، معجم المؤلفين (١١/٢٧٤).

(٥) التقرير والتحجير (١/١١٧).

(٦) هو العلامة أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين ابن القطان، فقيه شافعي مبرز، تفقه بآب سريج ثم بآبي إسحاق المروزي، صنف في الفروع الفقهية، وفي أصول الفقه، وتوفي سنة ٣٥٩هـ، راجع: البداية والنهاية (١١/٢٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٥٩)، وهدية العارفين (١/٣٤).

الإثبات والنفي، فثبت في محل النطق وينفي عما عداه.

ففي قوله ﷺ في الحديث: «لا نكاح إلا بولي»^(١) وقوله: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)^(٢) ثبت الحكم بالمنطوق؛ لأن قوله (لا صيام) نفي للصيام عند

(١) أخرجه أبو داود ك: النكاح باب في الولي (٢٣٨/٢٠٨٥)، الترمذي ك: النكاح باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/١١٠١/٣٩٢)، وأورده البخاري تعليقا في كتاب النكاح: باب: من قال لا نكاح إلا بولي (٥/١٩٦٩). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (١٨٣٦-٢/٣٩٣).

(٢) أخرجه النسائي ك: الصيام باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك (٤/٥١٠/٢٣٣٣) بلفظ «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له»، وابن ماجه ك: الصيام باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل (١/٥٤٢/١٧٠٠) بلفظ «لا صيام لمن لم يفرضه من الليل».

الدار قطني ك: الصيام باب تبين النية من الليل وغيره (٢/١٧٢) رقم (٣) لفظه: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له، وقال: رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء، واختلف علي الزهري في إسناده، فرواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة من قولها، وتابعه الزبيدي وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وقال بن المبارك عن معمر وابن عيينة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن حفصة، وكذلك قال بشر بن المفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق وكذلك قال إسحاق بن راشد وعبد الرحمن بن خالد عن الزهري، وغير ابن المبارك يرويه عن بن عيينة عن الزهري عن حمزة، واختلف عن ابن عيينة في إسناده. وكذلك قال ابن وهب عن يونس عن الزهري، وقال ابن وهب أيضا عن يونس عن الزهري عن سالم عن بن عمر قوله، وتابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري، وقال الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم أن عبد الله وحفصة قالا ذلك، ورواه عبيد الله بن عمر عن الزهري واختلف عنه.

أبو داود في ك: الصوم باب النية في الصيام (٤/٣٢٩) رقم (٢٤٥٤)، بلفظ: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له، قال أبو داود: رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضا

عدم النية، وإثبات له عند وجودها كقولك: لا تعط زيدا شيئا إلا أن يدخل الدار، فكان العطاء والمنع منصوباً عليهما، فكذلك هنا^(١).

المذهب الثاني: نقل عن الحنفية أنه ليس بحجة^(٢)، لكن سبق ما يدل على أن منهم من يحتج به^(٣).

وجهة هذا المذهب: أنه لا عمل للاستثناء في النفي عن غيره، وإنما مقتضاه الثبوت فقط^(٤)، فمثلا قولك: «قام القوم إلا خالدا» الأداة أخرجت خالداً من القوم دون تعرض للحكم، وهذا يعني: أن دلالة العبارة ثبوت القيام من القوم الذين نقص منهم خالد، أما خالد فالعبارة لم تعرض له بحكم البتة لا إثباتاً ولا نفياً فهو مسكوت عن حكمه، وعلى ذلك فليس الاستثناء من الإثبات نفي ولا

جميعا عن عبد الله بن أبي بكر مثله، ووقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي (كلهم عن الزهري).

الترمذي في ك: الصوم باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (٣/١٠٩) رقم (٧٣٠)، بلفظ: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له، قال أبو عيسى: حديث حفصة، حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن بن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً. ولا نعلم أحدا رفعه إلا يحيى بن أيوب، وإنما معنى هذا عند أهل العلم: لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر في رمضان. أو في قضاء رمضان. أو في صيام نذر إذا لم ينو من الليل لم يجزه، وأما صيام التطوع فمباح له أن ينويه بعدما أصبح، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وصححه الألباني في إرواء الغليل (٤/٢٥).

(١) البحر المحيط (٥/١٨١).

(٢) التقرير والتحجير (١/١١٧).

(٣) في بيان المذهب الأول.

(٤) التقرير والتحجير (١/١١٧).

من النفي إثبات بدلالة اللغة، ولكن حكم المخرج يكون عن طريق البراءة الأصلية إن كان حكمه نفياً مثل: قام القوم إلا خالداً، أو يكون بطريق آخر كالقرائن، والملابسات، والسياق إن كان حكمه إثباتاً، لأن الإثبات لا يثبت بطريق البراءة الأصلية^(١).

رأي الباحث:

بعد دراسة هذه المسألة فليست مع القائلين بحجية مفهوم النفي والاستثناء على الإطلاق، ولست مع النافين لحجتيه على الإطلاق، بل يفيد ذلك في القصر الحقيقي، وذلك في العبارة التي سيقى لبيان الواقع وكانت مطابقة للواقع. أما القصر الادعائي، والعبارة التي لم تسق لبيان الواقع؛ بل للتنبيه على أمر ما قد يغفل المخاطب أو القارئ عنه، فلا تدل بمفهومها على حكم الضد في المسكوت عنه، ويقال حينئذ: القصر لا مفهوم له.

المثال الأول:

كلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) تدل على إثبات الألوهية لله - عز وجل - ونفيها عن غيره، ومثلها كلمة (لا ملجأ من الله إلا إليه). وهذه الدلالة متبادرة، وقطعية وهي التي جعلت الأصوليين يفرضون مسألة دلالة القصر أمي بالمنطوق أم بالمفهوم.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، هذه الآية سيقى للتنبيه على أمر قد يغفل عنه المخاطب وهي من القصر الإضافي والادعائي مثل قول القائل: (ما مسافر إلا خليل)، وقد جاء صدر الآية بأسلوب القصر، واشتمل

(١) البحر المحيط (٥/١٨٠)، سبل الاستنباط (ص ٣٦٤).

بأقي الآية على المعني الذي من أجله جاء هذا الأسلوب، فيفهم القارئ: لا تظن أن عمداً ﷺ ملك أو إله، ولكن اقتصر على الصفة الحقيقية له في هذا المقام وهي كونه رجلاً من البشر أرسله الله تعالى لهداية العالمين.

وبناء على ذلك: فإذا قدرنا المحذوف الذي فهم من السياق بحيث آلت العبارة إلى بيان الواقع كانت دالة بمنطوقها ومفهومها، فنقول مثلاً: بالنظر لمحمود و خليل فما مسافر إلا خليل، وبالنظر للألوهية والبشرية فما محمد إلا رسول، وبالنظر للدرجة القصوى من الإجابة في كتابة الرسائل الديوانية فما كاتب إلا عبد الحميد، وبالنظر للقبول والصحة فلا عمل إلا بنية.

القصر بإنما

اختلف الأصوليون في إفادة (إنما) - بالكسر - القصر.

القول الأول: إنها لا تفيد القصر.

وبه قال أبو حنيفة كما تقدم عنه في نفي المفاهيم، والآمدي^(١). قالوا: لأن (إنما) مركبة من إن المؤكدة و (ما) الزائدة الكافة^(٢) فلا تفيد النفي المشتمل عليه الحصر. وخرجوا على ذلك أن في حديث مسلم (إنما الربا في النسيئة)^(٣) دلالة على حصر الربا في النسيئة وأن غيره ليس بربا إلا أن تحريم ربا الفضل ثابت بالإجماع وإن تقدمه خلاف.

قالوا: استفادة النفي بعض المواضع يكون من خارج، كما في قوله تعالى:

(١) المستصفى (٢/٢٠٦)، شرح الجلال على جمع الجوامع (١/٣٣٩، ٣٤٠)، إحكام الأحكام (٣/١٠٦)، تيسير التحرير (١/١٣٢)، طرح الشريب (٢/٦، ٧).

(٢) سميت بذلك لكفها إن عن العمل من نصب المبتدأ ورفع الخبر، ويقال: مهياة لأنها هيأتها للدخول على الأفعال.

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾ [طه: ٩٨] فإنه سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله^(١).

القول الثاني: إنها تفيد القصر:

والقائلون بذلك: الجمهور منهم: الإمام أبو بكر الباقلاني^(٢)، والغزالي^(٣)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٤)، والرازي، وأتباعه وغيرهم، واختلفوا في طريق فهم الحصر هل هو بمقتضى وضع اللفظ، أو هو من طريق المفهوم^(٥).
ولبيان ذلك أقول: «إنها» -بكسر همزتها وفتحها- تفيد الحصر نطقاً، أي:

(١) انظر: شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (٢٣٩/١).

(٢) هو العلامة أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني البصري، أبو بكر، ولد سنة ٣٣٨هـ على الراجح، فقيه مجتهد، ومن مؤلفاته: شرح الإبانة، وشرح اللمع، وإعجاز القرآن، والتقريب والإرشاد، والتمهيد في الأصول، والمقنع، وغيرها، وتوفي سنة ٤٠٣هـ. راجع وفيات الأعيان (٤٨١/١)، تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، الوافي بالوفيات (١٧٧/٣).

(٣) المستصفى (ص ٢٦٨).

(٤) هو العلامة إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق، ولد سنة ٣٩٣هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: المهذب، والتنبيه في الفقه، واللمع، وشرح اللمع، والتبصرة في أصول الفقه الشافعي، والمعونة والمخلص في الجدل، وطبقات الفقهاء، وغيرها، وتوفي سنة ٤٧٦هـ. راجع (طبقات الشافعية للسبكي (٨٨/٣)، البداية والنهاية (١٢٤/١٢)، وفيات الأعيان (٥/١)، شذرات الذهب (٣٤٩/٣).

(٥) شرح الجلال على جمع الجوامع -عطار- (٢٣٩/١)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٦٠/١)، الإبهام (٣٥٦/١)، والمسودة (ص ٣١٦)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ١٣٩)، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص ١٣٥)، التمهيد للإسنوي (ص ٢١٨).

من جهة النطق عند أبي الخطاب^(١)، والموفق وغيرهما من الحنابلة^(٢)، وبعض الحنفية والشافعية^(٣).

وعند القاضي أبي يعلى^(٤)، وابن عقيل^(٥)، والأكثر أنها تدل عليه بالمفهوم^(٦) وعند أكثر الحنفية، والآمدي والطوفي ومن وافقهم: لا تفيد الحصر نطقاً ولا فهماً، بل تؤكد الإثبات واختاره أبو حيان. وقال: كما لا يفهم ذلك من أخواتها المكفوفة بها مثل: ليتها، ولعلها، وإذا فهم من «إنها» حصر، فإنها هو من السياق، لا

(١) هو العلامة محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواذي (ويقال: الكلوزاني)، أبو الخطاب، ولد سنة ٤٣٢هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: التمهيد في الأصول، والاقتصار في المسائل الكبار، ورءوس المسائل، والهداية، وغيرها، وتوفي سنة ٥١٠هـ. راجع طبقات الحنابلة (٤٠٩)، البداية (١٨٠/١٢)، تذكرة الحفاظ (٥٦/٤)، النجوم الزاهرة (٢١٢/٥)، شذرات الذهب (٢٧/٤).
(٢) انظر روضة الناظر (٧٨٦/٢)، والتمهيد لأبي الخطاب (٢٢٤/٢).
(٣) التقرير والتحرير (١١٨/١)، البحر المحيط (١٨٤/٥)، والمسودة (ص ٣١٦)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ١٣٩)، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص ١٣٥)، التمهيد للإسنوي (ص ٢١٨).

(٤) هو العلامة محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، القاضي أبو يعلى، ولد سنة ٣٨٠هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: الكفاية، والعدة، والمجرد، والروايتين، وأحكام القرآن، وغيرها، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. راجع (طبقات الحنابلة (١٩٣/٢)، تاريخ بغداد (٢٥٦/٢)، شذرات الذهب (٣٠٦/٣)، الوافي بالوفيات (٧/٣).

(٥) هو العلامة علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي المظفري، أبو الوفاء، ولد سنة ٤٣١هـ على الراجح، فقيه أصولي، حنبلي المذهب، ومن مؤلفاته: الفنون، والمغني، والجدل، وغيرها، وتوفي سنة ٥١٣هـ. راجع (ذيل طبقات الحنابلة (١٧١/١)، طبقات الحنابلة (٤١٣)، شذرات الذهب (٣٥/٤).

(٦) انظر الواضح لابن عقيل (٢٩٧/٣).

أنها تدل عليه بالوضع ونقله عن البصريين.^(١)

قال البرماوي^(٢): «وفيه نظر».

ثم استدل بالمنقول عن بعض اللغويين في إفادتها للحصر.

وقد احتج القائلون بمفهوم الحصر بتبادر فهم الحصر، مع خلو المقام عن دليل آخر يدل عليه.

ومن الطريف احتجاج الفريقين بحديث: (إنما الربا في النسئة)^(٣)

فقال المحتجون بالمفهوم: فهم ابن عباس -رضي الله عنهما- من هذا التعبير الحصر، وحديثه في الصحيحين، ومثله ينتشر ولم يثبت إنكاره فيكون إجماعاً على الاحتجاج بالمفهوم.

وقال منكر المفهوم: لا يدل هذا الحديث على الحصر بدليل اتفاقنا وإياكم على ثبوت تحريم ربا الفضل.

مع أن لهذا الحديث رواية بلفظ: (ليس الربا إلا في النسئة)^(٤) فجاء بصورة

(١) تيسير التحرير (١/١٢٢)، الأحكام للآمدي (٢/٢٣٢)، شرح مختصر الروضة (٢/٧٣٩، ٧٤٠).

(٢) هو العلامة محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، ولد سنة ٧٦٣هـ على الراجح، فقيه عالم بالحديث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: ألفية في الأصول وشرحها، وغيرها، وتوفي سنة ٨٣١هـ. راجع البدر الطالع (٢/١٨١)، الضوء اللامع (٧/٢٨٠).

(٣) سبق ترجمته صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

(٤) لفظ رواية ابن عباس، عن أسامة في مسلم «الربا في النسئة» وهي في ك: المساقاة - باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (٣/١٢١٧/١٠١/٥٩٦)، وهذا عند أحمد في المسند (٥/٢٠٦/٢١٨٤٤) بلفظ: «ليس الربا إلا في النسئة أو النقرة»، وفي المعجم الكبير (١/١٧٣/٤٣٥) بلفظ: «ليس الربا إلا في النسئة أو النظرة».

النفي والإثبات، وهي صيغة مختلفة عن صيغة (إنما).

واستدل المحتجون بالمفهوم بحديث الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (إنما الولاء لمن أعتق)^(١).

ووجه الدلالة: أنها لو لم تكن للحصر لما لزم من إثبات الولاء لمن أعتق نفيه عن من لم يعتق، لكن هذه الكلمة في الحديث ذكرت لبيان نفيه عن من لم يعتق، فدل على أن مقتضاها الحصر.

الحصر المطلق والحصر المخصوص:

إذا ثبت أن (إنما) تفيد الحصر فتارة تقتضي الحصر المطلق وتارة تقتضي حصرًا مخصوصاً، وذلك يفهم بالقرائن والسياق كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، وظاهر ذلك الحصر للرسول ﷺ في الإنذار، مع أن الرسول لا ينحصر في الإنذار، بل له أوصاف جميلة كثيرة كالبشارة وغيرها، ولكن مفهوم الكلام يقتضي حصره في النذارة لمن لم يؤمن، ونفي كونه قادراً على إنزال طلب الكفار من الآيات، وكذلك قوله ﷺ (إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي)^(٢).

معناه: حصره في البشرية بالنسبة للاطلاع على بواطن الخصوم لا بالنسبة إلى كل شيء، فإن للرسول ﷺ أوصافاً أخرى كثيرة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]

(١) أخرجه البخاري ك: الفرائض باب: إذا أسلم على يديه (١٢/٤٦/٦٧٥٧)، ومسلم ك:

العق باب: الولاء لمن أعتق (٢/١١٤١/١٥٠٤) من حديث عائشة مرفوعاً به.

(٢) أخرجه البخاري ك: الأحكام باب: موعظة الإمام للحضور (١٣/١٦٨/٧١٦٩)،

ومسلم ك: الأقضية باب: الحكم بالظاهر (٣/١٣٣٧/١٧١٣) من حديث أم سلمة مرفوعاً.

فالحصر باعتبار من أثرها، وأما بالنسبة إلى ما هو في نفس الأمر فقد تكون سبيلاً إلى الخيرات، أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم على الأقل.

قال الإمام ابن دقيق العيد^(١): فإن وردت لفظة (إنها) فاعتبرها، فإن دل السياق والمقصود من الكلام على الحصر في شيء مخصوص فقل به وإن لم يكن في شيء مخصوص فاحمل الحصر على الإطلاق^(٢).

القصر بتقديم المعمولات على عواملها

اختلف العلماء في إفادة تقديم المعمولات على عواملها الحصر كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّيَاكَ نَعْبُدُ وَإِنِّيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] فقال قوم: إن هذا التقديم يدل على الحصر.

ونقل الزركشي خلاف الأصوليين في دلالة على الحصر أو على الاهتمام والعناية فحسب.

ثم قال الزركشي: والحق أن التقديم يفيد الاهتمام وقد يفيد مع ذلك الاختصاص بقرائن وهو الغالب^(٣).

قال: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿أَغْيَرِ

(١) هو العلامة محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، أبو الفتح، ولد سنة ٦٢٥ هـ على الراجح، فقيه أصولي مجتهد، الشافعي المالكي، ومن مؤلفاته: الإمام، والإمام، وشرح عمدة الأحكام، وشرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه، وغيرها، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. راجع الدرر الكامنة (٩١/٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/٦)، البداية والنهاية (٢٧/١٤)، فوات الوفيات (٢٤٤/٢)، النجوم الزاهرة (٢٠٦/٨)، تذكرة الحفاظ (٢٦٢/٤).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٦١، ٦٠/١).

(٣) البحر المحيط (١٩٠/٥).

اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِنِّيَا تَدْعُونَ ﴿٤١﴾ فإن التقديم في الأولى قطعاً للاختصاص وفي «إياه» قطعاً للاختصاص، والذي عليه محققو البيانين أنه غالب لا لازم بدليل قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] إن جعلنا ما بعد الظرف مبتدأ، وهذا ما أرجحه وأراه الصواب. والله أعلم.

القصر بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر

والمراد به ضمير واقع بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو العالم ومنه قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَائِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] وقد اختلفوا في إفادته الحصر، فذهب بعض العلماء إلى أنه يفيد الحصر. قال ابن الحاجب في أماليه كما حكاها الزركشي: صار إليه بعض العلماء

لوجهين:

أحدهما: مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَلِيُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. ووجهه: أنه لم يسق إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥].

والثاني: أنه لم يوضع إلا للإفادة، ولا فائدة في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيْكُنْ كَأَنَّهُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] إلا الحصر. وذهب آخرون إلى عدم إفادته الحصر وإنما يفيد التوكيد.

وقالوا: إنه لا يلزم أن تكون الفائدة منه هي الحصر فقد تكون الفائدة منه دفع القياس خبر المبتدأ بنعته، لذا اشترطوا لوجوب الإتيان به شروطاً ثلاثة:

أن يكون المبتدأ قبله غير مسبوق بناسخ.

أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً لا ضميراً.

أن يكون الخبر صالحاً لأن ينعت به المبتدأ.

فإذا ما انحزم شرط لم يلزم الإتيان بضمير بل يكون الإتيان به جائزاً
القصر بالتعريف

المقصود به أن يؤتى بلفظ مشتمل على كلمة (ال) الدالة على التعريف، مثل:
«زيد المنطلق» وقد ذكره كثير من الأصوليين، ومثلوا له^(١) بحديث: «تحريمها
التكبير»^(٢).

واختلفوا في دلالة على الحصر، فقال إمام الحرمين: «مقتضاه الحصر لا
محالة»^(٣)، ووافقه على ذلك كثير من الأصوليين مثل الغزالي^(٤)، وابن تيمية^(٥).
وعزا الزركشي إلى الباجي القول بعدم دلالة على الحصر^(٦).
وذهب الكمال بن الهمام^(٧) إلى: أن الحصر باللام التي لاستغراق الجنس

(١) البرهان (١/٣١٧).

(٢) المستصفى (ص ٢٧١).

(٣) المسودة (ص ٣٢٤).

(٤) البحر المحيط (٥/١٩٣).

(٥) البحر المحيط (٥/١٩٣).

(٦) رواه أبو داود والترمذي وأحمد عن علي رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ بلفظ: «مفتاح
الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، وصححه الترمذي والألباني
وغيرهما، انظر: سنن أبي داود كتاب: الطهارة، باب: فرض الوضوء (١/٦٣)،
والترمذي أبواب الطهارة، باب: أن مفتاح الصلاة الطهور (١/٨)، والمسند (١/٢٢٣)
برقم (١٠٠٦).

(٧) هو العلامة محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين، المعروف
بالكمال ابن همام، ولد سنة ٧٩٠هـ على الراجح، فقيه أصولي مفسر، حنفي المذهب،
ومن مؤلفاته: فتح القدير، والمسيرة في العقائد المنجية في الآخرة، وزاد الفقير، وغيرها،
وتوفي سنة ٨٦١هـ. راجع (الضوء اللامع (٨/١٢٧-١٣٢)، الفوائد البهية (١٨٠)،
شذرات الذهب (٧/٢٨٩).

الداخلية على أحد جزأي الكلام سواء كان صفة كالعالم، أو اسم جنس كالرجل
وسواء كان مقدماً في الذكر أو مؤخراً في الجزء الأخير، لا ينبغي أن يختلف فيه
لفهم ذلك منه ظاهراً ومن خالف فيه فقد ارتكب مالا ينبغي ارتكابه.
بشرط أن يكون أخص منه بحسب المفهوم علماً كان كزيد أو غير علم
كالجار والمجرور^(١).

أمثلة لدلالة القصر بمفهومه على الحكم الشرعي:

المقصود بالمفهوم - عند الأصوليين - عند الإطلاق هو مفهوم المخالفة وهو
إثبات نقيض الحكم المنصوص عليه للفرع المسكوت عنه، إذا دل سياق النص
على ذلك، أو وجد به لفظ حملت تلك الدلالة عليه، كالصفة والشرط.
قال إمام الحرمين: «مفهوم المخالفة هو ما يدل من جهة كونه مخصصاً بالذكر
على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر»^(٢).

وينسب المفهوم إلى ذلك اللفظ أو للأسلوب اللغوي الذي فهم منه الحكم
بالضد في المسكوت، فالنص المشتمل على وصف مؤثر في الحكم يكون دالاً
بمنطوقه على أن المتصف بذلك الوصف يصدق عليه الحكم، ويدل بمفهومه
على أن فاقد ذلك الوصف يستحق ضد الحكم، ويسمى هذا الاستدلال بمفهوم
الصفة.

وتطبيقاً لذلك على أسلوب القصر أضرب الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث: (إنما الماء من الماء)^(٣) سيق ذكر دلالة بمنطوقه على وجوب الغسل

(١) التقرير والتحجير (١/١٤٤).

(٢) البرهان (١/٢٩٨).

(٣) سبق تحريجه ص (٣٩٢)، حاشية (١).

من الإنزال، وحسب قاعدة مفهوم المخالفة يكون الحكم: عدم وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل، لكن الحكم الثابت المستقر بثبوت الغسل، فهل انتفت دلالة المفهوم عن هذا القصر؟

تروي كتب السنة^(١) أن الحكم في أول الإسلام كان على مقتضى المفهوم، فلا يجب الغسل إلا بالإنزال، ولما استقر الإيمان في القلوب وظهر الإسلام، واكتمل الدين، أوجب الغسل بالجماع ولو لم يكن إنزال وورد بذلك كثير من الأحاديث الصحيحة.

ويمكن القول بأن هذا الأسلوب دال بمفهومه على حكم، وقد نسخ ذلك الحكم بأدلة أخرى. والله أعلم.

المثال الثاني:

حديث «إنما الربا في النسيئة»^(٢)، دل هذا الحديث بمنطوقه على ثبوت حكم الربا وترتب الوعيد عليه في الزيادة على رأس مال القرض عند تأخر المدين في السداد وهو المعروف بالنسيئة والنظرة - أي التأخير -.

ودل بمفهوم الحصر على انعدام حكم الربا فيما سوى النسيئة، ولهذه الدلالة نسب إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - القول بإباحة ربا الفضل.^(٣)

(١) روى أبو داود والترمذي والإمام أحمد عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام لقلّة الثبات ثم أمر بالغسل ونهى عن ذلك، وقد صحح هذا الحديث الترمذي والشيخ الألباني وغيرهما. انظر: سنن أبي داود كتاب الطهارة باب في الإكسال برقم (٢١٤-١٠٥)، والترمذي أبواب الطهارة باب إنما الماء من الماء برقم (١١٠)، (١٨٣/١)، والمستند (١١٥/٥) برقم (٢١١٣٨).

(٢) سبق تخريجه صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٣.

(٣) نسبة هذا القول لابن عباس - رضي الله عنهما - مشهورة في كتب الحديث والفقه، وأكثف منها برواية البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال لابن عباس أ رأيت

والصحيح أن ربا الفضل مما اتفق على تحريمه وأن قول ابن عباس محمول على تقدير لفظ محذوف، متى أمكن تقديره صحت العبارة واتسقت الأحكام، ويمكن تقديرها: (إنما أعظم أنواع الربا ما كان في النسيئة). والله أعلم

هذا الذي تقوله، شيء سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله، فقال: «كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني»، ولكنني أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «لا ربا إلا في النسيئة». انظر: صحيح البخاري، ك: البيوع، باب الدينار بالدينار نساء، برقم (٢٠٦٩-٧٦٢)، وصحيح مسلم، ك: المساقاة، باب بيع الطاعم بالطعام مثلاً بمثل، (١٢١٧/٣) برقم (١٥٩٦).

المطلب الثالث أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه سبع مسائل:

- | | |
|-------------------|-------------------------------------|
| المسألة الأولى : | مفهوم أسلوب التوكيد وأقسامه |
| المسألة الثانية : | أساليب التوكيد |
| المسألة الثالثة : | أسباب التوكيد ودرجاته |
| المسألة الرابعة : | دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم |
| المسألة الخامسة : | أثر التوكيد الخبري في تمييز الكبيرة |
| المسألة السادسة : | دلالة التوكيد على السبب والشرط |
| المسألة السابعة : | ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد |

المسألة الأولى

مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه

التوكيد - في اللغة - أصله: شد السرج على ظهر الدابة بالسيور حتى لا يسقط، وتسمى هذه السيور توكيد وتأكيد، ثم استعمل التوكيد في توثيق العهود، ومن هذا المعنى اللغوي أخذ لتقوية صدق الكلام الخبري بما يؤكد من ألفاظ اسم (التوكيد)^(١)

وفي الاصطلاح: تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع سواء كان ذلك التكرير لفظياً أم معنوياً.

والغرض من توكيد المتكلم كلامه: إعلام المخاطب بأنه يقول كلاماً جازماً، قاصداً لما يدل عليه كلامه، مثبتاً منه، لا يقوله عن توهم أو ثرثرة أو تضليل أو اختراع أو نحو ذلك كما يفعل صانعو القصص باستعمال قدراتهم التخيلية في تأليف قصصهم المخترعة.

والتوكيد في الجمل إنما يكون في الإسناد (أي: الحكم) فيها، موجبة كانت أم سالبة^(٢).

وينقسم الكلام المؤكد باعتبار ظاهر المخاطب إلى قسمين:

القسم الأول (موافقة الكلام لمقتضى الظاهر):

أي أن التوكيد في الكلام يأتي مناسباً لظاهر حال المخاطب، وهذا تندرج تحته أنواع ثلاثة: وهي الابتدائي، والطلبية، والإنكاري^(٣)، وسيأتي بيان هذه

(١) انظر: مادة (أكد) في لسان العرب (٣/٧٤، ٤٦٧) ومختار الصحاح (١/٨) والقاموس المحيط (ص ٤٦٧)، وانظر: المغرب (٢/٣٦٨).

(٢) انظر: البلاغة العربية (١/١٨٥، ١٨٦) والصاحبي (ص ٢٦٤) والدروس العربية (٤/١٢١).

(٣) انظر: المصباح (ص ١٠٢) والتلخيص (ص ٤١) وشروح التلخيص (١/١٩٠) وعروس

الأنواع الثلاثة بشيء من الإيضاح^(١).

القسم الثاني (مخالفة الكلام لمقتضى الظاهر):

فإن حالة المخاطب الخفية غير الظاهرة قد تقتضي تأكيد الخبر له، مع أن توجيه الخبر له كان بصورة ابتدائية، لا تستدعي بحسب الظاهر تأكيد الخبر له، فحين نؤكد له الخبر ملاحظين حالته الخفية، فإننا نوجه له الخبر مؤكداً على خلاف مقتضى الظاهر وهذا يسمى (إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) وله عدة صور:

الصورة الأولى:

أن ينزل خالي الذهن منزله المتردد السائل الذي يطلب تأكيد الخبر له وذلك إذا شعر من مقدمات الكلام بما يشير إلى مضمون الخبر، فاستشرفت نفسه وتطلعت تطلع المستغرب المتردد في قبول الخبر، أو الطالب لما يؤكد له، مثاله قول الله تعالى في شأن نوح -عليه السلام-: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِرَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَتَّبِعِ الْكَافِرِينَ﴾ [هود: ٣٦، ٣٧]، فمن الظاهر هنا أن مقدمات الكلام تشعر بأن الله -عز وجل- قضى أن يغرق من لم يؤمن مع نوح من قومه، إذ الإخبار أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن، والأمر بصناعة الفلك التي لا تتسع إلا للمؤمنين ولما يحتاجون في رحلتهم، يدل على أن سائر القوم مغرَقون، فاستشرفت نفس نوح -عليه السلام- لطلب تأخير إهلاكهم، أو صرف النظر عن ذلك، فبادره

الأفراح (٣٧/١، ٣٨) والمطول (ص ١٧٩) والبلاغة العربية (١/١٧٨) والبلاغة

الواضحة (ص ١٥٥) وجواهر البلاغة (ص ٤٧).

(١) وذلك في مسألة (أسباب التوكيد ودرجاته).

الله بقوله ﴿وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وأكد له ما قضاه سبحانه من إهلاكهم بالغرق فقال له ﴿إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ﴾ فاشتملت هذه الجملة على مؤكدين (إن) و (الجملة الاسمية)^(١).

الصورة الثانية:

أن ينزل من لا ينكر ما سيقدم له من خبر منزله من ينكره، إذا ظهرت عليه بعض أمارات الإنكار في داخل نفسه، ومن الأمثلة التي ذكرها البلاغيون لهذه المسألة قول «حجل ابن نضلة القيسي»^(٢) بشأن ابن عمه «شقيق»:

جاء شقيق عارضا رمحاً إن بني عمك فيهم رماح^(٣).

فمجيء شقيق واضعاً رمحاً عارضاً يشعر بأنه ينافس بشجاعته وسلاحه، فكأنه ينكر أن أبناء عمه لديهم أسلحة وأنهم شجعان، فاقضى حاله تأكيد الخبر الموجه له، فقال له ابن عمه مؤكداً: «إن بني عمك فيهم رماح» فيهم رماح أي في حوزتهم وفي ملكهم رماح كثيرة.

الصورة الثالثة:

أن ينزل المنكر منزلة غير المنكر، فلا يعتد بإنكاره ولا يلتفت إليه، وذلك إذا

(١) سيأتي بيان أساليب التوكيد في المسألة الثانية إن شاء الله.

(٢) هو الشاعر حجل بن نضلة الباهلي، شاعر جاهلي، قيل إنه: أسر (النوار) بنت عمرو بن كلثوم، يوم قلع وفر بها في الفلاة خوفاً من أن يلحق، وله في ذلك شعر. راجع خزانة البغدادي (١٥٨/٢)، الشعر والشعراء (٤٢)، الأصمعيات (١٥٣)، الأعلام (١٧٠/٢).

(٣) البيان والتبيين (١/٥٤٣)، ولم أقف على ديوان للشاعر ولكن نسب إليه هذا البيت الجاحظ في البيان والتبيين (١/٥٤٣)، ونسبته إليه الموسوعة الشعرية في (ص ١٩١) من المؤلفات والمختلف (ص ٥٨٦) من جمع الجواهر في الملح والنوادر (ص ٩٣٢) من شرح ديوان الحماسة.

كان لديه من الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة ما يكفي لإقناع أهل الفكر المتصفين الذين ينشدون الحق.

مثاله: أن يأتي واحد من صغار الفرسان المبارزين، فيتناول على شخص لا يعرفه بذاته، ولكنه يعرف اسم بطل الفروسية والمبارزة على مستوى قبيلته مثلاً، فيتحدى هذا المبارز الصغير ذلك الشخص، فيقول له الفارس البطل «أنا فلان» بدون أي مؤكدات فينخلع قلب الفارس المتحدي وينهزم.

الصورة الرابعة:

أن ينزل العالم بفائدة الخبر ويلازم فائدته منزلة الجاهل بالخبر، وذلك لأنه غير عامل بمقتضى علمه، فيقدم له الخبر كما يقدم للجاهلين به. مثاله: المواعظ التي تقدم على السنة الوعاظ للعالمين بها، تنزيلاً لهم منزلة الجاهلين بها، لأنهم لا يعملون، بمقتضى ما يعلمون، ويسمى هذا تذكيراً أو تنبيهاً للمخاطبين من غفلاتهم^(١).

المسألة الثانية

أساليب التوكيد

ينقسم التوكيد في أسلوبه العام إلى قسمين:

١- توكيد لفظي:

ويكون بإعادة المؤكد بلفظه أو بلفظ يرادفه سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً أم فعلاً أم حرفاً أم جملة.

فالاسم الظاهر نحو: «هذا الهلال الهلال»

والضمير نحو: «جئت أنت، قمنا نحن»

والفعل نحو: «جاء جاء زهير»

والحرف نحو: «لا لا أبوح بالسر قط»

والجملة نحو: «جاء علي، جاء علي»

والمرادف نحو: «أتى جاء سعيد»

٢- توكيد معنوي:

ويكون بذكر «النفس - العين - كل - جميع - عامة - كلتا - كلا» بعد المؤكد، على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد نحو «جاء على عينه، والرجلان أنفسهما، ورأيت القوم كلهم، وأحسنتم إلى فقراء القرية جميعهم أو عامتهم، وجاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما»^(١).

ويؤكد الإسناد في الجملة الخبرية بمؤكدات قد ينفرد بعضها وقد يجتمع مع غيره بشروط ويختص بعضها بالجملة الفعلية وبعضها بالجملة الاسمية وبعضها

(١) انظر: المصباح (ص ١٠٢) والتلخيص (ص ٤٢) وشروح التلخيص (٢٠٨/١) وعروس الأفراح (٣٨/١) والمطول (ص ١٨٦) والأطول (٢٥١/١) والبلاغة العربية (١٨٥/١) والبلاغة الواضحة (ص ١٥٣) وجواهر البلاغة (ص ٤٨) وعلم المعاني (ص ٤٤) وخصائص التراكيب (ص ٨١) والدروس العربية (١٢٤/٤).

(١) انظر: المصباح (ص ١٠٢) والتلخيص (ص ٤٢) وشروح التلخيص (٢٠٨/١) وعروس الأفراح (٣٨/١) والمطول (ص ١٨٦) والأطول ج (١) (ص ٢٥١) والبلاغة العربية (١٨٢/١) والبلاغة الواضحة (ص ١٦٢) وجواهر البلاغة (ص ٤٩) وعلم المعاني (ص ٤٢).

يؤكد به الجملتان الفعلية والاسمية سالبة كانت أم موجبة.

وفيا يلي بيان لأهم ما ذكر العلماء منها:

الأول: تقديم ما هو فاعل في المعنى على فعله. مثل ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] والتقديم هنا للتأكيد.

الثاني: اختيار الجملة الاسمية بدل الجملة الفعلية ابتداء مثل قول الله تعالى على لسان إبراهيم - عليه السلام - في رده على الملائكة ﴿سَلِّمْ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي تأكد وقوعه.

الثالث: كلمة قد الحرفية وتختص بالدخول على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب أو جازم، ومن حرف تنفيس، وتكون معه كالجزء منه فلا تنفصل عنه إلا بالقسم أحيانا. ولكلمة «قد» خمسة معان هي: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير، والتحقيق. والتحقيق هو المقصود هنا مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].

الرابع: القسم مثل ﴿وَالصُّحَىٰ﴾ [البال] إذا سحى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣]، وقد يجتمع القسم وحرف قد مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [طور سينين] وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ١-٤].

الخامس: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، ويؤكدان الفعل المضارع، ويؤكدان فعل الأمر.

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠] وقوله ﴿لَيَسْجَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢] فالنون الثقيلة في قوله (لينصرن) و (وليسجنن) والنون الخفيفة في قوله (وليكونا) وكلها مؤكدة.

السادس: لام الابتداء وهي التي تقع في صدر الجملة وتفيد توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال ولا تدخل إلا على:

١- الاسم مثل ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

٢- الفعل المضارع ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٨٢].

٣- الفعل الذي لا يتصرف مثل ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

السابع: اللام المرحلة، وهي لام الابتداء حينما ترحل عن صدر الجملة وهي ترحل بعد (إن) المكسورة عن صدر الجملة، فتدخل على الخبر مثل ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

الثامن: (إن) و (أن) بكسر الهمز وفتحها وهما من الأحرف المشبهة بالفعل، لأنها تعمل فيها بعدها شبيه عمل الفعل فيها بعده، وتدخلان على الجمل الاسمية مثل:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

التاسع: (إن) المخففة من المثقلة وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية مثل ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا حَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] و ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣].

العاشر: ضمير الفصل مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢].

الحادي عشر: (إنما) (أما) أصلها (أن) و (إن) ضمت إليهما (ما) الزائدة للتأكيد. مثل ﴿قَالَ إِنَّمَا أَعْلِمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [ص: ٧٠].

الثاني عشر: كلمة (أما) الشرطية وهي حرف شرط وتفضيل وتوكيد. مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

الثالث عشر: أدوات التنبيه ومنها: (ألا) التي ترد للتنبيه في فاتحة الكلام

مثل: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].
ومنها (أما) الاستفتاحية والتي تأتي بمعنى (حقاً) كقول أبي صخر الهذلي^(١):

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر^(٢)

الرابع عشر: تكرير النص مثل قول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقا وعهودا^(٣)

الخامس عشر: الأحرف التي تضاف في الكلام وتسمى (زائدة) ويدخل فيها كل حرف إذا حذف لم ينقص شيء من المعنى المراد، فإيجاده في الكلام يكون لغرض التوكيد ومنها:

أ- (ما) بعد (إذا) ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤].

(١) هو الشاعر عبد الله بن سلمة السهمي، أبو صخر، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء، عاش في العصر الأموي موالياً لبني مروان، توفي سنة ٨٠ هـ. راجع (الأغاني ٥/ ١٨٥)، (الأعلام ٤/ ٩٠).

(٢) البيت من قصيدته الرائية التي مطلعها:

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

وقبل البيت:

صدقت أنا الصبب المصاب الذي به تباريح حب خامر القلب أو سخر

وبعده:

لقد تركتني أخسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر

انظر: شعر أبي صخر الهذلي في الموسوعة الشعرية، وانظر أيضاً: خزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٢٣٤)، الأمالي للقيلي (١/ ١٤٩).

(٣) خزانة الأدب للبغدادي (٥/ ١٥٧)، ونسبه لجميل، وقد بحث في ديوانه فلم أجده، وفي تزيين الأسواق بأخبار العشاق نقل عن الغالي أنه لكثير وفيه عزة بدلاً من بثنة. انظر (ص ١٧٩) من ط/ الموسوعة الشعرية.

ب- (من) الجارة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [الأعراف: ٩٤].

ج- (الباء) الجارة مثل ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

السادس عشر: السين وسوف الداخلتان على فعل دال على (وعد) أو (وعيد) مثل ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦].

السابع عشر: (لكن) وتأتي للتأكيد وللإستدراك مثل ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِبَأْسِ اللَّهِ تَجَحَّدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

الثامن عشر: (لن) وتفيد التأكيد لأن فيها معنى زائد عن معنى (لا) النافية فالثاني ابتداء يقول (لا أفعل) فإذا ألح عليه طالب قال (لن أفعل)^(١)

فهذه هي جملة المؤكدات التي تدخل على الإسناد في الجملة الخبرية بغرض التأكيد.

وقد وقع الخلاف في بعضها إلا أنني اعتمدت ما عول عليه أشهر علماء البلاغة الذين تسرلي الرجوع لكتبهم.

(١) انظر: المصباح (ص ١٠٢) والتلخيص (ص ٤٢) وشروح التلخيص (١/ ٢٠٨) وعروض الأفراح (٣٨/ ١) والمطول (ص ١٨٦) والأطول (١/ ٢٥١) والبلاغة العربية (١/ ١٨٥) والبلاغة الواضحة (ص ١٥٣) وجواهر البلاغة (ص ٤٨) وعلم المعاني (ص ٤٤) وخصائص التراكم (ص ٨١) والدروس العربية (٤/ ١٢٤).

المسألة الثالثة

أسباب التوكيد ودرجاته

الأصل في الجملة الخبرية مثبتة كانت أم منفية أن يؤتى بها خالية من المؤكدات، حين يكون حال المخاطب لا يستدعي تأكيد الخبر له، وذلك إذا كان خالي الذهن ليس في نفسه ضد مقدم الخبر عوامل شك أو إحجام عن قبول أخباره ويحسن في ابتداء الخبر إيراده غير مقترن بأية مؤكدات ومن أمثلة ذلك قول الله - عز وجل - لرسوله ﷺ في أول ما أنزل عليه من تنزيل ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾﴾ [العلق: ١-٣] فالجمل الخبرية في هذا النص خالية من المؤكدات لعدم وجود الداعي إلى اقترانها بما يقتضي تأكيدها.

وحق الكلام أن يكون بقدر الحاجة لا زائدا عنها لئلا يكون عبثا، ولا ناقصا عنها فيخل بالغرض وهو (الإفصاح والبيان)^(١)، وقد قسم البلاغيون أسباب التوكيد ودرجاته من حيث حاجة المخاطب للتأكيد وعدمه ثلاثة أقسام هي:

١- أن يكون المخاطب خالي الذهن من الحكم، وفي هذه الحال لا يؤكد له الكلام لعدم الحاجة إلى التوكيد نحو: أخوك قائم، وما أبوك حاضر، ويسمى هذا الضرب من الخبر (ابتدائيا)

٢- أن يكون المخاطب مترددا في الحكم طالبا لمعرفته، فيستحسن تأكيد الكلام الملقى إليه بمؤكد، تقوية للحكم، ليستمكن من نفسه، وي طرح الخلاف وراء ظهوره مثل (إن الأمير متصرف) ويسمى هذا الخبر (طلليا) أو (جوابيا)

(١) انظر: البلاغة العربية (١/١٨٥، ١٨٦) والصاحبي (ص ٢٦٤) والدروس العربية (١٢١/٤).

٣- أن يكون المخاطب منكرا للحكم الذي يراد إلقاؤه إليه، فيجب تأكيد الكلام له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر، على حسب إنكاره قوة وضعفا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمَرْسَلُونَ﴾ و﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمَرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤، ١٦] ويسمى هذا الضرب من الخبر (إنكاريا) ويكون التأكيد في النفي كالتأكيد في الإثبات.

أما درجات التوكيد فإنها تختلف باختلاف حال المخاطب أي أنها تناسب حاله من حيث شكه وإنكاره تناسباً طردياً.

فإن كان الشك والإنكار ضعيفا وأمكن أن يزول بأدنى مراتب التوكيد أتى المتكلم بمؤكد واحد كأن تقول (إن النصر قريب)، وإن كان الشك قويا احتاج لأكثر من مؤكد.

فإنه كلما كانت عوامل الشك والإحجام غير قوية حسن في الكلام إيراده مقترنا ببعض المؤكدات من درجة دنيا، وكلما زاد الشك وقويت عوامل قبول رفض الخبر كان من بلاغة الكلام الخبري زيادة المؤكدات فيه بمقدار حال نفس المخاطب، وقد ينزل غير الشاك منزلة الشاك إذا بدت عليه أمارات الشك منذ بداية التلويح له بالخبر.

وحين يصل المخاطب إلى حالة الإنكار ورفض قبول الخبر يكون من بلاغة الكلام الخبري وجوب اقترانه بالمؤكدات التي تلائم حالة الإنكار والرفض في نفس المخاطب به ضعفا وشدة، وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا بدت عليه أمارات الإنكار^(١).

(١) انظر: المصباح (ص ١٠٢) والتلخيص (ص ٤١) وشروح التلخيص (١٩٠/١) وعروس الأفراح (٣٧/١، ٣٨) والمطول (١٧٩/١) والبلاغة العربية (١٧٨/١) والبلاغة الواضحة (ص ١٥٥) وجواهر البلاغة (ص ٤٧) وخصائص التراكيب (ص ٨٠-١٠٠).

ومن أمثلة ذلك: أن الله - عز وجل - حذر الذين كفروا من أن ينزل بهم لإهلاك الشامل، الذي أنزل بكفار أهل القرون الأولى، مبينا لهم أنه إنما أهلكهم ضمن مجرى سنته الثابتة في معاملة عباده.

فكان البيان الإخباري في أول الأمر بأسلوب التساؤل عن إهلاك المكذبين الأولين، لانتزاع الاعتراف بحصول المستفهم عنه، فقال الله - عز وجل - في سورة المرسلات: ﴿أَلَمْ يَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] فإهلاك المكذبين الأولين لرسول ربهم قضية معروفة لدى الناس الموجه لهم هذا السؤال لذلك اكتفى النص في بدء الأمر بتوجيه السؤال لهم عن إهلاك الأولين.

ثم جاء البيان الإخباري مقترنا بمؤكد واحد ابتدائي فقال الله - عز وجل - في سورة ق ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ [ق: ٣٦] أي: هم أشد بطشا من كفار أهل مكة وكان هذا في الربع الأول من العهد المكي من نشأة الدعوة المحمدية.

فجاء في هذه الآية جر تمييز (كم) الخبرية بحرف الجر (من) للتأكيد مع أنه يجوز مجيء هذا التمييز غير مجرور بمن.

ثم جاء البيان الإخباري حول الموضوع نفسه مقترنا بمؤكدين اثنين فقال الله - عز وجل - في سورة (ص) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَوْلَا حِينٌ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

فأضيفت في الجملة كلمة (من) فهذه الزيادة في اللفظ قد جاءت لزيادة التأكيد على ما جاء في سورة (ق)

ثم جاء البيان الإخباري حول الموضوع نفسه بتأكيد زائد على النصين السابقين فقال الله - عز وجل - في سورة (يونس) ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [يونس: ١٣] فجاء هذا الخبر في هذه الآية مؤكدا بثلاثة مؤكدات:

١- لام الابتداء في (لقد).

٢- حرف (قد) الذي من معانيه التحقيق، ويؤتى به للتأكيد.

٣- إدخال حرف (من) على لفظ قبلهم مع أن الكلام يتم بدونها.

أما الإنكار فمثاله ما جاء في قصة أصحاب القرية^(١) حيث قال الله - عز وجل - فيها ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: ١٣-١٧].

ففي ابتداء الأمر عرض الرسول على هذه القرية أنها رسولان يبلغان تعاليم الدين فكان بيانها من قبيل الإخبار الابتدائي غير المقرون بمؤكدات لفظية.

فلما كذبهما القوم عزهما الله برسول ثالث وقالوا لهم ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ فجاء الإخبار مؤكدا تأكيدا متوسطا لأن إنكار القوم كان في بدايته، والتأكيد في هذه الجملة الخبرية قد جاء بحرف التأكيد (إن) ويمكن أن نفهم من تقديم ﴿إِلَيْكُمْ﴾ على عامله ﴿مُرْسَلُونَ﴾ تأكيدا آخر لأن فيه معنى القصر أو زيادة الاهتمام وكلاهما يفيد تأكيدا والمؤكد الثالث كون الجملة اسمية.

ولما أصر القوم على تكذيب الرسل الثلاثة، زاد الرسل جملتهم الخبرية تأكيدا، فقالوا: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ والمؤكدات في هذه الجملة هي:

١- ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ فهذه العبارة بمثابة القسم.

٢- (إن) وهو حرف تأكيد.

(١) فقد قص الله عز وجل قصة الرسل الثلاثة الذين أرسلهم إلى أهل قرية يقال إنها أنطاكية ويقال إن الرسل الثلاثة هم من الرسل السبعين الذي أرسلهم عيسى - عليه السلام - إلى الأقاليم لنشر دين الله في الأرض. انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٦٨، ٥٦٧).

٣- اللام المرحقة للخبر في عبارة ﴿لَمُرْسَلُونَ﴾.

٤- كون الجملة اسمية.

فتبين من الأمثلة السابقة أن التوكيد يتناسب مع حال الشك والإنكار في درجته تناسباً طردياً^(١).

المسألة الرابعة

دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم

إذا عمد المتكلم إلى تأكيد قوله، وجاء مقاله في صورة أسلوب خبري يدل على أمر أو نهي، فلا شك أنه يريد أن يحتم على من توجه إليه الخطاب الامتثال به والعمل بمقتضاه.

وورود التأكيد في اللفظ الشرعي الوارد في أسلوب خبري دال على طلب الفعل أو الترك يفيد إلزام المكلف بالامتثال بمقتضى الخطاب، ويمكن اعتبار ذلك مقللاً لاحتالي النذب والكرهية، ومقوياً لاحتمال الوجوب والتحريم.

وإذا قلنا إن الأمر المجرد عن القرينة لا يفيد الوجوب، والنهي المجرد عن القرينة لا يفيد التحريم^(١)، فإن ورود الطلب في صيغة التوكيد يجعله مصحوباً بقرينة دالة على الوجوب أو التحريم، ما لم يرد دليل أو قرينة أخرى تدل على خلاف ذلك.

ومثال ما صاحبه القرينة الصارفة حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه ^(٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صلوا قبل المغرب، صلوا قبل المغرب، صلوا قبل المغرب لمن شاء^(٣).

(١) الإحكام لابن حزم (٢٩٦/٣)، البرهان في أصول الفقه (١٦٥/١)، أصول الشاشي (١٢٠/١)، الإبهاج (٢٥/٢، ٢٦)، التمهيد (٢٨٧/١)، روضة الناظر (١٩٣/١)، القواعد والفوائد الأصولية (١٥٩/١)، والمختصر (٩٩/١)، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١٨٠/١)، إرشاد الفحول (١٧٠/١).

(٢) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم التجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة أو أبو حمزة، ولد سنة ١٠ ق.هـ على الراجح، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وراوي الحديث عنه، وتوفي سنة ٩٣ هـ. راجع طبقات ابن سعد (١٠/٧)، تهذيب ابن عساکر (١٣٩/٣)، صفه الصفوة (٢٩٨/١).

(٣) أخرجه البخاري في أبواب التطوع باب الصلاة قبل المغرب (٣٥٦/١) حديث رقم (١١٢٨)، مسند أحمد (٥٥/٥) (٢٠٥٧١)، ونحواً من لفظه عند البخاري (٣٩٦/١) (١١٢٨).

(١) انظر: المصباح (ص ١٠٢) التلخيص (ص ٤٢) وشروح التلخيص (٢٠٨/١) وعروس الأفراج (٣٨/١) والمطول (ص ١٨٦) والأطول (٢٥١/١) والبلاغة العربية (١٨٢/١) وخصائص التراكيب (ص ٨٠-١٠٠) والبلاغة الواضحة (ص ١٦٢) وجواهر البلاغة (ص ٤٩) وعلم المعاني (ص ٤٢).

وجه الدلالة:

أن هذا الأمر صاحبه التوكيد اللفظي، ومع ذلك فلم يدل على الوجوب، لقيام مانع من إرادة الوجوب، وهو تخيير المكلف بين الفعل وتركه، بكلمة (لن شاء)، والواجب لا يجوز تركه، كما أن المحرم لا يجوز فعله، ولا يخفى على القارئ الكريم أن هذا الحديث من الأسلوب الإنشائي، وقد جئت به مثالا لعدم دلالة التأكيد على الإيجاب لوجود القرينة الصارفة.^(١)

أمثلة على دلالة التوكيد في الأسلوب الخبري على الإيجاب:

المثال الأول:

قول الله ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فهذا أسلوب خبري مؤكد بكلمة (إن) ويدل على الإيجاب وقد اشتملت الآية على مؤكدات أخرى منها مجيء الجملة إسمية، والتصريح بلفظ الأمر، وإسناده لله - عز وجل - ثم التصريح بكلمة «إلى أهلها» فهي تصريح بها تضمنه معنى أداء الأمانة فيكون تكراراً مفيداً للتأكيد.^(٢)

المثال الثاني:

حديث (لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يعمكم بعذاب من عنده)^(٣) فهذا أسلوب خبري مشتمل على التوكيد بالنون ولام

(١) انظر فتح الباري (٣/٥٩، ٦٠)، عون المعبود (٤/١١٣)، تحفة الأحوذى (١/٤٧١)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦/٨، ١٢٤)، فيض القدير (٤/٢٠٢)، نصب الراية (٢/١٤١).

(٢) تفسير القرطبي (٥/٢٥٥، ٢٥٦)، تفسير الطبري (٥/١٤٤، ١٤٧).

(٣) أخرجه أحمد في مسند الأنصار حديث حذيفة بن اليمان (٥/٣٨٨) تحت رقم (٢٣٣٤٩)، وقال الأرئوط في تعليقه على المسند حسن لغيره وإن كان إسناده ضعيفاً، والترمذي ك: الفتن باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٤/٤٦٨) تحت

القسم مذيل بتعليق العقوبة على ترك الفعل، ولا أدل على الإيجاب من مثل هذا الأسلوب.^(١)

المثال الثالث:

حديث الأمر بالزكاة والتحذير من منعها، وفيه: «والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمه، تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها كلما جازت أхраها ردت عليه أو لاها حتى يقضى بين الناس»^(٢)

فهذا الحديث جاء كله في صورة الأساليب الخبرية، وهو مشتمل على القسم، وتكرار المعنى، ولا شك في إفادته وجوب الزكاة وتحريم التفريط في شيء منها.

رقم (٢١٦٩)، وقال الألباني في صحيح الجامع إنه حسن، انظر: صحيح الجامع برقم (٧٠٧٠).

(١) تفسير الطبري (٦/٢٥٣)، تفسير ابن كثير (١/٣٩١)، معاصر المختصر (٢/٢٧).
(٢) صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب زكاة البقر (٢/٥٣٠) برقم (١٣٩١) عن أبي ذر مرفوعاً.

المسألة الخامسة أثر التوكيد في تمييز الكبيرة

سبق أن جيء الكلام في صورة أسلوب خبري مؤكد يدل على الإيجاب والتحريم غالباً، ما لم يأت دليل أو قرينة صارفة.

والمحرمات تنقسم إلى كبائر وصغائر، فالطلب المؤكد الدال على الترك يتبادر منه أن المنهي عنه كبيرة من الكبائر، ما لم يعم دليل على خلاف ذلك، كما أن الكبائر بعضها أكبر من بعض، قال الإمام الذهبي^(١) -رحمه الله- في كتابه (الكبائر): (بعض الكبائر أكبر من بعض ألا ترى أن النبي ﷺ عد الشرك بالله من الكبائر، مع أن مرتكبه مخلد في النار، ولا يغفر له أبداً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]. ا.هـ^(٢)

وما أحسن قول العلامة ابن حجر^(٣) -رحمه الله-: ثبت بالحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر؛ لأن الكبيرة بالنسبة إليها

(١) هو العلامة محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي، ولد سنة ٦٧٣ هـ على الأرجح، حافظ مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: دول الإسلام، والمغني، والكبائر، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وغيرها، وتوفي سنة ٧٤٨ هـ. راجع فوات الوفيات (١٨٣/٢)، نكت الحميان (ص ٢٤١)، طبقات السبكي (٢١٦/٥).

(٢) كتاب الكبائر (ص ٥).

(٣) هو العلامة أحمد بن علي بن محمد الكتاني، أبو الفضل، ولد سنة ٧٧٣ هـ على الأرجح، حافظ فقيه مؤرخ، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وتقريب التهذيب، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، وغيرها، وتوفي سنة ٨٥٢ هـ. راجع البدر الطالع (٨٧/١)، الضوء اللامع (٣٦/٢)، بدائع الزهور (٣٢/٢).

أكبر منها.

والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور.

وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة: كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه؛ فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة، لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول: وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة. وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع، وقد سبق ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر، فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات، ومنها ما لا يكفر، وذلك هو عين المدعي.

ولهذا قال الغزالي: إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه.

ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت مفاصلها ا.هـ^(١)

والتوكيد في الأسلوب الخبري قد يفيد في تمييز الكبيرة عن الصغيرة، كما يفيد في تمييز الكبيرة الكبرى غما دونها من الكبائر، كما توضحه الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث الصحيحين عن أبي بكرة^(٢) ﷺ أن النبي ﷺ قال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا ثلاثاً قالوا: بلى يا رسول الله قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئاً فجلس فقال: ألا وقول الزور فما زال يكررها حتى قلنا: ليته

(١) فتح الباري (٢٦٣/٥) (بتصريف يسير).

(٢) هو الصحابي الجليل نفع بن الحارث بن كلدة الثقفي، أبو بكرة، صحابي من أهل الطائف، له (١٣٢) حديثاً، كني أبو بكرة لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبي ﷺ، وهو ممن اعتزل الفتنة يوم الجمل وأيام صفين، وتوفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ. راجع تهذيب التهذيب (٤٦٩/١٠)، الإصابة: (٥٧١/٣)، وأسد الغابة (٣٨/٥).

سكت^(١).

توضيح المثال: جاء هذا البيان النبوي في صورة أسلوب خبري دال على الحكم في هذه الأمور الثلاثة بأنها من أكبر الكبائر، والسؤال معاد في الجواب كما قرره العلماء، فالتقدير: أكبر الكبائر الشرك والعقوق وقول الزور، وهي جملة خبرية، وقد دلت بصريح اللفظ ونصه على أن قول الزور من أكبر الكبائر، واشتملت على تكرار لفظ (ألا وقول الزور) وهو توكيد لفظي، يفيد في تمييز حكم قول الزور من هذه الحثية، فلا يجوز التشكك في أنه من أكبر الكبائر ولا التساهل في شأنه بالوقوع فيه، عمدا ولو تأويلا.

المثال الثاني:

حديث النسائي^(٢) عن بريدة^(٣) رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لقتل مؤمن أعظم عند

(١) أخرجه البخاري ك: الشهادات باب: ما قيل في شهادة الزور (٥/٣٢٨/٢٦٥٤)، ومسلم ك: الإيذان باب: بيان الكبائر وأكبرها (١/٩١/٨٧) بنحوه عن أبي بكره مرفوعاً.

(٢) هو العلامة أحمد بن علي بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، ولد سنة ٢١٥هـ على الراجح، إمام حافظ فقيه، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: السنن الكبرى، والمجتبى، ومسند علي، وخصائص علي، ومسند مالك، وغيرها، وتوفي سنة ٣٠٣هـ. راجع وفيات الأعيان (١/٢١)، البداية والنهاية (١١/١٢٣)، طبقات الشافعية (٢/٨٣)، تذكرة الحفاظ (٢/٢٤١).

(٣) هو الصحابي الجليل بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، قال بعضهم: اسم بريدة عامر، وبريدة لقب، من كبار الصحابة، أسلم قبل بدر ولم يشهدها، وشهد خيبر وفتح مكة، واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه، ومات في مرو سنة ٦٣هـ. راجع تهذيب التهذيب (١/٤٣٢)، الإصابة (١/١٤٦)، وأسد الغابة (١/١٧٥)، وتهذيب التهذيب (١/٤٣٢).

الله من زوال الدنيا^(١).

الإيضاح: جاء تحريم القتل في صورة أسلوب خبري، مع اشتماله على حرف (اللام) الدال على التوكيد، والمنبئة عن قسم محذوف. ولا شك أن القتل عمداً عدواناً من أكبر الكبائر، وهو من السبع الموبقات التي نص عليها في الحديث الصحيح^(٢).

المثال الثالث:

قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَحْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

الإيضاح: جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، ودلت على تحريم أمرين^(٣):

الأول: قتل معصوم الدم، والثاني: إخراج مستحق الإقامة من محل إقامته بدون حق.

(١) النسائي في المجتبى ك: تحريم الدم باب: تعظيم الدم (٧/٩٥/٣٩٩٩)، وفيه لفظ «قتل» بدون لام التوكيد، وفي سنن النسائي أيضاً (٧/٩٤/٣٩٩٧) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعلق عليه النسائي بقوله: قال أبو عبد الرحمن: إبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٤٣٦١) وقال في صحيح الترغيب (٢/٣١٥) أنه صحيح لغيره.

(٢) انظر تفسير الطبري (٥/٤٢)، تفسير ابن كثير (١/٧٢)، فتح الباري (٥/٢٦٢)، (١٠/٤٠٩)، التمهيد لابن عبد البر (٥/٧٢)، شرح النووي على مسلم (٢/٨٧)، الديباج (١/١٠٤)، سبل السلام (٤/١٢٩، ١٣٠)، المحلى (١١/٢٦٩)، نيل الأوطار (٩/٢١١).

(٣) انظر في تفسير الآية كلا من: تفسير البيضاوي (١/٣٥٤)، تفسير القرطبي (٢/١٨)، وتفسير الطبري (١/٣٩٤)، وتفسير البغوي (١/٩٠)، وزاد المسير (١/١١٠).

والأول تضافرت عليه أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، لكن لا يمنع ذلك من الاستدلال عليه بهذه الآية، لأن الدليل ينظر إليه من حيث دلالته على المدعي.

وجه الدلالة: أن نقض الميثاق والعهد من أكبر الكبائر، فمن أخذ عليه العهد والميثاق بترك فعل فاقترفه فقد ارتكب إثماً عظيماً وأخذ الميثاق تأكيد معنوي على ضرورة الالتزام بالحكم.

المثال الرابع:

حديث تحريم هدايا العمال، وفيه: «والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر. ثم رفع بيده حتى رأينا عفرة إبطيه» اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت^(١)

فهذا الحديث واضح في التحريم، وبيان أن المنهي عنه من الكبائر، وهو مشتمل على الوعيد، والقسم، والتكرار لعبارة «اللهم هل بلغت» وفيها ما فيها من الحرص على البيان وإلزام السامعين بمحتواه، مع أسلوب القصر.

المسألة السادسة

دلالة التوكيد على السبب والشرط

الدلالة على السبب والشرط عبر الأسلوب الخبري المؤكد، مما جاءت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وفي هذه المسألة سأسير على التسوية بين السبب والعلة، لتقاربهما، ولأن التفريق بينهما اصطلاح خاص، يتجاوز عن التقيد به في كثير من المواضع - كما هو معلوم -، ولعدم إفراد العلة بمسألة خاصة بها في خطة البحث، ولأن الغرض إنما هو بيان العلاقة بين الأسلوب الخبري المؤكد، وهذه الأحكام الشرعية الوضعية، وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

فهذه الآية جاءت في أسلوب خبري، اشتمل على لام القسم في أوله، وإن الناصبة في وسطه، واللام المزحلقة في آخره، وكلها مؤكدات، وهي دالة على أن الصبر والصفح علة لكون العبد من أولي العزم من البشر.^(١)

المثال الثاني:

حديث: (والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا)^(٢).

فهذا أسلوب خبري مؤكد بالقسم، وهو دال على أن الإيمان شرط في دخول الجنة، فيلزم من عدم الإيمان عدم الدخول، ولا يلزم من وجود الإيمان وجود

(١) انظر الإتيان (٥٣٣/١)، تفسير الطبري (٤٠/٢٥)، تفسير القرطبي (٣٩/١٦)، تفسير أبي مسعود (١١٧/٦)، زاد المسير (٢٩٠/٧)، أحكام القرآن للجصاص (٢٦٣/٥)، روح المعاني (١٨٩/١٧)، مجموع الفتاوى (٣٧/١٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ك: الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، برقم (٩٤) (٧٤/١).

(١) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب هدايا العمال (٢٦٢٤/٦) برقم (٦٧٥٣) عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً، ومسلم في كتاب الإمارة باب تحريم هدايا العمال (١٤٦٣/٣) برقم (١٨٣٢).

الدخول ولا انعدامه لذاته، بل قد يدخل المؤمن النار، وقد يدخل الجنة، فدخل الجنة برحمة الله تعالى المحض، وقد تضافرت على ذلك النصوص الصحيحة الصريحة، فالإيمان شرط لدخول الجنة فلا يدخلها كافر، وليس بعة لدخولها، لأن العلة يوجد المعلول بوجودها وينعدم بعدمها.

المثال الثالث:

حديث: (والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)^(١)، فهذا أسلوب خبري مؤكد بالقسم واللام، وهو دال على علة القطع وهي السرقة.^(٢)

(١) رواه البخاري ك: الحدود باب: إقامة الحدود على الشريف والوضيع (٦٧٨٧/١٠٢/١٢) بلفظ: (لو فاطمة فعلت ذلك)، و مسلم ك: الحدود باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (١٣١٥/٣) رقم (١٦٨٨)، والترمذي ك: الحدود باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود (٣٧/٤) رقم (١٤٣٠)، والدارمي ك: الحدود باب الشفاعة في الحدود دون السلطان (٢٢٧/٢) رقم (٢٣٠٢).

(٢) المحلى (٤٩٦/١٠)، بداية المجتهد (٣٣٤/٢)، نيل الأوطار (١٢٥/٩)، الموافقات (٢٥٥/٤)، شرح معاني الآثار (١٧٠/٣)، معتصر المختصر (١٣٣/٢)، فتح الباري (٩٤/١٢)، عون المعبود (٢١/١٢)، تحفة الأحوذى (٥٨١/٤).

المسألة السابعة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد

من صيغ العموم ما يفيد معنى زائدا على التعميم وهو التوكيد، والأم في هذا الباب صيغة «كل»، وهي أقوى صيغ العموم في الدلالة عليه وهي أقوى صيغ التوكيد كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] وقوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] وقوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] ويتبعها في ذلك ما يشتق منها، مثل: كلا وكلتا وغيرها.^(١)

صيغة «أجمع» فهي نستعمل ومشتقاتها في تأكيد العموم والخصوص فنقول «قبضت المال أجمع» ومن مشتقاتها «جميع»، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

ومن مشتقاتها (أجمعان) للثنية و (أجمعون) للجمع و (جمعاء) للمؤنث و (جُمع) لجمع المؤنث نقول مررت بالنسوة جُمع و (جميع).

ومن مرادفاتها (أكتع) نقول: خلق الله الخلق أجمع أكتع، فتؤكد به لفظ الخلق الذي هو للعموم، ومؤكد العموم ومقوية -وهو أكتع هنا- أولى أن يكون للعموم.

ومن مرادفاتها كذلك (أبضع) و (أبتع) وصيغة (سائر) والمقصود هنا المأخوذ من السور بالواو، المحيط بالبلد وليس من السور الذي هو بمعنى البقية، فهي بهذا المعنى تفيد التوكيد مع إفادتها للعموم كقولك: «اللهم اغفر لي ولسائر

(١) إرشاد الفحول (٢٠٥/١)، الإحكام للآمدي (٢١٩/٢)، الاعتصام (٢٥١/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (٢٣٤/١)، المستصفى (٢٢٥/١)، روضة الناظرين (٢٢٢/١)، الإبهاج (٢٤٦/١)، الإحكام لابن حزم (٣٧٦/٣)، الإحكام للآمدي (٢٣٨/٢)، التمهيد (١٦٧/١)، المحصول للرازي (٣٥٦/١).

المسلمين» قد أفادت فيه كلمة (سائر) التوكيد، وإلا فالتعميم مستفاد بقولك المسلمين فأفادت التعميم والتأكيد.

وصيغة (كافة) و(قاطبة) و(عامّة) كقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا فِي آلِ الْبَيْتِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وكقولك: «جاء القوم قاطبة» أي جميعاً، وكل هذه الصيغ بمعنى جميعاً وهي تفيد التوكيد مع العموم.^(١)

وصيغة (قط) تفيد تعميم النفي وعدم وقوعه في جميع الأزمنة الماضية فنقول ما فعلته (قط) أي في جميع الزمان الماضي.^(٢)

أثر صيغ العموم الدالة على التوكيد في الاستنباط:

اللفظ العام يستغرق جميع ما يصلح له، ويحتمل التخصيص فيخرج منه بعض أفراد، لكن إذا صاحب العموم صيغة من صيغ التأكيد قللت من احتمال (التخصيص) أو منعت، مثل قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] فكلمة (من) للعموم وجاء اللفظان «كل» و«جميع» لتمنع أي احتمال للتخصيص.

ومن أمثلة ذلك في استنباط الفروع الفقهية:

المثال الأول:

حديث: (نحرت ههنا ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكُم، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف، ووقفت ههنا وجمع كلها موقف)^(٣)

فقد جاء لفظ (كل) الدال على العموم لنفي أي احتمال للتخصيص وأصبح

(١) إرشاد الفحول (٢٠٨/١).

(٢) راجع: العقد المنظوم (ص ٢٢١-٢٩٨)، تلقيح الفهوم (ص ٢٥٠، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١٧).

(٣) أخرجه مسلم ك: الحج باب ما جاء أن عرفة كلها موقف (٨٩٣/٢) تحت رقم

(١٢١٨)، وأبو داود ك: المناسك (الحج) باب صفة حجة النبي (١٨٧/٢) تحت رقم

(١٩٠٧)، وسنن البيهقي الكبرى (١١٥/٥) تحت رقم (٩٢٤١).

الحكم مدلولاً عليه بطريق النص، فكل جزء من عرفات موقف، وكل جزء من مزدلفة موقف، وكل جزء من منى منحر.

المثال الثاني:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، لفظ (ما) دال على العموم، ولفظ (جميعاً) مؤكد ودال على العموم، وقد استنبط الأصوليون من هذه الآية قاعدة «الأصل في المنافع الإباحة» بل جعلوها بمثابة الدليل الإجمالي الذي تستنبط به الأحكام.^(١)

(١) انظر: المحصول (١٣١/٦)، وإلهاج (١٦٥/١)، والتمهيد (٤٨٧/١).

المطلب الرابع
أثر أسلوب الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام
الشرعية

وفيه أربع مسائل:

- | | |
|-------------------|--|
| المسألة الأولى : | مفهوم الفصل والوصل ومواضعها |
| المسألة الثانية : | إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية |
| المسألة الثالثة : | إفادة الاقتران للأحكام الشرعية |
| المسألة الرابعة : | أثر الإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية |

المسألة الأولى

مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما

الفصل والوصل هو العلم بمواضع العطف والاستئناف والاهتداء، إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها، أو تركها عند عدم الحاجة إليها. وإدراك مواطن الفصل والوصل في الكلام لا تنأى إلا للعرب الخالص، لأن اللغة لغتهم وهم ينطقون بها عن سليقة، وقد قال بعض البلاغيين: «البلاغة هي معرفة الفصل من الوصل» وذلك لدقة هذا الباب وغموضه.^(١)

فالوصل هو: عطف جملة على أخرى بالواو، والفصل ترك هذا العطف بين الجملتين والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد الأخرى.^(٢)

ومن الوصل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُخَيِّمُ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦] ومن الفصل نحر قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٣، ١٤]، فلم تشتمل على حرف عاطف.

ومن الفصل كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] فجملة ادفع مفصولة عما قبلها، ولو قيل وادفع بالتي هي أحسن لما كان بليغاً، وكذلك من الوصل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] فعطف جملة: وكونوا على ما قبلها

ولو قلت: اتقوا الله كونوا مع الصادقين لما كان بليغاً.

فكل من الفصل والوصل يجيء لأسباب بلاغية ومن هذا يعلم أن الوصل

(١) الفصول المفيدة في الواو المزیدة (١/١٢٨)، أوضح المسالك (١/٩٧)، شرح قطر الندى (ص ٩٥).

(٢) راجع: في ذلك البلاغة العربية (١/٥٤٩)، علم المعاني (ص ١٣٤)، جواهر البلاغة (ص ١٧٠)، علوم البلاغة للمراغي (ص ١٤٧).

جمع وربط بين جملتين بالواو خاصة لصلة بينهما في الصورة والمعنى: أو لدفع اللبس.

والفصل ترك الربط بينهما، إما لأنها متحدتان صورة ومعنى، أو بمنزلة المتحدثين، وإما لأنه لا صلة بينهما في الصورة أو في المعنى.

والبلاغيون قد أكثروا الحديث حول هذا المبحث لأهميته - كما سبق - فهم يتحدثون عن مواضعه وأدواته وبلاغته ومحاسنه.

حروف العطف ومعانيها:

الحرف الأول:

«الواو» وهي أهم أدوات العطف فهي عاطفة ولا دليل فيها على أن الأول قبل الثاني.^(١)

الحرف الثاني:

«الفاء» تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة بينهما.^(٢)

الحرف الثالث:

«ثم» بالضم، حرف عطف يدل على أن الثاني بعد الأول وبينهما مهلة.^(٣)

مواضع الفصل والوصل

يجب الفصل في ثلاثة مواضع:

١ - أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيداً

(١) أسرار العربية (ص ٢٦٩)، وشرح قطر الندى (٣٠٣)، وأصول السرخسي (٢٠١/١)،

والمحصول (٥١٩/١)، وأصول البزدوي (٩١/١).

(٢) أسرار العربية (ص ٢٦٩)، وشرح قطر الندى (٣٠٣)، وأصول السرخسي (٢٠١/١)،

والبرهان (١٣٩/١).

(٣) أسرار العربية (ص ٢٦٩)، وشرح قطر الندى (٣٠٣)، وأصول السرخسي (٢٠٩/١)،

والمحصول (٥١٩/١).

للاولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها وهذا يسمى «كمال الاتصال» كقوله تعالى في التوكيد: ﴿فَمَهْلِكُ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤُودًا﴾ [الطارق: ١٧].

أو أن تكون الجملة الثانية بيانا للاولى كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَفَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾ [طه: ١٢٠] فجملة: قال يا آدم بيان لما وسوس به الشيطان إليه.

أو أن تكون الجملة الثانية بمنزلة البدل من الجملة الأولى، نحو: ﴿وَأَتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

٢ - أن يكون بين الجملتين «تباين تام» وذلك بأن تختلفا خبرا وإنشاء، أو بأن لا تكون بينهما مناسبة ما، ويسمى هذا «كمال الانقطاع» فمثال اختلاف الجملتين خبرا أو إنشاء: لفظا ومعنى أو معنى فقط، قولك: حضر الأمير حفظه الله. ونحو: تكلم إني مصغ إليك.

ومثال عدم المناسبة في المعنى نحو: «علي كاتب الحمام طائر» فلا مناسبة بين كتابة علي وطير الحمام.

٣ - أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى، ويقال - حينئذ - إن بين الجملتين «شبه كمال الاتصال»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ [الذاريات: ٢٨] ففي هذه الآية فصلت جملة ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ عن جملة ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ لأن بينهما شبه كمال الاتصال؛ إذ الثانية جواب لسؤال يفهم من الأولى، كأن سائلا سأل: فماذا قالوا له حين رآوه قد أحس منهم خوفا؟ فأجيب: قالوا لا تخف.

مواضع الوصل:

يجب الوصل بين الجملتين في ثلاثة مواضع أيضا:

الأول: إذا اتحدت الجملتان في الخبرية والإنشائية لفظا ومعنى أو معنى فقط

ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينها.

مثال الخبريتين ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي حَجِيمٍ ﴿[الأنفطار: ١٣، ١٤] ومثال الإنشائيتين قوله تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [الشورى: ١٥].

الثاني: دفع توهم غير المراد ومثاله: إذا سألك لشخص: هل برئ فلان من المرض؟ فأجبت: «لا شفاه الله! فهذا يوهم الدعاء عليه، وليس هو المراد هنا، فتأتي الواو هنا لبيان المراد وذلك في قولك «لا شفاه الله» لأن الغرض الدعاء له، وهذا من باب التمثيل لا الحصر.

الثالث: إذا كان للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد تشريك الجملة الثانية لها في الإعراب حيث لا مانع، نحو علي يقول، ويفعل.^(١)

المسألة الثانية

إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية

تبين من المسألة السابقة أن الوصل هو العطف، وأن مصطلح (حروف الوصل) عند البلاغيين يعني به (حروف العطف) عند النحويين.

واهتمام بحرفي الوصل (العطف) من حيث تأثيرها في الاستدلال والاستنباط، إذا جاءت في الأسلوب الخبري، فأقول: تقرر عند النحاة أن العطف يقتضي التشريك في الحكم، وأن العطف على نية تكرار العامل^(١)، فإذا قلنا: «محمد وعلي صادقان»، كان بمثابة قولنا: «محمد صادق وعلي صادق»، وإذا قلت: «آمنت بالله ورسوله» فكأنني قلت: «آمنت بالله وآمنت برسوله ﷺ».^(٢)

وإذا جاء النص الشرعي الدال على الحكم الشرعي في صورة أسلوب خبري مشتمل على ألفاظ متعاطفة، فقد يكون الاشتراك في الحكم واضحا لا يحتاج إلى تأمل ولا دليل آخر، وقد يكون خفيا يحتاج إلى تأمل أو إلى دليل آخر. فمثال الأول: حديث الترمذي^(٣) عن أبي موسى الأشعري ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١/١٠٣، ١٢٨-١٢٩)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٤١٦)، وشرح ابن عقيل (٢/١٠٦).

(٢) أصول البزدوي (١/٩٠)، أصول الشاشي (١/١٨٩)، اللمع في أصول الفقه (١/٦٤)، المنحول (١/٨٨).

(٣) هو العلامة محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي، أبو عيسى الترمذي، ولد سنة ٢٠٩هـ على الراجح، إمام محدث حافظ فقيه، ومن مؤلفاته: الجامع الكبير، وصحيح الترمذي، والشمائل النبوية، وغيرها، وتوفي سنة ٢٧٩هـ. راجع (الفهرست ١/٢٣٣)، أنساب السمعاني (٩٥)، نكت الهميان (٢٦٤)، تذكرة الحفاظ (٢/١٨٧).

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١/١٢٨، ١٣٠)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٤١٦)، أوضح المسالك (١/٩٧)، شرح قطر الندى (ص ٩٥).

لإنائهم^(١).

ومثال الثاني: حديث أبي مسعود الأنصاري^(٢): (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن)^(٣)

فإن العطف قد دل على كون الثلاثة منها، لكن هل الحكم فيها واحد، بمعنى أن أكل ثمن الكلب من الكبائر كمهر البغي، وحلوان الكاهن، فهذا يحتاج إلى تأمل، ونظر في الأدلة الأخرى.^(٤)

ومن أهم المسائل المترتبة على العطف، التي عنى الأصوليون ببيانها مسألة عود الاستثناء على الجمل المتعاطفة، ولذا سأفرد حيزاً من البحث لاختصارها، فأقول:

(١) أخرجه الترمذي، ك: اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب (٣/ ٣٣٥ / ١٧٢٠) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. أ.هـ وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣١٣٧)، وأخرجه بغير هذا اللفظ مسلم في صحيحه ك: اللباس والزينة باب: تحريم استعمال إئاء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب، والحرير على الرجال، (ص ٨٥٦) وما بعدها برقم (٢٠٥٦-٢٠٧٥). وانظر: عون المعبود (١١/ ٧٣، ٧٤)، تحفة الأحوذى (٥/ ٣١٣)، فيض القدير (٣/ ٣٧٩).

(٢) هو الصحابي الجليل عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، الخزرجي، أبو مسعود البصري، صحابي شهد العقبة وأحد ما بعدها، وتوفي سنة ٤٠ هـ. راجع (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٢)، والاستيعاب (٣/ ١٠٧٣).

(٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب: ثمن الكلب (٤/ ٤٩٧ / ٢٢٣٧)، ومسلم ك: المساقاة باب: تحريم ثمن الكلب ... (٣/ ١١٩٨ / ١٥٦٧).

(٤) فتح الباري (٤/ ٤٢٦، ٤٢٧)، التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٣٩٧-٤٠٢)، حاشية ابن القيم (٩/ ٢٧١)، شرح الزرقاني (٣/ ٣٨٨، ٣٨٩)، تحفة الأحوذى (٤/ ٢٣٧، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧)، (٦/ ١٩٩)، شرح النووي على مسلم (١٠/ ٢٣١)، شرح سنن ابن ماجه (١/ ١٥٦).

تصوير المسألة:

إذا ذكرت عدة جمل، وعطف بعضها على بعض، ثم ذكر بعد هذه الجمل كلها استثناء بـ (إلا) أو إحدى أخواتها، فهل يرجع هذا الاستثناء إلى الجمل كلها؟ أو: يختص بالجملة الأخيرة فقط؟

ثالثها: قول الله ﷻ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤، ٥]. فقد اشتملت الآية على ثلاث عقوبات لقاذي المحصنات: الجلد، وعدم قبول الشهادة في المستقبل، واعتبارهم فاسقين، ثم جاء الاستثناء، ومعلوم أن ما بعده يخالف ما قبله في الحكم، فإذا قلنا إن الاستثناء يرجع إلى الجمل المتعاطفة كلها فالتائب لا يسمى فاسقاً، ولا ترد شهادته، ومقتضى ذلك أنه لا يجلد أيضاً لكن ترك الجلد لم يقل به أحد لتعلق حق العبد المقدوف به، وإذا قلنا: إنه يختص بالأخيرة نفى عنه اسم الفسق فقط، ولا تعلق للاستثناء برد شهادته ولا بجلده.

تحرير محل النزاع:

وقع الاتفاق في موضعين، والخلاف في موضع، أبينها على النحو التالي:

أولاً: العلماء متفقون على أنه: إذا قامت قرينة، تدل على رجوع الاستثناء إلى شيء معين، أو جملة معينة، من الجمل المتعاطفة، وجب المصير إلى ما دلت عليه القرينة.

ومثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣، ٢٤].

فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [المائدة: ٣٣، ٣٤]، فالقارئ تدل على أن المراد جميع ما سبق؛ فإن عدم القدرة عليهم تعني على عدم القدرة شيء مما ذكر في حقهم، ثم أردف بغفران الله لهم إن هم تابوا قبل أن يقدر عليهم، فهذه القرائن تدل على أن الاستثناء راجع إلى جميع ما ذكر قبله، وهذا متفق عليه.

ومن أمثلة ما يرجع إلى إحدى الجمل بقرينة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

فالقريئة هنا تدل على أن الاستثناء راجع للجملة الأولى، فيكون المعنى: فمن شرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة بيده فإنه مني، ولا تراد الجملة الثانية قطعا؛ لأنها إن أريدت كان المعنى: ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده، وهذا معنى غير مراد بالاتفاق، لأن المستثنى يجب أن يكون له حكم مغاير للمستثنى منه.

ثانياً: يتفق أهل العلم على أن الجمل المتعاطفة بالفاء أو بـ (ثم) وغيرهما من حروف العطف -سوى الواو- فإن الاستثناء يختص بالأخيرة حيث إن الفاء و**ثم** تقتضيان الترتيب.

ثالثاً: النزاع واقع في الاستثناء الواقع بعد جمل متعاطفة بالواو، ولم تدل قرينة على عودة لإحدى الجمل، أو كلها، والعلماء في ذلك على مذاهب تؤول إلى ثلاثة هي:

المذهب الأول:

أن الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو يعود عليها جميعاً، ما لم يقم دليل على إخراج البعض، وهذا مذهب الجمهور، فمنهم مالك^(١) والشافعي

(١) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أحد الأئمة المتبوعين وشهرته تغني عن

وأحمد رضي الله عنهم^(١).

أدلة المذهب الأول: استدلو بأدلة أهمها:

الدليل الأول: أن تكرار الاستثناء عقيب كل واحد من المعطوفات ركافة مستقبحة عند أهل اللغة، كقول القائل: (من أكل ثوما فليجتنب المسجد إلا أن يكون مطبوخاً، ومن أكل بصلاً فليجتنب المسجد إلا أن يكون مطبوخاً)، ولا يزول هذا القبح إلا بالاكْتفاء بالعطف وعود الاستثناء على الجميع، فيقول: (الثوم والبصل يجتنب الأكل منهما المسجد إلا ما أميت طبخاً).

الدليل الثاني: القياس على الشرط، فالشرط الوارد بعد الجمل المتعاطفة يقضي جميعاً، كقول القائل: (بيتي وقف، وسيارتي مسبلة إن شفى الله مريضتي)، فيلزمه الجميع بالاتفاق، وكذلك الاستثناء.

الدليل الثالث: أن الجمل المتعاطفة كالجملة الواحدة، فلا استثناء الآتي بعدها متعلق بها جميعاً، وما أحسن ما عبر به الإمام الشافعي عن هذا المعنى حيث يقول: «أرأيت رجلاً لو قال: لا أكلمك أبداً، ولا أدخل لك بيتاً، ولا أكل

الإطالة في التعريف به، مولده سنة ٩٣ هـ على الأصح، ووفاته سنة ١٧٩ هـ على الصحيح، وأهم آثاره: كتابه الموطأ، وما ضمته «المدونة» من أقواله. راجع: الفهرست (٢٩٤-٢٩٥)، الديباج المذهب (١/٨٢-١٣٩)، البداية والنهاية (١٠/١٧٤)، النجوم الزاهرة (١/٨٢-١٣٩)، «مالك» لأبي زهرة.

(١) أصول السرخسي (٢/٤٤)، إرشاد الفحول (١/٢٦٣)، الإحكام للآمدي (٣٢١-٣٢٤)، التبصرة، القواعد والفوائد الأصولية (١/٢٥٧)، اللمع في أصول الفقه (١/٤١، ٤٢)، المحصول للرازي (٣/٦٧)، المختصر في أصول الفقه (١/١١٩)، المدخل (١/٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧)، المستصفى (١/٢٦٠)، المسودة (١/١٤٠، ١٤١)، المعتمد (١/٢٣٩)، المنشور (١/١٣٨)، تخريج الفروع على الأصول (١/٣٧٩)، روضة الناظر (١/٢٥٦، ٢٥٧).

لك طعاما، ولا أخرج معك سفرا، وإنك لغير حميد عندي، ولا أكسوك إن شاء الله، أيكون الاستثناء واقعا على ما بعد (غير حميد عندي) أم على الكلام كله؟^(١) وقد رد محاوره فقال: بل على الكلام كله^(٢).

المذهب الثاني:

أن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة، ولا يرجع إلى جميع الجمل، وهذا قول أبي حنيفة وجهور الحنفية وابن تيمية من الحنابلة ونقله أبو الحسين البصري عن الظاهرية^(٣).

وأهم أدلتهم:

الدليل الأول: أن ثبوت العموم في جميع الجمل يقيني، وثبوت التخصيص بالاستثناء فيما عدا الأخيرة مشكوك فيه، فلا يرفع اليقين بالشك.

الدليل الثاني: أن الجملة الثانية فاصلة بين الجملة الأولى والاستثناء، فلم يرجع الاستثناء إليها، كما لو فصل بينهما بكلام آخر أو بإطالة السكوت.

المذهب الثالث:

وهو التوقف حتى تقوم قرينة على المراد، وعدم القطع بشيء من ذلك، أي لا يقطع بعود الاستثناء على الكل ولا على البعض، وهذا القول حكاه الرازي عن القاضي الباقلاني واختاره في المنتخب وهو قول الأشعرية، واختاره الجويني والغزالي^(٤) -رحمهم الله تعالى-.

(١) انظر: الأم (٨٢/٧).

(٢) أصول السرخسي (٤٤/٢)، المسودة (١٤٠/١)، المعتمد (٢٣٩/١)، وكشف الأسرار (١٢٣/٣)، والتلويع (١٨٧/٢)، وفتح الغفار (١٢٨/٢) وتيسير التحرير (١٠٢/١).

(٣) انظر: البرهان (٢٦٣/١)، التبصرة (١٧٥) والمستصفى (٢٦٠/١)، والمحصول (٦٧/٣).

وقد استدلوا بأن: الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة قد استعمل في رجوعه إلى الكل، كما استعمل في رجوعه إلى الجملة الأخيرة فقط، وهذا يقضي بعدم العلم بمدلوله، فيتوقف، حتى يقوم الدليل على مدلوله، فيعمل به، أو يقضى بأنه حقيقة في كل منهما، فيكون مشتركا لفظيا، والمشارك يتوقف في العمل به في أي فرد من أفرادها، حتى ينتهض ما يدل على تعيين المعنى المراد^(١).

ثمرة الخلاف: قبول شهادة القاذف بعد التوبة مسألة خلافية، مبنية على الخلاف في هذه القاعدة، وأقوال العلماء في المسألة الفقهية كأقوالهم في المسألة الأصولية، فالجمهور يقولون بقبول شهادة القاذف بعد توبته، لأن الاستثناء في الآية الموجبة لحد القذف والتي تليها عائد إلى جميع الجمل المتعاطفة، والحنفية يقولون بعدم قبولها بناء على أنه لا يعود إلا للأخيرة فقط، والمتوقف في المسألة الأصولية يبحث عن الأدلة الأخرى، لأن الدليل هنا غير كاف في إثبات الحكم^(٢).

(١) انظر: أصول الفقه للشيخ زهير (٢٣٦/٢).

(٢) انظر: أصول الفقه للشيخ زهير (٢٣٦-٢٣٧).

المسألة الثالثة إفادة الاقتران للأحكام الشرعية

الاقتران في اللغة: كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني، قال سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَكُ مَقْتَرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٣] يقال: قرنت البعير بالبعير: جمعت بينهما، ويسمى الحبل الذي يشده قرنا -بفتح القاف والراء والنون- وفلان قرن فلان في الولادة، وقرينه وقرنه في الجلادة وفي القوة وفي غيرها من الأحوال، والقرن: القوم المقترنون في زمن واحد وجمعه: قرون^(١).

ودلالة القران: أن يقرن الشارع بين شيئين لفظاً، أي في اللفظ^(٢) أما القران بين الجملتين لفظاً فمعناه: أن تعطف إحداها على الأخرى. وقال القاضي أبو يعلى: أن يذكر الله تعالى أشياء في لفظ واحد ويعطف بعضها على بعض^(٣).

وهو المسمى عند علماء المعاني بالوصل، وصورته: أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين كل منهما مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مشاركة بينهما في العلة^(٤).

حكم العمل بدلالة القران: أولاً: تحرير محل النزاع.

إذا كان المعطوف ناقصاً، بأن لم يذكر فيه الخبر فلا خلاف في مشاركته للأول، كقولك: زينب طالق وعمره، لأن العطف يوجب المشاركة في الحكم حينئذ.

(١) انظر: المفردات للراغب (قرن) (ص ٤١٦، ٤١٧).

(٢) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٩٥).

(٣) العدة (٤/ ١٤٢٠).

(٤) انظر: حاشية العطار (٢/ ٥٤-٥٥).

وأخرج البعض من محل الخلاف ما إذا كان بين المعطوف والمعطوف عليه مشاركة في العلة، فقالوا: يثبت التساوي من هذه الحيثية -أي الاشتراك في العلة-، لا من جهة القران.

والنزاع إنما يجري في مثال لم تصاحبه قرينة، ولم يدل السياق على الاشتراك في الحكم، أو الاختلاف فيه، فيكون التعويل في الاستنباط على دلالة الاقتران.
الاقوال في حكم دلالة الاقتران:
القول الأول:

إن القران لا يقتضي التسوية بينهما في غير المذكور حكماً، أي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لأحدهما من خارج، وهو قول بعض الحنفية وبعض الشافعية وأكثر الحنابلة.

القول الثاني:

أن يقتضي التسوية في ذلك وهو قول أبي يوسف من الحنفية، والمزني^(١)، والصيرفي^(٢).

(١) هو العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إسماعيل المزني، ولد سنة ١٧٥ هـ على الراجح، إمام فقيه مجتهد، من أجل أصحاب الإمام الشافعي إن لم نقل أجلهم على الإطلاق، ومن مؤلفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والترغيب في العلم، وغيرها، وتوفي سنة ٢٦٤ هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/ ٧١)، طبقات الشافعية لابن هداية (٥)، شذرات الذهب (٢/ ١٤٨)، طبقات الشافعية لابن السبكي (١/ ٢٣٩) وما بعدها، ومعجم المؤلفين (١/ ٣٠٠).

(٢) هو العلامة محمد بن عبد الله الصيرفي، أبو بكر، فقيه متكلم، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح رسالة الشافعي، ودلائل الإعلام على أصول الأحكام، والفرائض، وغيرها، وتوفي سنة ٣٣٠ هـ. راجع: (وفيات الأعيان (١/ ٤٥٨)، الوافي بالوفيات (٣/ ٣٤٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٦٩-١٧٠)، شذرات الذهب (٢/ ٣٢٥).

وابن أبي هريرة^(١) من الشافعية ونقل عن كثير من المالكية وبعض الحنابلة، بل نقل عن الإمام مالك نفسه.^(٢)

وقد ذكر بعض الأصوليين قولين آخرين، لكن بعد التأمل فيها رأيت أنها يؤولان إلى إدخال صورتي الاتفاق في محل الخلاف، ولذلك أضربت صفحاً عن ذكرها كأقوال في المسألة.^(٣)

(١) هو العلامة الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي، فقيه، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المزني، وغيره، وتوفي سنة ٣٤٥هـ. راجع (وفيات الأعيان ١/١٦١)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/٢٠٦)، طبقات الشافعية لابن هداية (ص ٢١).

(٢) إرشاد الفحول (١/٤١٣، ١/٤١٤)، التمهيد (١/٢٧٣)، المحصول للرازي (٢/٢٤٢) - (٥/٣٣٩-٣٣٩، ١/٤١٣)، المستصفى (١/٢٤٠)، المسودة (١/٥٠٩)، التبصرة (١/٢٣٠)، إعلام الموقعين (١/٣٣٦)، العدة لأبي يعلى الفراء الحنبلي (٤/٢٨)، والبحر المحيط (٨/٢١١، ٢١٠)، وشرح الكوكب المنير (٣/٢٥٩-٢٦٠)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/٥٦، ٥٥) (بتصرف).

(٣) والقولان هما:

القول الثالث: قال الزركشي وغيره: الذي في كتب الحنفية تخصيص ذلك بالجمل الناقصة (ومراده بالجمل الناقصة غير المستقلة كالواقعة جزاء للشرط) كقوله ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا﴾ من الآية (٢) من سورة الطلاق فالجملتان كجمله واحدة، والإشهاد في المفارقة غير واجب، فكذا في الرجعة بخلاف نحو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ من الآيات (٤٣، ١١٠) من سورة البقرة فإن كلا من الجملتين مستقلة بنفسها فلا يقتضي ثبوت حكم في إحداها ثبوته في الأخرى، أي: فلا يقال: لا تجب الزكاة في مال الصبي كما لا تجب عليه الصلاة للقرآن. ا.هـ.

وقال: وأما الحنفية فقالوا: إذا عطف جملة علي جملة، فإن كانتا تامتين كانت المشاركة في أصل الحكم لا في جميع صفاته، وقد لا يقتضي مشاركة أصلاً وهي التي تسمى «واو الاستئناف» كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّرْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ من

أدلة القائلين بدلالة الاقتران

احتج القائلون بها بأدلة منها:

الأول: أن العطف يقتضي المشاركة حكماً، ومقتضاه: أن المعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الحكم، فيكون التنصيص على حكم أحدهما حكماً

الآية (٢٤) من سورة الشورى فإن قوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها ولا هي داخلة في جواب الشرط؛ وإن كانت الثانية ناقصة (والمراد بالجمل الناقصة: غير المستقلة كالواقعة جزاء للشرط (حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٥٤، ٥٥) شاركت الأولى في جميع ما هي عليه فإذا قال: هذه طالت ثلاثاً وهذه، طلقت الثانية ثلاثاً، بخلاف ما إذا قال: وهذه طالت، لا تطلق إلا واحدة، لاستقلال الجملة بتمامها وعلي هذا بنوا بحثهم المشهور في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يقتل مؤمن بكافر) البخاري (٣/١١١٠) (٢٨٨٣)، والنسائي (٨/٢٤) (٤٧٤٤)، والترمذي (٤/٢٤) (١٤١٢) وقد التزم ابن الحاجب في أثناء كلام له في «مختصره»: أن قول القائل: ضرب زيداً يوم الجمعة وعمرًا، يتقيد بيوم الجمعة أيضاً وهي تقتضي أن عطف الجملة الناقصة عنده على الكاملة يقتضي مشاركتها في أصل الحكم وتفاصيله، وحكي ذلك عن ابن عصفور من النحويين (انظر: البحر المحيط ٨/١١٠) وما بعدها)، وعليه فالحنفية فرقان فرقة قيدت، وفرقة أطلقت.

القول الرابع: أنها حجة إذا كانت هناك مساواة بين القريتين في اللفظ أو في العلة وهو مذهب الشافعية علي ما قال الزركشي، قال: والمذهب أنه لا يثبت الحكم للقريين إلا بأن يساويه في اللفظ أو يشاركه في العلة.

وقد بينا مفارقة الخطبة للعقد وهكذا إذا قرن بينهما في اللفظ ثم ثبت لأحدهما حكم بالإجماع، لم يثبت أيضاً للآخر ذلك الحكم إلا بدليل يدل على التسوية، كاستدلال المخالف بأنه لا يجب غسل النجاسة بالماء، بل يجوز بالخل ونحوه بقوله: «حتيه ثم اقرصه بالماء» (البخاري (١/٩١) (٢٢٥)، ومسلم (١/٢٤٠) (٢٩١) وكلاهما بلفظ المضارع «تحتيه ثم تقررصه»، وبلغظه في المجتبى (١/١٥٥) (٢٩٣) فقرن بين الحت والقرص والغسل بالماء، وأجمعنا على أن الحت والقرص لا يجبان، فكذلك الغسل بالماء.

لآخر؛ إذ المشاركة كافية عن النص على حكم الآخر.

مثاله: أن استعمال الماء ينجسه بقوله -عليه السلام-: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة»^(١) لكونه مقرونا بالنهي عن البول فيه، والبول فيه يفسده، فكذلك الاغتسال فيه^(٢).

ونوقش بأن هذا غير مرضي عند المحققين، لاحتمال أن يكون النهي عن الاغتسال فيه لمعني غير المعني الذي منع من البول فيه لأجله، ولعل المعني في النهي عن الاغتسال ذهب إليه بعض الفقهاء أنه لا ترتفع جنابته، كما هو مذهب الحصري^(٣) من أصحابنا^(٤).

الثاني: أن الجملة الناقصة إذا عطف على الكاملة فإنه يقتضي التشريك في الحكم فكذلك دلالة الاقتران.

وأجيب: بأن الشركة إنما وجبت في الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به، فإذا تمت بنفسها لا تجب المشاركة إلا فيما يفتقر إليه^(٥).

الثالث: قوله ﷺ (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق

(١) البخاري ك: الوضوء باب البول في الماء الدائم (٩٤/١) رقم (٢٣٦)، ومسلم ك: الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد (٢٣٥/١) رقم (٢٨٢)، والترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد (١٠٠/١) رقم (٦٨)، وأبو داود ك: الطهارة باب البول في الماء الراكد (٧/١) رقم (٢٧).

(٢) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٥٦، ٥٥/٢) (بتصرف).

(٣) والحصري هو إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري أبو إسحاق أديب من أهل القيروان له كتاب: زهر الآداب وثمر الألباب توفي ٤٥٣ هـ. معجم المؤلفين (٦٣/١)، الأعلام (٥٠/١).

(٤) البحر المحيط (١١٠/٨).

(٥) البحر المحيط (١١٠/٨).

خشية الصدقة)^(١).

وجه الدلالة: أن اللفظين المتعاطفين مجتمعان فلا يجوز التفرقة بينهما^(٢)
الرابع: روي أن ابن عباس استدل على وجوب العمرة بكونها قرينة الحج في كتاب الله تعالى وقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]^(٣).

أدلة القائلين بعدم حجية دلالة القرآن

قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وجه الدلالة: أن الآية عطفت واجبا على مباح^(٤).

قال الفتوحى: والإيتاء واجب دون الأكل، والأكل يجوز في القليل والكثير، والإيتاء لا يجب إلا في خمسة أوسق^(٥)

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] وجه الدلالة: أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، ولا تجب للثانية الشركة في الرسالة.

واستدلوا كذلك بأن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه الأول، فمن ادعى خلاف هذا في بعض المواضع فللدليل من خارج لا من نفس النظم

واستدلوا كذلك بأن العلماء أجمعوا على أن اللفظين العامين إذا عطف

(١) أخرجه البخاري في ك: الزكاة باب لا يجمع بين متفرق (٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، وأبو داود، والترمذي.

(٢) أصول الفقه لابن مفلح (٨٥٨/٢)، والتبصرة للشيرازي (ص ٢٢٩).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (٨٥٨/٢).

(٤) حاشية العطار على جمع الجوامع (٥٥، ٥٤/٢).

(٥) شرح الكوكب المنير (٢٦٠/٣).

أحدهما علي الآخر، وخص أحدهما: لا يقتضي تخصيص الآخر^(١)

أحثة على تأثير دلالة القرآن في الاستنباط:

المثال الأول: قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] ذهب الشافعية إلى أن اللمس حدث، وحجتهم في ذلك دلالة الاقتران.

المثال الثاني: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٩٦]، فقد اختلف في وجوب العمرة وعدمه.

قال البيهقي^(٢): قال الشافعي رحمه الله: الوجوب أشبه بظاهر القرآن، لأنه قرنها بالحج، وقال القاضي الطبري أبو الطيب^(٣): قول ابن عباس: «إنها لقرينتها» إنها أراد بها: لقرينة الحج في الأمر، وهو قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ والأمر يقتضي الوجوب، فكان احتجاجه بالأمر دون الاقتران، وهذا أشبه أن يكون اعتذارا من المانعين ودفعاً لما قد يحتج به المثبتون ويلزمونهم به، فقد استدلل

(١) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠).

(٢) هو العلامة أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجردي، أبو بكر، ولد سنة ٣٨٤هـ على الراجح، فقيه محدث، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، وشعب الإيمان، والأساء والصفات، وغيرها، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. راجع وفيات الأعيان (١/ ٢٤)، طبقات الشافعية لابن هداية (٥٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٠٩)، النجوم الزاهرة (٥/ ٧٧)، الأعلام (١١٦/ ١).

(٣) هو العلامة طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، ولد سنة ٣٤٨هـ على الراجح، فقيه أصولي، شافعي المذهب، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المزني، وغيره، وتوفي سنة ٤٥٠هـ. راجع الوفيات (١/ ٢٣٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٧٦)، طبقات الشافعية للشيرازي (١٠٦)، الأعلام (٣/ ٢٢٢).

القاضي أبو يعلى عليها بآية النساء والمائدة السابقة، واستدل ابن عباس لوجوب العمرة بأنها قرينة الحج في كتاب الله^(١) والله أعلم.

المثال الثالث: احتج الإمام مالك في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٩] فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعاً، فكذلك الخيل^(٢).

المثال الرابع: حديث (غسل الجمعة واجب على كل محتلم، والسواك، وأن تمس الطيب)^(٣)

قال بعض أهل العلم: فيه دلالة على أن الغسل غير واجب، لأنه قرنه بالسواك والطيب وهما غير واجبين بالاتفاق^(٤)

المثال الخامس: احتج الشافعي علي أن الصلاة الوسطى الصبح واستدل بقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ

(١) شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠).

(٢) انظر: العدة لأبي يعلى الفراء الخنيلي (٤/ ٢٨)، والبحر المحيط (٨/ ٢١١، ٢١٠)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦٠-٢٦١)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٥٦، ٥٥) (بتصرف).

(٣) أخرجه البخاري في ك: الجمعة، باب: الطيب للجمعة (٢/ ٤٦٢ / ٨٨٠) ولفظه: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر قال حدثنا حرمي بن عمارة قال حدثنا شعبة عن أبي بكر ابن المنكدر قال حدثني عمرو بن سليم الأنصاري قال أشهد على أبي سعيد قال أشهد على رسول الله ﷺ قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد قال عمرو أما الغسل فأشهد أنه واجب وأما الاستن والطيب فالله أعلم أوجب هو أم لا؟ ولكن هكذا في الحديث. وأخرجه النسائي في ك: الجمعة باب: الأمر بالسواك يوم الجمعة رقم (١٣٧٥)

(٤) انظر البحر المحيط: (٨/ ١١٢).

قَتِينٍ» [البقرة: ٢٣٨]، وذلك لاقتران الصلاة الوسطى بالقنوت.^(١)

المثال السادس: قال الزركشي: لم يحرم الأصحاب خطبة النكاح علي المحرم مع أنها مقارنة للنكاح لقوله صلي الله عليه وسلم: «لا ينكح المحرم ولا يخطب»^(٢) قال صاحب «الوافي»: ولأصحابنا في الأصول وجه أن ما ثبت من الحكم لشيء ثبت لقريته.^(٣)

المثال السابع: إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وفلانة، أن الثانية تنقيد أيضا بالشرط، وكذا لو قدم الجزاء.^(٤)

المثال الثامن: لو قال: أنت طالق وهذه وأشار إلى أخرى، فهل تطلق أو تفتقر إلى النية؟ وجهان.^(٥)

المثال التاسع: في البخاري: بسنده عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة ؓ قال لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ؓ وكفر من كفر من العرب فقال عمر ؓ كيف تقتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه علي الله فقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله

(١) انظر البحر المحيط: (١١٣/٨).

(٢) أخرجه مسلم في النكاح باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته عن عثمان بن عفان بلفظ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» رقم (١٤٠٩)، والنسائي في مناسك الحج باب: النهي عن ذلك (٢٨٤٢، ٢٨٤٤) وباب: النهي عن نكاح المحرم (٣٢٧٥، ٣٢٧٦)، وأبو داود في المناسك باب: المحرم يتزوج (١٨٤١)، وأحمد عن عثمان (٤٦٤، ٤٩٨)، ومالك في الموطأ في الحج باب: نكاح المحرم (٧٨٠، ٧٨٢).

(٣) البحر المحيط (١١٠/٨ - ١١٣) (بتصرف واختصار).

(٤) البحر المحيط (١١٠/٨ - ١١٣) (بتصرف واختصار).

(٥) البحر المحيط (١١٠/٨ - ١١٣) (بتصرف واختصار).

لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم علي منعها قال عمر ؓ فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر ؓ فعرفت أنه الحق»^(١)
قال المازري^(٢) ظاهر السياق أن عمر كان موافقا علي قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والسنة موردا واحدا.^(٣)
وبالحديث استدلل القائلون بدلالة الاقتران، كذا قال الفتوحى.^(٤)

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، باب: وجوب الزكاة (٣/٣٣٤/١٤٠١)، واستنباط المرتدين. باب: قتل من أبى من قبول الفرائض (٦٩٢٤) والاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٥)، ومسلم في الإيذان باب: الأمر بقتال الناس حتى ... (٢٠)، والترمذي في الإيذان باب: ما جاء أمرت ... (٢٦٠٧)، والنسائي في مواضع متعددة منها: في الزكاة باب: مانع الزكاة (٢٤٤٣)، وأبو داود في الزكاة، باب (١٥٥٦)، وأحمد (٢٤١، ٣٣٧).

(٢) هو العلامة محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، أبو عبد الله، ولد سنة ٤٥٣هـ على الراجح، فقيه محدث، مالكي المذهب، ومن مؤلفاته: المعلم بفوائد شرح مسلم، وإيضاح المحصول في الأصول، والتلفين، والكشف والإنباء في الرد على الإحياء للغزالي، وتوفي سنة ٥٣٦هـ. راجع وفيات الأعيان (١/٦١٥)، الوافي (٤/١٥١)، الأعلام (٦/٢٧٧).

(٣) فتح الباري (١٢/٢٧٧، ٢٧٨).

(٤) شرح الكوكب المنير (٣/٢٦١).

المسألة الرابعة

أثر الإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية

قسم البلاغيون أساليب التعبير ثلاثة أقسام: إيجاز ومساواة وإطناب، فكل ما يجول في الصدر من المعاني، ويخطر ببال المرء من هذه المعاني، وأراد التحدث إلى الناس به، فإن التعبير عنه لا يعدو طريقاً من هذه الطرق، وسبب الحصر: أن المتكلم إذا أتى بالتعبير اللفظي على قدر المعنى دون زيادة ولا نقصان، فهذه هي «المساواة».

وإن استكثر من الألفاظ فزاد التعبير عن قدر المعنى لفائدة فذاك هو «الإطناب».

وإذا اختصر في لفظه مع الاستكثار من المعاني فهو «الإيجاز».

والإيجاز هو محط اهتمامنا في هذه المسألة.

تعريف الإيجاز:

والإيجاز في اللغة معناه التقصير يقال أوجز في كلامه إذا قصره وكلام وجيز أي قصير^(١).

أما في اصطلاح البلاغيين: فهو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها، وافية بالغرض المقصود، مع الإبانة والإفصاح^(٢). ومثاله قول الله تعالى: ﴿خُذْ أَلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذه الآية القصيرة جمعت مكارم الأخلاق بأسرها.

(١) انظر: مادة (وجز) في لسان العرب (٤٢٧/٥)، والقاموس المحيط (٦٧٩/١).

(٢) انظر: التلخيص (٢٠٩)، جواهر البلاغة (١٧٦)، والبلاغة العربية (٢٦/٢)، وعلم المعاني (١٤٥).

أقسام الإيجاز عند البلاغيين:

ينقسم الإيجاز عند البلاغيين قسمين^(١):

الأول: إيجاز قصر، ويسمى إيجاز البلاغة، وهو: تقليل الألفاظ وتكثير المعاني، ومثاله قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ٧٩] فإن معناه كثير ولفظه يسير.

والثاني: إيجاز الحذف ويكون بحذف شيء من العبارة لا يخل بالفهم، عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية، وهذا المحذوف قد يكون مفرداً كحذف المسند والمسند إليه والمفعول والمضاف والموصوف وغيرها وقد يكون المحذوف جملة، كحذف سؤال مقدر أو حذف مسبب ذكر سببه أو عكسه، وقد يكون المحذوف جملاً لا جملة واحدة وهذا يكثر في كلام الله - عز وجل -.

ومن أمثلة حذف المفرد قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨] فقد حذف هنا اسماً مضافاً تقديره في الكلام «جاهدوا في سبيل الله» ومن حذف الشرط قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] والتقدير: «إن تتبعوني يحببكم الله».

أما حذف الجملة فنحو قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٢١٣] أي فاختلّفوا فبعث.

أما حذف الجمل فنحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] وتقدير هذه الجمل في السياق: فأرسلوني إلى يوسف، لاستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له:

(١) انظر: التلخيص (٢١٤)، جواهر البلاغة (١٧٧)، والبلاغة العربية (٢٩/٢)، وعلم المعاني (١٤٧).

يوسف أيها الصديق.

مبحث الإيجاز عند الأصوليين:

اهتم الأصوليون بالنوع الثاني من الإيجاز عند اللغويين وهو الإيجاز بالحذف، وبحثوه تحت اسم: دلالة الإضمار، أو دلالة الاقتضاء وسأختار التعبير بدلالة الاقتضاء.

تعريف دلالة الاقتضاء وعلاقتها بالأسلوب الخبري:

ودلالة الاقتضاء هي^(١): ما كان المدلول فيه مضمرا، إما لضرورة صدق المتكلم، وإما لصحة وقوع الملفوظ به.

أو يقال في تعريفه: دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلم يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية، أو صحته الشرعية.

والإضمار لصحة وقوع الملفوظ به ينقسم قسمين:

الأول: ما يتوقف عليه صحة الكلام «الملفوظ به» شرعا

والثاني: ما يتوقف عليه صحة الكلام عقلا

وتقع دلالة الاقتضاء في الأسلوب الخبري كما تقع في الأسلوب الإنشائي سواء بسواء، وسأحرص على أن تكون الأمثلة من الأساليب الخبرية موضوع البحث.

أمثلتها:

المثال الأول:

فأما ضرورة صدق المتكلم فكقوله ﷺ (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان

(١) إجابة السائل شرح بغية الأمل (٢٣٤/١)، الإحكام للآمدي (٧١/٣)، المدخل (٢٧٢/١)، إرشاد الفحول (٢٢٦/١).

وما استكروا عليه)^(١) فإن ظاهر هذا الحديث يدل على أن الخطأ والنسيان لا يقعان في الأمة، وهذا لا يطابق الواقع حيث إنه يقع من الأمة الخطأ والنسيان. والنبي ﷺ لا يخبر إلا صدقا، وعلى هذا فلا بد من إضمار كلمة أو كلمات محذوفة يسلم عليها النفي النبوي، ويتأدى بها المقصود.

وباستقراء الأدلة الأخرى تبين:

- أن الخطأ والنسيان يقعان من أفراد الأمة، وقد وقع النسيان من النبي ﷺ.

- وأن الناسي والمخطئ مطالبان بحقوق العباد، فلا تسقط بالنسيان ولا بالخطأ.

- وأن القضاء والفدية والكفارة قد تجب وقد لا تجب مع الخطأ والنسيان.

فتبين من هذا أن محل العفو هو المؤاخذه والعقاب الأخروي، على ما ترتب على الخطأ والنسيان من تغيير صورة العبادة، أو الحلف مغالفا للواقع، وهذا ما عناه أفاضل العلماء حين قدروا المحذوف بالمؤاخذه أو العقاب.^(٢)

(١) أخرجه ابن ماجه ك: الطلاق باب: طلاق المكره والناسي حديث رقم (٢٠٤٥) بلفظ: (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان... الحديث) (٦٥٩/١)، ورواه ابن حبان بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان...» في كتاب أخباره ﷺ عن مناقب الصحابة باب فضل الأمة (٢٠٢/١٦)، انظر صحيح ابن ماجه (٣٤٧/١) حديث رقم (١٦٦٢)، وقال شيعب الأرئوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: صحيح على شرط البخاري، وفي إسناده الوليد بن مسلم وهو يدل على التسوية وإن كان قد صرح بالتحديث من الأوزاعي إلا أنه يشترط للسلامة من تدليس التسوية أن يصرح بالتحديث في جميع طبقات الإسناد إلى الصحابي وهذا ما لم يتوفر هنا، وقد صححه البوصيري والألباني وغيرهما.

(٢) أصول السرخسي (١٩٤/١)، إجابة السائل شرح بغية الأمل (٢٣٤/١)، الإيجاز (٣٦٦/١)، الإحكام للآمدي (٢٠٣/١)، (٢٦٨/٢)، المصنف في أصول الفقه (٥٢/١)، المحصول للرازي (٣١٩/١)، المدخل (٢٦٥/١)، المعتمد (٣١٠/١)، المستصفى (١٨٧/١).

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وهو مثال لما يتوقف عليه صحة الكلام شرعا.

فظاهر هذه الآية: أن المسافر يصوم عدة من أيام أخر، ولو لم يفطر في سفره، وكذلك المريض في مرضه، وهذا خلاف ما دلت عليه نصوص الشرع وإجماع العلماء، فوجب لتصحيح هذا المتبادر أن نقدر جملة مضمرة محذوفة يستقيم بتقديرها الكلام شرعا وهي «أو على سفر فأفطر فعدة من أيام أخر»^(١).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وهو مثال لما يتوقف عليه صحة الكلام عقلا، فإن العقل يمنع من إضافة التحريم إلى ذات الأمهات، فوجب إضمار فعل يتعلق به الحكم - وهو هنا التحريم -، لذا قال العلماء: وجب - هنا - إضمار لفظ دال على المحرم وهو «الوطء» أو «النكاح» نظراً إلى أن العقل يقتضي ذلك، ويكون التقدير: حرم عليكم وطء أمهاتكم، أو حرم عليكم نكاح أمهاتكم^(٢)، والله أعلم.

المطلب الخامس

أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه خمس مسائل:

- | | |
|-------------------|----------------------------|
| المسألة الأولى : | حقيقة النفي وأساليبه |
| المسألة الثانية : | دلالة النفي على النهي |
| المسألة الثالثة : | دلالة نفي الفعل على العموم |
| المسألة الرابعة : | دلالة النكرة في سياق النفي |
| المسألة الخامسة : | سلب العموم وعموم السلب |

(١) الإيهاج (٨٠/١)، التبصرة (٦٨/١)، المدخل (٢٧٢/١)، المنحول (٦٦/١).

(٢) انظر: التبصرة (٢٠١/١)، المستصفى (١٧٨/١)، أصول السرخسي (٩٠/١)، الإحكام للأمدي (٦٤/١)، روضة الناظر (٢٦٢/١)، المحصول للرازي (١٤٢/٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٧٠٤/٢)، الإيهاج (١٠٦/٢)، أصول الشاشي (١٧٥/١)، الفصول في الأصول (١٢٠/١)، إرشاد الفحول (٢٤٦/١)، المدخل (٢٦٤/١)، المهذب (١٧٢٧/٤).

المسألة الأولى حقيقة النفي وأساليبه

تعريف النفي في اللغة:

النفي متبادر المعنى؛ لكثرة استعماله، ومعناه -لغة-: الدفع والطرْد، تقول: نفيت الحصى عن وجه الأرض، إذا دفعته، فانتفى، أي: اندفع، وتقول: نفاه إذا طرده فانتفى، ثم قيل لكل شيء تدفعه ولا تثبته: نفيته فانتفى، ومنه نفى النسب، وقولهم: هذا ينافي ذلك، وهما يتنافيان ومتنافيان، والتُّفَاية -بضم النون-: ما نفى من الشيء لرداءته وقريب من هذا المعنى قولهم: نفاه، بمعنى نحاه، وانتفى الشجر من الوادي: ذهب، وهذه نفاية المتاع ونفيته، وما جريت عليه تُفِيَة -بضم النون- أي: سقطت وفضيحة^(١).

فتلخص من ذلك أنها تفيد معنى الدفع والطرْد والإخراج والطرح جانباً. وقد وردت مادة النفي في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]. وقد فسرها بعض العلماء بالحبس، وفسرها بعضهم بالطرْد والتغريب بعيداً عن موطن المحارب، وزاد بعضهم أنه يضيق عليه في المنفى فلا يمكن من التصرف في الأرض والتقلب منها حتى لا تعاوده الرغبة في الحرابة^(٢). يقول محمد صديق خان^(٣): والظاهر من الآية أنه يطرد من الأرض التي

(١) انظر مادة (نفي) في المصباح المنير (ص ٦١٩)، ومختار الصحاح (ص ٨٠٦)، وانظر أيضاً: الجمل في النحو (٣١٣/١)، وكتاب اللامات (٦٩/١)، وكتاب الأفعال (١٥٣/١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٥٠/٦)، تفسير البضاوي (٣٢٠/٢)، تفسير القرطبي (١٥٢/٦)، تفسير ابن كثير (٤٨/٢).

(٣) هو العلامة محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري

وقع فيها الفساد من غير سجن ولا غيره، والنفي قد يقع بمعنى الإهلال وليس المراد هنا.

النفي في الاصطلاح: استعمل النحويون لفظي الجحد والنفي بمعنى واحد فيقولون -مثلاً-: تأتي (إن) للجحود، ومثالها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] بمعنى: ما الكافرون إلا في غرور.

وعرفوا الجحد بأنه: «ما انجزم بـ (لم) لنفي الماضي» أو «هو: الإخبار عن ترك الفعل في الماضي»، وبالتأمل يتبين أن هذا تعريف لصورة من صورته^(١)

ومن المشهور التعبير عن النفي بالسلب، وأكثر من يستعمل ذلك المنطقة.

ويمكن تعريف النفي بأنه: «عدم الثبوت حقيقة أو ادعاء»

ولا يحصى من التعريف هنا بالضد، لأن هذه حقيقة النفي.

أدوات النفي:

ويقصد بأدوات النفي تلك الأدوات التي تنفي حدوث الفعل أو الاسم نفياً صريحاً.

١- «لا» النافية وتنقسم إلى قسمين:

الأول: «لا» النافية للحدث كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

=

القنوجي، أبو الطيب، ولد سنة ١٢٤٨هـ على الراجح، فقيه مجتهد، ومن مؤلفاته: فتح البيان في مقاصد القرآن، وعون الباري، وحسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة، وغيرها، وتوفي سنة ١٣٠٧هـ. راجع إيضاح المكنون (١/١٠)، وهدية العارفين (١/٦٥٦).

(١) انظر: الجمل في النحو (١/٣١٣)، وكتاب اللامات (١/٦٩)، وكتاب الأفعال (١/١٥٣).

والثاني: «لا» النافية لغير الحدث وهي قسمان:

أ- «لا» نافية للوحدة نحو: «لا زعيم في التاريخ خائناً» يرفع «زعيم» أفادت أنه ليس زعيم واحد خائناً وإنما أكثر من ذلك.

ب- «لا» النافية للجنس نحو: (لا رجل في الدار) ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٢- «ليس» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣- «ما» نحو قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ...﴾ [المائدة: ٧٥] وقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

٤- «إن» حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَخْلِفَنَّ إِنَّ أَرْدَنًا إِلَّا آلْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَجْرَكُمْ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرْنِي﴾ [هود: ٥١].

٥- «لات» وهي للمبالغة في النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

٦- «لم» و «لما» فهما على صلة قوية وبمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

٧- «لن» وهي للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّفْعَعَكُمُ أَرْحَامَكُمُ وَلَا أَوْلَدَكُمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣].

أما أدوات النفي الضمني فمنها ما يلي:

١- «بل» التي للإبطال ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

٢- «أم» نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤].

٣- «أو» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ الْبُيُوتَ﴾ [الأنسان: ٢٤] أي «لا تطعم آثماً ولا تطعم كفوراً».

٤- «لكن» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨١].

٥- «كلا» نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۚ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۚ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٧-٧٩].

وهذه الأدوات هي أظهر أدوات النفي صراحة وضمناً وإن كان قد توسع بعض علماء العربية بإدخال كثير من الأدوات كأدوات الاستبعاد والاستثناء وغيرها^(١).

(١) أساليب النفي في القرآن (ص ١٠) وما بعدها، اللباب في علل البناء والإعراب (٤١٦/١)، شرح ابن عقيل (٢٢٥/٣)، شرح قطر الندى (٣٠١)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٢٢/١)، سر صناعة الإعراب (١٢٧، ٢٤/١)، شرح شذور الذهب (٣٨٥/١)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٥٨/٢)، أسرار العربية (٢٦٧/١)، المفصل في صناعة الإعراب (٤٠٣/١).

المسألة الثانية دلالة النفي على النهي

تعرضت في المسألة السابقة لبيان معنى النفي وأدواته، وفي هذه المسألة أذكر أثراً من آثار النفي في الاستنباط من النصوص، وذلك لإفادته للنهي.

والنهي ضد الأمر، تقول: نهاه عن كذا ينهاه نهياً فانتهى عنه وتناهى، وتناهوا عن المنكر: نهى بعضهم بعضاً، والنهي: العقول؛ لأنها تنهى عن القبيح، وتناهى الماء: إذا وقف في الغدير وسكن، والإنهاء: الإبلاغ، والنهاية: الغاية، وهذا رجل ناهيك من رجل، وهذه امرأة ناهيتك من امرأة.

والنهي - بكسر النون أو فتحها - الموضع الذي له حاجز، ينهى الماء أن يفيض منه، ونهى الوند - بضم النون - أي التي في رأسه تنهى الجمل أن يمضي بالجل.^(١)

وقد عرف الأصوليون النهي بأنه: «طلب الكف عن الفعل»، واشترط بعضهم أن يكون صادراً من الأعلى لمن هو دونه، وبعضهم قال: يشترط أن يصدر على سبيل الاستعلاء، فيتناول العلو الحقيقي والادعائي^(٢).

وقد قسم الشاطبي وغيره النهي إلى صريح وضمني، فالصريح ما صدر بكلمة (لا) الناهية، والضمني ما دل على اقتضاء الترك لزوماً واستتباعاً^(٣)، ومن النهي الضمني مجيء الأسلوب منفيًا، مع إرادة النهي ضمناً، وهو المقصود بيانه في هذه المسألة.

وتم صلة بين النفي والنهي، لأن النفي إخبار بالسلب - أي عدم وقوع

(١) مختار الصحاح (مادة: نهى) (ص ٨١٦-٨١٧).

(٢) انظر: المستصفى (٣٢/٢)، الإيهام (٧٣/٢)، إرشاد الفحول (١٩٢/١).

(٣) المرافقات (٩٩/١)، (١٥٥/٣).

الفعل -، والنهي طلب بالسلب -أي طلب الكف وعدم الإقدام على الفعل -.

وفي القرآن الكريم آيات ونصوص يفهم منها النفي أو النهي على حد سواء.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] فليس هذا خبراً محضاً إذ لا يطرد مغبره^(١) ويستمر، فإن الكافر قد يكون له سبيل على المؤمن وذلك بالإذلال، والامتهان، والأسر والتسلط، فلأمناس من أن نحمل النص على ما يصدق الواقع ويستقيم مع النص والاستدلال به، وذلك بأن نحمل النفي في هذه الآية بأنه تقرير الحكم الشرعي بنهي المؤمنين عن أن يجعلوا أنفسهم تحت سلطة الكافرين بأي طريق كان، فعلى هذا يجب أن تحمل الآية الكريمة^(٢).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ أَلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي أَلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فلا معنى لنفي هذه الأمور الثلاثة لا في النهي عنها، والنفي هنا ألبق وأبلغ فهذا الذي تأهب للحج لا بد وأن يكون في إبعاد نفي يفهم معه دلالة النفي على النهي ضمناً، إذ أن النهي الصريح ألبق استعمالاً للصغير أو المتهادي في ارتكاب المنهي عنه، ومن ذلك قول العربي «كل شيء ولا شتيمة حر»^(٣) أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، ولأنه يستدل بقوله كل شيء أنه ينهاه.^(٤)

(١) أي المقصود به.

(٢) انظر: الموافقات (١/ ٩٩)، (٣/ ١٥٥)، وانظر أيضاً: تفسير القرطبي (٥/ ٤١٩)، تفسير

ابن كثير (١/ ٥٦٨)، تفسير الطبري (٥/ ٣٣١)، أحكام القرآن (٣/ ٢٧٩).

(٣) ورد هذا المثل في مادة (شتم) من لسان العرب (١٢/ ٣١٨).

(٤) القرطبي (٢/ ٤٠١٧)، ابن كثير (١/ ٢٣٨)، الطبري (٢/ ٢٥٧)، أحكام القرآن

(١/ ٣٨٣)، معاني القرآن (١/ ١٣١).

ومن إفادة أساليب النفي النهي ضمناً^(١) قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٢].

وقوله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النور: ٢٦]

فهذا ظاهر الحكم لما فيه من معنى النهي وجر بأنه يجري الصريح منه.^(٢)

ومن أمثلة ذلك أيضاً^(٣) قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] فما فائدة نفي التساوي وهو معلوم بالبداهة إنه لا يستوي القاعد بدون عذر والمجاهد، ويجب الزمخشري: (معناه الإذكار بما بينهما من التفاوت العظيم البعيد ليأنف القاعد ويرتفع بنفسه عن انحطاط منزلته ففيها -إذا- النهي عن القعود^(٤)).

ومن ذلك^(٥) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِّ﴾ [البقرة: ١-٢] فهو خبر أريد به النهي أي لا ترتابوا فيه ومن فوائد هذا الأسلوب تحقق المرء بنفسه بالتأمل ودقة النظر.

ومن أمثلة ذلك^(٦) قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ [النساء: ١٣٦] لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٧، ٣٨] فقوله: ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي﴾ نفي ولكنه جاء يعد أن عدد مظاهر قدرة الله لصاحبه، كأنه يقول له: لا تشرك بالله

(١) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٢) القرطبي (١٢/ ١١)، الطبري (١٨/ ٧١)، ابن كثير (٣/ ٢٦٣)، أحكام القرآن للشافعي

(١/ ١٧٨)، أحكام القرآن للجصاص (٥/ ١٠٦)، معاني القرآن (٤/ ٤٩٧).

(٣) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٤) الكشف (١/ ٢٢٤). وانظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٥) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٦) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

أحداً، غير أنه أراد أن يفهم صاحبه النهي عن الإشراف ضمناً، لكيلا يعاند، وقد عرفنا فيه الجدل وحب المحاور، ويتبين هذا من قوله تعالى في آخر السياق: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢].

ومن النفي بمعنى النهي^(١) قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١] فالمعنى: لا تحلوا الصيد وأنتم حرم.

وكل فعل منفي جاء في معرض الذم فهو نهي^(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وِزْمَةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ [التوبة: ١٠] وكل ما صرح فيه بنفي الحل فهو نهي عن الفعل^(٣)، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِلُّ هُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(١) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٢) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

(٣) انظر: أساليب النفي في القرآن الكريم (ص ٦٥-٦٦).

المسألة الثالثة

دلالة نفي الفعل على العموم

يقسم اللغويون الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، كما يقسمونه إلى لازم ومتعد، ولا يتصور دخول النفي على فعل الأمر، وإنما يمكن دخوله على اللازم والمتعدي من الفعلين الماضي والمضارع. ومن أمثلة ذلك:

المثال	الفعل المنفي
ما اتخذ الله من ولد	ماض متعد
وما كان معه من إله	ماض لازم
لن ينال الله لحومها ولا دماؤها	مضارع متعد
لم يكن له شريك في الملك	مضارع لازم

تحرير محل النزاع:

لا شك أن السياق لا بد من اعتباره في الاستدلال على المحذوف، وعلى هذا يقدر المحذوف على ما ظهر من السياق، فإن تعين تقديره عاماً عمل بعمومه، وإن تعين تقديره خاصاً حمل على خصوصه، لكن هذا من باب القرائن التي تحدد المراد، فينظر فيها كما ينظر في الأدلة الأخرى التي تخصص العموم أو تقيده المطلق، وهذا لا يتأتى فيه نزاع.

لكن محل النزاع حالة انعدام دليل آخر وانعدام القرينة المبينة للمعنى المحذوف، وصلاحيّة تقديره عاماً أو خاصاً على حد سواء.

وبالنظر في تمثيل الأصوليين لمسألة نفي الفعل ودلالته على العموم، يمكننا أن نقول: إن غاية الأصوليين منصبة على الفعل المتعدي الذي لم يذكر مفعوله، مثل قولهم: حلف لا أكل ولا أتزوج... الخ^(١).

(١) انظر: المستصفى (٢/٦٢)، والإحكام (٢/٢٣١)، والمحصل (١/٣٩١)، وفواتح

المذاهب في محل النزاع:

المذهب الأول: يكون عاماً، وهذا مذهب جمهور الشافعية وبعض الحنفية كأبي يوسف^(١)

المذهب الثاني: لا يكون عاماً، وهذا القول هو المنقول عن أبي حنيفة^(٢).

تصوير المسألة بما يبين ثمره الخلاف:

إذا قال شخص: والله لا أكل

أو: إن أكلت فعبدني حر.

وبعدها بفترة قال: نويت مأكولاً معيناً، كالسمك، أو اللحم، فهل يقبل قوله؟ إن قلنا بالعموم فالنية تخصصه، وبالتالي يقبل قوله، ويدين بينه وبين الله تعالى.

وإن قلنا بعدم العموم لم تقبل دعواه التخصيص بالنية، لأن كلامه ليس عاماً حتى يخصص، بل المقصود نفي الحقيقة، فيحث بأي أكل، ويعتق العبد بأي أكل.

سبب الخلاف:

يمكن إرجاع سبب الخلاف في هذه المسألة إلى أن الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول به والمتكلم لم يذكر مفعولاً به، فهل يلزم بالضرورة أن يقدر مفعول به محذوف، ويكون نكرة منفية فيفيد العموم، أم لا يلزم ذلك، ونحمل كلامه على نفي حقيقة الفعل مع قطع النظر عن المفعول به غير الملفوظ به.

(١) المستصفى (٢/٦٢)، والإحكام (٢/٢٣١)، والمحصول (١/٣٩١)، وشرح تنقيح الفصول (١٨٤)، والإبهاج (٢/١١٦)، ونهاية السؤل (٢/٧٣)، وشرح الكوكب المنير (٢٠٢/٣).

(٢) انظر: فوائح الرحموت (١/١٨٦)، وانظر كذلك: المحصول (١/٣٩١).

أدلة المذهب الأول:

استدل الجمهور بأدلة ثلاثة:

الدليل الأول: الفعل من قبيل النكرة والنكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم فالفعل في سياق النفي أو الشرط عام لفظاً ومتى ثبت عمومهم كان قابلاً للتخصيص.

الدليل الثاني: الفعل المنفي في قولنا لا أكل قصد منه نفي الماهية والماهية لا تنتفي إلا بانتفاء جميع أفرادها إذ لو بقى فرد منها لتحققت الماهية فيه ومتى انتفت الماهية بانتفاء جميع أفرادها كان اللفظ الدال على ذلك عاماً لأنه لا معنى للعموم إلا هذا.

الدليل الثالث: قول القائل لا أكل كقوله لا أكل أكلأً بجامع حصول المصدر في كل غاية الأمر أن المصدر في الأول مقدر لاشتقاق الفعل منه فمعناه لا أوجد أكلأً أما المصدر في الثاني فإنه مذكور وذلك لا يعتبر فارقاً مؤثراً في الحكم: والثاني عام اتفاقاً ويقبل التخصيص فيكون الأول عاماً كذلك ويقبل التخصيص.

نوقش الدليل الثالث: بوجود الفارق بين الأصل والفرع لأن قولنا لا أكل أكلأً المصدر فيه دال على الوحدة الشائعة في أي مأكول فكان نكرة والنكرة في سياق النفي تعم - أما قولنا لا أكل فالمصدر المقدر قصد به الماهية دون الفرد الشائع فكان مطلقاً لا نكرة والمطلق ليس عاماً فلا يقبل التخصيص.

أجيب عن ذلك: بأن (أكلأً) المذكور مصدر مؤكد، والمصدر المؤكد يطلق على الواحد وغيره، من المثني والجمع، فلم يقصد به الوحدة، فيكون مطلقاً كالمصدر المقدر، وكل منهما قصد به الماهية، فحيث اعتبرتم (لا أكل أكلأً) عاماً، وجب أن تعتبروا (لا أكل) عاماً كذلك، والفرق بينهما بدون دليل تحكم لا يجوز.

دليل المذهب الثاني:

بأنه لو عم الفعل المتعدي في مفعوله، لعم كذلك في الزمان والمكان، لأن كلا من هذه الأمور يعتبر لازماً من لوازم الفعل، فالفعل المتعدي لا يتحقق إلا بمفعول، وهو كذلك لا يتحقق إلا في زمان ومكان، لكن الفعل المتعدي لا يعم بالنسبة للزمان ولا المكان اتفاقاً، فوجب ألا يعم في المفعول.

والدليل على أنه لا يعم في الزمان والمكان: أنه لا يقبل التخصيص فيهما، فمن قال لا آكل، وأراد شهر كذا، أو في مكان كذا - كالطريق العام مثلاً - لا يقبل منه ذلك.^(١)

الترجيح:

بعد استعراض المذاهب وأدلتها فإني أميل إلى اختيار القول بالعموم، لأن ذكر الفعل المتعدي لا يكون مفيداً إلا مع تقدير المفعول به، وكلام العقلاء يحمل على الصحة والفائدة، وحذف ما يعلم جائز، ولذا فالمحذوف جزء من المعنى، وإن لم ينطق به المتكلم، وحيث لم يحدد المتكلم مراداً خاصاً فالغالب قصده إلى العموم.

أما ما استدل به أصحاب القول الثاني فيمكن الإجابة عنه بنفي الفارق بين المفعول به للفعل المتعدي وبين الزمان والمكان ونحوهما، لأن المفعول به مدلول عليه بالدلالة اللفظية إذا كان الفعل متعدياً، وأما الزمان والمكان ونحوهما فالدلالة عليها التزامية عقلية.

وأضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول: قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ

يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، سلط النفي على الفعل (تعلمون)، وظاهر السياق: والله يعلم المستقبل كله، وعواقب الأمور كلها، وأنتم لا تعلمون شيئاً من ذلك، فالنفي هنا دال على عموم المنفي، وهو جار على الراجح، وأما القائلون بالخصوص فيلزمهم تقدير لفظ خاص، أو القول بقيام قرينة اقتضت العموم فيكون خارجاً من محل النزاع.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، سلط النفي على الفعل (يعلمون)، فعلى القول بالعموم يكون المعنى: ولكن لا يعلمون شيئاً، وعلى القول بالخصوص يكون المعنى: ولكن لا يعلمون هذا الأمر وهو كونهم سفهاء، أي: ولا يعلمون سفههم وهذا هو الراجح هنا، فالنفي هنا دال على خاص، وليس على عموم المنفي، والذي سوغ حمله على خصوص المنفي دلالة السياق، ولو قلنا بالعموم لكان المعنى: ولكن لا يعلمون شيئاً، ومن المتبادر أن هذا غير مراد.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيْبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦]، سلط النفي على الفعل (يعلمون)، وظاهر السياق نفي الحقيقة من أصلها، لأن الأصنام التي يجعلون لها نصيباً من أرزاقهم، لا علم لها البتة، وليست أهلاً لأن توصف بالعلم، ولا مجال للقول بالخصوص هنا، وذلك مدرك بالحس والعقل.

(١) انظر: المحصول (١/٣٩١)، وفواتح الرحموت (١/١٨٦)، والبحر المحيط (٤/١٦٦) -

(١٧٣)، أصول الفقه للشيخ زهير (٢/٢١٥-٢١٨).

المسألة الرابعة دلالة النكرة في سياق النفي

النكرة المنفية، مثل قولنا: «لا رجل في الدار» يعبر عنها الأصوليون والنحويون بالنكرة في سياق النفي، ومعظم الأصوليين يذكرون عموم النكرة المنفية كقاعدة أصولية.^(١)

ويفيد كلام إمام الحرمين أن دلالتها على العموم بطريق الظاهر، وليست نصاً في العموم، وذلك حيث قال: «فأما قولهم: النكرة في النفي تعم، ففيه تفصيل لطيف، فأقول: إذا قال القائل: ما رأيت رجلاً، فهذا ظاهر في نفي الرؤية عن جنس الرجال، والتأويل يتطرق إليه، قال سيبويه^(٢): يجوز أن يقول القائل: ما رأيت رجلاً وإنما رأيت رجلاً، وإذا كان ينتظم الكلام على هذا الوجه، فليس التنكير مع النفي نصاً في اقتضاء العموم غير قابل للتأويل^(٣).

(١) أصول البرزدي (١/٦٩)، أصول السرخسي (١/٢١)، إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/٢٩٢)، إرشاد الفحول (٢/٢٠٧)، الإيهام (١/٢٦٣)، الأحكام لابن حزم (٤/٤١٩)، الإحكام للآمدي (٢/٢٣٦)، البرهان في أصول الفقه (١/٢٣٢)، التمهيد (١/٣١٨)، القواعد والفوائد الأصولية (١/٢٠١)، المحصول (٢/٥٦٣)، المدخل (١/٢٣٩)، المستصفى (١/٢٣١)، المسودة (١/١٣٩)، روضة الناظر (١/٢٢٢، ٢/٢٢٣)، المعتمد (١/٢٠٦)، تخريج الفروع على الأصول (١/٣٠٣).

(٢) هو العلامة عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر المعروف بسيبويه، أديب نحوي، ومن مؤلفاته: الكتاب في النحو، وتوفي سنة ١٨٠هـ. راجع الفهرست (١/٥١)، وفيات الأعيان (١/٤٨٧)، البداية والنهاية (١٠/١٧٦)، أخبار النحويين البصريين (٤٨)، النجوم الزاهرة (٢/٩٩).

(٣) هذا النقل عن سيبويه موجود في البرهان (١/٢٣٢)، ولكن لم أقف عليه، بل وجدت العلماء يتكرونها وجوده في الكتاب كما في تلقيح الفهوم (٤٤٥)، فلعل نسخة اشتملت عليه ولم تصل إلينا.

ووجه تطرق الاحتمال إليه الذي نبهنا عليه، فإذا قال القائل: «ما جاءني من رجل» لم يتجه فيه غير التعميم؛ فإن «من» وإن جرت زائدة فهي مؤكدة للتعميم قاطعة للاحتمال الذي نبهت عليه، والنكرة إذا جرت في مساق شرط لم يتطرق إليها التأويل المذكور في النفي، ولم يُشغَّ حملها -من غير قرينة مخصصة- على الخصوص^(١).

وقال بعض المحققين: إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو: (من) في

قوله: «ما جاءني من رجل» أفاد التنصيص على العموم، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر.^(٢)

المذاهب في عموم النكرة المنفية:

المذهب الأول: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وهذا ما أطبق عليه جمهور العلماء حتى لا يكاد يعرف سواه.

المذهب الثاني: أن النكرة المنفية لا تفيد العموم إلا بشرط بسبقها بلفظ (من) مثل: «ما عندي من رجل»، وكلمة (من) قد تكون مظهرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] أو مقدرة كقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ويعزي هذا المذهب لبعض النحويين والمتأخرين.^(٣)

الأدلة:

أدلة المذهب الأول:

١- أن الإنسان إذا قال: «اليوم أكلت شيئاً» فمن أراد تكذيبه قال: «ما

(١) البرهان (١/٢٣٢).

(٢) فتح الباري (١/٨٨).

(٣) انظر: مغني اللبيب (ص ٤٢٥)، وتلقيح الفهوم (٤٤٤)، وروضة الناظر (٢/٦٨٣).

أكلت اليوم شيئاً»، فذكرهم هذا النفي عند تكذيب ذلك الإثبات يدل على اتفاقهم على كونه مناقضاً، له ولو كان قوله: «ما أكلت اليوم شيئاً» لا يقتضي العموم لما ناقضه لأن السلب الجزئي لا يناقض الإيجاب الجزئي، مثاله من كتاب الله: أن اليهود لما قالت: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١] وإنما أورد الله تعالى هذا الكلام نقضاً لقولهم.^(١)

٢- لو لم تكن النكرة في النفي للعموم لما كان قولنا: لا إله إلا الله، نفياً لجميع الآلهة سوى الله تعالى.^(٢)

قال الخطابي: «كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم، فحملوا الظلم في الآية على ما عداه، يعني من المعاصي، فسألوا عن ذلك فتزلت هذه الآية» يعني قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. والذي يظهر - والله أعلم -، أنهم حملوا الظلم على عمومهم؛ الشرك فما دونه.

أدلة المذهب الثاني:

أنه لو كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم بمجرد ما لأدى ذلك إلى التناقض فيما إذا قيل: «ما عندي رجل بل رجلان» والمعلوم أنه لا تناقض في هذا إجماعاً حيث قصد: أن ما عنده رجل واحد، بل عنده رجلان.

لذا قلنا: أن النكرة في سياق النفي لا تعم.

أما إذا تقدمها (من) فإنها تعم، لامتناع إثبات الزيادة عليه فلا يمكن أن

(١) إجابة السائل (١/٣٢٥)، إرشاد الفحول (١/٢٥٥)، الإيهام (٢/١٥١)، الإحكام للأمدى (٢/١٢٢٧، ٢٣٦)، المحصول للرازي (٢/٥٦٤)، روضة الناظر (١/٢٢٩)، المستصفى (١/٢٢٩).

(٢) المحصول للرازي (٢/٥٦٣، ٥٦٤).

يقال: «ما عندي من رجل» فإنه يعم، لأنك إذا قلت بعدها: «بل رجلان» وقع التناقض.

ولا فرق بين الصورتين إلا إثبات «من» وعدمها، فدل على أن المؤثر في ذلك لفظة «من».

وأسوق للنكرة في سياق النفي الدالة على حكم شرعي الأمثلة التالية:
المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، جاء النهي عن الرفث والفسوق والجidal في صورة أسلوب خبري، لأن (لا) هنا لنفي الجنس على قراءة الجمهور بنصب (رفث) و (فسوق)^(١)، فهي موضوعة لغة للنفي، لكنها دالة على النهي حتماً، مع أنها ليست من صريح النهي (لا تفعل).

وعلى قراءة الرفع (فلا رفث ولا فسوق)^(٢) فهي متمحضة للنفي - أيضاً - ومع ذلك فهي دالة على النهي، وقد تكررت الكلمات الثلاث: (رفث، فسوق، جدال) ووقعت في سياق النفي وهي دالة على العموم ما لم يثبت التخصيص.
المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطْغُرْ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]، في هذه الآية حث على الجهاد والخروج مع النبي ﷺ وقد دل العموم المستفاد من النكرة في سياق النفي (لا يطنون موطئاً)، (ولا ينالون من .. نيلاً) على إثابتهم على كل صغيرة وكبيرة. والله أعلم.

(١) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي - الوافي (ص ٢١٣).

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري - الوافي (ص ٢١٨).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهَا وَلَا أَدَىٰ هُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

وقعت الكلمتان (منا، أذى) في سياق النفي وهما نكرتان فأفادت العموم وتحريم كل أنواع المن والأذى دقيقها وجليلها. والله أعلم.

المسألة الخامسة

سلب العموم وعموم السلب

تمهيد:

عنى المنطقة وكثير من الأصوليين^(١) بالتفريق بين سلب العموم وبين عموم السلب، ورغم اتحاد الكلمتين، وإضافة إحداها إلى الأخرى إلا أن هناك فرقا بينهما في المدلول، يظهر فيما يلي:

سلب العموم هو: ما تقدمت فيه أداة السلب على أداة العموم في القضية^(٢).
وفائدته:

أن يفهم منه أن النفي في القضية مسلط على بعض أفراد الكلي فقط لا على كل أفراد الكلي، ومثاله: ليس كل إنسان بعالم، فمعناها: أن بعض الناس ليس بعالم وهي قضية صادقة إذ هي مطابقة للواقع.
ومن أمثله:

١- ما كل ما يتمنى المرء يدركه^(٣).

فالقضية في الأصل كلية هكذا (كل ما يتمنى المرء يدركه) ثم سلط السلب

(١) انظر المسألة في: البحر المحيط (٨٩/٤)، التلويح على التوضيح (٩٦/١)، والإيهام

(٢/٩٦-٩٧) والتمهيد (٣٢٠/١)، وإرشاد الفحول (٢٠٥-٢٠٦).

(٢) إرشاد الفحول (٢٠٥/١)، الإيهام (٩٦/٢)، التمهيد (٣٢٠/١)، القواعد والفوائد

الأصولية (٢٠٣/١)، المنحول (٢٠٦/١)، الإحكام للآمدي (٢١٨/٢).

(٣) هذا صدر بيت مشهور على الألسنة، وهو في ديوان المتنبي، بالموسوعة الشعرية، في نونيته

التي مطلعها:

وَلَا تَدِيمُ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنُ	بِمَ التَّعَلُّلِ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ
تَجْرِي الرِّيحُ بِهَا لَا تَسْتَهِي السُّفُنُ	وَعَمَامَهُ: مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ
جَمَاعَةٌ ثُمَّ مَاتُوا قَبْلَ مَنْ دَفَنُوا	وَقَبْلَهُ: قَدْ كَانَ شَاهِدَ دَفْنِي قَبْلَ قَوْلِهِمْ
وَلَا يَذُرُّ عَلَى مَرَعَاكُمُ اللَّبَنُ	وَبَعْدَهُ: رَأَيْتُكُمْ لَا يَصُونُ الْعِرْضَ جَارُكُمْ

على العموم فيها، لا على كل فرد، فانتفي العموم فقط، وصار المعني: ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، بل ربما يدرك بعض ما يتمناه.

وتصير القضية بعد ذلك جزئية أو مهملة وهما في القوة سواء

٢- ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد^(١).

فالقضية في الأصل كلية هكذا: (كل رأي الفتى يدعو إلى رشد) ثم سلب السلب على العموم منها فصارت (ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد) فانتفي العموم فقط وصار المعني ليس كل رأي الفتى يدعو إلى رشد، بل ربما بعضه يدعو إليه، فالصفة الكلية إذا انتفت فليس معناه أن يكون النفي مسلطاً على كل فرد.

وعموم السلب هو ما تقدمت فيه أداة العموم على أداة السلب في القضية^(٢) وفائدته:

أن يفهم أن النفي مسلط على كل فرد من أفراد الكلي، ومثاله: كل إنسان ليس بعالم، فمعناها: أنه لا أحد من الإنسان موصوف بالعلم، وهي قضية كاذبة؛ لأنها غير مطابقة للواقع.

فسلب التعميم يعني توجيه السلب إلى كل فرد بخصوصه، أما تعميم السلب فمعناه أن السلب فيه عام مسلط على كل الأفراد، فلا يخفى علينا أن في عموم السلب يكون العموم مسلطاً على قضية سالبة، وأن في سلب العموم

(١) هذا صدر بيت من ديوان أبي العتاهية في الموسوعة الشعرية، من قصيدة فائية مطلعها:

إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مَوْتٍ فَمَا كَلَّفِي وَمَا عَنَّا بِيَا يَدْعُو إِلَى الْكَفِّ

وغامه: مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكِلٌ فَقِفْ

وقبله: مَنْ فَارَقَ الْقَصْدَ لَمْ يَأْمَنْ عَلَيْهِ هَوًى يَدْعُو إِلَى الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ وَالسَّرَفِ

وبعده: أَنَحْنِي مَا سَكَنْتَ رِيحٌ وَلَا عَصَفَتْ إِلَّا لَتُوذِنَ بِالنُّقْصَانِ وَالتَّلَفِّ

(٢) إرشاد الفحول (١/٢٠٥)، التمهيد (١/٣٢٠)، الإيهام (٢/٩٦).

يكون السلب مسلطاً على العموم في قضية كلية^(١) ومن أمثلته:

١- قول من رمى بمجموعة من التهم: «كل ذلك لم أصنع».

فالقضية في الأصل سالبة مهملة هكذا (الذنب المنسوب إلي لم أصنعه).

ثم سلط العموم عليها فصارت (كل الذنب المنسوب إلي لم أصنعه).

٢- قول النبي ﷺ حينما قال له ذو اليدين^(٢) أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال النبي ﷺ: «كل ذلك لم يكن» فقال ذو اليدين: «بل بعض ذلك قد كان»^(٣).

إذ قوله: «كل ذلك لم يكن» معناه لم يكن شيء من ذلك فهو من عموم السلب، ولذا فهم ذو اليدين عموم السلب ومن ثم قال: قد كان بعض ذلك^(٤) فالقضية في الأصل سالبة مهملة وهي (النسيان والقصر لم يكونا) ثم سلط العموم عليها فصارت «كل ذلك لم يكن»^(٥).

(١) ضوابط المعرفة (ص ٧٤) بتصرف.

(٢) هو الصحابي الجليل عمير بن عبد عمرو بن نضلة بن خزاعة، أبو محمد، ويقال له ذو الشمالين، وكان يعمل بيديه جميعاً ففيل له ذو اليدين، وأخى رسول الله بينه وبين يزيد بن الحارث، وقتلا جميعاً بيد. راجع الطبقات الكبرى (٣/١٦٧)، الإصابة (٤/٧٢٠).

(٣) مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب: السهو في الصلاة والسجود له (١/٤٠٤/٥٧٣)، والنسائي في المجتبى ك: السهو باب: ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم (٣/١٢٢٦)، وابن حبان (٦/٢٥/٢٢٤٩).

(٤) فتح الباري (٣/١٠١)، (٤/٣٨١)، التمهيد لابن عبد البر (١/٣٤٤)، (١١/٢٠٣)، شرح الزرقاني (١/٢٧٨)، تنوير الحوالك (١/٨٨)، الديباج (٢/٢٤٣)، شرح السيوطي (٣/٢٢)، شرح النووي على مسلم (٥/٦٩).

(٥) ضوابط المعرفة (ص ٧٤: ٧٥).

موقف الأصوليين من هذين المصطلحين:

ذكر الأصوليون مصطلح اللغويين والبيانين في سلب العموم وعموم السلب، مع إقرار مدلولهما، بل إن الناظر في بعض الشروح يجد أنهم يسوقونها كالقضية المسلمة، ويجعلونها مستثناة من الخلاف في دلالة النكرة في سياق النفي على العموم.^(١)

أثر هذين المصطلحين على الاستنباط والاستدلال:

يتعين على الفقيه إتقان الفرق بين هذين المصطلحين، وذلك توصلاً إلى صحة الاستنباط من النصوص، فإذا كان النص دالاً على عموم السلب فهو من العام الذي لم يخص، وإذا كان دالاً على سلب العموم فهو من العام المخصوص.

وقد لا يكون النص واضح الدلالة على أحد الأمرين فيبذل الفقيه جهده لتحديد المراد، وفي الأمثلة التالية توضيح لذلك:

المثال الأول:

حديث البخاري ومسلم واللفظ له: عن أبي هريرة^(٢) مرفوعاً: «ليس على المسلم في عبده، ولا فرسه صدقة»^(٣).

(١) انظر: المنحول (٢٠٦/١)، والإحكام للآمدي (٢١٨/٢)، والإبهاج (٩٦/٢)، والتمهيد (٣٢٠/١)، والقواعد والفوائد الأصولية (٢٠٣/١)، وإرشاد الفحول (٢٠٥/١).

(٢) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة، لازم النبي ﷺ منذ قدم مسلماً عام خيبر، وحفظ الحديث حتى صار أكثر الصحابة حديثاً، توفي سنة ٥٧ هـ على الراجح. راجع الإصابة (٤٢٥/٧)، وحلية الأولياء (٣٧٦/١)، وصفة الصفوة (٦٨٥/١)، والاستيعاب (١٧٦٨/٤)، وأسد الغابة (٣١٨/٦).

(٣) مسلم ك: الزكاة باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (٩٨٢/٦٧٦/٢)، النسائي

هذا الحديث مما لم تتضح دلالاته على أحد الأمرين، فيجب على الفقيه أن يحدد الموضوع ثم المحمول ثم يقدر أداة عموم ثم يدخل السلب، على النحو الصحيح، فنقول: تحويل هذا الأسلوب الخبري إلى قضيه يكون هكذا:

العبد لا تجب فيه الزكاة.

الفرس لا تجب فيها زكاة.

والتقدير كل عبد لا تجب فيه زكاة، وكل فرس لا تجب فيها زكاة.^(١)

ثم نقول: هذا من عموم السلب، فهو من العام الذي لم يخص.

فإذا وجدنا نصاً آخر يخصه جمعنا بينهما أو رجحنا، وإذا لم نجد ما يؤثر على هذا العموم قضينا به.

ونلاحظ أن النص اشتمل على تقديم السلب، فربما تبادر إلى المستدل سلب العموم، لكن بعد التدقيق تبين أنه من عموم السلب.

ك: الزكاة باب: زكاة الخيل (٢٤٦٦/٣٦/٥)، وزاد ابن خزيمة (٢٢٨٨/٢٩/٤): «إلا صدقة الفطر»، وفي البخاري ك: الزكاة باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة (١٤٦٣-١٤٦٤/٤١٧/٣): (ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة).

(١) فتح الباري (٣٢٧/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢١٥/٤)، (١٧/١٢٣-١٣٦)، شرح الزرقاني (١٤٨/٢)، ومن (١٨٣-١٩٧) عون المعبود (٣٣٨/٤)، تحفة الأحوذى (٢١٥/٣، ٢٨٤)، شرح النووي على مسلم (٥٥/٧)، تنوير الحوالك (٢٠٦/١)، شرح سنن ابن ماجه (١٢٨/١)، فيض القدير (٤٥٠، ١٩٢/٤)، (٣٦٩/٥).

المثال الثاني:

قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣].
اشتملت الآيات السابقة لهذه الآية على ذم أهل الكتاب، ويترتب على ذلك حكم شرعي عملي فرعي وهو حرمة الموالاة لهم، ثم جاءت هذه الآية لتقول: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ والتقدير ليس كل أهل الكتاب مستوين في الكفر، فهذا من سلب العموم.^(١)

المبحث الثاني

أثر المضمون الخبري في استنباط الأحكام الشرعية

وفيه ثلاثة مطالب:

- | | |
|-----------------|--|
| المطلب الأول : | أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية |
| المطلب الثاني : | أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية |
| المطلب الثالث : | أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات |

المطلب الأول

أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية

وفيه ثلاث مسائل:

- المسألة الأولى : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة
المسألة الثانية : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ غير صريح
المسألة الثالثة : دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة

(١) انظر تفسير القرطبي (٤/١٧٥)، تفسير الطبري (٤/٥١)، تفسير ابن كثير (١/٣٩٨)، معاني القرآن (١/٤٦٢)، فتح القدير (١/٣٧٣)، أحكام القرآن (٢/١٤)، (٣٢٢)، روح المعاني (٤/٣٣)، مجموع الفتاوى ١٦/٤٩٣.

المسألة الأولى

دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة

تمهيد:

المضمون هو المعنى الذي أفادته العبارة، وهو بهذا يقابل الإطار الذي هو الأسلوب الذي صيغ فيه هذا المضمون. وباستيفاء الكلام على الأسلوب الخبري، آن الأوان لبحث دلالاته من حيث ما تضمنه من معان، مع مراعاة مقصد البحث من التركيز على الأحكام الشرعية.

وقد اصطلح علماء الأصول والفقهاء على تقسيم الأحكام التكليفية من حيث تعلقها بفعل المكلف، إلى واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح^(١)، وكثيرا ما يعبرون عن الواجب بالفرض، واشتهر عن الحنفية تفريقهم بين الفرض والواجب، ونازع بعض العلماء في اعتبار المباح من أقسام الحكم التكليفي، واشتهر تفريق العلماء بين الفرض والواجب في باب الحج، كما أن بعض العلماء فرق بين الفرض والواجب في باب الصلاة، وبعضهم يفرق بينهما في أبواب أخرى^(٢)، ولا يخفى أن المندوب يرادف المستحب، وقد تساوى في الشهرة والاستعمال، والمباح يرادف الحلال، واشتهر استعمالهما جميعا دون تفريق.

(١) إرشاد الفحول (٢٣/١)، المنخول (٢١/١)، إجابة السائل (٤٨/١)، الإبهاج (٥١/١)، التمهيد (٥٨/١)، اللمع في أصول الفقه (٦/١)، المحصول للرازي (١١٣/١)، المحصول لابن عربي (٢٣/١).

(٢) الإحكام للآمدي (١٤٠/١)، الموافقات (٨/٤)، القواعد والفوائد الأصولية (٦٤/١)، المسودة (٤٥/١)، إجابة السائل (٣٦/١)، اللمع في أصول الفقه (٢٣/١)، المحصول للرازي (١١٩/١)، المستصفى (٦٣/١، ٣٢١)، تجريج الفروع على الأصول (١٦٩/١)، روضة الناظر (٣٠/١).

وقد استقرأت قدر الطاقة ورود هذه المصطلحات في القرآن الكريم، وفشت عنها ما استطعت في دواوين السنة المطهرة، فوجدت الأساليب الخبرية قد تضمنت التصريح ببعض هذه الألفاظ وما اشتق من مادتها، لكن بعضها يراد به ما يطابق المراد به في مصطلح الأصوليين، وبعضها لا يراد به ذلك، وأسوق خلاصة البحث في النقاط التالية:

التصريح بالوجوب:

ورد لفظ «وجب» وما اشتق من مادته ضمن أساليب خبرية في القرآن والسنة، وقد تنوع مدلوله وسأبين أهم دلالاته في الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وهذا هو الموضع الوحيد الذي ورد فيه لفظ (وجب) ولم يرد غيره من نفس المادة.

ومعنى (وجب) هنا: سقط، وهو معنى يذكره الأصوليون في بيان المعنى اللغوي لكلمة «وجب».

وفي كتب التفسير أن معناه: «سقطت إلى الأرض بعد النحر، وهو وقت الأكل منها»^(١)

وبذلك يتبين أنه لم يتطابق المعنى مع المصطلح الأصولي.

ومثله في الدلالة على المعنى اللغوي حديث مسلم^(٢) أن امرأة قالت للنبي

(١) تفسير الجلالين (ص ٤٤٤)، القرطبي (١٢/٦٢)، ابن كثير (٣/٢٢٣)، الطبري (١٧/١٦٥)، معاني القرآن (٤/٤١٣)، تفسير مجاهد (٢/٤٢٥)، فتح القدير (٤/٤٥٤)، أحكام القرآن للجصاص (٢/٣٦٨)، روح المعاني (١٧/١٥٦).

(٢) مسلم ك: الصيام باب: قضاء الصيام عن الميت (٢/٨٠٥) (٥/١١٤٩)، والترمذي ك: الزكاة باب: ما جاء في المتصدق يرث صدقته (٢/٤٧/٦٦٧)، وأبو داود ك: الزكاة

ﷺ: «إني تصدقت على أمي بجارية، وإنها ماتت، فقال ﷺ: «وجب أجرك وردها عليك الميراث»، والمعنى: ثبت أجرك»^(١)

وجاء لفظ (وجب) بمعنى نفذ وتم^(٢) في حديث: «إذا ابتاع رجلان فكل واحد منها بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منها البيع فقد وجب البيع»^(٣).

المثال الثاني:

حديث: (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: مملوك وامرأة وصبي ومريض)^(٤)، وهذا أسلوب خبري صرح بوجوب الجمعة، ومعنى الوجوب في الحديث مطابق لمصطلح الأصوليين، فالجمعة واجبة باتفاق

باب: من تصدق بصدقة ثم ورثها (٢/١٢٤/١٦٥٦) بلفظ: «ورجعت».

(١) فتح الباري (٤/٦٥)، حاشية ابن القيم (٧/٢٥)، تحفة الأحوذى (٣/٣٣٢)، شرح النووي على مسلم (٨/٢٥).

(٢) فتح الباري (٤/٣٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٢٢)، شرح النووي على مسلم (١٠/١٧٤)، شرح سنن ابن ماجه (١/١٥٨).

(٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب: إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع (٢/٧٤٤) برقم (٢٠٠٦)، ومسلم في كتاب البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/١١٣) برقم (١٥٣١).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الجمعة باب الجمعة للمملوك والمرأة (١/٤٥٩-٤٥٠) (١٠٦٧)، عن طارق بن شهاب وقال عنه: قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا؛ بلفظ: «إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض». ورواه الحاكم في المستدرک كتاب الجمعة (١/٤٢٥) رقم (١٠٦٢)، من رواية طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري ﷺ يرفعه إلى النبي ﷺ. وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود (١/١٩٩) برقم (٩٤٢).

أهل العلم^(١).

ومثله - أيضاً - في تطابق معنى اللفظ النبوي مع المصطلح الأصولي:

حديث وجوب الغسل من التقاء الختانين، وقد ورد بالفاظ متعددة وكلها بأسلوب خبري مشتمل على التصريح بالوجوب، ولفظه عند البخاري^(٢): عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»^(٣).

وقول ابن عمر - رضي الله عنهما -: «إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة»^(٤).

المثال الثالث:

حديث الصحيحين: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(١)، وهذا مما اختلف فيه الفقهاء، فأجراه بعضهم^(٢) على ظاهره، واعتبر المعنى المدلول عليه باللفظ النبوي مطابقاً لمصطلح الأصوليين والفقهاء في الواجب^(٣). وجهور الفقهاء على أن الغسل يوم الجمعة ليس بواجب إلا على جنب وعدلوا عن إجراء الحديث على ظاهره، لما رواه أصحاب السنن من حديث الحسن البصري^(٤) عن سمرة^(٥) أن النبي ﷺ قال: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(٦).

(١) أخرجه البخاري ك: الأذان - باب: وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور (٢/٤٣٨/٨٥٨)، ومسلم ك: الجمعة - باب: الطيب والسواك يوم الجمعة (٢/٥٨١/٨٤٦) عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(٢) عزاه النووي في شرح صحيح مسلم إلى بعض السلف، واستعجب القرطبي من القائلين بهذا.

(٣) فتح الباري (٢/٣٦١-٣٦٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٠/٧٨-٨٩، ١٥٠)، شرح الزرقاني (١/٣٠٢)، عون المعبود (٢/٣-٨)، تحفة الأحوذى (٢/٥٠٧)، (٣/٧)، شرح النووي على مسلم (٦/١٣٤)، الديباج (٢/٤٣٠)، فيض القدير (٤/٤٠١)، حاشية السندي (٣/٩٢).

(٤) هو العلامة الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري، ولد سنة ٢١٠هـ على الراجح، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ومن مؤلفاته: كتاب في فضائل مكة، وتوفي سنة ١١٠هـ. راجع حلية الأولياء (٢/١٣١)، ذيل المذيل (٩٣)، الأعلام (٢/٢٢٦).

(٥) هو الصحابي الجليل سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، وتوفي بالكوفة سنة ٦٠هـ. راجع (الجمع بين رجال الصحيحين (٢٠٢)، المحبر (٢٩٥)، تهذيب التهذيب (٤/٢٣٦).

(٦) أخرجه الترمذي ك: الصلاة - باب: ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (١/٥٠٦) (٤٩٧).

(١) فتح الباري (٢/٣٤٣)، عون المعبود (٣/٢٧٨، ٢٧٩)، شرح النووي على مسلم (٦/١٣٥)، فيض القدير (٣/٣٥٨).

(٢) أخرجه البخاري ك: الغسل باب: إذا التقى الختان (١/٥١٩-٩٢٠/٢٩١)، ومسلم ك: الحيض باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/٢٧١/٣٤٨)، وقال: وفي حديث مطر «وإن لم ينزل».

(٣) أخرجه البخاري ك: الغسل باب: إذا التقى الختانان (١/١١٠) تحت رقم (٢٨٧)، ومسلم ك: الحيض باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (١/٢٧١) تحت رقم (٣٤٨)، والدارمي ك: الصلاة والطهارة باب: مس الختان الختان (١/٢٧١) تحت رقم (٧٦١). وانظر: فتح الباري (١/٣٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/١٠٢)، شرح الزرقاني (١/١٣٨)، عون المعبود (١/٢٥١)، تحفة الأحوذى (١/٣٠٦)، شرح سنن ابن ماجه (١/٤٦)، فيض القدير (٢/٥٦١)، حاشية السندي (١/١١١).

(٤) سنن البيهقي ك: الطهارة باب: الغسل على من أراد الجمعة دون من لم يردّها (١/٢٩٧) تحت رقم (١٣١٩) بلفظه، وفي البخاري ك: الجمعة - باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٢/٤٥٣) تحت رقم (٨٧٧) بلفظ: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل».

ولأن الوجوب يرد بمعان أخرى في اللغة كالثبوت فاعتبروا المعنى اللغوي لحديث السنن المذكور.

التصريح بالفرض:

وأما لفظ الفرض فقد جاء المضمون الخبري بألفاظ من مادته، وبعضها مطابق لمصطلح الأصوليين، وبعضها غير مطابق لمصطلحهم، وأذكر من المطابق (سنة) أمثلة:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فمعناه: ما فرضنا عليهم التزامه من الأحكام المتعلقة بالزواج، والإماء، مثل عدم الزيادة على أربع نسوة، وعدم الزواج إلا بولي وشهود، وأن تكون المرأة الموطأة بملك اليمين مسلمة أو كتابية، بخلاف الوثنية ومن في أحكامها، وأن تستبرأ قبل الوطء^(١)، فكلها أحكام فرضها الله -

عن سمرة بن جندب، وقال: حديث سمرة حديث حسن، وقال أيضاً: ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ رسلاً. والنسائي ك: الجمعة - باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣/١٠٥/١٣٧٩)، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود برقم (٣٤١-٧٢/١)، وقال الأرئوط إنه حسن لغيره. انظر: مسند الإمام أحمد (٨/٥) برقم (٢٠١٠١) وقال الحافظ ابن حجر: من أقوى ما يستدل به على عدم فريضة الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً «من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام». تلخيص الخبير (٦٧/٢)، وإننا لم أذكر هذا الحديث في صلب البحث لأن دلالة خفية بخلاف ما أثبتته فإن دلالة صريحة جلية.

(١) مناهل العرفان (٢/٢٣٠)، البيضاوي (٤/٣٨١)، القرطبي (١٤/٢١٤)، ابن كثير (٣/٥٠١)، الطبري (٢٢/٢٠-٢٤)، الجلالين (٥٦١)، الدر المنثور (٦/٦٣٢)،

عز وجل - على المؤمنين، فيجب التزامها، ولا خيار للمكلف فيها.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١] جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، وصرحت بلفظ (فرضنا) وقد قرأ بعض القراء^(١) بتشديد الراء (وفرضناها)^(٢) وقد وصفت السورة بذلك لكثرة المفروض فيها^(٣).

وقد اشتملت السورة الكريمة على كثير من الأحكام الشرعية، التي اصطلح الأصوليون على تسميتها بالفرض، فاتفق الاصطلاح مع اللفظ القرآني^(٤).

المثال الثالث:

قول الله -تبارك وتعالى- في الآية المبينة لمصارف الزكاة والصدقات ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]^(٥)، وتقدير المعنى:

الصنعاني (٣/١١٩)، تذكرة الأريب (١/٨٧)، زاد المسير (٦/٤٠٦)، روح المعاني (٢٢/٦١)، مجموع الفتاوى (١٥/٤٤٤).

(١) هم ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري. الوافي (ص ٣٢٨).

(٢) حجة القرآن (١/٤٩٤).

(٣) الجلالين (٤٦٢).

(٤) البيضاوي (٤/١٧٢)، القرطبي (١٢/١٥٨)، ابن كثير (٣/٢٦١)، البرهان في علوم القرآن (١/١٧٩)، الطبري (١٨/٦٥)، الدر المنثور (٦/١٢٤)، معاني القرآن (٤/٤٩٣)، الواحدي (٢/٧٥٦)، البغوي (٣/٣٢٠)، مجموع الفتاوى (١٥/٢٨١).

(٥) وانظر: تفسيرها في: البيضاوي (٣/١٥٤)، القرطبي (٨/١٩٢)، ابن كثير (٢/٣٦٧)،

الطبري (١٠/١٦٦)، الدر المنثور (٤/٦٥)، أحكام القرآن للشافعي (١/١٦٠)،

الواحدي (١/٤٦٩)، أبو السعود (٤/٧٦)، زاد المسير (٣/٤٥٨)، النسفي (٢/٩٥).

«فرض الله هذه الأشياء فريضة»^(١).

المثال الرابع:

حديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا)^(٢)، والاصطلاح الأصولي واللفظ النبوي متطابقان في المعنى في هذا الأسلوب الخبري^(٣).

المثال الخامس:

حديث البخاري^(٤) عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: أن رسول الله عليه وسلم لما بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة أموالهم».

(١) مختصر تفسير البغوي (١/٣٧٠).

(٢) أخرجه مسلم ك: الحج - باب: فرض الحج مرة في العمر (٢/٩٧٥)، (١٣٣٧)، والنسائي ك: الحج - باب: وجوب الحج (٥/١١١)، (٢٦١٩)، (٢٦٢٠)، والحاكم (٢/٣٢٢) (٣١٥٥) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه هكذا رواه سفيان بن حسين الواسطي عن الزهري عن ابن عباس فالحاكم خرجه من طريق غير الطريق التي عند مسلم.

(٣) فتح الباري (١٣/٢٦٠)، حاشية ابن القيم (٥/١٤٦)، عون المعبود (٥/١٠٠)، شرح النووي على مسلم (٩/١٠٠، ١٠١).

(٤) أخرجه البخاري ك: الزكاة - باب: وجوب الزكاة (٣/٣٣٣)، (١٣٩٥)، ومسلم ك: الإيمان - باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١/١٩٠)، والنسائي (٥/٦-٥/٢٤٣٤)، والترمذي ك: الزكاة - باب: ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة (٢/١٣-١٤/٦٢٥) وقال: حديث حسن صحيح.

والشاهد فيه ورود لفظ (فرض) وقد جاء هذا الحديث في صحيح مسلم^(١) بلفظ «أفترض»، وقد تطابق المصطلح الأصولي مع اللفظ النبوي ودلا على معنى واحد^(٢).

وفي الحديث أيضا التصريح بأن الخبر كاف في الدلالة على الفرضية، وذلك في قول النبي ﷺ: «فأخبرهم».

المثال السادس:

ومما يحتمل المطابقة في الدلالة على المعنى وعدمها حديث الصحيحين^(٣) عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير الكبير» فللفظ «فرض» هنا يحتمل معنيين: المعنى الأول الإيجاب، وقد بوب الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله: باب فرض صدقة الفطر.

والمعنى الثاني: التقدير، ويدل عليه نصب كلمة (صاعا) فإنه يدل على أن المعنى: قدرها بصاع فالتمييز ينصب على نزع الخافض كما يقول النحاة^(٤).

(١) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب وجوب الزكاة (٢/٥٠٥) تحت رقم (١٣٣١)، ومسلم ك: الإيمان باب الدعاء على الشهادتين وشرائع الإسلام (١/٥١) تحت رقم (١٩)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة (٣/٢١) تحت رقم (٦٢٥).

(٢) شرح النووي على مسلم (١/١٩٩)، فتح الباري (١٣/٤٣٩).

(٣) أخرجه البخاري ك: الزكاة باب فرض صدقة الفطر (٢/٥٤٧) تحت رقم (١٤٣٢)، ومسلم ك: الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٢/٦٧٧) تحت رقم (٩٨٤)، والترمذي ك: الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر (٣/٦٢) تحت رقم (٦٧٦) وقال حديث حسن صحيح.

(٤) فتح الباري (٣/٣٦٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٢٠-٣٢١)، شرح الزرقاني

وقد ورد اللفظ (فرض) وبعض ما اشتق من مادته في بعض النصوص الشرعية، ولم يكن تعريف الأصوليين مطابقاً لمدلولها، فمن ذلك:

مجيء لفظ فرض بمعنى الإباحة:

وبهذا المعنى فسر قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فقد ذكر بعض المفسرين^(١) أن معنى فرض: أحل وقد أحل الله تعالى لنبيه ﷺ أموراً اختصه بها^(٢).

(٢/ ١٩٤)، عون المعبود (٥/ ٥) تحفة الأحوذى (٣/ ٢٨٢)، شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٧، ٥٨)، شرح السيوطي (٥/ ٤٣-٤٩).

(١) مختصر تفسير البغوي (٢/ ٧٤٩)، البضاوي (٤/ ٣٧٧)، القرطبي (١٨/ ١٨٦)، ابن كثير (٣/ ٤٩٣)، البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٤١)، الطبري (٢٢/ ١٤)، تفسير الصنعاني (٣/ ١١٨)، معاني القرآن (٥/ ٣٤٥)، الثعالبي (٣/ ٢٣١).

(٢) ذكر القرطبي في تفسيره (١٤/ ٢١١-٢١٣) أن الله تعالى خص رسوله في أحكام الشريعة بمعان لم يشاركه فيها أحد، في باب الفرض والتحريم والتحليل، مزية على الأمة وهبت له ومرتبة خص بها، ففرضت عليه أشياء ما فرضت على غيره، وحرمت عليه أفعال لم تحرم عليهم، وحللت له أشياء لم تحلل لهم منها متفق عليه ومختلف فيه. فأما ما فرض عليه فأمر من منها: التهجد، والضحية، والأضحية، والوتر، والسواك، وقضاء دين من مات معسراً، ومشاورة ذوي الأحلام، وتخيير النساء، وإذا عمل عملاً أثبته، وإذا رأى منكراً أنكره وأظهره.

وأما ما حرم عليه فأمر من منها: تحريم الزكاة عليه وعلى آله، وصدقة التطوع عليه وفي آله تفصيل باختلاف، وخائفة الأعين، وحرم الله عليه إذا لبس لأمته أن يخلعها عنه أو يحكم الله بينه وبين محاربه، والأكل متكثراً، وأكل الأطعمة الكريمة الرائحة، والتبديل بأزواجه -على قول-، ونكاح امرأة تكره صحبتها، ونكاح الحرة الكتابية، ونكاح الأمة، والكتابية، وقول الشعر وتعليمه، وأن يمد عينه إلى ما متع به الناس.

وأما ما أحل له ﷺ فأمر من منها: صفى المغنم، والاستبداد بخمس الخمس أو الخمس،

مجيء لفظ (فرض) بمعنى الشرع:

ومن ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] فالمعنى هنا: قد شرع الله لكم ما تتحللون به من اليمين المنعقدة^(١)، ألا وهو الكفارة، ورغم أن كفارة اليمين واجبة على من حنث، إلا أنه لا يمكن تفسير الفرض هنا بالوجوب، فإن المعنى يصبح: قد أوجب الله تعالى عليكم التحلل من جميع أيمانكم، وهذا ليس بواقع في الشرع الحنيف، بل التحلل من اليمين قد يكون محرماً وقد يكون مباحاً وقد يكون واجباً، وقد يكون مستحباً.

فيكون واجباً في حق من حلف ليرتكب معصية، فإنه يحرم عليه إتيان المعصية، ولا يكون التحلل من اليمين واجباً عليه ابتداءً، بل إذا حنث وجبت عليه الكفارة لحنثه.

ويكون التحلل واجباً في حق من حلف ليترك واجباً، أو ليأتين محرماً، فإنه يحرم عليه ترك الواجب، وإتيان المحرم، ويجب عليه التحلل حينئذ.

ويستحب التحلل في حق من حلف على ترك بر مما لا يجب، فيستحب له ابتداء البر، والكفارة، فإذا فعله صارت الكفارة واجبة، وفي حديث

والوصال، والزيادة على أربعة نسوة، والنكاح بلفظ الحب، وبغير ولي، وبغير صداق، وفي حالة الإحرام، وسقوط القسم بين الأزواج عنه، والقتال بمكة، وأنه لا يورث، وبقاء زوجته من بعد الموت، وإذا طلق امرأة تبقى حرمة عليها فلا تنكح.

وسبق أن هذه الأحكام بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه، وثم أمور أخرى لم تذكر هنا.

(١) البضاوي (٥/ ٣٥٥)، الطبري (٢٨/ ١٥٩)، تفسير أبي السعود (٨/ ٢٦٦)، فتح القدير (٥/ ٢٥٠)، تفسير النسفي (٤/ ٢٥٩)، روح المعاني (٢٨/ ١٤٨).

الصحيحين^(١): «إني - والله إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً إلا أتيت الذي هو خير منها وتحملتُها».

إسناد لفظ (فرض) إلى العباد:

من المقطوع به أن تشريع الأحكام كلها لله - عز وجل - فإسناد لفظ الفرض إلى العباد يجعله دالاً على غير مقصود الأصوليين بهذا المصطلح، فمن ذلك:

- قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

- ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ومعنى الفرض في هذه المواضع: التقدير^(٢)، وهو من المعاني اللغوية للكلمة، قال البغوي: (وقد فرضتم لهن فريضة) أي: سميت لهن مهراً، (فنصف ما فرضتم) أي: لهما نصف المهر المسمى^(٣).

التصريح بالتحريم:

تكرر التصريح بلفظ الحرام وما اشتق من مادته في النصوص الشرعية، وكانت الأساليب خبرية، ومضمونها دال على ما يدل عليه مصطلح الأصوليين،

(١) أخرجه البخاري ك: الأيمان باب: قوله قال تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾ (١١/٥٢٥/٦٦٢٣)، ومسلم ك: الأيمان باب: من حلف يميناً فأرى غيرها خيراً منها (٣/١٢٧٠/١٦٤٩)، وانظر: عمدة الأحكام (ج: ٣٦٥) وراجع: شرحه مع ما في معناه في إحصاء الأحكام (٢/١٤١-١٤٣).

(٢) الطبري (٢/٥٢٩)، الواحدي (١/١٧٥)، فتح القدير (١/٢٥٤)، أحكام القرآن للجصاص (٢/٣٥)، النسخي (١/١١٦)، روح المعاني (٢/١٥٢).

(٣) مختصر تفسير البغوي (١/٨٧).

فمن ذلك الأمثلة الآتية:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]،
قول الله تبارك وتعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣]،
قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]، قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

الأمثلة من السنة النبوية:

١- قول النبي ﷺ: (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها في السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: (قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه)^(١)

وقد اشتمل هذا الحديث على الفعل (حرم) مرتين وعلى لفظ (حرام) مرة واحدة، وكلها في أسلوب خبري، ويراد بها ما يراد بالمصطلح الأصولي:

(١) البخاري ك: البيوع - باب: بيع الميتة والأصنام (٤/٥٣٣/٢٢٣٦)، ومسلم ك: المساقاة

- باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (٣/١٢٠٧/١٥٨١)، والترمذي

ك: البيوع باب: ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام (٢/٥٦٨-٥٦٩/١٢٩٧)، وقال

حديث حسن صحيح. وانظر: بلوغ المرام حديث (٧٦٩) متفق عليه.

(حرام).^(١)

٢- حديث البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله).^(٢)

والشاهد فيه لفظ (حرمت علينا) وهو بمعناه الاصطلاحي.

التصريح بالإباحة:

كثر في النصوص الشرعية ورود لفظ الجل وما اشتق من مادته، وتطابق مدلوله مع مصطلح الأصوليين، وكانت الأساليب خبرية فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨٧]، قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلْالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، قوله تعالى: ﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦]، قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قوله تعالى: ﴿وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وجميع هذه الآيات جاءت في أسلوب خبري تصرح بالحل، وغيرها كثير مما لا يحتاج إلى نص عليه، ولا يحتاج معناه إلى إيضاح بل هو نص في الإباحة ولا شك والله أعلم.

(١) فتح الباري (٢١/٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٤/٤)، (٤٢/٩)، شرح الزرقاني (٣٩٤/٢)، عون المعبود (٢٧٣/٩)، شرح النووي على مسلم (٦/١١).

(٢) سبق تخريجه في صفحة ٤٦٣ (٤٦٣) حاشية رقم (١١)، وانظر: فتح الباري (٧٦/١)، (٢٧٦/١٢)، تحفة الأحوذ (٢٨٤/٧)، شرح النووي على مسلم (٢٠٦/١).

وفي الحديث الصحيح: (إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة، حتى يصيب قواما ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، ورجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة، فحلت له المسألة).^(١) وفي هذا الحديث تكرر في الأسلوب الخبري التصريح بحل السؤال عند الضرورة المقتضية له.^(٢)

وقد عبر النبي ﷺ عن المصطلح الأصولي (المباح) بلفظ الجائز، ومن ذلك: حديث (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا، أو أحل حراما).^(٣) وهو من الأسلوب الخبري المصرح بمرادف المباح، على أحد التفسيرين. والتفسير الثاني أن الجائز هنا مقابل للآزم، فالتعقد إما لازم كالبيع البات، المستوفي للشروط والأركان وإما جائز كالبيع في مدة الخيار المشروع للطرفين وإما لازم في حق أحد العاقدين جائز في حق الآخر كعقد الكتابة.^(٤)

(١) أخرجه مسلم ك: الزكاة باب من تحل له المسألة (٧٢٢/٢) تحت رقم (١٠٤٤)، وأبو داود ك: الزكاة باب ما تجوز فيه المسألة (١٢٠/٢) تحت رقم (١٦٤٠)، وانظر: بلوغ المرام ج (٨٦٠).

(٢) فتح الباري (٤٠٧/١-٤٠٨)، التمهيد لابن عبد البر (٣٢٧/١٨)، شرح الزرقاني (٢٣/٤)، عون المعبود (٣٥/٥)، تحفة الأحوذ (٢٥٨/٣).

(٣) أخرجه الترمذي ك: الأحكام - باب: ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس (٢٧/٣) تحت رقم (١٣٥٢) وقال: حديث حسن صحيح، والحاكم (٥٨/٢) تحت رقم (٢٣١٣) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٣٨٦٢).

(٤) حاشية ابن القيم (٣٧٢/٩)، عون المعبود (٣٢١/٧)، تحفة الأحوذ (٥٠٤/٢)، (٤٨٧/٤)، فيض القدير (٢٤٠/٤).

قال الصنعاني بيانا لهذا المعنى: «وضع الصلح مشروط فيه المراضاة، لقوله: (جائز) أي: أنه ليس بحكم لازم يقضى به وإن لم يرض الخصم»^(١)

هذا والاستدلال بالحديث على فرض صحته اعتبارا بكثرته طرقة، وقد أشار إلى هذا العلامة الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في بلوغ المرام^(٢).

وفي حديث أبي داود^(٣) والنسائي: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته»^(٤).

وفيه التصريح بأنه الغني القادر على سداد دينه، ومع ذلك يباطل في السداد مستثنى من عموم حديث: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»^(٥).

ويحل للدائن أن يغلق عليه القول، ويشدد في هتك عرضه فيقول: مطلني، وظلمني، وإنه لظالم مباطل، لا يرعى حقا، وعقوبته بالحبس وبأن يبيع القاضي ماله، ويقضي عنه دينه»^(٦).

(١) سبل السلام (٣/٦٤) ط جامعة الإمام - الطبعة الثالثة.

(٢) بلوغ المرام (ح ٨٦١).

(٣) هو الحافظ الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود، ولد سنة ٢٠٢هـ على الراجح، فقيه محدث حافظ، ومن مؤلفاته: السنن، والمراسيل، وغيرها، وتوفي سنة ٢٧٥هـ. راجع تذكرة الحفاظ (٢/١٥٢)، تهذيب ابن عساكر (٦/٢٤٤)، تاريخ بغداد (٩/٥٥)، وفيات الأعيان (١/٢١٤).

(٤) أخرجه أبو داود ك: الأفضية - باب: الحبس في الدين وغيره (٣/١٥٧٠) تحت رقم (٣٦٢٨)، والنسائي ك: البيوع باب: مطل الغني (٧/٣٦٣) تحت رقم (٤٧٠٣)، وأحمد (٤/٣٨٨) تحت رقم (١٩٤٧٤)، والحاكم في المستدرک (٤/١١٤) برقم (٧٠٦٥) ك: الأحكام وقال: صحيح الإسناد وأقره الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٤٨٧).

(٥) أخرجه مسلم ك: البر والصلة والآداب - باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (٤/١٩٨٦) تحت رقم (٢٥٦٤).

(٦) فتح الباري (٥/٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٨٧)، شرح الزرقاني (٣/٤١٢)،

واختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته مرة واحدة أم لا؟^(١)

والحديث المحرم لعرض المؤمن والمحل لعرض الماطل كلاهما من الأسلوب الخبري.

وأما لفظ الإباحة بذاته فلم أجده، ولم أجد شيئا من مادته في القرآن الكريم، وقد بحثت عنه كثيرا في السنة النبوية، فلم أجده كذلك، ولكن سبق أنه مرادف للفظ الحل. والله أعلم.

التصريح بالكراهة:

تضمنت الأساليب الخبرية الواردة في النصوص الشرعية كثيرا من الألفاظ المتمية إلى مادة (كره)، وبإمعان النظر فيما دل على حكم شرعي منها تبين أنها قد تأتي في لسان الشرع دالة على التحريم، وحينئذ فإن اصطلاح الأصوليين لا يطابق هذه الدلالة، ومن ذلك: قول الحق تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

فأفعال المكلفين المشار إليها^(٢) في موضوع هذه القضية الخبرية جميعها من

عون المعبود (١٠/٤١)، شرح سنن ابن ماجه (١/١٧٥)، فيض القدير (٥/٤٠٠)،

شرح السيوطي (٧/٣١٧)، حاشية السندي (٧/٣١٧).

(١) انظر: سبل السلام (٣/٥٥-٥٦).

(٢) المشار إليه إما الأوامر والنواهي المبدوءة بقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ لِلَّذِينَ إِحْسَنًا﴾. وإما النواهي بدءا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ والదال على الأول قراءة ابن عامر والكوفيين «سيئة» بضم الهمز والهاء، فبذلك تشمل الإشارة الأوامر والنواهي، والدال على الثاني قراءة جمهور القراء «سيئة» بفتح الهمز وتنوين التاء فلا يشير إلا للمنهيات انظر: مختصر البغوي (١/٥١٤).

المحرمات، بل هي من الكبائر.^(١)

وحين أسندت الكراهية إلى العباد المتقين كان المكروه محرماً ومن الكبائر، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] وقد جاء لفظ الكراهة في أسلوب خبري، وقد جاوره أسلوب إنشائي والتقدير: من أكل لحم أخيه ميتاً كرهتموه فهل يجب أحداً أن يكرهه المؤمنون، والغيبة مبغضة، وهي من الكبائر، وفاعلها منبوذ. وأما إسناد الكراهة إلى المنافقين والكافرين فهذا دليل على وجوب الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]^(٢) ﴿وَكَرِهُوا أَنْ يُنْجِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [التوبة: ٨١].

فلا شك أن النفقة المقصودة هي الواجبة، وكذا الجهاد بالمال والنفس واجب.^(٣)

وبصفة عامة فإنه إذا أسندت الكراهة في أسلوب خبري إلى العباد، فينظر في السياق، فإن كان الكاره محموداً في كراهيته فالمكروه محرم كالغيبة، وإن كان السياق مدحاً للفعل وذماً للكاره فالفعل واجب، حتى ولو كانت بمجرد الطبع، وإن كان الكاره مذموماً فمثلاً، مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقد أسندت إلى الله

(١) القرطبي (٢٦٢/١٠)، ابن كثير (٤١/٣)، البرهان في علوم القرآن (١٢/٢)، الطبري (٨٩/١٥) تفسير أبي السعود (١٧٢/٥).

(٢) انظر تفسيرها في: البيضاوي (١٥١/٣)، القرطبي (١٦٣/٨)، الطبري (١٥٢/١٠)، زاد المسير (٤٥٢/٣)، النسفي (٩٣/٢)، روح المعاني (١١/١٠)، (١٥٥).

(٣) البيضاوي (١٦٢/٣)، ابن كثير (٣٧٧/٢)، الطبري (٢٠٠/١٠)، تفسير أبي

السعود (٨٨/٤)، البغوي (٣١٥/٢)، فتح القدير (٣٨٨/٢)، زاد المسير (٤٧٨/٣)، النسفي (١٠٢/٢)، روح المعاني (١٠١/١٠).

- عز وجل - كراهية الفعل إذا صدر عن كفر ونفاق ولو كان في أصله واجباً، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

ومما جاء فيه لفظ «كره» في الأسلوب الخبري وأفاد التحريم^(١) القليل والقال وذلك في حديث البخاري (أن معاوية^(٢) كتب إلى المغيرة بن شعبة^(٣) أن اكتب إلي بشيء سمعته من النبي ﷺ فكتب إليه: سمعت النبي ﷺ يقول: (إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال)^(٤)

الكراهة بمعناها الاصطلاحي في اللفظ النبوي:

وردت الكراهة في اللفظ النبوي الشريف بمعناها الاصطلاحي عند

(١) فتح الباري (١٣٨/١)، التمهيد لابن عبد البر (٢٦٩/٢١-٢٧١)، شرح الزرقاني (٥٢٧/٤)، شرح النووي على مسلم (١٠/١٢)، الديباج (٣١٨/٤)، فيض القدير (٢٧٢/٢).

(٢) هو الصباحي الجليل معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي الأموي، ولد سنة ٢٠ ق.هـ. على الراجح، وإليه تنسب الدولة الأموية، أسلم يوم فتح مكة سنة ٨ هـ، وكان من كتاب الوحي، وتوفي سنة ٦٠ هـ. راجع تاريخ الأمم والملوك (١٨٠/٦)، الكامل في التاريخ (٢/٤).

(٣) هو الصباحي الجليل المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٠ ق.هـ. على الراجح، أحد دهاة العرب وقادتهم وولايتهم، أول من وضع ديوان البصرة، وأول من سلم عليه بالإمرة في الإسلام، وتوفي سنة ٥٠ هـ. راجع الإصابة (ت ٨١٨١)، الكامل في التاريخ (١٨٢/٣)، الجمع بين رجال الصحيحين (٤٩٩)، رغبة الأمل (٢٠٢/٤).

(٤) البخاري ك: الرقائق باب: ما يكره من قيل وقال (١١/٣٧٠/٦٤٧٣)، ومسلم ك: الأقضية باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات (١٣/١٧١٥/١٣٤١/٣).

الأصوليين، ففي صحيح مسلم عن أبي أيوب الأنصاري^(١) أنه صنع للنبي ﷺ طعاما فيه ثوم، فلما رُدَّ إليه سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ فقيل له لم يأكل، ففزع وصعد إليه فقال: أحرام هو؟ فقال النبي ﷺ: «لا، ولكني أكرهه» قال: فإني أكره ما تكره أو ما كرهت.^(٢)

التصريح بالنذب:

يعبر الفقهاء والأصوليون عما استحسّن الشرع فعله ولم يعلق عقوبة على تركه بالمندوب والمستحب^(٣).

وباستقراء الأساليب الخبرية في القرآن الكريم، وتفحص كثير منها في السنة النبوية وقفت على النتائج التالية:

أولاً: لم ترد كلمة (مندوب) ولا شيء من مادتها في القرآن الكريم.

ثانياً: كلمة (مستحب) لم ترد بخصوصها في الكتاب العزيز، وورد الفعلان (استحبوا، ويستحبون) لكنها أسنداً إلى العباد ولم تسند إلى الشرع في القرآن الكريم.

ثالثاً: كل ما ورد في القرآن الكريم من مادة (حب) فقد تعلق بأفعال كلها

(١) هو الصحابي خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري، من بني النجار، شهد العقبة وبدراً وأحداً والخندق، وسائر المشاهد، وكان صابراً تقياً محباً للغزو والجهاد، ولما غزا يزيد القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية صحبه أبو أيوب غازياً ومريض وتوفي سنة ٥٢ هـ ودفن في أصل حصن القسطنطينية. راجع (طبقات ابن سعد ٤٩/٣)، حلية الأولياء (٣٦١/١)، صفة الصفوة (١٨٦/١)، الإصابة (٤٠٥/١).

(٢) أخرجه مسلم ك: الأشربة - باب: إباحة أكل الثوم ... (٢٠٥٣/١٦٢٣/٣) عن أبي أيوب مرفوعاً.

(٣) الإحكام للآمدي (١١٩/١)، ونهاية السؤل (٥٨/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٠٤/١).

واجبة، مثل:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]، ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَيْنَ مَرْصُوصٍ﴾ [الصف: ٤]، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

رابعاً: توصلت إلى أن مصطلح المندوب والمستحب مستمد من السنة كما

سأبينه فيما يلي:

الأصل الشرعي لمصطلح (مندوب):

ورد لفظ (ندب) في أسلوب خبري في الحديث الصحيح^(١)، فمن ذلك:

١- ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-: أن النبي ﷺ ندب الناس يوم الخندق، فانتدب الزبير، ثم ندب الناس فانتدب الزبير، ثم ندب الناس فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: (إن لكل نبي حوارياً وإن حوارياً الزبير بن العوام)^(٢)

(١) فتح الباري (٥٣/٦)، (٢٤٠/١٣)، تحفة الأحوذى (٢٦٠/٥)، الديباج (٣٩٦/٥)، شرح النووي على مسلم (١٨٨/١٥).

(٢) أخرجه البخاري ك: فضائل الصحابة باب: مناقب الزبير بن العوام (٩٩/٧) تحت رقم (٣٧١٩)، ومسلم ك: فضائل الصحابة باب: من فضائل طلحة والزبير -رضي الله عنهما- (١٨٧٩/٤) تحت رقم (٢٤١٥)، والترمذي ك: المناقب باب: مناقب الزبير ... (٩٩/٦) تحت رقم (٣٧٤٥) وقال: حديث حسن صحيح.

وقد كانت المهمة التي انطلق إليها الزبير من فروض الكفايات، بدليل ما جاء في الرواية الأخرى: «من يأتينا بخير بني قريظة»^(١) فين لهم أن المطلوب واجب، ويكفي في القيام به واحد. والله أعلم.

ويستحب للمكلف أن يبادر إلي فرض الكفاية قبل غيره، فإذا أداه وقع فعله واجبا.

٢- وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (ندب رسول الله ﷺ الناس فانطلقوا حتى نزلوا بدرًا)^(٢)، ولا يبعد أن يكون الخروج إلى بدر من فروض الكفايات أيضا بدليل أن الصحابة لم يخرجوا جميعاً ولم يثبت ذم لمن لم يخرج. والله أعلم.

الأصل الشرعي لمصطلح (مستحب):

ورد في الأساليب الخبرية، الواردة في الأحاديث النبوية كثير من المواضع أسند فيها إلى الله تعالى محبة الفعل أو فاعله، وكانت دالة على ما يعنيه الأصوليون بمصطلح (المستحب) فمن ذلك:

المثال الأول:

حديث البخاري عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى»^(٣)

رواة الإمام مالك في الموطأ بلفظ: «أحب الله عبداً سمحاً إن باع، سمحاً إن

(١) المعجم الكبير للطبراني (١/١١٩).

(٢) أخرجه مسلم ك: الجهاد والسير باب: غزوة بدر (٣/١٤٠٣) تحت رقم (١٧٧٩).

(٣) أخرجه البخاري ك: البيوع باب السهولة والسباحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف (٢/٧٣١) رقم (١٩٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: البيوع باب السهولة والسباحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف (٥/٣٥٧) تحت رقم (١٠٧٦٠).

ابتاع، سمحاً إن قضى، سمحاً إن اقتضى»^(١).

والشاهد فيه لفظ «أحب الله عبداً...» والسباحة خلق مستحب بلا ريب^(٢) ومثله في الدلالة حديث «ازهد في الدنيا يحبك الله»^(٣) وحديث الصحابي الذي يقرأ في صلاته فيختم القراءة بسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فسأله فقال: لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها فقال النبي ﷺ: «أخبروه أن الله يحب»^(٤).

فهذه الأحاديث الدالة على حب الله -عز وجل- للعبد، هي الدليل على استحباب ما يفعله العبد من التصرفات وما يتخلق به من الأخلاق.

المثال الثاني:

حديث الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لله تسعة وتسعون اسماً مائة إلا واحداً، من حفظها دخل الجنة وإن الله وتر يحب الوتر)^(٥)، هذا

(١) مالك ك: البيوع باب جامع البيوع (٢/٦٨٥) تحت رقم (١٣٧٠).

(٢) فتح الباري (٤/٣٠٧)، شرح الزرقاني (٣/٤٣٥)، تحفة الأحوذى (٤/٥٤٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه ك: الزهد - باب: الزهد في الدنيا (٢/١٣٧٣-١٣٧٤/١٣٧٤)، والحاكم في المستدرک (٤/٣٤٨/٧٨٧٣) من حديث سهل بن سعد مرفوعاً بلفظه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لكن الذهبي اعترض على تصحيحه، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٩٢٢)، وحسنه في السلسلة الصحيحة (٢/٦٢٤) برقم (٩٤٤).

(٤) أخرجه البخاري ك: التوحيد - باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله - تبارك وتعالى - (١٣/٤٣١) تحت رقم (٧٣٧٥)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها - باب: فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١/٥٥٨) تحت رقم (٨١٣) عن عائشة مرفوعاً.

(٥) أخرجه البخاري ك: الشروط - باب: ما يجوز من الاشتراط (٢٧٣٦)، وفي ك: الدعوات - باب: لله مائة اسم غير واحد (٦٤١٠)، وفي التوحيد - باب: إن لله مائة اسم إلا واحداً (٧٣٩٢)، ومسلم ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٤/٢٠٦٢/٢٦٧٧) بدون لفظ (مائة إلا واحداً).

الحديث هو دليل الفقهاء في قولهم باستحباب الوتر في كثير من المسائل كالطهارة والتسبيح والدعاء وغيرها.^(١)

المثال الثالث:

الأحاديث الدالة على استحباب التخلق بأسمى الأخلاق وأحسنها، والتماس القربة في ذلك، ببيان محبة الله تعالى لها، مثل: حديث: (إن الله يحب الرفق في الأمر كله)^(٢) وفي رواية: (إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على سواه)^(٣)

وحديث: (إن الله جميل يحب الجمال)^(٤)

وحديث: (إن الله حيي ستر يحب الحياء والستر)^(٥)

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٠/١٣)، تحفة الأحوذى (٤٣٩/٢)، شرح النووي على مسلم (٦/١٧)، فيض القدير (٣٢٧/١)، فتح الباري (٢٢١/١١).

(٢) أخرجه البخاري ك: الأدب باب: الرفق في الأمر كله (٦٠٢٤/٥٥١/١٠)، ومسلم ك: السلام باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف الرد عليهم (٢١٦٥/١٧٠٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٥٠٣/٢٠٣/٩) وقال: قال أصحابنا: وهذه السنن لا يمكن استعمالها إلا بعد المعرفة بهم، وليس كل أحد يعرفهم، فلا بد من غيار يتميزون به عن المسلمين.

(٣) أخرجه مسلم ك: البر والصلة والآداب باب فضل الرفق (٢٠٠٣/٤) تحت رقم (٢٥٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الشهادات باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليتها (١٩٣/١٠) تحت رقم (٢٠٨٦)، وأبو داود ك: الأدب باب في الرفق (٢٥٤/٤) تحت رقم (٤٨٠٧).

(٤) الحديث رواه مسلم وغيره، انظر: مسلم (٩٣/١)، وأبو داود (٥٩/٤) (٤٠٩١)، فتح الباري (٢٦٠/١٠)، عون المعبود (١١٠-١٠٢)، تحفة الأحوذى (١١٦/٦)، شرح النووي على مسلم (٩٠، ٨٩/٢)، فيض القدير (٢٢٤/٢).

(٥) أبو داود ك: الحَمَام باب: النهي عن التعري (٣٩/٤) (٤٠١٢)، والنسائي في المجتبى -

وحديث: (إن من الخيلاء ما يبغض الله، ومنها ما يحب الله، ومن الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله)^(١)

فكل هذه الأحاديث قد صرحت بمحبة الله - عز وجل - للفعل الصادر عن المكلف، وهي عمدة الاستدلال على الاستحباب.

الأولى وخلاف الأولى:

يطلق بعض الأصوليين كأبي محمد الجويني وابن السبكي وغيرهما مصطلح خلاف الأولى على ما نهى عنه الشارع نهياً غير جازم بخطاب مدلول عليه بغير مخصوص. كترك بعض المنذوبات، فإن الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه، فترك سنة الظهر خلاف الأولى مع أنه لم ينه عن ذلك نهياً مخصوصاً إنما نهى مستفاد من الأمر غير الجازم بفعلها كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم.

أما ما نهى عنه بنهي مخصوص فهو المكروه كصيام يوم عرفة للحاج، قال الجلال المحلى: والفرق بين قسمي المخصوص وغيره أن الطلب في المطلوب بالمخصوص أشد منه في المطلوب بغير المخصوص.

قال: وقسم خلاف الأولى زاده ابن السبكي على الأصوليين أخذاً من متأخري الفقهاء حيث قابلوا المكروه بخلاف الأولى في مسائل عديدة وفرقوا

ك: الغسل والتيمم باب: الاستئثار عند الاغتسال (٢٠٠/١) (٤٠٦) بلفظ (إن الله عز وجل حليم حيي ستر). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٧٥٦) وفي السلسلة الصحيحة (٨٢/٨) برقم (٣٠٧٥). وانظر: فيض القدير (٢٢٨/٢)، حاشية السندي (٢٠٠/١)، عون المعبود (٢٥٢/٤).

(١) أبو داود ك: الجهاد باب: في الخيلاء من الحرب (٥٠/٣) (٢٦٥٩)، والنسائي ك: الزكاة باب: الاختيال في الصدقة (٧٩/٥) (٢٥٥٨)، والحاكم (٥٧٩/١) (١٥٢٥) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٥٠٥/٢) برقم (٢٣١٦).

بينها، ومنهم إمام الحرمين في النهاية بالنهي المقصود وغير المقصود وهو المستفاد من الأمر^(١).

وقد اشتملت الأساليب الخبرية في القرآن والسنة على لفظ «أولى»، لكن كان المعنى بها لا يرادف ما يعني المتداول في كتب الفقه والأصول، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، تضمن هذا الأسلوب الخبري عدة معان كلها صحيحة، فمنها: أن طاعة النبي ﷺ مقدمة على مطالب النفس.

ومنها: أن المهجة والنفس فداء للنبي ﷺ.

ومنها: أنه إذا أمر النبي ﷺ بأمر لم تجز مخالفته والتعلل باستئذان الآباء والأمهات، وكل ذلك مما نص العلماء عليه في تفسير الآية، والحكم فيها جميعا الوجوب^(٢)، ولم يكن معنى لفظ (الأولى) هنا جاريا على مصطلح الأصوليين.

المثال الثاني:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، كان المسلمون يتوارثون بالهجرة والنصرة، فالؤاخاة بين

(١) شرح الجلال على جمع الجوامع (حاشية العطار) (١/١١٥، ١١٦)، والبحر المحيط (١/٣٩٣، ٣٩٤).

(٢) القرطبي (١٤/١٢١)، ابن كثير (٣/٤٦٩)، الطبري (٢١/١٢١، ١٢٢)، الدر المنثور (٦/٥٦٦)، أحكام القرآن للشافعي (١/١٦٧)، تفسير أبي السعود (٧/٩١)، الواحدي (٢/٨٥٨)، البغوي (٣/٥٠٧)، زاد المسير (٦/٣٥٢).

المهاجرين والأنصار ثبت حق التوارث بينهم، وجاءت هذه الآية تنسخ ذلك وثبتت التوارث بالقربة لا غير، فكلمة أولى ليست للمقارنة بين مشروع ومشروع، بل هي بيان للمشروع والمنسوخ^(١).

(١) العجائب في بيان الأسباب (٢/٨٦٥)، البيضاوي (٣/١٢٤، ١٢٥)، مناهل العرفان (٢/١٨٨)، القرطبي (١٠/٢٥٥)، ابن كثير (٣/٤٦٩)، الناسخ والمنسوخ لقتادة (١/٤٣)، الطبري (١٠/٥١)، الناسخ والمنسوخ للمقري (١/٣٠، ٧٣)، فهم القرآن (٤٢٨)، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣)، البغوي (٣/٥٠٨)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/٣٣٣).

المسألة الثانية دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي بلفظ غير صريح

ربما تبادر من عنوان هذه المسألة اشتغالها على الصيغ غير الصريحة للأمر والنهي فلست أعني هذا لأنني عقدت -والحمد لله- مسألة خاصة بدلالة المضمون الخبري على الأمر، وأخرى لدلالته على النهي، وبينت فيها الألفاظ الصريحة في الدلالة على الأمر والنهي، وإنما عانيت بهذه المسألة تتبع الأساليب الخبرية الدالة على أقسام الحكم الشرعي التكليفي في اصطلاح الأصوليين، مع اشتغال السياق على لفظ أو أكثر من لفظ يشير إلى الحكم، لكن لا يصرح به، أعني أنه لا يأتي باللفظ الاصطلاحي عند الأصوليين وقد بذلت جهدي، واستفرغت وسعي في دراسة الأساليب القرآنية، وكثير من الأحاديث النبوية، من هذه الحثيثة، فوجدت الأساليب الخبرية الشرعية قد تنوعت في توضيح الحكم الشرعي: فمن ذلك مجيء الحكم الشرعي مضمناً في جملة خبرية تفيد أن المكلفين يفعلون ذلك، وهذا تقرير للحكم الشرعي، في صورة بلاغية عظيمة، لأنه أصبح في نظر السامع والقارئ قضية مسلمة، وعادة متبعة، أقرها الشرع، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالعدة واجبة، وقدرها ثلاثة قروء لذوات الحيض، وهذا أمر مسلم لا نزاع فيه.^(١)

وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ حَوْلَ لَبِائِهِنَّ مَا وَلَّيْنَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وهذه الآية تقرر حق المرأة في إرضاع ولدها،

(١) الأم للشافعي (٣٢٦/٨)، شرح معاني الآثار (٦٢/٣)، أحكام القرآن للجصاص (٥٦٨/١)، المتقى شرح الموطأ (١٠١/١)، المغني لابن قدامة (٨٢/٨)، أسنى المطالب (٣٩١/٣)، نيل الأوطار (٣٤٥/٦).

وأنه يجب إعطاؤها هذا الحق إذا طلبته بعد الطلاق، وتبين الحد الأقصى لهذا الحق، فأبي دلالة على مضمون الوجوب أوضح من أن يكون المعنى: أحق النساء بإرضاع الطفل من ثديها تلك التي ولدته.^(١)

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]، دال على وجوب الاستئذان في أبلغ صورة، وأوجز عبارة، مع استجراع الشرط وهو كون الأمر جامعاً ومفروضاً عيناً، لا خيار للمكلف في فعله وتركه.^(٢)

وقد استحسنت أن أنص على بعض الأساليب الخبرية المتكررة في القرآن الكريم، على أحكام بعينها، وذلك في النقاط التالية:
الكتابة تعني الإيجاب:

تتبع الأساليب الخبرية القرآنية المشتملة على الفعل (كتب) وتصريفاته ومصدره، فوجدته قد يتعلق بفعل المكلف، وقد لا يتعلق بفعل المكلف، والأخير لا يتعلق ببحثنا ومثاله^(٣) قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وأما إذا وجه الخطاب القرآني للمكلفين فأخبرهم بأن هذا الفعل قد كتبه الله عليهم فإن هذا يعني الوجوب، كما في الأمثلة التالية:

(١) أحكام القرآن للجصاص (٥٥٧/١)، أحكام القرآن لابن عربي (٢٧٥/١)، المدونة (٢٦٧/٢)، المحلى (١٤٤/١٠)، المتقى شرح الموطأ (١٥٢/٤)، المغني (٢٠١/٨)، تنبيه الحقائق (٤٧/٣)، فتح القدير لابن همام (٣٦٨/٤).

(٢) البيضاوي (٢٠٣/٤)، القرطبي (٣٢٠/١٢)، الطبري (١٤٣/١٠)، الدر المنثور (٢٢٩/٦)، فتح القدير (٥٧/٤)، زاد المسير (٤٤٦/٣)، روح المعاني (٢٢٦/١٨).

(٣) البيضاوي (٤١٣/٢)، ابن كثير (١٣٦/٢)، القرطبي (٣٩٥/٦)، الطبري (٢٠١/٧).

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فالأصل في الحكم هنا الوجوب، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لدليل يقتضي ذلك لعارض، كالعجز عن الصيام والجهاد، وكالغفو عن القصاص بعد إثبات استحقاقه.^(١)

المثال الثاني:

في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] يقتضي وجوب الوصية، وقد نسخ هذا الحكم بآيات المواريث، على ما قرره كثير من أهل العلم. وقال بعض العلماء: إن الوجوب قائم والوصية لا زالت واجبة لمن لا يرث من الوالدين والأقربين، كالجد وابن الابن.^(٢)

المثال الثالث:

جاء النص القرآني بلفظ «كتاب» مفيدا معنى الوجوب وكان الأسلوب خبريا، وذلك في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣] وقد جاء في التفسير أن

(١) الأم (١٧١/٤)، (٥/٦)، أحكام القرآن للشافعي (١٠٦/١)، أحكام القرآن للجصاص (١٨٨/١)، المبسوط (٥٥/٣)، أحكام القرآن لابن عربي (٩٠/١)، بدائع الصنائع (٧٦/٢)، المغني لابن قدامة (٥/٣)، المجموع (٢٣٤/٦).
(٢) الأم للشافعي (١٠٤/٤)، أحكام القرآن للشافعي (١٥٠/١)، أحكام القرآن للجصاص (٢٢٩/١)، المنتقى (١٤٧/٦)، المبسوط (١٤٣/٢٧)، أحكام القرآن لابن العربي (١٠١/١)، بدائع الصنائع (٣٠١/٧)، المغني لابن قدامة (٥٥/٦).

معناه: الزموا ما كتب الله عليكم أي: فرض الله تعالى^(١)، وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ مَوْفُورًا﴾ [النساء: ١٠٣] أي: «واجبا مفروضا مؤقتا وقته الله عليهم»^(٢).

المثال الرابع:

جاءت الأساليب الخبرية مصرحة بأن ما كتب على الأمم السابقة كان مفروضا عليهم، مثل قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيمَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

المثال الخامس:

يعد وصف صداق الزوجة بأنه نحلة في سورة النساء جاءت بعد ذلك قوله تعالى:

﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧].

المثال السادس:

روى النسائي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قام فقال: (إن الله تعالى كتب عليكم الحج)
فقال الأقرع بن حابس التميمي^(٣): كل عام يا رسول الله؟؟ فسكت، فقال:

(١) مختصر تفسير البغوي (١٦٧/١)، القرطبي (١٢١/٥)، ابن كثير (٤٧٤/١)، الطبري (٣٢٠/٤).

(٢) مختصر تفسير البغوي (١٩٣/١)، التبيان (١٧٣/١)، البياضوي (٢٤٨/٢)، القرطبي (١٩٢/٣).

(٣) هو الصحابي الجليل الأقرع بن حابس بن عقيل التميمي المجاشعي، كان حكما بين الناس في الجاهلية، وأسلم قبل الفتح فشهد الفتح وحنينا والطائف، وكان من المؤلفة

(لو قلت نعم لوجب ثم إذا لا تسمعون ولا تطيعون ولكنه حجة واحدة)^(١)
وقد ورد في بعض النصوص ما يفيد الترادف بين المكتوبة والمفروضة، فمن ذلك: حديث الترمذي من حديث يعلى بن عطاء حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود العامري عن أبيه قال: شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلوا معه فقال: عليّ بها. فجيء بها ترعد فرائصهما فقال: ما منعكما أن تصليا معنا؟! فقالا: يا رسول الله إنا كنا قد صلينا في رحالنا. قال: (فلا تفعلوا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة)^(٢)
لفظ الوصية ودلالته:

جاءت الوصية في النصوص القرآنية الواردة في صورة أسلوب خبري مثل

قلوبهم وحسن إسلامه، وجاء في الإصابة أنه: قتل شهيدا في خلافة عثمان، وقيل: إنه قتل باليرموك في عشرة من بني - انظر الاستيعاب (١٠٣/١)، والإصابة (١٠١/١).
(١) هذا الحديث أخرجه النسائي بلفظه، في المجتبى ك: مناسك الحج باب وجوب الحج (١١١/٥) تحت رقم (٢٦٢٠)، وأصله في الصحيح، إذ أخرجه مسلم في ك: الحج، باب فرض الحج مرة في العمر (٩٧٥/٢) تحت رقم (١٣٣٧)، وأخرجه أيضا: البيهقي في السنن الكبرى ك: الحج باب وجوب الحج مرة واحدة (٣٢٦/٤) تحت رقم (٨٤٠٠)، والحاكم في المستدرک (٦٤٣/١) برقم (١٧٢٨) كتاب: المناسك وصححه وأقره الذهبي.

(٢) أخرجه الترمذي ك: الصلاة باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة حديث رقم (٢١٩) وهو حديث صحيح، والنسائي ك: الإمامة باب: إعادة الفجر مع الجماعة (١١٢/٢) برقم (٨٥٨)، والإمام أحمد في مسنده (١٦٠/٤) برقم (١٧٥٠٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٦٦).

لفظ (وصى) وكلمة وصية والحكم فيها الوجوب^(١)، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى في نهاية آية الموارث: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢].

كما جاء لفظ الوصية في السنة النبوية دالا على الاستحباب، ومن ذلك حديث البخاري ومسلم عن أبي هريرة ؓ قال: (أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى ونوم على وتر)^(٢)، ولعل في هذا الفرق بيانا للسر في التعبير القرآني بإسناد الوصية إلى الله تعالى، في كل موضع، فقد دلت على الوجوب، بخلاف إسناد الوصية إلى النبي ﷺ فقد لا تدل على الوجوب^(٣) والله أعلم.

الإلزام بالفعل ونفي التخيير:

إذا تضمن الأسلوب الخبري بيان أن الفعل لا يجوز تركه، ولا اختيار للمكلف في الامتثال به، فهذا عين الإيجاب، لأن خاصة الواجب أنه فعل يتحتم الإتيان به ولا يجوز تركه، ومثال ذلك: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ

(١) البيضاوي (٢٦٣/٢)، القرطبي (٤٠٨/٥)، (٥٦٥/١)، الطبري (٣١٨/٥)، البغوي (٤٨٨/١)، فتح القدير (٥٢٣/١)، روح المعاني (١٦٣/٥)، الإقتان (٥٤٢/١).

(٢) أخرجه البخاري ك: الصوم باب صيام البيض (١٩٨١/٢٨٣/٤) فتح، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها باب: استحباب صلاة الضحى (٧٢١/٤٩٩/١) من حديث أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة به مرفوعاً.

(٣) فتح الباري (٢٢٧/٤)، عون المعبود (٢١٨/٤)، تحفة الأحوذني (٤٤٤/٢)، شرح النووي (٣٥/٦).

لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴿[الأحزاب: ٣٦].

فهذا إلزام للمكلفين بتنفيذ ما يقضي به النبي ﷺ لأن قضاءه بوحى من الله - تبارك وتعالى - ونفي الخيرة في هذا الأسلوب الخبري إيجاب لا ريب فيه.^(١)

التخيير وعدم الكتابة يدل على الاستحباب:

ومثاله ما رواه البخاري ومسلم عن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر)^(٢)، فهذا أسلوب خبري دال على الاستحباب.^(٣)

ترك الأمر رفعا للحرج يدل على الاستحباب:

ومثاله حديث: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)^(٤)

فهذا الأسلوب الخبري يدل على ثلاثة أمور:

الأول: أن استعمال السواك عند كل صلاة جدير بأن يحكم عليه بالإيجاب.

(١) البيضاوي (٣٧٥/٤)، القرطبي (٣٠٧/١٣)، ابن كثير (٣٩٨/٣)، الطبري (١٠/٢٢)، الدر المنثور (٦٠٩/٦)، أحكام القرآن للشافعي (٢٩/١)، أحكام القرآن للجصاص (٢٣٠/٥).

(٢) أخرجه البخاري ك: الصيام باب: صيام يوم عاشوراء (٢٠٣/٣٠٦/٤) فتح، ومسلم ك: الصيام باب: صوم يوم عاشوراء (١١٢٩/٧٩٥/٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٣/٧)، شرح الزرقاني (٢٣٨/٢)، شرح السيوطي (٢٠٣/٤)، شرح النووي (٨/٨).

(٤) أخرجه البخاري ك: الجمعة باب: السواك يوم الجمعة حديث (٨٨٧)، وفي ك: التمني باب: ما يجوز من اللز حديث (٧٢٤٠)، عن أبي هريرة، ومسلم ك: الطهارة باب السواك، حديث (٢٥٢).

الثاني: أنه لم يوجب علينا رفعا للحرج.

الثالث: أنه مستحب فالقاعدة أن الأمر إذا لم يُفد الوجوب احتج به للندب.^(١)

دلالة عدم النهي على الإباحة أو الاستحباب:

إذا قابل الشرع بين المنهي عنه وغير المنهي عنه فالغالب أن ذلك دال على الإباحة أو الاستحباب وقد يدل على الوجوب، ومن ذلك: قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨] فمسألة المسالمين والعدل فيهم والبر بهم كل ذلك غير منهي عنه، لكن منه مباح ومنه مستحب ومنه واجب.^(٢)

الإخبار عن الفعل بأنه رجس أو فسق أو إثم:

وهذا أيضا واضح في التحريم، وإن لم يصرح بلفظ «التحريم»، فهو ظاهر متبادر، ومنه الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فهذا أسلوب خبري دال على أن إلحاق الأذى بالشاهد أو الكاتب من المحرمات، بل هو من الكبائر، والواجب شرعا إكبار من تسبب في إحقاق الحق، وأما التحرش بالشهود ومثبتي الحقوق فهو فسق ظاهر.

(١) فتح الباري (٢٢٩/١٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٩٩/١٨)، شرح الزرقاني (١٩٤/١)، عون المعبود (٤٧/١)، تحفة الأحوذى (٨٣/١)، شرح النووي على مسلم (١٤٣/٣)، تنوير الحوالك (٦٥/١)، فيض القدير (٣٣٨/٥)، شرح السيوطي (١٢/١).

(٢) القرطبي (٥٩/١٨)، ابن كثير (٣٢٥/١).

المثال الثاني:

قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: ٣]، فهذا أسلوب خبري دال على التحريم أبلغ دلالة، وإن لم يصرح بلفظ التحريم هنا، لكنه معطوف على الأسلوب الخبري المحرّم في صدر الآية، والمذكور في هذه الآية من الشرك بالله والعباد بالله تعالى وقد استفيد عظم الذنب فيه من كلمة ﴿ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾ وهي من الأسلوب الخبري أيضاً.^(١)

المثال الثالث:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، ومثلها قوله تعالى في بيان حرمة تغيير الوصية، أو كتابها: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١]، وقوله تعالى في تحريم كتابان الشهادة: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وذلك كله من الأسلوب الخبري الدال على التحريم لما اشتمل عليه من تأثيم الفاعل.

المثال الرابع:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩]، فهذا بيان واضح للحكم. والله أعلم.

الإخبار بنفي الحل يعني التحريم:

إذا أخبر النص الشرعي أن الفعل لا يحل فهذا حكم بتحريمه، ورغم أن

(١) البيضاوي (٢/٢٩٣)، القرطبي (٦/٣٠)، ابن كثير (٢/٥)، الطبري (٦/٧٤)، الدر المنثور (٣/٤)، معاني القرآن (٢/٢٥٨)، دقائق التفسير (٢/١٣٣)، تفسير الصنعاني (١/١٨٢).

النص لم يصرح بالتحريم، لكنه واضح في الدلالة عليه، لأنه ظاهر متبادر. ومن الأساليب الخبرية المشتملة على نفي الحل الأمثلة التالية.

المثال الأول:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

والحكم الشرعي: حرمة المطلقة ثلاثاً على مطلقها، وتظل على هذا التحريم ما لم يطرأ مغير له، وهو زواجها من غيره، ودخوله بها (دخولا صحيحا) ثم يموت أو يطلقها، فبعد انتهاء عدتها تحل لمطلقها الأول.^(١)

المثال الثاني:

قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]. أخبر -سبحانه وتعالى- أن العلاقة الزوجية بين مسلمة وكافر محرمة.

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١] والشاهد فيه قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ﴾ فهذا استثناء من حل بهيمة الأنعام حيث يحرم على من شرع في الحج أو العمرة التعرض للصيد بقتله أو تنفيره أو الدلالة عليه.^(٢)

(١) العجّاب في بيان الأسباب (١/٥٨٦)، البيضاوي (١/٥١٩)، القرطبي (٣/٨٩)، ابن كثير (١/٢٧٣)، الطبري (٢/٤٤٩)، الدر المنثور (١/٦٥٥)، أحكام القرآن للشافعي (١/٢٢٨)، أحكام القرآن للجصاص (٢/٣٧)، مجموع الفتاوى (١٤/٩٧).

(٢) البيضاوي (٢/٢٨٩)، القرطبي (٦/٣٥)، ابن كثير (٢/٥)، الطبري (٦/٥٢)، الدر المنثور (٣/٥)، البغوي (٢/٦)، أحكام القرآن للجصاص (٣/٨٨)، روح المعاني (٧/٢٣).

المثال الرابع:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَحِلُّ هُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقد حرمت هذه الآية الكتمان وأوجبت البيان، فالمعتدة مجرم عليها التدليس بإنكار الحيض تطويلاً للعدة، أو إنكار الحمل أو إجهاضه توصلًا إلى تقصير العدة، أو استعجال الزواج من غير المطلق.^(١)

المثال الخامس:

حديث: (لا يحل سلف وبيع)^(٢)، فإنه أسلوب خبري دل على حرمة عقدين أحدهما بيع والآخر إقراض، والعقدان كلاهما متلازمان، حتى كأن أحدهما شرط لاعتقاد الآخر، بأن يقول: أقرضك عشرة على أنه تبيعني متاعك، ولا تبيع لغيري.^(٣)

المثال السادس:

حديث: (إن المسالة لا تحل إلا لأحد ثلاثة).^(٤)، فإنه أسلوب خبري دال

(١) العجائب في بيان الأسباب (٥٨٠/١)، البيضاوي (٥١٥/١)، القرطبي (١١٨/٣)، ابن كثير (٢٧١/١)، الطبري (٤٣٨/٢)، الدر المنثور (٦٦٠/١)، أحكام القرآن للجصاص (٢٨/٢)، روح المعاني (١٣٣/٢).

(٢) أخرجه أبو داود ك: الإجارة باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده (٣٠٥/٢) برقم (٣٥٠٤)، والترمذي ك: البيوع باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ك: البيوع باب: يبيع ما ليس عند البائع (٧/٢٨٨/٤٦١١)، كلاهما من طريق أبيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه الحاكم (٢/٢١/٢١٨٥) وقال: صحيح على شرط جملة من أئمة المسلمين، وأقره الذهبي، وصححه الألباني في الإرواء (٥/١٤٨).

(٣) حاشية ابن القيم (٩/٢٩٦)، عون المعبود (٩/٢٩٢)، حاشية السندي (٧/٢٨٨)، تحفة الأحوذ (٤/٣٦٠).

(٤) سبق نخرجه صفحة رقم (٥١١) حاشية رقم (١).

على تحريم السؤال وهو المعروف الآن بالشحادة.^(١)

المثال السابع:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي).^(٢)

المثال الثامن:

عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان، فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام).^(٣)

المثال التاسع:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم).^(٤)

(١) فتح الباري (١٠/٥٩)، التمهيد لابن عبد البر (٥/١٠٠)، شرح الزرقاني (٤/٢٣)، عون المعبود (٥/٣٥)، تحفة الأحوذ (٣/٢٥٨)، فيض القدير (٦/٦٦).

(٢) النسائي (٧/١٩٠/٤٢٩٣) ك: الهبة والذبايح باب النهي عن ثمن الكلب، وأبو داود (٣/٢٩٧) (٤٢٨٤) ك: الإجارة باب في أثان الكلاب وحلوان الكاهن؛ كلاهما بلفظه. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٦٤٠).

(٣) أخرجه البخاري ك: الأدب باب الهجرة (٥/٢٢٥٦) تحت رقم (٥٧٢٦)، ومسلم ك: البر والصلة والأدب باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي (٤/١٩٨٤) تحت رقم (٢٥٦٠).

(٤) أخرجه مالك في ك: الاستئذان باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء

(٢/٩٧٩) تحت رقم (١٧٦٦)، والبخاري ك: تقصير الصلاة باب في كم يقصر الصلاة

(١/٣٦٩) تحت رقم (١٠٣٦)، ومسلم ك: الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج

وغيره (٢/٩٧٥) تحت رقم (١٣٣٨).

المثال العاشر:

عن مسروق^(١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)^(٢).

دلالة نفي الحرج والجناح والإثم على الإباحة:

الأصل دلالة نفي الحرج والجناح والإثم على الإباحة، وقد يدل على خلاف ذلك عند قيام القرينة، وموضع دراسة دلالاته بالقرينة على الإباحة في المسألة التالية، وأما دلالاته على الإباحة في الأساليب الخبرية الواردة في نصوص الكتاب والسنة فكثير، فمن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٩]. وحكم الإباحة متبادر في هاتين الآيتين وأشباههما، والأسلوب فيها خبري.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَرْوَاحٍ أَدْعِيَاهُمْ إِذَا

(١) هو التابعي الجليل مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي، أبو عائشة، ثقة من أهل اليمن، قدم المدينة في عهد أبي بكر، سكن الكوفة، وكان أعلم بالفقهاء من شريح وشريح أبصر منه بالقضاء، وتوفي سنة ٦٣ هـ. راجع (طبقات ابن سعد ٤/١١٣)، سير أعلام النبلاء ٤/٦٣).

(٢) رواه البخاري ك: الديات باب: قول الله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ حديث (٦٨٧٨)، ومسلم ك: القسامة والمحاريق باب: ما يباح به دم المسلم حديث (١٦٧٦).

قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وكانوا في الجاهلية إذا تبني الرجل رجلاً يعتبره، ابنه ويتخرجون من الزواج بامرأة سبق لهذا الدعي الزواج منها، وقد ألغى الإسلام التبني، وحرمه، ونفي الحرج عن فاعل ذلك، وأثبت إباحته^(١).

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وهذا أسلوب خبري يبين أنه يباح الأكل من المحرمات عند الضرورة، بشرط عدم البغي وعدم التعدي، فلا يدعي الضرورة مع انعدامها، ولا يتجاوز قدر دفع الضرورة^(٢).

المثال الرابع:

قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. نفي المؤاخذه هنا معناه ألا كفارة في لغو اليمين.

المثال الخامس:

حديث «ابن عمر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذا من هذه، وأعطى هذه من هذا فقال رسول الله ﷺ: (لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم

(١) ابن كثير (٤٩٣/٣)، الطبري (١٤/٢٢)، الدر المنثور (٦/٦١١)، معاني القرآن (٣٥٣/٥)، فتح القدير (١/٤٤٦)، زاد المسير (٦/٣٩٠)، أحكام القرآن للجصاص (٥/٥).

(٢) مناهل العرفان (٢/٢٣١)، الإنفاق (٢/٨٤)، البيضاوي (٣/٤٢٤)، القرطبي (٢/٢٣٣)، ابن كثير (١/٢٠٦)، البرهان في علوم القرآن (٢/٢٠٦)، الطبري (٢/٨٦)، أحكام القرآن للشافعي (٢/٩٢)، أحكام القرآن للجصاص (١/١٥٦).

تتفرقا وبينكما شيء^(١).

فنفي البأس هنا يعني نفي المانع الشرعي ونفي البطلان، مما يعني جواز التصرف ووقوعه وصحته^(٢).

المسألة الثالثة

دلالة الأسلوب الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة

أولاً: تعريف القرينة:

القرينة لغة: مأخوذة من قرن الشيء بالشيء، أي شده إليه ووصله به، كجمع البعيرين في حبل واحد، وكالقران بين الحج والعمرة، أو كالجمع بين الثمرتين أو اللقمتين عند الأكل، ومنه أن يطلق على الزوجة قرينة، وعلى الزوج قرين^(١).

وفي الاصطلاح: ما يدل على المراد من غير تصريح به^(٢).

وتكون القرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي في المجاز عند القائلين به، ومرجحة لأحد الاحتمالين على الآخر في المجمل المتردد بين معان. وتخصص العموم في الأعيان، وهو المسمى بالتخصيص، وتخصصه في الأزمان وهو المسمى بالنسخ، وتحتف بالأخبار فترفع دلالتها من الظنية إلى القطعية كما في أخبار الآحاد.

ثانياً: أنواع القرينة وبيان أثرها في الدلالة على الأحكام الشرعية:

القرينة ثلاثة أنواع:

- إما أن تكون معنى في المتكلم.
- وإما أن تكون من جنس الكلام.
- وإما خارجة عن المتكلم والكلام، بمعنى أنها لا تكون صفة للمتكلم، ولا معنى متعلقاً به، ولا تكون أيضاً من جنس الكلام.

فأما التي تكون لمعنى في المتكلم، فمثالها قوله سبحانه: ﴿وَأَسْتَفْزِرْ مَنْ

(١) انظر: مادة (قرن) في لسان العرب (٣٣٧/١٣)، ومختار الصحاح (٢٢٢/١)، وانظر

أيضاً: حصول المأمول من علم الأصول للشيخ صديق حسن خان (ص ١٧).

(٢) الموسوعة الفقهية (١٥٦/٣٣).

(١) النسائي في المجتبى ك: البيوع باب: بيع الفضة بالذهب، وبيع الذهب بالفضة (٧/٢٨١/٤٥٨٢) وإسناده ضعيف كما قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود، والحاكم (٢/٥٠/٢٢٨٥). راجع: بلوغ المرام (ح ٧٩٠).

(٢) فتح الباري (٤/٣٨٠)، التمهيد لابن عبد البر (١٠/١٦)، حاشية ابن القيم (٩/٢٩٧)، عون المعبود (٩/١٤٥)، تحفة الأحوذى (٤/٣٧١).

أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجَلَبْتَ عَلَيْهِمْ نَحْيَكَ وَرَجَلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿[الإسراء: ٦٤]، فإنه سبحانه لا يأمر بالمعصية.

وأما القرينة التي من جنس الكلام فمثالها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ [الكهف: ٢٩] فإن اشتغال سياق الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [الكهف: ٢٩] يخرج عن أن يكون للتخيير ونحو قول القائل: «طلق امرأتي إن كنت رجلاً» فإن هذا لا يكون توكيلاً؛ لأن قوله: «إن كنت رجلاً» يخرج عن ذلك، فأنحصرت القرينة في هذه الأقسام^(١).

وأما القرينة الخارجة عن المتكلم والكلام فمثالها:

- ١- قول القائل: محبتك جاءت بي إليك، فالمحبة ليست الفاعلة على وجه الحقيقة، لكنها كانت الباعث النفسي، وهذا يدرك بالعقل، فالقرينة عقلية.
- ٢- قول القائل: طبخ زيد لضيفه أطعمة كثيرة، فالمقصود أنه أمر بالطبخ، واتخذ الوسائل لإعدادها، وهذا يدرك بحسب العادة، فالقرينة عادية.
- ٣- قول القائل: كتب فلان رسالة لولده، مع معرفة كونه لا يحسن القراءة والكتابة، فالقرينة حينئذ حالية^(٢).

والقرائن المرجحة لأحد الاحتمالات على الباقي تنقسم أقساماً كثيرة، وأبرزها ثلاثة: لفظية، وسياقية، وخارجية^(٣).

والقرائن المانعة من إرادة المعنى الحقيقي تنقسم إلى أربعة أقسام: عقلية،

(١) إرشاد الفحول (١/٥٤، ٥٥).

(٢) البلاغة العربية (٣٠٤).

(٣) مفتاح الوصول (ص ٨٥).

وحسية، وعادية، وشرعية فلا تختص قرائن المجاز بنوع دون نوع^(١).

القرينة العقلية:

عرفها الرازي بأنها: ما يبين ما يجوز أن يراد باللفظ مما لا يجوز^(٢).

القرينة السمعية:

هي الأدلة التي تقتضي تخصيص العموم في الأعيان، وهو المسمى بالتخصيص، أو في الأزمان وهو النسخ^(٣).

القرينة اللفظية:

مثالها، ما احتج به ابن الأنباري^(٤) على أن معنى القروء: الأطهار في قوله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٨٨] هو الأطهار، بأن القرينة اللفظية دالة على ذلك.

وبيان ذلك: أن القراء إذا جمع على قروء فالمراد به الطهر لا الحيض، والجمع قد يختلف باختلاف المعاني، وإن كان اللفظ المفرد مشتركاً، ألا تري أن العود مشترك بين الخشبة - وجمعه إذا ذاك أعواد - وبين آلة الغناء - وجمعه إذ ذاك عيدان - وكذلك الأمر مشترك بين القول المخصوص - وجمعه إذ ذاك أوامر -

(١) حصول المأمول (ص ١٧).

(٢) المحصول للرازي (٣٢/٢)، والبحر المحيط (٣/٥٩ - ٦٠).

(٣) المحصول للرازي (٣٢/٢)، والبحر المحيط (٣/٥٩ - ٦٠).

(٤) العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد، أبو البركات الأنصاري، عرف بابن الأنباري، ولد سنة ٥١٣ هـ وكان من أئمة النحو، وتفقه على مذهب الشافعي، وأتقن الأدب، وتاريخ الرجال، ومن أشهر مصنفاته: نزهة الألباب، وأسرار العربية في النحو، والإنصاف توفي سنة ٥٧٧ هـ انظر: وفيات الأعيان (٣/١٣٩)، شذرات الذهب (٢/٢٥٨).

وبين الفعل - وجمعه إذ ذاك أمور.^(١)

ومن ذلك: قول المالكية: الأطهار مذكورة، فيجب ذكر التاء في العدد المضاف إليها، فيقال: ثلاثة أطهار، والحيض مؤنثة فيجب حذف التاء من العدد المضاف إليها، فيقال: ثلاث حيض، ولما قال الله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ بالتاء، علمنا أنه أراد الأطهار.

والحنفية يجيبون عن هذا: بأن المعني الواحد قد يكون له لفظان أحدهما مذكر والآخر مؤنث، فيكون التأنيث فيه لفظياً لا معنوياً ألا تري أنك تقول: جسد وجثته، والمراد واحد ثم تقول ثلاثة أجساد وثلاث جثث، ولما كان لفظ (الحيضة) مؤنثاً وجب حذف التاء في جمعه، ولما كان لفظ القرء مذكراً وجب ذكر التاء في جمعه فقس على هذه القرائن اللفظية أمثالها.^(٢)

القرينة السياقية:

تعريف السياق لغة: قال ابن فارس: السين، والواو، والقاف أصل واحد معناه: حدو الشيء، ومنه سمي المهر سياقاً، وسوق الدواب، والسويق، لانسيابه في الحلق بلا مضغ^(٣)

وتساوقت الإبل: تتابعت وتقاودت، والغنم: تزاومت في السير^(٤) وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠]، والسياق: الماء الذي يجري في نحو جدول^(٥) فسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه^(٦)

(١) مفتاح الوصول (ص ٨٥، ٨٦).

(٢) مفتاح الوصول (ص ٨٦).

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (س وق) (٣/ ١١٧).

(٤) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ساق) (٣/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٥) مجلة الأحكام العدلية/ لجنة المجلة/ عناية: نجيب الهوريني (ص ٢٣٢).

(٦) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية - مصر) (ساق) (ص ٤٩٠).

دلالة السياق اصطلاحاً:

١- قال الشيخ العطار: قرينة السياق هي: ما يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه.^(١)

وأما قرينة السياق -بالباء الموحدة- فهي دلالة التركيب على معنى يسبق إلى الفهم منه مع احتمال إرادة غيره.

٢- وقال البناني هي: ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه

قال: وأما السياق - بالباء الموحدة - فهو: ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وإن لم يكن مراداً^(٢) مثالها: احتجاج الحنفية وبعض المالكية^(٣) على: جواز انعقاد النكاح بلفظ الهبة، بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإذا جاز انعقاد نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة جاز انعقاد أنكحة الأمة بالقياس عليه.

فيقول الشافعي^(٤): لما قال الله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] دل ذلك على اختصاصه ﷺ دون المؤمنين بشيء، فيحتمل أن يكون ذلك الشيء هو جواز النكاح بلا مهر، ويحتمل أن يكون ذلك جواز انعقاد نكاحه بلفظ الهبة، وإذا كان اللفظ محتملاً للمعنيين لم يصح القياس، حتى يترجح أن المراد بالاختصاص هو ملك البضع من غير

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع (٣/ ١).

(٢) حاشية البناني على جمع الجوامع (١/ ٢٠).

(٣) انظر: مفتاح الوصول (ص ٨٥-٨٧)، وانظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ٥٩)، وبدائع

الصنائع (٢/ ٢٣٠)، وحاشية ابن عابدين (٣/ ١٩)، شرح فتح القدير (٣/ ١٩٥).

(٤) المذهب (٢/ ٤١)، وروضة الطالبين (٧/ ٩) ومغني المحتاج (٣/ ١٤٠).

عوض، لا جواز النكاح بلفظ الهبة.

فيقول الأولون: سياق الآية يرجح أن المراد ملك البضع، وذلك أن الآية سقت لبيان شرفه ﷺ على أمته ونفي الحرج عنه، ولذلك قال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ولا شك أنه هذا الشرف لا يفسر بإباحة لفظ له وحجره على غيره، إذ ليس في ذلك شرف بل إنها يحصل الشرف بإسقاط العوض عنه، حتى يكون تعالى ذكر لنبيه ثلاثة أنواع من الإحالات: إحلال نكاح بمهر، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإحلال بملك اليمين، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وإحلال بلا مهر، بل بتملك مجرد، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وأيضاً: فالحرج المقصود نفيه من الآية، إنها يكون بإيجاب العوض عليه، لا بحجر لفظ عليه يؤدي المعنى المطلوب دون ألفاظ كثيرة أسهل منه، فهذا السياق كله يدل على أن المراد بالخلوص هو ملك البضع من غير مهر، لا اللفظ^(١).

ومن القرائن السياقية المبينة للمراد قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فالتفرقة بين البيع والربا لم تفهم من ظاهر الكلام بل بسياق الكلام، حيث اشتمل النص على قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فعرف أن الغرض إثبات التفرقة بينهما، وأن تقدير الكلام ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فأنى يتماثلان، ولم يعرف هذا المعنى بدون تلك القرينة، كما لو اقتصر النص على قوله ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ

وَحَرَّمَ الرِّبَا^(١).

القرينة الخارجية:

والمراد بها الدليل المنفصل من نص أو قياس أو عمل أهل المدينة أو غيرها، فإذا وافقت واحدة من هذه القرائن أحد المعنيين أو المعاني ترجح على غيره.
مثال الأول:

ما إذا قال المالكية: المراد بالقروء الأطهار^(٢)، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْتَنِّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ تَحِيضْ﴾ [الطلاق: ٤].

فأمر بطلاقهن طلاقاً يستعقب عدتهن ولا تراخي العدة عنه، وقد قرأ ابن مسعود (لقبل عدتهن) وليس ذلك إلا في الطهر أو في الحيض، فإن الطلاق في الحيض حرام.

والحنفية يرجحون احتمالهم بقرينة خارجية أيضاً^(٣)، فيقولون: قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْتَنِّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ تَحِيضْ﴾ [الطلاق: ٤] فجعل الأشهر بدلاً عن الحيض، لا عن الأطهار فدل أن الحيض أصل في العدة، ألا ترى أنه تعالى قال في التيمم: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] فعلمنا أن الماء هو الأصل، وأن الصعيد بدل منه.^(٤)

ويمكن أن يجاب عن الاستدلال بهذه القرينة بأن الأمر ليس كذلك، لأن

(١) انظر: كشف الأسرار على البيزدي (١/١٠٦) وما بعدها.

(٢) انظر: الفواكه الدواني (٢/٣٣)، والمغني (٨/٨٥).

(٣) بدائع الصنائع (٣/١٤٠)، فتح القدير (١/٢٣٥).

(٤) مفتاح الوصول (ص ٨٧، ٨٨).

(١) مفتاح الوصول (ص ٨٥-٨٧).

الأطهار لا يمكن عدّها وحسابها إلا إذا كان هناك حيض، فلو لم يكن هناك حيض لكان طهراً واحداً لا يمكن عدّه، ولا يمكن كذلك اليأس منه، لأن الفرض أنه كائن ومستمر، فكانت الأشهر بدلاً عن الأطهار لا عن الحيض، وذكر الحيض لا لأنه الأصل، بل لأنه المتوسط بين الأطهار فيمكن عد الأطهار به، فالحيض أداة لعد الأطهار.

وأما الثاني:

وهو موافقة القياس فمثاله: قول المالكية، وأصحاب الشافعي^(١): إن العدة لما كانت مأموراً بها كانت عبادة من العبادات، والشأن في العبادة أن الحيض ينافيها، ولا تتأدى فيه، فضلاً عن أن تتأدى به، ألا ترى أن الصلاة والصيام والطواف لا تصح مع الحيض، بخلاف الطهر، فالقياس يقتضي في العدة أنها تتأدى بالطهر لا بالحيض، وإذا كان كذلك، وجب حمل القروء في الآية على الأطهار، لا على الحيض.

والحنفية يرجحون احتياهم أيضاً بقياس آخر^(٢)، وهو: أن القصد من العدة استبراء الرحم، والعلامة الدالة على براءة الرحم في العادة إنها هو الحيض لا الطهر، فإن الطهر تشترك فيه الحامل والحائِل، والحيض في الغالب مختص بالحائِل.

ولذلك كان الاستبراء بالحيض لا بالطهر، وإذا كان كذلك وجب حمل القروء في الآية على الحيض لا على الأطهار.

(١) انظر: مواهب الجليل (١٥١/٤)، والفواكه الدواني (٣٣/٢)، والمجموع (٤٨٧/٦)، ومغني المحتاج (٢١٩/٢)، والمغني (٨٥/٨).

(٢) انظر: المبسوط (٤١/٦)، والهداية (٣٠/٢)، بدائع الصنائع (١٤٠/٣)، والبحر الرائق (٢٣٥/٤)، فتح القدير (١/٢٣٥).

وأما موافقته لعمل الصحابة:

فمثاله: احتجاج العلماء علي وجوب غسل الرجلين، بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصب، فيكون معطوفاً على قوله ﴿وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾.

ويحتمل أن يكون معطوفاً على الرأس، من قولهم: ما زيد بجبان ولا بخيل. ومع هذا الاحتمال فلا استدلال.

والجواب عند العلماء: أنه لم ينقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم إلا الغسل لا المسح، فكان ذلك دليلاً على أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ الغسل، ويكون معطوفاً على قوله ﴿وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾.^(١)

(١) مفتاح الوصول (ص ٨٨).

المطلب الثاني **أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية**

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط

المسألة الثانية : أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب

المسألة الثالثة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة

المسألة الرابعة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء

المسألة الخامسة : أثر المضمون الخبري في الدلالة على الصحة والفساد والبطان

المسألة الأولى

أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط

سبق تعريف الشرط لغة واصطلاحاً^(١)، وقد جاءت الأساليب الخبرية في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة دالة على الشرط بمعناه الاصطلاحي، وهي من الكثرة بمكان، فلم يقل الفقهاء بالشرط إلا بناء على نص أو استنباط من نص، والمنصوص عليه إما أن يجيء في أسلوب إنشائي وإما أن يجيء في أسلوب خبري، وقد لاحظت أن الأصل في الدلالة على الشروط أن تكون مضمنة في أسلوب خبري، سواء كان الأسلوب شرطياً على مصطلح اللغويين أم لم يكن، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرٍ مُّسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٥].

جاءت هذه الآية في صورة أسلوب خبري، بل مجموعة من الأساليب الخبرية، وقد اشتملت على الحكم الشرعي وهو جواز نكاح الأمة، ووضعت له شروطاً:

الشرط الأول: العجز عن نكاح الحرة فلا يجوز نكاح الأمة للقادر على نكاح

(١) وذلك في المسألة الأولى من المطلب الأول من البحث الأول من الفصل الثالث.

الحرّة.

الشرط الثاني: أن تكون الأمة مؤمنة، فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية.

الشرط الثالث: خشية العنت، فمن لم يتضرر بترك الزواج من أصله لم يجز له

نكاح الأمة.^(١)**المثال الثاني:**

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، اشتملت هذه الآية على الحكم التكليفي، وهو حرمة مراجعة المطلقة ثلاثاً، واشتملت على حكم آخر وهو إباحة التراجع إلى العصمة الزوجية، بشرطين:

الشرط الأول: أن ينكحها زوج غيره نكاحاً صحيحاً ثم تبين منه بموت أو

طلاق.

الشرط الثاني: أن يغلب على ظنهما سير الحياة على تقوى الله - عز وجل -.^(٢)**المثال الثالث:**

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(١) الأم للشافعي (١١/٥)، أحكام القرآن للشافعي (١٨٦/١)، أحكام القرآن للجصاص (٢٢٦/٢)، أحكام القرآن لابن عربي (٥٠٣/١)، بدائع الصنائع (٢٦٨/٢)، المغني لابن قدامة (١٠٥/٧)، كشف الأسرار (٢٧٢/٢)، إعلام الموقعين (٢٤٥/٢)، المشور (٣٤٩/٢).

(٢) الأم للشافعي (٦٦١/٨)، أحكام القرآن للجصاص (٥٣٣/١)، المغني لابن قدامة (٣٩٠/٧)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٦٣/٦)، فتاوى السبكي (٢٤/١)، نصب الرأية (٤٨٤/٣)، العناية (١٨٧/٤)، طرح الشريب (٩٥/٧).

اشتملت هذه الآية الكريمة على بيان الحكم وهو الإشهاد على الوصية ونصاب الشهادة اثنان، ويشترط فيها أن يكونا مسلمين عدلين.^(١)

المثال الرابع:

حديث الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فأهويت لأنزع خفيه، فقال: دعها فأني أدخلتها طاهرتين فمسح عليهما.^(٢)

اشتمل هذا الحديث المبارك على مشروعية المسح على الخفين، واشتمل على شرطه، وهو ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم: أن يلبس الخفان على طهارة مائية كاملة.^(٣)

المثال الخامس:

حديث الصحيحين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا، بخرصها من التمر، فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق^(٤)، تضمن

(١) الأم (٢٢٢/٤)، أحكام القرآن للشافعي (١٥٤/٢)، المحلى (٤٩٣/٨)، المتقى شرح الموطأ (١٩٢/٥)، المبسوط (١٣٥/١٦)، أحكام القرآن لابن العربي (٢٣١/٢)، المغني لابن قدامة (١٨١/١٠)، أنوار البروق (٨٥/٤)، إعلام الموقعين (٩٠/١)، كشف القناع (٤١٨/٦).

(٢) أخرجه البخاري ك: الوضوء باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان (٨٥/١) تحت رقم (٢٠٣)، ومسلم ك: الطهارة باب المسح على الخفين (٢٣٠/١) تحت رقم (٢٧٤).

(٣) المحلى (٣٢٢/١)، المغني لابن قدامة (١٧٥/١)، المجموع (٥٤٢/١)، أحكام الأحكام (١١٤/١)، نصب الرأية (٢٢٧/١)، أسنى المطالب (٩٦/١)، الغرر البهية (٩٧/١)، سبل السلام (٨٢/١).

(٤) أخرجه البخاري ك: المساقاة باب: الرجل يكون له حر أو شرب في حائط أو في نخل، حديث (٢٣٨٢)، ومسلم ك: البيوع باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، حديث (١٥٤١).

الحديث جواز بيع العرايا بشرط أن لا يزيد المبيع على خمسة أوسق.^(١)

المثال السادس:

حديث الصحيحين عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: أعتق رجل منا عبدا له عن دبر، ولم يكن له مال غيره، فدعا به النبي ﷺ فباعه.^(٢)

فهذا الحديث مشتمل على شرط الصحة وشرط الإبطال، فنقول: يصح العقد عن دبر بشرط ألا يكون المعتق مدينا.

ونقول أيضا يبطل الحاكم العتق عن دبر بشرط أن يكون المعتق مدينا ولا يملك غير هذا العبد، وذلك لأنه يتبرع من مال الغير - حيثئذ.^(٣)

المثال السابع:

حديث ابن مسعود ؓ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بيعة فالقول ما يقول رب السلعة أو يترادان)^(٤)

(١) أخرجه مسلم ك: البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (١١٧١/٣) تحت رقم (١٥٤١)، والبخاري ك: البيوع باب بيع الثمر على رؤوس النخل (٧٦٤/٢) تحت رقم (٢٠٧٨)، ومالك ك: البيوع باب ما جاء في بيع العرية (٦٢٠/٢) تحت رقم (١٢٨٥)، شرح معاني الآثار (٣١/٤)، المحلى (٣٩٧/٧)، بدائع الصنائع (١٩٥/٥)، المجموع (٢٩٤/١٠)، إحكام الأحكام (١٢٨/٢)، نصب الرأية (٤٦٠/٤)، تحفة المحتاج (٤٧٣/٤)، نيل الأوطار (٢٣٨/٥).

(٢) أخرجه البخاري ك: العتق باب: بيع المدبر، حديث (٢٥٣٤)، ومسلم ك: الزكاة باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله، حديث (٩٩٧) مطوّلًا وفيه القصة.

(٣) سبل السلام (٩/٢)، الأم للشافعي (١٧/٨)، المصنف (٣٦٧/٨)، المحلى (٥٣٥/٧)، إحكام الأحكام (٣٣٥/٢).

(٤) أخرجه أبو داود ك: البيوع باب: إذا اختلف البيعان والمبيع قائم (٣٠٧/٢) برقم (٣٥١١)، والنسائي ك: البيوع باب: اختلاف المتبايعان في الثمن (٤٦٤٨/٣٠٣/٧).

من حديث عبد الرحمن بن الأشعث عن أبيه عن جده قال عبد الله يعني ابن مسعود:

دل الحديث بمنطوقه ومفهومه على عدد من الأحكام والشروط بيانها:

يقبل قول رب السلعة في الثمن بشرط انعدام البيعة.

وإذا وجدت البيعة عمل بها ولا عبرة بقول العاقلين.

ويجوز ترك الصفقة بشرط انعدام البيعة وعدم رضا المشتري بقول رب السلعة.^(١)

سمعت رسول الله ﷺ يقول .. فذكره. وإسناده صحيح، أخرجه الترمذي ك: البيوع

باب: ما جاء إذا اختلف البيعان (١٢٧٠/٥٦١/٣) وقال: هذا حديث مرسل عوف

بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود.

(١) سبل السلام (٦/٢)، نصب الرأية (١٦٢/٥)، نيل الأوطار (٣٥٢/٨).

المسألة الثانية

أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب

السبب لغة:

الحبل، وكل شيء يتوصل به إلى غيره، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤-٨٥] قال الجوهري: السبب: الحبل وكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور، فيقال: هذا سبب، وهذا مسبب عن هذا.^(١)

واصطلاحاً:

عرفه الحنفية بأنه: ما يكون طريقاً إلى الحكم من غير تأثير^(٢)، أي من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود، ولا يعقل فيه معاني العلل.

وعرف الشافعية (السبب) بأنه: كل وصف ظاهر منصبط دل الدليل السمعي على كونه معرفاً للحكم الشرعي^(٣).

واحتزوا بالظاهر عن الوصف الخفي: كعلوق النطفة بالرحم، فإنه سبب خفي.

واحترز بالمنصبط عن السبب المتخلف الذي لا يوجد دائماً كالمشقة فإنها تتخلف، ولذا علق سبب القصر على السفر دون المشقة.

قال الشيخ زكريا الأنصاري: هو الوصف الظاهر المنصبط الذي يلزم من وجوده وجود الحكم، ومن عدمه عدم الحكم^(٤).

(١) انظر: مادة (سبب) في مختار الصحاح (ص ٣٤٨)، والمصباح المنير (ص ٢٦٢).

(٢) أصول البزدوي (١/٣٠٩)، أصول السرخسي (٢/٣٠٤)، المستصفى للغزالي (١/٧٥).

(٣) الإحكام للأمدى (١/١٧٢)، وغاية الوصول (١٣)، والحدود لأثينة (٧٢).

(٤) انظر: الحدود لأثينة (ص ٧٢)، وغاية الوصول (ص ١٣).

أو: (وصف) وجودي أو عدمي (ظاهر منصبط معرف للحكم) الشرعي لا مؤثر فيه بذاته أو بإذن الله أو باعث عليه.^(١)

ومثال السبب: زوال الشمس، فإنه أمانة معرفة لوجوب الصلاة، في قوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وهو وصف ظاهر منصبط دل الدليل السمعي على كونه معرفاً لوقت وجوب صلاة الظهر، فمتى وجد الدلوك وجد الوجوب.

وكجعل طلوع الهلال أمانة على وجوب صوم رمضان، في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإن رؤية الهلال وصف ظاهر منصبط جعل معرفاً لوجوب الصيام، يلزم من وجوده الحكم وهو وجوب الصيام ويلزم من عدم الرؤية عدم الوجوب.

ويراد به في عرف الفقهاء عدة أشياء، منها:

أحدها: ما يقابل المباشرة^(٢)، كحفر بئر مع ترديه، فالأول: سبب، والثاني: علة فإذا حفر إنسان بئراً، ودفع آخر إنساناً فتردى فيها فهلك، فالأول - وهو الحافر - تسبب في هلاكه، والثاني - وهو الدافع - مباشر.

فأطلق الفقهاء السبب على ما يقابل المباشرة، فقالوا: إذا اجتمع التسبب والمباشر: غلبت المباشرة، ووجب الضمان على المباشر، وانقطع حكم التسبب.

ومن أمثلته أيضاً: لو ألقاه من شاهق فتلقيه آخر بسيفه ففقدته نصفين، فالضمان على المتلقي بالسيف، ولو ألقاه في ماء مغرق فتلقيه حوت فابتلعه، فالضمان على الملقى، لعدم قبول الحوت الضمان، وكذا لو ألقاه في زبية أسد فقتله.

(١) غاية الوصول (ص ١٣).

(٢) المختصر في أصول الفقه (١/٦٦)، المدخل (١/١٦٠)، روضة الناظر (١/٥٦).

الثاني: علة العلة كالرمي الذي هو سبب للقتل، فهو علة للإصابة التي هي علة للزهوق، أي زهوق النفس الذي هو القتل، فالرمي هو علة القتل، وقد سموه سبباً.

الثالث: العلة الشرعية بدون شرطها ك: ملك نصاب، بدون حولان الحول.^(١)

العلاقة بين السبب والعلة:

اختلف العلماء في العلاقة بين السبب والعلة، فقليل: هما مترادفان، فالتعريف السابق لهما ولا يشترط في أي منهما المناسبة.

وقيل: إنها متباينان، فالسبب ما كان موصلاً للحكم دون تأثير (أي مناسبة): كزوال الشمس هو سبب وجوب صلاة الظهر، والعلة ما أوصلت للحكم مع التأثير كالإتلاف فإنه علة لوجوب الضمان، وقيل: الفرق بينها وبين السبب أن الحكم يثبت بالعلة بلا واسطة، وبالسبب بالواسطة. كما يفترقان في أن السبب قد يتأخر عنه حكمه، وقد يتخلف عنه ولا يتصور التأخير والتخلف في العلة.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل علة، سبب ولا عكس^(٢). وسأشير في هذا البحث على التفريق بينها بالمناسبة فيما يتوقف عليه الحكم بمعنى أن يوجد بوجوده وينعدم إن كان مناسياً للحكم فهو علة، وإن كان غير

(١) أصول البزدوي (٣١٤/١)، أصول السرخسي (١٨٤/١)، أصول الشاشي (٣٥٩/١)، المختصر في أصول الفقه (٦٦/١)، المدخل (١٦١/١)، المستصفى (٧٥/١)، روضة الناظر (٥٦/١).

(٢) المعجم الوسيط، مادة (سبب) (٤٢٧/١)، وشرح الكوكب المنير (٤٤٥/١)، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، والحدود الأنيقة (ص٧٢)، وغاية الوصول (ص١٣)، والموسوعة الفقهية (٢٠٠/١)، (١٤٦/٢٤)، (٢٨٧/٣٠).

مناسب فهو السبب.

وورد في النصوص الشرعية كثير من الأساليب الخبرية، المتضمن اعتبار شيء ما سبباً لحكم ما، ومن ذلك:

المثال الأول:

حديث: (ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول)^(١)، ذكر الأصوليون حولان الحول سبباً لوجوب الزكاة والأسلوب في هذا الحديث خبري دال على السبب.^(٢)

المثال الثاني:

حديث: (هذا شهر رمضان كتب الله عليكم صيامه)^(٣)، ذكر الأصوليون أن

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو داود ك: الزكاة باب: في زكاة السائمة (١٠١/٢)، وأحمد (١٥٧٣/١)، وهو من حديث علي رضي الله عنه، ورواه ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها ك: الزكاة باب من استفاد مالاً (٥٧١/١) برقم (١١٧٩٢)، نقل الألباني عن الحافظ ابن حجر في التلخيص قوله: لا بأس بإسناده والآثار تعضده فيصلح للحجة، قال الألباني: وهو مقبول لولا أن الثقات الحفاظ خالفوا جريراً فرووه عن أبي إسحاق به موقوفاً على علي رضي الله عنه. انظر الإرواء (٢٥٦/٣)، وقد صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٩٦/١) برقم (١٣٩١) وفي صحيح سنن أبن ماجه (٢٩٩/١) برقم (١٤٤٩).

(٢) تفسير القرطبي (١٢٤/٨)، الموطأ (٢٤٦/١)، شرح الزرقاني (١٤٨/٢)، عون المعبود (٣١٣/٤)، سبل السلام (١٢٨/٢)، المحلى (٢٧٦/٥).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه ك: الصيام باب: ما جاء في صيام شهر رمضان (١٣٢٨/٤٢١/١)، وقد ضعف الألباني الشطر الأول من الحديث وصححه آخره انظر ابن ماجه (٢٢٢/١) وضعف الحديث في أكثر من موضع، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الصيام باب النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين والنهي عن صوم يوم الشك (٢٠٩/٤) تحت رقم (٧٧٤٣).

دخول الشهر سبب لوجوب الصوم، وهذا الحديث أسلوبه خبري دال على ذلك.^(١)

المثال الثالث:

حديث مسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ: سئل عن صومه قال: فغضب النبي ﷺ فقال عمر: رضينا بالله رباً، ... الحديث وفيه: وسئل عن صوم يوم عرفة فقال: (يكفر السنة الماضية والباقية)^(٢)، فدخول يوم عرفة سبب في استحباب الصوم.

المثال الرابع:

حديث (إذا أدير النهار من هاهنا وأقبل الليل من هاهنا وغربت الشمس فقد أفرط الصائم)^(٣)، هذا أسلوب خبري وقد بين أن غروب الشمس سبب للفطر من الصيام، فإذا وجد الغروب وجد الفطر، وإذا انعدم الغروب انعدم الفطر.^(٤)

(١) أصول البزدوي (١/١٤٠)، المنثور (٢/٢٦٩)، أصول السرخسي (١/١٠٤)، الأحكام لابن حزم (٣/٣١٤).

(٢) أخرجه مسلم مطولاً ك: الصيام باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة، (٢/٨١٩) تحت رقم (١١٦٢) عن أبي قتادة، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الصيام باب صوم يوم عرفة لغير الحاج (٤/٢٨٢) تحت رقم (٨١٦٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٢/١٥٣) تحت رقم (٢٨١٣).

(٣) البخاري ك: الصيام باب: متى يحل فطر الصائم، حديث (١٩٥٤) بلفظ «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدير النهار الخ»، ومسلم ك: الصيام باب: وقت انقضاء الصوم وخروج النهار (٢/٧٧٢/١١٠٠) بدون لفظة: (من هاهنا).

(٤) فتح الباري (٤/١٩٧، ٢٠٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٦٤)، حاشية ابن القيم (٥/٢٢٣)، شرح الزرقاني (١/٣٥٣)، عون المعبود (٦/٣٤٢)، تحفة الأحوذى (٣/٣١٤)، شرح النووي على مسلم (٧/٢٠٩)، فيض القدير (١/٢٩١).

المسألة الثالثة

أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة

العلة لغة:

معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة، لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، فيقال: اعتل إذا مرض، وتطلق على السبب، فيقال: علة إكرام محمد لإبراهيم علمه وإحسانه، ويقال: محمد لم يفعل الشر لعله قبحه، والعلة: المرض الشاغل.^(١)

وفي اصطلاح الأصوليين:

عرفها الغزالي بقوله: هي ما أضاف الشارع الحكم إليه وناطه به، ونصبه علامة عليه.

فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] جعلت السرقة فيه مناطاً لقطع اليد، وقوله ﷺ: «القاتل لا يرث»^(٢) جعل منه قتل المورث مناطاً للحكم وهو حرمان القاتل إرث المقتول.

والعلة: المعرف للحكم، وقيل: المؤثر بذاته بإذن الله، وقيل: الباعث عليه. وقيل هي الوصف الخارج المعرف للحكم بحيث يكون مضافاً إليه.^(٣)

(١) انظر: مادة (علل) في كل من: المعجم الوسيط (ص ٦٤٦)، والمصباح (ص ٤٢٦)، ومختار الصحاح (ص ٥٤٧).

(٢) ابن ماجه (٢/٨٨٤) (٤٢٥/٢٦٤)، والترمذي (٤/٤٢٥) (٢١٠٩) وقال: هذا حديث لا يصح، ولا يعرف إلا من هذا الوجه والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث؛ كان القتل عمداً أو خطأ، وقال بعضهم: إن كان القتل خطأ فإنه يرث، وهو قول مالك.

(٣) ميزان الأصول (ص ٦١٨)، والمستصفى (٢/٢٣٠، ٢٣٨)، وشرح الكوكب المنير (٤/٣٩)، وإحكام الفصول (ص ٥٢)، والحدود الأنيقة (ص ٨٢)، والتوقيف (ص ٥٢٢، ٥٢٣)، والموجز في أصول الفقه (ص ٢١٣)، والتعريفات (ص ١٣٤)، والموسوعة الفقهية (٢٤/١٤٦)، (٣٠/٢٨٦)، والكلديات (ص ٥٩٩).

وقال بعضهم: ما يتغير الحكم بحصوله.

وقال بعضهم: هي المعنى القائم بالمعلول الذي يوجب الحكم بمحلّه كالسواد الذي يوجب كون محله أسود، ومثاله من الشرعيات: نجاسة العين: توجب غسل محلها.

قال السمرقندي: ما يتعلق بها الوجوب أو الوجود أو الظهور والإيجاب والإيجاد والإظهار من الله تعالى^(١).

وفي «إحكام الفصول»: هي الوصف الجالب للحكم^(٢).

وفي «التعريفات»: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه^(٣).

وقال الشيخ زكريا الأنصاري: العلة: المعرف للشيء^(٤).

والعلة القاصرة: عندهم هي التي لا تتعدى محل النص.

والعلة المتعدية: هي التي تعدت الأصل إلى الفرع.

والعلة الواقعة: هي التي لم تعدد الأصل إلى الفرع^(٥).

وقد تضمنت الأساليب الخبرية ما يدل المكلف على علل الأحكام، وعقد الأصوليون مبحثا خاصا للنصوص الدالة على التعليل، وقسموها إلى نص وظاهر وإنشاء، والكلام فيها مشتهر ومطول، والذي يتصل بموضوع بحثي بيان أن للأسلوب الخبري دورا في استنباط العلل من النصوص الشرعية، ومثال

(١) ميزان الأصول (ص ٦١٨).

(٢) ميزان الأصول (ص ٥٢).

(٣) ميزان الأصول (ص ١٣٤).

(٤) الحدود الآتية (٨٢).

(٥) شرح الكوكب المنير (٤/٥١)، والتوقيف (ص ٥٢٢، ٥٢٣)، والموجز في أصول الفقه (ص ٢١٣)، والموسوعة الفقهية (٢٤/١٤٦)، (٣٠/٢٨٦)، والكلية (ص ٥٩٩).

ذلك:

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿الرِّجَالُ بَقَاؤُمُوتٍ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، فهو أسلوب خبري دال على العلة التي من أجلها جعلت القوامة على النساء للرجال.

المثال الثاني:

حديث: (إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه)^(١)

فهذا الأسلوب خبري يبين أن علة تنجيس الماء تغير أحد أوصافه الثلاثة بنجس^(٢).

المثال الثالث:

حديث: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده)^(٣)، هذا أسلوب خبري يبين أن العلة في قطع اليد هي السرقة^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد مسنده (٣/٨٦) برقم (١١٨٣٣) وقال الأرنؤوط في تعليقه على المسند حديث صحيح بطرقه وشواهده، وابن ماجه ك: الطهارة وستنها باب: الحياض (١/١٧٤) تحت رقم (٥٢١)، بدون لفظة «الطهور»، قال ابن ماجه: فِي الرِّوَايَةِ: إِنْ سَادَهُ ضَعِيفٌ لَضَعْفٍ رَشِيدِينَ. والبيهقي في السنن الكبرى ك: الطهارة باب نجاسة الماء الكثير إذا غلبته النجاسة (١/٢٥٩) تحت رقم (١١٥٧).

(٢) تحفة الأحوذى (١/١٧٣)، التمهيد لابن عبد البر (١/٣٢٦، ٣٣٢)، فيض القدير (١/٣١٢)، (٢/٣٨٣).

(٣) أخرجه البخاري ك: الحدود باب: لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، حديث (٦٧٨٣) و(٦٧٩٩)، ومسلم ك: الحدود باب: حد السرقة ونصاها، رقم (١٦٨٧) عن أبي هريرة ؓ.

(٤) فتح الباري (١٢/١٠٨)، شرح النووي على مسلم (١/٢٠٨)، (١١/١٨١)، شرح

وقد ذكر الأصوليون نظير هذا المثال من الأساليب الإنشائية^(١) تمثيلاً للإيهام كمسلك من مسالك العلة، فتعليق الحكم على الصفة ينشئ بعلية الوصف.

المثال الرابع:

حديث: (إنما جعل الاستئذان من أجل البصر)^(٢)، وهو من الصريح في التعليل، لأن العلة وردت على الكيفية التي اصطلاح علماء الأصول على تسميتها بالنص لكونها لا تحتل التأويل^(٣).

المسألة الرابعة

أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء الأداء لغة:

من أدى دينه تأدية: قضاء.
والأداء أيضاً يطلق على الإيصال، يقال أدى الشيء: أي أوصله.
ويطلق الأداء والقضاء في اللغة على الإتيان بالمواقات كأداء صلاة الفرائض وقضائها، وبغير المواقات كأداء الأمانة، وقضاء الحقوق، ونحو ذلك.
والأداء: هو الإتيان بالشيء لميقاته.
قال الراغب: الأداء لغة: دفع الحق دفعة وتوفيته كأداء الخراج، والجزية، ورد الأمانة.
ويطلق أيضاً على: ما ينبئ عن شدة الرعاية والمبادرة إلى تسليم عين الواجب، فيستعمل في تسليم عين الواجب عن طريق المسارعة.^(١)
الأداء اصطلاحاً:

فعل ما دخل وقته قبل خروجه.
وقيل: هو عبارة عن تسليم عين الواجب في الوقت.
وبهذا قال أبو البقاء في «الكليات».^(٢)
وقيل: هو عبارة عن إتيان عين الواجب في الوقت.
وقيل الأداء: هو الإتيان بالفعل المأمور به أو ببعض معين منه في وقته المقدر له شرعاً، مثل: الإتيان بصلاة الظهر بركعاتها الأربع في الوقت المحدد لها شرعاً، أو بجزء معتبر منها في الوقت المحدد لها شرعاً ثم استكملها بعد خروج
(١) المفردات (ص ١٤)، وانظر: النهاية (٣٢/١)، والمعجم الوسيط (١٠/١)، ومعجم مقاييس اللغة (٧٤/١).
(٢) الكليات (ص ٦٦، ٣٠٨).

سنن ابن ماجه (١٨٤/١)، الديباج (٢٩٢/٤)، فيض القدير (٢٣١/١)، شرح السيوطي (٦٥/٨)، عون المعبود (٢٦٠/١٣).
(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾
(٢) أخرجه البخاري لك: الاستئذان باب: الاستئذان من أجل البصر، حديث (٦٢٤١) عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري (٢٤/١١)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣٧/١٦)، حاشية ابن القيم (٢١٣/١٢)، تحفة الأحوذى (٤٠٦/٧)، شرح النووي على مسلم (١٣٦/١٤).

الوقت.^(١)

ويوصف بالأداء الفرض والنفل، وكل ما قدر له وقت، أما ما لم يقدر زمانه في الشرع كالنفل، والنذر المطلق، والزكاة فلا يسمى فعله أداء ولا قضاء^(٢)، وعند أصحاب الشافعي - رحمه الله -: الأداء والقضاء يختصان بالعبادات المؤقتة ولا يتصور الأداء إلا فيها يتصور الفقهاء له وقت، فلهذا قالوا: الأداء: ما فعل في وقته المقدر له شرعاً أولاً، والقضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدراكاً لما سبق له وجوب مطلق.^(٣)

وهناك أداء يشبه القضاء هو: أداء اللاحق بعد فراغ الإمام؛ لأنه باعتبار الوقت مؤد، وباعتبار أنه التزم أداء الصلاة مع الإمام حين يحرم معه قاض لما فاتته مع الإمام.

القضاء في اللغة:

يكون بمعنى الإلزام، والحكم، والأمر^(٤) ومثاله قول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ﴾

(١) التوقيف (ص ٤٤)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص ٢١١)، والمعتبر للزركشي (ص ٣٠٤)، ولب الأصول مختصر جمع الجوامع (ص ١٦)، وميزان الأصول للسمرقندي (ص ٦٢، ٦٣)، والكلليات (ص ٣٠٨، ٦٦)، وشرح حدود ابن عرفة (ص ١١٧، ٥٩٨)، والموجز في أصول الفقه (ص ١٠٤)، والحدود الأنيقة (ص ٧٦)، وغاية الوصول للأنصاري (ص ١٦)، والتعريفات (١٠٢٩)، والدستور لأحمد بكري (١/ ٦٠) والاقتصادية (ص ٤٥).

(٢) المعتبر للزركشي (ص ٣٠٤)، ولب الأصول مختصر جمع الجوامع (ص ١٦)، وميزان الأصول للسمرقندي (ص ٦٢، ٦٣)، والحدود الأنيقة (ص ٧٦)، وغاية الوصول للأنصاري (ص ١٦)، والتعريفات (١٠٢٩)، والدستور لأحمد بكري (١/ ٦٠).

(٣) المعتبر للزركشي (ص ٣٠٤)، ولب الأصول مختصر جمع الجوامع (ص ١٦)، والحدود الأنيقة (ص ٧٦)، وغاية الوصول للأنصاري (ص ١٦).

(٤) ترتيب مختار الصحاح مادة (ق ض ي) (ص ٦٥٠)، والمصباح المنير (ق ض ي) (ص ٥٠٧).

رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ... ﴿[الإسراء: ٢٣].

وبمعنى الإخبار، قال الله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ...﴾ [الإسراء: ٤].

وبمعنى الفراغ، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ...﴾ [الجمعة: ١٠].
وبمعنى التقدير، يقال: «قضى الحاكم النفقة»: أي قدرها.

ويستعمل في إقامة شيء مقام غيره، ويقال: «قضى فلان دينه»: أي أقام ما دفعه إليه مقام ما كان في ذمته.

وبمعنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ...﴾ [طه: ٧٢].

وبمعنى الإرادة، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٧].

وبمعنى الموت، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ حَاجَهُ...﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وبأي بمعنى الأداء، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتُمُ الصَّلَاةُ﴾ [النساء: ١٠٣]^(١).

والقضاء عند الأصوليين:

هو ضد الأداء، ولذا عرفوه بأنه الإتيان بالمأمور به بعد خروج وقته المحدد له شرعاً، كصلاة الظهر بعد خروج وقتها، ولو كان التأخير لعذر سواء تمكن من فعله في وقته كالمسافر يفطر أو لا: أو لم يتمكن من الفعل في وقته لمانع شرعي كحيض ونفاس، أو مانع عقلي كنوم.^(٢)

وعند الحنفية: تسليم مثل الواجب بالسبب، وأيضاً هو إسقاط الواجب

(١) وانظر هذه المعاني في الكلليات (ص ٦٦)، والقاموس القويم للقرآن الكريم (٢/ ١٢١).

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/ ٤٤)، الإحكام للآمدي (١/ ١٥٠)، المحصول للرازي (١/ ١٤٨)، المستصفى (١/ ٧٦).

بالسبب^(١).

لأن المكلف إذا صلى في غير الوقت فصلاته نفل، والنفل حق المكلف، فإن في سائر الأوقات شرع حقاً للعبد لينفتح عليه أبواب طرق اكتساب الخيرات ونيل السعادات، فإذا كان النفل حق المكلف، فإذا أراد قضاء الفائتة وصلى يكون صلاته النفل مصرّوفاً إلى قضاء ما وجب عليه.

والقضاء يكون في الواجب والسنن أيضاً إذا ورد به الدليل.

والقضاء عند الفقهاء هو: تبين الحكم الشرعي والإلزام به، وفصل الخصومة، وعلى هذا فكل من التحكيم والقضاء وسيلة لفض النزاع بين الناس وتحديد صاحب الحق.

وقال بعضهم: القضاء: إلزام من له إلزام بحكم الشرع.

وعرفه ابن عرفة في «حدوده» فقال: القضاء: صفة حكمية توجب لموصفها نفوذ حكمه الشرعي، ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين.

فائدة:

والفرق بين القضاء والتنفيذ أن التنفيذ يأتي بعد القضاء، والقضاء سبب له^(٢).

ومن الأساليب الخبرية ما تضمن أحكاماً شرعية وضعية مما اصطلاح الأصوليون على تلقيه بالأداء والقضاء، فمن ذلك الأمثلة التالية:

(١) أصول السرخسي (٤٩/١).

(٢) الكليات (ص ٦٦)، والاختيار (٢/١٨٠)، وأنيس الفقهاء (ص ٢٢٨)، ودستور العلماء (٣/٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥)، وشرح حدود ابن عرفة (ص ٥٦٧)، تحرير التنبيه (ص ٣٥٦)، والروض المربع (ص ٥١٦)، والقاموس القويم للقرآن الكريم (٢/١٢١)، والموسوعة الفقهية (٢/٣٢٧)، (١٤/٧١).

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى- في شأن الصيام: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والمتبادر أن هذا أسلوب خبري، وهو مشتمل على لفظ محذوف: فإذا قدرناه: فعليه عدة من أيام أخر، أو فالواجب عليه الصيام في عدة، أو فيلزمه عدة... الخ تم السياق خبرياً وإذا قدرناه: فليصم في عدة... الخ صار إنشائياً.

وهذه الآية -بلا شك- دالة على وجوب الأداء على القادر غير المعذور، وهي دالة على وجوب القضاء على أصحاب الأعذار المرخص لهم في الفطر.

المثال الثاني:

حديث: أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من ذرعه القيء فلا قضاء، ومن استقاء فعليه القضاء)^(١)، دل هذا الحديث على ثلاثة أمور:

الأول: أن من غلبه القيء فصيامه أداء

والثاني: أن من استقاء عمداً وجب عليه القضاء.

والثالث: تأصيل المصطلح الأصولي والفقهية (القضاء) من اللفظ النبوي الشريف.

المثال الثالث:

حديث عائشة -رضي الله عنها-: «كنا نحيفض عند رسول الله ﷺ فنؤمر

(١) أبو داود ك: الصيام باب: الصائم يستقي عامداً (٢/١٠٢٦/٢٣٨٠)، وابن ماجه ك:

الصيام باب: ما جاء في الصائم يقى (٢/٣١٥/١٦٧٦) من حديث هشام بن سيرين عن أبي هريرة، والترمذي ك: الصوم باب: ما جاء فيمن يستقي عمداً (٣/١٠٠/٧٢٠)، وابن حبان (٨/٢٨٧/٣٥١٨)، والحاكم (١/٥٩٠/١٥٥٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والدارقطني (٢/١٨٥/٢١) وقال: فيه من ليس بالقوي، وصححه الألباني انظر صحيح ابن ماجه (١/٢٨٠) برقم (١٣٥٩).

بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة^(١).

وهذا الحديث أسلوبه خبري دال على وجوب قضاء الصوم، دون قضاء الصلاة فلا يجب ولا يشرع في حق الحائض والنفساء.

المثال الرابع:

حديث: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)^(٢)، هذا أسلوب خبري دال على حصول وصف الأداء إذا أدرك المصلي ركعة كاملة بينها يسجد داخل الوقت، وهو أحد قولي أهل العلم والقول الآخر أن ذلك يدرك بمجرد إدراك تكبيرة الإحرام في الوقت.

المثال الخامس:

حديث أصحاب السنن أن النبي ﷺ قال: (من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل)^(٣)، فهو دال على القضاء.

(١) أخرجه مسلم ك: الحيض باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، حديث (٣٣٥)، وأبو داود ك: الطهارة باب: في الحائض لا تقضي الصلاة، حديث (٢٦٢)، (٢٦٣).

(٢) أخرجه البخاري ك: الصلاة باب: من أدرك من الصلاة ركعة، حديث (٥٨٠)، ومسلم ك: المساجد باب: من أدرك ركعة من الصلاة، حديث (٦٠٧) عن أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه أبو داود ك: الحج باب: الإحصار، حديث (١٨٦٢)، والترمذي ك: الحج باب: ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج، حديث (٩٤٠)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي ك: الحج باب: فيمن أحصر بعدد، وزاد شعيب بن يوسف شيخ النسائي: وعليه الحج من قابل، حديث (٢٨٦١)، وابن ماجه ك: الحج باب: المحصر، حديث (٣٠٧٧) و (٣٠٧٨) بزيادة أو مرض، وصححه الألباني انظر صحيح أبي داود (٣٤٩/١) برقم (١٦٣٩).

المسألة الخامسة

أثر المضمون الخبري في الدلالة على الصحة والفساد والبطلان

الصحة في اللغة: السلامة، والصحيح ضد المريض.

وفي المصباح: «الصحة في البدن: حالة طبيعية تجري أفعاله على المجرى الطبيعي».

والصحيح يستعمل في الجمادات فيما استوى تركيبه الخاص، وفيه شدة وصلابة، يقال: هذه اسطوانة صحيحة، ويستعمل في الحيوانات فيما اعتدلت طبيعته واستكمل قوته مع انتفاء أسباب الهلاك والنقصان.

وفي «المعاني الباطنة» يقال: رجل صحيح، ورجل سقيم، وفلان مصحاح، وفلان سقيم^(١).

وفي الشرع تستعمل فيما استجمع أركانه وشرائطه، بحيث يكون معتبرا شرعا في حق الحكم.

نقلا للاسم من المحسوس إلى المشروع للمشابهة بينهما في اعتدال الأجزاء والأركان.

وقيل: هو الفعل الذي يترتب عليه الأثر المقصود منه، سواء كان عبادة أو معاملة، وقيل: الصحيح: ما كان مشروعا بأصله ووصفه.

والفاسد: مشروع بأصله لا بوصفه.

والصحة تكون في العبادات وفي المعاملات:

فالصحيح من العبادات: ما وافق الشرع باستكمال الأركان والشروط

(١) انظر: مختار الصحاح مادة (صحيح) (ص ٤٣٥)، والمصباح النير مادة (صحيح) (ص ٣٢٣).

وانعدام الموانع.

والصحة في المعاملات أن يكون العقد غير مخالف للشرع بفقد ركن أو شرط أو بوجود مانع.

وأثره في المعاملات: ترتب ثمة التصرف المطلوبة منه عليه كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح، وإبازائه البطلان.

وعرفت الصحة أيضاً: بأنها موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع، ومعنى كونه ذا وجهين: أنه يقع تارة موافقا للشرع لاشتتاله على الشروط التي اعتبرها الشارع، ويقع تارة أخرى مخالفا للشرع.

والفعل المباح قد يجتمع مع الفعل الصحيح، فصوم يوم من غير رمضان مباح: أي مأذون فيه من الشرع، وهو صحيح إن استوفى أركانه وشروطه وقد يكون الفعل مباحا في أصله وغير صحيح لاختلال شرطه كالعقود الفاسدة، وقد يكون صحيحا غير مباح كالصلاة في ثوب مغصوب إذا استوفت أركانها وشروطها عند أكثر الأئمة.

وصحة العبادة: أجزاؤها: أي كفايتها في سقوط التعبد في الأصح^(١).

والبطلان يرادف الفساد عند الجمهور ويقابلان الصحة، فهما ضد لها. وعند الحنفية الفساد غير البطلان:

فالفساد المشروع بأصله الممنوع بوصفه، كبيع درهم بدرهمين، فإن العوضين قابلان للبيع، ولكن جاء الخلل من قبل الزيادة.

(١) ميزان الأصول (ص ٣٧)، والتوقيف (ص ٤٤٧، ٤٤٨)، ولب الأصول/ جمع الجوامع (ص ١٥)، وأنيس الفقهاء (ص ١١٥، ١١٦)، والروايع في أصول الفقه (ص ٥٠)، والموجز في أصول الفقه (ص ٢٤)، والموسوعة الفقهية (١/ ١٢٨)، (٨/ ١٠٧).

والباطل: ما لم يشرع بأصله ولا وصفه، كبيع الميتة بالدم فإنها غير قابلين للبيع. والذي عليه كثير من المحققين أن الخلاف تقعيدي، مع اتفاق العلماء على بعض الصور التي يفرقون فيها بين الفاسد والباطل، كالحج، والخلع، والكتابة، والعارية.

وانفاقهم أيضاً على بعض الصور التي يستوي فيها التعبير بالباطل والفاسد.^(١)

أمثلة:

المثال الأول:

عبر اللفظ النبوي الشريف عن الصحة بالتام فعن عبد الرحمن بن يعمر^(٢) قال: شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة وأتاه ناس من أهل نجد فقالوا: يا رسول الله ' كيف الحج؟ فقال: الحج عرفة، فمن جاء قبل الفجر من ليلة جمع فقد تم حجة^(٣).

(١) انظر: رفع الحجاب (١٨/٢) وما بعدها، ميزان الأصول (ص ٣٧)، والتوقيف (ص ٤٤٧، ٤٤٨)، ولب الأصول/ جمع الجوامع (ص ١٥)، وأنيس الفقهاء (ص ٢٠٩)، والحدود الأنيقة (ص ٧٤)، والتعريفات (ص ١١٥، ١١٦)، والروايع في أصول الفقه (ص ٥٠)، والموجز في أصول الفقه (ص ٢٤)، والموسوعة الفقهية (١/ ١٢٨)، (٨/ ١٠٧).

(٢) هو عبد الرحمن بن يعمر الدثلي، قال ابن حبان في الصحابة مكي سكن الكوفة يكنى أبا الأسود روى عن النبي ﷺ حديث الحج عرفة، وحديث النهي عن الدباء والمزفت. (انظر: تقريب التهذيب (١/ ٥٠٣)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٨)، الإصابة (٤/ ٣٠٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٠٩) برقم (١٨٧٩٦) وعلق عليه الأرناؤوط في المسند بقوله: إسناده صحيح، والحاكم (٢/ ٣٠٥) (٣١٠٠) وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٣) (٣٠١٥)، وصححه الألباني انظر: صحيح ابن ماجه

المثال الثاني:

حديث: (من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلک شاة لحم)^(١)، فهذا أسلوب خبري دال على الصحيح والفاقد من ذبائح المسلمين في عيد الأضحى.

ففي حديث الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً (من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة)^(٢)

المثال الثالث:

وجاءت المقابلة بين ما يستتبع وجوب القضاء وما لا يستتبع ذلك مبينة الفرق بين الصحيح والفاقد في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء)^(٣)

المثال الرابع:

استدل العلماء على بطلان الحج بالجماع بقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ۖ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهي نهي بصيغة النفي^(٤)، وهذا الموضع مما اتفق العلماء على أن النهي فيه يقتضي الفساد.

(١٧٣/٢) برقم (٢٤٤١).

(١) البخاري ك: العيدين باب كلام الإمام والناس في خطبة العيدين (ص ١٩٥) برقم (٩٨٣).

(٢) الحاكم (٥٩٥/١) (١٥٦٩) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة، وابن حبان (٢٨٨/٨) (٣٥٢١)، وقال الألباني في الجامع الصغير (١١٠٢/١) برقم (١١٠١٥) إنه حسن للخلاف المعروف في محمد بن عمرو.

(٣) سبق تحريجه في صفحة (٥٦٩) حاشية رقم (١).

(٤) الدين الخالص (٧١/٩).

المطلب الثالث

أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات

وفيه ست مسائل:

- | | |
|-------------------|---|
| المسألة الأولى : | أثر المضمون الخبري على النسخ |
| المسألة الثانية : | إفادة الأسلوب الخبري للعموم |
| المسألة الثالثة : | حكاية الفعل النبوي ودلالاتها على العموم |
| المسألة الرابعة : | دلالة الأسلوب الخبري على الأمر |
| المسألة الخامسة : | دلالة الأسلوب الخبري على النهي |
| المسألة السادسة : | دلالة الأسلوب الخبري على التكرار |

المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ

النسخ في اللغة:

يطلق بمعنى الإزالة، ومنه يقال: نسخت الشمس الظل: أي أزالته ونسخت الريح أثر المشي، ويطلق بمعنى نقل الشيء من موضع إلى موضع، ومنه نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه، وفي القرآن العظيم: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]^(١).

والنسخ في الاصطلاح:

رفع الحكم الشرعي بكتاب شرعي متأخر عنه^(٢).
طرق معرفة النسخ:

لمعرفة النسخ والمنسوخ أهمية كبيرة عند أهل العلم من الفقهاء والأصوليين والمفسرين حتى لا تختلط الأحكام، لمعرفة النسخ والمنسوخ طرق كثيرة منها:

- ١- النقل الصريح عن النبي ﷺ أو عن صحابي.
- ٢- إجماع الأمة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ.
- ٣- معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ.
- ٤- فعله ﷺ في ظاهر كلام الإمام أحمد واختاره القاضي أبو يعلى وبعض الشافعية، إذ الفعل كالقول في البيان.
- ٥- قول الراوي للناسخ: كان كذا ونسخ، أو رخص في كذا ثم نهي عنه،

(١) وانظر النهاية في غريب الحديث (٤٧/٥)، لسان العرب (ن س خ) (٤٤٠٧/٦)، المعجم الوسيط (٩١٧/٣).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (١٠٤/٣)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٨٥/٢)، غاية الوصول للأنصاري (ص ٨٧)، والحدود الأنيقة (ص ٨٠).

ونحوهما.^(١)

المضمون الخبري والنسخ:

لا شك أن الخبر هو العدة في إثبات النسخ، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل نقلي، والمنقول خبر.

وسواء استفيد النسخ من نص القرآن الكريم أو من النص النبوي أو من قول الصحابي فكل ذلك من قبيل الأخبار.

أمثلة على النسخ:

١- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، قيل منسوخة بآية الموارث، وقيل بحديث «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»^(٢).

ولا يخفى أن هذه النصوص جاءت في أسلوب خبري

٢- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] نسخت بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً وَعَشْرًا أَشْهُرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(١) العدة (٣/ ٨٣٥)، اللمع (ص ٣٣)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٦٣-٥٦٨)، المستصفى (١٢٨/ ١)، نهاية السؤل (٢/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي أمامة الباهلي (٣٦٧/ ٥) برقم (٢٢٣٤٨) وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند، وأبو داود ك: الوصايا باب: ما جاء في الوصية للوارث (٣/ ١٢٥٣/ ٢٨٧٠)، والترمذي ك: الوصايا باب: ما جاء لا وصية لوارث (٣/ ٢٢٠/ ٢١٢٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه ك: الوصايا باب: لا وصية لوارث (٢/ ٢٧١٣/ ٩٠٥)، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/ ٩٢): وهو حسن الإسناد. وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٧٨٨).

فهاتان الآيتان جاءتا في أسلوب خبري تقرران النسخ والمنسوخ.

٣- قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشِرُّوْا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥، ١٦]، نسختا بآية الجلد للبكر وبالرجم للثيب الوارد في السنة: «... البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»^(١).

والحديث الناسخ جاء في أسلوب خبري.

ومن أمثلة أقوال الصحابة - رضي الله عنهم -

- قول عائشة: (كان فيما أنزل «عشر رضعات معلومات يحرمن» فنسخن «بخمسة معلومات»، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن مما يقرأ من القرآن).^(٢)
وقول أنس رضي الله عنه في قصة أصحاب بئر معونة: «ونزل فيهم قرآنا قرأناه حتى رفع»^(٣).

(١) أخرجه مسلم ك: الحدود باب حد الزنى (٣/ ١٣١٦) تحت رقم (١٦٩٠)، والترمذي ك: الحدود باب ما جاء في حد الرجم على الثيب (٤/ ٤٢) تحت رقم (١٤٣٤) وقال حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه مالك ك: الرضاع باب جامع ما جاء في الرضاة (٢/ ٦٠٨) تحت رقم (١٢٧٠)، ومسلم ك: الرضاع باب التحريم بخمس رضعات (٢/ ١٠٧٥) تحت رقم (١٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري ك: المغازي باب غزوة الرجيع (٤/ ١٥٠٣) تحت رقم (٣٨٦٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة (١/ ٤٦٨) تحت رقم (٦٧٧)، راجع: مناهل العرفان (٢/ ١٢٦، ١٥٠، ١٥١)، ونواسخ القرآن (١/ ٤٦)، ومباحث في علم القرآن (٢١١-٢٢٣).

المسألة الثانية

إفادة الأسلوب الخبري للعموم

تعددت طرق العلماء ومذاهبهم في بيان صيغ العموم وتعدادها بين مطول مفصل، وبين مختصر، فمن تبجر في هذا الباب وفصل فيه تفصيلاً دقيقاً صاحب العقد المنظوم^(١)، حيث يذكر الصيغة من صيغ العموم، ويذكر جميع ما يعتريها من تغيرات بناء على استعمالها وحالها وإعرابها إلى غير ذلك، وبناء على هذا فقد أوصلها في كتابه إلى مائتين وخمسين صيغة، فيقول مثلاً إن (كل) صيغة و (كلا) صيغة و (كلتا) صيغة، وهكذا، بينما يعد كثير من العلماء الصيغ الثلاث السابقة صيغة واحدة تحت مسمى «كل» وهذا هو الأصوب؛ لأن الصيغة الواحدة يمكن أن تفرد وأن تثني وأن تجمع من غير أن يختلف معناها أو تتغير دلالتها، وسأسير في بيان صيغ العموم على منهج الاختصار.

الصيغة الأولى: أدوات الشرط:

أ- «أين» ولا بد من دخول «ما» عليها كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وكقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوُا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فهذه الصيغة تفيد العموم في الأمكنة.

ب- «متى» وهي تفيد العموم في الأزمنة، كقولك «متى تأت تجد خيراً، متى تدخل المسجد الحرام تجد مصلين» وهذا يعم جميع الأوقات التي تصلح أن تكون للإتيان.

ج- «إذا» ولا تستعمل غالباً إلا فيما يتحقق في المستقبل، وتكون للعموم حين يجوز وضعها «إن» الشرطية، كقول القائل: «إذا خرجت فأنت طالق».

د- «من» وهي تستعمل للعاقل، نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾

[الطلاق: ٢].

هـ- «ما» وتستعمل لغير العاقل، نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

و- «أي» المستعملة للعقلاء ولغير العقلاء، واستعمالها للعقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ لَيْسَتِ لَهُمْ شَأْنٌ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]، واستعمالها لغير العاقل نحو قولك: «أي ثوب يعجبك فالبسه».

وهذه الصيغ أي أدوات الشرط المفيدة للعموم لا تكون إلا خبراً، وليس منها إنشاء البتة، لأن جميع الأمثلة السابقة لتلك الصيغ ليست إلا أساليب خبرية محضة ولا يمكن بأي حال أن تصاغ في أسلوب إنشائي.

الصيغة الثانية: أدوات الاستفهام:

هي: من، ما، متى، أين، أي، أيان، كيف، كم.

وأدوات الاستفهام هذه لا تأتي إلا في أسلوب إنشائي، ولا يمكن أن يصاغ الاستفهام في أسلوب خبري فهي على نقيض أدوات الشرط تماماً.

الصيغة الثالثة «كل» و «جميع»

الصيغة الثالثة كل وجميع، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] وقد سبق بيانها في مسألة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد.

الصيغة الرابعة «سائر»

لفظة سائر: وقع الخلاف في هذه اللفظة هل تفيد الجميع أم تفيد الباقي.

قال النووي: والصحيح أنها تفيد الأمرين. وقال عمن أنكر إفادتها معنى «الجميع»: لا يقبل قوله.^(١)

(١) تحرير التنبيه (ص ٥٨). وانظر: الفائق (١/٤١)، ولسان العرب مادة (سأر).

(٤/٣٣٩)، وتاج العروس مادة (سأر) (١/٢٩١٥-٢٩١٦).

(١) الإمام القرافي - رحمه الله -.

والمقصود هنا هو المعنى الأول وهو إفادتها للجمع وقد سبق بيانها كسابقتها.

الصيغة الخامسة الجمع المعرف «بال»

الجمع المعرف بـ «ال» مثل «المسلمون» و «المؤمنون» و «الرجال» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

الصيغة السادسة «واو» الجمع

والمقصود واو الجمع التي تضاف لجمع المذكر السالم، وكذلك ما اتصلت به هذه الواو من الأفعال كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]؛ فإن الأفعال السابقة تفيد تعميم الحكم على جميع من يصلح له.

الصيغة السابعة النكرة في سياق النفي

النكرة في سياق النفي تفيد العموم على الصحيح، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [المصافات: ٤٧] وقد سبق بحث هذه المسألة في دلالة النكرة في سياق النفي.

الصيغة الثامنة اسم الجنس المحلى بال وكذلك المعرف بالإضافة

اسم الجنس المحلى بال وكذلك المعرف بالإضافة يفيد العموم على الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ جَلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ونحو قوله ﷺ في الربويات: (البر بالبر والشعير بالشعير) ثم بين قوله: «فإذا اختلف الجنسان

فبيعوا كيف شئتم»^(١) فجعل البر جنسا والشعير جنسا.

- والتعريف بالإضافة كقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فالمقصود كل ليالي الصيام وليست ليلة واحدة فهي تفيد العموم.

الصيغة التاسعة الأسماء الموصولة

الأسماء الموصولة تفيد العموم سواء كانت مفردة أو جمعا، وأمثلةها في الكتاب والسنة كثيرة، فمنها قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: ١٨]، وكذلك قوله تعالى في التشبيه: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازِهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وأما الجمع فنحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج: ٤١]، فجميع ما سبق من الأسماء الموصولة يفيد عموم الحكم.

والتحقيق أن اسم الموصول يدور عموماً وخصوصاً مع ما وصف به، فإن وصف به عام كان عاماً، وإن وصف به خاص كان خاصاً.

فالعموم كالأمثلة السابقة والخصوص مثل قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يُجَادُّونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. والله أعلم.

الصيغة العاشرة الجمع المعرف بالإضافة

الجمع المعرف بالإضافة يفيد العموم نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذه هي أشهر صيغ العموم عند العلماء والتي يعول عليها في بناء الأحكام وغالب ما يذكر سواها إما أن يكون

(١) أخرجه مسلم ك: المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (٣/ ١٢١٠) تحت

رقم (١٥٨٧)، والبخاري ك: البيوع باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (٢/ ٧٥١)

تحت رقم (٢٠٢٧).

داخلا فيها، وإما أن يكون مختلفا في إفادته للعموم، وإما أن يكون نادر الاستعمال^(١).

وأمثلة دلالة الأسلوب الخبري على العموم في الأحكام الشرعية كثيرة وواضحة في ثنايا هذه المسألة وغيرها.

فقوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَّمَا تُؤَلُّوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، تدل على العموم في المكان كما سبق والحكم الشرعي صحة الصلاة إلى أي جهة من الجهات، وينطبق ذلك على حكم صلاة الخسوف، والنافلة في السفر، والجاهل بالقبلة إذا أدى ما عليه من الاجتهاد في طلبها، فأى جهة صلى إليها المصلي في إحدى الحالات السابقة تصح صلاته. والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، أفادت عموم الحكم لجميع الأفراد فهذا شرط لكل أحد، فلا يعتبر مؤمناً حتى يحكم الكتاب والسنة في كل شيء، كما أفادت العموم في المحكوم فيه، فكل شيء يختلف فيه الناس وجب عليهم رده للكتاب والسنة، وهذا حكم عام ولا شك.

المسألة الثالثة

حكاية الفعل النبوي ودلالاتها على العموم

إذا حكى الصحابي ما شاهده من الحوادث والقضايا والأفعال النبوية بلفظ عام، كقوله عن النبي: «كان النبي ﷺ يفعل كذا» أو قوله: «قضى النبي ﷺ بكذا» أو قوله: «نهى النبي ﷺ عن كذا»، ونحوها.

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن هذا يفيد العموم، وهو قول الخنابلة وابن الحاجب وابن المهام واختاره الشوكاني وقال إنه الحق^(١).

واستدلوا على عموم قول الصحابي وحكايته لفعل النبي بدليلين:

الدليل الأول: أن الصحابي الراوي عدل عارف باللغة، فالظاهر أنه لم ينقل صيغة العموم إلا وقد فهم عمومها فهم لا شك معه، فإن ورعه ودينه يمنعه من حكاية العموم وهو غير متيقن له لأنه يعلم أن ذلك يوقع الناس في الالتباس.

الدليل الثاني: إجماع الصحابة -رضي الله عنهم-، فإنه قد عرف منهم أنهم رجعوا إلى حديث رافع بن خديج ﷺ: (نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة)^(٢) ورجعوا إلى أحاديث كثيرة من هذا النوع أبواب متفرقة واشتهر هذا عنهم ونقله عنهم السلف فدل هذا على اتفاقهم على الرجوع إلى هذه الألفاظ.

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٠٩/٢)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١١٩/٢)، تيسير التحرير (٢٤٩/١)، إرشاد الفحول (١/٢٦٨، ٣٦٣).

(٢) أخرجه البخاري ك: المساقاة باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل (٨٣٩/٢) تحت رقم (٢٢٥٢)، ومسلم ك: البيوع باب النهي عن المحاقلة وعن المزبنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها (١١٧٤/٣) تحت رقم (١٥٣٦).

(١) العقد المنظوم (ص ٢٢١)، وتلقيح الفهوم (ص ٢٤٦)، والمهذب (٤/١٤٨٩).

القول الثاني:

أن هذا لا يفيد العموم وهو مذهب جمهور أهل العلم، واستدلوا على عدم عمومهم بما يلي:

- أن الحجة في المحكي، وهو كلام رسول الله ﷺ وقد يكون خاصا، وليست الحجة في حكاية الراوي لما شاهده؛ وذلك لأن حكاية ما شاهده تحتل ثلاثة أمور:

- ١- لعل الصحابي رأى رسول الله ﷺ قد نهى عن فعل خاص لا عموم له، وقضى في حادثة خاصة لا تعم فنقل الراوي صيغة العموم لظنه عموم الحكم.
- ٢- يحتمل أن يكون سمع لفظا عاما فحكاه كما سمعه.
- ٣- يحتمل أن يكون سمع لفظا خاصا فظنه عاما فحكى العموم، فهذه احتمالات لا رجحان لأحدها على الآخر؛ فلا حجة فيه على التعميم لأن الاستدلال إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به.

مناقشة الدليل:

ونوقش هذا الدليل بأن حال الراوي وهو الصحابي وأمانته وورعه وهو العارف باللغة والدلالات يشعر بأنه لا ينقل العموم إلا وهو عالم بوجوده وإلا كان ملبسا مدلسا في الدين، وهو منزّه من ذلك وعدل وهذا يسقط قولكم: «الحجة في المحكي لا في الحكاية» بل الحجة في عموم لفظ الحاكمي، أما الاحتمالات التي ذكرتها حول فهم الراوي العموم من الخطاب الخاص أو أنه نقل الفعل وحكاه بلفظ عام فهذه احتمالات مردودة لأنها خلاف الأصل أولا؛ إذ الأصل عدم الاحتمال، وإجماع السلف على التمسك بقول الصحابي المذكور في العموم في قوله: (قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم)^(١) «نهى رسول

(١) سبق تخرجه ص (١١٠)، حاشية رقم (٢).

الله عليه وسلم عن بيع الغرر»^(١).
القول الثالث:

وفيه تفصيل فإن اقترن الفعل بحرف (أن) فيكون للعموم، كقول الصحابي «قضى رسول الله عليه وسلم أن الخراج بالضمان»^(٢) وإن لم يقترن بـ (أن) فيكون خاصا كقوله: (قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم)^(٣) وقد نقل هذا القول الإمام الشوكاني - رحمه الله - عن بعض الأصوليين.

- والراجح - والله تعالى أعلم - هو المذهب الأول؛ لما ذكر من الأدلة، وللاحتراز لكثير من أحكام الشريعة حيث نقلت إلينا هذا الأسلوب^(٤).

وإذا وجدت قرينة على إفادة الفعل النبوي للعموم عمل بها، والعموم قد يكون في الأشخاص، وقد يكون في الأحوال، وقد يكون في الأزمان.

(١) مسلم ك: البيوع بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر (١١٥/٣) تحت رقم (١٥١٣)، والترمذي ك: البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الغرر (٥٣٢/٣) تحت رقم (١٢٣٠)، ومالك ك: البيوع باب بيع الغرر (٦٦٤/٢) تحت رقم (١٣٤٥).
(٢) أبو داود ك: البيوع باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا (٢٨٤/٣) تحت رقم (٣٥٠٨)، وابن ماجه ك: التجارات باب الخراج بالضمان (٧٥٤/٢) تحت رقم (٢٢٤٣)، والترمذي ك: البيوع باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبا (٥٨٣/٣) تحت رقم (١٢٨٦) وقال: حسن غريب، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي حديث حسن. وقال عنه الأرنؤوط في تعليقه على الحديث في مسند الإمام أحمد (٢٣٧/٦) برقم (٢٦٠٤١) هذا حديث حسن وهذا إسناد ضعيف.

(٣) سبق تخرجه ص (١١٠)، حاشية رقم (٢).

(٤) راجع: الإحكام للآمدي (٢/٢٥٥)، الطوفي (٢/٥٠٩)، إتحاف الأنام (ص ١٣١)، المهذب (٤/١٥٤٥)، إرشاد الفحول (١/٢٦٨، ٣٦٣)، روضة الناظر (١/٢٣٥)، المستصفى (٢/٢٣٨)، المسودة (١/٩٨٠).

ومن الأمثلة على ذلك:

- ١- حديث: (كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك^(١)) يدل على تكرار الفعل، ويدل على أنه تشرع لجميع الأمة.
- ٢- حديث: (كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها)^(٢) فهذا الحديث جاء في أسلوب خبري ودل على العموم في الهدايا المقبولة، والثواب عليها والحديث تشرع لجميع الأمة.
- ٣- حديث: (كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته)^(٣)

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ك: الأذكار باب: دعوات النبي ﷺ (٢٣٧/١) برقم (٦٨٣) وصححه الألباني فيه، والترمذي ك: القدر باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (٤/٤٤٨) تحت رقم (٢١٤٠)، والطيالسي فيها روت أم سلمة عن النبي ﷺ (١١/٢٢٤) تحت رقم (١٦٠٨)، وأبو يعلى فيها رواه أبو سفيان عن أنس (٦/٣٥٩) تحت رقم (٣٦٨٧).

(٢) أخرجه البخاري ك: الهبة باب المكافأة في الهبة (٢/٩١٣) تحت رقم (٢٤٤٥)، وأبو داود ك: البيوع باب في قبول الهدايا (٣/٢٩٠) تحت رقم (٣٥٣٦)، والترمذي ك: البر والصلة باب ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها (٤/٣٣٨) تحت رقم (١٩٥٣)، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

(٣) أخرجه البخاري ك: صفة الصلاة باب ما يقول بعد التكبير (١/٢٥٩) تحت رقم (٧١١)، وأبو يعلى مسند أبي هريرة (١٠/٤٩٥) تحت رقم (٦١٠٩)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (١/٤١٩) تحت رقم (٥٩٨).

المسألة الرابعة

دلالة الأسلوب الخبري على الأمر

من البلاغة بمكان أن يقصد المتكلم الأمر ومع ذلك يصوغ مقاله في أسلوب خبري، وقد تكرر ورود هذا الأسلوب البليغ في القرآن والسنة.

وسر البلاغة هنا أن الخبر يدل على الأمر، وهو مراد المتكلم، ويدل أيضاً على معنى آخر يزيد المكلف يقيناً بأنه مطالب بالامتثال، أو أن الإتيان بالمأمور به خير من تركه والإعراض عنه، ومن هذه المعاني أن الطلب إذا صيغ في صورة قضية فكأن المتكلم يخبر السامع بأن هذا حكم مسلم به، ولا يمكن المناقشة فيه، ولا المنازعة.

ويزداد اليقين إذا اشتمل الأسلوب على مؤكد لفظي أو معنوي، أو تبين للمكلف أن هذا مما فعله النبي ﷺ.

وإبرازاً لأثر الأسلوب الخبري على الاستدلال والاستنباط، أسوق نماذج نصيه من المعين الصافي للأدلة - أعني القرآن والسنة - مع اقتران كل منها بتعريف موجز بما صاحب الأسلوب الخبري، فجعله دالاً على الأمر من ناحية، ومنبهاً للمكلف ليكون أحرص على الامتثال من ناحية أخرى.

وقد ورد في الأسلوب الخبري لفظ الأمر، أو ما اشتق منه، مسنداً إلى الله تعالى وإلى نبيه ﷺ، كما ورد مسنداً إلى ما لم يسم في المنطوق فاعله، ووردت صيغ أخرى تدل على الأمر، وسأختصر ذلك كله - إن شاء الله تعالى -.

إسناد الأمر إلى الله - تبارك وتعالى -:

لا شك أن إخبار المكلف بأن هذا الفعل مأمور به من قبل الله تعالى، يجعل المكلف حريصاً على الامتثال إن كان تقياً، ولذا فإن نبي الله موسى - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام - خاطب قومه بهذا الأسلوب عندما كانت الحكمة خفية والطلب عجيماً، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخَوْا بِقَرَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٧].

وقد جاءت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة تبين أن ما أمر الله به يتعين على المكلف امتثاله، مع مدح الممثل وبيان ثوابه، وذم العاصي غير الممثل وبيان عتابه.

- فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤]، وقوله تعالى في بيان صفات أولي الألباب الذين وعدوا حسن العقبى وأفضل النعيم في جنات الخلود: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١]، وقوله تعالى في بيان صفات الفاسقين أهل النار: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ] [البقرة: ٢٦، ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سبأ: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

وأسوق بعض الأمثلة للأسلوب الخبري المشتمل على إسناد الأمر بالفعل إلى الله تعالى.

المثال الأول:

قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فهذا خبر يأمر بالعدل أمراً صريحاً. ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ فهذه أساليب خبرية جاء فيها الأمر بصيغة الفعل الماضي.

المثال الثاني

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا

وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعْظُمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. فهذا أسلوب خبري دال على الأمر بأداء الأمانات إلى أهلها، لا يخالج المكلف أدنى شك في أنه ملزم لكل من أنيطت بعنقه أمانة، سواء كانت حفظ مال أو متاع أو سر، أو مشورة، ففي الحديث الشريف: (المستشار مؤتمن)^(١) وفيه أيضاً: (إذا حدثك الرجل بحديث ثم التفت فهو أمانة)^(٢).

ونلاحظ أن الأسلوب خبري في الحديثين أيضاً.

والحكم بين الناس بالعدل معطوف على معمول يأمركم، فهو مأمور به أيضاً، لأن العطف على نية تكرار العامل كما قرره النحويون. وحديث: (أد الأمانة إلى من ائتمنك)^(٣) مفيد للأمر والإلزام بأسلوب

(١) أخرجه أبو داود ك: الأدب باب: في المشورة (٤/٢١٨٣/٥١٢٨)، والترمذي أبواب الاستئذان والآداب باب: (٩١) (٤/٥١٢/٢٨٢٢) وقال: حديث حسن، وابن ماجه ك: الأدب باب: المستشار مؤتمن (٢/١٢٣٣/٣٧٤٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/١٩٣) برقم (١٦٤١).

(٢) أخرجه أبو داود ك: الأدب باب: في نقل الحديث عن جابر ؓ (٤/٢٠٧٧/٤٨٦٨) وإسناده حسن، كما قال ذلك الألباني، الترمذي ك: البر والصلة باب ما جاء أن المجالس أمانة (٤/٣٠١/١٩٥٩)، وأحمد (٣/٣٨٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤١٤) برقم (١٥٤٦٣) وقال الأرئوط في تعليقه على المسند إنه حسن لغیره، وأبو داود ك: البيوع باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (٣/١٥٣٠/٣٥٣٥)، والترمذي في ك: البيوع باب: حدثنا أبو كريب حدثنا طلق بن غنام ... الحديث (٣/٥٦٤/١٢٦٤) وقال حديث حسن غريب عن أبي هريرة، البيهقي في السنن (١٠/٢٧١) والحاكم في المستدرک (٢/٤٦٦) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي رجاله ثقات مجمع الزوائد (٤/٢٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٤٠).

إنشائي بليغ، ولا يخفى على المكلف أن في الأسلوب الخبري -الوارد في الآية- مزيداً من الحث على الامتثال، لاشتماله على التأكيد بكلمة (إن)، والتصريح بأن الأمر هو الله -عز وجل- مع علم المكلف بأن كل ما وجه إلينا في القرآن الكريم فهو أمر من الله -عز وجل-، فالنص هنا ذكر المكلف بما هو معلوم لديه، وحذره من التغافل عن هذا المعنى، وكأن تمام المعنى: وإذا أمركم ربكم فلا محيص لكم عن السمع والطاعة. والله أعلم.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. والفرق بين الأمر في هذه الآية والآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] أن لفظ الأمر جاء في صورة الفعل المضارع، وثم بصورة الماضي، وكلاهما أسلوب خبري صرح مضمونه بالأمر بالفعل.

المثال الثالث:

حديث ابن ماجه ^(١) أن النبي ﷺ قال: (إن الله أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبهم) ^(٢).

(١) هو العلامة محمد بن يزيد الربيعي القزويني المعروف بابن ماجه، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٠٩هـ على الراجح، محدث حافظ مؤرخ، ومن مؤلفاته: سنن ابن ماجه، وتفسير القرآن، وتاريخ قزوين، وغيرها، وتوفي سنة ٢٧٣هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/٤٨٤)، تهذيب التهذيب (٩/٥٣٠)، تذكرة الحفاظ (٢/١٨٩)، الأعلام (٧/١٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب المناقب (٦/٨٣/٣٧١٨) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه في المقدمة - باب: فضل سلمان وأبي الدرداء والمقداد عن أبي موسى الأشعري (١/٥٣/١٤٩) والحديث ضعيف وانظر ضعيف الترمذي للألباني (٧٧١). والأربعة

إسناد الأمر إلى النبي ﷺ:

إذا اشتمل المضمون الخبري على أن النبي ﷺ قد أمر بفعل فهو تكليف بامتنال الأمر، وقد نبه القرآن الكريم على أن أمر النبي ﷺ إذا كان محتماً لم يجوز للمكلف مخالفته، ولا اختيار له بين فعله وتركه، وذلك بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقد أمر النبي ﷺ بمحاسن الأفعال والخلال، ومنها ما كان واجباً، ومنها ما كان مستحباً مندوباً إليه شرعاً، وقد نبه النبي ﷺ إلى الاجتهاد في المستحبات، فقال: (دعوني ما تركتكم، إنا هلك من كان قبلكم بسؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ^(١).

المثال الأول:

حديث الصحيحين عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا: إنا من هذا الحي من ربيعة، ولسنا نصل إليك إلا في الشهر الحرام، فمرنا بشيء نأخذه عنك وندعو إليه من وراءنا، فقال: (أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله ثم فسرهما لهم: شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا إلي ما غنمتم، وأنهي عن الدباء والحتم والمقير والنقير) ^(٢).

هم: علي والمقداد وسلمان وأبو ذر كما تبينه الرواية.

(١) البخاري (٦/٢٦٥٨) (٨٨٥٨)، وفي معناه عند مسلم (٤/١٨٣٤) (٢٣٥٩)،

والترمذي (٥/٤٧) (٢٦٧٩) وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) البخاري ك: الإيمان - باب: أداء الخمس من الإيمان (١/١٧٢) فتح/٥٣، مسلم ك:

المثال الثاني:

وفي صحيح البخاري، عن البراء بن عازب^(١) قال: (أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنائز، وعبادة المريض، وإجابة الداعي، ونصرة المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام، وتشميت العاطس، ونهانا عن آنية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباغ والقسي والاستبرق)^(٢).

المثال الثالث:

في صحيح البخاري عن عروة^(٣) أن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان

الإيمان - باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله ﷺ وشرائع الدين (١/٤٦/١٧).

والدباء: إناء يتخذ من ثمرة الدباء المعروفة. - انظر المصباح (دبا) (ص ١٨٩).

والختم: الحجة من الخزف الأخضر. - انظر المصباح (ختم) (ص ١٢٠).

والمقبر: إناء قد طلي بالقار. - انظر المختار (قبر) (ص ٦٧١).

والتقير: خشبة تُنقر ثم ينبذ فيها، فيشتد النيذ. - انظر المختار (نقر) (ص ٨٠٧).

(١) هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي، أبو عمارة، قائد صحابي، من أصحاب الفتوح، غزا مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوه أولها الخندق، وافتتح زنجان، وتوفي سنة ٧١هـ. راجع طبقات ابن سعد (٤/٨٠)، الإصابة (١/١٤٢)، وأسد الغابة (١/١٧١)، وتهذيب التهذيب (١/٤٢٥).

(٢) البخاري ك: الجنائز باب: الأمر باتباع الجنائز (٣/١٤٥/١٢٣٩) فتح، ومسلم ك: اللباس والزينة باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (٣/١٦٣٥/٢٠٦٦).

(٣) هو التابعي الجليل عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٢هـ على الراجح، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالماً بالدين، صالحاً كريماً، أخو عبد الله بن الزبير، وينسب إليه بثر عروة بالمدينة، وتوفي سنة ٩٣هـ. راجع (وفيات الأعيان (١/٣١٦)، صفة الصفوة (٢/٤٧) وفيه وفاته سنة ٩٤هـ، حلية الأولياء (٢/١٧٦).

رسول الله ﷺ يصوم يوم عاشوراء فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء فمن شاء صام ومن شاء تركه^(١).

مجيء الأمر في صورة ما لم يسم فاعله:

ولا شك أن الأمر حينئذ هو الله - تبارك وتعالى - سواء كان النص الدال على الأمر قرآناً أم سنة، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِم كَمَا أُمِرْتُ﴾ [هود: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْدَع بِمَا تُوْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

وهاتان الآيتان الأخيرتان اشتملتا على أسلوب إنشائي هو صيغة الأمر في الفعلين استقم واصدع، واشتملتا على أسلوب خبري فيه لفظ الأمر وهو محل الشاهد.

وكان النبي ﷺ يفتح الصلاة بالدعاء، مشتملاً على عبارة «وبذلك أمرت»، الواردة في القرآن العظيم، فمن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: كان النبي ﷺ إذا استفتح الصلاة كبر، ثم قال: (إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين، اللهم اهدني لأحسن الأعمال وأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت وقني سيئ الأعمال وسيئ الأخلاق لا يقي سيئها إلا أنت)^(٢)، والشاهد في هذا كله لفظاً «أمرت»، «تؤمر»، فمما لا شك فيه أن الأمر هو الله تعالى والأسلوب خبري فيها جميعاً.

(١) البخاري ك: الصيام باب: صيام يوم عاشوراء (٤/٣٠٦/٢٠٠٢) فتح، ومسلم ك: الصيام باب: صوم يوم عاشوراء (٢/٧٩٢/١١٢٥).

(٢) أخرجه مسلم ك: صلاة المسافرين (١/٥٣٤/٧٧١) عن علي عليه السلام، والنسائي ك: الافتتاح باب: نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة (٢/٤٦٧/٨٩٦) عن علي عليه السلام. هكذا ورد في الحديث ولم يأت فيه كلمة (أول).

ومما جاء فيه الأمر على هذه الصورة الأمثلة التالية:

المثال الأول:

حديث الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله^(١)، والشاهد فيه لفظ «أمرت» وهو من قول النبي ﷺ.

المثال الثاني:

في مسألة الجهر بالقراءة والإسرار بها، جاء في صحيح البخاري^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] و ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

اشتغال الخبر على أمر ضمني:

وذلك بتعليق الثواب على الفعل أو العقوبة على الترك، ومدح الفاعل، وذم التارك، والإخبار برضا الله - عز وجل - عن الفعل أو الفاعل، فكل ذلك دال على الأمر بالفعل، ومن ذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنْ تُبَدُّوا آلَ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا آلَ الْفُقَرَاءِ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

المثال الثاني:

قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

المثال الثالث:

حديث الصحيحين (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)^(١)، ومثله: (من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٢). وهذا الأسلوب الخبري من أكثر ما تكرر في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والمقصود به - بلا شك - الأمر بالفعل الممدوح الذي علق الثواب على إتيانه.

(١) البخاري ك: الإيمان باب: صوم رمضان احتساباً من الإيمان (١/١٢٤/٣٨) فتح،

ومسلم ك: صلاة المسافرين (١/٥٢٣/٧٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) البخاري ك: الإيمان - باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان (١/١٢٤/٣٧) فتح،

ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها (١/٥٣٢/٥٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) سبق تخريجه في صفحة (٤٦٣) حاشية رقم (١).

(٢) البخاري ك: صفة الصلاة باب الجهر بقراءة صلاة الفجر (١/٢٦٨) تحت رقم (٧٤٠).

المسألة الخامسة دلالة الأسلوب الخبري على النهي

ورود النهي في أسلوب خبري يزيد الكلام بلاغة، كما سبق بيانه في مقابله بالمسألة السابقة وهو الأمر، وقد يكون النهي بالأسلوب الخبري صريحا، وقد يكون ضمنيا، وهو في الحالتين يلفت نظر المتكلم إلى أهمية الامتثال بمضمونه، لأن القضية الخبرية الصادقة المسلمة عند السامع يترسخ مدلولها في ذهنه. وهاك بعض الأساليب الخبرية الشرعية، الناهية عن بعض الأفعال، مقرونة بتحليل لمضمونها، يشف عن وجه الفصاحة الذي من خلاله برز النهي في ثوب خبري.

ورود لفظ النهي وما قام مقامه في الأسلوب الخبري:

وهذا هو الصريح في الدلالة على النهي، ولا فرق لدى أهل اللغة بين صيغة (لا تفعل كذا) وكلمة (أنهاك عن فعل كذا).

وقد تنوعت دلالة الأساليب الخبرية على النهي، فكان منها ما صرح بالنهي عن الفعل وأسند ذلك إلى الله -تبارك وتعالى- أو إلى رسول الله ﷺ أو أسند إلى ما علم عند المخاطب فاعله فلم يصرح به لفظا وهو المعروف عند النحاة بالمبني للمجهول ومنها غير ذلك يتضح في النقاط التالية:

إسناد النهي إلى الله تعالى:

ما نهى الله تبارك وتعالى عنه يجب اجتنابه، وفي الحديث الصحيح: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»^(١) ومن أجمع وأبلغ ما سمعته البشرية قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ

(١) البخاري ك: الإيذان باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١٠/٧٣)،

ومسلم ك: الإيذان باب: بيان تفاصيل الإسلام (١/٦٥/٤٠) عن عبد الله بن عمرو بن

العاص -رضي الله عنها-.

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴿[النحل: ٩٠]، وهو نهى شامل لكل أنواع المحرمات.

وقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩]، وقد جاءت هذه الآية في صورة الأسلوب الخبري من أولها لآخرها، محذرة من موالة المعادين لله ورسوله، الظالمين للمؤمنين، واشتملت الآية على ما يلي:

أولا: النهي عن موالاتهم، وإضافته إلى الله -عز وجل-.

ثانيا: بيان علة النهي، وهي ما اقترفه أولئك المجرمون من قتال أهل الإيذان وإخراجهم من ديارهم، ومعاونة من أساء إليهم.

ثالثا: تهديد من يوالي الكفار والظالمين بأنه ظالم مثلهم، يجبهم ويجبونه، ويوادهم ويوادونه، ويعاونهم على ظلمهم للمسلمين، فهو على شاكلتهم في الفعل، فليخش من الاستمرار في ذلك أن يكون مصيره مصيرهم، وقد جاء بعض هذه المعاني في أسلوب إنشائي، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيكُمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، فافتتحت الآية بطلب إنشائي الأسلوب، ثم تلا ذلك الأسلوب الخبري يعلل ويحذر ويتوعد.

وأسوق لهذا الأسلوب من الأحاديث النبوية مثالين اثنين:

الحديث الأول:

عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله ﷺ: (ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا، فليحلف بالله، وإلا فليصمت)^(١).

(١) البخاري ك: الأدب باب من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً (٥/٢٢٦٥)

الحديث الثاني:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر منادياً فنادى في الناس: (إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الأهلية فإنها رجس) ^(١).

إسناد النهي إلى النبي ﷺ تصريحاً أو تلميحاً:

ولا شك أن ما نهى النبي ﷺ فالمكلف مطالب باجتنابه لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقد بين العلماء أن الشرع شدد في اجتناب المنهيات أكثر مما شدد في امتثال الأوامر ^(٢)، وفي هذا يقول النبي ﷺ: (إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ^(٣).

وأذكر من الأمثلة لهذا الأسلوب الأحاديث التالية:

الحديث الأول:

حديث الصحيحين عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال:

(وأنهى عن الدباء والحتم والمقير والنقير) ^(١).

الحديث الثاني:

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: (نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع) ^(٢).

الحديث الثالث:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر، وعن الصماء، وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد» ^(٣).

الحديث الرابع:

عن هشام بن زيد بن أنس ^(٤) قال: دخلت مع جدي أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فرأى غلماناً، أو فتياناً، نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس: نهى

(١) هو حديث مجيء وفد عبد القيس إلى النبي ﷺ وسؤالهم عن الإسلام وغيره وقد تقدم ترجمته وشرح غريبه صفحة رقم (٥٩٣) حاشية رقم (٢).

(٢) هو الصحابي الجليل جرهم بن لاشر -على الأشهر- أبو ثعلبة الخشني وقد اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً وقيل غير ذلك ولا يكاد يعرف إلا بكنيته، وهو من أهل بيعة الرضوان وأسهم له النبي ﷺ يوم خيبر وأرسله إلى قومه توفي سنة ٧٥ هـ. انظر: الاستيعاب (٨٠/١)، الإصابة (٥٨/٧)، سير أعلام النبلاء (٥٧١/٢)، تهذيب الكمال (١٦٩/٣٣).

(٣) أخرجه البخاري ك: الطب باب: ألان الأثني (٥٧٨٠/١١٣١)، مسلم ك: الصيد والذبائح باب: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (١٩٣٢/١٥٣٣/٣).

(٤) أخرجه البخاري ك: الصوم باب صوم يوم النحر (٧٠٢/٢) تحت رقم (١٨٩٠).

(٥) هو هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري يروي عن جده أنس وعن حماد بن سلمة وشعبة وعبد الله بن عون، وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: صالح الحديث، أخرجه له الجماعة. راجع تهذيب الكمال (٢٠٤/٣٠)، الجرح والتعديل (٢٣٩/٩).

تحت رقم (٥٧٥٧)، ومسلم ك: الإيمان - باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٦٤٦/٦٧٥).

(١) البخاري ك: الذبائح والصيد باب لحوم الحُمُر الإنسانية (٢١٠٣/٥) تحت رقم (٥٢٠٨)، ومسلم ك: الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسانية (١٥٤٠/٣) تحت رقم (١٩٤٠).

(٢) قال الإسنوي في التمهيد (٢٩١/١): لأن النهي يعتمد المفسدة، والأمر يعتمد المصلحة، واعتناء الشارع بدفع المفسد أشد من اعتنائه بجلب المصالح أ.هـ.

(٣) البخاري ك: الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٢٦٥٨/٦).

تحت رقم (٦٨٥٨)، والنسائي في السنن الكبرى ك: مناسك الحج باب وجوب الحج (٣١٩/٢) تحت رقم (٣٥٩٨).

النبي ﷺ أن تصبر البهائم^(١).

إسناد النهي إلى ما علم عند المخاطب فاعله:

وهو المسمى عند النحاة بالمبني للمجهول، لكن النحاة ينصون على أن البناء للمجهول قد يكون جهلاً بالفاعل، وقد يكون تعظيماً، وقد يكون خوفاً... الخ، والمكلف المطلع على النصوص الشرعية يعلم أن الأمر الناهي هو الله -تبارك وتعالى-، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُ عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُمُ عَنِ التَّجْوِي ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُمُ عَنْهُ وَيَتَنَجَّجُونَ بِالْآثِمِ وَالْعَدُوِّنِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، فهذه كلها أساليب خبرية أفادت النهي الشرعي.

وأسوق من الأحاديث النبوية أمثلة لهذا الأسلوب فيما يلي:

الحديث الأول:

عن محمد بن سيرين^(٢) قال: توفي ابن لأم عطية^(٣) -رضي الله عنها-، فلما

(١) أخرجه البخاري باب ما يُكْرَه من المَثَلَةِ والمُصْبُورَةِ والمُجْتَمَةِ (٥/٢١٠٠) تحت رقم (٥١٩٤)، ومسلم ك: الصيد والذبايح باب النهي عن صبر البهائم (٣/١٥٤٩) تحت رقم (١٩٥٦).

(٢) أبو بكر محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي، تفقه وروى الحديث، ولد بالبصرة سنة ٣٣هـ، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. راجع: تهذيب التهذيب (٩/٢١٤)، وفيات الأعيان (١/٤٥٣)، حلية الأولياء (٢/٢٦٣).

(٣) هي الصحابية الجليلة نُسبية بنت الحارث الأنصارية، وقيل: نسيبة بنت كعب، أم عطية، من فقيها نساء الصحابة، أسلمت وبايعت رسول الله ﷺ، وغزت معه، وروت عنه، وهي التي غسلت بنت النبي ﷺ زينب -رضي الله عنها-، وتوفيت سنة ٧٠هـ. راجع سير أعلام النبلاء (٣/٣١٨)، الطبقات الكبرى (٨/٤٥٥)، طبقات المحدثين (١/٣٠).

كان اليوم الثالث، دعت بصفرة فتمسحت به، وقالت: «نهينا أن نحد أكثر من ثلاث إلا على زوج»^(١).

الحديث الثاني:

عن أنس رضي الله عنه قال: «نهينا أن نبيع حاضر لباد»^(٢).

الحديث الثالث:

عن أم عطية -رضي الله عنها- قالت: «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا»^(٣).

ففي هذه الأحاديث أفاد الأسلوب الخبري النهي.

عدم الأهر الشرعي بالعبادة نهى عنها:

لا شك أن العبادات توقيفية، وأن الأصل فيها المنع، فإذا لم يرد في الشرع أمر بالعبادة ظلت على أصلها -وهو المنع-، ويكون المتعبد بها مبتدعاً، قد أحدث في الدين ما ليس منه، ويشهد لذلك الأساليب الخبرية الواردة في الأحاديث التالية:

الحديث الأول:

قول النبي ﷺ (يا عثمان إني لم أؤمر بالرهبانية)^(٤). يعني فهذا كافٍ في تحريم

(١) أخرجه البخاري ك: الطلاق باب الكحل للحادة (٥/٢٠٤٣) تحت رقم (٥٠٢٦)، ومسلم ك: الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (٢/١١٢٤) تحت رقم (١٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري ك: البيوع باب لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، حتى يأذن له أو يترك (٢/٧٥٣) رقم (٢٠٣٣)، ومسلم ك: النكاح باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (٢/١٠٣٣) رقم (١٤١٣).

(٣) أخرجه البخاري ك: الجنائز باب: اتباع الجنائز للنساء (٣/١٨٦/١٢٧٨) فتح، ومسلم ك: الجنائز باب: نهى النساء عن اتباع الجنائز (٢/٦٤٦/٩٣٨) عن أم عطية -رضي الله عنها-.

(٤) سنن الدارمي (٢/١٧٩) (٢١٦٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٧٥٠) برفق (٣٩٤)، ونهى النبي ﷺ لعثمان بن مظعون من ترك النكاح تبتلاً مروى

الرهبانية، وكان عثمان بن مظعون قد عزم على ترك الزواج والانقطاع للعبادة والجهاد في سبيل الله.

الحديث الثاني:

حديث: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)^(١) فإنه أبلغ نهي عن الابتداء في الدين.

اقتضاء السياق اجتناب الفعل:

وذلك بتعليق الذم الشرعي على الفعل، أو مدح التارك للفعل، والإخبار بكراهية الشرع للفعل أو الفاعل، وقد جاء في كتاب بدائع الفوائد للعلامة ابن القيم ما نصه: «وكل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله، أو عتب عليه أو لعنه، أو مقتته أو مقت فاعله، أو نفى محبته إياه أو محبة فاعله، أو نفى الرضي به أو الرضي عن فاعله أو شبه فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعا من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه، أو جعل سببا لنفي الصلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لدم أو لوم، أو لضلالة أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس، أو نجس أو بكونه فسقا، أو إثما أو سببا لإثم، أو رجس أو لعن، أو غضب أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حد من الحدود، أو قسوة أو خزي، أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله أو لمحاربهته أو

في الصحيحين وغيرهما، انظر صحيح البخاري ك: النكاح باب: ما يكره من التبتل والخصاء (١٩٥٢/٥) برقم (٤٧٨٦)، وصحيح مسلم ك: النكاح باب: استحباب النكاح لمن تافت نفسه (١٠٢٠/٢) برقم (١٤٠٢).

(١) أخرجه البخاري ك: الصلح ب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٢٥٥٠/٩٥٩/٢)، ومسلم ك: الأقضية ب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (١٧١٨/١٣٤٣/٣).

للاستهزاء به وسخريته، أو جعله الرب سببا لنسيانه لفاعله، أو وصف نفسه بالصبر عليه، أو بالحلم والصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان وتزيينه، أو تولى الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذم مثل كونه ظلما أو بغيا أو عدوانا أو إثما، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نصب سببا لحية فاعله عاجلا وآجلا، أو ترتب عليه حرمان الجنة أو وصف فاعله بأنه عدو لله وأن الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله، أو حمل فاعله إثم غيره، أو قيل فيه لا ينبغي هذا ولا يصلح، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل يضاده أو هجر فاعله، أو تلاعن فاعلوه في الآخرة ويتبرأ بعضهم من بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، أو أنه ليس من الله في شيء، أو أنه ليس من الرسول وأصحابه، أو قرن بمحرم ظاهر التحريم في الحكم والخبر عنها بخبر واحد، أو جعل اجتنابه سببا للفلاح، أو فعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل لفاعله: هل أنت متته؟ أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعادا وطرदा ولفظة قتل من فعله، أو قاتل الله من فعله، أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزيكه، وأن الله لا يصلح عمله، ولا يهدي كيده، وأن فاعله لا يفلح ولا يكون يوم القيامة من الشهداء ولا من الشفعاء، أو أن الله يغار من فعله أو منه على وجه المفسدة فيه، أو أخبر أنه لا يقبل من فاعله صرفا ولا عدلا، أو أخبر أن من فعله قبيح له شيطان فهو له قرين، أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلب فاعله أو صرفه عن آياته وفهم كلامه، أو سؤال الله تعالى عن علة الفعل لم فعل؟ نحو: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٩]، ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١] ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] ما لم يقترن به جواب من المسؤول، فإن اقترن به

جواب كان بحسب جوابه. فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل، ودلالته على التحريم أطرده من دلالته على مجرد الكراهة.

وأما لفظة: يكرهه الله تعالى ورسوله، أو مكروه فأكثر ما تستعمل في المحرم، وقد يستعمل في كراهة التنزيه.

وأما لفظة: أما أنا فلا أفعل، فالتحقق من الكراهة، كقوله: أما أنا فلا آكل متكئا، وأما لفظة: ما يكون لك وما يكون لنا، فاطرده استعمالها في المحرم نحو: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: ١١٦] اهـ بلفظه.^(١)

ومن تتبع تلك الأساليب التي أوردها العلامة ابن القيم - رحمه الله - وجد أكثرها من الأسلوب الخبري، والإنشاء فيها قليل.

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٥-٦)، بمثله قال الإمام العز بن عبد السلام في كتاب الإمام في أدلة الأحكام (ص ٨٠، ٨١). قال العز: ثم أدلة الأحكام ضربان: أحدهما: لفظي يدل بالصيغة تارة، وبلفظ الخبر أخرى، والثاني: معنوي يدل دلالة لزوم إما بواسطة وإما بغير واسطة، فكل فعل طلبه الشارع أو أخبر عن طلبه أو مدحه أو مدح فاعله لأجله، أو نصبه سبباً لخبر عاجل أو أجل فهو مأمور به. وكل فعل طلب الشارع تركه أو أخبر أنه طلب تركه أو ذمه أو ذم فاعله لأجله أو نصبه سبباً لشر عاجل أو أجل فهو منهى عنه. الإمام (ص ٨١، ٨٠).

المسألة السادسة

دلالة الأسلوب الخبري على التكرار

أولاً: كلامنا هنا في دلالة الأسلوب الخبري على التكرار، لكن لما لم يكن فرق بين الخبر والإنشاء كما سيأتي اقتضى الحال بيان دلالة المر على التكرار.

ثانياً: تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفق العلماء على أن الأثر المقيد بالمر لا يقتضي إلا إيقاع الفعل مرة واحدة عملاً بهذا القيد.

وأن الأمر المقيد بالتكرار يقتضي إيقاعه مرة بعد أخرى - وهو المراد بالتكرار - عملاً بهذا القيد.^(١)

واختلفوا في الأمر المطلق المجرد عن التقييد بالمر أو التكرار في كفاية المرة أو عدم كفايتها للامتنال على أقوال:

الأول: أنه يفيد التكرار حسب الإمكان. وهو رأي أبي إسحاق الأسفراييني، ونقله الغزالي في المنحول عن أبي حنيفة، وحكاه ابن العطار عن مالك، ورواية عن الإمام أحمد وهو رأي أكثر الحنابلة.^(٢)

ومعنى التكرار هنا كما وضحه الفتوحى أنه يجب استيعاب العمر به دون أزمته قضاء الحاجة والنوم وضرورات الإنسان.^(٣)

أدلة القول الأول:

١ - حديث: (أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا، فقال قائل:

(١) نهاية السؤل (٢/ ٢٢)، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع (بناني) (١/ ٣٧٦)، وأصول الفقه للشيخ زهير (٢/ ١٢٧).

(٢) التبصرة للشيرازي (ص ٥٠)، العدة (١/ ٢٦٦)، المنحول (ص ١٠٥)، والمقدمة في الأصول للقصار (ص ١٣٦)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٤٣).

(٣) شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٣).

أكل عام يا رسول الله؟ فقال ﷺ: ذروني ما تركتكم^(١)

وجه الدلالة: أن السائل عربي فلولاً أن حكم الخطاب في اللغة يوجب ذلك وإلا فما وجه مسأله عن ذلك، لأن الأمر لو كان لا يعقل منه إلا مرة واحدة لم يسأل السائل عنه ولا سوغه النبي ﷺ، ولكن يقول له إذا أمرت بأمر معروف معناه في لغتك فلم تسأل عما تفعله من الأمر؟

مناقشة: إن هذا الحديث ينقلب على المستدل به للتكرار فيقال: لو كان الأمر يوجب التكرار لما كان لسؤاله معنى، ولقال له النبي ﷺ قد أمرت بأمر مفهوم معقول في لسانك أنه للتكرار فلم تسأل عما لا تعقله بالأمر؟

والجواب: فائدة سؤاله هاهنا هو أنه لما رأى الصلوات والصيام يتكرران وكانت المشقة العظيمة تلحق في الحج، ولا يكون مثلها في سائر العبادات، ثم ورد عليه الأمر الذي يوجب التكرار، خاف بمنزلة سائر العبادات التي تتكرر فحيث سأل النبي ﷺ، ولو كان لسؤاله معنى، لأنه ليس يخاف أن يتكرر فيسأل عنه.^(٢)

الدليل الثاني:

أن الأمر كالنهي في أن النهي يقتضي وجوب ترك الشيء، والأمر يفيد وجوب فعله، والنهي يدل على التكرار وهو الاستمرار على الكف عن الفعل المنهي عنه - فكذلك الأمر يفيد وجوب إيجاد الفعل على الاتصال أبداً.^(٣)

مناقشة: هناك فرق بين الأمر والنهي من وجهين:

الأول: أن التكرار في النهي الاستمرار على الكف وهو ممكن أما التكرار في

(١) أخرجه مسلم في ك: الحج باب فرض الحج مرة في العمر رقم (١٣٣٧).

(٢) الاستدلال والاعتراض والجواب من مقدمة ابن القصار (ص ١٣٧، ١٣٨).

(٣) العدة (١/ ٢٦٦)، الأمر د. سعد ناصر الشثري (ص ٥٦) (بتصرف)

الأمر فالإتيان به مرة بعد أخرى أبداً وهو غير ممكن، فبان الفرق.

الثاني: أن النهي نقيض الأمر أو كالنقيض له، فتكون فائدة النهي نقيض فائدة الأمر فلم يستويا.^(١)

القول الثاني:

أن الأمر يدل على المرة ولا يدل على التكرار.

وهو قول القاضي الباقلاني على ما نقله عنه ابن القصار، ونسبه الشيرازي للصيرفي وهو قول أبي الحسين البصري والحنفية والظاهرية وصححه الفخر الرازي وابن الحاجب وهو رواية عن الإمام أحمد ونقله ابن مفلح عن أكثر العلماء والمتكلمين.^(٢)

دليل هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول بأن المرعد إطلاقه يتبادر منه المرة ولذلك يعتبر الشخص ممثلاً بفعل المأمور به مرة واحدة، والتبادر أمانة الحقيقة فكان المر حقيقة في المرة، فإذا استعمل في غيرها كان مجازاً، فالسيد إذا قال لعبده: ادخل الدار، أو قال له: اشتر اللحم. يكون العبد ممثلاً بدخول الدار مرة واحدة وشراؤه اللحم مرة واحدة، ولو كان الأمر يفيد التكرار لما امتثل بالمرة الواحدة لأنه لم يأت بما كلف به.^(٣)

(١) المحصول للرازي (١/ ٢١٧٤)، والأمر د. الشثري (ص ٥٦، ٥٧) (بتصرف)

(٢) المقدمة في الأصول (ص ١٣٨، ١٣٩)، التبصرة (ص ٥١)، والمعتمد (١/ ١١٠)، إحكام الأحكام لابن حزم (١/ ٣١٦)، تيسير التحرير (١/ ٣٥١)، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/ ٦٢)، المحصول (١/ ١٦٢)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٤)، أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٦٧١-٦٧٠).

(٣) المعتمد (١/ ١٠٨)، التبصرة (ص ٥١)، المقدمة (ص ١٣٩)، أصول الفقه للشيخ زهير

ونوقش هذا الدليل: بمنع التبادر من الأمر المطلق، بل الواقع أن الأمر لا يتبادر منه شيء وامثال المأمور بفعل المرة إنما جاء من جهة أن المرة هي أقل ما يتحقق به الامتثال.^(١)

القول الثالث:

أن الأمر المطلق لا يدل على المرة ولا على التكرار، وإنما يدل على طلب الماهية، والماهية كما تتحقق في المرة الواحدة تتحقق كذلك في غيرها، إلا أن المرة الواحدة هي أقل ما يتحقق به الماهية وتوجد من العدم، ولذلك كان تحقق الأمر بالمرة الواحدة ضرورياً، لا لأن اللفظ يدل عليها.

وهذا قول الرازي واختيار البيضاوي ونسبه ابن العلماني إلى المحققين من الأصوليين.^(٢)

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

الدليل الأول: أن الأمر لو كان موصوفاً للمرة لكان تقييده بالمرة تكراراً، لأن اللفظ عند إطلاقه يتصرف إليها، ولكان تقييده بالمرات تناقضاً، لأن اللفظ يفيد المرة، فإذا قيل اعطه مرات كأنه قال: اعطه مرة لا تعطه مرة وهذا تناقض ولكان تقييد الأمر بالمرة لا يعتبر تكراراً، وتقييده بالتكرار لا يعتبر تناقضاً فإن من قال: اعط زيدا مرة، لا يوصف كلامه هذا بالتكرار، ومن قال: اعطه مرات، لا يوصف كلامه بالتناقض، وبذلك لا يكون الأمر دالاً على المرة ولو كان الأمر موضوعاً للتكرار لكان تقييده بالمرات تكراراً، لأن اللفظ عند إطلاقه ينصرف إلى التكرار ولكان تقييده بالمرة تناقضاً، فيكون القائل: اعط زيدا مرة لا يعتبر

(١) أصول الشيخ زهير (١/١٣٢).

(٢) مفتاح الأصول لابن التلمساني (ص ٣٠)، المحصول (١/٢ ق ١٦٣)، نهاية السؤل

شرح المنهاج (٢/٤٣)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/١٢٨).

تناقضاً، ومن قال: اعط زيدا مرات لا يعتبر قوله تكراراً وبذلك لا يكون الأمر مفيداً للتكرار.

وإذا ثبت أن الأمر لم يدل على المرة بخصوصها ولا التكرار بخصوصه مع أنه يستعمل فيها، كان الأمر موضوعاً لطلب الماهية فقط وهو المدعى.^(١)

الدليل الثاني: «إن الأمر المطلق استعمل في الشرع في التكرار كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وعرفاً مثل: أحسن إلى الناس، واحفظ دابتي، وكذلك ورد استعماله في المرة شرعاً كقوله ﷺ: (أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فحجوا)^(٢) وعرفاً مثل قول السيد لعبده: اشتر اللحم، وادخل الدار.

والأصل في الاستعمال الحقيقة فبطل أن يكون اللفظ حقيقة في واحد منها مجازاً في الآخر، لأن المجاز خلاف الأصل، فثبت أنه حقيقة في كل منهما وهو أنه موضوع للقدر المشترك بينهما وهو طلب الماهية.^(٣)

وهذا هو القول الراجح لقوة أدلته وسلامتها من الاعتراض ولأن فيه إعمالاً لجميع الأدلة. والله أعلم.

فإذا ورد الأمر الشرعي بفعل وكان المأمور به مما يمكن تكراره، ووجد في الأدلة الشرعية ما يقتضي التكرار، تعين على المجتهد القول بالتكرار، وإذا صاحب الدليل ما يقتضي الاكتفاء بالمرة الواحدة تعين القول بكفايتها، وإذا كانت الأدلة غير مصحوبة بما يقتضي كفاية المرة ولا لزوم للتكرار، فقد عقد الأصوليون لهذا الموضع المسألة المشهورة في باب الأمر، وهي الموسومة بمسألة

(١) نهاية السؤل (٢/٤٤)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/١٢٨، ١٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في ك: الحج باب فرض الحج مرة في العمر رقم (١٣٣٧).

(٣) نهاية السؤل (٢/٤٤)، أصول الفقه للشيخ زهير (١/١٢٨، ١٢٩).

الأمر المجرد عن القرينة هل يقتضي المرة أم التكرار.

وقد اتفق العلماء على أن الإتيان بالمأمور به مرة واحدة ضروري لتحقيق الامتثال بالأمر^(١).

هذا في الأمر، وأما النهي فقد جعله بعض العلماء كالأمر في عدم اقتضائه للترار إلا مع القرينة، وفرق بعض العلماء بينهما فقالوا: إنه يقتضي التكرار، لا من حيث هو نهي عن الفعل، ولكن من حيث إن الامتثال بالنهي لا يتصور إلا مع اجتناب النهي عنه أبداً، فإذا أطلق النهي فلم يقيد بزمن معين ترك النهي عنه في جميع الأزمنة^(٢).

ومن زام التفصيل في هذه المسألة، فليطلبه في كتب الأصول، فإنها مشهورة والذي يتعلق بموضوع بحثي هو ربط هذه المسألة بالأسلوب الخبرى فأقول:

لا فرق بين الخبر والإنشاء في اقتضاء التكرار وعدم اقتضائه لذاته، فيجري عليه ما يجري على الأمر والنهي اختلافاً وحجاجاً وترجيحاً.

فالخبر المصحوب بقرينة تقتضي التكرار يتعين القول بأن مدلوله التكرار، والمصحوب بقرينه تقتضي الاكتفاء بالمرة يتعين القول بأنه لا يدل إلا على المرة، وغير المصحوب بقرينه فهو محتمل للأمرين، ومتروك بين الداليتين، فعلى المجتهد أن يبحث عن مرجح لأحدهما على الآخر.

ومن القرائن تعليق الطلب على الشرط أو وصف، فكلما وقع الشرط أو تحقق الشرط لازم تكرار الحكم الذي اقتضاه الطلب.

قال العلامة البيضاوي^(٣): (الأمر المعلق على شرط أو صفة مثل ﴿وَإِنْ

(١) انظر: المنهاج للبيضاوي مع شرحه للإسنوي والبدخشي (٤٨/٢-٤٩).

(٢) انظر: المنهاج للبيضاوي مع شرحه للإسنوي والبدخشي (٦٠٩/٢-٧٢).

(٣) المنهاج مع الإسنوي والبدخشي (٥٥/٢).

كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴿المائدة: ٦﴾، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] لا يقتضي التكرار لفظا ويقتضيه قياسا^(١)

وقد اشتملت الأساليب الخبرية في النصوص الشرعية على ألفاظ تدل على حصول التكرار، مثل قوله الله تبارك وتعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامِنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ
آزَدُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِیَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَبْدِيَہُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ۱۳۷].

لكن لا يخفى على القارئ الكريم أن مثل هذه النصوص وإن كانت من الأساليب الخبرية ودلت على التكرار إلا أن بحثي يهتم بالأساليب الخبرية الدالة على الأحكام الشرعية، وفي نطاق البحث أضرب الأمثلة التالية:

المثال الأول:

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة) قال: وكان عبد الله بن عمر يفعلُه ^(٢)

وفي لفظ للبخاري أن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما. (٣)

ولا يخفى أن هذا الخبر دال على استحباب تكرار استلام الركن الثاني والحجر الأسود.

(١) المنهاج مع الإسنوي والبدخشي (٥٥ / ٢).

(٢) رواه أحمد في مسنده (١١٥/٢) برقم (٥٩٦٥) وقال الأرئوط في تعليقه على المسند إسناده قوي ورجاله ثقات، وأبو داود: المناسك باب: استلام الأركان، وهو حديث حسن لأجل عبد العزيز بن أبي رواد فإنه صدوق يخطئ (١٨٧٦/٢)، وحسنه الألبان في صحيح سنن أبي داود (٣٥١/١) برقم (١٦٥٢).

(٣) أخرجه البخاري ك: الحج باب الرَّمْل في الحج والعمرة، حديث (١٦٠٦).

المثال الثاني:

عن عائشة - رضي الله عنها -: أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة.^(١)

وهذا الأسلوب الخبري دال على استحباب تكرار هذه الرواتب.

المثال الثالث:

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان.^(٢)

وقد دل هذا الأسلوب الخبري على استحباب تكرار الصيام، ومتابعته، واستحباب متابعة الفطر أحياناً، واستحباب تكرار الصيام في شهر شعبان.

المثال الرابع:

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله، وكان يقول: (خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا)، وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دووم عليه وإن قلت، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها.»^(٣)

(١) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في المجتبى ك: قيام الليل باب: المحافظة على الركعتين قبل الفجر، حديث (١٧٥٧)، وأخرج البخاري صلاة الركعتين قبل الغداة في ك: الأذان باب: الأذان بعد الفجر، حديث (٦١٩) مقتصراً عليهما دون الشطر الأول، وأخرجه بالشرطين مطولاً في ك: الوتر باب: ما جاء في الوتر، حديث (٩٩٤).

(٢) أخرجه البخاري ك: الصوم باب: صوم شعبان (٦٩٥/٢) رقم (١٨٦٨)، ومسلم ك: الصيام باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان (٨٠٩/٢) رقم (١١٥٦).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري ك: الصوم باب: صوم شعبان (٦٩٥/٢) تحت رقم (١٨٦٩)، ومسلم ك: صلاة المسافرين وقصرها باب فضيلة العمل الدائم من قيام

وقد دل هذا الحديث على استحباب تكرار الصيام في شهر شعبان، واستحباب تكرار النوافل من الصيام.

المثال الخامس:

ورد في الألفاظ النبوية المباركة ما يدل على استحباب تكرار بعض الأعمال الصالحة، مثل حديث: صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفاً، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة.^(١)

ويلاحظ تكرار الأسلوب الخبري الدال على التكرار في هذا الحديث الشريف.

الليل وغيره (٥٤٠/١) تحت رقم (٧٨٢).

(١) رواه البخاري ك: الجماعة والإمام باب فضل صلاة الجماعة (٢٣٢/١) تحت رقم

(٦٢٠)، ومسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وانتظار

الصلاة (٤٥٩/١) تحت رقم (٦٤٩).

الخاتمة
وتشمل على أهم النتائج والتوصيات

بعد أن طوفنا مع الأسلوب الخبري في المصادر الأصولية واللغوية والمنطقية، وبعد أن نهلنا من رحيق النصوص الشرعية الواردة في أساليب خبرية، الدالة على أحكام شرعية، أرجو أن أكون قد استوفيت المقصود من هذا البحث، الذي أرجو أن يكون فاتحة لدراسات علمية في هذا الأفق، وأسوق للقارئ الكريم خلاصة مختصرة لمشمولات البحث وتوصياته ونتائجه، وذلك في النقاط التالية:

- ١- أن الأسلوب الخبري قسيم للأسلوب الإنشائي.
- ٢- أن الأسلوب الخبري قد حظي باهتمام علماء البلاغة والمنطق توضيحاً وتقعيداً، وأما عادة الأصوليين فالاختصار الشديد عند الكلام عن الأسلوب الخبري، إذ لا يذكر إلا في أسطر معدودة في المصنفات المطولة، ناهيك عن المختصرات، وتفسيري لهذا الاختصار أن فيه إحالة ذهنية إلى الموضع المتخصص بدراسة الأسلوب الخبري.
- ٣- أن الفیصل في التفرقة بين الخبر والإنشاء هو إمكان التصديق والتكذيب وعدمه، فإذا أمكن أن يقال للمتكلم: «صدقت» فهذا خبر، وكذا إذا أمكن أن يقال له: «كذبت»، وإذا لم يمكن وصف الكلام بذلك فهذا إنشاء.
- ٤- أن الصدق مطابقة الواقع والكذب مخالفة الواقع، وأما المتحدث بما يخالف الواقع معتقداً المطابقة فهذا في الحقيقة كاذب، وإن كان الإثم محطوطاً عنه، لأن الخطأ مرفوع أثمه عن الأمة -تفضلاً من الله تعالى ورحمة منه-.
- ٥- أن مصطلح الخبر والإنشاء من خصائص الأسلوب اللغوي، وعلى هذا فالجملة الخبرية لفظاً الإنشائية معنى معدودة في الخبر، إذ العبرة -في هذا المقام- باللفظ، كما أن ألفاظ العقود تعد من الأسلوب الخبري.
- ٦- أن المضمون الخبري له خمس مراتب عند الأصوليين، وهي العلم، والجهل، والشك، والظن، والوهم، وبعض الأصوليين جعلها أقساماً للتصديق،

وقد اتفق العلماء على تفاوت الأوهام والظنون، وعدم تفاوت الشك، واختلفوا في تفاوت العلم.

٧- أن التصديق والتكذيب عند المناطقة يتطرق إلى المدركات التصديقية، وينقسم الإدراك عندهم إلى أولي وطلبي، ومراتب إدراك المضمون الخبري عندهم هي: العلم واليقين والاعتقاد، والظن الراجح والشك والظن المرجوح (الوهم) ومرتبة ما دون الظن المرجوح.

٨- أن أركان الأسلوب الخبري عند البلاغيين هي المسند والمسند إليه والإسناد، وأركانه عند المناطقة: الموضوع والمحمول والنسبة، وأركانه عند الأصوليين: المحكوم به، والمحكوم عليه (أو المحكوم فيه) والحكم (النسبة الحكمية).

٩- أن صور الأسلوب الخبري عند البلاغيين منحصرة في إسناد الفعل لما هو له، إسناده لغير ما هو له، ولهم أبحاث جيدة في التقديم والتأخير وحذف بعض أركان الجملة، ولا بد من إتقان هذه الصور لكل ناظر في النصوص الشرعية، مع قصد استنباط الأحكام منها.

١٠- أن المناطقة حصروا فائدة الأسلوب الخبري (القضية) في تحصيل التصور والتصديق، وسبيل التصور هو التعريف أو القول الشارح وسبيل التصديق هو الاستدلال، واهتموا بوضع الضوابط للاستفادة من ذلك.

١١- أن صياغة الحكم الشرعي والقاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية كل ذلك يكون في صورة أسلوب خبري.

١٢- أن الأسلوب الخبري هو عمدة الاستدلال المنطقي.

١٣- أن الأصوليين يقسمون الأدلة ثلاثة أقسام نقلية سمعية، وعقلية، ومركب من مقدمتين إحداهما سمعية والأخرى عقلية، وللأسلوب الخبري دور واضح في الاستدلال من هذه الأدلة.

١٤- أن استنباط الأحكام الشرعية من الأسلوب الخبري لا يقل أهمية عن استنباطها من الأسلوب الإنشائي، وأثبت أن كثيراً من الأدلة الشرعية المبينة للأحكام الشرعية جاءت في أسلوب خبري، ويمكن القول بأنها لا تقل عن الأساليب الإنشائية إن لم تكن أكثر منها.

١٥- أن دراسة الأمر والنهي تتضمن الإفادة بكيفية الدلالة على طرق الاستنباط، بما يمكن الدارس من استفادة الأحكام الشرعية من الأساليب الخبرية.

١٦- أن الأسلوب الخبري حري بأن تتجه إليه همة الدارسين في العصر الحديث، حسب المنهج المتبع في الدراسات العليا، وهو تعميق البحث في كل جزئية من جزئيات الموضوع حتى يكتمل الصرح ويشمخ البناء.

وفي الختام أحمد الله -تبارك وتعالى- وأسند كل إحسان في هذا البحث لمحضر فضله ونعمته، وإحسانه ومنته، فما كان من صواب فمن توفيقه، وما يشوب البحث من تقصير أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله -تعالى- لذلك، وحسبي أني بذلت فيه كل جهدي، وأبدت معذرتي وعلى الله توكلي واحتسابي.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفهارس

وتشتمل على:

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الأعلام
- ٤- فهرس المراجع والمصادر
- ٥- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

- ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ٤٧٣
- ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ ٥٠٨
- ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ٥٣٣
- ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ٥٨٢
- ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ٤٨٥
- ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ٤٧٧
- ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ ٤٧٢
- ﴿ لَا يَزِيدُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ ٤٧٨
- ﴿ لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ٥٣١
- ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ ٥٣٧، ٥٠٨
- ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ ٢٥٢
- ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَخْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي لَنَفَذَ الْبَخْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَتِي رَبِّي ﴾ ٢٠٩
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بُتَيْنِ مَرُوضٍ ﴾ ٥١٧
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ٥١٧
- ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾ ٥٠٦
- ﴿ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ٤١٩
- ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ ٥٠٧
- ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ ٦٠٦
- ﴿ إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ ٤١٩

- ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ٥٠٩
- ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ٦٠٥
- ﴿ مَا عِنْدَكَ يُنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ٥٨١
- ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيُعَيَّمَا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُوْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ... ٥٩٦
- ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ ٣٧٥
- ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ٤٦٤
- ﴿ كَرِهْنَا مَنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتْ حِينَ مَنَاصِرٍ ﴾ ٤٢٤
- ﴿ إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ ٥٩٦
- ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ ٤٧٣
- ﴿ لَنْ نَنفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ ٤٧٣
- ﴿ إِنْ تَحِبُّوا كِتَابَ رَبِّ مَا تُبْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ٦٠٢
- ﴿ إِنْ التَّائِبِينَ فِي الذُّرِّكَ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ ١١٢
- ﴿ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْأُخْطَمَةِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْأُخْطَمَةُ ﴿٢﴾ نَارُ اللَّهِ الَّتِي وَقُودُهَا ﴾ ١٤٦
- ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ ١٦٠
- ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِبَائَكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ٢٦٧ ٢٤٣
- ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ٤٣٠
- ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ٤١٩
- ﴿ إِنْ اللَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٥١٩
- ﴿ إِنْ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٣٢٦

- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ ٥١٧
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ٥١٧
- ﴿ قُلْ مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ ٤٨٦
- ﴿ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ١٠٧
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ ٥٩٩
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ ٥٩٢
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ٤١٩
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْنَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يُعَيِّمُ بِعِظَاكَ بِهِ ﴾ إِنْ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ٥٩٢ ٥٩١
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمْنَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ٤٢٨
- ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخُوا بَقَرَةً ﴾ ٥٨٩
- ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٤٢٠
- ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ٢٩٣ ٢٩١
- ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا ﴿١﴾ لَيْكَأَنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ ٤٧٧
- ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ ١٠٨
- ﴿ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ٤٧٣
- ﴿ وَلَا تَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيْنَ ﴾ ٥٣٤
- ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ٤٦٠
- ﴿ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأُكَةُ مُقْتَرِبِينَ ﴾ ٤٥٤

- ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ ٥٩٠
- ﴿ هَلْ نَحْسُ مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٌ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْرًا ﴾ ٣٠
- ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ ءَايِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ٤٧٤
- ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ١٤٧
- ﴿ إِنْ نَزَّ لَتَسْمِعُ الدُّعَاءَ ﴾ ٤١٩
- ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ١٠٧
- ﴿ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيٍّ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ٤٨٦
- ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ ٥١٣
- ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ٤٣٩
- ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً ﴾ ٢٩
- ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ٣٨٩
- ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَبْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ ٥٣٦
- ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ٤١٨
- ﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ٤٧٣
- ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٤٨٣
- ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَابِغْضَتِهِمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاتَّعَبُوا بِتَأْوِيلِ الْأَنْبُرِ ﴾ ٣٢
- ﴿ أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَرُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ٤٧١
- ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا

- فِيمَا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ٥٨٢
- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ٥٨٤
- ﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ٦٠٥
- ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ ٥٤٤
- ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ٥٠٢
- ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ وَلَا يَطَّوِّرُ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكَفَّارَ وَلَا يَنَالُورَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ﴾ ٤٨٧
- ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٥٤
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَارَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ ٦١٣
- ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ٤٤٣
- ﴿ هُوَ سَمَنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ١١٣
- ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ٦٠٥
- ﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ٥٩٠
- ﴿ وَلَا يُفْقُونَ إِلَا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴾ ٥١٤
- ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِيَّيْنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ ٥٨٢
- ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ ﴾ ٥٨٢
- ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ٤٨٦
- ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلًا أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيقًا ﴾ ٥٨١

- ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۖ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي حَرِيمٍ﴾ ٤٤٦
- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ٣٧
- ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آتَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ٥٩٠
- ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ ٦٠٥
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ٥٠٩
- ﴿وَلَا تَبْمُمُوا الْحَبِيبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ ١٢٧
- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا زِينًا﴾ ١٢٧
- ﴿إِنْ أَكْثَرْتُمْ كَذِبًا عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَنُكُمْ﴾ ٣٣٤
- ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ٤٧٢
- ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ٥٨٢
- ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ...﴾ ١١٢
- ﴿الَّذِينَ ذَكَرَ اللَّهُ لَكُنْتُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٤٧٧
- ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٤٣٧، ٤١٩
- ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ ٤٨٥
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفِجْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ حَفِظَ مَا أَلْعَنَتْ مِنْكُمْ وَأَنْ تَضُرُّوهُ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٥٥١
- ﴿فَاللَّهُ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ ٤٠٥
- ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ ٤٠٥

- ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا﴾ ٥٩٦
- ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبَ مُوَجَّلًا﴾ ٣٨٨
- ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ٥٦٩، ٤٦٨
- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ ٥٩٣، ٥٩٠، ٥٩٣
- ﴿إِنَّا كُنَّا فَتَنَنِيحُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٥٧٧
- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ ٥٨٠
- ﴿فَإِنْ يَضَلَّ اللَّهُ بِخِيَرَةٍ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمُنَّ اللَّهُ بِالْبَاطِلِ﴾ ٤٥٦
- ﴿وَمَا دُخِيَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَفْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِتْنٌ﴾ ٥٣٢
- ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ۚ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ٥٩٠
- ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ٤٧٣
- ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ٤٧٦
- ﴿فَمَنْ شَرِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصْمِهِ﴾ ٥٥٧، ٧
- ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ ٥٩٠
- ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الْفَرَقَ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ٥١٠
- ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ ٣٦٦
- ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ ١٩٨
- ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ ٥١٧
- ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ ٥٤٠
- ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا﴾ ٥٦٧

- ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ ٦٠٦
- ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ ٦٠٦
- ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ٦١٢
- ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلِمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ٤١٩
- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا يَنْفَلِتُ عَلَىٰ عِصْيَانِكُمْ﴾ ٣٩٨
- ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ٤٧٦
- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ٣٨٧
- ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ ٤٦٥
- ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ ٣٨٩
- ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ ٥٤٤
- ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ ٥٨
- ﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ﴾ ٤١٩
- ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ ٤٧
- ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ ٣٧٩
- ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ٥٣٣
- ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ ٤٢٥
- ﴿حُجِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ٥٧٨
- ﴿وَأَنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ ٢٠٩
- ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ١١٣

- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ ٥٣٦
- ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٥
- ﴿حُجِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ٥١٤
- ﴿حُجِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ ٥٢٦
- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ ٣٧٦
- ﴿وَأِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ ٥٣١
- ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ ٥٣٢
- ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ٥٠٨
- ﴿لَكِنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجٍ أَدْعَايَهُمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ ٥٣٦
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ لَبَّؤْا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يُعُودُونَ لِمَا بَھُؤْا عَنْهُ وَيَنْسَجُوزُونَ بِالْأَثَرِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ ٦٠٢
- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَّزَّهُمْ أَزًّا﴾ ٣٥٩
- ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ٥١٧
- ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ٣٨٠
- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ٥٩٦
- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتِ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٩٨
- ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾ ٤٧٣
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ ٣٤٠

- ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ٤٣٨
- ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ ﴾ ٥١٠
- ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ ١٠٨
- ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ٥٨٣
- ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتَارِ يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ ﴾ ٢١٢
- ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنَّاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ١٥٢
- ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ٤٧٣
- ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطْهَرِينَ ﴾ ٥١٧
- ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ٥١٧
- ﴿ لَا تُشْرِكْ أَشِدُّ رَهْبَةً ﴾ ٤١٩
- ﴿ يَتْلُك حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ ١١٤
- ﴿ وَاللَّهُ نَحِيٌّ وَبِخِيٌّ ﴾ ٤٤٣
- ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ١٥٧
- ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ٤٢
- ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ ٤٢
- ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِنْهُمْ عَلَيْهِ ﴾ ٥٣٧، ٥٣٨
- ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ ٥٢٥
- ﴿ وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ ٣٥
- ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا اخْتَدَوْهُمْ أُولَئَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ

- فَيَسْقُوتَ ٤٧٤
- ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ ٢٢٧
- ﴿ الْمَرْبُوكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ٤٢٤
- ﴿ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ ٤٣٧
- ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَسَيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ٥٤٥
- ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ ٥٣٢
- ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ ٤٣٣
- ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾ ٤٢٥
- ﴿ وَلَهُ الْحُكْمُ فِي الْآخِرَةِ ﴾ ١٥٧
- ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ٤١٨
- ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ٥٢٦
- ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ ١٥٢
- ﴿ وَإِنْ أَرَأَوْهُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نَفْسًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ ٣٧٨
- ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ٦٠٠
- ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾ ٥٢٦
- ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ ٥١٥
- ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي يُخَوِّشُكُمْ ﴾ ٣٧
- ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾ ٤٢٣
- ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ ٥٢٦، ٥٢٧
- ﴿ وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ﴾ ٢٦٧

- ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ ﴾ ٤٢١
- ﴿ وَبِئْسَ الْأَعْرَابُ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِندَ اللَّهِ ﴾ .. ٢٦٧
- ﴿ إِنَّا أَهْلَكْنَا لَكَ أَرْوَاحَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ﴾ ٥٤٤
- ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا ﴾ ٤٢٤
- ﴿ أَفَمِ الْصَّلَاةِ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ٥٥٧
- ﴿ وَإِن عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُرِبْتُمْ بِهِ ﴾ ١٤٧
- ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا ﴾ ٥٤٠
- ﴿ وَلَهُ الْخَوَارِجُ الَّتِي شَفَتْ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ٣٦
- ﴿ أَنَا أَنْتَبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ ٤٦٥
- ﴿ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ٤٠٥
- ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ ٣٤٨
- ﴿ إِنَّهُ مَن يَفِرْكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ ٤٣٠
- ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ ﴾ ٤٥٩
- ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ ٣٨٧
- ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾ ٣٧
- ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ ٤٢٠
- ﴿ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا ﴾ ٥١٠
- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ ٣٩١
- ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ ١٤٣

- ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ٤١٩
- ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِن عَظِيمِ الْأُمُورِ ﴾ ٤٣٥
- ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ ٤٥٠
- ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ ٥٢٧
- ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ٣٣٤
- ﴿ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ٢٩
- ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ٥٨٣
- ﴿ رَبَّنَا عَلِّمْنَا لِنَا إِلِكُمْ لِمُرْسَلُونَ ﴾ ٤٢٥، ٤٢٣
- ﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ ٥٢٥
- ﴿ إِلَيْكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ٣٩٠
- ﴿ إِلَيْكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ٤٠٤، ٤١٥٩
- ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ٤٧٣
- ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ ٤٩٨
- ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ١٢٧
- ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ... ﴾ ٥٦٧
- ﴿ خُذُوهُ فَعَلُوهُ ﴿ ثُمَّ أَخْجِمِ صَلَوَهُ ﴾ ١٦٠
- ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ٢٥٤
- ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِلَيْكُمْ أَن اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ٥٢٩
- ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ

- في الآخرة عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٥٤٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٤٥﴾
- ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ ﴿٥٤٤﴾
- ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ ﴿٥٣٧﴾
- ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ ﴿٥٦٧﴾
- ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٥٦٨﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٦٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٥٧٠﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥٧١﴾ ﴾ ﴿٣٢﴾
- ﴿ إِنَّمَا يَهْتَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ﴿٥٩٩﴾
- ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ﴿١٥١﴾
- ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ ﴿٢٥﴾
- ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ ﴾ ﴿٤٠٣﴾
- ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا ءَايَاتٍ يَتَذَكَّرُ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ﴿٥٠٣﴾
- ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ﴿١٤٩﴾
- ﴿ عِشْوَةً رَاضِيَةً ﴾ ﴿١٤٣﴾
- ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿٤١٩﴾
- ﴿ وَعَسَى أَنْ تُجِبُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿٤٨٣﴾
- ﴿ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ﴿١٥٧﴾
- ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ ﴿٤٦٥﴾

- ﴿ فَاغْضِبْ مَا أَنْتَ فَاضٍ ﴾ ﴿٥٦٧﴾
- ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ ﴿٥٩٠﴾
- ﴿ أَعْرِضْ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٥٩١﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ ﴿٤٠٥﴾
- ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ﴿٥٤٤، ٥٥٩﴾
- ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ﴿٥١٠، ٣٥٢﴾
- ﴿ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ ﴿٥٢٩﴾
- ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾ ﴿٤٠٣﴾
- ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيمَةُ الْأَتْعَةِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْرِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ﴿٥٣٣، ٤٧٨﴾
- ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ﴿٥٦٧﴾
- ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ﴿٤٢١﴾
- ﴿ وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ﴿٤١٤﴾
- ﴿ وَمَا أَصْنَعُ أَلْفَلَاكُ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا وَلَا خُطْبَتِنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ ﴿٢٦٧﴾
- ﴿ وَمَكَفَى بِاللَّهِ شَرِيْدًا ﴾ ﴿٤٢١﴾
- ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ ﴿٤٥٩﴾
- ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ﴿٥١٧﴾
- ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ ﴿٢٩٣﴾
- ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُبِيمٌ ﴾ ﴿١٥٧﴾
- ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ﴿٣٢﴾
- ﴿ وَلَئِنْ كُنْتُمْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿٤٠٥﴾

- ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ رِبَّكَ الَّذِي خَلَقَ ۖ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۚ فَقَرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ ٤٢٢
- ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ۖ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ٥٧٤ ، ٤٨٧
- ﴿ النَّبِيُّ الَّذِي أَلْزَمْنَاهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ ٥٨٣
- ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ ٤٧٣
- ﴿ تُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ٥١٤
- ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ ١٤٨
- ﴿ قَالُوا يَسْعَيْبُ مَا تَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ ﴾ ٢٣٣
- ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ ٤٢٤
- ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾ ٤٠٠
- ﴿ قَوْلِ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ ٣٣٣
- ﴿ يُعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسْمَتِهِمْ ﴾ ١١١
- ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ٥٨١ ، ٤٣٧
- ﴿ قَوْلِ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ ٣٣٣
- ﴿ فَضَرَبَ الرِّقَابَ ﴾ ١٠٨
- ﴿ كَتَبْنَا مُوَفَّقًا ﴾ ٥٢٧
- ﴿ الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَلَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ ٤٧٧
- ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ... ﴾ ٥٦٧
- ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ٥٨٣
- ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٥٤٣
- ﴿ وَلَيَكُنَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ٤٢١

- ﴿ يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُغْنِي ﴾ ١٥٤
- ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ ﴾ ٢١٢
- ﴿ فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ ٥٩٠
- ﴿ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ الْيَاسَنِ يَنْتَابِرُهُمْ ﴾ ١٥٨ ، ١٠٧
- ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ۖ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ٤٤٣
- ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ٤٦٢
- ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ ٤٢١
- ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ١٠٩
- ﴿ فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَذَكَّرُ هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ ﴾ ٤٤٥
- ﴿ النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ٥٢٢
- ﴿ أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا ﴾ ١٥٠
- ﴿ هَتَاتَ هَتَاتٍ لِمَا نُوَعِدُونَ ﴾ ١٠٨ ، ١٠٧
- ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكَ ﴾ ٥١٠
- ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ٥٨٠
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبَذَةُ وَالْمُتَفَوِّذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ٥٠٩
- ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ۖ هُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٤٨٨
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ٤٦٨
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ١١٢
- ﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ ٣٦

﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ
يَتْلِيَنِّي لَمَ أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ ٤٧٨
﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ ٥٣٦
﴿وَلَيْكِنَ الظَّالِمِينَ فِيَايَتِ اللَّهِ يَحْجِدُونَ﴾ ٤٢١
﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤُودًا﴾ ٤٤٥
﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ ٤٩٤
﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ ٤٢
﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا﴾ ١٠٧
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ ٥٢٩
﴿أَفَتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ ٥٧
﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِ سَهَوْنَ﴾ ٩٢
﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ ٤٢٥
﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ ٥٩٥
﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ﴾ ٤١٩
﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٧٦
﴿وَأَمِزْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ ٥٩٥
﴿وَكُلُّهُمْ ءَايَةُ يَوْمِ الْقِيَمَةِ قُرْآنًا﴾ ٤٣٧
﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ ٤٤٥
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ٤٧٣
﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ ٥٨٢
﴿وَالَّذِينَ يَأْتِرَتِ الْفِتْنَةُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فَأَنْتَشِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا

فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٠﴾ وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمَا
مِنْكُمْ فِتْنَةٌ فَمَنْ شَاءَ ابْنًا وَاصِلًا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ ٥٧٩
﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ٥٧٨
﴿وَالصَّخَىٰ﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿١١﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ٤١٨، ٤١٥٣
﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ ٤٣٨
﴿لَوْجِدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ١٠٨
﴿يَهْتَمُّنَ آيِنَ لِي صَرْحًا﴾ ١٤٢
﴿فَأَنْتَقِمَ كَمَا أَمِزْتُ﴾ ٥٩٥
﴿فَلَوْلَاكَ فَادَعُ وَأَنْتَقِمَ كَمَا أَمِزْتُ﴾ ٤٤٦
﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾ ٥٤٥
﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ ١١٣
﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِاتِّعَامٍ وَبَيْنَ﴾ ٤٤٥
﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ ١٠٧
﴿وَأَنبِئُوا الْحَقَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٤٦٠، ٤٥٩
﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ٥٩٠
﴿فَأَنبِئَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ ٥٨٤، ٥٨٠
﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ ٥١٠
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْجِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ
مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ٥٩٩

- ﴿ فَأَمَّا كُوفُهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ﴾ ٤٥٦
- ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ ٤٦٥
- ﴿ الْحَبِيبُ لِلْحَبِيبِينَ وَالْحَبِيبُ لِلْحَبِيبَاتِ ﴾ ٤٧٧
- ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ ٣٤٢
- ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ ٢٢٧
- ﴿ فَحَاسِبْنَهَا حِسَابًا شَدِيدًا ﴾ ١٠٩
- ﴿ وَالْمُتَّقِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ٥٨٣
- ﴿ كَالْمَرْجُونَ الْفَدِيمِ ﴾ ٢٤٩
- ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ ﴾ ٥٢٤
- ﴿ وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى
النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ٥٢٧
- ﴿ وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ٥٢٦
- ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ٥٢٤، ٥٤١
- ﴿ وَيَا لَوْلَا دِينَ إِحْسَنًا ﴾ ١٠٧
- ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ ٥٤٧
- ﴿ سَلِّمٌ ﴾ ٤١٨
- ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴾ .. ٢٩٣
- ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ٢٤٩
- ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ ٤٠٤
- ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ٣٧
- ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ

- يَرْجِعَا إِنْ طَلَّأ أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ٥٥٢
- ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿١﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَافِلُونَ ﴿٢﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ ٤
لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ ٦
- ﴿ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ﴾ ٦١٣
- ﴿ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٥٠٣
- ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ
أَمْوَالِهِمْ ﴾ ٥٦٣
- ﴿ يَتْلُو الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةَ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ ﴾ ٥٥٢
- ﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ ٥٤٢

فهرس الأحاديث

أخبروه أن الله يحبه	٥١٩
أد الأمانة إلى من ائتمنك	٥٩١
إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بيعة فالقول ما يقول رب السلعة	٥٥٤
إذا أدبر النهار من هاهنا وأقبل الليل من هاهنا	٥٦٠
إذا حدثك الرجل بحديث ثم التفت فهو أمانة	٥٩١
اذبحها	١٢٢
أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم	٣٢
أقصرت الصلاة أم نسيت	٤٩١
ألا أنبئكم بأكبر الكبائر	٤٣١
البكر بالبكر جلد مائة ونفي ستة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم	٥٧٩
الجمعة حق واجب على كل مسلم	٤٩٩
الحج عرفة	١١١
الحمى من فوح جهنم فأبردوها بالماء	٣٤٧
الصلح جائز بين المسلمين	٥١١
القاتل لا يرث	٥٦١
المستشار مؤتمن	٥٩١
المسلمون على شروطهم	١٩٩
الميت يعذب بيبكاء أهله عليه	٥٩
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	٥٩٦، ٥١٠
إن الله أمرني بحب أربعة	٥٩٢
إن الله تعالى حرم الخمر	١٢٠
إن الله تعالى كتب عليكم الحج	٥٢٧
إن الله جميل يحب الجمال	٥٢٠

إن الله حيي ستير يحب الحياء والستر	٥٢٠
إن الله كره لكم ثلاثا	٥١٥
إن الله يحب الرفق في الأمر كله	٥٢٠
إن الماء الطهور لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه	٥٦٣
إن المسالة لا تحل إلا لأحد ثلاثة	٥٣٤، ٥١١
إن الميت ليعذب وإن أهله ليعذبون عليه	٦٠
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج أفرغ بين نسائه	٣٥٢
إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم	١١٩
إن لكل نبي حواريا	٥١٧
إن من الخيلاء ما يبغض الله	٥٢١
إنك تقدم على قوم أهل كتاب	٥٠٤
إنك ليس ممن يصنعه خيلاء	٢١٢
إنما الربا في النسيئة	٤٠٨، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٩٢
إنما الماء من الماء	٤٠٧، ٣٩٢
إنما الولاء لمن أعتق	٤٠٣
إنما جعل الاستئذان من أجل البصر	٥٦٤
أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا	٦١١، ٦٠٨
أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا	٥٠٤
بعثت أنا والساعة كهاتين	١١٣
تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من ثوبه	٦٧
حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي	٤٤٧
خذوا من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل	٦١٤
دعها فإني أدخلتها طاهرتين فمسح عليهما	٥٥٣
دعوني ما تركتكم ، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم	٥٩٣

- رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى ٥١٨
- رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ٥٥٣
- رفع عن أمي الخطأ ٤٦٧
- صدق الله وكذب بطن أخيك ٤٦
- صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفا ٦١٥
- صلوا قبل المغرب ٤٢٧
- عليكم يستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ ٣٤١
- غسل الجمعة على كل محتلم ٤٦١
- فأخبرني عن أماراتها ٢٢
- فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ٥٨٣
- فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ٢٢٠
- فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر ٥٠٥
- فلا تفعلوا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكُم نافلة ٥٢٨
- فلا وصية لوارث ٥٧٨
- فلما اشتد حصرهم، واشتد البلاء عليهم ٣٣
- فمن كان حالفا فليحلف بالله، وإلا فليصمت ٥٩٩
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته ٥٨٨
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ٥٨٨
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ٥٨٨
- كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة ٦١٤
- كان لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة ٦١٣
- كان يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم ٦١٤
- كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ٥١٢
- كل ذلك لم يكن ٢١١

- كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ٢١١
- كلاهما قتله ٢١٢
- لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تنفقا وبينكما شيء ٥٣٨
- لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ٣٩٣
- لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ٣٩٦
- لا نكاح إلا بولي ٣٩٦
- لا ولكني أكرهه ٥١٦
- لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ٤٥٨
- لا يحل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال فيلتقيان ٥٣٥
- لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي ٥٣٥
- لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ٥٣٦
- لا يحل سلف وبيع ٥٣٤
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم ٥٣٥
- لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ٤٥٨
- لا يقتل مؤمن بكافر ٤٥٧
- لا ينكح المحرم ولا ينحطب ٤٦٢
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ٦٧
- لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ٥٦٣
- لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ٤٣٣
- له تسعة وتسعون اسما مائة إلا واحدا ٥١٩
- لولا يخف الله لم يعصه ٢٠٩
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ٥٣٠
- لي الواجد يحل عرضه ٥١٢
- ليس الربا إلا في النسيئة ٤٠٢

٤٩٢	ليس على المسلم في عبده ، ولا فرسه صدقة
٥٥٩	ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول
٦٠٤	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
٥٧٠	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
٥٧٤	من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
٥٠١	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت
٥٧٤	من ذرعه القي فلا قضاء
٥٦٩	من ذرعه القي فلا قضاء ، ومن استقاء فعليه القضاء
٥٧٤	من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم
٥٩٧	من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
٥٥	من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
٥٧٠	من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل
٢٣٣	من يرد الله به خيرا يفقه في الدين
٤٣٨	نحرت ههنا. ومنى كلها منحر ، فانحروا في رجالكم ، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ، ووقفت ههنا وجمع كلها موقف
٥٨٥	نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة
٤٤٨	نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن
٥٥٩	هذا شهر رمضان كتب الله عليكم صيامه
٥٣٠	هذه يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم
١١١	هو الطهور ماؤه
٦٠١	وأنهى عن الدباء والحتم والمقير والنقير
٤٩٩	وجب أجر ك وردها عليك الميراث
٦٠٣	يا عثمان إني لم أؤمر بالرهبانية
٥٦٠	يكفر السنة الماضية والباقية

فهرس الأعلام

٤٥٦	ابن أبي هريرة
٤٦	ابن الأثير
٧٦	ابن الحاجب المالكي
٩٤	ابن الحجاز
٨٥	ابن السمعاني
٨٨	ابن الصباغ
٣٤٤	ابن القيم
٣٩٥	ابن أمير الحاج
٧٥	ابن بدران
٣٤٠	ابن تيمية
٧٦	ابن جزى الكلبي
٣٣	ابن حبان
٤٣٠	ابن حجر
٤٠٤	ابن دقيق العيد
٣٤١	ابن رجب
٧٧	ابن رشد
٧٦	ابن رشيح المالكي
٣١٠	ابن سينا
٧٧	ابن عاصم الأندلسي
٥٦	ابن عباس رضي الله عنهما
٢١٨	ابن عسكر
٤٠١	ابن عقيل
٥٩	ابن عمر رضي الله عنهما

ابن فارس	٢١
ابن ماجه	٥٩٢
ابن مالك	١٨٧
ابن مبرد	٢٢٠
ابن مفلح	٥٧
ابن منظور	١٣١
ابن نجيم	١٣٥
أبو إسحاق الشيرازي	٤٠٠
أبو البقاء الكفوي	٢٢٩
أبو الحسن الكرخي	٣٥٨
أبو الحسن بن القطان	٣٩٥
أبو الحسين البصري	٨١
أبو الخطاب	٤٠١
أبو الطيب	٤٦٠
أبو الطيب المتنبي	١٥٠
أبو العلاء المعري	١٥٨
أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه	٥١٦
أبو يرادة رضي الله عنه	١٢٢
أبو بكر الباقلاني	٤٠٠
أبو بكرة رضي الله عنه	٤٣١
أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه	٦٠١
أبو حنيفة	٧٠
أبو داود	٥١٢
أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١١٩

أبو صحر الغزلي	٤٢٠
أبو عبيد	٢٢٨
أبو علي الفارسي	٤٣
أبو فراس	١٤٤
أبو لبابة رضي الله عنه	٣٣
أبو محمد	٤٥
أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنه	٤٤٨
أبو موسى الأشعري رضي الله عنه	١٥٣
أبو هريرة رضي الله عنه	٤٩٢
أبو يوسف	٧٠
أحمد بن حنبل	٨٠
الأخضري	٢٥٥
الإسنوي	٣٠
الأعشى	١٤٧
الأقرع بن حابس التميمي رضي الله عنه	٥٢٧
الأمدي	٢٣
الأنباري	٥٤١
الباجي	٤٢
البخاري	٣٥٢
البراء بن عازب رضي الله عنه	٥٩٤
البرماوي	٤٠٢
البعري	٥٠٣
البيضاوي	٦٦
البيهقي	٤٦٠

الترمذي	٤٤٧
الجاحظ	٤٨
الحسن البصري	٥٠١
الحصري	٤٥٨
الخطبة	١٤٣
الخرقي	٢٢٥
الخطابي	٤٦
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٤١
الذهبي	٤٣٠
الرازي	٢٣١
الراغب الأصفهاني	٤١
الزجاج	٢٢٧
الزركشي	٢٤
الزنجشيري	٤٣
السبكي	٦٦
السمرقندي	٣٧١
السيوطي	٢٧
الشاطبي المالكي	٣٥٧
الشافعي	٣٥٧
الشنقيطي	٢٠٧
الشوكاني	٢٤
الشويكي	٢٢١
الصنعاني	٨٦
الصيرفي	٤٥٥

العسكري	٨٩
الغزالي	٢٣
الفارابي	٢٥٣
الفتوح	٥٢
القاضي أبو يعلى	٤٠١
القرافي	٣٠٧
القيرواني	٢٢٤
الكشناوي	٢١٨
الكمال بن الهمام	٤٠٦
المازري	٤٦٣
المرداوي	٦٨
المزني	٤٥٥
المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	٥١٥
النجم الطوفي	٧٥
النسائي	٤٣٢
الهندي	٩٠
أم عطية رضي الله عنها	٦٠٢
إمام الحرمين	٢٣
أنس بن مالك رضي الله عنه	٤٢٧
بريدة رضي الله عنه	٤٣٢
تاج الدين السبكي	٢٢٨
حجل ابن نضلة القيسي	٤١٥
خليل المالكي	٢١٩
ذو الديدن رضي الله عنه	٤٩١

٣٤٧ رافع بن خديج رضي الله عنه
٣٧٢ زكريا الأنصاري
٢٢٩ سعد الدين التفتازني
٣٣ سعد بن معاذ رضي الله عنه
٥٠١ سمرة رضي الله عنه
٤٨٤ سيويه
٢٢٤ شمس الدين الزركشي
١٢٩ صدر الشريعة
٥٩ عائشة رضي الله عنها
٤٥ عبادة بن الصامت رضي الله عنه
٥٧٣ عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه
١٣٧ عبد العزيز البخاري
١٤٥ عبد القهار الجرجاني
٥٩٤ عروة
١٣٧ فخر الإسلام البزدوي
٤٥٠ مالك
٣٥٨ محمد أبو زهرة
٦٠٢ محمد بن سيرين
٤٧١ محمد صديق خان
٥٣٦ مسروق
١٢٢ مسلم
٥١٥ معاوية رضي الله عنه
٧٥ موفق الدين ابن قادمة
٥٦ نوف
٦٠١ هشام بن زيد بن أنس

فهرس المراجع

١. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تأليف: صديق حسن القنوجي، المولود: ١٢٤٨هـ، المتوفى: ١٣٠٧هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٩٧٨، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الجبار زكار.
٢. الإيهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي: علي بن عبد الكافي ت: ٧٥٦هـ وولده تاج الدين: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: ٧٧١هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٣. إتحاف الأنام بالخاص والعام، للحفناوي، محمد بن إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى.
٤. إتحاف الطلبة بالأسئلة المنطقية والأجوبة، محمد بن علي المرعشي - مطبعة روضة الشام - دمشق - ط ١٣١٢هـ
٥. الإتيقان في علوم القرآن، تأليف جلال الدين السيوطي، طبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٥٤هـ
٦. أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، للدكتور مصطفى ديب البغا، ط: دار القلم - دمشق ١٤٢٠هـ
٧. إجابة السائل شرح بغية الأمل - محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - مؤسسة الرسالة - ط. أولى ١٩٨٦م - تحقيق/ العاصي حسين بن أحمد السياغي - والدكتور حسن محمد الأهدل
٨. إجابة السائل شرح بغية الأمل، في أصول الفقه، للصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير بن صلاح الكحلاني، ت: ١١٨٢هـ، تحقيق: حسين بن أحمد السيغاني و د. محمد مقبول الأهدل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تأليف: تقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد، المتوفى: ٧٠٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، مدية النشر: بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
١٠. إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباقي: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي، ت: ٤٧٤هـ، تحقيق: عبد المجيد تركي دار الغرب الإسلامي؛ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١١. أحكام القرآن لابن عربي، تأليف: محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي) المالكي، عدد الأجزاء: ٤، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٢. أحكام القرآن، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، مولود عام: ٣٠٥هـ، ت: ٣٧٠، ط: دار إحياء التراث العربي، - بيروت ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
١٣. أحكام القرآن، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، ت: ٢٥٩هـ، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: صبحي البدر السامرائي.
١٤. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري: علي بن أحمد بن سعيد، ت: ٤٥٦هـ، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ، وطبعة أخرى: ط: دار الحديث، القاهرة ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٨.
١٥. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي: علي بن محمد التغلبي، ت: ٦٣١هـ، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ. وطبعة أخرى: ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. سيد الجميلي.

١٦. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، ط معهد المباحث الشرقية بالجزائر ١٩٣٦م.
١٧. الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل لموصلي ط: إدارة المعاهد الأزهرية - مصر ١٣٩٤هـ.
١٨. آداب البحث والمناظرة، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي - مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدة (بدون)
١٩. الآداب الشرعية، للإمام شمس الدين بن مفلح المقدسي - توفي عام ٧٦٣هـ - ط. مكتبة ابن تيمية ١٩٨٧م مطابع مؤسسة الرسالة
٢٠. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني الصنعاني، ت: ١٢٥٠هـ، تحقيق: الدكتور/ محمد شعبان إسماعيل، مطبعة المدني القاهرة، الناشر: دار الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ، وطبعة أخرى: ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد سعيد البدري
٢١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٢. أساليب النفي في القرآن، د. أحمد ماهر البقري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
٢٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد بن محمد بن عبد البر، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط: دار الجيل، - بيروت ١٤١٢هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: علي محمد البجاوي.
٢٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن

- عبد الكريم المعروف بـ «ابن الأثير»، ٥٥٥هـ - ٦٣٠م، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، محمد عاشور، محمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب.
٢٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للشيخ محمد بن السيد درويش الحوت - إدارة إحياء التراث الإسلامي - بدولة قطر
٢٦. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، في فقه الإمام مالك، للكشناوي - ط: دار الفكر - بيروت - د.ت
٢٧. الأشباه النظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، تأليف: جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤٠٣، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١.
٢٨. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود: ٧٧٣هـ، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط: دار الجيل، - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٨، تحقيق: علي محمد البجاوي.
٢٩. أصول البزدوي، هو: الوصول إلى معرفة الأصول للبزدوي، للبزدوي: أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، ٤٨٢هـ، مطبوع مع: كشف الأسرار للبخاري، ضبط وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. وطبعة أخرى: ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). وطبعة ثالثة: ط. مطبعة جاويد باريس، - كراتشي، عدد الأجزاء: ١.
٣٠. أصول السرخسي، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، ت: ٤٩٠، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٧٢هـ، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني.

٣١. أصول الشاشي، للشاشي: أبي علي محمد نظام الدين إسحاق بن إبراهيم السمرقندي، ت: ٣٤٤هـ، ط: دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (مطبوع بهامشه عمدة الحواشي للكنكوهي).
٣٢. أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة - دار الفكر - بدون تاريخ.
٣٣. أصول الفقه، - للشيخ زهير: محمد أبي النور، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٤. أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاص، الطبعة الثانية، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر.
٣٥. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي - توفي عام ٩٤٣هـ تحقيق د/ عبد الحميد هنداي - ط. دار الكتب العلمية - الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٣٦. الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ
٣٧. الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية لزكي محمد مجاهد ثلاثة مجلدات ط مصر ١٣٦٨ / ١٣٧٤هـ
٣٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبد الله، المولود: ٦٩١هـ، ت: ٧٥١هـ، ط: دار الجيل، - بيروت ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
٣٩. أعلام النساء لعمر رضا كحالة ثلاثة مجلدات ط دمشق ١٣٥٩هـ
٤٠. الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
٤١. الأغاني، تأليف: أبو الفرج الأصفهاني، المتوفى: ٣٥٦هـ، ط: دار الفكر، - بيروت، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٤، تحقيق: سمير جابر.

٤٢. الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، المولود عام: ١٥٠هـ ت: ٢٤٠هـ ط: دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٨
٤٣. الأمالي - لإسماعيل بن القاسم القالي جزآن ط مصر ١٣٤٤/ ١٩٢٦
٤٤. الإمام في أدلة الأحكام - الإمام العز بن عبد السلام - دار البشائر - بيروت
٤٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي ثلاثة أجزاء ط دار الكتب المصرية ١٣٦٩-١٣٧٤هـ
٤٦. الأنساب للسمعاني ط ليدن ١٩١٢
٤٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المولود: ٥١٣هـ ت: ٥٧٧هـ ط: دار الفكر، - دمشق.
٤٨. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القانوني، المتوفى: ٩٧٨هـ ط: دار الوفاء، - جدة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
٤٩. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تأليف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المولد عام: ٧٠٨هـ ت: ٧٦١هـ ط: دار الجيل - بيروت ١٩٧٩م، الطبعة الخامسة، عدد الأجزاء: ٤
٥٠. الآيات البيّنات، للعبادي، الآيات البيّنات على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، لابن القاسم العبّادي: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم المصري، ٩٩٤هـ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥١. إيضاح المبهم من معاني السلم، للدمنهوري، وهو الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري المتوفى سنة ١١٩٢هـ ط: مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ
٥٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي مجلدان ط استانبول الأولى ١٣٦٤/ ١٩٤٥
٥٣. الإيضاح في علوم البلاغة، تأليف: جلال الدين أبو عبد الله سعد الدين بن عمر القزويني، ط: دار إحياء العلوم، - بيروت ١٩٩٨، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ١.
٥٤. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، ت: ٧٩٤هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٥٥. بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس ثلاثة أجزاء ط مصر ١٣١١هـ
٥٦. بدائع الصنائع، المؤلف: علاء الدين الكاساني، الوفاة: ٥٨٧هـ، عدد الأجزاء: ٧، نشر: دار الكتاب العربي، - بيروت ١٩٨٢م، الطبعة: الثانية.
٥٧. بدائع الفوائد للشيخ ابن القيم، محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٧٥١هـ تحقيق هشام عطا وآخرين ط: مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة - سنة ١٤١٦هـ
٥٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، ت: ٥٩٩هـ ط: دار الفكر، - بيروت، عدد الأجزاء: ١.
٥٩. البداية والنهاية، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، المتوفى:

٧٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الريان للتراث، القاهرة.

٦٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، المتوفى: ١٢٥٠هـ، وضع حواشيه: خلال المنصور، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦١. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، ت: ٤٧٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، توزيع: دار الأنصار القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ. وطبعة أخرى: ط: الوفاء، - المنصورة - مصر ١٤١٨هـ، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: الدكتور/ عبد العظيم محمود الديب.

٦٢. البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، المولود: ٧٤٥هـ ت: ٧٩٤هـ، ط: دار المعرفة، - بيروت ١٣٩١هـ، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٦٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي ط مصر ١٣٢٦هـ

٦٤. البلاغة العربية، الميداني، عبد الرحمن حبنكة، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى.

٦٥. البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، تأليف علي الجارم ومصطفى أمين - نشر دار المعارف - القاهرة (بدون).

٦٦. البلغة في أصول اللغة لمحمد صديق حسن خان ط الأستاذة ١٢٩٦

٦٧. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الفكر، وطبعة دار

الكتاب العربي، بيروت، وطبعة دار الفيحاء، دمشق دار السلام، الرياض، مع تعليقه لإتحاد الكرام.

٦٨. البيان والتبيين للجاحظ أربعة أجزاء ط مصر ١٣٦٧-١٣٦٩هـ

٦٩. البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، تأليف: إبراهيم بن محمد الحسيني، المولود عام: ١٠٥٤هـ ت: ١١٢٠هـ، ط: دار الكتاب العربي، - بيروت ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: سيف الدين الكاتب.

٧٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية القاهرة سنة ١٣٠٦هـ.

٧١. تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، طبعة الخانجي ١٣٤٩هـ، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها لابن عساكر ط دمشق جزآن ١٩٥١

٧٣. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان الربيعي، المتوفى ٣٩٧هـ، تحقيق د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، ط دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧٤. التبصرة في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، ت: ٤٧٦هـ، ط: دار الفكر، - دمشق ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد حسن هيتو.

٧٥. التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبو البقاء محمد بن عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المولود:

- ٥٣٨هـ، ت: ٦١٦هـ، ط: إحياء الكتب العربية، تحقيق: علي محمد البجاوي.
٧٦. تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام أبي زكريا يحيى النووي - ط. دار الفكر ومصطفى بالي الحلبي
٧٧. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، المولود عام ١٢٨٣هـ ت: ١٣٥٣هـ ط: دار الكتب العلمية، - بيروت، عدد الأجزاء: ١٠.
٧٨. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، المولود: ٧٢٣هـ ت: ٨٠٤هـ، ط: دار حراء، - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحاني.
٧٩. تحفة ذوي الأرب لابن خطيب الدهشة ط ليدن ١٩٠٥
٨٠. تخريج الفروع على الأصول، تأليف: محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، ت: ٦٥٦هـ ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٣٩٨هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد أديب صالح.
٨١. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المولود: ٨٤٩هـ، المتوفى: ٩٩١هـ ط: مكتبة الرياض الحديثة، - الرياض، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي.
٨٢. تذكرة الأريب في تفسير الغريب، لابن الجوزي، أبي الفرج جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر المتوفى سنة ٥٩٧هـ - نسخة موسوعة التفسير - الصادرة عن دار التراث
٨٣. تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى:

- ٧٤٨هـ، طبعة ١٣٤٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٤. تسهيل المنطق، لعبد الكريم بن مراد الأثري - دار مصر للطباعة - مصر ١٤٠٢هـ
٨٥. تسهيل الوصول إلى علم الأصول، لمحمد عبد الرحمن عيد المحلاوي، مطبعة مصطفى حلي ١٣٤١هـ، مصر.
٨٦. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لتاج الدين السبكي، المتوفى: ٧٧١هـ تحقيق: د. عبد الله ربيع، د. سيد عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ مطبعة قرطبة، القاهرة، توزيع المكتبة الإسلامية، مكة المكرمة.
٨٧. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، المولود عام: ٧٤٠هـ، ت: ٨١٦هـ ط: دار الكتاب العربي، - بيروت سنة: ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
٨٨. تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود بن محمد العمادي دار الفكر للطباعة
٨٩. تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل للإمام أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي - تحقيق خالد عبد الرحمن العك مروان سواز - دار المعرفة - بيروت
٩٠. تفسير البيضاوي، تأليف: البيضاوي، ت: ٧٩١هـ ط: دار الفكر، - بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٦٩م، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق:
٩١. تفسير الجلالين، تأليف: محمد بن أحمد + عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي + السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ ط: دار الحديث، - القاهرة، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
٩٢. تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، ت: ٧٤٧هـ ط: دار الفكر، - بيروت ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء:

٤.

٩٣. تفسير القرآن، تأليف: عبد الرازق بن همام الصنعاني، المولود: ١٢٦هـ، ت: ٢١١هـ، ط: مكتبة الرشد، - الرياض ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: د/ مصطفى مسلم محمد.
٩٤. تفسير النسفي، تأليف: النسفي، عدد الأجزاء: ٤.
٩٥. تفسير مجاهد، تأليف: مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج، المولود عام: ٢١هـ، ت: ١٠٤هـ، ط: المنشورات العلمية، - بيروت، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورقي.
٩٦. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ط دهلي ١٢٩٠هـ.
٩٧. تقريب الوصول، لابن جزى، تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزى: أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى، تحقيق د. محمد المختار ابن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٩٨. التقرير والتحرير شرح التحرير، المؤلف: ابن أمير الحاج: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الحلبي، ت: ٨٧٩هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية عن طبعة بولاق بمصر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ونسخة أخرى: ط: دار الفكر، - بيروت ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
٩٩. التقريرات السنية - الشيخ حسن المشاط - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - تحقيق/ فواز أحمد زمرلي.
١٠٠. تلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني، ط: المدينة المنورة ١٣٨٤هـ -

١٩٦٤م

١٠١. التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوين الخطيب مع شرح الأستاذ/ عبد الرحمن البرقوقي - نشر دار الكتب العلمية (بدون).
١٠٢. تلقيح الفهوم بالمنطوق والمفهوم، د/ عبد الفتاح أحمد قطب الدخيسي - ط. دار الآفاق العربية - أولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
١٠٣. التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى: ٧٩٢هـ، شرح تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، المتوفى: ٧٤٧هـ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٠٤. التلويح للتفتازاني، التلويح في كشف غوامض التنقيح، - للتفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، ت: ٧٩٢هـ، مطبوع مع التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، دار الكتب العلمية بيروت.
١٠٥. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب: محفوظ بن أحمد بن الحسن، ت: ٥١٠هـ، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
١٠٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المولود عام: ٣٦٨هـ، ت: ٤٦٣هـ، ط: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، - المغرب ١٣٨٧هـ، عدد الأجزاء: ٢٢، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري.

١٠٧. التمهيد، للإسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، ت: ٧٧٢هـ، تحقيق: د. محمد حسين هيتو، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٠٨. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المولود: ٨٤٩هـ، ت: ٩١١هـ، ط: المكتبة التجارية الكبرى، - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، عدد الأجزاء: ٢.
١٠٩. تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة، محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي، المتوفى: ٩٤٢هـ، تحقيق: د. محمد عايش عبد العال شبير.
١١٠. تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا النووي ط مصر أربعة أجزاء
١١١. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود: ٧٧٣هـ، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط: دار الفكر، - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١٤.
١١٢. تهذيب الكمال للحافظ المزي، وهو: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ - تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ
١١٣. تهذيب تاريخ دمشق الكبير، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله ٥٧١هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة، ترتيب عبد القادر بدران.
١١٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر - طاهر الجزائري الدمشقي - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م - تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة.
١١٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - محمد بن إسماعيل الصنعاني - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد.

١١٦. التوضيح شرح التنقيح، لصدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد البخاري، ت: ٧٤٧هـ، مطبوع مع: التلويح شرح التوضيح للفتازاني، دار الكتب العلمية بيروت.
١١٧. التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، الشويكي، أحمد بن محمد بن أحمد، المتوفى: ٩٣٩هـ، تحقيق: ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.
١١٨. التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، المولود: ٩٥٢هـ / المتوفى: ١٠٣١هـ، ط: دار الفكر، - بيروت - دمشق ١٤١٠هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
١١٩. تيسير التحرير شرح كتاب التحرير، المؤلف: أمير بادشاه: محمد أمين بن محمود البخاري، ت: ٩٨٧هـ، دار الكتب العلمية بيروت
١٢٠. جامع الأسرار، في شرح المنار، في أصول الفقه، للكاكي ط: دار الكتب العلمية - بيروت
١٢١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، المولود: ٢٢٤هـ، المتوفى: ٣١٠هـ، ط: دار الفكر، - بيروت ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ٣٠.
١٢٢. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٢٣. جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي ط فاس على الحجر ١٣٠٩هـ
١٢٤. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد الرازي أربعة مجلدات ضخمة طبع في ثمانية أجزاء في حيدر آباد ١٣٧١/ ١٩٥٢

١٢٥. جمع الجوامع، تأليف: ابن السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن تمام، ت: ٧٧١هـ، مطبوع مع شرح المحلى وحاشية البناني، مصطفى البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
١٢٦. الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي القيسراني الشيباني، المتوفى: ٥٠٧هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ، طبعة مجلس دار المعرفة النظامية، حيدر آباد.
١٢٧. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، نسخة موسوعة النحو والصرف الصادرة عن دار التراث.
١٢٨. جواهر البلاغة، للسيد أحمد الهاشمي - ط. دار الكتب العلمية - الطبعة السادسة (بدون تاريخ).
١٢٩. الجواهر الحسان في تفسير القرآن الإمام الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي - تحقيق أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني - دار الكتب العلمية - بيروت.
١٣٠. الجواهر المضية في تراجم الحنفية، للعلامة عبد القادر بن محمد نصر القرشي، المتوفى: ٧٧٥هـ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٩٩هـ، طبعة حيدر آباد ١٣٣٢هـ الهند.
١٣١. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، المولود عام: ٦٩١هـ، ت: ٧٥١هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٤.
١٣٢. حاشية الباجوري، وهي شرح الشيخ إبراهيم الباجوري، على متن السلم في المنطق - ط: مصطفى الحلبي - مصر - ١٣٤٧هـ.
١٣٣. حاشية البناني على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، تأليف:

- البناني: عبد الرحمن بن جاد الله، ت: ١١٩٨هـ، مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
١٣٤. حاشية السندي على النسائي، تأليف: نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، ت: ١١٣٨هـ، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية، - حلب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٨، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
١٣٥. حاشية العطار على شرح الخبيصي، وهي للشيخ حسن العطار، على شرح التهذيب للشيخ عبيد الله بن فضل الخبيصي ط: عيسى الحلبي - مصر (د. ت).
١٣٦. حاشية العطار، حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي، للعطار: حسن بن محمد العطار، ت: ١٢٥٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
١٣٧. حجة القراءات، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، نشر: مؤسسة الرسالة، - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٢-١٩٨٢، رقم الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١، اسم المحقق: سعيد الأفغاني.
١٣٨. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، المولود: ٨٢٤هـ المتوفى: ٩٢٦هـ، ط: دار الفكر المعاصر، - بيروت ١٤١١هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د: مازن المبارك.
١٣٩. الحدود في الأصول للبايجي، سليمان بن خلف الأندلسي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، تحقيق د. نزيه حماد ط: مؤسسة الزغبى - بيروت - سنة ١٣٩٢هـ.
١٤٠. حصول المأمول من علم الأصول، للشيخ صديق حسن خان - ط. دار

الصحوة

١٤١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى: ٤٣٠هـ، ط: دار الكتاب العربي، - بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ١٠.
١٤٢. الحماسة البصرية، لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري، ط: الهند ١٣٨٣هـ.
١٤٣. خبر الواحد إذا خالف أهل المدينة، للدكتور حسان بن محمد حسين فلمبان، ط: دار البحوث - الإمارات العربية - ١٤٢١هـ.
١٤٤. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي أربعة مجلدات ط مصر ١٢٩٩هـ.
١٤٥. خصائص التراكيب، د/ محمد محمد أبو موسى - ط. مكتبة وهبة - الرابعة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
١٤٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي أربعة مجلدات ط مصر ١٢٨٤هـ.
١٤٧. الدرر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ت: ٩١١هـ، ط: دار الفكر، - بيروت ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢.
١٤٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، حققه وقدم له ووضع نهايته: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.
١٤٩. الدروس العربية، للشيخ/ مصطفى الغلاييني - ط. المكتبة العصرية - بيروت - الثانية (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
١٥٠. دروس في علم المنطق، لإبراهيم الأنصاري - شبكة الإنترنت.
١٥١. دستور العلماء، وهو: جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون لعبد

- النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري أربعة أجزاء ط حيدر آباد ١٣٢٩هـ.
١٥٢. الدستور لأحمد فكري، ط: مؤسسة الأعلمي - بيروت (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
١٥٣. دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المولود: ٦٦١هـ، ت: ٧٢٨هـ، ط: مؤسسة علوم القرآن، - دمشق ١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: د/ محمد السيد الجليلند.
١٥٤. دلائل الإعجاز، تأليف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، المتوفى: ٤٧١هـ، ط: درا الكتاب العربي، - بيروت ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. محمد التنجي.
١٥٥. دلالات التراكيب، د/ محمد محمد أبو موسى - ط. مكتبة وهبة - بالقاهرة.
١٥٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت، عدد الأجزاء: ١.
١٥٧. الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، المتوفى ٩١١هـ تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري ط: دار ابن عفان، الخبر - السعودية سنة: ١٤١٦.
١٥٨. الدين الخالص أو إرشاد الناسك، للعلامة أمين محمود خطاب، المتوفى: ١٣٨٧هـ، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ.
١٥٩. ذريعة الامتحان شرح رسالة إيساغوجي، السيد أحمد الصدقي بن علي البروسه وي - درسعادت - مطبعة أحمد كامل ١٣٢٥هـ.
١٦٠. ذيل المذيل في تاريخ الصحابة والتابعين لابن جرير الطبري ط مصر

١٣٢٦هـ في آخر كتاب تاريخ الأمم والملوك

١٦١. الذيل على طبقات الحنابلة (ذيل طبقات الحنابلة)، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي المعروف بـ «ابن رجب»، المتوفى: ٧٩٥هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع دار المؤيد، الرياض.

١٦٢. رد المحتار، حاشية العلامة ابن عابدين، محمد أمين المتوفى ١٢٥٢هـ على الدر المختار - نشر: دار الفكر - بيروت ١٣٨٦هـ

١٦٣. الرسالة الشمسية للكاتب مع شرحها تحرير القواعد المنطقية للجرجاني، مكتبة مصطفى البالي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م

١٦٤. رسالة المباحث المرضية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري - توفي عام ٧٦١هـ - تحقيق/ د. مازن المبارك - نشر دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الأولى ١٩٨٧م

١٦٥. رغبة الأمل من كتاب الكامل (شرح لكتاب الكال للمبرد) لسيد بن علي المرصفي ثمانية أجزاء ط مصر ١٣٤٦هـ

١٦٦. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

١٦٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: محمود الألوسي أبو الفضل، ت: ١٢٧٠هـ ط: دار إحياء التراث العربي، - بيروت، عدد الأجزاء: ٣٠.

١٦٨. الروض المربع شرح زاد المستقنع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المولود: ١٠٠٠هـ، المتوفى: ١٠٥١هـ ط: مكتبة الرياض الحديثة، - الرياض ١٣٩٠هـ عدد الأجزاء: ٣.

١٦٩. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، المؤلف: زين الدين بن علي العاملي (الجبلي)، عدد الأجزاء: ١٠، الناشر: دار العالم الإسلامي، بيروت.

١٧٠. روضة الناظر، لابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، لابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، ت ٦٢٠هـ، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣، ونسخة أخرى: ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، - الرياض ١٣٩٩هـ الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد.

١٧١. زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المولد: ٥٠٨هـ ت: ٥٩٧هـ ط: المكتب الإسلامي، - بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٩.

١٧٢. سبل الاستنباط، د. محمد محمود توفيق سعد - ط. مكتبة وهبة - القاهرة

١٧٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، المولود عام: ٧٧٣هـ ت: ١١٨٢هـ ط: دار إحياء التراث العربي، - بيروت ١٣٧٩هـ الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي.

١٧٤. سد الذرائع، لمحمد هشام البرهاني - رسالة ماجستير بكلية دار العلوم

١٧٥. سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢هـ ط: دار القلم، - دمشق ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: د/ حسن هندواي.

١٧٦. السراج الوهاج في شرح المنهاج، وهو شرح على منهاج الوصول للبيضاوي، تأليف الجاربردي، فخر الدين، أحمد بن حسن يوسف،

- تحقيق د. أكرم بن محمد أوزيقان، ط: دار المعرج الدولية ١٤١٨هـ
١٧٧. السلسلة الصحيحة - الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض.
١٧٨. السلسلة الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض.
١٧٩. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمراي أربعة أجزاء ط مصر ١٣٠١هـ
١٨٠. سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، المولود: ٢٠٧هـ، المتوفى: ٢٧٥هـ، ط: دار الفكر، - بيروت، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
١٨١. سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدردي، المولود: ٢٠٢هـ، المتوفى: ٢٧٥هـ، ط: دار الفكر، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٨٢. سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، المولود: ٣٨٤هـ، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط: مكتبة دار الباز، - مكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١٠، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
١٨٣. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وقيل: سنة ٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي، سنة ١٤١٥هـ، بيروت، لبنان.
١٨٤. سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، المولود: ٣٠٦هـ، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط: دار المعرفة، - بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني.

١٨٥. سنن الدارمي، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، المولود: ١٨١هـ، المتوفى: ٢٥٥هـ، ط: دار الكتاب العربي، - بيروت ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: فواز أحمد زمرلي ونخالد السبع العلمي.
١٨٦. السنن الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط: المدينة المنورة ١٤١٠-١٩٨٩، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
١٨٧. السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المولود: ٢١٥هـ، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤١١-١٩٩١، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
١٨٨. سنن النسائي، للحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، ونشر دار الريان للتراث، القاهرة.
١٨٩. سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، المولود: ٦٧٣هـ، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٤١٣هـ، الطبعة: التاسعة، عدد الأجزاء: ٢٣، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي.
١٩٠. شجرة النور الزكية في تراجم المالكية، للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن عمر مخلوف، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
١٩١. الشذا الفياح من أصول ابن الصلاح - إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباش - مكتبة الرشد - الرياض - طبعة أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م -

تحقيق/ صلاح فتحي هلال.

١٩٢. شذرات الذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، المتوفى:

١٠٨٩هـ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

١٩٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: بهاء الدين عبد الله بن

عقيل العقيلي المصري الهمداني، المولود سنة: ٦٠٠هـ، ت: ٦٧٢م، ط:

دار الفكر، - دمشق ١٩٨٥، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحمي.

١٩٤. شرح الأخضري، وهو شرح الشيخ عبد الرحمن بن محمد الأخضري

المغربي، المتوفى سنة ٩٨٣هـ على منظومته المشهورة في المنطق، والتي

اشتهرت بمتن السلم ط: مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ

١٩٥. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد عبد الباقي بن

يوسف الزرقاني، ت: ١١٢٢هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت

١٤١١هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤.

١٩٦. شرح الزركشي على متن الخرقى، وهو شرح العلامة محمد بن عبد الله

الزركشي الحنبلي على متن الخرقى، تحقيق الشيخ عبد الملك بن دهيش

١٩٧. شرح السيوطي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو عبد الرحمن

السيوطي، الولادة: ٨٤٩هـ، الوفاة: ٩١١هـ، عدد الأجزاء: ٨، نشر:

مكتب المطبوعات الإسلامية، - حلب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة

الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

١٩٨. الشرح الصغير على أقرب المسالك مع حاشية الصاوي والتعليق

الحاوي، للعلامة: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي،

مصر، ١٣٩٦هـ.

١٩٩. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، تأليف: عضد الدين الأيجي: عبد

الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشيرازي ٧٥٦هـ، مكتبة الكليات

الأزهرية القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٠٠. شرح الكوكب المنير على مختصر التحرير، تأليف: ابن النجار محمد بن

أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى ٩٧٢هـ، تحقيق: د/ محمد الزحيلي

و د/ نزية حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة

المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠١. شرح المحلى على جمع الجوامع، تأليف: المحلى: جلال الدين محمد بن

أحمد بن محمد بن إبراهيم ٨٦٤هـ مطبوع مع حاشية البناي، مصطفى

البابي الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

٢٠٢. شرح الملوي على السلم مع حاشية الصبان - ط: دار الكتب العربية

الكبرى - مصر - ١٣٣٢هـ

٢٠٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة

آسام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧.

٢٠٤. شرح المنهاج، للأصفهاني، شرح المنهاج للبيضاوى في علم الأصول -

للأصفهاني: شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن، ٧٤٩هـ

تحقيق: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد الرياض،

الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٠٥. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، للقرافي: شهاب الدين أبي

العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ٦٨٤هـ تحقيق: طه عبد

الرؤوف، مكتبة الأزهرية القاهرة، دار الفكر القاهرة، الطبعة الأولى

١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٠٦. شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع - توفي

عام ٨٩٤هـ - ط. دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م

٢٠٧. شرح حلية اللب المصون، للشيخ أحمد الدمنهوري، على الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبدیع، للشيخ عبد الرحمن الأخضری، ط: مصطفى الحلبي - مصر - ١٣٥٧هـ.
٢٠٨. شرح سنن ابن ماجه، تأليف: السيوطي، ت: ٩١١هـ، ط: قديمي كتب خانة، - كراتشي، عدد الأجزاء: ١.
٢٠٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن عبد الله - تحقيق عبد الغني الدقر، الناشر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ١٩٨٤هـ.
٢١٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، المولود: ٧٠٨هـ، ت: ٧٦١هـ، ط: الشركة المتحدة للتوزيع، - دمشق ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: عبد الغني الدقر.
٢١١. شرح فتح القدير على الهداية للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام مع تعليق وتخریج الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي - دار الكتب العلمية - بيروت
٢١٢. شرح قطب الدين الرازي الملقب بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، المتوفى ٧٦٦هـ، طبعة المطبعة الأزهرية المصرية ط ١٣١١.
٢١٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، - القاهرة ١٣٨٣هـ، الطبعة الحادية عشر، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
٢١٤. شرح مختصر الروضة، للطوفي، شرح مختصر الروضة، للطوفي: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد، ٧١٦هـ، تحقيق: د. عبد الله بن

- عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢١٥. شرح معاني الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، المولود عام: ٢٢٩هـ، ت: ٣٢١هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمد زهري النجار.
٢١٦. شرك الأمل لصيد شوارد المسائل في المعاني والبيان والبدیع، تأليف علي صقر - ط. مصطفى البالي الحلبي (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م)
٢١٧. شروح التلخيص، وهي: تلخيص المفتاح في علوم البلاغة وشرحه: الإيضاح وكلاهما للخطيب القزويني، ومعهما: مختصر السعد التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح للسبكي، وحاشية الدسوقي - نشر دار الكتب العلمية - بيروت (د. ت).
٢١٨. الشعر والشعراء، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثانية ١٩٦٦م، دار المعارف، مصر.
٢١٩. الصاحبي، في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، للعلامة ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، - تحقيق د. عمر فاروق الطباع - ط: مكتبة المعارف - بيروت ١٤١٤هـ.
٢٢٠. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٧٧هـ.
٢٢١. صحة أصول مذهب أهل المدينة، للإمام ابن تيمية - نشر: دار الندوة الجديدة - بيروت - (د. ت)
٢٢٢. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو

جاتم التميمي البستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١٨، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

٢٢٣. صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

٢٢٤. صحيح الترغيب والترهيب - الشيخ / محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الخامسة.

٢٢٥. صحيح الجامع الصغير وزيادته - الشيخ / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي.

٢٢٦. صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المولود عام: ٦٣١هـ، ت: ٦٧٦هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، - بيروت ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٨.

٢٢٧. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، المولود: ٢٠٦هـ، المتوفى: ٢٦١هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، - بيروت، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٢٨. صفة الصفوة، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، المولود: ٥١٠هـ، المتوفى: ٥٩٧هـ، ط: دار المعرفة، - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: محمود فakhوري و د. محمد رواس قلعه جي.

٢٢٩. ضعيف الجامع الصغير وزيادته - الشيخ / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي

٢٣٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي،

المتوفى: ٩٢٠هـ، طبعة القدس ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م، القاهرة.

٢٣١. ضوابط المصلحة، لمحمد سعيد رمضان البوطي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٧هـ

٢٣٢. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشيخ عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني - طبعة ثالثة منقحة ومزودة دار العلم - دمشق.

٢٣٣. طبقات الأصوليين، هو كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة الثانية - بيروت .

٢٣٤. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي الفراء الحنبلي، المتوفى: ٥٢٦هـ، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، توزيع دار المؤيد، الرياض.

٢٣٥. طبقات الخواص من أهل الصدق والإخلاص لأحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي ط مصر ١٣٢١هـ

٢٣٦. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى: ٧٧١هـ، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، دار المعرفة، بيروت، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٣٧. طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهية، المولود: ٧٧٩هـ، المتوفى: ٨٥١هـ، ط: عالم الكتب، - بيروت ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.

٢٣٨. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله، المتوفى: ١٠١٤هـ، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٣٩. طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسني، المتوفى: ٧٧٢هـ، تحقيق: عبد الله الجبوري، طبعة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار العلوم

للطباعة والنشر، السعودية.

٢٤٠. طبقات الفقهاء، للشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، دار الرائد العربي، بيروت.

٢٤١. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، المتوفى: ٢٣٠هـ، طبعة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

٢٤٢. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، أبو محمد، المتوفى ٣٦٩هـ، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤٣. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبي محمد الأنصاري، المتوفى ٣٦٩هـ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، سنة ١٤١٢هـ ٢٤٤. طبقات المعتزلة، وهو كتاب: فرق وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: د. علي سامي النشار، وعصام الدين محمد، طبعة دار المطبوعات الجامعية ١٣٩٢هـ بمصر

٢٤٥. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ط مصر ١٣٧٣/ ١٩٥٤

٢٤٦. طبقات فحول الشعراء، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، المولود: ١٣٩هـ، المتوفى: ٢٣١هـ، ط: دار المدني، - جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر.

٢٤٧. طرح الثريب، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي، عدد الأجزاء: ٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٢٤٨. طرق الاستدلال بين الأصوليين والمناطق، در يعقوب بن عبد الوهاب

البا حسين - مكتبة الرشد بالرياض - ط. الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)

٢٤٩. العبر في خبر من غير، للذهبي، شمي الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبي عبد الله، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٥٠. العجائب في بيان الأسباب، تأليف: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، المولود: ٧٧٣هـ ت: ٨٥٢هـ، ط: دار ابن الجوزي، - القاهرة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد جميل غازي.

٢٥١. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى: محمد بن الحسين الفراء، ٤٥٨هـ، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٥٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين أبي حامد بن علي بن عبد الكافي السبكي - توفي عام ٧٧٣هـ - تحقيق د/ خليل إبراهيم خليل - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية - بيروت

٢٥٣. العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، شرح وضبط: أحمد أمين ورفاقه، طبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، القاهرة.

٢٥٤. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - توفي عام ٦٨٤هـ.

٢٥٥. علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٥٦. علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، أحمد مصطفى المراغي - ط. دار القلم

٢٥٧. علوم الحديث، ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشحوروري،

المتوفى سنة ٦٤٣هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

٢٥٨. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود البابرقي الحنفي، عدد الأجزاء: ١٠، الناشر: دار الفكر.

٢٥٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤١٥هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٠.

٢٦٠. العين، المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور عبد الله درويش ط: بغداد ١٩٦٧م

٢٦١. عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة مجلدان ط مصر ١٣٠٠هـ

٢٦٢. غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام، وهو شرح للشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان على كتاب الشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة ٩٠٩هـ المسمى: مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام. ط: ١٤١١هـ

٢٦٣. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري مجلدان ط مصر ١٣٥١هـ ويسمى طبقات القراء

٢٦٤. غاية الوصول شرح لب الأصول، لزكريا الأنصاري: أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، ٩٢٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٢٦٥. الغرر البهية للإمام الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري في شرح منظومة البهجة الوردية مع تخريج الأحاديث محمد عبد القادر عطا - ومع حاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني وابن قاسم العبادي - منشورات محمد علي البيضون - دار الكتب العلمية بيروت

٢٦٦. غريب الحديث، المؤلف: أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق الحربي، الولادة: ١٩٨هـ، الوفاة: ٢٨٥هـ، نشر: جامعة أم القرى، - مكة المكرمة ١٤٠٥هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد.

٢٦٧. غريب الحديث، المؤلف: حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، الوفاة: ٣٨٨هـ، نشر: جامعة أم القرى، - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

٢٦٨. غريب الحديث، تأليف: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، المولد: ١٥٤هـ، المتوفى: ٢٢٤هـ، ط: دار الكتاب العربي، - بيروت ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.

٢٦٩. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للإمام ولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي - توفي عام ٨٢٦هـ - نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - أولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٢٧٠. الفائق في غريب الحديث، تأليف: محمود بن عمر الزمخشري، المولد: ٤٦٧هـ، المتوفى: ٥٣٨هـ، ط: دار المعرفة، - لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢٧١. فتاوى السبكي، المؤلف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، عدد الأجزاء: ٢، الناشر: دار المعارف.

٢٧٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولد عام: ٧٧٣هـ، ت: ٨٥٢هـ، ط: دار المعرفة، - بيروت ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب.

٢٧٣. فتح الغفار بشر المنار، لابن نجيم: زين الدين العابدين بن إبراهيم بن

محمد ٩٧٠هـ ط: مصطفى البابي الحلبي القاهرة.

٢٧٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، تأليف:

محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مولود عام: ١١٧٣هـ، ت: ١٢٥٠هـ ط: دار الفكر، - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٢٧٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، طبعه ونشره: عبد الحميد أحمد ضفي، مصر.

٢٧٦. الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق، للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي - توفي عام ٦٨٤هـ - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)

٢٧٧. الفصول المفيدة في الواو المزيده، تأليف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي، مولود: ٦٩٤هـ، ت: ٧٦١هـ ط: دار البشير، - عمان ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ حسن موسى الشاعر

٢٧٨. الفصول في الأصول، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، المولود: ٣٠٥هـ، ت: ٣٧٠هـ ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، - الكويت ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: الدكتور/ عجيل جاسم النشمي.

٢٧٩. الفهرست، تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، المولود: ٣٨٥هـ ط: دار المعرفة، - بيروت ١٣٩٨-١٩٧٨، عدد الأجزاء: ١.

٢٨٠. فهم القرآن ومعانيه، تأليف: الحارث بن أسد بن عبد الله المحاسبي أبو عبد الله، المولود عام: ١٦٥هـ، ت: ٢٤٣هـ ط: دار الكندي ودار الفكر، مدينة النشر، بيروت ١٣٩٨، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١ تحقيق: حسين القوتلي.

٢٨١. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، محمد بن عبد الحي أبو الحسنات، المتوفى: ١٣٠٤هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٢. فوات الوفيات والذيل عليها، تأليف: محمد بن شاكر الكبتي، المتوفى: ٧٦٤هـ تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٨٣. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، المؤلف: الكنوي بحر العلوم: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري، ١١٨٠هـ مطبوع مع المستصفي للغزالي، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٨٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي ط: المكتبة التجارية الكبرى، - مصر ١٣٥٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٦.

٢٨٥. القاموس القويم للقرآن الكريم، أحمد إبراهيم عبد الفتاح - ط: مجمع البحوث الإسلامية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م)

٢٨٦. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى: ٨١٧هـ عدد الأجزاء: ١.

٢٨٧. قواطع الأدلة في الأصول، للإمام أبي المظفر منصور بن محمد ابن عبد الجبار السمعاني - توفي عام ٤٨٩هـ - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)

٢٨٨. القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٨٩. قواعد الأصول، ومعاهد الفصول، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، ط: دار الفضيلة - مصر

٢٩٠. قواعد الحديث، للقاسمي: محمد جمال الدين، المتوفى ١٣٣٢هـ دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٩١. القواعد والفوائد، لابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام: علي بن العباس البعلي، ٨٠٣هـ تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٩٢. القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين، أميرة بنت علي الصاعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٩٣. القواعد، المقري، محمد بن محمد بن أحمد، المتوفى ٧٥٨هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد بن عبد الله بن حميد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

٢٩٤. الكامل في التاريخ، لعلي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بـ «ابن الأثير»، المتوفى: ٦٣٠هـ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩٥. الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد جزآن ط مصر ١٣٢٣هـ

٢٩٦. الكبائر، المؤلف: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عمر الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق محيي الدين مستو، ط: دار ابن كثير، دمشق بيروت

٢٩٧. كتاب أسرار العربية، تأليف: عبد الرحمن بن أبي الوفا محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، المولود: ٥١٣هـ المتوفى: ٥٧٧هـ، ط: دار الجليل، - بيروت ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. فخر صالح قدرارة.

٢٩٨. كتاب الأفعال، تأليف: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، ت:

٥١٥هـ، ط: عالم الكتب، - بيروت ١٩٨٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣.

٢٩٩. كتاب اللامات، تأليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت: ٣٣٧هـ ط: دار الفكر، - دمشق ١٩٨٥م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: مازن المبارك.

٣٠٠. كتاب الوفيات، تأليف: أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، المولود: ٧٤٠هـ المتوفى: ٨٠٩هـ ط: دار الأوقاف الجديدة، - بيروت ١٩٧٨م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: عادل نويهض.

٣٠١. الكتاب، لعمر بن عثمان قنبر المعروف بـ «سيبويه»، المتوفى: ١٨٠هـ على الراجح، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ بولاق.

٣٠٢. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ٥، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي.

٣٠٣. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في العقيدة، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ٧، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي.

٣٠٤. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، اسم المؤلف: أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، ولادة المؤلف: ٦٦١، وفاة المؤلف: ٧٢٨، نشر: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ١٧، اسم المحقق: عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي.

٣٠٥. كشف التناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس

البهوتي، ط: دار الفكر، مدينة النشر، بيروت سنة: ١٤٠٢، عدد الأجزاء: ٦، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال.

٣٠٦. كشف الأسرار، للبخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، - للبخاري: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد، ٧٣٠هـ، ضبط وتعليق/ محمد المعتصم بالله المعتصم، دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٠٧. كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، المتوفى: ١١٦٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، عدد الأجزاء: ٢، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، تحقيق: أحمد القلاش.

٣٠٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المولود: ١٠١٧هـ، المتوفى: ١٠٦٧هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٢.

٣٠٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، المتوفى ١٠٩٤هـ، تحقيق: د. عدنان درويش، طبعة وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٢.

٣١٠. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ط بيروت ١٩٤٥

٣١١. لب الأصول مختصر جمع الجوامع، للشيخ زكريا الأنصاري،: أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد، المتوفى ٩٢٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٣١٢. الباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، الولود عام: ٥٣٨هـ، ت: ٦١٦هـ، ط: دار الفكر، - دمشق ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: غازي مختار طليعات.

٣١٣. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، المولود: ٦٣٠هـ، المتوفى: ٧١١هـ، ط: دار النشر - دار صادر، - بيروت، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١٥.

٣١٤. لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المولود: ٧٧٣هـ، الوفاة: ٨٥٢هـ، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، - بيروت ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٧، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

٣١٥. اللمع في أصول الفقه، تأليف: أبو إسحاق بن علي الشيرازي، ت: ٤٧٦هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١.

٣١٦. مالك، للشيخ محمد أبي زهرة، ط؟ دار الفكر العربي - القاهرة

٣١٧. مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة والثلاثون ١٤١٨هـ.

٣١٨. المبدع في شرع المقنع، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المولود: ٨١٦هـ، المتوفى: ٨٨٤هـ، ط: المكتب الإسلامي، - بيروت ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

٣١٩. المبسوط، تأليف: محمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، ط: دار المعرفة، - بيروت ١٤٠٦هـ، عدد الأجزاء: ٣٠.

٣٢٠. مجلة الأحكام العدلية بشرح علي حيدر تعريب المحامي فهمي الحسيني، ط: دار الكتب العلمية

٣٢١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ

٣٢٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، اعتنى بها وخرج أحاديثها

الأستاذ: عامر الجزار أنور الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

٣٢٣. المحبر لمحمد بن حبيب ط حيدر آباد ١٣٦١/١٩٤٢

٣٢٤. المحصول في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي، المولود: ٤٦٨هـ، ت: ٥٤٣هـ، ط: دار البيارق، - الأردن ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: حسين علي اليدري.

٣٢٥. المحصول في علم أصول الفقه، للإمام الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، ٦٠٦هـ، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٢٦. المحلى، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، المولود عام: ٣٨٣هـ، ت: ٤٥٦هـ، ط: دار الآفاق الجديدة، - بيروت، عدد الأجزاء: ١١، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

٣٢٧. مختار الصحاح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الوفاة: ٧٢١، ط: مكتبة لبنان ناشرون، - بيروت ١٤١٥ - ١٩٩٥، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمود خاطر.

٣٢٨. مختصر التحرير، في أصول الفقه، للفتوح، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز، ابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق د. محمد مصطفى رمضان - ط: دار الأوقاف ١٤٢٠هـ -

٣٢٩. مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر الإسنوي ٦٤٦هـ، مطبعة كردستان العلمية القاهرة ١٣٢٦هـ.

٣٣٠. مختصر تفسير البغوي، البغوي، الحسين بن مسعود الفراء، المتوفى

٥١٦هـ، اختصار: عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٣١. مختصر خليل في فقه المالكية، تأليف الشيخ خليل بن إسحاق بن موسى، تحقيق أحمد حرركات، ط: دار الفكر - بيروت ١٤١٥هـ.

٣٣٢. مختصر طبقات الحنابلة لجميل الشطي ط دمشق ١٣٣٩هـ.

٣٣٣. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن اللحام: أبي الحسن لعلي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البعلبي، علاء الدين، ٨٠٣هـ، تحقيق د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ونسخة أخرى: تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل - دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٣٣٤. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٣٥. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، ت: ١٣٤٦هـ، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٤٠١هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.

٣٣٦. المدهش لابن الجوزي، أبي الفرج جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق د. مروان قباني، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥م

٣٣٧. المدونة الكبرى، تأليف: مالك بن أنس، ط: دار صادر، - بيروت، عدد الأجزاء: ٦.

٣٣٨. مذكرة أصول الفقه، للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، المتوفى ١٣٩٣هـ.

دار القلم، بيروت - لبنان.

٣٣٩. مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان،
لليافعي اليميني المكي، المتوفى: ٧٦٨هـ، الطبعة الأولى ١٣٣٨هـ، مطبعة
دار المعارف النظامية، حيدرآباد.

٣٤٠. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط بن الجوزي ط حيدر آباد
١٣٧٠/١٩٥١

٣٤١. المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د/ عوض الله جاد حجازي،
طبعة دار الهدى للطباعة، ط ١٤٠٥/١٩٨٥.

٣٤٢. المساعد في المنطق، لعبد العزيز المزراق - شبكة الإنترنت.

٣٤٣. المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم
النيسابوري، المولود: ٣٢١هـ المتوفى: ٤٠٥هـ، ط: دار الكتب العلمية،
- بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق:
مصطفى عبد القادر عطا.

٣٤٤. المستصفي في علم الأصول، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد،
المولود عام: ٤٥٠هـ، ت: ٥٠٥هـ، ط: دار الكتب العلمية، - بيروت
١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد عبد السلام
عبد الشافي.

٣٤٥. المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، طبعة دار الفكر
١٣١٣هـ، القاهرة.

٣٤٦. المسودة في أصول الفقه، تأليف: عبد السلام + عبد الحليم + أحمد بن
عبد الحليم آل تيمية، ط: المدني، - القاهرة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق:
محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٤٧. مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، أبو

حاتم، المتوفى ٣٥٤، تحقيق م. فلايشهمر، ط دار الكتب العلمية،
بيروت ١٩٥٩ م.

٣٤٨. مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، الطبعة
الأولى ١٣٣هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند.

٣٤٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد
بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى: ٧٧٠هـ، ط: المكتبة العلمية، - بيروت،
عدد الأجزاء: ٢.

٣٥٠. المصنف، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، المتوفى: ٢٣٥هـ
تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، نشر: مكتبة
الرشد، الرياض.

٣٥١. المصنوع، علي بن سلطان محمد الهروي القاري، الوفاة: ١٠١٤هـ، عدد
الأجزاء: ١، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٤هـ، الطبعة الرابعة، تحقيق:
الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

٣٥٢. المطالع على أبواب الفقه، تأليف: محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو
عبد الله، المولود: ٦٤٥هـ، المتوفى: ٧٠٩هـ، ط: المكتب الإسلامي، -
بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: محمد بشير
الأدلي.

٣٥٣. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن
عمر التفتازاني - توفي عام ٧٩٢هـ - تحقيق د/ عبد الحميد هندawi -
ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)

٣٥٤. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، للدكتور محمد بن حسين
الجيزاني ط: دار ابن الجوزي - السعودية ١٤١٩هـ

٣٥٥. معالم الإيذان في معرفة أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ مع

استدراكات عليه لأبي القاسم بن عيسى بن ناجي أربعة أجزاء ط تونس
١٣٢٠هـ

٣٥٦. معاني القرآن الكريم، المؤلف: أبو جعفر النحاس، الوفاة: ٣٣٨هـ
نشر: جامعة أم القرى، - مكة المكرمة ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق:
محمد علي الصابوني.

٣٥٧. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي
أربعة أجزاء ط مصر ١٣٦٧هـ

٣٥٨. المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للزركشي، بدر الدين محمد
بن عبدالله المتوفى سنة ٧٩٤هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ط: دار
الأرقم - مصر ١٤٠٤هـ

٣٥٩. المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المؤلف: يوسف بن موسى
الحففي أبو المحاسن، نشر: عالم الكتب، مكتبة المتنبي، - بيروت،
القاهرة، عدد الأجزاء: ٢.

٣٦٠. المعتمد في أصول الفقه، تأليف: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو
الحسين، ت: ٤٣٦هـ ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٤٠٣هـ
الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: خليل الميس.

٣٦١. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبد الله بن عبد
الله الرومي الحموي، المتوفى: ٦٢٦هـ، مطبعة مطبوعات دار المأمون
بالقاهرة.

٣٦٢. معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، الوفاة:
٦٢٦هـ نشر: دار الفكر، - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٣٦٣. معجم الشعراء للمرزباني ط مصر ١٣٥٤هـ

٣٦٤. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ

تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ -
١٩٨٣م، مكتبة العلوم والحكم، الموصل.

٣٦٥. معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، لعمر رضا كحالة،
نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٣٦٦. معجم المصطلحات الاقتصادية، د. نزيه حماد - ط. المعهد العالمي للفكر
الإسلامي (١٤١٥هـ - ١٩٩٩م)

٣٦٧. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم
ط دار الفضيلة القاهرة

٣٦٨. معجم المطبوعات العربية والمعرية ليوسف اليان سركيس أحد عشر
جزءًا ط مصر ١٣٤٦/١٩٢٨

٣٦٩. المعجم الوسيط ط مجمع اللغة العربية الطبعة الثالثة

٣٧٠. معيار العلم في المنطق، لأبي حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين،
الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧١. المغرب في ترتيب المعرب، تأليف: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد
بن علي بن المطرز، المولد: ٥٣٨هـ ت: ٦١٠هـ ط: مكتبة أسامة بن
زيد، - حلب ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: محمود
فاخوري وعبد الحميد مختار.

٣٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين أبو محمد عبد الله
بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ ط: دار الفكر، - بيروت
١٩٨٥م، الطبعة السادسة، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ مازن المبارك
ومحمد علي حمد الله.

٣٧٣. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، المؤلف: محمد بن أحمد الشربيني
الخطيب الشافعي، عدد الأجزاء: ٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣٧٤. المغني في أبواب التوحيد، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، طبعة دار الكتب.
٣٧٥. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، المولود عام: ٥٤١هـ، ت: ٦٢٠هـ، ط: دار الفكر، - بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الجزاء: ١٠.
٣٧٦. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، المتوفى: ٩٦٢هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد.
٣٧٧. مفتاح الوصول لابن التلمساني - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - ط. دار الكتب العلمية.
٣٧٨. مفتاح الوصول، للتلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني: محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، ٧٧١هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٨٣م.
٣٧٩. المفردات في غريب ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني - توفي عام ٥٠٤هـ - ط. دار المعرفة - بيروت
٣٨٠. المفصل في صناعة الإعراب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، ط: دار ومكتبة الهلال، - بيروت ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ علي بو ملحم.
٣٨١. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا - ط: دار الفكر - ط. مصطفى البالي الحلبي - تحقيق/ عبد السلام هارون
٣٨٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المتوفى: ٨٨٤هـ، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، - الرياض ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

٣٨٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، ط: دار الفكر، - بيروت ١٩٦٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
٣٨٤. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دائرة الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٨٥. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، المتوفى: ٤٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة.
٣٨٦. المنتقى، لعبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت.
٣٨٧. المنشور في القواعد، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، المولود عام: ٧٤٥هـ، ت: ٧٩٤هـ، ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، - الكويت ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٣، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود.
٣٨٨. المنخول في تعليقات الأصول، تأليف: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، المولود: ٤٥٠هـ، ت: ٥٠٥هـ، ط: دار الفكر، - دمشق ١٤٠٠هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ محمد حسن هيتو.
٣٨٩. المنطق الصوري والرياضي، المؤلف: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة.
٣٩٠. المنطق المنظم في شرح الملوي على السلم، لعبد المتعال الصعيدي، مطبعة

السعادة، مصر، الطبعة الثانية.

٣٩١. المنطق وأشكاله، للدكتور محمد عزيز نظمي - نشر مؤسسة شباب الجامعة - مصر

٣٩٢. منهاج الوصول، للبيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ٦٨٥هـ تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٣٩٣. المنهاج مع شرح البدخشي والإسنوي، وهو منهاج الوصول للبيضاوي، مع شرحه: نهاية السؤل للإسنوي، ومناهج العقول للبدخشي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت (د.ت).

٣٩٤. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، المتوفى: ٩٢٨هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣٩٥. المنهل الروي - للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة - دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - تحقيق/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان

٣٩٦. مهيع الوصول في علم الأصول، نظم الشيخ أبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي - توفي عام ٨٢٩هـ - تحقيق/ مصطفى مخدوم - ط. دار المعلمة للنشر والتوزيع ١٤٢١هـ

٣٩٧. الموافقات في أصول الفقه، تأليف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغناطي المالكي، المتوفى: ٧٩٠هـ، ط: دار المعرفة، - بيروت، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: عبد الله دراز.

٣٩٨. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب) المالكي، عدد الأجزاء: ٦، الناشر: دار الفكر.

٣٩٩. الموجز في أصول الفقه، لعدد من الأساتذة بكلية الشريعة بالقاهرة، الشيخ عبد الجليل القرشاوي والشيخ الحسين يوسف الشيخ ومحمود شلتوت ومحمد فرح سليم - ط (١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م)

٤٠٠. الموسوعة الشعرية، إنتاج وزارة الثقافة بدولة قطر.

٤٠١. الموسوعة الفقهية، المؤلف: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، عدد الأجزاء: ٣٤، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية.

٤٠٢. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهرى، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم مجاهد.

٤٠٣. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، الولادة: ٩٣هـ، الوفاة: ١٧٩هـ، ط: دار إحياء التراث العربي، - مصر، عدد الأجزاء: ٢، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٠٤. ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمرقندي: علاء الدين أبي منصور محمد بن أحمد ٥٣٩هـ، تحقيق: د/ محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة قطر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٠٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ثلاثة مجلدات ط مصر ١٣٢٥هـ ٤٠٦. الناسخ والمنسوخ، تأليف: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، ت: ٣٣٩هـ، ط: مكتبة الفلاح، - الكويت ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ محمد عبد السلام محمد.

٤٠٧. الناسخ والمنسوخ، تأليف: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب، المولود: ٦٠هـ، ت: ١١٧هـ، ط: مؤسسة الرسالة، - بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: د/ حاتم صالح

الضامن.

٤٠٨. الناسخ والمنسوخ، تأليف: هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ، ت: ٤١٠هـ، ط: المكتبة الإسلامية، - بيروت ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان.
٤٠٩. النجاة في الحكمة المنطقية، للحسين بن علي بن سينا - تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة - ط. دار الجليل - الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)
٤١٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعزي بردي الأتابكي، المتوفى: ٨٧٤هـ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
٤١١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأتباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع مطبعة المدين، القاهرة.
٤١٢. نسب قريش، لأبي مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، المتوفى: ٢٣٦هـ، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: الأستاذ/ ليفي بروفسنال، طبع دار المعارف للطباعة والنشر.
٤١٣. نكت الهميان في نكت العميان لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي ط مصر ١٣٢٩/ ١٩١١
٤١٤. نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، للإسنوي: جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن ٧٧٢هـ، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ/ محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب ببيروت، ونسخة أخرى هي: نهاية السؤل على هامش التقرير والتحبير، تصوير: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ عن الأميرية المصرية .
٤١٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، المولود عام: ٥٤٤هـ ت: ٦٠٦هـ، ط: المكتبة العلمية، مدينة

- النشر، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٥، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي
٤١٦. نواسخ القرآن، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ولادة المؤلف: ٥٠٨، وفاة المؤلف: ٥٩٧، نشر: دار الكتب العلمية، - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.
٤١٧. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح متقى الأخبار، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: ١٢٥٥هـ، ط: دار الجليل، بيروت ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٩.
٤١٨. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي - توفي عام ٥١٣هـ - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٤١٩. الواضح في شرح مختصر الخرقى، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم الضرير، تحقيق: د. عبد الملك بن دهبش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٤٢٠. الوافي بالوفيات للصفدي ط استانبول ١٩٣١
٤٢١. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مكتبة الوادي بجدة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٢٢. الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ، مكتبة البشائر، عمان، الأردن.
٤٢٣. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن، الوفاة: ٤٦٨، نشر: دار القلم، الدار الشامية، - دمشق،

بيروت، سنة النشر: ١٤١٥، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢، اسم المحقق: صفوان عدنان داوودي.

٤٢٤. الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط مصر ١٩١١/١٣٢٩

٤٢٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد خلكان، المتوفى: ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت.

٤٢٦. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، المؤلف: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، الولادة: ٣٥٠هـ، الوفاة: ٤٢٩هـ ط: دار الكتب العلمية، - بيروت ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٥، المحقق: الدكتور مفيد محمد قميحة.

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٥
الفصل الأول حقيقة الأسلوب الخبري وأركانه وصوره.....	١٩
المبحث الأول حقيقة الأسلوب الخبري.....	١٩
المطلب الأول تعريف الخبر والإنشاء.....	١٩
المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء.....	٢٠
المسألة الأولى انحصار الكلام في الخبر والإنشاء.....	٢١
المسألة الثانية تعريف الخبر.....	٢٦
المسألة الثالثة تعريف الإنشاء.....	٣٥
المطلب الثاني تعريف الصدق والكذب.....	٣٩
المسألة الأولى تعريف الصدق.....	٤٠
المسألة الأولى تعريف الصدق.....	٤١
المسألة الثانية تعريف الكذب.....	٤٣
المسألة الثالثة ضابط احتمال الأسلوب الخبري للصدق والكذب.....	٤٨
المطلب الثالث إطلاقات لفظ الأسلوب الخبري ومدلولاته.....	٦٣
المسألة الأولى إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز.....	٦٤
المسألة الأولى إطلاقات الأسلوب الخبري بين الحقيقة والمجاز.....	٦٥
المسألة الثانية أقسام إدراك المدلول الخبري عند الأصوليين.....	٧٤
المسألة الثالثة أقسام إدراك المدلول الخبري عند المناطق.....	٩٥

- المبحث الثاني أركان الأسلوب الخبري ١٠٣
- المطلب الأول أركان الأسلوب الخبري عند اللغويين ١٠٣
- المسألة الأولى المسند وأنواعه ١٠٤
- المسألة الأولى المسند وأنواعه ١٠٥
- المسألة الثانية المسند إليه وأنواعه ١١٠
- المطلب الثاني أركان الأسلوب الخبري عند المناطقة ١١٥
- المسألة الأولى الموضوع ١١٧
- المسألة الثانية المحمول ١٢١
- المسألة الثالثة النسبة ١٢٣
- المطلب الثالث أركان الأسلوب الخبري عند الأصوليين ١٢٥
- المسألة الأولى المحكوم فيه ١٢٦
- المسألة الأولى المحكوم فيه ١٢٧
- المسألة الثانية الحكم ١٣١
- المبحث الثالث صور الأسلوب الخبري ١٣٩
- المطلب الأول صور الأسلوب الخبري عند اللغويين ١٣٩
- المسألة الأولى إسناد الفعل لغير ما هو له ١٤٠
- المسألة الأولى إسناد الفعل لغير ما هو له ١٤١
- المسألة الثانية حذف المسند إليه ١٤٥
- المسألة الثالثة حذف المسند ١٥٠

- المسألة الرابعة حذف المفعول به ١٥٢
- المسألة الخامسة التقديم والتأخير ١٥٥
- خاتمة لهذا المطلب أثر حذف بعض أركان الجملة في الاستدلال والاستنباط ١٦١
- المطلب الثاني صور الأسلوب الخبري عند المناطقة ١٦٩
- المسألة الأولى أنواع المعارف ١٧٠
- المسألة الأولى أنواع المعارف ١٧١
- المسألة الثانية أقسام القضية الخبرية باعتبار الكم والكيف ١٨٩
- المسألة الثالثة أقسام القضية الخبرية باعتبار الإضافة بين حدودها ١٩٢
- المسألة الرابعة أقسام القضايا الحملية ١٩٥
- المسألة الخامسة أقسام القضايا الشرطية المنفصلة ٢٠١
- المسألة السادسة أقسام القضايا الشرطية المتصلة ٢٠٦
- خاتمة لهذا المطلب تأثير دراسة القضية في الاستدلال والاستنباط ٢١١
- المطلب الثالث صور الأسلوب الخبري عند الأصوليين ٢١٥
- المسألة الأولى صيغ الحكم الشرعي التكليفي ٢١٦
- المسألة الأولى صيغ الحكم الشرعي التكليفي ٢١٧
- المسألة الثانية صيغ الحكم الشرعي الوضعي ٢٢٢
- المسألة الثالثة القاعدة الأصولية ٢٢٧
- المسألة الرابعة القاعدة الفقهية ٢٣٣

- الفصل الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال ٢٣٩
- المبحث الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند المناطقة ٢٣٩
- المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال المباشر ٢٣٩
- المسألة الأولى مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه ٢٤٠
- المسألة الأولى مفهوم الاستدلال المباشر وأنواعه ٢٤١
- المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالاستدلال المباشر ٢٤٤
- المطلب الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال غير المباشر ٢٦٩
- المسألة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه ٢٧٠
- المسألة الأولى مفهوم الاستدلال غير المباشر وأنواعه ٢٧١
- المسألة الثانية القياس المنطقي وأنواعه ٢٧٢
- المسألة الثالثة القياس الاقتراضي الشرطي ٢٧٥
- المسألة الرابعة القياس الاقتراضي الحملي وأشكاله ٢٧٨
- المسألة الخامسة القياس الاستثنائي ٢٨٩
- المسألة السادسة الاستقراء وأنواعه وثمرته ٢٩٩
- المسألة السابعة التمثيل ٣١٠
- المسألة الثامنة مراتب الحُجَج ٣١٨
- خاتمة لهذا المطلب علاقة الاستدلال غير المباشر بالأسلوب الخبري
- وبالاستنباط الفقهي ٣٣٦
- المبحث الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال عند الأصوليين ٣٣٧

- المطلب الأول أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة النقلية ٣٣٧
- المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين ٣٣٨
- المسألة الأولى الأدلة النقلية عند الأصوليين ٣٣٩
- المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة النقلية ٣٤٧
- المطلب الثاني أثر الأسلوب الخبري في الاستدلال بالأدلة العقلية ٣٥٣
- المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين ٣٥٤
- المسألة الأولى الأدلة العقلية عند الأصوليين ٣٥٥
- المسألة الثانية علاقة الأسلوب الخبري بالأدلة العقلية ٣٦٣
- الفصل الثالث أثر الأسلوب الخبري في استنباط الأحكام الشرعية ٣٦٩
- المبحث الأول أثر الإطار الخبري في استنباط الأحكام الشرعية ٣٦٩
- المطلب الأول أثر أسلوب الشرط في استنباط الأحكام الشرعية ٣٦٩
- المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته ٣٧٠
- المسألة الأولى مفهوم الشرط وأركانه وأدواته ٣٧١
- المسألة الثانية أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام التكليفية ٣٧٨
- المسألة الثالثة أثر الأسلوب الشرطي في الأحكام الوضعية ٣٨٠
- المطلب الثاني أثر أسلوب القصر في استنباط الأحكام الشرعية ٣٨٣
- المسألة الأولى مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغته ٣٨٤
- المسألة الأولى مفهوم أسلوب القصر وأنواعه وصيغته ٣٨٥
- المسألة الثانية دلالة القصر بمنطوقه على الحكم ٣٩٢

- المسألة الثالثة دلالة القصر بمفهومه على الحكم ٣٩٤
- المطلب الثالث أثر أسلوب التوكيد في استنباط الأحكام الشرعية ٤١١
- المسألة الأولى مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه ٤١٢
- المسألة الأولى مفهوم أسلوب التوكيد وأنواعه ٤١٣
- المسألة الثانية أساليب التوكيد ٤١٧
- المسألة الثالثة أسباب التوكيد ودرجاته ٤٢٢
- المسألة الرابعة دلالة التوكيد على الإيجاب والتحريم ٤٢٧
- المسألة الخامسة أثر التوكيد في تمييز الكبيرة ٤٣٠
- المسألة السادسة دلالة التوكيد على السبب والشرط ٤٣٥
- المسألة السابعة ألفاظ العموم المفيدة للتوكيد ٤٣٧
- المطلب الرابع أثر أسلوب الوصل والإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية ... ٤٤١
- المسألة الأولى مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما ٤٤٢
- المسألة الأولى مفهوم الفصل والوصل ومواضعهما ٤٤٣
- المسألة الثانية إفادة حروف الوصل للأحكام الشرعية ٤٤٧
- المسألة الثالثة إفادة الاقتران للأحكام الشرعية ٤٥٤
- المسألة الرابعة أثر الإيجاز في استنباط الأحكام الشرعية ٤٦٤
- المطلب الخامس أثر أسلوب النفي في استنباط الأحكام الشرعية ٤٦٩
- المسألة الأولى حقيقة النفي وأساليبه ٤٧٠
- المسألة الأولى حقيقة النفي وأساليبه ٤٧١

- المسألة الثانية دلالة النفي على النهي ٤٧٥
- المسألة الثالثة دلالة نفي الفعل على العموم ٤٧٩
- المسألة الرابعة دلالة النكرة في سياق النفي ٤٨٤
- المسألة الخامسة سلب العموم وعموم السلب ٤٨٩
- المبحث الثاني أثر المضمون الخبري في استنباط الأحكام الشرعية ٤٩٥
- المطلب الأول أثر المضمون الخبري على الأحكام التكليفية ٤٩٥
- المسألة الأولى دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة ٤٩٦
- المسألة الأولى دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي صراحة ٤٩٧
- المسألة الثانية دلالة المضمون الخبري على الحكم التكليفي ٥٢٤
- بلفظ غير صريح ٥٢٤
- المسألة الثالثة دلالة الأسلوب الخبري على الحكم التكليفي بالقرينة ٥٣٩
- المطلب الثاني أثر المضمون الخبري على الأحكام الوضعية ٥٤٩
- المسألة الأولى أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط ٥٥٠
- المسألة الأولى أثر المضمون الخبري في الدلالة على الشرط ٥٥١
- المسألة الثانية أثر المضمون الخبري في الدلالة على السبب ٥٥٦
- المسألة الثالثة أثر المضمون الخبري في الدلالة على العلة ٥٦١
- المسألة الرابعة أثر المضمون الخبري في الدلالة على الأداء والقضاء ٥٦٥
- المسألة الخامسة أثر المضمون الخبري في الدلالة على ٥٧١
- الصحة والفساد والبطلان ٥٧١

المطلب الثالث أثر المضمون الخبري على النسخ والدلالات.....	٥٧٥
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ.....	٥٧٦
المسألة الأولى أثر المضمون الخبري على النسخ.....	٥٧٧
المسألة الثانية إفادة الأسلوب الخبري للعموم.....	٥٨٠
المسألة الثالثة حكاية الفعل النبوي ودلالاتها على العموم.....	٥٨٥
المسألة الرابعة دلالة الأسلوب الخبري على الأمر.....	٥٨٩
المسألة الخامسة دلالة الأسلوب الخبري على النهي.....	٥٩٨
المسألة السادسة دلالة الأسلوب الخبري على التكرار.....	٦٠٧
الخاتمة.....	٦١٧
وتشمل على أهم النتائج والتوصيات.....	٦١٧
الفهارس.....	٦٢٣
فهرس المراجع.....	٦٥٩
فهرس الموضوعات.....	٧١١